

منتديات الإمام  
المحدث شيخ الإسلام  
عبد الله الهرري

[www.alharrary.com](http://www.alharrary.com)

تقدم لكم  
الكتاب النفيس والدرة  
النادرة

عهدة الراغب في  
مختصر بغية الطالب

# عمدة الطالب

في مختصر

بعية الطالب

لحامد عظم الحديث الشريف  
الشيخ عبد الله الهرري  
الفتوى بالحسين عظم الله ذكركم  
الطبعة ١٤٢٩ هـ

اختصره بعض مربيه

شركة دار المشايخ



# عُمْدَةُ الرَّائِغِبِ

فِي مُخْتَصَرِ

بُغْيَةِ الطَّالِبِ

لِلْحَادِثِ عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ  
الْشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَرِيِّ  
الْمَعْرُوفِ بِالْحَبَشِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٩ هـ



اخْتَصَرَهُ بَعْضُ مُرِيدِهِ

شَرَكَاةُ الْمَشَارِقِ

مُلْتَزِمُ الطَّبْعِ

شَرَكَةُ دَارِ الْمَشَارِقِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ ش.م.م.

الطبعة الثانية

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م ر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد فإن الله تبارك وتعالى يقول ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (١٩) [سورة محمد] ويقول سبحانه وتعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (١١٤) [سورة طه] ويقول النبي ﷺ فيما رواه البيهقي «طلب العلم فريضة على كل مسلم»<sup>(١)</sup> أي أن طلب العلم الشرعي فريضة على كل مسلم مكلف، وليس المراد أنه يجب على كل مسلم معرفة جميع مسائل الدين بتفاصيلها إنما المراد أن هناك قدرًا من علم الدين يجب معرفته على كل مسلم مكلف ذكرًا كان أو أنثى.

وقد اهتم العلماء بالجمع والتأليف في مختلف فنون العلم فصنّفوا الكتب المختلفة من مبسوطات ومتوسّطات ومختصرات. ومن أهم هذه الكتب كتب الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبية رضي الله تعالى عنه. وقد قام

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان في السابع عشر من شعب الإيمان وهو باب في طلب العلم (٢/٢٥٤).

أصحابه القدماء بجمع كتبه ومتفرقات كلامه وشرحها واختصارها وتخريج الوجوه والأقوال منها حتى استقر ما علّمه الشافعي رضي الله عنه مذهباً مُدَوَّنًا محرّراً مبسوطاً منتشرًا في مشارق بلاد المسلمين ومغاربها شاهدًا على أن الشافعي رضي الله عنه هو المقصود بحديث البيهقي<sup>(١)</sup> عن رسول الله ﷺ «عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً» اهـ

واهتم عدد من علماء المذهب باختصار المطولات وجمع ما يتعلق بالفرض العيني من علم الدين وكان منهم عبد الله ابن حسين بن طاهر رحمه الله تعالى أشهر علماء حضرموت في زمانه وأكثرهم تبجيلًا من أهل بلاده فصنف مختصرًا سماه سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق ثم شرحه محمد بن عمر النواوي الجاوي رحمهما الله تعالى شرحًا لطيفًا. على أن الكتاب مع اختصاره لم يُفرد لبيان العلم الضروري بل كان معه أشياء أخرى زائدة على ذلك فرأى الفقيه المحدث الشيخ عبد الله بن محمد الهرري رحمه الله تعالى أن يحذف كثيرًا من هذه الزوائد ويُبدل ببعض العبارات أوضح منها أو أقوى فاختصر كتاب سلم التوفيق في كتاب سماه مختصر عبد الله الهرري الكافل بعلم الدين الضروري ثم شرحه شرحًا مبسوطًا سماه بغية الطالب في معرفة العلم الديني الواجب، على أن المبتدئ الذي لم يتلقَ إلا حلاً وجيزاً لهذا المختصر قد يجد صعوبة في الانتقال

(١) رواه البيهقي في مناقب الشافعي (١/١١).

مباشرة إلى دراسة كتاب البغية واستيعاب كل ما فيه من تفصيلات وتنبيهات ونُقول نفيسة فكانت حاجة إلى تصنيف متوسط بين مرحلة حلّ الألفاظ ومرحلة البسط في الشرح، فلأهمية هذا الموضوع وتسهيلاً على المبتدئين في دراسة الفقه الشافعي وعلى الراغبين في تحصيل القدر الضروري من علم الدين وتوطئة لدراسة كتاب بغية الطالب رأينا استخراجاً لمحتويات الكتب الأربعة المتقدمة في صورة مختصر لكتاب البغية الأنف الذكر مع حواشي وإحالات وتراجم وفهارس نافعة نهدوها لطلبة علم الدين الشريف. وسمينا هذا التعليق «عمدة الراغب في مختصر بغية الطالب».

ومما أثلج صدورنا وأسعد قلوبنا أنه قد شاركنا في القراءة الأخيرة لهذا الشرح ثلة من أفاضل المشايخ منهم فضيلة الشيخ عبد الرحمن عماش نائب رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية في لبنان وفضيلة الدكتور كمال الحوت والشيخ نبيل الشريف والشيخ جميل حلیم رئيس جمعية مشايخ الصوفية في لبنان وغيرهم وعلى رأس كل هؤلاء فضيلة الشيخ الدكتور حسام الدين قراقيرة حفظه الله فصار هذا الكتاب ولله الحمد عمدة لطالب علم الدين ومرجعاً لمعرفة الفرض العيني من هذا العلم فيه اعتماد الراجح دليلاً من الأقوال مع الاختصار في موضعه والبسط في موضعه وحسن التمثيل وتوخي الدقة في العبارة والبعد عن اللبس والغموض ولا غرابة في ذلك إذ هو خلاصة لما نقله علماء الأمة وحققه أساطينها رحمهم الله تعالى وجزاهم



عن الإسلام والمسلمين خيرًا. والله نسأل أن يقبل هذا  
العمل ويجعل فيه النفع العميم لمدرّسه ودارسه وهو الوليّ  
الوكيل وعليه الاعتماد والتكلان.

### جمعه

الشيخ سمير القاضي (ماجستير في أصول الفقه)  
الشيخ محمد سليمان (بكالوريوس في الشريعة)  
الأستاذة نسيبة صقر (بكالوريوس في الشريعة)  
قسم الدراسات والأبحاث في الجامعة العالمية / بيروت

## ترجمة الإمام الشافعي

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ويجتمع مع النبي ﷺ في عبد مناف بن قصي إذ كان لعبد مناف أربعة بنون هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس بنو عبد مناف فنبي الله ﷺ هاشمي والشافعي رضي الله عنه مطلبى . وإنما قيل له الشافعي نسبةً إلى شافع بن السائب وهو صحابي ابن صحابي . ولد بغزة هاشم وقيل باليمن سنة خمسين ومائة من الهجرة وهو العام الذي توفي فيه أبو حنيفة وحمل إلى مكة وعنه أنه قال فخافت أُمِّي عليَّ الضيعة وقالت الحق بأهلك فتكون مثلهم فإني أخاف أن تُغَلَّبَ على نسبك فجهزتنى إلى مكة فقدمتها وأنا يومئذ ابن عشر أو شبيه بذلك فصرت إلى نسيب لي وجعلتُ أطلب العلم فيقول لي لا تشغل بهذا فجعلت لذتي في هذا العلم وطلبه حتى رزقني الله منه ما رزق أهـ روى عن مالك ومسلم بن خالد وابن عيينة وإبراهيم بن سعيد وفضيل بن عياض وعن عمه محمد بن شافع وجماعة غيرهم . كان حافظًا حفظ الموطأ في مدة قليلة . خرج من مكة ولزم هذيلًا فتعلم كلامها وكانت أفصح العرب فبقي فيهم مدة راحلاً برحيلهم ونازلاً بتزولهم ورحل إلى مالك فأخذ عنه الموطأ وكان مالك يشي على فهمه وحفظه ووصله بهدية جزيلة لما رحل عنه وكان الشافعي يقول مالك معلمي وأستاذي ومنه تعلمنا العلم . وعليه حمل حديث «عالم قريش يملأ طباق الأرض علمًا» .

قال البيهقي وقد حمّله جماعة من أئمتنا على أن هذا العالم الذي يملأ الأرض علمًا من قريش هو الشافعي روي ذلك عن أحمد بن حنبل وقاله أبو نعيم عبد الملك بن محمد الفقيه الإستراباذي وغيرهما. ولا يجوز أن يكون المراد بقوله «فإن عالمها يملأ الأرض علمًا» كل من كان عالمًا من قريش فقد وجدنا جماعة منهم كانوا علماء ولم ينتشر علمهم في الأرض فإنما أراد بعضهم دون بعض فإن كان المراد به كل من ظهر علمه وانتشر في الأرض ذكره من قريش فالشافعي ممن ظهر علمه وانتشر ذكره فهو في جملة الداخلين في الخبر وإن كان المراد به زيادة ظهور وانتشار فلا نعلم أحدًا من قريش أحق بهذه الصفة من الشافعي فهو الذي صنف من جملة قريش في الأصول والفروع ودونت كتبه وحفظت أقاويله وظهر أمره وانتشر ذكره حتى انتفع بعلمه راغبون وأفتى بمذهبه عالمون وحكم بحكمه حاكمون وقام بنصرة قوله ناصرون حين وجدوه فيما قال مصيبًا وبكتاب الله متمسكًا ولنبه عليه السلام متبعًا وبآثار أصحابه مقتديًا وبما دلوه عليه من المعاني مهتديًا فهو الذي ملأ الأرض من قريش علمًا ويزداد على ممر الأيام تبعًا فهو إذا أولاهم بتأويل هذا الخبر ودخوله فيما يروي عن النبي صلى الله عليه وآله «الأئمة من قريش قدموا قريشًا ولا تقدموها وتعلموا من قريش ولا تعلموها» اهـ قال إسحاق بن راهويه قال لي أحمد بن حنبل بمكة تعال حتى أريك رجلًا لم تر عيناك مثله فأقامني على الشافعي اهـ وفي الجرح والتعديل للرازي نا عبد الرحمن أنا أبو عثمان الخوارزمي فيما كتب إلي قال سمعت محمد بن الفضل البزاز قال سمعت أبي يقول حجبت مع أحمد بن حنبل ونزلنا في مكان واحد فلما صليت الصبح درت المسجد فجئت إلى مجلس سفيان بن عيينة وكنت أدور مجلسًا مجلسًا طلبًا لأحمد بن حنبل حتى وجدت أحمد عند شاب



أعرابي وعلى رأسه جمعة فزاحمته حتى قعدت عند أحمد بن حنبل فقلت يا أبا عبد الله تركت ابن عيينة عنده الرهري وعمرو بن دينار ورياد بن علاقة والتابعون ما الله به عليهم فقال لي اسكت فإن فأتك حديث بعنو تجده بنزول ولا يضرك في دينك ولا في عقلك وإن فأتك عقل هذا الفتى أحاف أن لا تجده إلى يوم القيامة ما رأيت أحدا أفقه في كتاب الله عز وجل من هذا الفتى القرشي قلت من هذا قال محمد بن إدريس الشافعي اهـ وقال أبو ثور ما رأيت مثل الشافعي ولا رأى هو مثل نفسه اهـ وقال حرمة سمعت الشافعي يقول سُميت ببعداد مصر الحديث اهـ ووثقه أحمد وغيره وقال أبو داود ما أعلم للشافعي حديث خطأ اهـ وصح عنه أنه قال إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط اهـ وقال الربيع سمعته يقول إذا رويت حديثاً صحيحاً فلم أحده به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب اهـ وتردد بالحجاز والعراق وغيرهما وفي العراق وضع مذهبه القديم ثم استوطن مصر دخلها سنة مائة وتسعة وتسعين ووضع فيها مذهبه الحديد وتوفي بها ليلة الخميس وقيل ليلة الجمعة من سلح رجب سنة أربع ومائتين عند عبد الله بن عبد الحكم وإليه أوصى ودفنه بنو عبد الحكم في قبورهم وصلى عليه السري أمير مصر. روى عنه أحمد بن حنبل والحميدي وأبو الظاهر بن السراج والبويطي والمزي والربيع المؤدود وأبو ثور والزعماني ومحمد بن عبد الحكيم وجماعة غيرهم رحمه الله رحمة واسعة.

انظر تاريخ بغداد للخطيب و مناقب الشافعي ومعرفة السنن والآثار للبيهقي وتذكرة الحفاظ للذهبي والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة لابن عبد البر والدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون وغيرها.

## ترجمة عبد الله بن حسين بن طاهر

عبد الله بن الحسين بن طاهر العلوي الحضرمي ولد في تريم بحضرموت سنة ١١٩١هـ وأقام سنوات بمكة والمدينة وأخذ عن العديد من المشاهير . عاد إلى بلاده فسكن المسيلة بقرب تريم ووعظ ودرّس قال عنه تلميذه عيدروس الحبشي إمام المريدين وأستاذ السالكين الحافظ لزمانه وأوقاته المقبل على ضاعة ربه وعبادته اهـ له تصانيف منها سلم التوفيق في الفقه وعليه شرح للشيخ محمد نووي الحوي المتوفى بمكة عام ١٣١٦هـ ومفتاح الإعراب في النحو وعليه شرح لتلميذه مفتي مكة السيد محمد بن حسين الحبشي المتوفى بها سنة ١٢٨١هـ سماه السلسر الحطاب على مفتاح الإعراب ومجموعة رسائل . توفي في المسيلة في ربيع الثاني سنة ١٢٧٢هـ .

قال تلميذه الحبيب العيدروس بن عمر به أي عبد الله بن حسين رحمه الله تعالى كان يأتي كل يوم من لا إله إلا الله بحمسة وعشرين ألفاً ومن يا الله بخمسة وعشرين ألفاً ومن الصلاة على النبي ﷺ بحمسة وعشرين ألفاً وكان يغتسل ويتطيب لكل فريضة اهـ .

من أقواله ينبغي لمن أمر بمعروف أو نهى عن منكر أن يكون برفق وشفقة على الخلق يأخذهم بالتدريج فإذا رءاهم تاركين لأشياء من الواجبات فليأمرهم بالأهم فالأهم فإذا فعلوا ما أمرهم به انتقل إلى غيره وأمرهم وخوفهم برفق وشفقة مع عدم النظر منه لمدحهم ودمهم وعظاهم ومعهم وإلا وقعت المداهنة، وكذا إذا ارتكبوا منهيّات كثيرة ولم ينتهوا نهيه عنها كلها فليكلّمهم في بعضها حتى ينتهوا ثم يتكلم في بعضها حتى ينتهوا ثم يتكلم في غيرها وهكذا اهـ من مجموع كلامه المشور .

ومنها أكل الحلال أصلٌ كبير ولا تزكو العبادة ويظهر أثرها إلا إذا كانت اللقمة طيبة من غير شبهة فالحلال كالأصل للعبادة والشئ لا يستقيم إلا إذا صلح أصله اهـ أو كما قال.

ومنها أنه قال كان الأخ طاهرًا يتلمذ لكل من وجدته مساويًا له أو أدنى منه في أي بلد كان ولم يظهر نفسه بدعوة الخلق ولا تذكيرهم إلا إذا لم يجد من يقوم بذلك مبالغة في الخمول. وكان في بعض البلدان إذا رأى من يدعي المعرفة بكش كتابه وقال له يا أقرأ عليك وحصل النفع له ولغيره بسبب تواضعه وتهذيب نفسه لأنه من تكبر على الناس وطلب منهم المجيء إلى عنده والقراءة عليه لم يحصل له ولا منه انتفاع اهـ.

وكان عيدروس الحبشي يحكي عنه مثلاً ضربه للسالك من أهل الطريق أنه قد تعرض له وقمة أو قال فترة وقد سار أربعين ذراعًا ويرجع إلى حيث كان ثم يعود ويرجع للأخذ في سلوك طريقته فيسير عشرين ذراعًا فيظن أنه قد حصل له ستون ذراعًا بانصمام العشرين الأخيرة اهـ.

من شعره:

واطلب العلم في صباحٍ وممسي

وبليلٍ وبالعِشِّ والبُكور

إنَّ في العلم كلَّ فورٍ ونَجح

إنَّ في العلم كلَّ خيرٍ ونور

فبِهِ تُعرِفُ الإلهَ وتُعرفُ

كلَّ أمرٍ في ورْدِهِ والصدور

انظر بيل الوطر ومعجم المؤلفين والأعلام والمهج السوي.



## ترجمة محمد بن عمر الجاوي النواوي

ترجمه الرركلي في الأعلام ولم يبين سنة ولادته وقال محمد بن عمر نووي الجاوي البستي إقليماً اتدري بلد، مفسر متصوف من فقهاء الشافعية هاجر إلى مكة وتوفي بها عرّفه تيمور بعالم الحجاز، له مصنفات كثيرة منها:

- مراح لبید لكشف معنی القراءان المحید فی محدّین وهو تفسیره.
- ومراقی العبودیة شرح لبديّة الهدایة للغزلي فرغ من تألیفه سنة تسع وثمانین بعد المائین والألف للهجرة.
- وقامع الطعیان علی مضومة شعب الإیمان.
- وقطر لغیث فی شرح مسائل أبي الليث.
- وعقود اللجین فی بیان حقوق الزوجین.
- ونهایة الزین بشرح قرّة العین.
- وشرح فتح الرحمن فی التجوید.
- وبور الطلام فی شرح قصيدة العوام لأحمد المرزوقي
- ومرقاة صعود الصديق فی شرح سیام لتوفیق لابن طاهر المتوفی فی السنة الثانیة والسبعین بعد المائین و الألف.
- وكاشفة السجّا فی شرح سفينة النجاة فی أصول الدین والفقه اه
- توفی فی السنة السادسة عشر بعد الثلاثمائة والألف للهجرة.

## ترجمة موجزة للشيخ عبد الله بن محمد الهرري

هو، العالم الجليل قدوة المحققين وعمدة المدققين صدر العلماء العاملين الإمام المحدث الفقيه اللغوي الأصولي الراشد الشيخ أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن جامع الهرري موطناً الشيباني العبدري انقرشي نسباً الشافعي مذهباً مفتي هرر ولد في مدينة هرر حوالي سنة ١٩١٠م نشأ في بيت متواضع محباً للعلم ولأهله فحفظ القرآن الكريم وهو دون العشرة. حفظ عدداً من المتون في مختلف العلوم ثم أولى علمه لحديث اهتمامه قراءةً ودرايةً للكتب الستة وغيرها وأجبر بالفتوى ورواية الحديث وهو دون ثمانية عشرة. طاف في أرجاء الحبشة يتتبع عدماها ويأخذ منهم كما رحل إلى الصومال وحبوتي ثم سافر إلى الحجار وأقام فيه سنتين ثم إلى بلاد الشام حيث أقام في دمشق نحو عشر سنين انتقل بعدها إلى بيروت. زار غير ما تقدم بيت المقدس قبل أن يحتله اليهود والأردن ومصر وتركيا والمغرب وعدداً من البلاد الأوروبية مهيداً ومستقيماً ناشراً للعلم ومبافحاً عن الشريعة والدين حيث حلّ بحيث شغله إصلاح عقائد الناس ومحاربة أهل الإلحاد وقمع فتن أهل البدع والأهواء عن التفرغ للتأليف والتصنيف ورغم ذلك ترك آثاراً ومؤلفات قيمة منها شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث والصراط المستقيم والدليل القويم على الصراط المستقيم في التوحيد وبغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب والتعقب الحديث على من طعن فيما صح من الحديث والمطالعة الوافية شرح العقيدة النسفية وإظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية وشرح ألفية الزبد في الفقه الشافعي وشرح متن أبي شجاع في الفقه

الشافعي وشرح متن العشماوية في الفقه المالكي وشرح متممة  
الآجرومية في النحو وشرح البيقونية في المصطلح وصریح البيان  
في الرد على من خالف القراءان والمقالات السية في كشف  
ضلالات أحمد بن تيمية والدر النضيد في أحكام التجويد والروائح  
الزكية في مولد خير البرية وغيرها.

من مشايخه الفقيه الولي الصالح محمد عبد السلام الهرري دفين  
ديرذوا قرأ عليه في النحو والفقه والتوحيد، وعالم رايّة ومفتي  
الحبشة الفقيه المحدث محمد سراج الجبرتي قرأ عليه وأحازه،  
وعالم داؤه وصالحها المقرئ الفقيه أحمد بن عبد الرحمن  
الحسني المشهور بحاخ أحمد كبير دفين كدو وإمام المسجد الحرام  
أيام العثمانيين قرأ عليه وأجاره، ونحوي الحشّة ومفسرها الشيخ  
شريف الجميّ دفين جماً قرأ عليه وأجاره، والمقرئ داود الجبرتي  
دفين أديس أبابا قرأ عليه القراءان كله وشرح الجزرية للشيخ ركري  
الأنصاري وأحازه، والشيخ المحدث محمد بن علي أعظم  
الصديقي البكري الحيرابادي الهدي ثم المدني الحنفي قرأ عليه  
وأحازه، والمقرئ محمود فايز الذيرعطاني نزيل دمشق قرأ عليه  
ختمه برواية حفص، وغيرهم كثير وأحاره الشيخ محمد الباقر  
الكثاني نزيل دمشق ووصفه<sup>(١)</sup> في إجارته بالولي والعالم.

وأحيز بالطريقة الرفاعية من الشيخ الصالح عبد الرحمن الشبشي  
الحموي ومن الشيخ المشهور محمد طاهر الكيالي الحمصي وكتب  
له في إجازته<sup>(٢)</sup> أما بعد فإني بعد أن استخرت الله عز وجل أحزت  
ولدي القلبّي التقي النقي العلامة الشيخ عبد الله الهرري بن محمد  
الحبشي من هرر نزيل مدينة بيروت بطريقة جدي سيد العارفين

(١) و(٢) عن نسخة خطية من الإجازة في مكتبتي.



وشيخ الصالحين الإمام الكبير والعارف الشهير محيي السنة والدين السيد أحمد الرفاعي الحسيني الأنصاري رضي الله عنه إلخ اهـ وأذن له بأخذ العهد على المريدين وإعطائها وأجير بالطريقة القادرية من الشيخ الطيب الدمشقي والشيخ أحمد البدوي السوداني والشيخ أحمد العربي وغيرهم، وبالطريقة النقشبندية من الشيخ المشهور علي مرتضى المُلْتَانِي الباكستاني بعد أن اجتمع به في المدينة المنورة ومن الشيخ عبد العفور الأفندي، وبغيرها من الطرق. أثنى عليه محدث المغرب الشيخ عبد الله الغماري دفين طنجة رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>، وأحوه المحدث الشيخ عبد العزيز الغماري رحمه الله تعالى ووصفه بالعدالة والشهرة بالتمسك بالدين وبالمؤلفات النافعة<sup>(٢)</sup>، والمحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي دفين ماو في ناحية أعظم كره من بلاد الهند<sup>(٣)</sup>، وغيرهم كثير من مشايخ البلاد الإسلامية.

كان رحمه الله ورعاً متواضعاً مقبلاً على العبادة لا يفتر لسانه عن ذكر الله زاهداً طيب السريرة لا تكاد تحد له لحظة إلا وهو يشغلها بقراءة أو ذكر أو صلاة أو تدريس أو وعظ وإرشاد متمسكاً بالكتاب والسنة حاضر الذهن قوي الحجة حكيماً شديداً الكير على من خالف الشرع وذا همة عالية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

توفي رضي الله عنه فجر يوم الثلاثاء في الثاني من رمضان سنة تسع وعشرين بعد الأربعمائة والألف. رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن المسلمين خيراً.

(١) انظر كتابه إتقان الصفة في تحقيق معنى البدعة (ص/٤٦).

(٢) عن رسالة بخط الشيخ عبد العزيز في مكتنته.

(٣) انظر رسالة الشيخ حبيب الرحمن بخطه.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المؤلف رحمه الله رحمة واسعة (الحمد لله رب العالمين الحي القيوم المدبر لجميع المخلوقين)

الشرح أن معنى «بسم الله» أبتدئ باسم الله. ولفظ الجلالة «الله» علم للذات لمقدس المستحق للهاية التعظيم وعبادة الخضوع ومعناه من له الإلهية وهي القدرة على الاختراع أي يراز المعدوم إلى الوجود و«الرحمن» أي الكثير الرحمة للمؤمنين والكافرين في الدنيا وللمؤمنين في الآخرة و«الرحيم» أي الكثير الرحمة للمؤمنين<sup>(١)</sup> ومعنى «الحمد لله» نشني على الله وبمدحه بألست على ما نعم به علينا من النعم التي لا تحصى من غير وجوب

(١) قال سبقي في الأسماء ونصفت (ص ٥٠) «قل الحضي والرحمن ذو الرحمة لشدة لتي وسعت لخلق في أروافهم وأساب معاشهم ومصالحهم وعلم المؤمن ونكفر وأنصالح وأنظلم وأنم الرحيم فخاص سمؤمنين كفرته ﴿وَكَلَّ اللَّهُ بِتُؤْمِينِ رَحِيمًا﴾» اهـ وقد قال تعالى ﴿وَحَمِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَفْقُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [سورة الأعراف] قال من الحوري في تفسيره (١٥٧/٣) «هذه الرحمة على لعموم في الدنيا والآخرة وتأويدها ورحمتي وسعت كل شيء في الدنيا والآخرة وهي تمتد في حصة» اهـ قال من الأثير في النهاية (٢١٠، ٢) «الرحمن الرحيم وهم اسمان مشتقان من الرحمة مثل بدمان وبديم وهم من أنية لمناعة ورحمان أوسع من رحيم وأرحمن خاص له لا يسمى به غيره ولا يوصف بالرحيم يوصف به غير الله تعالى فيقال رحل رحيم ولا يقال رحمان» اهـ.

عليه. و«ربّ»<sup>(١)</sup> العالمين معناه مالك العالمين أي مالك كل ما دخل في الوجود. و«المدير لجميع المخلوقين» أي الذي قدر كل ما يجري في العالم.

قال المؤلف رحمه الله (والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه)

الشرح الصلاة هنا معناها نطلب من الله تعالى أن يزيد سيدنا محمدًا تعظيمًا وأما السلام فمعناه نطلب من الله لرسوله الأمان مما يخافه على أمته.

قال المؤلف رحمه الله (وبعد فهذا مختصر جامع لأغلب الضروريات التي لا يجوز لكل مكلف جهلها من الاعتقاد ومسائل فقهية من الطهارة إلى الحح وشيء من أحكام المعاملات على مذهب الإمام الشافعي)

الشرح في هذا الكتاب أغلب أمور الدين الضرورية التي يجب على كل مكلف بالغ عاقل معرفتها في العقيدة والعبادات وواجبات القلب ومعدصي الحوارح والتوبة. وليس معنى ذلك أن كل ما فيه معرفته فرض عين فمعرفة نسب الرسول ﷺ إلى عبد مناف المذكور في هذا المختصر ليست من فروض العين بل من فروض الكفاية وكذلك مسائل أخرى فيه من العبادات والمعاملات.

(١) قال ابن منظور في لسان العرب (٣٩٩/١) «الرب هو الله عز وجل وهو رب كل شيء أي ملكه وله الربوبية على جميع الخلق لا شريك له وهو رب الأرباب وملك الملوك والأملاك، ولا يقال الرب في غير الله إلا بالإضافة» اهـ ثم قال في نفس الصحيفة «ورب كل شيء ملكه ومستحقه وقيل صاحبه ويقال فلان رب هذا الشيء أي ملكه له وكل من ملك شيئاً فهو ربه يقال هو رب الدابة ورب الدار» اهـ.

والعبادات هي الطهارة والصلاة والركاة والصيام والحج أما المعاملات فهي البيع والشراء والشركة والقرض ونحو ذلك وأما الإمام الشافعي رضي الله عنه فاسمه محمد بن إدريس وهو قرشي مطلبى وُلد سنة مائة وخمسين وتوفي سنة مائتين وأربع للهجرة وفي أحاده شحصر اسمه شافع لذلك لقب بالشافعي ومذهبه يقال له المذهب لشافعي ومن عرف مذهب وعمل به يُقال له شافعي.

قال المؤلف رحمه الله (ثم بيان معاصي القلب والجوارح كاللسان وغيره)

الشرح في هذا الكتاب بيان معاصي القلب والجوارح أي بيان دنوب القلب ودنوب الجوارح السبعة. والحوارح جمع جارحة وهي أعضاء الإنسان<sup>(١)</sup> كاليد والرجل والأذن والعين واللسان

قال المؤلف رحمه الله (الأصل لبعض الفقهاء الحضرميين وهو عبد الله بن حسين بن طاهر ثم ضمّ زيادات كثيرة من نفائس المسائل)

الشرح أصل هذا الكتاب للشيخ عبد الله بن حسين بن طاهر العلوي الحضرمي توفي سنة ألف ومائتين واثنين وسبعين للهجرة والعلوي نسبة إلى علوي بن عبيد الله<sup>(٢)</sup> في اصطلاح أهل حضرموت. ثم زاد المؤلف على الأصل زيادات جيدة وهذا هو

(١) قال في لسان العرب (٤٣٣/٢) «وحوارح، لسان أعضاؤه وعوامل جسده كيديه ورجليه واحدها جارحة» اهـ.

(٢) هو علوي بن عبيد الله بن أحمد بن عيسى السقيب بن محمد السقيب بن علي الغريصني بن جعفر الصادق بن محمد السافر بن علي بن عبد بن الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

شأن الاختصار المعروف عند المؤلفين لأنه ليس ملتزماً عندهم أن لا يُبدل المختصر في مختصره بعض ما في الأصل أو أن لا يأتي بزيادة<sup>(١)</sup>.

ونفائس المسائل معذها المسائل الحسنة فإن الشيء الحسن يقال له «نقيس»<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (مع حذف ما ذكره في التصوف وتغيير لبعض العبارات مما لا يؤدي إلى خلاف الموضوع. وقد نذكر ما رجحه بعض من الفقهاء الشافعيين كالبلقيني لتضعيف ما في الأصل)

الشرح ترك المصنف رحمه الله من أصل هذا الكتاب ما يتعلق بالتصوف مما ليس من الفرض العيني وصنف بعض المواضع التي في الأصل وذكر ما رجحه البلقيني رحمه الله وهو الشيخ سراج الدين عمر بن رسلان<sup>(٣)</sup> وكان في عصره عالم الدنيا.

(١) كما بيّن النووي في مقدمة كتابه روضة الطالبين (٥/١)

(٢) في مختار الصحاح (ص/ ٦٥٠) «نُقِسَ الشيء من باب طرف صار مرعوثاً فيه» اهـ وفي المصباح (ص/ ٢٣٦) «نُقِسَ لشيء بالنقص بفساد كثرُم فهو نقيس» اهـ.

(٣) سراج الدين عمر بن رسلان بن بصير بن صالح الكندي العسقلاني الأصل ثم البلقيني المصري الشافعي ولد سنة ٧٢٤هـ ليلة لجمعة ثاني عشر شعبان سنة أربع وعشرين وسعمائة وحفظ القراءة العظيمة وهو ابن سبع سنين وحنط المحرر في الفقه والكافية لاس مالت في النحو ومختصر من الحاجب في الأصول والشاطبية في القراءات وأقدمه أبوه إلى القاهرة وله اثنت عشرة سنة فطلب العلم واشتغل على علماء عصره وأدب له في الفتيا وهو ابن خمس عشرة سنة وسمع من لميدومي وغيره وقرأ الأصول على شمس الدين الأصفهاني والنحو على أبي حيان وأحاز له من دمشق -

قال المؤلف رحمه الله (فينبغي عنايته به ليُقبل عمله أسمىناه  
مختصر عبد الله الهرري الكافل بعلم الدين الضروري).

الشرح قال رسول الله ﷺ « طلب العلم فريضة على كل مسلم »  
رواه البيهقي وحسنه الحافظ المزي<sup>(١)</sup>. والمراد بالعلم في هذا  
الحديث علم الدين الضروري الشامل لمعرفة الله ومعرفة رسوله  
وغيرهما من ضروريات الاعتقاد والشامل أيضًا لمعرفة أحكام  
الصلاة والطهارة شروطًا وأركانًا ومبطلاتٍ وغيرهما من ضروريات  
علم الدين. ولما كان هذا المحتصر حاويًا لهذه الأشياء مشتملاً  
عليها كان ينبغي لطالب العلم أن يعتني بتحصيل ما فيه ويحصل  
النية فيه لله ليكون عمله مقولاً عند الله.

«والكافل بعلم الدين الضروري» معناه الجامع لعلم الدين  
الضروري.

الحافظان المزي والذهبي وغيرهما وفق لأقرن وقيل به حتمت فيه  
شروط الاجتهاد على وجهها فقبل إنه محدد انقرن التاسع أو الثامن وولي  
قضاء الشام سنة ٧٦٩هـ من كتبه التدريب ولم يتمه وتصحيح المسحاح في  
سنة محلدات والملومات برد المهمات في الفقه ومحاسن الاصطلاح في  
مصطلح الحديث توفي بالقاهرة نهار الجمعة حادي عشر ذي القعدة سنة  
٨٠٥هـ وصلى عليه ولده حلال الدين عبد الرحمن ودفن بمدرسته التي  
أنشأها اهـ.

انظر شذرات الذهب (٥١/٧) والأعلام (٤٦/٥).

(١) كما قال السيوطي في رسالته المسماة التقيح في مشنة التصحيح انظر  
محلة المعتمد العدد الأول بل قد صححه السيوطي في رسالته المذكورة  
وحسنه في تدريب الراوي (ص/٣٥٠) فقال «ومثاله أي المشهور وهو  
حسن حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم» اهـ



## (ضروريات الاعتقاد)

الشرح أن «ضروريات» جمع ضروري وهو هنا ما لا يجوز للمكلف جهله أي أن هذا الفصل معتقود لبيان ما يلزم ويجب اعتقاده على المكلف.

قال المؤلف رحمه الله (فصل) (يجب على كافة المكلفين الدخول في دين الإسلام والثبوت فيه على الدوام والتزام ما لزم عليه من الأحكام)

الشرح المكلف هو السالغ العاقل الذي بلغته دعوة الإسلام أي من بلغه أنه لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فهذا هو المكلف الذي هو ملزم بأن يدين بدين الإسلام<sup>(١)</sup> ويعمل بشريعته أي أن يؤدي الواجبات ويحْتَسِبَ المحرمات. أما من مات قبل البلوغ فليس عليه مسؤولية في الآخرة وكذلك من اتصل جنونه إلى ما بعد البلوغ فمات وهو مجنون فليس مكلفًا<sup>(٢)</sup> وكذلك الذي عاش بالغًا ولم تبلغه دعوة الإسلام أي أصل الدعوة وليس شرطًا لبذوع الدعوة أن

(١) قال الله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وقال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ نُقِلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْغَيْرِينَ﴾ (١٥)

(٢) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (١/٩٢) باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا «واعلم أن مذهب أهل السنة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات مؤحدًا دخل الجنة قطعًا على كل حال فإن كان سألًا من المعاصي كالصغير والمجنون والذي اتصل جنونه بالبلوغ والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي إذا لم يحدث معصية بعد توبته و لموفق الذي لم يتل بمعصية أصلًا فكل هذا النصف يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلًا» اهـ

تبلغه تفاصيل عقائد الإسلام بأدلتها بل يكون مكلفاً بمجرد أن يبلغه أصل الدعوة<sup>(١)</sup> ولا يكون له عذراً أنه لم يكن فكر في حقيقة الإسلام برهة من الزمن فإن من سمع في الأذان الشهادتين وهو يههم العربية فهو مكلف فإن مات ولم يُسلم استحق عذاب الله المؤبد في النار.

ثم إن بية الثبوت على الإسلام ضرورية أي أن يخلو قلبه عن أي عزم على ترك الإسلام في المستقبل أو تردّد في ذلك فإن من نوى الكفر في المستقبل كفر في الحال<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (فمما يجب علمه واعتقاده مطلقاً والنطق به في الحال إن كان كافراً وإلا ففي الصلاة الشهادتان وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ).

الشرح أن أول ما يحب على الإنسان معرفة الله<sup>(٣)</sup> ومعرفة

(١) في رسالة السيّد لهرقل «من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتاك الله أحرك مرتين من توليت فإن عليك إسمه الأريسيين ﴿قَدْ يَأْهَلُ لِكِتَابِ فَتَوَا﴾ إِنَّ كُتْمَةَ سَوِيٍّ بَيْنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا تَقْدِرُوا وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئٌ وَلَا يَتَّخِذُ نَفْسٌ أَرْسَالًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَمَنْ قَوْلُوا فَقُولُوا شَهِدُوا بِأَنَّ مُسَيَّبُوكَ ﴿٥٠﴾» رواه البخاري كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

(٢) قال الشيخ زكريا الأنصاري في شرح الروض (١١٨/٤) في باب الردة «أو عزم على الكفر أو عتقه بشيء كقوله إن هلك مالي أو ولدي تهودت أو نصرت أو تردد هل يكفر أو لا لأن استدامة الإيمان واحدة فإذا تركها كفر» اهـ.

(٣) قال الإمام أبو الحسن الأشعري «أول ما يحب على العبد العلم بالله ورسوله ودينه» اهـ =

فائدة ذكر العلماء أنه يجب على كل مكلف معرفة الدليل العقلي الإجمالي على وجود الله تعالى كأن يقول الشخص في نفسه الكتابة لا بد لها من فاعل والباء لا بد له من فعل والكتابة والباء جزء من هذا العالم فهذا العالم بالأولى لا بد له من حائق حلقة لا يشبهه بوجه من الوجود أو يقول في نفسه أنا كنت بعد أن لم أكن وما كان بعد أن لم يكن لا بد له من مكوّن فرداً أن لا بد لي من مكوّن كوني موحود لا يشبه شيئاً وهكذا سائر أفراد العالم لا بد لها من مكوّن كونها لا يشبهه محال

أما الدليل العقلي التفصيلي على وجود الله تعالى فتدقار عددها أهل السنة يحب معرفته وحوادث كذاً وذاً مثل أن يقال العالم بجميع أحواله محدث إذ هو أعيان وأعراض والأعيان جمع عيب وهو ما به قيم بذاته ولعروض ما لا يشوب بذاته بل بعرضه والأعيان لا تحلو من الأعراض كالحركة والسكون وهذا أمر صاهر مدرك بالبدنية والحركة والسكون حادثان لأنه يحدث أحدهما بغير الآخر فما من ساكن إلا والعقل قاصر بجور حركته وما من متحرك إلا والعقل قاصر بحوار سكونه ولطارئ مهمل حادث بطرياقه والسائق حادث لعدمه لأنه لو ثبت قدمه لاستحال عدمه والأعراض حادث والأعيان حادث لأنها ملازمة للأعراض الحادثة وما لا يحلو عن الحادث حادث لأنه لو لم يكن حادثاً لكان قبل كل حادث حوادث لا أول لها وهو محال لأن وجود حوادث لا أول لها يستلزم استحالة وجود الحادث الحاضر لأن انقضاء ما لا نهاية له محال ووجود الحادث الحاضر ثبت بالحس فظل القول بوجود حوادث لا أول لها وقد قل أهل الحق في بطلان القول بحوادث لا أول لها ما كفى وشفى فمثلاً ذلك ملزم قل لا أعطي فلاناً في اليوم الفلاني درهماً حتى أعطيه درهماً قبله ولا أعطيه درهماً قبله حتى أعطيه درهماً قبله وهكذا لا يلي أول فمن المعلوم أن إعطاء الدرهم الموعود به في اليوم الفلاني محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لا نهاية له من إعطائه شيئاً بعد شيء ولا ريب أن ادعاء حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال فتبين أن الأعيان حادثة والأعراض حادثة فالعالم حادث له بداية.

ثم الحادث محتاج إلى محدث فاعل بالإرادة والاختيار ولا يصح أن يكون وجود العالم بالصدفة لأن العمل يحيل وجود شيء ما بدون فاعل =

رسوله<sup>(١)</sup> والنطق بالشهادتين مرة واحدة للدخول في الإسلام إن لم

لأنه يلزم على ذلك محال وهو ترجح وجود الحائر على عدمه بدون مرجح وذلك لأن وجود الممكن وعدمه متساويان عقلاً فلا يترجح أحدهما على مقابله إلا بمرجح.

وكذلك لا يصح أن يكون العالم حقيق نفسه لأن في ذلك جمع بين متنافيين لأنك إذا قلت خلق ريد نفسه فقد جعلته قبل نفسه باعتبار متأخراً عن نفسه باعتبار حالقيته جعلته متقدماً وباعتبار مخلوقيته جعلته متأخراً وذلك محال عقلاً.

ولا يصح أن يكون ذلك المحدث طبيعة لا احتار لها ولا بردة إذ لا يتأتى منها تخصيص الممكن بالوجود بدل العدم وسوقت دون وقت أو بصفة دون صفة.

ولا بد أن يكون محدث العالم أرباباً لأنه لو لم يكن ذلك للزم حدوثه فيفتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال والتسلسل هو توقف وجود شيء على شيء قبله متوقف على شيء قبله غير نهائية وهذا محال كما بينا ولدور توقف وجود الشيء على ما يتوقف وجوده عليه وهذا أيضاً محال لأنه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه باعتبار توقف وجوده على سبق وجود غيره المسوق بوجوده هو فيكون سابقاً بنفسه بعد الاعتبار وتأخره عنها باعتبار تأخر وجوده عن وجود غيره المتأخر عن وجوده هو فيكون متأخراً عن نفسه بعد الاعتبار فثبت أن لهذا العالم محدثاً أولياً فاعلاً بالإرادة والاحيى وهو الله

(١) قال محمد ميرة المالكي في اندر الثمين والمورد المعين (ص/ ٢٥) «أختر أن أول ما يجب على المكلف وهو السمع العقل حاله كونه ممكناً من النظر معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عديهم الصلاة والسلام» اهـ والسييل إلى معرفة النبي للمعجزة وهي أمر حارق للعاده يظهر على يد مدعي السوء موافق لدعواه سأل من المعارضة بالمثل وقد كان سيد محمد ﷺ أكثر الأنبياء معجزات إذ روي عنه الآلاف منها ومن هذه المعجزات ما وقع إليها بالواتر ومنها ما لم يصل في الشهرة إلى ذلك الحد والحر لمفقون بالتواتر بعيد علم قطعياً وليس من فيل الأخبار التي تحمل الصدق والكذب وتعريف لحر المتواتر أنه ما نقله جمع عن جمع لا

يكن مسلماً<sup>(١)</sup> ومن حصل منه ذلك مع الاعتقاد الحازم فهو مسلم مؤمن<sup>(٢)</sup> ثم لا يكمل إيمانه وإسلامه إلا بأداء الواجبات واجتناب المحرمات. ثم اختلف العلماء في وجوب النطق بالشهادتين بعد تلك المرة وأكثر العلماء على وجوب النطق بالشهادتين في كل صلاة ثم إن النطق الذي يجب على الكافر يحصل بلفظ أشهد أن

= يُقبل اتفاهم على الكذب بحيث يكون مستنده الحسن ولا ينزل ناقلوه عن العدد الذي يفيد التواتر في أي طفة من طبقات الرواة. وبهذه الطريقة نقل إلب القراءان الكريم وسوع الماء من بين أصابع السي بنت وحيس المجدع فوجب التصديق بسوة سيدنا محمد ص والقطع بها إذ لا يرذ الحر المتواتر إلا معاندا.

(١) قل الروي في شرح حديث معاذ (١٩٧/١) وفيه أنه لا يحكم بإسلامه إلا بالنطق بالشهادتين اهـ

(٢) قال الإمام أبو حيفة في الفقه الأكبر (ص/١٤٩ - ١٥٠) "والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى فمن طريق اللغة فرق بين الإيمان والإسلام ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام ولا يوحد إسلام بلا إيمان فهما كالظهر مع البطن اهـ قال ملا علي القاري فإن الإيمان في اللغة هو لتصديق كما قال الله تعالى ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ والإسلام مطلق الانقياد ومنه قوله تعالى ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ﴾ أي انقاد ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا﴾ أي الملائكة والمسلمون ﴿وَصَكَّرَهَا﴾ أي الكفرة حين الأس فالإيمان محض بالانقياد الداطي والإسلام مختص بالانقياد الظاهري كما يشير إليه قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَأُ﴾ م ف لَمْ تَقْرَأُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِمْرُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴿١﴾ وكما يدل عليه حديث جبرائيل حيث فرق بين الإيمان والإسلام بأن جعل الإيمان محض لتصديق والإسلام هو القيام بالإقرار وعمل الأبرار في مقام التوفيق (ولكن لا يكون) أي لا يوحد في اعتبار الشريعة (إيمان بلا إسلام) أي انقياد داطي بلا انقياد ظاهري اهـ ثم قال (فهم) أي الإسلام وإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان (كالظهر مع البطن) أي للإنسان فيه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر اهـ

لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله باللغة العربية وبترجمته لغيرها من اللغات<sup>(١)</sup> فمن كان أعجمياً يقول (أن مهمداً) باللهاء يُقال له قُلْ (أبا القاسم رسول الله)<sup>(٢)</sup> وإذا لم يكر يأتي بهاء لفظ الجلالة (الله) فيكفي ترجمته بلغته. ولا يُشترط خصوصُ هذا اللفظ بل يكفي ما يعطي معناه كأن يقول لا رث إلا الله أو لا خالق إلا الله<sup>(٣)</sup> ويكفي «محمّد بنّي الله» لكن لفظ أشهد أفضل من سائر الألفاظ<sup>(٤)</sup> لأن معناها اللغوي يتضمن العلم والاعتقاد والاعتراف. ومن عجز عن النطق باللسان يكفيه إيمانه بالقلب<sup>(٥)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ومعنى أشهد أن لا إله إلا الله أعلم وأعتقد وأعترف أن لا معبود بحق إلا الله)

(١) قال الأردبيلي في الأنوار (٢/٤٩٢) «يصح الإسلام بجميع اللغات» اهـ.  
(٢) قال في الأنوار (٢/٤٩٣) «وقوله أحمد أو أبو القاسم رسول الله كقوله محمد رسول الله» اهـ.

(٣) قال في الأنوار (٢/٤٩٣) في الكلام على الردة «قال نحبي في كتبه المنهاج ولا خلاف أن الإيمان يصح بغير كلمة لا إله إلا الله حتى لو قال لا إله غير الله أو لا إله سوى الله أو ما عدا الله أو ما من إله إلا الله أو لا إله إلا الرحمن فكقوله لا إله إلا الله» اهـ.

(٤) قال في تحفة المحتاج (٩/١٢٣) «وقال الركني في شرح التنبيه وهم لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظة أشهد لا تشترط في الشهادتين» اهـ ثم قال (٩/١٢٣) «واندي يظهر لي أن ما قاله ابن القيم أي من اشتراط لفظ أشهد محمول على تكمل وما قاله الركني محمول على أقل ما يحصل به الإسلام» اهـ.

(٥) قال النووي في شرحه على مسلم كتاب الإيمان (١/٢١٩) «ب من مات على لتوحيد دخل الجنة» ومذهب أهل السنة أن المعرفة مرتبطة بالشهادتين لا تنفع إحداها ولا تحي من البار دون الأخرى إلا لمن لم يقدر على الشهادتين لأفة بسببه» اهـ وقال في الروضة في كتاب الكفارات (٨/٢٨٢) «فرغ يصح إسلام الأخرس بالإشارة المفهمة» اهـ.



الشرح معنى قول الفقهاء لا معبود بحق إلا الله لا يستحق أحد أن يُعبد أي أن يُتذلل له بهاية التذلل إلا الله<sup>(١)</sup> كما قال ذلك الإمام الحافظ الفقيه اللغوي تقي الدين السبكي<sup>(٢)</sup> وغيره ولفظه العبادة

(١) قال الراغب الأصبهاني في مفردات القراء (ص/ ٥٤٢) «العبادة غيبة التدلل» وقال الأزهري في التهذيب (ص/ ٢٣٠٢) «ومعنى العبادة في اللغة الطاعة مع الخضوع» اهـ.

(٢) هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن سوار بن سليم السبكي تقي الدين أبو الحسن الشافعي . سبى العيد أول يوم من صفر سنة ٦٨٣هـ وتفقه على والده ودخل القاهرة . رتب على من الرفعة وأخذ الأصول عن الساجي والحلاف عن السيف البغدادي والحو عن أبي حيان والتفسير عن العلم العراقي والقراءات عن النبي الصائغ والحديث عن الدمياطي وطلب الحديث نفسه ورحل فيه إلى الشام والإسكندرية والبحار وولي بالقاهرة تدريس المنصورية وحامع الحكمة والكهزية وعبره ولما توفي القاضي حلال الدين القروي بدمشق طلبه الناصر في جماعة ليحارمهم من يقرره مكنه فوقع الاختيار على الشيخ تقي الدين فولها سنة ٧٣٩هـ وأضيفت إليه الحظنة بالحامع لأموي فاشهره مدة في سنة ٧٤٢هـ وقد أذهبي في ذلك :  
لِيَهْنَنَّ الْمَنْبَرُ الْأُمَوِيُّ لِمَا

علاء الحاكم البحر السبكي

شيوخ العصر أحفظهم جميعا

وأخطبهم وأقضاهم علي

ثم أعيدت لاس الحلال القروي وولي التدريس بدار الحديث الأشرفية بعد وفاة المري وتدرس الشامية الراية بعد موت ابن القيب في أوائل سنة ٧٤٦هـ وكان لا يقع له مسنة مستعربة أو مشككة إلا ويعمل فيها تصنيفا يجمع فيه شتاتها طال أو قصر وذلك بسبب في تصايغه وقد جمع ولده فتاويه وورثها في أربع مجلدات توفي رحمه الله سنة ٧٥٦هـ قال الإسوي في الطبقات كان أبصر من رأياه من أهل العلم ومن أجمعهم للعلوم وأحسنهم كلاما في الأشياء الدقيقة وأحلمهم على ذلك وكان في

أقصى غاية الخشوع والحيضوع اهـ<sup>(١)</sup> ولو كان معنى العبادة مطلق الطاعة لمخلوق في أي شيء طاعة كان أو معصية لكان عمال الحكام الجائرين كفاراً فهل يقول هؤلاء الذين يقولون إن مجرد الطاعة أو التوسل عبادة ويكفرون المتوسلين بالأنبياء والأولياء عن أنفسهم إبهام مشركون. أليس هؤلاء أنفسهم يطيعون الحكام في بعض المعاصي فيكونون كفراً بأنفسهم وإن لم يشعروا فهو هؤلاء الذين يكفرون المستعشرين بالأولياء والأنبياء ليتعلموا معنى العبادة في لغة العرب قبل إطلاق ألسنتهم بالتكفير.

وما ذكرناه هو معنى العبادة المرادة بقوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [سورة الأنبياء] وبقوله تعالى ﴿إِنَّكَ عَبْدُ﴾ [سورة الفاتحة] وهذه هي العبادة المختصة لله تعالى التي من صرفها لغيره صار مشركاً وليس معها مجرد البداء أو الاستعانة أو الاستغاثة أو الخوف أو الرجاء.

قال المؤلف رحمه الله (الواحد الأحد الأول القديم الحي القيوم الدائم)

الشرح أن معنى الواحد الذي لا ثاني له أي لا شريك له في الألوهية فالله واحد لا من طريق العدد<sup>(٢)</sup>. وأما الأحد فقال بعض

- غاية الإيضاف والرحوع إلى الحق في بحث ولو عني لسان واحد لطفة مواظ على وظائف العبادات مراعياً لأرباب الأمور محققاً على ترتيب الأيام في وظائفهم هـ اضطر ضغبات الشفعية تكري (١٣٩/١٠)

(١) ونقل ذلك الرمزي في شرح لقاموس مذكور في كتابه قال إن لاثير ومعنى العبادة هي السعة المصاعة مع الخشوع (ح ٢/ ص ٤١٠)

(٢) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في لفظه الأكبر (ص ٣٠) «واحد واحد لا من طريق العدد ونكر من طريق أنه لا شريك له» هـ

العلماء هو بمعنى الواحد وقال بعضهم الأحد هو الذي لا يقبل الانقسام والتجزؤ أي ليس جسمًا<sup>(١)</sup> لأن الجسم يقبل الانقسام عقلاً والله ليس جسمًا<sup>(٢)</sup>. والجسم ما له طول وعرض وسُمك.

ومعنى الأول الذي لا ابتداء لوجوده فهو وحده الأول بهذا المعنى وبمعناه القديم إذا أطلق على الله<sup>(٣)</sup> لأنَّ قَدَمَ الله ذاتي وليس رمنيًا. وأمّا معنى الحي إذا وُصف الله به فهو أنه موصوف بحياة أرليّة أبدية ليست بروح ولحم ودم وعصب ومخ

(١) قال السيهي في الأسماء والصفات (ص/ ٣١ - ٣٢) في حجاج أبواب ذكر الأسماء التي تتع في التشبيه عن الله منها الأحد «قل الحليمي وهو الذي لا شيء له ولا نظير كما أن الواحد هو الذي لا شريك له ولا عديد ولله سمي لله عز وجل بسمه بهذا الاسم لما وصف بسمه بأنه ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فكأن قوله جل وعلا ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ من تفسير قوله ﴿أَحَدٌ﴾ والمعنى لم يتفرع عنه شيء ولم يتفرع هو عن شيء كما يتفرع الولد عن أبيه وأمه ويتفرع عنهما الولد أي إذا كان كدنت فما يدعوهم المشركون من دونه إلها لا يحوز أن يكون إلها إذ كانت أمارات الحدوث من التحري والتناهي قائمة فيه لازمة له والبارئ تعالى لا يتجرأ ولا يتناهى» اهـ.

(٢) قال الإمام أبو الفاضل عبد الواحد بن عبد العزيز البغدادي التميمي رئيس الحاشية بغداد في كتابه اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٤٥) «وأكر يعني أحمد على من يقول بالجسم وقال إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسماك وتركيب وصورة وبأنيف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يحز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجر في الشريعة ذلك فبطل» اهـ.

(٣) قال السيهي في كتاب الاعتقاد (ص/ ٣٩) «القديم هو الموحود لم يرل» اهـ والقديم إذا أطلق على الله فمعناه الأربي الذي ليس له بداية وقد نقل الربيعي الإجماع على حوار إطلاق القديم على الله، ذكره في شرح (قديم لا أول له) في المحل الثاني من إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢١)

بل حياته صفة قديمة قائمة بذاته<sup>(١)</sup>. ومعنى القيوم الدائم الذي لا يزول<sup>(٢)</sup>. وأمّ الدائم فمعناه الذي لا يلحقه ولا يجوز عليه الفناء ومعناه الباقي فالله يستحيل عليه الفناء عقلاً ولا دائم بهذا المعنى إلا الله فلا شريك لله في الديمومية<sup>(٣)</sup> لأن ديموميته استحقها لذاته لا شيء غيره أوجب له ذلك وأما ديمومية غيره كالجنة والنار فهي ليست ذاتية بل هما شاء الله لهما البقاء أما من حيث ذاتهما فيجوز عليهما عقلاً الفناء لكن ورد في الشرع بقاءهما بنص القرءان والسنة النبوية وإجماع الأمة<sup>(٤)</sup> ولذلك فإن القول بفنائهما أو فناء النار دون الجنة كمر<sup>(٥)</sup>. وقد قال ابن تيمية<sup>(٦)</sup> بفناء

(١) أي ثابتة له.

(٢) كما في تفسير الطبري (١/٦٩) عن الصحاح في تفسير قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ «قال القيوم الدائم» اهـ قال السيوطي في الاعتقاد (ص/٣٦) «القيوم هو لغائه الدائم لا روائ فيرجع معناه إلى صفة البقاء» اهـ.

(٣) أي البقاء إلى ما لا نهاية.

(٤) قال السغدادي في الفرق بين الفرق (ص/٣٣١) «وأجمعوا أيضاً على حوار البقاء على لعالم كله من صريق القدرة والإمكان وإما قالوا بتأييد الجنة وتأييد جهنم وعدائهما من طريق الشرع» اهـ وقال الشيرازي في اللمع في تعريف الإجماع (ص/٨٧) «وأما في الشرع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة» ثم قال «والدليل على أنه حجة قوله عز وجل ﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ أَمْرًا مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ لَمِنْ الْجَاهِلِينَ الَّذِينَ قَبِلُوا الْكُفْرَ﴾» اهـ وحل ﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ أَمْرًا مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ لَمِنْ الْجَاهِلِينَ الَّذِينَ قَبِلُوا الْكُفْرَ﴾ «أنه يهدي ويضيع غير سبيل المؤمنين المؤمنين» ما تولى ونصيبه. جهنم وساءت مصيراً ﴿فَتَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ قَدْ عَلَى أَنْ اتَّبَعَ سَبِيلَهُمْ وَاجِبٌ وَمَحْذُومٌ حَرَمٌ» اهـ.

(٥) قال البعدادي في الفرق بين الفرق (ص/٣٣١) «وأكفروا من قول من الحهمية بفناء الجنة والنار» اهـ.

(٦) هو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القسم الخضر الميربي الحرائي الدمشقي. ولد بحران سنة ٦٦١هـ ثم انتقل إلى

النار<sup>(١)</sup> بعد أن ذكر في كتابه منهاج الساسة النبوية أن المسلمين اتفقوا على بقاء الحبة والنار وأن جهنم بن صفوان<sup>(٢)</sup> خالف في ذلك فقال بفنائهما فكفره المسلمون فحكمه حكم جهنم فكلاهما كافر.

قال المؤلف رحمه الله (الخالق الرازق العالم القدير الفعال لما يريد ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)

الشرح معنى الخالق الذي أودع وكون جميع الكائنات وأمرزها

- دمشق ظهرت منه يدع كثيرة حتى قال الحافظ أبو زرعة العرقي إنه حرق الإجماع في أكثر من سنين مسألة بعضها في الأصول وبعضها في الصروع وورثه عنه علمه كثر من عقبه اهـ رد عليه علماء عصره وندعوه وألصقوا في ذلك كُنسكي فيه صنف شفاء السقام في ريادة حبر الأنام والاعتبار بقاء الحبة والنار في الرد عليه استتب عدة مرات وكان في كل مرة ينقص عهوده وموثيقه حتى حسن بفتوى من قصة المداهب الأربعة سنة ٧٢٦هـ بالقلعة ومات فيها سنة ٧٢٨هـ انظر الأحيوة المرضية على الأسنة المكية للحافظ وسي اندس العراقي وبحم المهتدي ورحم المعتدي لاس المعجم القرشي وشفاء السقام للسكي والمفتوى الحديثية (ص ١٥٦ - ١٥٧) لاس ححر الهيتمي والدرر الكمية (١/١٤٥) للحافظ ابن حجر.

(١) قاله في رسالة له سماها تليست الرد على من قال بقاء الحبة والنار وبقعه عنه علماء عصره ونقله أيضاً تلميذه ابن قيم لبحورية في كتاب حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح وأثبتته عنه الصنعاسي والألباني وغيرهما من محبيه فضلاً عن منتقديه.

(٢) جهنم بن صفوان أبو محرز الراسبي السمرقندي أسُّ الصلاة ورأس الحهمية كان يكر الصناعات وينزه الباري عنها بزعمه ويقول بحلق القراء وأن الله تعالى في الأمكة كلها قلبه سلم بن أحوور وكان قتله سنة مائة وثمان وعشرين اهـ.

انظر لسان الميزان (٢/١٧٩) وسير أعلام السلاء (٦/٢٦).

من العدم إلى الوجود فلا خَلْق بهذا المعنى إلا لله فما سوى الله تعالى حدث بخلقه تعالى وتكوينه وإبداعه فالخلق هو الإبرار من العدم إلى الوجود ولا خالق إلا الله. قال الله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُ حَيُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الرعد] والشئ يشمل الأجسام والأعمال<sup>(١)</sup> وقال ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات] فالآيتان صريحتان في أن الله هو خالق الأجسام والأعمال<sup>(٢)</sup>.

ومعنى الرارق الذي يوصل الأرزاق إلى عباده<sup>(٣)</sup>.

ومعنى العالم المتصف بالعلم قاله موصوف بعلم أرلني أبدي لا يتغير لا يزداد ولا ينقص فهو عالم لا كالعلماء لأن علم غيره حادث.

(١) قال الرازي في تفسير هذه الآية (٣٤ / ١٩) «ولا شك أن فعل المحدث شيء فوجب أن يكون خالقه هو الله» اهـ.

(٢) قال البيهقي في القصص وانقدر (ص ١٦٩) عن قتادة في قوله ﴿تَعْمَلُونَ مَا تُحِبُّونَ﴾ قال الأصماء ﴿وَلَوْ أَنَّ خَلْقَكُمْ وَحَقَّقَكُمْ وَحَلَقَكُمْ مَا تَعْمَلُونَ بِأَيْدِيكُمْ» اهـ قال الأشعري رحمه الله في المصباح (ص ٧٠) «وليس يحوز أن يعملوا بحسب في الحقيقة فيه يحزر أن يكون الله تعالى أراد بقوله ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إليها ووحب أن يرجع إلى الأعمال كما رجع بقوله ﴿حَرَّ أَنْ كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ إلى الأعمال» اهـ.

(٣) قال البيهقي في كتاب الاعتقاد (ص ٩١) في باب القول في حق الأفعال «ومعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان ولو كان الله خالق الأعيان وليس خالقي الأفعال لكان خلق الدس أكثر من خلقه ولكونهم قوة معه وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه ولأن الله تعالى قال ﴿وَلَوْ أَنَّ خَلْقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فأحرر أن أعمالهم محبوبة لله عز وجل» اهـ.

(٤) قال في مختار الصحاح (ص ٢٥٧) «لررق ما يسفع به» اهـ قال البيهقي في الاعتقاد (ص ٣٤) «وممكّن من الاستفاد به من مباح وغير مباح ررق لها» اهـ.



ومعنى القدير المتّصف بالقُدرة التامة وهي صفة أرليّة أبدية يؤثر بها في الممكنات أي في كل ما يحور في العقل وجوده وعدمه بها يوحد ويُعَدِّم وبمعناه القادر إلا أن القدير أبلغ<sup>(١)</sup>.

ومعنى الفعّال لما يُريد أنه يكون ما سقت به إرادته<sup>(٢)</sup> لا يعجزه عن ذلك شيء، يفعل ما يشاء بلا مشقة ولا يمانعه أحد ولا يحتاج إلى استعمال آلة وحركة ولا إلى استعانة بغيره ولا تخلف لمراده<sup>(٣)</sup>.

ومعنى ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن أن كل ما شاء الله في الأزمان يكون كذلك وما لم يشأ الله في الأزمان أن يكون لا يكون ولا تتغير مشيئته لأنّ تعيّر المشيئة دليلُ الحدوث والحدوث مستحيلٌ على الله فهو على حسب مشيئته الأرليّة يغيّر المخلوقات من غير أن تتغير مشيئته.

قال المؤلف رحمه الله (الذي لا حول ولا قوة إلا به الموصوف بكل كمال يليق به المنزلة عن كل نقص في حقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿﴾)

الشرح معنى لا حول ولا قوة إلا بالله لا حول عن معصية الله إلا بعصمة نبيه ولا قوة على ضاعة الله إلا بعون الله كما ورد ذلك

(١) قال الرازي في تفسير سورة النجم (١/١٤٥) «والأسماء تدلّ على صفة القدرة كثيرة الأول القادر قال تعالى ﴿قُلْ هُوَ تَقَدَّرُ عَلَيَّ أَنْ نَعْتَذِرَ عَنْكُمْ عَذَابٌ مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ رُجُومِكُمْ﴾» ثم قال (١/١٤٦) «ثاني تقدير هل تعالى ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ أَمْ لَا﴾ وهو على كل شيء قدير ﴿١﴾ وهذا اللفظ يعيد المداغة في وصفه بكونه قادراً» اهـ وقال السهتي في «الأسماء والصفات» (١/٤١) «قال الحليمي والتقدير لتمام القدرة لا يلايس قدرته عجز بوجه» اهـ

(٢) أي ما شاء في الأزمان أن يكون.

(٣) أي إذا أراد شيئاً فلا بد أن يحصل.

في الحديث الصحيح الذي رواه البزار<sup>(١)</sup>.

والله تعالى موصوفٌ بكلِّ كمالٍ يليقُ به وإِما قُيِّدَت هذه العبارة بلفظ يليقُ به لأنَّ الكمالَ إمَّا أن يكون كمالاً في حقِّ الله وفي حقِّ غيره كالعلم<sup>(٢)</sup> أو لا كالوصف بالجبار مدحٌ في حقِّ الله ودمٌّ في حقِّ الإنسان<sup>(٣)</sup> وكالوصف برجاحة العقل هو مدحٌ في حقِّ الإنسان ولا يحور أن يوصف الله بذلك<sup>(٤)</sup> فكما أنَّه تعالى متَّصفٌ بكلِّ كمالٍ في حقِّه فهو منزَّهٌ عن كلِّ نقصٍ أي ما لا يليقُ به تعالى كالجهل والعجز واللون<sup>(٥)</sup> والحدِّ

(١) في مسند البزار (٣٧٤/٥) «عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد

الله قال كنت عند النبي ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال رسول

الله «تدري ما تفسيرها» قلت «الله ورسوله أعلم» قال «لا حول عن معصية

الله إلا بعصمة نبيه ولا قوة على صاعة الله إلا بعون الله» اهـ

(٢) ومن أسماء الله تعالى ما هو خاص به لا يحور أن يسمى به غيره قال

أبو منصور البغدادي في أصول الدين (ص ١٢٨) «أما التسمية بالله

وبرحمته والحنان والقدوس والرازق والمحيي والمميت وما أشبه ذلك

وودي والجلال والإكرام فلا ينسب بعينه الله عز وجل وبحور تسمية غيره بما

أخرج من معاني تلك الأسماء الخاصة» هـ

(٣) في لسان العرب (١١٣/٤) «الحار من السموات نعتي» اهـ وفيه حركات

أي كسر كما في المصباح (ص ٣٥). وفي اللسان (١١٣/٤) «أيضاً

الحار الذي يقل على العصب والحار يفتن في غير حق» ثم قال (٤)

(١١٤) «وكله راجع إلى معنى التكبر» اهـ.

قال اليهودي في الاعتقاد (ص ٣٣) «الحار هو الذي لا ناله لأبدي ولا

في ملكه غير ما أراد وهو من الصفات التي يسحقها الله» هـ ثم قال «وقيل

الذي جبر معاقرة العباد وهو على هذا المعنى من صفات فعله» اهـ

(٤) لأن العقل من صفات المخلوقين.

(٥) قال المتولي: «أو أثبت ما هو منفي عنه أي الله بالإجماع كالألوان

أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافراً» اهـ نقله السوي في الروضة

وأقره (٦٤/١٠).

والتحيز في المكان<sup>(١)</sup> والجهة. قال أبو جعفر الطحاوي أحمد ابن سلامة المتوفى في أول القرن الرابع الهجري<sup>(٢)</sup> «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» وذلك في عقيدته التي ذكر أنها بيان عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> وصاحبه

(١) قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأيسر (ص/ ٥٧) «كان الله تعالى ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء» اهـ.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي أبو جعفر صاحب التصانيف الفائقة والأقوال الرائقة والعلوم الغزيرة والمناقب الكثيرة. ولد سنة ٢٣٩هـ في طحا من صعيد مصر ونشأ فيها وتفق على مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً.

سمع هارون بن سعيد الإربلي وأبا حازم القاسي وغيرهما وتصانيفه تطفح بذكر شيوخه وكثرة من روى عنه وأخذ منه. من تصانيفه شرح معاني الآثار طبع في مجلدين، ورسالة بيان السنة وقد طبعت وكتاب الشفعة والمحاضر والسجلات ومشكل الآثار وكلها طبعت وله أيضاً أحكام القراء والمختصر في الفقه وشرحه كثيرون. قال أبو عمر بن عبد البر كان الطحاوي كوفي المذهب وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء. توفي رحمه الله سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر الطبقات السنية (٢/ ٤٩) في تراجم الحنفية.

(٣) هو السعدي بن ثابت بن روطي النخعي الكوفي مولى بني تميم الله بن ثعلبة. يقال إنه من أبناء الفرس إمام الحنفية الفقيه المحدث المحقق أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد بالكوفة سنة ثمانين في حياة صفار الصحابة ونشأ فيها وكان يبيع الخمر ويطلب العلم في صباه ثم انقطع للتدريس والإفتاء وأراد عمر بن هبيرة أمير العراقيين على القضاء فامتنع ورعاً وأراد المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد فأبى. كان قوي الحجة من أحسن الناس منطقاً وكان كريماً في أخلاقه جواداً حسن المنطق والصورة جهوري الصوت إذا حدث انطلق في القول وكان لكلامه دوي وعن الإمام الشافعي الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. وفي أخبار أبي حنيفة أخبرنا عبد الله بن محمد قال ثنا مكرم قال ثنا أحمد =

أبي يوسف القاضي<sup>(١)</sup> ومحمد بن الحسن الشيباني<sup>(٢)</sup> وهم من أئمة

- ابن عتبة قال ثنا علي بن محمد قال ثنا عبيد الله بن عمر قال كما عد الأعمش وهو يسأل أنا حبيبة عن مسائل ويحييه أبو حبيبة فيقول له الأعمش من أين لك هذا فيقول أنت حدثنا عن إبراهيم بكدا وحدثنا عن الشعبي بكدا قال فكر الأعمش عند ذلك يقول يا معشر الفقهاء أستم الأطباء وبحر الصيادلة هل له مسند في الحديث جمعه تلاميذه والمচারخ في الفقه رواه عنه تلميذه أبو يوسف وحمض رسائل في التوحيد هي الرسالة والوصية والفقه الأكبر والفقه الأسط ولعله ولمتعلم وضر الربيدي على صحة إسناده إليه في شرح الإحياء (١٣/٢) توفي رضي الله عنه ببغداد سنة مائة وخمسين للهجرة.

انظر الأعلام (٣٩٠/٦).

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حنيس بن سعد بن حنيفة البصري أول أصحاب أبي حبيبة وأعلام ذكرنا ثنا في صلب لعلمه وكان ثوبه فقيراً فكان أبو حنيفة يتعاهد يعقوب بمائة بعد مائة كان فقيهاً عالماً حافظاً كان يعرف بحفظ الحديث يحضر المحدث فيحفظ حمسين وستين حديثاً ثم يقوم فيملئها على الناس وكان كثير الحديث سمع هشام بن عروة وأنا إسحاق الشيباني وعطاء بن السائب وطائفتهم. وعنه محمد بن الحسن الفقيه وأحمد بن حنبل وبشر بن الوليد ويحيى بن معين وعلي بن الجعد وعني بن مسلم الطوسي وعمرو بن أبي عمرو وحنق سواهم توفي في ربيع الآخر من سنة اثنين وثمانين ومائة عن سبعين سنة إلا سنة انظر سير أعلام النبلاء (٥٣٥/٨).

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد بن مواني بن شيبان أبو عبد الله مدني لهقه والأصول وهو لذي بشر علم أبي حبيبة أصله من قرية حرست في عوطة دمشق وولد بواسط سنة ١٣١هـ وشأ بالكوفة فسمع من أبي حبيبة وعلم عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد فولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عرله ولما حرج الرشيد إلى حراسان صحبه فمات في الري وبعته الحطيب البغدادي بإمام أهل الرأي.

له كتب كثيرة في الفقه والأصول منها المسوط في فروع الفقه والريادات والحامع الكبير والجامع الصغير والآثار والسير والموطأ والأمالى والمحارج في الحيل. توفي سنة ١٨٩هـ =

السلف وذلك لأنه سبك عبارته في هذا الكتاب على أسلوب هؤلاء الأئمة الثلاثة لا لأن ما يذكره في هذا الكتاب مما انفرد به هؤلاء الأئمة الثلاثة، ومعنى ما قاله لا يحور على الله أن يكون محدوداً، والمحدود عند العلماء ما له حجم كبيراً كان أو صغيراً كثيفاً كالإنسان والشجر أو لطيفاً كالنور والظلام فإذاً هو منزّه عن أن يكون جالساً لأن المتصف بالحلوس لا يُدَّ أن يكون محدوداً والمحدود يحتاج إلى من حده بذلك الحد ولا يحور أن يحد نفسه بحد يكون عليه لأن معنى ذلك أنه خلق نفسه وذات محال لأن الشيء لا يخلق نفسه<sup>(١)</sup>.

أم الآية ﴿يَتَسَكَّمُ كَيْفَهُ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى] فهي أصرح آية في القرآن في تنزيه الله تعالى التنزيه الكلي<sup>(٢)</sup> وتفسيرها أن الله لا يشبهه شيء بأي وجه من الوجوه<sup>(٣)</sup>، والكاف في ﴿كَيْفَهُ﴾ لتأكيد النفي<sup>(٤)</sup> ففي الآية نفي ما لا يليق بالله عن الله وأما قوله تعالى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ففيه إثبات ما يليق بالله، السمع صفة لا تفتق بالله والبصر كذلك وإنما قدم الله تعالى في هذه الآية التنزيه

انظر سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٤).

(١) قال أبو منصور السعدادي في أصول الدين (ص/ ٦٩) «قد قيل لم لا يحور أن يكون الحادث أحدث نفسه قيل لأنه يستحيل من المعدوم إحداث نفسه لاستحالة كون المعدوم ساعداً ويدا حدث محدوده يعنيه عن إحداث نفسه فصل إحداث نفسه وصح أن محدوده غيره» هـ

(٢) وليس معنى وصف هذه الآية بأنها أصرح آية في التنزيه أنها أفصل آية بل ورد في آية الكرمي أنها سيدة آي القرآن هـ

(٣) قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في عقيدته «ومن وصف له بمعنى من معاني البشر فقد كفر» اهـ.

(٤) قال الخطاب في شرحه على الورقات (ص/ ٢٠) «الكاف مريدة للتأكيد» اهـ.

حتى لا يُتوهم أن سمعه وبصره كسمع وبصر غيره<sup>(١)</sup> قاله تعالى موصوفاً بأنه ليس كمثله شيء من اللطائف كالنور والروح والهواء ومن الكثائف كالشجر والإنسان<sup>(٢)</sup>. والجسم اللطيف ما لا يضبط باليد والجسم الكثيف ما يضبط باليد أي ما يجسُّ باليد وهو تعالى لا يُشبه العلويات ولا السفليات<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فهو القديم وما سواه حادث وهو الخالق وما سواه مخلوق)

الشرح أن العالم حادث الحس والأفراد وخالفت الفلاسفة في ذلك فقال قسم منهم «العالم العلويُّ أزلي بمادته وأفراده» ومن هؤلاء إرسطو وتبَّعَه ابنُ سينا<sup>(٤)</sup> والفارابي<sup>(٥)(٦)</sup>

(١) قال العراقي في العيث الهامع شرح جمع الجوامع (٩١٧/٣) في كتاب الاجتهاد وقوله «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» تتمته في التنزيل «وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» فأول هذه الآية تنزيه وءاخرها إثبات وصدورها رد على المجسمة وعجزها رد على المعطلة والسكنة في نفي التشبيه أولاً أنه لو بدأ بذكر السميع والبصير لأوهم التشبيه فاستفيد من الاستداء بنفي لتشبيه أنه لا يشابهه في السمع والبصر غيره اهـ.

(٢) قال الرازي في تفسير سورة الأنبياء (٢٠٣/١١) «واعلم أن أجسام هذا العالم إما كثيفة أو لطيفة» اهـ.

(٣) العلويات ما كان في السموات والسفليات ما كان في الأرض.

(٤) الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي. أصله من بلخ ومولده سنة ٣٧٠هـ في إحدى قرى بخارى ونشأ فيها عاد في أواخر أيامه إلى همدان، فمرض في الطريق ومات بها سنة ٤٢٨هـ. انظر الأعلام (٢٤١/٢).

(٥) محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ أبو نصر الفارابي. تركي الأصل مستعرب ولد سنة ٢٦٠هـ في دراب على نهر جيحون وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها ورحل إلى مصر والشام وتوفي بدمشق سنة ٣٣٩هـ. انظر الأعلام (٢٠/٧).

(٦) ذكر الزركشي قول ابن سينا والفارابي بذلك في تشييف المسامع (٦٩/٤).



وقال بعضهم «العالم قديم الجنس والنوع حادث الأفراد» وهؤلاء متأخرو الفلاسفة وتسعهم أبو العباس أحمد بن تيمية من غير أن ينسب نفسه إلى أتباعهم بل نسب ذلك زورًا وبهتانًا إلى أئمة الحديث<sup>(١)</sup>. قال الإمام بدر الدين الزركشي<sup>(٢)</sup> في الفريقين في «تشنيف المسامع» «وضلّ لهم المسلمون وكفروهم» معناه أن الفريقين كفار بالإجماع.

وذكر تلك العقيدة الفاسدة أي أن العالم أزليّ بنوعه حادث بأفراده ابن تيمية في سعة من كتبه منهاج السنة النبوية وموافقة صريح المعقول لصحيح المنقول وكتاب شرح حديث النزول وكتاب شرح حديث عمران بن حصين وكتاب نقد مراتب الإجماع

(١) قال ابن تيمية في كتابه مسمى درء المتعارض (٧٥/٢) «وأم أكثر أهل الحديث ومن وفقهم فإنهم لا يحسمون النوع حادثًا بل قديمًا» وهو وكذب في ذلك، وهكذا يفعل فيما يميل إليه من الآراء الشاذة ينسبها إلى أهل الحديث ولا يسمى أحدًا منهم نبيًا وتديبًا

(٢) هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي شافعي إمام علامة مصنف المحرر ولد سنة خمس وأربعين وسعمائة وأحد عشر لشيخين حماد بن إدريس لإسوي وسراج الدين البلقيني ورحل إلى حلب إلى الشيخ شهاب الدين الأدرعي وسمع الحديث بدمشق وعبره وكان فقهًا أصوليًا أدبيًا وصلاً في جميع ذلك ودرس وأفتى وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بقرافة الصعري قال الترمذي «كان مقتضاً إلى الاشتغال لا يشتغل عنه بشيء وله أفرب يكفونه أمر ديه ومن تصديهه تكمة شرح المصباح للإسوي ونروضة وهو كتاب كبير فيه فوائد حليلة والكت على البحاري والبحر في الأصول في ثلاثة أجزاء جمع فيه جمع كثير لم يسبق إليه وتشنيف المسامع شرح جمع الحوامع لسيدي في محددين ولقطة لعجلان ودية الصمد وله غير ذلك وكان حظه ضعيفاً جداً قل من يحسن استبحر حه» توفي بمصر في رجب سنة أربع وتسعين وسعمائة ودفن بقرافة الصعري بالمغرب من تربة بكتمر الساقية انظر شذرات الذهب (٦/٢٣٥).

وكتاب الفتاوى وفي تفسير سورة الأعلى قال شيخنا العبدري رحمه الله تعالى وقد رأيت ذلك بعيني فيها اهـ

والقول بأزلية العالم كقول سفي وجود الله تعالى وهم من أكفر الكفر<sup>(١)</sup> فإن الأول وهو القول بأزلية العالم نفى لخالقية الله<sup>(٢)</sup> والقول بسفي وجود ذات الله أشد وهو تعطيل للشرائع كلها لأن الشرائع كتبها جاءت بإثبات ذات الله

قال المؤلف رحمه الله (فكلُّ حادث دخل في الوجود من الأعيان والأعمال من الذرة إلى العرش ومن كل حركة للعباد وسكون والنوايا والخواطر فهو بخلق الله لم يخلقه أحد سوى الله)

الشرح الأعيان هي الأشياء التي لها حجم إن كانت صغيرة كالذرة<sup>(٣)</sup> أو أصغر منها أو كبيرة كالعرش الذي هو أكبر المخلوقات حجماً وأوسعها مساحة<sup>(٤)</sup>. والذرة هي أصغر الأحرام التي تراها العين وتسمى أيضاً الهباء وتوجد ما هو أصغر من الهباء مما لا تراه العيون<sup>(٥)</sup> وله حجم ومن ذلك أصغر حجم خلقه الله وهو الذي يسميه علماء التوحيد «الجوهر المرد» وهو الجرم الذي لا

(١) سفي وجود الله هو أشد الكفر على الإطلاق

(٢) قال الرركشي في تشييف المسامع (٤/ ٦٢٣) «وقالوا - أي المسلمون

من رعم أنه قديم فقد أحرجه عن كونه مخلوق لله» اهـ

(٣) قال في تاج العروس (ج ٣، ص ٢٢٣) «في الذرة ويرد بها ما يرى في شعاع الشمس الداخل من البافذة» اهـ.

(٤) وهذا يتهم من حديث «ما لسموات تسع مع الكرسي إلا كحبة منقاة بأرض فلاة وفصل العرش على الكرسي كفصل لعلاة على الحقيقة» رواه ابن حبان في باب ما جاء في تصاعد وثوبها وصححه (٢٨٨/ ١) بطر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان

(٥) كما ذكر الرركشي في تشييف المسامع.

يتجزأ<sup>(١)</sup>، هذا وما زاد عليه الله تعالى هو الذي أوجده وكذلك أعمال العباد حركتهم وسكناتهم وأفكارهم ونياتهم وعلومهم وخواطيرهم التي تطرأ عليهم بدون إرادتهم وبضرهم بقصد إلى شيء وطرف أعينهم بقصد وبغير قصد الله تعالى هو حلقها فيهم أما العباد فلا يخلقون شيئاً<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (لا طبيعة ولا علة<sup>(٣)</sup>)

الشرح الطبيعة هي الصفة التي جعل الله عليها الأحرام وعرفها بعضهم بأنها العادة فهذه لا يصح أن تكون خالقة لشيء من الأشياء لأنه لا إرادة لها ولا مشيئة ولا اختيار. والسبب هو حادث يتوصل به إلى حادث آخر وقد يتحذف مسببه عنه. أما العلة فهي عند أهل الاصطلاح ما يوجد المعنول بوجوده ويعدم بعدمه مثل حركة الإصبع الذي فيه خاتم فحركة الإصبع عندهم علة لحركة الخاتم لأن حركة الخاتم تتبع حركة الإصبع فتوجد بوجودها وتعدم بعدمها

(١) قال أبو منصور النيمي في أصول الدين (ص/٣٦) «فأم إثبات الجوهر حزة لا يتجزأ فعليه جمهور المسلمين» اهـ.

(٢) قال البيهقي في الاعتقاد (ص/٩٥) في باب نقول في حق لأفعال «وليس لقائل أن يقول إذا خلق كسبه ويسره لعمل أهل النار ثم عاقبه عليه كان ذلك منه ظلماً كما ليس له أن يقول إذا مكه منه وعلم أنه لا يتأتى منه غيره ثم عاقبه كان ذلك منه ظلماً لأن الظلم في كلام العرب محاورة الحد والذي هو حلقه وحلق أكسباً لا أمر فوقه ولا حادّ دونه وكل من سواه حلقه ومملكه فهو يفعل في ملكه ما يشاء لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون» هـ.

(٣) قال الجويني في لمع الأدلة (ص/٨٠) «ويستحيل أن يكون محصص العالم طسعة كما صار إليه الأطباء ويستحيل أن يكون علة موحدة كما صار إليه الأوائل» اهـ أي الفلاسفة القدماء وقد نفى عيسى في الشفا بعد أن ذكر بعض المكفرات (٢/٢٨٣) «فدلت كله كفر بإجماع المسلمين كقول الإلهيين من الفلاسفة والمنحمرين والطائعيين» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (بل دخوله في الوجود بمشيئة الله وقدرته بتقديره وعلمه الأزلي لقول الله تعالى ﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الفرقان] أي أحدثه من العدم إلى الوجود فلا خلق بهذا المعنى لغير الله قال الله تعالى ﴿هَذَا مِنْ حَقِّ عِبْرِ اللَّهِ﴾ [سورة فاطر]

الشرح أن كل ما دخل في الوجود أي وجد بعد أن كان معدوماً من الأعيان أي الأجسام وبحورها مما يقوم بذاته<sup>(١)</sup> ومن الأعراض التي تقوم بغيرها كالأعمال ما كان منها حيراً وما كان منها شراً والنيات والحواطر التي لا نملك منعها من أن تردّ هو بخلق الله تعالى فيدخل في ذلك أعمال العباد الاختيارية وغير الاختيارية وخالفت في ذلك المعتزلة أي في أفعال العبد الاختيارية فقالت إن العبد هو خالقها فكفّروهم العلماء المحققون كأبي منصور البغدادى<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> والإمام البلقيني<sup>(٤)</sup> وهو من أكابر أصحاب الوجوه

(١) أي مما يتحير منه انظر الدليل الصادق لعبد الرحمن بن عبد العزيز (ص/٧٥) والدليل القويم.

(٢) هو عبد القاهر بن طاهر الأستاذ أبو منصور البغدادى نزيل حراسان وصاحب التصانيف البديعة وأحد أعلام الشافعية حدث عن إسماعيل بن نجيد وأبي عمرو محمد بن جعفر بن مطر وبشر بن أحمد وطبقتهم. وحدث عنه أبو بكر البيهقي وأبو القاسم القشيري وعبد العفار بن محمد الشيرازي وخلق كان أكثر تلامذة أبي إسحاق الأسفراييني وكان يدرس في سبعة عشر فناً ويضرب به المثل قال أبو عثمان الصابوني كان الأستاذ أبو منصور من أئمة الأصول مات بأسفرايين في سنة تسع وعشرين وأربعمائة وقد شاخ وله تصانيف في الطر والعقليات. انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٢).

(٣) في الفرق بين الفرق (ص/٣٣٩).

(٤) في حواشي الروضة (ق أ/٨٣)، مخطوط.

من الشافعية والإمام أبي الحسن شيث بن إبراهيم المالكي<sup>(١)</sup> وغيرهم وكذبت في ذلك المعتزلة قول الله تعالى ﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وقوله ﴿هَلْ مِنْ حَكِيمٍ عِزُّ سُبُّهُ﴾ وغيرهما من الآيات. ومعنى الخلق هنا الإبراز من العدم إلى الوجود، ولفظة شيء في الآية الأولى شاملة لكل ما دخل في الوجود.

قال المؤلف رحمه الله (قال النسفي<sup>(٢)</sup> فإذا ضرب إنسان

(١) في حرر الغلاصم في إفحام المحاصم وهو شيث بن إبراهيم بن محمد بن حيدرة بن النحاح صياء الدين أبو نحس ولد بقط سنة ٥١١ هـ كان فقيهاً بحوثاً بارعاً وله في نفقه تعاليف ومسائل وله في السحر تصانيف ومنها المحتصر والمعتصر من محتصر وحرر الغلاصم في إفحام المحاصم وتهذيب دهر نوعي في سلاح لرعية والرعي وطائف السياسة في أحكام الرئاسة وله كلام في بركات كان حسن العادة يسير في فعله وأقواله سيرة السلف الصالح وكان من مكرم مصر يعظمونه ويرفعون ذكره على كثرة صعه عندهم وعدم مبالاة بهم وله هي الدنيا إذا اكتملت

وطب نعيمها قتلست  
فلا تفرح ببلدتها  
فبالذات قد شغلست  
وكن ممهها على حذر  
وخف منها إذا اعتدلست  
عمي في كبره وتوفي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة عن ثمان وثمانين سنة  
انظر الأعلام (ص/ ٢٠٨ - ٢٠٩).

(٢) هو العلامة المحدث أبو حفص نجم الدين عمر بن أحمد بن لقمان السفني الحنفي من أهل سمرقند. ولد نحو سنة إحدى وستين وأربعمائة قال فيه المؤرخ ابن شاكر النكتي كان فقيهاً فاضلاً مهجراً أديباً محدثاً مفصلاً وقال السمعاني فقيه فاضل عارف بالمدف والأدب. قربت مؤلفاته المائة منها بحث الرغائب لبحث العرائف والقند في تاريخ سمرقند والعقيدة السفية والفتاوى السفية توفي رحمه الله بسمرقند في ثاني عشر =

زجاجاً بحجر فكسره فالضرب والكسر والانكسار بخلق الله تعالى فليس للعبد إلا الكسب وأما الخلق فليس لغير الله<sup>(١)</sup>. قال الله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة).

الشرح الضرب هو فعل العبد وقد يحصل منه انكسار وقد لا يحصل والكسر هو فعل العبد الذي فعله في الزجاج بواسطة الرمي بالحجر وأما الانكسار فما يحصل من الأثر في الزجاج فليس للعبد من عمله الاختياري إلا الكسب أي توحيه قصده وإرادته نحو العمل الاختياري الذي يخلقه الله في العبد عند ذلك<sup>(٢)</sup>. قال تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ أي من الخير ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ أي من الشر.

- حمادى الأولى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة  
انظر سير أعلام النبلاء (١٢٦/٢٠ - ١٢٧).

(١) هذا معنى كلام السمي وبضه في العقيدة السنية (ص ١٦٥) «وما يوحد من الألم في المصروب عقيب ضرب إسان والانكسار في الزجاج عقيب كسر إسان وما أشبهه كل ذلك مخلوق الله تعالى لا صنع للعبد في تخليقه» اهـ.

(٢) قال السيهاتي في الاعتقاد (ص ٩٢) في باب القول في حق الأفعال «ولأنه قال ﴿لَهُ تَقْضُوهُ وَلَكِنْ أَلَّهَ فَنُفِذْ وَمَا رَمَيْتَ وَلَكِنْ أَلَّهَ رَمَى﴾ وقال ﴿أَنَّهُ نَزَرُ عُنْوَةً ثُمَّ نَزَرُ عُنْوَةً﴾ فسبب عنهم فعل القتل والرمي والزرع مع مباشرتهم إياه وأثبت فعلها لنفسه ليدل بذلك على أن المعنى المؤثر في وجودها بعد عدمها هو إيجادها وحلقه وإنما وُحِدَتْ من عباده مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثه أحدثها خالق عز وجل على ما أراد فهي من الله سبحانه خلق على معنى أنه هو الذي احترعها بقدرته القديمة وهي من عباده كسب على معنى تعلق قدرة حادثه بمباشرتهم التي هي أكسابهم» اهـ قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص ٨٩، ٩٣، ٩٤) «وجميع أعمال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله تعالى خالقها وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره» اهـ

قال الله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [سورة الأنفال] فأثبت الله تعالى الخلق لنفسه وتمدّح بذلك لأنه شيء يختص به وأثبت للعبد الكسب<sup>(١)</sup>. وهذا هو المذهب الحق.

(١) فأهل السنة في مسألة القدر عدول بين طرفي شذوذ، فإما ثبت أن للعبد فعلاً يقوم به بإرادته والله تعالى خالقُه كما يفهم من قوله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ خلافاً للمعتزلة والحريرية، والمعتزلة قالت بأن للعبد خالق أفعاله فكذبوا قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وحالوا حكم العقل وبيان ذلك أن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة أن يبحر الشئ بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك ولازم ذلك باطل فإن المشي من موضع إلى آخر قد يشتمل على سكبات متخللة وعلى حركات بعضها أسرع وبعضها أبطأ ولا شعور للماشي بذلك وليس هذا دهوراً عن العلم بل لو سنن له يعلم فإن كان هذا في أظهر أفعاله فما الظر بحال للعبد إذا تأمّن في حركات أعضائه في المشي والأحد والبطش ونحو ذلك ولأمر أظهر مما الجبرية فقد رعمت أنه لا فعل للعبد أصلاً وأن حركاته بمسيرة حركات الجمادات لا قدرة عليها ولا قصد ولا اختيار للعبد وهذا باطل لأننا نرى بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش، ولو لم يكن للعبد فعل أصلاً لما صح تكيفه ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله. والحق ما قاله سيد عبي رصي أنه عنه لسائنه عن القدر لا حر ولا تهويص. قال أبو منصور البغدادي في أصول الدين (ص/١٣٥) «في الأصل السادس في بيان عدل الصانع وحكمته واحتدّموا في أكساب العباد وأعمال الحيوانات على ثلاثة مذاهب أحدها قول أهل السنة إن لله عز وجل خالقها كما أنه خالق الأحسام والألوان والطعوم والروائح لا خالق غيره وإما العباد مكتسبون لأعمالهم. والمذهب الثاني قول الجهمية إن العباد مصطرون إلى الأفعال المنسوبة إليهم وليس لهم فيها اكتساب ولا لهم عليها استطاعة وإن حركاتهم الاختيارية بمسيرة حركة العروق والبواض في صطرارهم إليها والمذهب الثالث قول القدرية الذين زعموا أن العباد خالقون لأكسابهم وكل حيوان محدث لأعماله وليس لله في شيء من أعمال الحيوانات صنع» اهـ =

قال المؤلف رحمه الله (وكلامه قديم كسائر صفاته لأنه سبحانه مباين لجميع المخلوقات في الذات والصفات والأفعال سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً<sup>(١)</sup>)

الشرح أن كلام الله وسمعه وبصره وقدرته وحياته ومشيته وعلمه وبقائه هذه الصفات صفات ثابتة لذات الله الأزلي الأبدي فهي أرلية أبدية لأن الذات الأزلي لا يقوم به صفة حادثه فكلامه قديم أزلي لا ابتداء له<sup>(٢)</sup> وما كان كذلك فلا يكون حرفاً وصوتاً ولغة

ثم قال (ص/ ١٣٥) «والدليل على جميع التقديرية من اقراء ان قوله عز وجل ﴿وَلَهُ حَقُّكَ وَمَنْ تَقُولُ﴾» فثبت في هذه الآية لعدد أعمال خلاف قول الجهمية إن العدد ليس له عمل وأحرر عن نفسه بأنه حائق لأعمالهم فثبت الآية على بطلان قول الجهمية والتقديرية» اهـ

قال الإمام أبو حنيفة في المنقح الأكبر وجميع أفعال العدد من الحركة والسكون كسهم على الحقيقة والله تعالى خالقها وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره اهـ وقد تقدم.

(١) أي تنزهها مؤكداً.

(٢) قال العلامة أبو علي السكوبي الإشبيلي المالكي المتوفى سنة سبع مائة وسعة عشر في كتابه التمييز لما أودعه المرحشري من الاعتراض في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٨٩ - ٩٠) في المجلد الأول ما نصه «مسئنة وما يستدل به من السمع على ثبوت الكلام القديم صفة لله سبحانه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾» أكد ذلك بالمصدر رفعاً للمحار فوجب أن يكون كلامه تعالى صفة له حقيقة قديمة لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه ويدل على ذلك أيضاً قوله سبحانه ﴿يَمَّا قَوْلًا لِّئْتِ إِدْرِي أَذَرْتَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فلو كان كلامه تعالى مخلوقاً لم يكن صفة له ولزم أن يقول له كن فيكون بكلامه أحر ويلزم منه السلسل وهو محال فلا بد من قدمه فاستحال حدوثه واستحالة كونه ليس بصفة حقيقية له سبحانه فوجب قدمه وكونه صفة حقيقية له سبحانه وهو المطلوب ويدل على ذلك أيضاً قوله سبحانه ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ ففرق تعالى بين الخلق والأمر فوجب أن أمره سبحانه ليس بمخلوق» اهـ وقال أيضاً (ص/ ٩٢) ما نصه «وكلام الله سبحانه واحد بإجماع الأمة» اهـ.



ولا يُبتدأ ولا يُختتم ولذلك لا يقال عن الله ناطق لأن النطق لا يكون إلا بحرف وصوت والله لا يتكلم بحرف وصوت بل يقال متكلم لأنه يتكلم بكلام<sup>(١)</sup> ليس بحرف وصوت<sup>(٢)</sup>. القراءان والتوراة والإنجيل والزبور وسائر كتب الله إن قصد بها الكلام الذاتي فهي أزليّة ليست بحرف ولا صوت وإن قصد بها اللفظ المنزّل الذي بعضه بلغة العرب وبعضه بالعبرانية وبعضه بالسريانية فهو حادث مخلوق لله لكنها ليست من تصنيف ملك ولا بشر وهي عبارات<sup>(٣)</sup> عن الكلام الذاتي الذي لا يوصف بأنه عرسي ولا بأنه عبراني ولا

(١) قال الصيومي في المصباح المنير (ص/٢٠٦) «والكلام في الحقيقة هو المعنى القائم بالنفس لأنه يقال في نفسي كلام وقال تعالى ﴿وَيَقُولُونَ قَدْ أَنفُسِهِمْ﴾» اه قال ابن عصفور في شرح حمل الرجاحي في باب أقسام الكلام (١/١٥) «لأن الكلام بالنظر إلى اللغة لمط مشترك بين معدن كثيرة منها المعاني التي في النفس دليل ذلك قول الأحطل من الكامل  
إن الكلام لمي الفؤاد وإسم

حمل اللسان على الفؤاد دليلاً» اه

(٢) قال أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص/٥٨) «وحن يتكلم بالآلات والحروف ولله تعالى يتكلم بلاءة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق» اه وقال الباقلاني في الإنصاف (ص/١٤٩) «ويجب أن يعلم أن الله تعالى لا يتصف بكلامه القديم بالحروف والأصوات ولا شيء من صفات الخلق وأنه تعالى لا يقتصر في كلامه إلى مخارج وأدوات بل يتقدس عن جميع ذلك» اه.

(٣) قال أبو حنيفة في الوصية «لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات دلالة القراءان لحاجة العباد إليها وكلام الله تعالى قائم بذاته ومعناه مفهوم بهذه الأشياء» اه وقال الباقلاني «فلغة العرب غير لغة العبرانية ولغة السريانية غيرهما لكن الكلام القديم القائم بالنفس شيء واحد لا يختلف ولا يتغير وقد يدل على الكلام القائم بالنفس الخطوط المصطلح عليها بين كل أهل خط» اه.

بأنه سُرياني وكلُّ يُطلق عليه كلامُ الله أي أنَّ صفةَ الكلام القائمة بذات الله يُقَالُ لها كلام الله واللفظُ المنزل الذي هو عبارة عن كلام الله الداتي الأزلي الأبدى يُقَالُ له كلامُ الله فتبيّن أنَّ القراء أنَّ له إطلاقاً أي له معين الأول إطلاقه على الكلام الداتي الذي ليس هو بحرفٍ ولا صوت ولا لغة عربية ولا غيرها والثاني إطلاقه على اللفظ المنزل الذي يقرؤه المؤمنون وتقريب ذلك أنَّ لفظ الجلالة (الله) عبارة عن ذات أزلي قديم أبدي فإذا قلنا نعبُد الله فذلك الذات هو المقصود وإذا كُتِبَ هذا اللفظُ فقل ما هذا، يُقالُ الله بمعنى أنَّ هذه الحروف تدلُّ على ذلك الذات الأزلي الأبدى لا بمعنى أنَّ هذه الحروف هي الذات الذي نعبد.

والله سبحانه مبینٌ أي غيرٌ مشبهٍ لجميع المخلوقات في الذات أي ذاته لا يشبه دوات المخلوقات أي حقيقته لا تشبه الحقائق والصفات أي صفاته لا تشبه صفات المخلوقات والفعل أي فعله لا يشبه فعل المخلوقات لأنَّ فعل الله تعالى أرلِّي أبدي والمفعول حادث ومعنى سبحانه تنزيهٌ لله تعالى ومعنى تعالى تنزهٌ<sup>(١)</sup> وهو تبارك<sup>(٢)</sup> وتعالى متعالٍ أي منزلة عما يقول الضالمون أي الكافرون،

(١) قال لظري في تفسر سورة الإسراء (١/١٥) «يعني تعالى ذكره بقوله ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ تنزيهٌ لله تعالى عن أن يشبهه شيء من المخلوقات» اهـ ثم قال عن النبي ﷺ أنه سئل عن التسبيح أن يقول الإنسان سبحان الله قال «سبح الله عن السوء» اهـ وقد السوي في المجموع في كتاب الصلاة (٤١٥/٣) «فروع التسبيح في البعة معده الشريه قد الواحدي أجمع المنسرون وأهل المعاني على أن معنى تسبيح الله تعالى تنزيهه وتبرئته من السوء» اهـ.

(٢) قال السهقي في الاعتماد (ص/٤٣) «بأن بين صفة الذات وصفة الفعل» قال أبو منصور لأرهري معنى تبارك تعالى ونعظم اهـ.

ولما كان الكفر هو أعلى الظلم وأكبره وأشدّه أطلق الله في القرآن الظالمين وأراد به الكافرين لأن كل الظلم الذي هو دور الكفر بالنسبة إلى الكفر كلا ظلم قال تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة بقرة]. الكفار هم أكبر ضلماً أي أن كفرهم أكبر من كل ذنب<sup>(١)</sup> وكل الظلم دونه<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فيتلخص من معنى ما مضى إثبات ثلاث عشرة صفة لله تعالى تكرر ذكرها في القرآن إما لفظاً وإما معنى كثيراً وهي الوجود والوحدانية والقدم أي الأزلية والبقاء وقيامه بنفسه والقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر والحياة والكلام والمخالفة للحوادث)

الشرح أن هذه الصفات الثلاث عشرة الواحة لله تحت معرفتها على كل مكنت ولا يحب عليه حفظ ألفاظها بل الواجب اعتقاد معانيها. ويتلخص من معنى ما مضى إثبات هذه الصفات الثلاث عشرة لله تعالى وقد تكرر ذكرها إما باللفظ الصاهر وإما بالمعنى الورد في النصوص أي في القرآن والحديث وهي:

\* الوجود أي أن الله تعالى موحود قال الله تعالى ﴿أَيُّ شَيْءٍ شَاءَ﴾ [سورة برهمه] وقال النبي ﷺ «كان الله ولم يكن شيء»

(١) روى البخاري (٨ ٤٩٣) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه «قال سألت أبا سئل رسول الله ﷺ أي شيء عند الله أكبر قال أن تجعل لله نداً وهو حقك» اهـ روه في صحيحه كتاب التفسير: باب قوة تعالى ﴿وَلَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [سورة الفرقان]

(٢) قال الرازي في تفسيره (٦/٢٢٤) «وَأَوَّلُ السَّادِسِ ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ أي الكافرون في الظلم الساعون لمبلغ العظيم فيه كما يقال العلماء هم المتكلمون أي هم الكاملون في العلم فكذلك ههنا» اهـ

غيره» رواه البخاري<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

\* والوحدانية أي أنه واحد لا شريك له قال الله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء] أي لو كان لهما<sup>(٣)</sup> أي للسموات والأرض إلهة غير الله لفسدتا.

\* والقدم أي أنه لا ابتداء لوجوده قال الله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [سورة الحديد].

\* والبقاء أي أنه لا نهاية لوجوده لا يموت ولا يهلك ولا يتغير قال الله تعالى ﴿وَيَتَّقِ وَجْهَ رَبِّكَ﴾ [سورة الرحمن] أي ذاته<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري كتب بدء الخلق باب ما جاء في قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَدْعُوا لِحَقِّهِ تُبْعِدُهُ وَهُوَ قَوْبُ عَيْنِهِ﴾.

(٢) وهذا العالم دليل على وجود الله لأنه لا يصح في العقل وجود فعل م بدون فاعل كما لا يصح وجود ضرب بلا ضارب ووجود نسح وكتابة بلا ناسح وكتب قال المقرئ في إصاءة الدجنة (ص/ ٢١)  
«أما الدليل لوجود الحق

سبحانه فهو حدوث الخلق

لأنه من المحال الباطل

وجود فعل ما بدون فاعل

قال الشارح الشيخ محمد بن أحمد في فصل في الصفات النفسية والسلبية وما ينافيها (لأنه من المحال) المستحيل (الباطل) المستفي الذي لا يقل الشوت (وجود فعل ما) أي فعل كان (بدون فاعل) بلا فاعل يفعله» اهـ.

(٣) حرف «في» قد يكون بمعنى اللام كما في قوله تعالى في سورة الحج الآية ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ ذكره الحافظ الفقيه المفسر عبد الرحمن بن الحوري في كتابه نزهة الأعين النواظر (ص/ ٤٧٧).

(٤) وقال الرازي في تفسير الآية (١٠٦/ ٢٩) «والمراد بوجهه ذاته» اهـ وقال البيضاوي في تفسيره (١١٠/ ٥) ﴿وَيَتَّقِ وَجْهَ رَبِّكَ﴾ ذاته» اهـ.

\* والقيام بالنفس أي أنه مستغن عن كل ما سواه وكل ما سواه محتاج إليه فالعالم لا يستعي عن الله طرفة عين قال الله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عِنْدَ عَيْنِ الْعَلَمِينَ﴾ [سورة آل عمران]

\* والقدرة فأنه قدر على كل شيء أي كل ممكن عقلي وهو ما يحور عقلاً وجوده وعدمه، فبقدرته صفة أرلية لله تعالى بها يوجد ويُعْيم والله لا يُعجزه شيء. قال الله تعالى ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الحديد].

\* والإرادة أي المشيئة وهي تخصيص الممكن العقلي ببعض ما يحور عليه من الصفات دون بعض وبوقت دون آخر قال الله تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رِثَ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكوين].

\* والعلم أي أن الله يعلم كل شيء بعلمه الأرلي ولا يتجدد له علم لأن علمه علم واحد شامل لكل المعنومات يعلم به سبحانه ذاته وصفاته وما يُحدثه من مخلوقاته يعلم ما كان وما يكون وما لا يكون أب لو كان كيف يكون. قال الله تعالى ﴿وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِمْ نَجْوَى وَلَا يُنتَصِرُونَ﴾ [سورة الطلاق].

\* والسمع والبصر أي أن الله يسمع بسمعه الأرلي الذي ليس كسمع غيره ويرى برؤيته التي ليست كرؤية غيره قال الله تعالى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى].

\* والحياة أي أن الله حي بحياة أزلية أبدية ليست بروح ولحم ودم قال الله تعالى ﴿لَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [سورة البقرة].

\* والكلام أي أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام واحد أزلي أبدي ليس حرفاً ولا صوتاً ولا لغة قال الله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

تَكْلِيمًا ﴿١٦﴾ (١)(٢) [سورة النساء].

\* والمخالفة للحوادث أي جميع المحلوقات أي أنه لا يشبه شيئاً من خلقه قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿١﴾ [سورة الشورى].  
قال المؤلف رحمه الله (فلما كانت هذه الصفات ذكرها كثيراً في النصوص الشرعية قال العلماء تجب معرفتها وجوباً عينياً.)

الشرح تجب معرفة هذه الصفات وجوباً عينياً على كل مكلف. نصّ على ذلك العديد من العلماء المتأخرين منهم محمد بن يوسف السنوسي<sup>(٣)</sup> صاحب العقيدة السنوسية<sup>(٤)</sup> ومحمد بن الفضالي

(١) قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط (٣/٣٩٨) ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ هذا إحصاء بأن الله شرف موسى بكلامه وأكد بأن مصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجارته اهـ

(٢) والمعنى أن الله أراهم سمع موسى الحجاب المعوي لمدح من سمع كلام الله وسمع موسى كلام الله الداني الذي ليس بحرف ولا صوت، فسمع موسى حادث ومسموعه الذي هو كلام الله الداني ليس بحادث

(٣) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسبي محدث متكلم مفرئ من تصانيفه الكثيرة أم الراهبين في العقائد وحاشية على صحيح مسلم وأنه أيضاً شرح عقيب على البحري لم يكمله وحاشية لطيفة على مشكلاته وغير ذلك توفي بتونس سنة ٨٩٥هـ.

انظر معجم المؤلفين (٢/٩٩٨).

(٤) في عقيدته الصغرى.

الشافعي<sup>(١)</sup> وعبد المجيد الشرنوبى المالكي<sup>(٢)</sup> وقيلهم بكثير ذكر مثل ذلك الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» ومثله نص على ذلك الحافظ النووي في كتاب «المقاصد» وغيرهم كثير.

قال المؤلف رحمه الله (ولما ثبتت الأزلية لذات الله وجب أن تكون صفاته أزلية لأن حدوث الصفة يستلزم حدوث الذات).

الشرح لما كان ذات الله أزلياً وجب أن تكون صفاته القائمة بذاته أزلية لأنه لو كان يحدث في ذات الله تعالى حوادث لوجب أن يكون ذاته حادثاً لأن قيام الحوادث بذاته معناه أنه يتغير من حال إلى حال والمتغير لا يكون إلهاً فلما ثبت في العقل قدم الله تعالى وأزليته ثبوتاً قطعياً وجب أن تكون صفاته أزلية<sup>(٥)</sup>.

(١) هو محمد بن شافع الفصالي فقيه مصري شافعي من كتبه كفاية العوام فيما يحب عليهم من علم الكلام توفي سنة ١٢٣٦هـ انظر معجم المؤلفين (١٥٥/٦).

(٢) في شرح السنوسية (ص/٧٢).

(٣) عبد المجيد بن إبراهيم الشرنوبى الأهرى المالكي عالم مشارك في الفقه والحديث والتصوف واللمعة والنحو وغيرها ولد في بلدة شرنوب بمصر والتحق بالأهرى وعين بدار الكتب الأهرية توفي سنة ١٣٤٨هـ عن سن عالية. من تصانيفه شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة السوية وإرشاد السالك إلى ألوية ابن مالك في النحو والكواكب الدرية على متن الغزيرة في فروع الفقه المالكي وشرح تائية السلوك. انظر معجم المؤلفين (١٤٩/٤).

(٤) في شرح تائية السلوك.

(٥) قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص/٣٢٣) «وصفاته في الأول غير محدثة ولا مخلوقة فمن قال إنها محدثة أو مخلوقة أو وقف أو شئت فيها فهو كافر بالله تعالى» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (ومعنى أشهد أن محمداً رسول الله أعلم وأعتقد وأعترف أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي ﷺ عبد الله ورسوله إلى جميع الخلق ويتبع ذلك اعتقاد أنه ولد بمكة وبعث بها وهاجر إلى المدينة ودفن فيها ويتضمن ذلك أنه صادق في جميع ما أخبر به وبلغه عن الله فمن ذلك عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين منكر ونكير والبعث والحشر والقيامة والحساب والثواب والعذاب والميزان والنار والضراط والحوض والشفاعة والجنة والرؤية لله تعالى بالعين في الآخرة بلا كيف ولا مكان ولا جهة [أي] لا كما يرى المخلوق والخلود فيهما والإيمان بملائكة الله ورسوله وكتبه وبالقدر حبره وشره وأنه ﷺ خاتم النبيين وسيّد ولد آدم أجمعين .)

الشرح معنى أشهد أن محمداً رسول الله أعلم وأعتقد وأصديق وأؤمن وأعترف بأن سيّد محمد بن عبد الله بن عبد المطلب<sup>(١)</sup> عبد الله ورسوله إلى كافة الخلق والمُرَاد بالخلق هما الإنس والجن قال تعالى ﴿لِيَكُونَ يُقَسِّمُكَ بَدِيرٌ﴾ [سورة المرقن]<sup>(٢)</sup> إذ هذا الإنذار للإنس والجن فقط لا دخول للملائكة فيه<sup>(٣)</sup> لأنهم مجبولون على طاعة الله أي لا يحارون إلا الطاعة بمشيئة الله فلا يحتاجون

(١) وسهّل إلى عبد محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن نصر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

(٢) قال النسفي في تفسيره (١٥٨/٣) أي «الجن والإنس» اهـ

(٣) كما ذكر البيهقي في شعب الإيمان (١/١٩٤).



إلى إنذارٍ وأما مَنْ قَبْلَهُ من الأنبياء فلم يكن مرسلاً إلى الإنس والجن كافة<sup>(١)</sup> فالإيمان برسالة سيدنا محمد ﷺ هو أصل معنى الشهادة الثانية لكنها تتضمن مسائل كثيرة وتتبعها أحكام عديدة منها \* كونه من قريش وهم أشرف قبائل العرب لهم الصدارة بين العرب<sup>(٢)</sup>. \* ووجوب معرفة أنه ﷺ وُلِدَ بمكة وبُعِثَ أي نزل عليه الوحي بالسوة وهو بها أي مستوطن بها ثم هاجر إلى المدينة وأنه مات في المدينة فدُفِنَ فيها.

\* وأنه صادق في كل ما أخبر به عن الله تعالى ولا يخطئ في ذلك سواء كان من أخبار مَنْ قَبْلَهُ من الأمم والأنبياء وبَدءِ الخلق أو من التحليل أو التحريم لبعض أفعال وأقوال العباد أو مما أخبر به مما يحدث في المستقبل في الدنيا وفي البرزخ وفي الآخرة وذلك لقول الله تعالى ﴿وَمَا يَطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم] فمن اعتقد أنه يخطئ في ذلك فقد كذب الدين<sup>(٣)</sup>. أما ما يُحبر به

(١) ويدل لذلك ما رواه البخاري في صحيحه: كتاب التيمم باب قول النبي ﷺ «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» أنه ﷺ قال «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة» أي كان النبي يُسمي له قومه خاصة وُسُمي له الناس كافة، وليس معناه أن الأنبياء السابقين كانوا لا يأمرؤن بمعروف ولا ينهون عن منكر إلا من كان من أممهم.

(٢) كما يفهم من حديث ابن حبان (٤٧/٨) انظر الإحسان وغيره «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كندة واصطفى بني هاشم من قريش واصطفاني من بني هاشم» اهـ ذكره في باب بدء الخلق

(٣) والعجب من بعض أدعياء العلم في هذا العصر ممن يدعي الاجتهاد ويقول «أنا أخطئ في اجتهادي وأصيب ورسول الله مثلي يخطئ في مسائل الشريعة ويصيب» فسوى نفسه برسول الله وكذب حديث النبي ﷺ الذي رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٩/١١) عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما رفعة «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع غير النبي» اهـ =

من أمور الدنيا بعير وحي فيجوز عليه الخطأ فيه<sup>(١)</sup>.

ويدخل فيما يجب تصديقه به حزم عذاب القبر وهو بالروح والجسد ومنه عرض النار على الكافر كل يوم مرتين مرة أول النهار ومرة آخر النهار يتعذب بنظره ورؤيته لمقعده الذي يقعه في الآخرة<sup>(٢)</sup> وتضييق القبر عليه حتى تختلف أضلاعه<sup>(٣)</sup> فالأضلاع التي في إحدى الجهتين تدخل في الأضلاع التي في الجهة الأخرى. وبعض الناس تُسلط عليهم الثعابين وبعض الناس يأتيهم ريح جهنم إلى القبر. وكذلك من عذاب القبر الازعاج من ظلمة القبر ووحشته وضرب منكر ونكير للكافر بمطرقة بين أذنيه<sup>(٤)</sup> ويشمل ذلك ما يحصل لبعض عصاة المسلمين الذين ماتوا بلا توبة

= قال الهيثمي في مجمع الرود (١٧٩/١) «ورحله موثوق» هـ وقد قال الرزكشي (٢٠/٤) في الرد على من حوز الخطأ على النبي ﷺ في أمور الدين شرط عدم الإقرار «ليس يصدق صدور الخطأ المصاد لمصيبة سوء ويلزم من الهدى وهو أن يكون بعض المحدثين في حال إصابته أكمل من المصطفى ﷺ في تلك الحالة معاد الله» اهـ

(١) روى مسلم في صحيحه: كتاب الفصائل. باب وحي وحيات ما قاله ﷺ شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معيش الدنيا على سبيل الرأي عن رافع بن خديج قال قدم النبي ﷺ المدينة وهم يؤثرون التحل بقولون يلقحون فقال «ما تصنعون» قالوا نصعه «قال لعنكم لو لم تفعلوا كان حيراً» فتركوه فبقيت أو فبقيت قال فذكروا ذلك له فقال «إياي أب بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فحدوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإياي أب بشر» اهـ  
(٢) وقد قال تعالى ﴿لَا تَدْرُ تُقَرِّضُونَ عَنْهَا غَدُوَّ وَعَشِيَّ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ۖ﴾.

(٣) كما في حديث ابن حبان (٤٨/٥) انظر الإحسان، ذكر الإحسان عن اسم لملكين اللذين يسألان الناس في قورهم «ثم يقال للأرض أنتهي فتلتزم عليه حتى تختلف أعضاؤه» اهـ.

(٤) كما ورد في حديث ابن حبان (٤٩/٥) في ذكر الإحسان عما يعمل المسلم والكافر بعد إجاتهما مكرراً وكبيراً عما يسألانه عنه

لا لجميعهم ممّا هو دون ما يحصل للكافر كضغطية القبر حتى تحتف أضلاعه وهذه الصغطة تحصل لبعض عصاة المسلمين<sup>(١)</sup> أما الأتقياء والشهداء والأطفال فلا تحصل لهم، ولم يصحّ حديث «لو نحا منها أحد لنجا سعد» كما حكم بصعفه الحافظ ابن الجوزي<sup>(٢)(٣)</sup>.

والإيمانُ بنعيم القبر فإنّه ﷺ أخبر بذلك أيضًا ومنه توسيع القبر سبعين ذراعًا في سبعين ذراعًا على المؤمن الثّقيّ ومن شاء الله له من غير الأتقياء كعصر الشهداء ممّن استشهدوا ولم يكونوا أتقياء.

(١) قال أبو حيفة في الفقه الأكبر (ص/١٧٢) «وضغطية القبر وعده به حق كثر للكفار كلهم ولعصر عصاة المسلمين» اهـ.

(٢) ذكره في الموضوعات (٣/٢٣٣) في كتاب القبور في باب ما يروى عن ذلك في حق سعد بن معاذ فقال في رواية «ولو كان أحد منها معاصيًا عوفي منها سعد بن معاذ نفرد به محمد بن صالح قال ابن حبان يروى المالك عن المشهير لا يحوز الاحتجاج به» وقال في رواية «ولو كان مسلمًا منها أحد لافلت سعد بن معاذ هذا حديث لا يصح وعافته من التفسير قال أحمد بن حنبل هو منكرو الحديث حدث عنه علي بن يربود أعجبت وما أراه إلا من التفسير. وقد ابن حبان (٣/٢٣٣) انظر لإحسان «كان يروى عن أصحاب رسول الله ﷺ المعصلات» اهـ.

(٣) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الحوري القرشي البغدادي علامة عصره في التاريخ والحديث كثير التصانيف ولد بعدد سنة ٥٠٨ هـ أو سنة ٥١٠ هـ وسبته إلى مشرعة الحور من محانبها حسبي المذهب عُرف بالتدرد على المحسنة المنتسبين إلى المذهب الحسبي وتبرئة المذهب من افتراءاتهم كان ذا حظ عظيم وصيت بعيد في الوعظ يحضر مجلسه الملوك والوزراء وبعض الحنفاء والأئمة والكبراء له نحو ثلاثمائة مصنف منها دفع شبه التشبيه بأكتف التبرية والموضوعات وزد المسير في علم التفسير ومما كتب عمر بن عبد العزيز والمدحش في المواعظ وعرائب الأحبار والفسح والمسوح وتبليس إبليس توفي ببغداد سنة ٥٩٧ هـ.

انظر تذكرة الحفاظ (١٣٤٢) الوافي بالوفيات (١٨/١٨٦)

وبعضُ الناس يتسع قبرهم مدُّ البصر. ومنه تنويرُه بنورٍ يشبه نورَ القمر ليلةَ البدر وغير ذلك كشم رائحة الجنة<sup>(١)</sup>.

والإيمانُ بسؤال الملكين منكرٍ ونكير<sup>(٢)</sup> وهو يحصل للمؤمن والكافر من هذه الأمة<sup>(٣)</sup> أي الذين أرسل إليهم محمد ﷺ ويقال لهم أمة الدعوة أما الذين ءامنوا منهم يُقال لهم أمة الإجابة<sup>(٤)</sup>. ثم

(١) في صحيح ابن حبان (٥٠/٥) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «إن المؤمن في قبره لفي روضةٍ حصراء ويرحب له قبره سبعون دراعًا وينور له كالقمر ليلة بدر» اهـ ذكره في ذكر الإحار عن وصف اثنين الذي يسلط على الكافر في قبره.

(٢) في صحيح ابن حبان (٤٩/٥) انظر الإحسان عن قتادة عن أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ قال «إن العبد إذا وضع في قبره وتولوا عنه أصحابه حتى إنه ليسمع قرع بعائهم أنه ملك في مقعده فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل في محمد وأم المؤمنين فيقولن أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له نظر إني مقعدك من النار قد أدلتك الله مقعدًا من نحة قل قتادة وذكرنا أن ينسح له في قبره سبعون درعًا ويملا عليه حصراء إلى يوم يبعثون ثم رجع إلى حديث أنس بن مالك قال «وما نكذب وأصدق فيقار به ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول من قال لا دريت ولا تبئت ثم يصرب بمصراق من حديد صريرة من أذنيه فيصيح صيحة لسمعها من عليها غير لفيس» اهـ ذكره في ذكر الإحار عما يعمل المسلم والكافر بعد حاشتهم مكرًا ونكيرًا عما يسأله عنه قال أبو حنيفة في لفقه لأكثر (ص ١٧٠ - ١٧١) «وسؤال مكر ونكير في القبر حق كائن وإعادة الروح إلى جسد العبد في قبره حق» اهـ.

(٣) قال السبوسي في شرح الصدور شرح حال الموتى والقبور (ص ١٩٩ - ٢٠٠) «قال نوح بن أبي سؤل القصور خاص بهذه الأمة» ثم قال «ويدل للاحتصاص قوله ﷺ «إن هذه لأمة تنلى في قبورها» وقوله «وحي إلي أنكم تقتلون في قبوركم» وقوله «في تقتلون وعبي تسألون» اهـ.

(٤) قال ابن حجر في المنح (٢٣٦/١) «قوله أمتي أي أمة لإحابة وهم المسلمون وقد نطق أمة محمد وبراها أمة الدعوة اهـ ذكره في شرح حديث «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرًا محجلين من أثر الوضوء» اهـ.

المؤمن الكامل لا يلحقه فزع ولا انزعاج من سؤالهما لأن الله يُثَبِّتُ قَلْبَهُ فلا يرتاع من منظرهما المخيف لأنهما كما جاء في الحديث أسودان أزرقان<sup>(١)</sup> بل يفرح المؤمن برؤيتهما وسؤالهما. ويُستثنى من هذا السؤال النبي والطفل وشهيد المعركة<sup>(٢)</sup>. والمراد بالطفل من مات دون البلوغ.

والإيمان بالبعث وهو خروج الموتى من القبور بعد إعادة الجسد الذي أكله التراب إن كان من الأجساد التي يأكلها التراب وهي أجساد غير الأنبياء<sup>(٣)</sup> وشهداء المعركة<sup>(٤)</sup> وكذلك بعض الأولياء لا يأكل التراب أجسادهم لما تراتر من مشاهدة ذلك.

والإيمان بالحشر وهو أن يجمع الناس ويساقوا بعد البعث إلى المحشر وقد ورد أنه الشام<sup>(٥)</sup> ثم يُنقلون عند ذلك الأرض إلى ظلمة عند

(١) ورد ذلك في حديث اس حبان (٤٨/٥) في باب المريض وما يتعلق به، ذكر لإحدر عن اسم الملكين اللذين يسألان الناس في قبورهم.  
(٢) كما ذكر السيوطي في شرح الصدور شرح حال الموتى والقبور (ص/٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠).

(٣) روى البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٩/٣) باب ما يؤمر به ليلة الجمعة ويومها حديث «إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» اهـ. ورواه في جزء حياة الأنبياء.

(٤) قال ابن حجر (٥٥٣/٨) «وقال العلماء هذا أي يلى لأجساد عام يحص منه الأسياء لأن الأرض لا تأكل أجسادهم وألحق اس عبد الله بهم الشهداء» اهـ ذكره في المتح في باب قوله ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾

(٥) قال اس ححر في المتح (٣٨٠/١١) «فقد ورد في عدة أحاديث وقوع المحشر في الدنيا إلى جهة الشام» اهـ ذكره في باب في الحشر.

الصراط<sup>(١)</sup> ثم يعادون إلى الأرض المبدلة<sup>(٢)</sup> فيكون الحساب عليها.  
والإيمان بالقيامة وأولها من خروج الناس من قبورهم إلى  
استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار وقد تطلق الآخرة  
على ذلك وعلى ما بعده إلى ما لا نهاية له.

والإيمان بالحساب وهو عرض أعمال العباد عليهم يعرض عليهم  
ما عملوا في الدنيا.

والإيمان بالثواب والعذاب أمّا الثواب فهو الجزاء الذي يحازاه  
المؤمن في الآخرة على العمل الصالح ممّا يسره وأمّا العذاب فهو  
ما يسوء العبد ذلك اليوم من دخول النار وما دون ذلك من  
العقوبات على المعاصي.

والإيمان بالميراث أي ما يورث عليه أعمال العباد<sup>(٣)</sup> فالكافر ليس  
له حسنة يوم القيامة<sup>(٤)</sup> إمّا توضع سيئاته في كفة من الكفتين وأمّا  
المؤمن فتوضع حسناته في كفة وسيئاته في الكفة الأخرى

(١) روى مسلم في صحيحه. عن ثوبان أن يهوديًا سأل النبي ﷺ أين يكون  
الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات فقال رسول الله ﷺ «هم  
في الظلمة دون الحسرة» اه ذكره في كتاب الحيض باب يد صفة مي  
الرحل والمرأة وأن تولد مخلوق من مائهم

(٢) قال ﷺ «يُخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ بَيْضَاءَ عَمْرَاءَ كَقُرْصَةِ نَقِي  
ليس فيها عَمٌّ لأحد» اه رواه مسلم. كذب صفة القدمة باب في لعن  
والنشور وصفة الأرض يوم القيامة.

(٣) قال أبو حنيفة في الوصية «والميراث حق لقوله تعالى ﴿وَيُوضَعُ تَوْرِينٌ لِّقَسْطٍ  
يَوْمَ يُقْبَضُ﴾» اه.

(٤) روى ابن حبان (٢٩٧/١ - ٢٩٨) انظر الإحسان حديث «وأما الكافر  
فيطعم بحسناته في الدنيا فإذا أفصى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يعطى  
بها خيرًا» اه رواه في ذكر اليبس بأن الله حل وعلا قد يحاري المؤمن في  
الدنيا كما يجازي على سيئاته فيها.

و لإيمان بالنار أي جهنم أي بأنها مخلوقة الآن ولا تزال باقية إلى ما لا نهاية له<sup>(١)</sup>، هذا مذهب أهل الحق وليس الأمر كما يقول ابن تيمية إنها تفتنى لا يبقى فيها أحد. وقد قال قبل ذلك في كتابه «مهاج لستة البوية» اتفق المسلمون على بقاء الجنة والنار وخالف في ذلك جهنم بن صفوان فكفره المسلمون اه ثم قال بعد ذلك النار تفتنى ولا يبقى فيها أحد فكما كفر هو جهنم لقوله بأن الجنة والنار تفنيد يكفر هو لقوله بقاء النار لأنه تكذيب للنص القرآني<sup>(٢)</sup>. ولإمام الشوكي رد على ابن تيمية سماه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار». و جهنم دار العذاب المقيم للكافرين لا يخرجون منها أبداً وما بعض العصاة فيعذبون فيها مدة ثم يخرجون منها وما يذكره بعض المتسبين للتصوف من أن الكفار يتلذذون بالنار ولا يرصون الخروج منها فهو كفر تكذيب للتصوف.

والإيمان بالصراط وهو جسر يمد على ظهر جهنم فيرد الناس أحد طرفيه في الأرض المبدلة والطرف الآخر فيما يلي الجنة بعد ليل فيمر الدس فيما يسمت الصراط فالمؤمنون في ذلك على قسمين قسم لا يدوسون الصراط إنما يمشون في هوائه

(١) قال أبو حنيفة في الوصية «والجنة والنار حق وهما مخلوقتان لأهلهم لقوله تعالى في حق المؤمنين ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ وفي حق الكفرة ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ حذفت الله للثواب والعقاب» هـ وقال في الفقه الأكبر (ص/١٦٥) «والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنان أبداً» هـ.

(٢) قال ابن تيمية ﴿يَنْذَرُ اللَّهُ لَكُمْ الْكَفَرِ وَوَعَدَ لَكُمْ سَعِيرٌ﴾ حديد فيها آيات لا يحدون وليت ولا نصير ﴿﴾ وقال التميمي في أصول الدس (ص/٢٣٨) «أجمع أهل السنة وكل من سلف من أحبار الأمة على دوام بقاء الجنة والنار وعلى دوام نعيم أهل الجنة ودوام عذاب الكفرة في النار ورغم قوم من الجهمية أن الجنة والنار تفنيان» اهـ.

طائرين<sup>(١)</sup> وهؤلاء يَصْدُقُ عليهم أنهم وردوها أي وردوا النار لأنه ليس من شرط الورد المذكور في القرآن بقوله تعالى ﴿وَأَنْ يَنْكُرُوا﴾ إِلَّا وَارِدُهَا ﴿٧١﴾ [سورة مريم] دخولها<sup>(٢)</sup> وقسم يدوسونه ثم هؤلاء قسم منهم يُوقَعُونَ في النار وقسم يُنْجِيهِمُ اللَّهُ فَيَخْلُصُونَ منها.

والإيمان بالحوض وهو مكان أعَدَّ الله فيه شراباً لأهل الجنة يشربون منه بعد عبور الصراط قبل دخول الجنة<sup>(٣)</sup> فلا يصيبهم بعد ذلك ظمأ وإما يشربون من شراب الجنة تلذذاً<sup>(٤)</sup>.

(١) في صحيح مسلم أنه ﷺ قال في وصف الصراط «دَخَضُ مَزَلَةٌ فِيهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَحْدِ فِيهَا شَوِيكَةٌ يَقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ فَيَمُرُ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرِّيحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَابِ فَنَاجَ مُسْلِمٌ وَمَخْدُوشٌ مَرْسَلٌ وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» اهـ رواه في كتاب الإيمان باب معرفة طريق الرؤية.

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٥٨/١٦) «والصحيح أن المراد بالورد في الآية المرور على الصراط وهو جسر منصوب على جهنم فيقع فيها أهلها وينجو الآخرون» اهـ ونقل الطبري في تفسيره (١١٠/٩) عن قتادة وغيره أن المراد بالورد في الآية المرور مع قتادة قال ﴿وَأَنْ يَنْكُرُوا﴾ إِلَّا وَارِدُهَا ﴿٧١﴾ يعني جهنم مر الساس عليها وعن عبد الله قال ﴿وَأَنْ يَنْكُرُوا﴾ إِلَّا وَارِدُهَا ﴿٧١﴾ قال «الصراط على جهنم مثل حد السيف فتمر الطبقة الأولى كالسرق والثانية كالريح والثالثة كأحد الحيل والرابعة كأجود البهائم» اهـ قال القرطبي في تفسيره (١٣٦/١١) «وقالت فرقة الورد الممر على الصراط وروي عن ابن عباس وابن مسعود وكعب الأحبار والسدي ورواه السدي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ وقاله الحسن أيضاً قال ليس الورد الدخول إنما تقول وردت البصرة ولم أدخلها قال فالورد أن يمرؤا على الصراط» اهـ.

(٣) قال في شرح الفقه الأكبر (ص/١٦٤) «على خلاف في أنه (أي الحوض) قبل الصراط أو بعده وهو الأقرب والأنسب» اهـ.

(٤) قال ﷺ «حوضي مسيرة شهر مأواه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كحوم السماء من شرب منها فلا يظمأ أبداً» اهـ صحيح البخاري: كتاب الرقاق: باب في الحوض.



والإيمان بالشفاعة<sup>(١)</sup> وهي تكون للمسلمين فقط<sup>(٢)</sup> فالأنبياء يشفعون وكذلك العلماء العاملون وشهداء المعركة والملائكة<sup>(٣)</sup>. والشفاعة هي طلب الحير من الغير للغير فالشفعاء في الآخرة يضبون من الله إسقاط العقاب لبعض العصاة من المسلمين وذلك قد يكون قبل دخول النار وقد يكون بعده<sup>(٤)</sup>.

والإيمان بالجنة وهي دار السلام أي دار النعيم المقيم الدائم والنعيم فيها قسمان نعيم لا ينأه إلا الأتقياء<sup>(٥)</sup> ونعيم يباليه كل أهل

(١) قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص/ ١٥٩) «شفاعة الأنبياء عندهم الصلاة والسلام حق وشفاعة سببا عليه الصلاة والسلام حق للمؤمنين المدنيين ولأهل الكباثر منهم المستوحين العقاب حق ثابت» اهـ وقد روى الحاكم في المستدرک فی کتاب الإيمان أنه **ﷺ** قال «شفاعني لأهل الكبائر من أمتي» اهـ.

(٢) قال البيهقي في الاعتقاد (ص، ١٣٤) «أحبر يحيى بن إبراهيم أنا أبو الحسن لطرايقي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن بن عباس في قول الله عز وجل **﴿وَلَا تَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ رَضِيَ﴾** يقول بدين ارتضاهم شهادة أن لا إله إلا الله» اهـ.

(٣) قال في شرح نعمة الأكبر (ص/ ١٥٩ - ١٦٠) «ومن الأدلة على تحقيق شفاعة قوله تعالى **﴿وَتَشْفَعُونَ لِمَنْ رَضِيَ﴾** وتؤمنون **﴿وَتَأْمُرُونَ﴾** ومنه قوله سبحانه وتعالى **﴿وَمَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ فَمَا يُشْفَعُ بَكُم إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾** يد مفهومه أنها تسبغ لمؤمنين وكذا شفاعة الملائكة لقوله تعالى **﴿يَوْمَ يَقُومُ رُوحٌ وَنَفْسٌ صِدْقٌ لَا يُكْفَرُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الْزُحْرُ وَقَالَ صَوًّا﴾** وكذا شفاعة العلماء والأولياء والشهداء» اهـ.

(٤) روى البحاري في صحيحه. كتاب التوحيد باب قول الله تعالى **﴿لَا يَشْفَعُ بِنَفْسٍ﴾** [سورة ص] «قوله **ﷺ** «يحرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من إيمان» اهـ.

(٥) وفي الحديث القدسي «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» اهـ رواه البحاري. كتاب بدء الحقيق باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة

الجنة ومن هذا النعيم العام أن أهل الجنة كلهم شرب لا يهرمون أبدًا وكلهم أصحاء لا يسقمون أي لا يمرضون أبدًا وكلهم في سرور لا يصيبهم همٌّ وحزن ونكد وكرب وكلهم يبقون أحياء في نعيم دائم لا يموتون أبدًا<sup>(١)</sup>.

والإيمان بالرؤية لله تعالى بالعين في الآخرة بأنها حقٌ وهذا خاصٌّ بالمؤمنين يرونه وهم في الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة كما نصَّ على ذلك الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> أي أنه تعالى لا يكون في جهة ولا مكان إنما هم في مكانهم في الجنة يرونه رؤية لا يكون عليهم فيها اشتباه لا يشكُّون هل الذي رأوه هو الله أو غيره كما لا يشكُّ مَصْرُ القمر ليلة البدر ليس دونه سحابٌ أن الذي رآه هو القمر ففي ذلك قال الرسول ﷺ «إنكم سترون رنكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته» رواه مسلم أي لا تتراحمون في رؤيته وفي رواية «لا تضامون» أي لا يلحقكم ضرر<sup>(٣)</sup> شبه رؤيتنا له من حيث عدم الشك برؤية القمر ليلة

(١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «يأتي منكم منكم أن تصحوا ولا تسقموا أبدًا وإنكم أن تحيوا فلا تموتوا أبدًا وإنكم أن تشبوا ولا تهرموا أبدًا وإنكم أن تسعموا فلا تنأسوا أبدًا فذلك قوله عز وجل ﴿وَيُؤَدُّونَ لَكُمْ تَحْتَهَا أَفْئِدَةً لَّيْلَةَ الْبَدْرِ﴾» رواه مسلم في صحيحه. كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب دواء نعيم أهل الجنة.

(٢) قال في الفقه الأكبر «والله تعالى يرى في الآخرة ويره المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كبتية ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة» اهـ.

انظر شرح كتاب الفقه الأكبر للملا علي القاري (ص/ ١٣٧)

(٣) قال النووي في شرح مسلم (٣/ ١٧ - ١٨) عند قوله ﷺ «هل تصادون في القمر ليلة البدر» «وفي الرواية الأخرى «هل تصامون»، ومعنى المشدّد هل تصادون غيركم في حانة الرؤية برحمة أو محالمة في الرؤية أو =

البدر<sup>(١)</sup> ولم يشبهه الله تعالى بالقمر كما زعم بعض الجهال فإن الذي لم يتعلم التوحيد إذا سمع هذا الحديث قد يعتقد أن الله يشبه القمر ليلة البدر وقد صرح بعض العوام بذلك.

والإيمان بالخلود فيهما فيجب الإيمان بأن أهل الجنة يخلدون في الجنة وأهل النار يخلدون فيها وأنه لا موت بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.

والإيمان بملائكة الله أي بوحودهم وأنهم عباد مكرمون وهم أجسام نورانية لطيفة ألطف من الهواء ذوو أرواح مشرفة ليسوا ذكوراً ولا إناثاً لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون ولا يتوالدون مكلفون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون<sup>(٣)</sup>.

غيره، «ومعنى المحقق هل يلحقكم صيم وهو المشقة والتعب» اهـ.

(١) قال نسوي في شرح مسلم (١٨/٣) «معناه تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وروال الشك والمشقة والاختلاف» اهـ.

(٢) قال رسول الله ﷺ «يؤتى بالموت كهينة كش أملح فيادي ماد يا أهل الجنة فيشرئبون ويظرون فيقول هل تعرفون هذا فيقولون نعم هذا الموت وكلهم قد رءاه ثم يادي يا أهل النار فيشرئون ويظرون فيقول هل تعرفون هذا فيقولون نعم هذا الموت وكلهم قد رءاه فيدخ ثم يقول يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت» اهـ رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير: باب ﴿وَأَيُّزُهُمْ يَوْمَ نُخْرِجُهُمْ﴾.

(٣) قال ابن حجر العسقلاني في الفتح (٣٠٦/٦) في باب ذكر الملائكة «وقد جاء في صفة الملائكة وكثرتهم أحاديث منها ما أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعاً «خلقت الملائكة من نور» الحديث ومنها ما أخرجه الترمذي وابن ماجه والبرار من حديث أبي در مرفوعاً «أطت السماء وحق لها أن تظ ما فيها موضع أربع أصابع إلا وعليه ملك ساجد» الحديث ومنها ما أخرجه الطبراني من حديث حابر مرفوعاً «ما في السموات السبع موضع قدم ولا شر ولا كف إلا وفيه ملك قائم أو راکع أو ساجد» وللطبراني نحوه من حديث عائشة» اهـ وروي عن سعيد بن المسيب قال «الملائكة ليسوا ذكوراً ولا إناثاً ولا يأكلون ولا يشربون ولا يشاكحون ولا يتوالدون» اهـ.

والإيمان برسله أي أنبيائه من كان رسولاً ومن لم يكن رسولاً<sup>(١)</sup> فالنبي غير الرسول هو إنسان أوحى إليه لا بشرع جديد بل أوحى إليه باتباع شرع الرسول الذي قبله وأن يبلغ ذلك والنبي الرسول من أوحى إليه بشرع جديد وأمر بتبليغه<sup>(٢)</sup>. ومن الغلط الشنيع ما ذكره بعض العلماء أن النبي من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه وهذا كلام شنيع كيف ينبأ ثم لا يؤمر بالتبليغ وكيف يصح أن ينبأ النبي لنفسه فقط فما أشنع هذه الغلطة<sup>(٣)</sup> وهذه الغلطة موجودة في تفسير الجلالين وفي كتب عديدة. وأول من أرسل إلى الكفار سيدنا نوح عليه السلام وقد

(١) قال الرازي في التفسير الكبير (١٨٩/٢) في بيان معنى قوله تعالى ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾ «المسئلة الثانية: روى أن بعد موسى عليه السلام إلى أيام عيسى عليه السلام كانت الرسل تتواتر ويظهر بعضهم في أثر بعض والشرعية واحدة إلى أيام عيسى عليه السلام فإنه صلوات الله عليه جاء بشرعية مجددة واستدلوا على صحة ذلك بقوله تعالى ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾<sup>(٨٧)</sup> فإنه يقتضي أنهم على حد واحد في الشرعية يتبع بعضهم بعضاً فيها» اهـ.

(٢) قال الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي السعدي في أصول الدين (ص/١٥٤) ما نصه «والفرق بينهما أي النبي والرسول أن النبي من أتاه الوحي من الله عز وجل ونزل عليه الملك بالوحي والرسول من يأتي بشرع على الانتداء أو ينسخ بعض أحكام شريعة قبله» اهـ وذكر البيضاوي مثله في تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥٧/٤) فقال «الرسول بعثه الله بشريعة مجددة والنبي يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق» اهـ.

(٣) قال الحافظ أحمد الغماري في كتابه جؤنة العطار في بيان فساد هذا القول «وإن قول الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ صريح في إرسالهما حقاً وكذلك قول النبي ﷺ «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة» اهـ والحديث رواه البخاري في صحيحه: كتاب التيمم: باب قول الله ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾.

صَحَّ أَنَّهُ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup> أَي بَعْدَ حَدُوثِ الْكُفْرِ بَيْنَ الْبَشَرِ<sup>(٢)</sup> وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ نَبِيٌّ وَلَا رَسُولٌ بَلْ كَانَ ءَادَمُ نَبِيًّا رَسُولًا كَمَا يَشْهَدُ لِنُبُوَّتِهِ حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ «وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ ءَادَمُ فَمِنْ سِوَاهُ إِلَّا نَحْتُ لَوَائِي» حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ وَعُرفَ هَذَا الْأَمْرُ بَيْنَهُمْ بِالضَّرُورَةِ<sup>(٤)</sup> فَمَنْ نَفَى نُبُوَّتَهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِحْمَاعِ كَمَا فِي مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ<sup>(٥)</sup>، فَالَّذِي يَشْكُ فِي نُبُوَّةِ ءَادَمَ أَوْ فِي كُفْرِ الشَّاكِّ فِيهَا كَافِرٌ وَالَّذِي يَشْكُ فِي رِسَالَتِهِ أَيْضًا كَافِرٌ.

وَالْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ لَكِنْ أَشْهَرُهَا هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعُ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالزَّبُورُ وَالْفُرْقَانُ أَيِ الْقُرْآنُ. قَالَ وَهَبُ بْنُ مَنْبِهٍ<sup>(٦)</sup> قَرَأْتُ

(١) كَمَا رَوَى الْحَارِثِيُّ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ الشَّاعَةِ أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ لِنُوحٍ فِي الْمَوْقِفِ «أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ» اهـ رَوَاهُ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ: بَابُ «دُرِّيَّةٍ مَنْ حَكَمْنَا مَعَ نُوحٍ»

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (١١/٤٣٤) «رِسَالَةُ ءَادَمَ كَانَتْ إِلَى بَنِيهِ وَهُمْ مُوَحِّدُونَ لِيَعْلَمَهُمْ شَرِيعَتَهُ وَيُوحِيَ كَانَتْ رِسَالَتُهُ إِلَى قَوْمِ كِفَارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ» اهـ قَالَ فِي بَابِ صِفَةِ الْجَنَّةِ.

(٣) سِس التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ. بَابُ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٤) وَيَدُلُّ عَلَى نُبُوَّتِهِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِصْرَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ].

(٥) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ (ص/١٧٣) فِي بَابِ ذِكْرِ مَسَائِلِ «قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ خَالَفَ فِيهَا وَاتَّفَقُوا أَنَّ كُلَّ سَيِّئٍ ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ حَقٌّ كَادِمٌ» اهـ وَقَالَ السَّعْدَادِيُّ فِي أَصُولِ الدِّينِ (ص/١٥٩) «فِي الْأَصْلِ السَّامِعُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ وَأَهْلُ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَرْسَلَ مِنَ النَّاسِ ءَادَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» اهـ.

(٦) هُوَ وَهَبُ بْنُ مَنْبِهٍ بْنُ كَامِلٍ بْنُ سَيْحٍ بْنُ ذِي كَبَرٍ الْأَحْبَارِيُّ الْقِصَصِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَامِيُّ الذُّعَارِيُّ الصَّنْعَائِيُّ. أَبُوهُ مِمَّنْ مِنْ أَهْلِ هَرَاةٍ خَرَجَ أَيَّامَ كَسْرَى وَكَسْرَى أَخْرَجَهُ مِنْ هَرَاةٍ ثُمَّ إِيَّاهُ أَسْلَمَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَحَسَنَ إِسْلَامَهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَلْقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَلَدَ وَهَبُ فِي صَنْعَاءَ فِي زَمَنِ =

سبعين كتاباً<sup>(١)</sup> مما أنزل الله<sup>(٢)</sup>.

والإيمان بالقدر خيره وشره<sup>(٣)</sup> فالواجب الذي هو أحد أركان الإيمان الستة هو الرضا بقدر الله أي تقديره وأما المقدور فيجب الإيمان بأن كل المقدورات أي المخلوقات بتقدير الله تحصل ما كان خيراً وما كان شراً فما كان من المقدور خيراً يجب الرضا به وما كان منه شراً يجب كراهيته كالكفر والمعاصي، ومعنى ذلك أن كل ما دخل في الوجود من خير وشر هو بتقدير الله الأزلي فالخير من أعمال العباد بتقدير الله ومحبيته ورضاه والشر من أعمال العباد

= عثمان ستة أربع وثلاثين رجل ورحل ورحل واحد عن ابن عباس وأبي سعيد والعمان ابن بشير وحابر وابن عمر توفي بصعاء سنة ١١٤هـ.  
انظر سير أعلام النبلاء (٤/٥٤٤).

(١) عدد الكتب السماوية مائة وأربعة كما رواه ابن حبان في صحيحه انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١/٢٨٧ - ٢٨٩) من حديث أبي در قال قلت يا رسول الله كم كتاب أنزل الله قال «مائة كتاب وأربعة كتب أنزل على شيث خمسون صحيفة وأنزل على أخوخ ثلاثون صحيفة وأنزل على إبراهيم عشر صحائف وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والقرآن» اهـ رواه في ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ رجاء التخلص في العقبى شيء منها.

(٢) قال الأصهباني في حلية الأولياء (٤/٢٦) حدثنا محمد بن أحمد بن علي ثنا الحارث بن أبي أسامة ثنا داود بن المحضر ثنا عباد بن كثير عن أبي إدريس عن وهب بن منبه قال «قرأت أحداً وسبعين كتاباً فوجدت في جميعها أن لله عز وجل لم يعط جميع الناس من بدء الدين إلى بقضائها من العقل في حنب عقل محمد ﷺ إلا كحبة رمل من بين رمال جميع الدنيا وأن محمداً ﷺ أرجح الناس عقلاً وأفضلهم رأياً» اهـ.

(٣) قال في الاعتقاد (ص/ ٨٣) «باب القول في الإيمان بالقدر فالإيمان بالقدر هو الإيمان بتقدم علم الله سبحانه بما يكون من أكساب الخلق وغيرها من المخلوقات وصدور جميعها عن تقدير منه وخلق لها خیرها وشرها» اهـ.

بتقدير الله لا بمحبته ورضاه<sup>(١)</sup>. وقد ورد في حديث جبريل الصحيح المشهور لفظ «والقدر خيره وشره» رواه مسلم<sup>(٢)</sup> وفي لفظ «والقدر كله»<sup>(٣)</sup>.

ويتضمن الإيمان برسالة النبي ﷺ الإيمان بأنه ﷺ خاتم النبيين لأنه أخبر بذلك قال عليه الصلاة والسلام «وختم بي النبيون» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>. وقوله بأن سيدنا محمداً ﷺ سيد ولد آدم أجمعين هذا متفق عليه عند العلماء وهو مأخوذ من حديث رواه الترمذي «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر»<sup>(٥)</sup> أي لا أقول ذلك افتخاراً إنما أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله<sup>(٦)</sup> وفي ذلك جواز وصفه بأنه سيد البشر.

(١) قال أبو حيفة في الفقه الأكبر (ص/ ٩٤) «والطاعة كلها ما كانت واجبة بأمر الله تعالى ومحنته وبرضائه وعلمه ومشيتته وقضائه وتقديره والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيتته لا بمحنته ولا برضائه ولا بأمره» اهـ وقال في الوصية «والمعصية ليست بأمر الله تعالى ولكن بمشيتته لا بمحنته وقضائه لا برضائه وتقديره لا بتوقيفه وبحد لانه وعلمه وكتاته في اللوح المحفوظ» اهـ.

(٢) قال رسول الله ﷺ لما سأله جبريل عن الإيمان «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» اهـ رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب بيان الإيمان والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى.

(٣) كذا في سنن النسائي. كتاب الإيمان. أول باب بعث الإسلام. وفي سنن البيهقي الكبرى (٢٠٣/ ١٠) باب ما ترد به شهادة أهل الأهواء.

(٤) صحيح مسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٥) سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن: باب ومن سورة بني إسرائيل.

(٦) قال النووي في شرح مسلم كتاب الفضائل (٣٧/ ١٥) «بل صرح بنفي الفخر في غير مسلم في الحديث المشهور «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» وإنما قاله لوجهين أحدهما امتثال قوله تعالى ﴿وَأَمَّا رِيقَةُ رَبِّكَ فُحِّثَتْ﴾ اهـ قوله في باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق.

قال المؤلف رحمه الله (ويجبُ اعتقادُ أنَّ كلَّ نبيٍّ من أنبياءِ الله يجبُ أن يكونَ متَّصِفًا بالصدقِ والأمانةِ والفظانةِ فيستحيلُ عليهم الكذبُ والخيانةُ والردالةُ<sup>(١)</sup> والسفاهةُ<sup>(٢)</sup> والبلادةُ<sup>(٣)</sup> والجبنُ وكلُّ ما يُنفَرُ عن قبولِ الدعوةِ منهم)

الشرح أن الأنبياء يجبُ لكلِّ منهم أن يكونَ بهذه الأخلاقِ وهي الصدقُ فيستحيلُ عليهم الكذبُ<sup>(٤)</sup> لأنَّ ذلكَ نقصٌ ينافي منصبَ النبوةِ وأما قولُ إبراهيمَ عليه السلامُ عن زوجتهِ سارةَ «إنها أختي» وهي ليستُ أخته في النسبِ فكانَ لأنها أخته في الدينِ فهو ليسَ كَذِبًا مِنْ حَيْثُ الْبَاطِنُ وَالْحَقِيقَةُ إِنَّمَا هُوَ صِدْقٌ<sup>(٥)</sup>. وكذلكَ وردَ في أمرِ إبراهيمَ في القرآنِ الكريمِ أَنَّهُ قَالَ ﴿لَوْلَا فَعَلُمُ كِبَرِهِمْ هَذَا فَتَشْكُرُهُمْ إِنْ كَانُوا يَصْطَوُونَ﴾ [سورة الأبيء] وليسَ هذا كذبًا حقيقيًّا بل هذا صدقٌ مِنْ حَيْثُ الْبَاطِنُ وَالْحَقِيقَةُ لِأَنَّ كِبِيرَ الْأَصْصَامِ

(١) قال في الصحاح (ص/٢٥٧) «الرَدْلُ يُدَوُّ الْحَسِيرُ» اهـ.

(٢) قال في المصباح المير (ص/١٠٦) «وَالسَّفَهَةُ بَقْصٌ فِي الْعَقْلِ وَأَصْلُهُ الْحَمَّةُ» اهـ وفي تهذيب اللغة (٢/١٧١٠) «وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ النَّعَةِ أَصْلُ السَّفَهَةِ الْحَقَّةُ وَمَعْنَى السَّعْيَةِ الْحَقِيفَةُ الْعَقْلُ» اهـ.

(٣) قال في الصحاح (ص/٨٦) «وَالْبَلَادَةُ ضِدُّ الْبُكَاءِ» اهـ قال في المصباح (ص/٢٤) «وَالْبُلْدُ الرَّجُلُ بِأَنْصَمٍ بِلَادَةٌ فَهُوَ بَلِيدٌ أَيْ غَيْرُ ذَكِيٍّ وَلَا فَطِنٌ» اهـ.

(٤) قال القاضي عياض في الشفا (٢/١٣٦) «وَالصُّوَرُ تَزْيِيهِ النَّوَةِ عَنْ قَلِيلِهِ (أَيِ الْكُذْبِ) وَكَثِيرِهِ وَسَهْوِهِ وَعَمَلِهِ» اهـ.

(٥) في تفسير القرطبي (١٥/٩٣) «وَقَالَ الضَّحَّاكُ مَعْنَى سَقِيمٍ سَأَسْقَمُ سَقَمَ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ مَنْ كَتَبَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ يَسْقَمُ فِي الْعَالَمِ ثُمَّ يَمُوتُ وَهَذَا تَوْرِيهِ وَتَعْرِيصُ كَمَا قَالَ لِلْمَلِكِ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ سَارَةَ هِيَ أُخْتِي يَعْنِي أُخُوَّةَ الدِّينِ» اهـ وقال في الفتح (٦/٣٩٢) كتاب الأنبياء باب قوله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء] «وقوله هذه أختي يُعْتَدَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ أَنَّهَا أُخْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ» اهـ.



هو الذي حمّله على الفتك بهم أي الأصنام الأخرى من شدة اغتياظه منه لمبالغتهم في تعظيمه بتجميل هيئته وصورته فحمّله ذلك على أن يكسّر الصغار ويهين الكبير فيكونُ إسناد الفعل إلى الكبير إسنادًا مجازيًا<sup>(١)</sup> فلا كذب في ذلك أي هو في الحقيقة ليس كذبًا وأما حديث «كذب إبراهيم ثلاث كذبات» فقد اعترض عليه بعض العلماء<sup>(٢)</sup> وأوّلهم بعضهم<sup>(٣)(٤)</sup>.

والأمانة فيستحيل عليهم الخيانة فلا يكذبون على الناس إن طلبوا منهم النصيحة ولا يأكلون أموال الناس بالباطل.

والفطنة فكل الأنبياء أذكى يستحيل عليهم الغباوة أي أن يكونوا ضعفاء الأفهام لأن الغباوة تنافي منصبهم لأنهم لو كانوا أغبياء لنفر منهم الناس لغباوتهم والله حكيم لا يجعل النبوة والرسالة في

(١) في النهر الماد لأبي حبان الأندلسي (ج ٢/ ١/ ص ٤٦٩) «قال بل فعله كبيرهم وأسند الفعل إلى كبيرهم على جهة المجاز لما كان سببًا في كسر هذه الأصنام هو تعظيمهم وعبادتهم له ولما دونه من الأصنام كان ذلك حاملًا على تحطيمها وكسرها فأسند الفعل إلى الكبير إذ كان تعظيمهم له أكثر من تعظيم ما دونه» اهـ.

(٢) كالراري في تفسيره (٢٢/ ١٨٥)

(٣) قال في المتح (٦/ ٣٩١) «في شرح باب قول الله تعالى ﴿وَأَعِدَّ اللَّهُ لِرَهْمَةِ خَلِيلٍ﴾ [سورة النساء] «وأما إطلاقه الكذب على الأمور الثلاثة فلكونه قال قولًا يعتقده السامع كذبًا لكنه إذ حقق لم يكن كذبًا لأنه من باب المعارض المحتملة للأمرين» اهـ.

(٤) قال الراري في عصمة الأنبياء (ص ٧١) «إذ قلت روي عن رسول الله ﷺ أنه قل «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات قوله إني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وقوله لسارة إنها أحتي» قلت هذا من أخبار الآحاد فلا يعارض الدليل القطعي الذي ذكرناه ثم إن صح حمل على ما يكون ظاهره الكذب» اهـ.

الأغبياء فإنهم أرسلوا ليلبغوا الناس مصالح وأخرتهم ودنياهم  
والبلادة تنافي هذا المطلوب منهم.

ويستحيل على الأنبياء الرذالة والسفاهة والبلادة فليس في الأنبياء  
من هو رذيل يختلس النظر إلى النساء الأجنبيةات بشهوة مثلاً<sup>(١)</sup> وليس  
فيهم من يسرق ولو حبة عنب وليس في الأنبياء من هو سفيه يقول  
ألفاظاً شنيعة تستقبحها النفس وليس في الأنبياء من هو بليد الذهن  
عاجز عن إقامة الحجة على من يعارضه بالبيان ولا ضعيف الفهم لا  
يفهم الكلام من المرة الأولى إلا بعد أن يكرّر عليه عدة مرات<sup>(٢)</sup>.

ويستحيل على الأنبياء سبق اللسان في الشرعيات<sup>(٣)</sup> والعاديات<sup>(٤)</sup>

(١) وأما قوله تعالى في سورة يوسف ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِرَبِّهَا تَوَلَّى أَنْ رَأَى تُرْهَنَ  
رَبِّهٖ﴾ فليس معناه أن يوسف عليه السلام هم بالربا بامرأة لعزير، بل يس  
الرازي (١١٨/١٨) في تفسيره بطلان هذا القول وأنه لا يصح تفسير الآية  
على أنه عليه السلام هم بالربا فقال «إن يوسف عليه السلام كان بريئاً عن  
العمل الباطل والهم المحرم وهذا قول المحققين من المفسرين والمتكلمين  
وبه يقول وعنه نذب» اهـ وقد في كتاب عصمة الأنبياء (ص/ ٨٩) في تفسير  
الآية «الوجه الثاني في حمل الهم على العزم أن يحمل الكلام على التقديم  
والتأخير، والتقدير ولقد همت به ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها ويجري  
ذلك مجرى قولك قد كنت هلكت لولا أن تداركته» اهـ

(٢) قال الشيخ محمد ميارة المالكي في الدر الثمين (ص/ ٥٠) «وكذا يتمتع  
في حقهم الحنون قليله وكثيره لأنه نقص بل يحب في حقهم كمال العقل  
والذكاء والفطنة وقوة الرأي» اهـ.

(٣) قال القاضي عياض في الشما (١٢٣/٢) «لا يجوز عليه حلف في القول  
في إيلاغ الشريعة والإعلام بما أخبر به عن ربه وما أوحاه إليه من وحيه  
لا على العمد ولا على غير عمد» اهـ.

(٤) قال القاضي عياض في الشما (١٣٥/٢) في الكلام على حاله ﷺ في  
أخبار الدين «فالذي يحب اعتقاده تنزيهه النبي ﷺ عن أن يقع خبره في  
شيء من ذلك بخلاف مخبره لا عمداً ولا سهواً ولا غلطا» اهـ

لأنه لو جاز عليهم لارتفعت الثقة في صحة ما يقولونه ولقال قائل عندما يبلغه كلام عن النبي ما يدرينا أن يكون قاله على وجه سبق اللسان لذلك لا يصدر من نبي كلام غير الذي يريد قوله ولا يصدر منه كلام وهو لا يريد الكلام بالمرّة كما يحصل لمن يتكلم وهو نائم. وكذلك يستحيل عليهم الأمراض المنقرّة كخروج الدود من الجسم<sup>(١)</sup>.

وكذلك يستحيل على الأنبياء الجبن أما الخوف الطبيعي فلا يستحيل عليهم بل الخوف الطبيعي موجود فيهم وذلك مثل النفور من الحية فإن طبيعة الإنسان تقتضي النفور من الحية وما أشبه ذلك. ولا يقال عن النبي ﷺ هَرَبَ لَأَدَّ هَرَبَ يُشْعِرُ بِالْجَبَنِ أَمَّا فَرٌّ من الأذى مثلاً فلا يشعر بالجبن يقال هاجر فراراً من الكفار أي من أذى الكفار هذا جائز ما فيه نقص وعلى هذا المعنى قول الله تعالى إخباراً عن موسى أنه قال ﴿فَعَزَّزْتُ بِكُمْ لَنَا جِغَتَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وتجب لهم العصمة من الكفر<sup>(٣)</sup> والكبائر<sup>(٤)</sup> وصفات الخسة قبل النبوة وبعدها).

(١) قال الشيخ محمد ميارة المالكي في الدر الثمين (ص/ ٥٠) عند ذكره ما يحب للأنبياء عليهم الصلاة والسلام «والسلامة من كل ما يهرم مما يوجب ثلماً في النفس والحلق والخلق كالمطاطة والعيوب المصفرة كالبرص والجذام والأدرة لأنهم على غاية الكمال في خلقهم وخلقهم» اهـ.

(٢) قال القشيري في تفسيره (٣٩٨/٢) «قوله ﴿فَعَزَّزْتُ بِكُمْ لَنَا جِغَتَكُمْ﴾ [سورة الشعراء] يجوز حمله على الظاهر وأنه خاف منهم على نفسه» اهـ وقد قال الله تعالى مخاطباً نبيه موسى عليه السلام ﴿حَذِّهَا وَلَا تَخَفْ﴾ الآية وقال تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ جِغَةً مُوسَى﴾ الآية.

(٣) قال في الشفا (١٠٩/٢) «والصواب أنهم معصومون قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته والتشكيك في شيء من ذلك» اهـ.

(٤) قال في الشفا (١٤٣/٢) «فصل وأما ما يتعلق بالجوارح من الأعمال ولا يخرج من جملتها القول باللسان فيما عدا الحر الذي وقع فيه الكلام ولا =

الشرح الأنبياء معصومون أي محفوظون من الكفر قبل أن يُوحى إليهم بالنبوة وبعد ذلك أيضًا<sup>(١)</sup> وأما قول سيدنا إبراهيم عن الكوكب حين رآه ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [سورة الأنعام] فهو على تقدير الاستفهام الإنكاري فكأنه قال أهذا ربي كما تزعمون<sup>(٢)</sup> ثم لما غاب قال ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام] أي لا يصلح أن يكون هذا ربًا فكيف تعتقدون ذلك<sup>(٣)</sup>. ولما لم يفهموا مقصوده بل بقوا على ما كانوا عليه قال حينما رأى القمر مثل ذلك فلما لم يجد منهم بغية أظهر لهم أنه بريء من عبادته وأنه لا يصلح للربوبية ثم لما لم ير منهم بغية قال حينما ظهرت الشمس ﴿هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾ أي على رعمكم فلم ير منهم

- = الاعتقاد بالقلب فيما عدا التوحيد وما قدمناه من معارفه المختصة به فأجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات اهـ.
- (١) قال أبو المطهر السمعاني المتوفى سنة أربعمائة وتسع وثمانين في كتابه القواطع «وأما الأنبياء عليهم السلام فلا يصح منهم وقوع الكبائر لعصمة الله تعالى إياهم عن ذلك فأما الصغائر فقالوا أي أهل السنة لا يصح وقوع ما ينفر عنهم مثل الكذب وما يضع من أقدارهم وما يدعو إلى البعد عنهم مثل العلظة والمظاظة اهـ ثم قال وأما ما عدا ما ذكرناه من الصغائر فقد أسي بعض المتكلمين وقوع ذلك من الأنبياء أيضًا والأصح أن ذلك يصح وقوعه منهم ويتداركون ذلك إتان موته قبل اخترام المنية اهـ.
- (٢) قال أبو حيان في السهر الماد (١/٧٠٦) «ولا يريد بذلك الاعتقاد وإنما ذلك مثل أن ترى رجلًا ضعيف القوة لا يكاد ينهض فيقول إنسان هذا ناصري بمعنى أنه لا يقدر على نصرتي مثل هذا» اهـ.
- (٣) قال الأسفرايني في التصدير (ص/١٦٠) «وأن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته وصفاته لأن ما كان محلًا للحوادث لم يخل منها وإذا لم يخل منها كان محدثًا مثلها ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام لا أحب الآفلين يشي به أن مَنْ خَلَّ به من المعاني ما يغيره من حال إلى حال كان محدثًا لا يصح أن يكون إلها» اهـ.

بغيته أيضًا فأيس منهن من عدم انتباههم وفهمهم للمراد أي أن هذه الثلاثة لا تصلح للألوهية<sup>(١)</sup> فترا مما هم عليه من الشرك ثم لم يمكث فيهم بل ذهب إلى فلسطين فأقام هناك وتوفي فيها وأما إبراهيم في حد ذاته فكان يعلم قبل ذلك أن الربوبية لا تكون إلا لله بدليل قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ﴾ (٢) ﴿٣﴾.

والأنبياء عليهم السلام معصومون من الوقوع في المعاصي الكبيرة<sup>(٤)</sup> وكذلك عصمهم الله من التلبس بالذنوب الصغيرة التي

(١) قال الرازي في كتابه عصمة الأنبياء (ص/ ٦٢) «والأصح من هذه الأقوال أن ذلك [أي قول إبراهيم هذا ربي] على وجه الاعتبار والاستدلال لا على وجه الإخبار ولذلك فإن الله تعالى لم يذم إبراهيم عليه السلام على ذلك بل ذكره بالمدح والتعظيم وأنه أراه ذلك كي يكون من الموقنين، هذا هو البحث المشهور في الآية» اهـ.

(٢) قال القرطبي في تفسيره (٥٦/ ١٦) «وقال المفسرون في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ﴾ [سورة الأنبياء] أي هديناه صغيراً قاله محاهد وغيره» اهـ ذكره في تفسير سورة الشورى.

(٣) قال أبو الوليد بن رشد المتوفى سنة عشرين وخمسمائة في المقدمات (ص/ ٧) «ولم يستدل إبراهيم بما عاينه في الكواكب والشمس والقمر لنفسه إذ لم يكن جاهلاً بربه ولا شاكاً في قديمه وإنما أراد أن يري قومه وجه الاستدلال بذلك ويعتزمهم بالذهول على هذا الدليل الواضح ويؤقنهم على باطل ما هم عليه» اهـ.

(٤) وأما قتل موسى عليه السلام للقطي فقد قال الرازي في عصمة الأنبياء (ص/ ١٥١) في بيان معنى ما ورد في ذلك «تمسكوا بقوله تعالى ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ فإن ذلك القطبي إما أن يكون مستحقاً للقتل أو لا فإن كان الأول فلم قال ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ و﴿رَبِّ بِقِي طَمَعْتُ نَفْسِي﴾ الآية و﴿فَعَلَّهَا إِذَا وُتَّى مِنَ الصَّالِينَ﴾ وإن كان الثاني كان عاصياً في قتله، جوابه يحتمل أن يقال إنه لكفره كان مستحقاً للقتل وإنه لم يكن

فيها خِسةٌ ودناءةٌ كسرقة حبة عنب فإن هذه صغيرةٌ لكنها تدل على دناءة نفس<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجوزُ عليهم ما سوى ذلك من المعاصي لكن يُنبّهون فوراً للتوبة قبل أن يقتدي بهم فيها غيرهم)

الشرح الصّغائرُ التي ليس فيها خِسةٌ ودناءةٌ تجوز على الأنبياء ويدل على جواز حصول ذلك منهم آياتٌ منها قوله تعالى ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام أنه قال ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup> ولكن الأنبياء إن حصل منهم شيءٌ من المعاصي الصغيرة التي ليس فيها خِسةٌ ولا دناءةٌ يُنبّهون فوراً للتوبة فيتوبون قبل أن يقتدي بهم في تلك الصغيرة

= لكن موسى قتله خطأ وإنه لم يقصد إلا تحليلص الذي من شيعته من ذلك القبطي فتأدى به ذلك إلى القتل من غير قصد. أما الآيات فمن جواز الصغيرة «أي على الأنبياء» حملها عليه فإن الاستغفار والتوبة تجب من الصغيرة كما تجب من الكبيرة اهـ وأما ما ينسب إلى سيدنا داود عليه السلام من أنه أرسل رجلاً من قواد جنده إلى القتال حتى يموت فيتزوج امرأته فباطل لا يصح ولا يليق نبي من أنبياء الله. قال الرازي في عصمة الأنبياء (ص/ ١١١) «الأول أن الذي حكاه المفسرون عن داود وهو أنه عشق امرأة أوريا فاحتال حتى قتل زوجها فتزوجها لا يليق بالأنبياء بل لو وصف به أفسق الملوك لكان منكراً اهـ.

(١) كما قال التفتازاني في شرح العقائد (ص/ ١٧١) عند كلامه على جواز وقوع الصغائر من الأنبياء قال «إلا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة» اهـ.

(٢) قال الطبري (٢٢٤/ ١٦) «وقوله ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ يقول وخالف أمر ربه فتعدى» ثم قال (٢٢٤/ ١٦) «وقوله ﴿ثُمَّ أَحْبَبَهُ رَبُّهُ فَابَّ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ يقول اصطفاه ربه من بعد معصيته إياه» اهـ.

غيرهم فيفعل مثلما فعلوا لأنهم قُدوةٌ للناس<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فمن هنا يُعلم أن النبوة لا تصح  
لإخوة يوسف الذين فعلوا تلك الأفاعيل الخسيسة<sup>(٢)</sup> وهم  
من سوى بنيامين)

الشرح من هذا الذي ذكرناه يُعلم أنه لا تصح النبوة لإخوة  
يوسف وهم العشرة الذين فعلوا تلك الأفاعيل الخسيسة من ضربهم  
يوسف ورمىهم له في البئر وتسفيهم أباهم بقولهم ﴿إِنَّكَ لَمِ  
صَلِّكَ الْفَكْرِ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة يوسف] ونحو ذلك وهم من عدا  
بنيامين أي ليس بنيامين من هؤلاء العشرة.

قال المؤلف رحمه الله (والأسباط الذين أنزل عليهم الوحي  
هم من نبي من ذريتهم).

الشرح الأسباط الذين ذكرهم الله في القرآن أنه أنزل عليهم  
الوحي هم غير هؤلاء الذين آذوا سيدنا يوسف بل هم من ذريتهم  
لأن ذريتهم منهم من أوتي النبوة. والسبط لغة يُطلق على الولد  
وولد الولد<sup>(٤)</sup>. قال تعالى ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ

(١) قال التفنراني في شرح العقائد (ص/ ١٧١) «لكن المحققين اشترطوا أن  
ينبها عليه فينتهوا عنه» اهـ.

(٢) قال القرطبي في تفسيره (٩/ ١٣٣) «وفي هذا ما يدل على أن إخوة  
يوسف ما كانوا أنبياء لا أولًا ولا آخرًا لأن الأنبياء لا يدبرون في قتل  
مسلم» اهـ.

(٣) قال القشيري في تفسيره لطائف الإشارات (٢/ ٩٣) «قرنوا كلامهم بالشتم  
ولم يحششوا أباهم ولم يراعوا حقه في المخاطبة فوصفوه بالضلال في  
المحبة» اهـ.

(٤) والسبط واحد الأساط وهم ولد الولد كذا في مختار الصحاح (ص/ ١٢٠).  
وفي لسان العرب (٧/ ٣١٠) «قال أبو العباس سألت ابن الأعرابي ما معنى =

إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾

[سورة البقرة].

### قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أحكام الردة.

قال المؤلف رحمه الله (يجب على كل مسلم حفظ إسلامه وصونه عما يفسده ويبطله ويقطعه وهو الردة والعياذ بالله تعالى قال النووي<sup>(١)(٢)</sup> وغيره الردة أفحش أنواع الكفر).

الشرح أن الردة أقبح أنواع الكفر لأن الردة تذهب كل الحسنات<sup>(٣)</sup> وتبقى السيئات. ولو رجع إلى الإسلام بعد ذلك لا

= السط في كلام العرب قال السبط والسبطان والأساط خاصة الأولاد والمصاص منهم وقيل السبط واحد الأساط وهو ولد الولد اهـ

(١) وهو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حرام بن محمد بن جمعة النووي الشيخ العلامة محيي الدين أبو ركريا شيخ الإسلام ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بوى. من كتبه تهذيب الأسماء واللغات ومهاج الطالبين وتصحيح التسيه في فقه الشافعية والمنهاج في شرح صحيح مسلم والتقريب والتيسير وحلية الأبرار يعرف بالأذكار النووية ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين وستان العارفين والإيضاح في المناسك والمجموع شرح المهدب للشيرازي وروضة الطالبين والأربعون النووية. مات ببلده بوى بعدما زار القدس والخليل في رجب سنة سبع وسبعين وستمائة ودفن بها.

انظر طبقات الشافعية (٣٩٥/٨) والأعلام (١٤٩/٨).

(٢) ذكره في روضة الطالبين في كتاب الردة (٦٤/١٠) فقال «هي أفحش أنواع الكفر» اهـ.

(٣) قال تعالى ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ قال الشافعي في الأم (١٤٥/٦) «لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل =



تَرْجِعُ له الحسنات التي كان عملها وتبقى السيئات فإن تاب منها ذهبت. وليس معنى «الردة أفحش أنواع الكفر» أن كل أنواع الردة أشد من كفر الكافر الأصلي لأن كفر الكافر الأصلي قد يكون أشد من كفر المرتد فليس معنى قول النووي المذكور أن الردة أشد أنواع الكفر كفرًا إنما مراده شدة قبحها في أنها خروج من الإسلام الذي هو الحق إلى الكفر الذي هو باطل. وإنما أشد أنواع الكفر التعطيل وهو قول الملحّد «لا إله والحياة مادة» وقول أهل الوحدة إن الله هو جملة العالم وعقيدة الحلول أي أن الله يَحُلُّ في غيره كالشرطية القائلين بأن الله يدخل في كل شخص ذكر أو أنثى<sup>(١)</sup> حتى قال قائلهم في بعض الأشخاص أنت الله وهذا الجدار الله<sup>(٢)</sup> وهم فرقة من متأخري الشاذلية<sup>(٣)</sup> انصرفوا عن

«صالح قدم قبل شركه» اه قال الطبري (١٠٩/٤) في تفسير هذه الآية قال جل ثناؤه ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِبْرَهِيمَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ «يقول فقد بطل ثواب عمله الذي كان يعمل في الدنيا يرحو أن يدرك به منزلة عبد الله» اه.

(١) قال أبو الهدي الصيادي في كتابه الكوكب الدرّي (ص/١١ - ١٢) ما نصه «من قال أن الله أو ما في الوجود إلا الله أو لا موجود إلا الله أو الكل هو الله أو نحو ذلك فإن كان عاقلًا صاحبًا في قيد التكليف فلا خلاف بين المسلمين جميعًا في كفره لمخالفته نص القرآن» اه ونقل القاضي عياض في الشفا (٢/٢٨٢) «إجماع المسلمين على تكفير أصحاب الحلول» اه.

(٢) قال الأردبيلي في الأنوار لأعمال الأبرار (٢/٤٨٩) في كتاب الردة «من قال أنا الله وهو أنا كفر» اه.

(٣) هذه السيرة للشيخ نور الدين علي بن أحمد المغربي الشرطي الشاذلي. ولد في بنزرت سنة ١٢١١هـ وتفقّه وحج مرات وتصوف واستقر في عكا وترشيحا سنة ١٢٦٦هـ وانتشرت طريقته في بعض السلاط الشامية. والشرطي نسبة إلى قبيلة من قبائل المغرب تقول إنها حسنية الأصل. توفي سنة ١٣١٦هـ. انظر الأعلام للزركلي (٤/٢٦٠) ومن جملة من استفاد منه مفتي بيروت الأسبق الشيخ مصطفى نجا رحمه الله ثم اليوم =

«المتسبون إليه محرفون يقل عنهم القول بالحلول والاتحاد وعظائم أخرى. ولا نثبت عن الشيخ مثل هذه المقالات فإن الشيخ مصطفى نجا رحمه الله نقل عنه في كتاب «كشف الأسرار لتبوير الأفكار» (ص/ ٣٥) ما نصه «ولقد قال غير مرة إني بريء في الدنيا وفي الآخرة من كل من يحالف الكتاب والسنة، ولما كنت في حضرته سأله بعض الحاضرين هل يجوز الإنكار على أحد من المريدين، فقال نعم إذا تعدى حدود الشرع اه وقال وكتب لي يقول كل طريقة تحالف الكتاب والسنة فهي رندقة وباطلة» اه

وقال الشيخ يوسف السهاسي في كتابه «جامع كرامات الأولياء» (٢/ ٢٠١) ما نصه «استفح به قوم وتصروا، احرقوا ممن حادوا عن طريق السداد وحاسبوا طريق الرشاد وعلب عليهم الجهل حتى تركوا الصلاة والصيام وصاروا لا يفرقون بين الحلال والحرام، وهؤلاء يوجد منهم في عدة بلاد من بلاد الشام كصفد من بلاد عك وطوباس وأم الفحم من بلاد نابلس. وكان الشيخ رضي الله عنه لما ندعه شأنهم وقبح سيرتهم في أيام حياته كتب إلى سائر الجهات التي فيها يريدون ومناسبات ينهاهم عن مخالطة أولئك الحفلة المارقين ويصرح بأنه بريء منهم ومن أعمالهم ويطردهم من الطريقة، ولم يرل كذلك إلى أن مات وهو عليهم غضبان، وما زال بعد موته يوجد منهم جماعة في البلاد المذكورة إلى الآن» اه

وذكر الشيخ راعب الطباخ الحلبي في كتابه «إعلام النبلاء بتريخ حلب الشهباء» (٧/ ٣٤٠) ما نصه «وإن الحق يقال ما عدما عليه [يعني الشيخ علياً نور الدين البشريطي] سوى ما يوجب الكمال غير أن بعضاً من جماعته قد خرجوا عن دائرة الأدب وتكلموا بما هو لكل ملام سبب وتركوا في الظاهر كل مأمور وارتكبوا أفحش الأمور» اه ثم ذكر أنه لم يزل بعض أهل هذه الطريقة يمتخرون بمخائفة الشريعة العراء ويترك كل مأمور به فلاطوا بالأنباء وربوا بالأمهات وأكلوا الحرام وأهملوا في المنكرات واعتقدوا بأنفسهم أنهم صوفية الزمان.

وكذلك الشيخ أبو الحسن الشاذلي بريء من القول بالحلول قال الحافظ السيوطي نقلاً عن كتاب نهج الرشاد في الرد على أهل الوحدة والحلول والاتحاد «حدثني الشيخ كمال الدين المراعي قال اجتمعت بالشيخ أبي العباس المرسي تلميذ الشيخ الكبير أبي الحسن الشاذلي وفأوضته في هؤلاء الاتحادية فوحدته شديد الإنكار عليهم والنهي عن طريقتهم وقال أنكون الصنعة هي الصانع» اه.

أصول التوحيد الذي هو عقيدة كل مشايخ أهل الله الذين عملوا الطرق كالسيد أحمد الرفاعي<sup>(١)(٢)</sup> والشيخ عبد القادر

(١) هو الشيخ أبو العباس أحمد بن الشيخ أبي الحسن علي بن يحيى وقيل علي بن أحمد بن يحيى بن حازم بن علي بن رفاعة المغربي المعروف باسم الرفاعي صاحب الأحوال والكرامات وأستاذ الطائفة المعروفة قال ابن خلكان كان فقيهاً شافعيًا وزاد غيره فقال كان كتبه التنبيه. قدم أبوه من المغرب إلى العراق وسكن البطائح بقرية يقال لها أم عبيدة بفتح العين. تزوج بأخت الشيخ منصور الزاهد فحماه منها أولاد منهم الشيخ أحمد ومات أبوه وهو حمل فرباه خاله. كان يدرس كل يوم ويجلس على كرسي الوعط يوم الخميس أسلم على يده آلاف وكتاب خلق أكثر من ذلك بكثير بلغ عدد خلفائه وخلفاء خلفائه في حياته مائة وثمانين ألفاً كان شديد الإنكار على أهل الوحدة والحلول وعلى القائلين بالجسمية والتشبيه، بدع في الزهد والتواضع وكسر النفس وقطع دواعيها ورقة القلب درجة قل أن يبلغها رجل ولد في المحرم سنة خمس مائة وتوفي يوم الخميس في جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وخمسمائة. انظر طبقات الشافعية الكبرى (٦/٢٧٢٣).

(٢) قال أبو الهدى الصبدي في كتابه الطريقة الرفاعية (ص/١٥) ما نصه «الطريقة الرفاعية ردُّ القول بالوحدة المظنقة والحلول بل وردُّ الشطحات والدعاوى العريضة التي لا يقول بها الشرع ولا يرتضيها العقل ثم قال وحيث إن القول بالوحدة المظنقة والحلول يؤدي إلى الكفر والعياد بالله تعالى والشطحات والدعاوى العريضة تؤدي إلى الفتن وتزلزل بقدم الرجل إلى النار فاجتنابها واجب وتركها ضربة لازب وكل ذلك من طريق شيخ الإمام السيد أحمد الرفاعي الحسيني رضي الله عنه وعنايه وبهذا أمر أتباعه وأشياعه وحث على ذلك أصحابه وأحزابه وقد أوضح كل ذلك في كتابه البرهان المؤيد» اهـ ومما ذكر في البرهان المؤيد (ص/٢٤) «نزهوا الله عن سمات المحدثين وصفات المخلوقين وطهروا عقائدكم من تفسير معني الاستواء في حقه تعالى بالاستقرار كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزم للحلول تعالى الله عن ذلك» اهـ وقال «يقبلون عن العلاج أنه قال أنا الحق. أخطأ بوهمه. لو كان على الحق ما قال أنا الحق. يذكرون له شعراً يوهم الوحدة، كل ذلك ومثله باطل ما أراه رجلاً واصلًا أبدًا» اهـ.

الجيلاني<sup>(١)</sup> والشيخ أبي الحسن الشاذلي<sup>(٢)</sup> والشيخ أبي مدين

(١) الشيخ عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الجيلاني نسبة إلى جيل وهي بلاد متفرقة من وراء طبرستان وبها ولد ولما ترعرع وعلم أن طلب العلم فريضة شمر ساق الاجتهاد في تحصيله وسارع في تحقيق فروعه وأصوله بعد أن اشتغل بالقرآن حتى أتقنه ثم تفقه في مذهب الإمام أحمد بن حنبل على أبي الوفاء بن عقيل وأبي الخطاب والمبارك المخرمي وسمع الحديث من جماعة وعلوم الأدب من آخرين وصحب حمادًا الدباس وأخذ عنه علم الطريقة بعد أن لبس الخرقة من أبي سعد المبارك المخرمي وفاق أهل وقته في علوم الديانة ووقع له القبول التام مع القدم الراسخ في المجاهدة وقطع دواعي الهوى والنفس وقال ابن السمعاني هو إمام الحنابلة وشيخهم في عصره فقيه صالح دين خير كثير الذكر دائم المكر سريع الدمعة اه وقال ابن رجب ظهر الشيخ عبد القادر للناس وحلّس للوعظ بعد العشرين وحمسمائة وحصل له القبول التام من الناس واعتقدوا ديانتهم وصلاحه وانتفعوا بكلامه واستنصر أهل السنة بظهوره واشتهرت أحواله وأقواله وكراماته ومكاشفاته وهابه الملوك فمن دونهم اه ومات الشيخ عبد القادر رحمه الله تعالى بعد عتمة ليلة السبت عاشر ربيع الآخر وبلغ تسعين سنة. انظر شذرات الذهب والأنساب (٤/١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠) وطبقات الحنابلة (٣/٢٩١ - ٢٩٢).

(٢) قال الشيخ عبد القادر عن الله تعالى في العنية (ص/٥٤) «ليس بجسم فيمس ولا بحوهر فيحس ولا عرض فيقضى ولا ذي تركيب أو آلة وتأليف أو ماهية وتحديد» اه وقال (ص/٥٦) «ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان» اه ذكره في الغنية.

(٣) هو علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف أبو الحسن الهدلي الشاذلي نزيل الاسكندرية وشيخ الطائفة الشاذلية. ولد في بلاد غمارة بريف المغرب سنة ٥٩١هـ ونشأ في بني زرويل وتفقه وتصوف بتونس وسكن شاذلة قرب تونس فنسب إليها. كان كبير المقدار عالي المقام له نظم ونثر. صاحب الشيخ نجم الدين بن الأصبهاني نزيل الحرم. ومن أصحابه الشيخ أبو العباس المرسي. حج مرات ومات بصحراء عذاب في طريقه إلى الحج فدفن هناك في أول دي القعدة سنة ست وخمسين وستمئة.

انظر طبقات الأولياء (ص/٤٥٨) والأعلام (٤/٣٠٥).

(٤) قال السيوطي في رسالته تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد في كتاب=

شعيب بن الحسين<sup>(١)(٢)</sup> وغيرهم.

قال المؤلف رحمه الله (وقد كثر في هذا الزمان التساهل في الكلام حتى إنه يخرج من بعضهم ألفاظٌ تُخرجهم عن الإسلام ولا يزؤون ذلك ذنباً فضلاً عن كونه كفراً<sup>(٣)</sup>) وذلك

= الحاوي للفتاوى (٢/٢٤٤) «وقال صاحب كتاب نهج الرشاد في الرد على أهل الوحدة والحلول والاتحاد حدثني الشيخ كمال الدين المراغي قال اجتمعت بالشيخ أبي العباس المرسى تلميذ الشيخ الكبير أبي الحسن الشاذلي وفاوضته في هؤلاء الاتحادية فوجدته شديد الإنكار عليهم والنهي عن طريقهم وقال أتكون الصنعة هي الصانع» اهـ وقد تقدم.

(١) هو شعيب بن الحسين أبو مدين شيخ أهل المغرب. أصله من الأندلس وأقام بمصر وسكن بحاية. توفي بتلمسان في نحو التسعين وخمسمائة وقد قارب الثمانين أو تجاوزها. من مصنفاته أنس الوحيد ونزهة المرید في علم التوحيد والحكم.

انظر الأعلام (٣/١٦٦) ومعجم المؤلفين (٤/٣٠٢)

(٢) قال الشيخ أبو مدين في عقيدته «الحمد لله الذي تشره عن الحد والأين والكيف والزمان ولمكن المتكلم بكلام قديم أزلي صفة من صفاته قائم بذاته لا مفصل عنه ولا عائد إليه ولا يحل في المحدثات ولا يجانس المخلوقات ولا يوصف بالحروف والأصوات تشرهت صفات ربنا عن الأرض والسموات. اللهم إنا نُوَحِّدُكَ ولا نُحَدِّدُكَ ونؤمن بك ولا نَكَيِّفُكَ ونعبدك ولا نُشَبِّهُكَ ونعتقد أن من شهت بخلقك لم يعرف الخالق من المخلوق» اهـ وقال فيها «الْقُدُّوسُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ تَمَكَّنَ وَلَا حُلُوسُ» اهـ وقال «العرش له حدٌّ ومقدار والرب لا تدركه الأبصار. العرش تُكَيِّفُهُ حَوَاطِرُ الْعُقُولِ وتصفه بالعرض والطول وهو مع ذلك محمول وهو الذي لا يحول ولا يزول العرش بنفسه هو المكن وله جوانب وأركان وكان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان ليس له تحت فيقِّله ولا فوق فيُظِّلُهُ ولا جوانب فتعدله ولا خلف فيسندُه ولا أمام فيحده» اهـ.

انظر مخطوط هذه العقيدة في المكتبة الوطنية بباريس رقم ٥٤٨٥ .

(٣) قال الدمياطي في إعانة الطالبين (م/٢ ج/٤/١٣٣) «واعلم أنه يجري على=

مصدق قوله ﷺ «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَىٰ بِهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» أَي مَسَافَةً سَبْعِينَ عَامًا فِي النَّزُولِ وَذَلِكَ مَنتهى جَهَنَّمَ<sup>(١)</sup> وَهُوَ خَاصٌّ بِالْكَفَّارِ. وَالحديث رواه الترمذي وحسنه<sup>(٢)</sup>.

الشرح في هذا الزمان كثير من الناس يُطلقون ألسنتهم بالكلام الفاسد المخرج من الإسلام ولا يرون ذلك خروجًا من الإسلام<sup>(٣)</sup> وهذا الذي يحصل من بعض الناس مصداق قوله ﷺ «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَىٰ بِهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» أَي أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ لَا يَرَاهَا ضَارَّةً لَهُ وَلَا يَعْتَرِهَا مَعْصِيَةٌ يَسْتَوْجِبُ بِهَا النَّزُولَ إِلَى قَعْرِ جَهَنَّمَ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْكَفَّارِ<sup>(٤)</sup> لَأَنَّهُ

= أَلْسِنَةُ الْعَامَّةِ جَمْلَةٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهَا كَذَلِكَ فَيَحِبُّ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَبَيِّنُوا لَهُمْ ذَلِكَ لَعَلَّهُمْ يَجْتَنِبُونَهُ إِذَا عِلْمُوهُ لَثَلًا تَحْبِطُ أَعْمَالُهُمْ وَيَخْلُدُوا فِي أَعْظَمِ الْعَذَابِ وَأَشَدِّ الْعِقَابِ وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ أَمْرٌ مَهْمٌ جَدًّا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الشَّرَّ يَقَعْ فِيهِ وَهُوَ لَا يَدْرِي وَكُلُّ شَرٍّ سَبَبُهُ الْحَظْلُ وَكُلُّ خَيْرٍ سَبَبُهُ الْعِلْمُ فَهُوَ نُورٌ مَبِينٌ وَالْحَظْلُ نَسْءٌ الْقَرِينُ» اهـ.

(١) أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي كِتَابِ الْأَهْوَالِ (٥٩٧/٤) حَدِيثَ «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ قَدْرَ مَا بَيْنَ شَفِيرِ النَّارِ وَقَعْرِهَا كَصَحْرَةِ زَنْتِهَا سَبْعَ خَلْقَاتٍ بِشَحُومِهِنَّ وَلَحُومِهِنَّ وَأَوَّلَادِهِنَّ تَهْوِي فِيهَا بَيْنَ شَفِيرِ النَّارِ وَقَعْرِهَا إِلَى أَنْ تَقَعَ قَعْرِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا» اهـ وَقَالَ صَحِيحٌ.

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ: كِتَابُ الزُّهْدِ: بَابُ فِيمَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ يَضْحَكُ بِهَا النَّاسُ: بَلْفَطُ «إِنَّ الرَّحْلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَىٰ بِهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا فِي النَّارِ» اهـ ذَكَرَهُ فِي بَابِ فِيمَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ يَضْحَكُ بِهَا النَّاسُ.

(٣) بَلْ وَلَا يَرُوه ذَنْبًا وَيُظَنُّونَ أَنَّهُمْ بَعْدُ مُسْلِمُونَ.

(٤) وَفِي رِوَايَةٍ «وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يَلْقَىٰ لَهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ» اهـ رَوَاهَا الْخَارِجِيُّ فِي صَحِيحِهِ: كِتَابُ الرِّقَاقِ: بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ (٣١١/١١) فِي بَابِ حِفْظِ اللِّسَانِ فِي قَوْلِهِ «لَا يَلْقَىٰ لَهَا بَأْسًا» أَي لَا يَتَأَمَّلُهَا بِخَاطِرِهِ وَلَا

لا يصل إلى قعر جهنم الذي هو مسافة سبعين عامًا في النزول عصاة المسلمين<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وفي معناه حديث رواه البخاري ومسلم).

الشرح الحديث هو «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُ فِيهَا يَزُلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدُ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» رواه الشيخان البخاري<sup>(٢)</sup> ومسلم<sup>(٣)</sup> فحديث الترمذي مُفسَّرٌ لحديث الشيخين.

قال المؤلف رحمه الله (وهذا الحديث دليل على أنه لا يُشترط في الوقوع في الكفر معرفة الحُكْم ولا انشراح الصُّدْرِ ولا اعتقاد معنى اللَّفْظ كما يقول كتاب «فقه الشُّنَّة» . وكذلك لا يُشترط في الوقوع في الكفر عدم الغضب كما أشار إلى ذلك النووي قال «لو غَضِبَ رَجُلٌ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ غُلَامِهِ فَضْرِبَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ أَلَسْتَ مُسْلِمًا فَقَالَ لَا مُتَعَمِّدًا كَفَرًا» وقاله غيره من حنفية<sup>(٤)</sup> وغيرهم).

الشرح هذا معناه أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الْخُرُوجَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَبْدِلَ بِهِ دِينًا غَيْرَهُ كَمَا هُوَ حَالٌ

يتمكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر شيئًا وهو من نحو قوله تعالى ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ اهـ.

(١) في المستدرك للحاكم (٢/ ٥٣٤) في تفسير سورة الهمزة «الويل واد في جهنم قعره أربعون خريفًا يهوي فيه الكافر يوم القيامة» اهـ.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الرقاق: باب حفظ اللسان.

(٣) صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق: باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار.

(٤) في فتاوى قاضيخان وغيرها. وقال النووي في الروضة (١٠/ ٦٨) فيما نقله عن الحنفية وأقره «ولو غَضِبَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ غُلَامِهِ فَضْرِبَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ رَجُلٌ لَسْتَ بِمُسْلِمٍ فَقَالَ لَا مُتَعَمِّدًا كَفَرًا» اهـ.

كثير ممن يدعون التصوف وهم يتخبطون في الكفر أي أن الشخص الذي يتلفظ بالكفر الصريح يُحكم عليه بالكفر سواء عرف أن هذا القول كفر أم لم يعرف إنما الشرط معرفة معنى اللفظ. وكذلك ليس شرطًا أن يعتقد بقلبه معنى هذا اللفظ<sup>(١)</sup> بل بمجرد أنه قال ذلك بإرادة وهو يفهم المعنى كفر وخرج من الإسلام<sup>(٢)</sup>. وقد شدّد سيد سابق<sup>(٣)</sup> فإن له كتابًا سماه «فقه السنة» يقول فيه في كتاب الردة

(١) قال القونوي (ص/ ٢٧٠) «ولو تلفظ بكلمة الكفر طائعا غير معتقد له يكفر لأنه راض بمباشرته وإن لم يرض بحكمه كالحارل به فإنه يكفر وإن لم يرض بحكمه ولا يعذر بالجهل» اه وفي الفتاوى الهندية رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالإيمان يكون كافرا ولا يكون عبد الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضيخان (٣/ ٥٧٧) اه وقال ابن السكيت في الطبقات (١/ ٩١) «لا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفار أنه كافر بالله العظيم محدد في النار وإن عرف بقلبه وأنه لا تنفعه المعرفة مع العباد ولا تغني عنه شيئا ولا يختلف مسلمان في ذلك» اه.

(٢) قال في شرح الفقه الأكبر (ص/ ٢٧٤) «ثم اعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر عالما بمعناها ولا يعتقد معناها لكن صدرت عنه من غير إكراه بل مع طواعية في تأديته فإنه يحكم عليه بالكفر» اه.

(٣) من مواليد محافظة المصوفية مركز الناجور قرية اسطها قدم للمحاكمة في قضية مقتل النقراشي باشا حيث اتهم في ذلك الوقت أنه هو الذي أفتى الشاب القاتل عبد المجيد حسن بجواز قتله عقوبة على حل الإخوان وكانت الصحف تلقى في ذلك الوقت ممفتي الدماء ثم خلت المحكمة سبيله لكنه اعتقل مع من اعتقل من الإخوان في سنة ١٩٤٩م واقتيد إلى معتقل الطور ثم أفرج عنه وعمل بعد ذلك في وزارة الأوقاف مدة من الزمن. انتقل في السنين الأخيرة من عمره إلى (جامعة أم القرى) بمكة المكرمة وتوفي سنة ١٤٢٠هـ عن عمر يناهز ٨٥ سنة ودفن بمداف عائلته بقرية اسطها حيث مسقط رأسه له تأليف فيها ما يخالف الدين فلتحذر ومنها كتابه المسمى فقه السنة. =



إنَّ المسلم لا يُعتبر خارجًا عن الإسلام ولا يُحكَّم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر واطمأن قلبه ودخل في دين غير الإسلام بالفعل اهـ ويكفي في الرد عليه الحديث الذي رواه البخاري ومسلم والحديث الذي رواه الترمذي وقد مرَّ ذكرهما آنفًا وموضع الشاهد فيه قوله ﷺ «لا يرى بها بأسًا» أي لأنه يدل على أن من الكلام ما يُخرج الإنسان من الإسلام من غير فرق بين أن يكون منشرح البال وأن يكون غير منشرح البال لذلك القول. وليس في قول الله تعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل] دليل على ما ادعاه سيد سابق لأنَّ هذا ورد في المَكْرَه على كلمة الكفر<sup>(١)</sup> فإنه لا يكفر إن كان نطقه بالكفر بدون انشراح صدرٍ لذلك الكفر وإنما يكفر هذا المَكْرَه إن انشراح صدره حالة النطق بالكفر لما قاله من الكفر كما جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال لعمار بن ياسر «هل كنت شارحًا صدرك حين قلت ما قلت أم لا» فقال لا رواه الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف<sup>(٢)</sup> فحرّف هذا الرجل سيد سابق كلام الله تعالى وقال ما لم يقله عالم قط.

= من مقال لشأت أحمد نشر في مجلة البيان العدد ١٥ ص ١٠٤ في ربيع الأول ١٤٢١هـ.

(١) قال الحافظ ابن حجر في الآية «فيها وعيد شديد لمن ارتد مختارًا وأما من أكره فإنه معذور بالآية لأن الاستثناء من الإثبات يفي فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد» اهـ ذكره في الفتح في كتاب الإكراه (٣١٢/١٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح في كتاب الإكراه (٣١٢/١٢) «والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة ابن محمد بن عمار بن ياسر قال أخذ المشركون عمارًا فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال له «كيف تجد»

قال المؤلف رحمه الله (والردة ثلاثة أقسام كما قسمها النووي وغيره من شافعية وحنفية وغيرهم اعتقادات وأفعال وأقوال وكل يتشعب شعباً كثيرة.)

الشرح الردة هي قطع الإسلام<sup>(١)</sup> وتحصل تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاعتقاد كما نص على ذلك الشافعية<sup>(٢)</sup> والحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> وقد استدلوا على هذا التقسيم بالقرآن الكريم كقوله تعالى ﴿يَخْلِقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ (سورة التوبة) فإن هذه الآية يفهم منها أن الكفر منه قولی وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ (سورة الحجرات) أي لم يشكوا ويفهم منه أن الكفر منه اعتقادي لأن الارتياب أي الشك يكون بالقلب وقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ

= قلت قال مطمئناً بالإيمان قال «فإن عادوا فعد» وهو مرسل ورجاله ثقات» اهـ ونقل الطبري (١٨٢/٨) عن ابن عباس في تفسير الآية «أحبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان ليسجوا بذلك من عدوه فلا حرج عليه» اهـ.

- (١) كما قال النووي في المنهاج (ص/١٣١).  
 (٢) قال الشربيني في الإقناع (٢/٢٠٥) «ويحصل قطعه (أي الإسلام) بأمور نية كفر أو فعل مكفر أو قول كفر سواء أقاله استهزاء أم اعتقاداً أم عاداً» اهـ وقال الدمياطي في إعانة الطالبين (٤/٢٠٢) «وحاصل الكلام على أقسام الردة أنها تنحصر في ثلاثة اعتقادات وأفعال وأقوال» اهـ.  
 (٣) كما ذكر ابن عابدين في رد المحتار على الدر المختار (٤/٢٢١) في باب المرتد.

(٤) كما ذكر الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير (٤/٣٠١).

(٥) كما ذكر الهوتي في شرح منتهى الإرادات (٣/٣٨٦).

تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾<sup>(١)</sup> يفهم منه أن الكفر منه فعلي وهذا التقسيم اتفق عليه علماء المذاهب الأربعة بل هو مجمع عليه<sup>(٢)</sup>.

وليعلم أن من الاعتقادات ما إذا طرأ للإنسان يخرجه من الإسلام فمن هذه الاعتقادات اعتقاد أن العالم أزلي بنوعه وتركيبه أو بنوعه فقط أو اعتقاد ما يوجب الحدوث في الله تعالى كاعتقاد أن مشيئته حادثة تحدث له أو أنه تحدث له مشيئة شيء بعد أن لم يكن شائئاً له أو أن علمه حادث أو أنه يحدث له علم شيء بعد أن لم يكن عالماً به لأن حدوث صفة في الله يستلزم حدوث ذاته والحدوث ينافي الألوهية<sup>(٣)</sup>. وكذلك اعتقاد اللون في الله تعالى وكذلك اعتقاد الحركة والسكون في الله تعالى لأنه لو كان ساكناً لكان له أمثال لا تُخصى ولو كان متحركاً لكان له أمثال لا تُخصى وهذا ينافي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى]. وليعلم أيضاً أن من الأفعال ما يُخرج الإنسان من الإسلام ومن ذلك إلقاء المصحف في القاذورات والسجود لصنم وهو ما يعبد به الكفار من حجر كان أو من حديد أو ذهب أو فضة أو نحو ذلك

(١) سورة فصلت.

(٢) وذكر تقسيم الردة إلى ثلاثة أقسام في كتب تعليم الواحات الدينية الصادرة من مكتب التوجيه والإرشاد باليمن التي ألفها واطلع عليها مائة شيخ من الأزهر واليمن فمبها ما نصه «الردة هي الكفر بعد الإيمان بقول أو فعل أو اعتقاد» اهـ.

وقد ادعى فتحي يكن في مؤلفه المسمى الموسوعة الحركية أنه لا دليل شرعي على تقسيم الردة إلى ثلاثة أقسام فكان بذلك منادياً على نفسه بالجهل مخالفاً للقرآن الكريم ولما نص عليه علماء المسلمين.

(٣) قال أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص/٤٧ مع شرحه) «وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى» اهـ.

فالسجود له كفر ولو كان الشخص مازحًا وكذلك الشمس من سجد لها يكفر وكذلك القمر وكذلك يكفر من سجد لإنسان على وجه العبادة له<sup>(١)</sup>. ومن الأفعال الكفرية أيضًا كتابة القرآن بالبول<sup>(٢)</sup> والدّوس عمدًا على الكتب الشرعية مع العلم بأنها كتب شرع. وأما الأقوال التي تخرج صاحبها من الإسلام فهي أكثر وأكثر كما يدل على ذلك قوله ﷺ «أكثر خطايا ابن آدم من لسانه» رواه الطبراني بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup>.

وكل قسم من هؤلاء الثلاثة يُخرج من الإسلام بمفرده من غير أن ينضم إليه قسم آخر أي أنّ الأقوال الكفرية تُخرج من الإسلام من دون أن يقترون بها اعتقاد أو فعل، هذا ما اتفق عليه العلماء

(١) نقل النووي عن القاضي عياض قوله (روضة الطالبين، ١/٧١) «وكذا (أي يكفر) مَنْ فعل فعلًا أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر وإن كان صاحبه مصرحًا بالإسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النار والمشي إلى الكنائس مع أهلها بريهم من الزناير وغيرها» اهـ قال الشيخان نقلًا عنهم أي الحمية «لو تمنى أن لا يحرم الله الخمر وأن لا يحرم الله المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر ولو تمنى أن لا يحرم الله تعالى الظلم أو الرنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط أن ما كان حلالًا في زمان فتمنى حله لا يكفر ولو شد الزنار على وسطه كفر. واحتنفوا فيمن وضع فلسوة المحوس على رأسه والصحيح أنه لا يكفر» اهـ قال صاحب الرواجر وغيره «الصواب أنه لا يكفر في مسألة شد الزنار وما بعدها إذ لم تكن بنية» اهـ قال الأذري «واعلم أن أكثر العامة يسمون ما يشد به الإنسان وسطه من حبل ونحوه زنارًا ولا يتخيل في إطلاق هذا منهم كفر» اهـ.

(٢) قال الشيخ محمد عlish في فتح العلي المالك في جوابه على سؤال في حكم من محا لوحًا فيه قرآن ببول إبل (٣٥٧/٢) «ارتد الماحي فيستتاب ثلاثًا فإن تاب وإلا قتل» اهـ.

(٣) المعجم الكبير (١٠/١٩٧)، عن عبد الله بن مسعود.

وأجمعوا عليه فلا التفات إلى ما خالف ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (فمن الأول الشك في الله أو في رسوله أو القراءان أو اليوم الآخر أو الجنة أو النار أو الثواب أو العقاب أو نحو ذلك مما هو مُجمع عليه أو اعتقاد قدم العالم وأزليته بجنسه وتركيبه أو بجنسه فقط أو نفى صفة من صفات الله الواجبة له إجماعاً ككونه عالمًا)

الشرح أن من طرأ له الشك في وجود الله كفر وكذلك يكفر من شك في رسالة رسول من رسل الله رسالته معلومة من الدين بالضرورة أو شك في نزول إلهان على سيدنا محمد ﷺ أو شك في اليوم الآخر أو الجنة أو النار أن هذا هل يكون أو لا وليس المراد أن مطلق التردد هل الجنة أو النار موجودتان الآن كفر لأن ذلك ليس معلوماً من الدين بالضرورة<sup>(١)</sup> وأهل الحق على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن<sup>(٢)</sup> ومن الكفر أيضاً اعتقاد قدم لعالم وأزليته بجنسه وأفراده كما قالت قدماء الفلاسفة أو بجنسه فقط كما قال ابن تيمية ووافق فيه الفلاسفة المحدثين وأجمع المسلمون على كفر الفريقين نل ذلك المحدث الفقيه الأصولي بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع كما تقدم.

وكذلك يكفر من أنكر صفة من صفات الله تعالى الواجبة له إجماعاً كصفة العلم والحياة والسمع والبصر والقدرة ولا يُعذر أحدٌ

(١) قال في الإعلام (ص/ ٣٧٤) «إنكار الجنة والنار الآن (أي إنكار وجودهما الآن) لا كفر به ثم قال وأما إنكار وجودهما يوم القيامة فالكفر به ظاهر لأنه تكذيب للنصوص المتواترة القطعية» اهـ.

(٢) قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص/ ١٦٥) «والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً» اهـ.

بالجهل في ذلك. قال الحافظ ابن الجوزي من نفى قدرة الله على كل شيء كافر بالاتفاق<sup>(١)</sup> اه أي بلا خلاف فإنَّ العقل لو لم يردَّ نصٌّ بإثبات الصفات الثلاث عشرة يدرك ثبوت القدرة الشاملة لله والعلم الشامل والإرادة الشاملة ووجوب السمع والبصر له على ما يليق به وهكذا بقية الصفات الثلاث عشرة أمَّا الوجه واليد والعين ونحوها مما وردَ في النصوص إطلاقه على الله صفاتٍ لا جوارح فإن ذلك لا يُذكرُ بالعقل فلا يكفر منكر هذه الصفات جهلاً ولنُضرت لذلك مثلاً شخصٌ سمع إضافة العين واليد إلى الله تعالى فأنكر لأنه لم يسمع بأن النصَّ ورد بذلك فإنه لا يكفر بل يُعلم أنَّ هذا مما ورد به النص فإن أنكر بعد علمه بورود النص في ذلك كفر وكذلك من أنكر أنَّ المؤمن<sup>(٢)</sup> من أسماء الله لأنه لم يعلم أن في القرآن تسمية الله بذلك فلا يكفر بل يُقال له هذا ورد شرعاً تسميته به في قوله تعالى ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ (٢٣) الآية<sup>(٣)</sup>. فإذا قيل لشخص إنَّ لله وجهًا ويدًا وعينًا فأنكر وقال «لا يحوز هذا غير صحيح» لأنه ما علم ورود إضافة هذا في النصوص الشرعية إلى الله فلا يكفر إنما يكفر من نفى ذلك بعد علمه بشبوته في النص أما إن لم يعلم بذكر ذلك في القرآن والحديث فإنه يقال له هذا ورد ذكره في القرآن والحديث فيجب عليك أن تصدق بذلك على معنى أن الوجه ليس جارحة

(١) نقله عنه ابن حجر في الفتح وأقره (٥٢٣/٦).

(٢) المؤمن هو الذي يَصْدُقُ عَادَةُ وَغَدُهُ وَيُفِي بِمَا ضَمَنَهُ لَهُمْ مِنْ رِزْقٍ فِي الدُّنْيَا وَثَوَابٍ عَلَى أَعْمَالِهِمُ الْحَسَنَةِ فِي الْآخِرَةِ اه انظر الأسماء والصفات (ص/٦٣) للبيهقي.

(٣) سورة الحشر.

(٤) قال في الأسماء والصفات (ص/٦٣) «قال الحلبي ومعه المصدق لأنه إذا وعد صدق وعده» اه.

كوجه الخلق أي ليس حجمًا وعلى أن عين الله ليست حارحة كعين الخلق وعلى أن يد الله ليست جارحة كيد الخلق فيعلم بأن وجه الله ويده وعينه ليست جوارح لأن الله منزّه عن الجوارح<sup>(١)</sup> ومن اعتقد أن لله وجهًا أو عينًا أو يدًا بمعنى الجارحة كافر، فإذا عُرف هذا عُلم أنه لا يُعذر أحد في الجهل بقدرة الله على كل شيء ونحوها من صفاته مهما بلغ الجهل بصاحبه، وكُنْ على ذكرٍ واستحضارٍ لقل ابن الجوزي الإجماع على هذا.

قال المؤلف رحمه الله (أو نسبة ما يجب تنزيهه عنه إجماعًا كالجسم)

الشرح أن من نسب إلى الله الحسمة واعتقد أنه جسم أو قال ذلك كُفِرَ<sup>(٢)</sup>. والجسم هو كل شيء له طول وعرض وعمق كُبر كالعرش أو صُغُر كالخردلة وكذلك ما كان دون الخردلة كالهباء وهو ما يُرى في ضوء الشمس النافذ من الكوة الموجودة في الجدار وما هو أصغر من ذلك فمن اعتقد أن الله جسم أو قال بلسانه إنه

(١) قل في الاعتقاد في باب ذكر آيات وأحاديث وردت في إثبات صفة الوجه واليدين والعين (ص/ ٥٤ - ٥٥) وإثبات العين له صفة وعرفًا بقوله عز وجل ﴿يَسِّرْ كَيْدَهُ شَيْءًا﴾ وبدلائل العقل أنها ليست بحدقة وأن اليدين ليستا بحارحتين وأن الوجه ليس بصورة فإنها صفات ذات أشتها بالكتاب والسنة بلا تشبيه وبالله التوفيق اهـ.

(٢) قال الإمام الشافعي المجسم كافر بقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر (ص/ ٥٩٨) اهـ وقد أطلق النووي في المجموع (٢٥٣/٤) تكفير المجسمة وذلك في كتاب الصلاة باب صفة الأئمة اهـ وقال ابن حجر في المسحاح القويم (ص/ ٢٢٤) «واعلم أن الفرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك» اهـ.

جسم فقد ارتد<sup>(١)</sup> لأن الله يجب تنزيهه عن ذلك لأنه لو كان جسمًا صغيرًا كالهباء لكان له مثل ولو كان جسمًا كبيرًا كالعرش لكان مثلاً له فلم يصلح للألوهية وكذلك لو كان مثل شيء مما بينهما. ولا عبرة بقول بعض المؤلفين إن الذي يعتقد أن الله جسم لا يكفر وذلك لأن الجسمية تنافي الألوهية فإنه لو كان الله جسمًا لطيفًا كالنور والظلام والريح أو جسمًا كثيفًا كالإنسان والنجم والشمس والقمر لم يكن خالقًا لهذه الأجسام لأن العقل لا يقبل أن يخلق الجسم جسمًا ولو كان يصح أن يخلق الجسم جسمًا لصح للشمس أن تكون إلهاً لكن العقل يمنع ذلك والله تعالى أمر عباده باستعمال العقل<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> وقد قال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَطَّيَّرُوا فِي مَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف]<sup>(٤)</sup> وأثنى الله تعالى على احتجاج إبراهيم عليه السلام على عدم صحة

(١) بل نصر ابن تيمية على تكفير المجسم فقال بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة ذكر ذلك في كتابه مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥٦/٦) فهذا يكون شهد على نفسه بالكفر حيث إنه من رؤوس المشبهة المجسمة وهذا من حمة تدق صلاته.

(٢) ومحل القلب ونقله في التقرير والتحجير (١٦٢/٢) عن أحمد والسرخسي ونقله ابن رشد عن مالك فقال في المقدمة في فصل في معرفة شرائط التكليف (٤/١) «وشرائط التكليف ثلاثة أحدها العقل ومحلله عند مالك رحمه الله القلب» اهـ.

(٣) وفي صحيح ابن حبان، انظر الإحسان ترتيب صحيح ابن حبان كتاب الرقائق أن النبي ﷺ قال «لقد نزلت على الليلة آية ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها» ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية اهـ في ذكر بيان أن المرء عليه إذا تحلى لروم السكاء على ما ارتكب من الحوبات وإن كان بائناً عنها مجداً في إتيان ضدها (٩/٢).

(٤) في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣٠/٧) «والملكوت من أسنية المبالغة ومعناه الملك العظيم» اهـ.



الألوهية للكوكب والقمر والشمس بكون الثلاثة جسمًا يتحول من حال إلى حال والتحول من أوصاف الجسم فدل ذلك على أن الله ليس جسمًا ولا يكون متصفًا بصفات الجسم كالتحول من حال إلى حال كتحول الشمس من المشرق إلى المغرب<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (أو تحليلٌ محرّم بالإجماع معلوم من الدين بالضرورة مما لا يخفى عليه<sup>(٢)</sup> كالزنى واللواط وقتل المسلم والسرقه والغصب)

الشرح أنه يكفر من اعتقد حلَّ محرّم بإجماع المسلمين معلوم ظاهر بينهم بالضرورة أي من غير تفكير واستدلال ومن هذه الأشياء الزنى واللواط والقتل والسرقه والغصب هذا إن لم يكن الشخص معذورًا أما إن كان الشخص معذورًا بأن كان جاهلًا بالحكم كأن كان أسلم من قريب ولم يعلم أن المسلمين يحرمون الزنى وقال بعدما أسلم إن الزنى ليس حرامًا فلا نكفره بل نعلمه.

(١) قال أبو المطهر الأسفرايني في التبصير في الدين (ص/ ١٥٤) «وما لا يستحق أن يكون محدثًا كان محدثًا وقد نبّه الله تعالى في كتابه على تحقيق هذه الدلالة وأثنى عليها وسماها حجة ومن على الخليل إبراهيم عليه السلام بإلهام هذه الدلالة إياه وجعلها سببًا لرفع درجته حيث قال ﴿وَكَذَلِكَ رُئِيَ إِبرَاهِيمَ مَدْكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونُ مِنَ الْمُوقِينَ﴾ (٧٥) إلى قوله ﴿رَفَعُ دَرَجَتِهِ مَرَّ نَشَاءً إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَزِيزٌ﴾ (٨٣) استدلل بالتغير على حدوث الكواكب والشمس والقمر اهـ.

(٢) قال في كفاية الأخيار (٢/ ٣٨٢) «أو حرم حلالًا بالإجماع أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب كفر أو نفى وجوب شيء مجمع عليه علم من الدين بالضرورة كفر» اهـ وقال في زاد المستقنع من كتب الحنبلة (ص/ ١٢٠) «ومن جحد تحريم الربا أو شيئًا من المحرمات الظاهرة المجمع عليها بجهل عرّف ذلك وإن كان مثله لا يجهله كفر» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (أو تحريم حلال ظاهر كذلك كالبيع والنكاح)

الشرح أن من حرّم أي جعل موجباً للعذاب في الآخرة شيئاً هو حلال عند المسلمين معلوم حلّه بينهم علماً ظاهراً يعرف ذلك العالم والجاهل كالبيع والنكاح أي الزواج فإنه كافر وليس المراد بالتحريم هنا أن يمنع نفسه من شيء مع اعتقاد حلّه كقول الرجل حرامّ عليّ أكل اللحم فإنه لا يكره عندئذٍ.

قال المؤلف رحمه الله (أو نفى وجوب مجمع عليه كذلك كالصلوات الخمس أو سجدة منها والزكاة والصوم والحج والوضوء)

الشرح أن ممّا يُخرج من الإسلام نفى وجوب ما أجمع المسلمون على وجوبه وعُلِمَ بظهور ووضوح يشترك في معرفته العالم والجاهل كإنكار الصلوات الخمس وإنكار سجدة منها وإنكار الزكاة وإنكار وجوب صوم رمضان وإنكار وجوب الحج على المستطيع وإنكار وجوب الغسل من الجنابة فهذا ردة وكفر.

قال المؤلف رحمه الله (أو إيجاب ما لم يجب إجماعاً كذلك)

الشرح أن من أوجب ما لم يجب بإجماع المسلمين وكان أمراً ظاهراً بين المسلمين أنّه غير واجب فهو كافر.

قال المؤلف رحمه الله (أو نفى مشروعية مجمع عليه كذلك)

الشرح أن من الكفر الاعتقادي النفي بالقلب مشروعية أمر مجمع عليه ممّا عرف المسلمون أنّه مشروع في الدين

بالضرورة<sup>(١)</sup> أي معرفة ظاهرة يشترك فيها العالم والجاهل كرواتب الفرائض الخمس والوتر.

فائدة. الإجماع إنما ينعقد باتفاق المجتهدين فقط فلا يشترط فيه اتفاق العمة ولا العلماء الذين ليسوا مجتهدين<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (أو عزم على الكفر في المستقبل أو على فعل شيء مما ذكر أو تردد فيه<sup>(٣)</sup>)

الشرح أن من عزم في قلبه على أن يكفر في المستقبل أو على فعل شيء من الأمور الكفرية التي مر ذكرها فإنه يكفر في الحال كذلك من تردد هل يفعل ذلك أو لا فإنه يكفر في الحال.

قال المؤلف رحمه الله (لا خطورة في البال بدون إرادة)

الشرح أن من خطر له شيء من ذلك في دله أي قلبه خطوراً أي بلا إرادة فإنه لا يكفر ولو تكرر هذا الخطر لأن هذا ليس مما يستطيع الإنسان منعه والله لا يكلف العبد إلا ما هو في وسعه وهذا عام في كل شيء<sup>(٤)</sup> فمن خطر له خاطر مما ينافي بإثبات وجود الله أو الجنة أو النار وهو معتقد الحق اعتقاداً جازماً فلا

(١) أي بدون تأمل واستدلال.

(٢) قال في جمع الحوامع (ص/ ١٦٥) في تعريفه «هو اتفاق مجتهدين الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان فعلم احتصاصه بالمجتهدين» اهـ.

(٣) قال زكرب الأنصاري في شرح الروص (١١٨/٤) في باب الردة ما نصه «(أو عزم على الكفر أو عنفه) شيء كقولك إن هلك مدي أو ولدي يهودت أو تنصرت (أو تردد هل يكفر) أو لا لأن استدامة الإيمان واحدة وإذا تركها كفر» اهـ.

(٤) قال الله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة اسقرة]

تأثير لهذا الخطور في صحة إيمانه<sup>(١)</sup> بل يزداد ثوابًا بکراهيته لهذا الذي يخطر له فالمراد بالخاطر غير الشك<sup>(٢)</sup> والاعتقاد.

قال المؤلف رحمه الله (أو أنكر صحبة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>)

الشرح أن من أنكر صحبة سيدنا أبي بكر بالقلب أي اعتقد أن أب بكر ليس صاحبًا لرسول الله ﷺ فقد كفر وذلك لأن الله نصر على صحبته في القرآن فقال تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْرَجْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾<sup>(٤)</sup> [سورة التوبة] وقد أجمع المسلمون على أن المراد بالصاحب هنا هو أبو بكر فمن شك في ذلك وفسر هذا الصاحب بغيره من الصحابة فقد كفر<sup>(٥)</sup> لأن ذلك يتضمن تخوين أمة

(١) روى مسلم عن أبي هريرة قال جاء ناس من أصحاب نبي فسأوه بـ بحد في أنفس ما يتعاطون أحدا أن يتكلم به قال «وقد وحدتموه» قـو نعم قال «ذاك صريح لإيمان» اهـ رواه في صحيحه كتاب الإيمان باب بين الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وحده

(٢) يتمير الشك عن الحاطر أن الحاطر يكون بلا إرادة فلا يب في لحره بالقلب أم الشك فيه لا معه التردد في الشك

(٣) قال الشيخ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب (١١٨/٤) في باب الردة «أو أنكر شخص صحبة أبي بكر رضي الله عنه» اهـ

(٤) قال المخراردي في تفسيره (٦٧/١٦) «ولا شك أن المراد من هذه المعية المعية بالحفظ والحراسة والمعونة» ثم قال «دلت الآية على أن أب بكر كان الله معه وكل من كان الله معه فإنه يكون من المتقين المحسنين لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾» اهـ

(٥) قال السوي في الروضة (٧٠/١٠) «أو قال لم يكن أب بكر الصديق رضي الله عنه من الصحابة كفر» اهـ وقال بعضهم وأما ما قالوه [أي الحمية] في إنكار صحابة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث يُنقل عنهم فقط بل من عبده الشافعي رضي الله تعالى عنه كما حكاه العسدي وحكه أيضًا الحوزي في كفيه

محمد ﷺ وتضليلهم وفي ذلك هدم للدين<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (أو رسالة واحد من الرُّسل المجمع على رسالته<sup>(٢)</sup>)

الشرح أنَّ من أنكر رسالة واحد من الرُّسل الذين اتفق المسلمون على أنه من رسل الله فهو مرتد كافر والمراد بالرسالة هنا ما يعم النبوة فمن أنكر نبوة واحد من الأنبياء الذين أجمع المسلمون على أنه من الأنبياء فقد ارتدَّ وكفر إلا أن كان لا يعلم ذلك لأنه لم يشتهر عنده فلا يكفره بل نعلمه لأنَّ هذا لا يتوصل إليه عن طريق العقل إنما يُعرف عن طريق النقل وكذلك لو قرأ شخص في القرآن أن هارون وإلياس واليسع أنبياء ثم نسي لطول عهده بالقراءة للقرآن فقال عن واحد منهم إنه ليس بنبي فلا يكفر. وأمَّا من اختلف فيه هل هو نبيُّ رسول أو هو نبيُّ فقط أو هو وليُّ فقط كالخضر عليه السلام فَمَنْ قال بواحد من ذلك فلا حرج عليه لكنَّ القول الراجح في الخضر عليه السلام إنه نبي<sup>(٣)</sup>.

= وعبارته لو أنكر كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيًا كان كفرًا نصر عليه الشافعي لأن الله تعالى قال ﴿يَذَّكَّرُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ لَا تَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ اهـ.

(١) وذكر القاضي عياض في الشما (٣٨٦/٢) في ذكر المكفرات «وكذلك يقطع تكفير كل قائل قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة» اهـ.

(٢) كذا في الروضة في كتاب الردة (٦٤/١٠)

(٣) قال القرطبي في تفسيره (١٦/١١) «والخضر نبي عبد الجمهور وقيل هو

عبد صالح غير سي والآية تشهد بسوته لأن مواطن أفعاله لا تكون إلا بوحى» اهـ قال تعالى إخبارًا عن الخضر أنه قال ﴿وَمَا قَعَلْتُ عَنْ أَمْرٍ﴾.

ومن العلماء من قال إن الخضر رسول، قال ابن حجر في المتح (٤٣٤/٦) «وحكى ابن عطية والبغوي عن أكثر أهل العلم أنه نبي ثم

اختلفوا هل هو رسول أم لا» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (أو جحد<sup>(١)</sup> حرفًا مجتمعا عليه من  
القرءان أو زاد حرفًا فيه مجتمعا على نفيه معتقدا أنه منه  
عنادا<sup>(٢)</sup>)

الشرح أن من أكر حرفًا اتفق المسلمون على أنه من القرءان فقد  
ارتدَّ إلا أن يكون إكباره جهلاً منه لا على وجه العناد. وكذلك من  
زاد فيه حرفًا أجمع المسلمون على أنه ليس من القرءان وكانت  
زيادته لذلك الحرف عادا لا ظنا منه أنه من القرءان فهذا أيضا  
يحكم عليه بالردة أما من زاد حرفًا في القراءة جهلاً منه أو من  
أجل الصوت من غير أن يعتقد أنه قرءان فيه لا يكفر<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (أو كذب رسولا أو نقصه أو صغر  
اسمه بقصد تحقيره<sup>(٤)</sup>)

الشرح أن من كذب نبيا من أسياء الله فقد ارتدَّ وكذلك الذي  
نقصه أي سب إليه نقصا أو صغر اسمه بقصد التحقير وذلك كأن  
يُسَمِّي عيسى غيبي أو يقول عن موسى مؤيسى على وجه التحقير  
أما من قال ذلك على وجه إظهار المحبة له فلا نكفره لكن يُقال له  
حرام أن تُصغر اسم نبي من أسياء الله.

(١) قال في الصحيح (ص/ ١١٧) «لُحِجُّوا الْإِبْرَكَرَ مَعَ لَعْلَمٍ» هـ

(٢) قال السوي في نروضة في كتب الردة (١٠/ ٦٤) «أو جحد عدية من  
قرءان مجتمعا عليها أو رد في القرءان كلمة وعتقد أنها منه» اهـ أي  
عنادا.

(٣) أي أن ردة حرف في قرءان بلا اعتقاد أنه من بل من أجل تحسين  
الصوت أو مع اعتقاد أنه منه جهلا فليس ذلك بردة لكن هو حرم

(٤) انظر الإعلام (ص/ ٣٥٢).

قال المؤلف رحمه الله (أو يجوز نبوة أحد بعد نبينا محمد ﷺ) .

الشرح أن من اعتقد أنه يجوز أن يأتي نبي بعد محمد ﷺ أي أن ينزل وحي بالسوة على شخص لم ينبأ قبل محمد ﷺ <sup>(١)</sup> وكذا لو شك بأن قال يجوز أن يكون فلان نزلت عليه النبوة وقد ظهر جماعة يُقال لها الأحمدية والنفادينية ءامنوا برجل اسمه غلام أحمد كان في الهند توفي منذ نحو قرن ونصف يعتقدون أنه نبي مجدد وأحياناً يقولون نوته نبوة ظلية أي تحت ظل محمد ﷺ أي ليس مستقلاً إنما هو منتسب إلى سيدنا محمد ﷺ وكل هذا كفر فإنه لا يجوز أن ينبأ شخص بعد محمد ﷺ لا استقلالاً ولا تحديداً لسوته فإنه قال «وختم بي النبيون» <sup>(٢)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه البخاري «كانت بو إسرائيل تسوسهم الأنبياء (أي تحكمهم) كلما هلك (أي مات) نبي خلعه نبي وإني خاتم النبيين فلا نبي بعدي» <sup>(٣)</sup> .

قال المؤلف رحمه الله (والقسم الثاني الأفعال كسجود لصنم أو شمس [إن قصد عبادتهما أو لم يقصد] والسجود لإنسان إن كان على وجه العبادة له كسجود بعض الجهلة لبعض المشايخ المتصوفين على وجه العبادة لهم فإنه يكون عندئذ كفراً وإن لم يكن على وجه العبادة لهم لا يكون كفراً لكنه حرام.)

(١) قر في الروضة (٦٤/١٠) في ذكر بعض لمكفرت «أو ادعى السوة بعد نبياً ﷺ أو صدق مدعياً لها» اهـ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - أول كتاب التمساحد ومواضع الصلاة

(٣) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء صحيحه في باب ما ذكر عن نبي إسرائيل .

الشرح أن القسم الثاني من الردّة الردّة الفعلية وذلك كسجود لصنم وهو ما اتُّخذ ليُعبَد من دون الله إن كان من حديد أو جوهر أو خشب أو حجر أو غير ذلك فمن سجد لصنم اعتقادًا أو بغير اعتقاد فقد كفر كذلك الذي يسجد للشمس ونحوها فإنه يكفر ولو قال إنه لم يقصد عبادتها<sup>(١)</sup> أو يسجد لأي مخلوقٍ آخر لعبادته أمّا من يسجد لمليّك أو نحوه على وجه التحية لا على وجه العبادة له فلا يكفر لكن ذلك حرام في شرع نبيّنا محمد ﷺ على الإطلاق وكان جائزًا في شرائع من قبله من الأنبياء السجود للإنسان على وجه التحية والتعظيم<sup>(٢)</sup>.

ومن الكفر الفعليّ إلقاء المصحف أو نحوه مما فيه شيء من القرآن أو رمي اسم معظم أي كاسم محمد مرادًا به الرسول ﷺ واسم عيسى مرادًا به المسيح ابن مريم عليه السلام<sup>(٣)</sup> أو ما فيه

(١) مثل السجود للشمس السجود للقمر أو للشجر أو للجبل أو للغيل أو للقرد أو للصورة المسحوتة ونحو ذلك وقال ابن السبكي في الطبقات (٩١/١) «لا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تلمط بالكفر أو فعل أفعال الكفار أنه كافر بالله العظيم مخد في الدار وإن عرف بقلبه وأنه لا تفهم المعرفة مع العباد ولا تعني عنه شيئًا ولا يختلف مسلمان في ذلك» اهـ وقال الدبائطي في إعادة الطالبين (٢٠٤/٤) هي بين بعض المكفّرات «أو يسجد لصنم عبادة لمن يحاصمه مع اعتقاد أن الله واحد أو أن السجود لا يكون إلا لله» اهـ

(٢) قال في الفتح في باب المبشرات في إحوة يوسف (٣٧٦/١٢) «وسجدوا له وكان ذلك مباحًا في شريعتهم» اهـ قال القرطبي في تفسيره (٢٦٥/٩) «وقد نسخ الله ذلك كله في شرعنا» اهـ.

(٣) قال في حاشية الدسوقي (٣٠١/٤) «أي مثل إلقاء القرآن في كونه ردة إلقاء أسماء الله إلح وأسماء الأنبياء إذا كان ذلك بقصد التحقير والاستحفاف بها بأن يلقبها من حيث كونها اسم بي لا مطلقًا. وقوله وأسماء الأنبياء أي المقرونة بما يدل على ذلك مثل عليه الصلاة والسلام لا مطلقًا» اهـ.



شيء من الحديث أو من علم شرعي بقاذورة أو قدر طاهر كمخاط  
أو بزايق لأن فيه استخفافاً بالدين ومماسته بشيء من ذلك كفر  
أيضاً<sup>(١)</sup> وليس الحكم كذلك إذا كان هذا الاسم من نحو محمد  
مراداً به غير اسم النبي فإنه لا يكون إلقاؤه في القاذورة كفرًا ولا  
حرامًا إلا أنه مكروه لأن فيه امتهاً<sup>(٢)</sup> لحروف اللغة العربية<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والقسم الثالث الأقوال وهي كثيرة  
جدا لا تنحصر منها أن يقول لمسلم يا كافر أو يا يهودي  
أو يا نصراني أو يا عديم الدين مريداً بذلك أن الذي عليه  
المخاطب من الدين كفر أو يهودية أو نصرانية أو ليس  
بدين لا على قصد التشبيه)

الشرح أن الألفاظ التي يكفر من قالها ولو لم يكن معتقداً معاني  
تلك الألفاظ كثيرة كقول الشخص لمسلم يعرفه مسلماً يا كافر أو يا  
نصراني أو يا يهودي أو يا عديم الدين مريداً بذلك أنه ليس على  
دين الإسلام فذلك ردة تُخرج قائلها من الدين<sup>(٤)</sup> وأما من قال هذه  
الكلمات الأربع متأولاً أي أنك تشبه الكافر في خسارة أعمالك أو  
أنت تشبه اليهود أو اصصري لسوء عملك أو أنت تعامل المسلمين  
كأنك كافر أو أنك كافر لا دين له أي أنت لست عاملاً بالدين كما  
يسغي لأن المسلم الكامل هو الذي سلم المسلمون من لسانه ويده

(١) كما ذكر الرملي في نهاية المحتاج (٤١٦/٧ ٤١٧)

(٢) الامتهان الابتذال وهو ضد الصيانة.

(٣) وفي فتاوى نسبكي (٥٦٣/٢) عند السؤال عن وضع الإنسان قدمه على

بساط مفروش «وقد ارتسمت عليه أشكال حروف من حروف المعجم

وانتظمت بها كلمات مفهومة لمعنى قال أما الكراهة فلا شك فيها» هـ

(٤) أما من رأى شخصاً لا يعرفه في بلد يغلب الكفر على سكانها فطر فيه

أنه كفر فلا حرج عليه فإنه شيعي رحمه الله تعالى

فلا يكفر لكن هذا حرامٌ يَفْسُقُ قائلُهُ.

قال المؤلف رحمه الله (وكالسخرية باسم من أسمائه تعالى  
أو وعده أو وعيده ممن لا يخفى عليه نسبة ذلك إليه  
سبحانه<sup>(١)</sup>)

الشرح أن من سخر باسم من أسماء الله أي استهزأ أو سخر  
بوعده الله تعالى للمؤمنين في الآخرة بالجنة وما أعد فيها مثلاً أو  
سخر بوعيد الله للكافرين والعصاة بعذاب الآخرة وكان ذلك الوعد  
أو الوعيد الذي سحر به شيء ليس حقيقاً عليه بل هو عالم بوروده  
في دين الإسلام فقد كفر وذلك كقول بعض السفهاء عند ذكر جهنم  
تدفق بها في الآخرة لأن هذا يتضمن تكذيب الله تعالى فيما أخبر  
به من شدة نار جهنم وأما من أنكر أو سخر بنوع من الوعيد  
يجهل وروده في الشرع مما هو غير ظاهر بحيث يشترك في معرفته  
العالم والحاهل فلا نكفره كأن أنكر وجود عقارب في جهنم<sup>(٢)</sup>  
وكذلك لا يكفر من كان قريب عهد بإسلام وأنكر جهنم أي ما كان  
يسمع بأن المسلمين يعتقدون بوجود جهنم ديباً لهم أما الذي كان  
يسمع بأن المسممين يعتقدون بوجود جهنم ومع ذلك أنكرها فهذا  
يكفر

(١) قال النووي مثله في روضة الطالبين في كتاب الردة (٦٧/١٠)

(٢) في مسند أحمد (١٩١/٤) قال رسول الله ﷺ «إن في النار حيت كأمثال  
أعناق النحيت تسع، حدها من التسعة فيحد حموتها أربعين حريقاً وإن في  
النار عقارب كأمثال لعاب الموكفة تسع، حدها من التسعة فيحد حموتها  
أربعين سعة» اهـ رواه في مسند عبد الله بن الحارث بن حزم الربيعي  
وقال الصري في تفسيره (١٦٠/٨) في تفسير قوله تعالى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا  
وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ رَدَّتْهُمْ غَدًا فَوْقَ الْعَذَابِ مَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ (٨٨)  
«قيل قلت الريادة التي وعدهم الله أن يريدَهُمُوهَا عقارب وحيت» اهـ

تنبيه ليس من الاستخفاف بوعيد الله سب جهنم لأن جهنم ليست معظمة إنما هي شيء شديد ولو كانت معظمة ما كن نقول اللهم أجرنا من النار فيجوز أن يقال عن جهنم إنها خبيثة إما الكفر أن يقال عنها ليست بشيء أو هي شيء حفيف. جهنم يستعاذ بالله منها فإن من جملة ما علمه الرسول ﷺ لأمنه أن يقولوه في الصلاة اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب جهنم<sup>(١)</sup> والله عز وجل دم جهنم بقوله ﴿وَنَشْكُرُ الْقَرَرُ﴾ وبقوله ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء] فلا يجوز أن يقال مثلاً وحق جهنم لأنها ليس لها شرف وكلمة «وحق كذا» تُشعر بشرف الشيء المذكور.

قال المؤلف رحمه الله (وكان يقول لو أمرني الله بكذا لم أفعله أو لو صارت القبلة في جهة كذا ما صليت إليها أو لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها مستحفاً أو فظهراً للعناد في الكل)

الشرح أن قائل هذه الألفاظ يكفر إن قالها على وجه الاستخفاف بأمر الله الذي أمر به عباده أو على وجه الاستخفاف بالقبلة أو على وجه الاستخفاف بالجنة أو على وجه العناد أي عدم الاستسلام لله وفي الغالب هذه العبارات تستعمل للاستخفاف لكن قد يقولها بعضهم ولا يفهم منها الاستخفاف فإن من قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها لا يقصد الاستخفاف ولا العناد إنما يريد مثلاً لو أعطاني الله الجنة أكون راضيًا عن الله تعالى من غير

(١) روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أنه كان يقول قل رسول الله ﷺ «إدا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليعود بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المصبح الدجال» اه رواه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة. باب ما يستعاذ منه في الصلاة.

أن أدخلها فإنه لا يكفر وكذلك من قيل له افعل كذا فقال أنا لا أفعل لأجل قول فلان لي افعله إذ لو كان هذا الأمر واجباً أمرني الله به أنا ما كنت أفعله يريد من تقصيره من غير استخفاف ولا عناد مع اعتقاد أن أمر الله حق فإنه لا يكفر وكذلك من أمره شحصر بالصلاة فقل لو كانت القبلة في جهة كذا ما صليت إليها يريد بذلك أنه من شدة كسبه لا يصلي مهما كان ذلك سهلاً من غير قصد الاستخفاف ولا العناد ومع كونه يحب أمر الله فإنه لا يكفر وأما الذي يقول أي لفظ من هذه الألفاظ الثلاثة استخفافاً بأمر الله وشرعه أو عناداً فإنه يكفر بلا شك.

قال المؤلف رحمه الله (وكان يقول لو ءاخذني الله بترك الصلاة مع ما أنا فيه من المرض ظلمي<sup>(١)</sup>)

الشرح لو أن شخصاً مريضاً ضَجَرَ من مرضه فقبل له صل لا تترك الصلاة فإنها فرضٌ عليك فقال لو ءاخذني الله على ترك الصلاة وأنا على هذه الحال لكان ظالماً كفر لأن في ذلك استخفافاً بالله تعالى وتكذيباً لقول الله ﴿وَمَا رَأَيْتُ ظَالِمًا لِّلْعَبيدِ﴾<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (أو قال لفعل حدث هذا بغير تقدير الله<sup>(٣)</sup> أو لو شهد عندي الأنبياء أو الملائكة أو جميع

(١) كذا في الروضة في كتاب الردة (١٠/٦٦).

(٢) قال السيوطي في الاعتقاد (ص/٩٧) باب القول في خلق الأفعال قال الشيخ أبو بكر «الظلم عند العرب هو فعل ما ليس للفاعل فعله وليس من شيء يفعل الله إلا وله فعله ألا ترى أنه فاعل بالأطفال والمحاسبين والبهائم ما شاء من أنواع البلاء» اهـ.

(٣) كذا في لروضة في كتاب الردة (١٠/٦٦).

المسلمين بكذا ما قبلتهم<sup>(١)</sup> أو قال لا أفعل كذا وإن كان  
سنة بقصد الاستهزاء<sup>(٢)</sup> أو لو كان فلان نبيا ما ءامنت به

الشرح أنه لو قيل لشخص «حدث هذا بتقدير أنه كـ شيء  
بتقدير أنه» فقال «أنا فعلته بغير تقدير أنه أب فعله ولم بقدره أنه  
تعنى» فقد كفر وهذا عام في الفعل الذي هو حير وأذى هو شر  
لأن كل ما يعمل به العبد بتقدير الله تعالى وتقدير الله ليس  
شرا إنما الشر هذا المقدر وهو فعل العبد لم يهاه الله عنه فالعبد  
يُلام وأما الله تعالى فلا يُلام لأن العبد فعل ما نهى الله عنه  
وخالف أمره أما الله فلا أمر له ولا نهي. ولا يُعترض على الله  
لتقديره ذلك الفعل فخلق الله لشر ليس شرا، قبيحا من الله إما  
فعل لقبيح قبيح من العبد خلق الله لشر كخلفه للخير إما  
المقدور أي المخلوق الذي قدره الله وخلق له الذي هو شر أي  
معصية أو مكروه قبيح من العبد فعله حتى امتقالات دليل على  
كمال قدرة الله وخلقته تعنى للأدوية والسموم القتلة ليس قبيحا منه  
بل دليل على كمال قدرته فتقدير الله لشر ليس قبيحا بل حسنا كما  
أن تقديره لعمل الخير حسن.

وكذلك من قال لو شهد عدي الأنبياء أو الملائكة أو جمع  
المسلمين بكذا ما قبلتهم هو كفر مرتد بلا تفصيل.

وكذلك يكفر من قال لا أفعل كذا وإن كان سنة بقصد  
الاستخفاف بسنة رسول الله ﷺ وأما من لم يقصد الاستخفاف  
بالسنة بل يقصد أنه لا يفعل لأجل قول شخص له افعل كذا أي أنه

(١) قال النووي في الروضة في كتاب الردة (١٠/٦٦) «أو قال لو شهد عدي  
الأنبياء والملائكة بكذا ما صدقتهم كفر» اهـ.

(٢) كذا في الروضة في كتاب الردة (١٠/٦٦)

لا ينفذ أمر هذا الشخص فلا يكفر كما لو قيل لشخصٍ لم تترك رواتب الفرائض ولا تصلّيها وتقتصر على الفرائض فقال لا أصلها وإن كانت سنة ولم يقصد بذلك الاستحفاف بها فلا يكفر كما تقدم ما يبين ذلك.

ويكفر من قال «لو كان فلان نبياً ما ءامنتُ به» لأنه استحفاف بمنصب النبوة.

قال المؤلف رحمه الله (أو أعطاه عالمٌ فتوى فقال أيّس هذا الشرع مريداً الاستحفاف بحكم الشرع)

الشرح أن من قال هذه الكلمة بقصد الاستحفاف بحكم الشرع كفر أما من لم يقصد الاستحفاف بحكم الشرع إنما قصد الإنكار على هذا المفتي الذي أفتى فتوى باطلة لأنه أراد أن ينسبها إلى أنه غير موافقٍ لشرع الله في فتواه فقال هذه الكلمة بقصد الاستحفاف بكلام هذا المفتي كأنه يقول أيّس هذا الذي ترعّمه شرعاً وليس بشرع فلا يكفر وباطل كلامه أن هذا ليس شرع الله إنما رأيك يا أيّها المفتي. وكلمة أيّس أصلها أي شيء.

قال المؤلف رحمه الله (أو قال لعنة الله على كل عالم مريداً الاستغراق الشامل أما من لم يرد الاستغراق الشامل لجميع العلماء بل أراد لعن علماء مخصوصين وكانت هناك قرينة تدل على ذلك لما يظنّ بهم من فساد أحوالهم فإنه لا يكفر وإن كان كلامه لا يخلو من المعصية)

الشرح كلمة لعنة الله على كل عالم ردة لأن معناها الشمول والاستغراق لكل العلماء والاستغراق معناه التعميم أما من لم يرد الاستغراق الشامل لجميع العلماء بل أراد لعن علماء زمانه أو أهل ناحيته أو طائفة من المسلمين لأنه لا يعلم فيهم خيراً وكانت هناك

قرينة تدل على ذلك فإنه لا يكفر كما لو قال «لعنة الله على كل عالم في هذا الزمن» لأنه يعتقدهم فاسدين وإن كان كلامه لا يخلو من المعصية فالذي يقول «لعنة الله على كل عالم» مع وجود قرينة تدل على أنه ما أراد الشمول كأن كان ذكر هو أو غيره عدماً فاسدين فقال «لعنة الله على كل عالم» فيحمل كلامه على كل عالم يكون من هذا الصنف فلا يكفر. وأما إذا قال هذه الكلمة من غير قرينة ما تدل على أنه ما أراد الاستعراق فإنه يكفر ولقصد وحده عندئذ بلا قرينة لا يدفع عنه التكفير والذي لا يكفره في هذه الحال هو يكفر.

قال المؤلف رحمه الله (أو قال أنا بريء من الله أو من الملائكة أو من النبي أو من الشريعة أو من الإسلام)

الشرح أن قائل هذه الكلمات يكفر ولو لم يقصد المعنى ولو كان في حال العصب لأن الغضب ليس عدراً كما تقدم ولكن من قال أنا بريء من النبي إذ قل أنا أردت الأرض المرتفعة ما أردت نبينا محمداً لا يكفر إن كان صادقاً فيما يقول

والشريعة هي ما شرعه الله للأنبياء وهي الأحكام التي تنزل بالوحي، وأما الدين فهو العقيدة، ودين الأنبياء واحد هو الإسلام.

قال المؤلف رحمه الله (أو قال لا أعرف الحكم مستهزئاً بحكم الله)

الشرح أن من قال لا أعرف الحكم بعدم حكم عليه قاص شرعياً مثلاً بحكم شرعي وكان قصده الاستحفاف بالشرع وأنه لا يعتبر هذا الحكم فإنه كافر مرتد.

قال المؤلف رحمه الله (أو قال وقد ملأ وعاء ﴿وَكُلًّا

الشرح أن من قال وهو يملأ وعاءً شراباً ﴿وَكُنْتَ بِهَاقًا﴾ (٣٢) بقصد الاستخفاف بما وعد الله به المؤمنين في الجنة من الكأس الممتلئة شراباً هنيئاً فقد كسر كأن يعنى بكلامه أن ذلك الذي ذكره الله مثل هذا الذي أنا أملؤه. ومعنى ﴿وَكُنْتَ بِهَاقًا﴾ (٣٢) أي كأت ممتلئة بالشراب<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (أو أفرغ شراباً فقال ﴿فَكَاتَ سَرٌّ﴾ [سورة النبأ])

الشرح أن من أفرغ شراباً كأن كان في إناء ثم خولته إلى إباءء آخر فقال ﴿فَكَاتَ سَرٌّ﴾ استخفافاً بالآية كسر وهذه الآية فيها أن الجبال حين تُسَيَّرُ يوم القيامة تكون كشراب معه تمر مروراً سريعاً كما أن الشراب كلما اقتربت منه يعد فممن أورد هذه الآية عند إفرغ الشراب وقصد بذلك أن هذا الذي يحصل يوم القيامة ما له شأن يكسر قال المؤلف رحمه الله (أو عند وزن أو كيل ﴿وَوَيْدَ كَأُوهُمْ﴾ أو وَرَوُهُمْ يُخْسِرُونَ) [سورة المطنغير]

الشرح أن من قال عندما يزن شيئاً أو يكيل شيئاً ﴿وَوَيْدَ كَأُوهُمْ﴾ أو وَرَوُهُمْ يُخْسِرُونَ (٦) بقصد الاستخفاف بمعنى الآية كسر وهذه الآية معناها دمٌ للذين إذا كالوا للناس أو وزنوا لهم ينقصون عليهم.

(١) الوعاء إذا كن فيه شراب يقال له كأس، وإذا لم يكن فيه شراب فلا يسمى كأساً. قال في النهاية في غريب الحديث (١٣٧/٤) «قد تكرر ذكر الكأس في الحديث وهو الإناء فيه شراب ولا يقال لها كأس إلا إذا كان فيها شراب» اهـ وفي لسان العرب (١٩٠/٦) «وتقع الكأس لكل إناء مع شرابه» اهـ



قال المؤلف رحمه الله (أو عند رؤية جمع ﴿وَحَشَرْنَهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [سورة الكهف])

الشرح أن الذي يقول عند رؤية جمع من الناس كثير ﴿وَحَشَرْنَهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ بقصد الاستخفاف بهذه الآية فقد كفر. وهذه الآية وردت في حشر الناس يوم القيامة فقد أحبر الله تعالى أنهم يُحْشَرُونَ ولا يُتْرَكُ منهم أحد أي يُحْشَرُونَ كلهم بلا استثناء.

قال المؤلف رحمه الله (بقصد الاستخفاف في الكل بمعنى هذه الآيات وكذا كل موضع استعمل فيه القراءان بذلك القصد فإن كان بغير ذلك القصد فلا يكفر<sup>(١)</sup> لكن قال الشيخ أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> لا تبغض حرمة<sup>(٣)</sup>)

الشرح يقول الشيخ أحمد بن حنبل الهيثمي إيراد الآيات في هذه

- (١) ذكر مثل ذلك الدر الرشيد في رسالته (انظر تهذيب رسالة الدر الرشيد ص ٢٣) في الألفاظ الكفرية في فصل في القراءة والصلاة.
- (٢) أحمد بن محمد بن علي بن حنبل الهيثمي السعدي الأنصاري شهاب الدين أبو عباس مولده في محلة أبي الهيثم بمصر سنة ٩٠٩ للهجرة وإليه نسبه له تصانيف كثيرة منها تحفة المحتاج لشرح المنهاج في فقه الشافعية والفتاوى الهيثمية والمصالح القويم في مسائل التعليم شرح لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل الحضرمي والرواخر عن اقتراح الكبير توفي سنة ٩٧٤ وفي بعض كتبه ما يحذر مما هو شديد الضرر كما في كتابه تحفة المحتاج من الزعم أن من قال أنا الله لا يكفر إن أول بمقبول وهذا باطل خارج عن حدود الشريعة فإن هذا الكلام صريح في الكفر لا يحتمل التأويل وقد بين الأزدبيلي في كتابه الأنوار لأعمال الأبرار وغيره كُفر من يقول أنا الله من غير تقييد بما قيد به في التحفة ونقله عنه ابن حجر نفسه في الإعلام (ص/٣٨٧) مقررًا له ولعل ما في التحفة من تحريف بعض النساخ أو زيادته.

- (٣) ذكر ذلك في رسالته المسماة الإعلام (ص/٣٦٩) بقواطع الإسلام

المواضع لو لم يكن على وجه الاستخفاف لا يبعد أن نحكم عليه بالحرمة أي هو حرام لأنه إساءة أدب مع القراءان فإن كان على وجه الاستخفاف فهو كُفْرٌ.

قال المؤلف رحمه الله (وكذا يكفر من شتم نبيا أو ملكا<sup>(١)</sup> أو قال أكون قوادا إن صليت أو ما أصبت خيرا منذ صليت أو الصلاة لا تصلح لي بقصد الاستهزاء)

الشرح أن من شتم نبيا أو ملكا يخرج من الإسلام ولا فرق في ست الملك بين أن يكون ذلك الملك حبريل أو عزرائيل أو غيرهما ومثله الذي يقول أكون قوادا إن صليت فيته استهرا بالصلاة واستحقت بها ولدك يكفر، والمواد هو الذي يجلب الرئاش للرايات وكذلك الذي يقول ما أصبت خيرا منذ صليت ومثل ذلك قول بعض العوام ضم وصل تركنت ثقة<sup>(٢)</sup>. وكذلك الذي يقول الصلاة لا تصلح لي بقصد الاستهزاء أي إن أراد بذلك الاستهزاء بالصلاة وهذا حال من يلحق بهذه الكلمة عدة أم لو قالت امرأة حائض الصلاة لا تصلح لي وقصدها أنه لا تجوز لها الصلاة في أيام الحيض فإن ذلك ليس ردة وكذلك لو قال ذلك إنسان مبتلى بسلس البول جاهل لا يعرف أحكام السلس يض أن لا يصلي في حكم الشرع حتى يذهب عنه السلس فلا تكفره

(١) كما ذكر من فرحون في تنصرة الأحكام (١٩٣/٢) ويدل لذلك قوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٥٨).

(٢) أم إن أراد أن المؤمن كلما احتج في العبادة بكثرة البلاء بهذا لا يكفر

قال المؤلف رحمه الله (أو قال لمسلم أنا عدوك وعدو  
نبيك أو لشريف أنا عدوك وعدو جدك مريدًا النبي ﷺ أو  
يقول شيئًا من نحو هذه الألفاظ البشعة الشنيعة.)

الشرح أن من ألفاظ الكفر المشتبة للردة أن يقول شخص لمسلم  
أنا عدوك وعدو نبيك والاستخفاف في هذا طاهر فلذلك يُكفر  
قائله وقد قال العلماء منهم أبو يوسف القاضي<sup>(١)</sup> يكفر من سب  
رسول الله ﷺ قال ابن سحنون المالكي<sup>(٢)</sup> «من شك في كفره  
وعديه كفرًا» هـ<sup>(٣)</sup> فإن كان هذا في سب النبي ﷺ فكيف في سب  
الله تعالى<sup>(٤)</sup> وكذلك يكفر الذي قال لشريف أي لإنسان حسني أو  
حسيني أي منسوب إلى الحسن أو الحسين اللذين هما سبطا  
رسول الله ﷺ أي أنا بته فاطمة أنا عدوك وعدو جدك هذا إذا  
أراد النبي ﷺ بقوله جدك عندئذ يكون قوله هذا كفرًا أما إذا أراد  
جدًا له أدنى ولم يُرد النبي ﷺ فلا نكفره. وكذلك كل لفظ يدل

(١) في كتاب حراج لأبي يوسف في فصل في الحكم على المرتد عن  
الإسلام (ص ١٨٢) «قال أبو يوسف وأما رجل مسلم سب رسول الله  
ﷺ أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله ودينه وروحه فهو تاب  
وإلا قتل» اهـ.

(٢) محمد بن عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوحي أبو عبد الله فقيه  
مالكي مظهر كثير التصانيف من أهل القيروان ولد سنة ٢٠٢ هـ لم يكن في  
عصره أحد أجمع لفنون العلم منه من كتبه آداب المعلمين الرسالة  
السحوية آداب لمتطربين الحجة على القدرة توفي في القيروان سنة  
٢٥٦ هـ ودفن فيها انظر الأعلام (٦/ ٢٠٤ - ٢٠٥).

(٣) نقل ذلك عنه ابن عدي في رد المحتار على الدر المختار (٤/ ٢٣٢).

(٤) قال القاضي عياض في الشف (٢/ ٢٧٠) «لا خلاف أن سب الله تعالى  
من المسلمين كافر» اهـ.

على الاستخفاف بالنبي أو إلحاق نقص به عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup> أو بالله كالألفاظ التي تدل على تغير مشيئة الله الأزلية كأن تدل على أنه شاء في الأزل حدوث شيء ثم عيّر تلك المشيئة أو تدل على أن الله كان عليم أن هذا الأمر كذا ثم عدمه على خلاف ذلك فهذا كنه كفر فمن الألفاظ الكفرية قول بعضهم كان الله يريد أن يخلق فلانة ذكراً ثم خلقها أنثى وعكسه فإن في ذلك نسبة الجاهل إلى الله ونسبة تغير المشيئة الأزلية والله لا يجوز عليه التغير في ذاته أو في صفة من صفاته لأن التغير علامة الحدوث والحدوث يناهي الألوهية. وما يوهم ظاهره من النصوص خلاف ذلك هو متأول لا يُراد به ذلك الظاهر.

قال المؤلف رحمه الله (وقد عذ كثير من الفقهاء كالفقيه الحنفي بدر الرشيد والقاضي عياض المالكي رحمهما الله أشياء كثيرة فينبغي الاطلاع عليها فإن من لم يعرف الشر يقع فيه.)

الشرح أن بعض الفقهاء من شافعيين ومالكية وغيرهم ذكروا كثيراً مما هو ردة وأكثرهم تعداداً الحنفية. أما بدر الرشيد فهو فقيه حنفي من أهل القرن الثامن الهجري<sup>(٢)</sup> ألف رسالة في ألفاظ الكفر وأما القاضي عياض فهو مالكي توفي في القرن السادس<sup>(٣)</sup>. كل من

(١) قال لقاضي عياض في لشف (ص/ ٢١٤) «من سب النبي ﷺ أو عده أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دبه أو حصنه من حصاله أو عرض به أو شبهه بشيء على طريق السب والارداء عديه أو التصغير لشأه أو الغض منه والعيب له فهو سب له» اهـ.

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن محمود بن محمد المتوفى سنة ٧٦٨ هـ وكان فقيهاً حنفياً فاضلاً انظر الأعلام (٦/ ٣٧)

(٣) هو أبو الفصل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن

المذاهب الأربعة ألف بعض فقهاء رسائل في بيان الكفریات<sup>(١)</sup> لأنه كان طهر في عصورهم كلمات بين ناس هي كفر فأرادوا إنقاذ الناس من خطرهم وألقوا تلك الرسائل وهذا من فصل الأعمال لأن في ذلك إنقاذاً لمن حصلت منه تلك الكلمات من الكفر إلى الإيمان وتحديراً لمن لم يقع فيها حتى لا يقع فيها

قال المؤلف رحمه الله (والقاعدة أن كل عقد أو فعل أو قول يدل على استخفاف بالله أو كتبه أو رسله أو ملائكته أو شعائره أو معالم دينه أو أحكامه أو وعده أو وعيده كفر فليحذر الإنسان من ذلك جهده على أي حال )

الشرح أن ما كان دائماً على الاستخفاف والاستهزاء بالله وأمر الدين هو كفر أمّا ما كان فيه إخلالاً بالعظيم والأدب مما هو دون الاستخفاف فإنه حرام كمن المصحف من غير وضوء

واعتقد معه الاعتقاد والمعاني جمع مفعول والشعائر جمع شعيرة والمعنى بمعنى الشعيرة<sup>(٢)</sup> وهو ما كان مشهوراً من أمور الدين كالصلاة

عباس بن حصين سني اندلسي الأصل كان عارفاً بالحدث وعلومه عارفاً بالتفسير وعلومه فقيهاً صوباً عارفاً بالحنو والبعة وكلام العرب وأيامهم وأسابيحهم بصيراً بالأحكام عارفاً بالشروط بصيراً بحقوق المذهب ذلك رضى الله عنه له التصانيف المفيدة منها إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم وكتاب الشفيع تعريف حقوق المصطفى ﷺ كان مولده سنة في شهر شعبان سنة ست وتسعين وأربع مائة وتوفي بمراكش في شهر جمادى لأخيرة وقيل في شهر رمضان سنة أربع وخمسين وخمسمائة اهـ انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي (ص/ ٢٧٠).

(١) قال الشيخ مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء (٣٣٣/٥) «وقد ألف فيها غير

واحد من الأئمة من المذاهب الأربعة رسائل وأكثرها في أحكامها» اهـ

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس (٣٠٤/٣) «وفي الصحاح الشعائر أعمال

والحج والركاة والأذان والمساجد وعيد الأضحى وعيد الفطر، كل ذلك يسمى شعيرة من شعائر الدين ومعلماً من معالمه

وقال الفقهاء يُستثنى من الكفر القول<sup>(١)</sup> حالة سبق اللسان أي أن يتكلم الشخص بشيء من ذلك من غير إرادة بل حري على لسانه ولم يقصد قوله بالمرّة، وحالة غيبوبة العقل أي عدم ضحو العقل، وحالة الإكراه فمن نطق بالكفر بلسانه مكرهاً بالقتل ونحوه وقلبه مطمئن بالإيمان غير شارح صدره بالكفر الذي يحري على لسانه فلا يكفر، وحالة الحكاية لكفر الغير فلا يكفر الحاكي كفر غيره. ثم الحكاية المانعة لكفر حاكي الكفر إما أن تكون في أول الكلمة التي يحكيها عمن كفر أو بعد ذكره الكلمة عقبها أي وكن في بيته أن يؤحر أداة الحكاية من الابتداء فلو قال الله ساكن السماء قول المحسمة أو قالته المجسمة فهي حكاية مانعة للكفر عن الحاكي. وإن قُدمت أداة الحكاية لكلمة الكفر فهي أحسن. وقد تكون أداة الحكاية مقدرة كالذي يقول ماذا تقول اليهود في عزيز فيقول المسؤول ابن الله فلا يشترط أن يقول يقولون ابن الله لأن الحكاية هنا تقديرية اهـ وتستثنى حالة كون الشخص متأولاً باجتهاده في فهم

= الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله عز وجل قال الأصمعي لواحدة شعيرة قال وقال بعضهم شعيرة. والمشاعر مواضع المسك أو شعائره معالمه التي تدب الله إليها وأمر بالقيام بها كالمشاعر وفي السريل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْنُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ اهـ.

(١) قال في فتح الوهاب (١٥٥/٢) «خلاف ما لو افترق به ما يحترجه عن الردة كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف» اهـ أي إكراه وقان الرملي في نهاية المحتاج (٤١٤/٧) «بعد قول النووي لردة قطع الإسلام بنية أو قول كفر ما نصه فلا أثر لسبق لسان أو إكراه واجتهاد وحكاية كفر» اهـ.

الشرع فإنه لا يكفر المتأول أي في غير القطعيات كتأول الذين منعوا الزكاة في عهد أبي بكر بأن الزكاة وجبت في عهد الرسول ﷺ لأن صلواته عليهم عند دفع الزكاة إليه كانت سكتاً لهم وظهرت<sup>(١)</sup> وأن ذلك انقطع بموته فإن الصحابة لم يكفروهم لذلك<sup>(٢)</sup>. وليس كل متأول يمنع عنه تأويله التكفير لأن التأول مع قيام الدليل القاطع لا يمنع التكفير عن صاحبه<sup>(٣)</sup> وإلا للزم ترك تكفير المحوس وعبد الأوثان وغيرهم من طوائف الكفار لأنهم على حسب زعمهم اجتهدوا ولدي يعتقد أن كل متأول يُعذر مهما كان تأوله فقد كذب الشريعة.

ومعنى «وليحذر الإنسان من ذلك جهده على أي حال» أي ليعمل الإنسان على تجنب ذلك كله غايةً مُستطاعه.

### قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أحكام المرتد.

قال المؤلف رحمه الله (يجب على من وقع في الردة العود فوراً إلى الإسلام بالنطق بالشهادتين والإقلاع عما وقعت به

(١) قال الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ ثَوْبِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَوْتَكَ سَكْرٌ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة] قال الطبري في تفسيره (١٦/٧) «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» يقول وادع لهم بالمعصرة لدنوبهم وستعمر لهم بها» اهـ.

(٢) قال أبو زرعة العراقي في بكة (٦/٣) مخطوط «قال شيخنا البلقيني ينبغي أن يقال لا تأويل ليخرج البغاة الدين يستحلون دماء أهل العدل وأموالهم ويعتقدون تحريم دمائهم على أهل العدل والدين أنكروا وحبوب الزكاة بعد السي ﷺ من الصحابة لم يكفروهم» اهـ.

(٣) قال الرشيدى المعري عند قول الرملي (٤١٤/٧) «(واحتهاد) أي فيما لم يقيم الدليل القاطع على خلافه بدليل كثر نحو الفائس بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد» اهـ.

الردة ويجب عليه الندم على ما صدر منه والعزم على أن لا يعود لمثله<sup>(١)</sup>

الشرح أن الحكم الشرعي لمن وقع في ردة أنه يحب عليه الرجوع إلى الإسلام والنطق بالشهادتين<sup>(٢)</sup> مع ترك ما هو سبب الردة أي الأمر الذي حصلت به الردة ويشترط لصحة الرجوع إلى الإسلام أن لا يعرف على الكفر في المستقبل ولا يتردد في ذلك فإنه إن نوى أن يعود إلى الكفر أو تردد في ذلك لم تشعه الشهادة لأن العزم على الكفر في المستقبل كثر في الحال، فهو لم ينو الرجوع إلى الكفر ولا تردد في ذلك لكنه لم يستحضر الندم في قلبه ولا العزم على أن لا يعود لمثله إما ترك الشيء الذي هو ردة وتشهد صح إسلامه كمن يبقى عليه أن يندم ويعزم على عدم العودة لأن شأن كل معصية أنه يحب الإقلاع عنها والعزم على ترك العودة إليها والندم على فعلها.

قال المؤلف رحمه الله (فإن لم يرجع عن كفره بالشهادة وجبت استتابته ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل به بنفسه عليه الخليفة بعد أن يعرض عليه الرجوع إلى الإسلام ويعتمد الخليفة في ذلك على شهادة شاهدين عدلين أو على اعترافه وذلك لحديث البخاري «من بدل دية فاقتلوه»<sup>(٣)</sup>).

الشرح أن من حصلت منه الردة ولم يتب عنها بالتوبة أي لم يرجع

(١) ذكر مثل ذلك اندمياصي في إعدة الضانين (م/٢/ح/٢/١٤٠ ١٤١)

(٢) قال بن المذر في كتبه الإجماع (ص/١٤٤) «وأجمع كل من حفظ عنه أن الكفر إذا قل لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله أنه مسلم» اهـ.

(٣) صحيح البخاري - كتاب استئابة المرتدين - باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم.



عن ردّته وجبت استتاتته أي أن يُضَلَّبَ منه الرجوع إلى الإسلام فيجب على الإمام أي الخليفة أو من يقوم مقامه أن يطلب منه الرجوع إلى الإسلام ثم لا يقلّ منه الإمام إلا الإسلام فإن أسلم تركه من القتل وإلا قتله سواء كان ذكراً أو أنثى<sup>(١)</sup> وذلك لقول النسائي رحمه الله «من بذل دينه فاقتلوه» رواه البخاري أي من خرج من الإسلام إلى غيره فاقتلوه إن لم يرجع ولا يجوز قتله قبل الاستتابة ومن قتلها فعليه دية لكونه لا يقتصر منه أي لا يقتل بهذا المرتد<sup>(٢)</sup>. ويعتمد الخليفة في الحكم على المرتد بالردة على أحد أمرين إما أن يعترف هو بأنه قال كلمة الكفر أو فعل فعل الكفر وإما أن يشهد عليه رجلان عدلان شهادة مفصلة فيُغَنَّم من هذا أنه لا يحكم على الشخص بالردة لمجرد شهادة واحد عليه بذلك ولو كان عدلاً وكذلك لا يُحكم عليه بذلك إذا شهدت عليه امرأتان<sup>(٣)</sup>.

وأما الدليل على أن الدخول في الإسلام يكون بالبطق بالشهادتين فماخوذ من حديث رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل

- (١) قال النووي في شرح قوله ﷺ «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» قال «فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام» اهـ قاله في شرح صحيح مسلم (١٦٥/١١) كتاب القسامة: باب ما يباح به دم المسلم. وقال الشيخ زكريا الأنصاري في شرح الروض (١٢٢/٤) عن المرتد «ويجب قتله إن لم يتب لحبر» من بذل دينه فاقتلوه» وهو شامل للمرأة وغيرها» اهـ.
- (٢) قال في شرح الروض (١٢٢/٤) «ولا خلاف أنه لو قُتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء أي غير التعزير وإن كان القاتل مسيئاً بفعله» اهـ.
- (٣) قال في شرح الروض في كتاب الشهادات (٣٦٠/٤) «لا يشترط إلا برجلين لا يعيرهما كلشاهد واليمين والسوة» اهـ.



الشرح هذه لمذكورات بعض ما يتعلق بالمرتد من الأحكام فمن ذلك أن الردة تطل الصيام والتميم أما الوضوء فلا يستقضى بالردة. ومن ذلك أن نكاحه بطل بمجرد الردة من أحد الزوجين قبل الدخول بالزوجة فالردة قبل الدخول تقطع النكاح ولا تجل له ولو عاد إلى الإسلام أو عادت هي إلى الإسلام إلا نكاح جديد وأمّا إذا كانت الردة بعد الدخول بها فلا يجوز لهما الاستمرار في المعاشرة كالزوجين بل يكون نكاحهما موقوفاً ويبدأ من حين الردة وقت العدة فإن عاد إلى الإسلام قبل انتهاء العدة وهي ثلاثة أطهار لذوات الحيض وثلاثة أشهر لمن لا تحيض وللحامل حتى تضع حملها تين بقاء النكاح بينهما بلا تحديد وإن انتهت العدة قبل عود الذي ارتد منهما إلى الإسلام تين انقطاع النكاح من حين الردة ولا يعود إلا بعقد جديد<sup>(١)</sup>.

ومنها أنه لا يصح عقد النكاح لمرتد لا على مرتدة مثله<sup>(٢)</sup> ولا على مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو وثنية<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وتحرم ذبيحته<sup>(٤)</sup>) ولا يرث ولا يورث<sup>(٥)</sup> ولا يصلى عليه ولا يغسل ولا يكفن ولا يدفن في

(١) قال في المجموع (٣١٦/١٦) «وإن ارتد أحدهم بعد الدخول وقف النكاح على انقضاء عدة الزوجة فإن رجع المرتد منهما قبل انقضاء عدتهما فهم على النكاح وإن انقضت عدتها قبل أن يسلم المرتد منهما بانتهى منه ردّة المرتد منهما» اهـ.

(٢) قال لشافعي في الأم (٦/١٥٠) «ولا يحوز نكاح المرتدة» اهـ.

(٣) ذكره الشافعي في الأم (٦/١٥٥) «لا نكح المرتد» اهـ.

(٤) قال في التتبع (ص/٥٩) «ولا تحل ذكاة المحوسي والمرتد» اهـ.

(٥) وفي الحديث «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» اهـ روى البخاري في صحيحه كتاب الميراث باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ورد أسلم قبل أن يتسلم الميراث فلا ميراث له.

مقابر المسلمين وماله في أي لبيت المال<sup>(١)</sup> إن كان بيت مال مستقيم أما إن لم يكن فإن تمكن رجل صالح من أخذه وصرفه في مصالح المسلمين فعل ذلك.

الشرح أن من جملة أحكام المرتد أنه تحرم ذبيحته فلو ذبح ذبيحة فهي ميتة يحرم أكلها<sup>(٢)</sup>. ومنها أنه لا يرث أي لا يرث قريبه المسلم إذا مات بالإجماع ولا يورث أي لا يرثه قريبه المسلم<sup>(٣)</sup> إذا مات هذا المرتد. ومنها أنه لا يصلى عليه أي لا تجوز الصلاة عليه إن مات ولا يُغسل أي لا يحب غسله فلو غُسل لم يكن في ذلك إثم. ولا يُكفّن فلو كُفّن لم يحرم. ولا يُدفن في مقابر المسلمين أي لا يجوز ذلك فمن دفنه في مقابر المسلمين أثم<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكره القاصي أبو شجاع في مختصره في الفصل المعقود ليدر أحكام المرتد  
(٢) وأما المسلم فتحل ذبيحته ولو امرأة أو صبياً قال اسوي في المجموع (٧٦/٩ - ٧٧) «تحل ذبيحة المرأة بلا خلاف ثم قال وسواء كانت المرأة حرة أو أمة ظاهراً أو حائضاً أو نساء مسنة أو كندية فذبيحتها في كل هذه الأحوال حلال بصر عليه الشافعي وانفقوا عليه. وقال الأفاضل أن يكون الداح دلفاً عاقلاً فإن ذبح صبي ميمر حلت ذبيحته على المذهب وهو المصنوع وهو قطع المصنف والجمهور ثم قال وأما الصبي الذي لا يميز والمجنون والسكران فليس فيهم طريقان أحدهما القطع بحل ذباحهم وبه قطع الشيع أبو حامد والمصنف والجمهور العراقيين والثاني فيه قولان أحدهما الحل والثاني التحريم واحتاره إمام الحرمين وبعالي وغيرهم لأنه لا قصد له فأشبهه من كان في يده سكين وهو دونه فمرت على حدفوم الشاة فذبحها فإنها لا تحل وهذا الطريق مشهور في كتب العراقيين والمذهب الأول اهـ.

(٣) وكذا غير المسلم.

(٤) قال في إعدة الطالبين (م ٢/ح ٤/١٤٠) «قوله (قن) أي كتماً لا حذاً فلا يحب غسله ولا تكفّيه ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة اهـ.

ومنها أن ماله فيء أي أن مال المرتد بعد موته بقتل أو غيره فيء يكون لمصالح المسلمين أي لبيت المال إن كان بيت مال مستقيم قال الفقهاء أما إن لم يكن بيت مال للمسلمين مستقيم فيتولى رجل صالح صرفه في مصالح المسلمين<sup>(١)</sup>. وثبت الردة إما بالاعتراف أو باليعة أي شهادة رجلين عدلين أمّا إذا شهد واحد فقط فلا تحرى عليه أحكام المرتد كما تقدم.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أنه يجب على كل مكلف التزام أوامر الله تعالى وأنه يدحر ما أوجبه الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال المؤلف رحمه الله (يجب على كل مكلف أداء جميع ما أوجبه الله عليه)

الشرح قال العلماء الصبي إذا بلغ وجب عليه أن ينوي أداء ما أوجبه الله عليه من ترك المعاصي وأداء الفرائض أي أول ما يبلغ يسوي في قلبه يقول أعمل ما فرضه الله عليّ فأؤدي الواجبات وأجتنب المحرمات<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في إعاة الطالبين (٣/٣٦١) «كما قال العرب بن عبد السلام به إذا جارت الموك في مال المصالح وظهر للمال لدي لم يوجد له وارث ونو من ذوي الأرحام أحد يعرف المصالح أحذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأثور على ذلك» اهـ ثم قال «وإن كان يستحقه في بيت المال حاز له أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه» اهـ

(٢) قال الدمياطي في الدرر النيرة فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية «ويجب عليه حين تكليفه العزم الجازم على فعل كل واجب قدر عليه وترك كل محرم» اهـ ذكره في فصل في بعض ما يلزم المكلف فعله من أداء الواجبات وترك المحرمات.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب عليه أن يؤديه على ما أمره الله به من الإتيان بأركانه وشروطه ويجتنب مبطلاته)

الشرح يحب أداء الفرائض التي فرضها الله على عباده من صلاة وصيام وزكاة وحج وغير ذلك على الوجه الذي أمر الله به أن تفعل هذه الفرائض من تطبيق الأركان والشروط

وقوله «ويجتنب مبطلاته» يفهم منه أنه يحب على المرء أن يعرف ما يبطل هذه الفرائض حتى يجتنبه.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب عليه أمر من رءاه تارك شيء منها أو يأتي بها على غير وجهها بالإتيان بها على وجهها<sup>(١)</sup>)

الشرح يحب على الشخص المكلف أن يأمر من رءاه تارك شيء من فرائض الله بأدائها ويأمر من رءاه يأتي بشيء من هذه الفرائض على غير وجهها أي غير الوجه الذي تصح به أن يأتي بها على الوجه الذي تصح به هذا إن كان يحل بفرض أو يأتي بمطل مجمع عليه عند الأئمة أما من رءاه يخل بمختلف فيه فلا يكر عليه<sup>(٢)</sup> إلا أن يعلم أنه يعتقد فرضاً أو مبطلاً.

(١) قال النووي في شرح حديث «من رأى منكم منكراً فليغيره» لحديث «وَأَمَّا قَوْلُهُ **يَجْتَنِبُ مَبْطَلَاتِهِ**» فهو أمر بإيجاب إجماع الأمة وقد تطبق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب ونسبة إجماع الأمة وهو أيضاً من النصيحة التي هي من الدين اهـ فإنه في شرح صحيح مسلم (٢/٢٢٢).

(٢) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٢/٢٣) «ثم العلماء بما يكرهون من أجمع عليه أما لمختلف فيه فلا إنكار فيه»، ثم قال «لكن إن بدد على جهة النصيحة إلى الخروج من انحلاف فهو حسن محبوب مندوب إلى فعله برفق اهـ».

قال المؤلف رحمه الله (ويجب عليه قهره على ذلك إن قدر عليه)

الشرح من علم أن إنساناً لا يؤدي هذه الفرائض صحيحة أو يتركها بالمرّة وكان لا يمثل إلا بالقهر يجب أن يقهره على ذلك أي أن يرغمه إن استطاع.

قال المؤلف رحمه الله (والا وجب عليه الإنكار بقلبه إن عجز عن القهر والأمر وذلك أضعف الإيمان أي أقل ما يلزم الإنسان عند العجز).

الشرح أن الذي لا يستطيع أن يقهر أو أن يأمر الشخص الذي يترك بعض الفرائض أو يأتي بها على غير وجهها بأن علم أنه يصلي صلاة فاسدة أو يصوم صياماً فاسداً أو يحجّ حجاً فاسداً وحب عليه الإنكار بالقلب أي الكراهية لفعل هذا الإنسان المخالف لشرع بقلبه فإن أنكر بقلبه سلم من المعصية وهذا أضعف الإيمان أي أقله ثمرة<sup>(١)</sup>. والمراد بالرؤية في حديث «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده»<sup>(٢)</sup> إلى آخره العلم بوجود المكر لا خصوص الرؤية بالبصر أمّا إن كان يستطيع الإنكار باليد أو القول فلا يكفيه الإنكار بالقلب فهذه الكراهية لا تخلصه من معصية الله والسالم من أنكر إن استطاع بيده فإن عجز فلسانه فإن عجز فقلبه.

(١) قال النووي «وقوله بيده وذلك أضعف الإيمان معناه والله أعلم أقله ثمرة» اهـ قوله في شرح صحيح مسلم (٢/٢٥).

(٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المكر من الإيمان وتعمد الحديث «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان» اهـ

قال المؤلف رحمه الله (ويجب ترك جميع المحرمات ونهي مرتكبها ومنعه قهراً منها إن قدر عليه وإلا وجب عليه أن ينكر ذلك بقلبه).

الشرح أن ذلك فيما إذا كانت المنكرات نحو آلات الطرب المحرمة وأنصور المجسمة فتكسيها لمن استطاع وإن كانت خموراً فإراققتها<sup>(١)</sup> وكل ذلك يُشترط فيه أن لا يؤدي فعله إلى منكر أعظم من ذلك المنكر وإلا فلا يجوز لأنه يكون عدولاً عن الفساد إلى الأفسد<sup>(٢)</sup> وهذا معنى قوله «وإلا وجب عليه أن ينكر ذلك بقلبه».

قال المؤلف رحمه الله (والحرام ما توعد الله مرتكبه بالعقاب ووعد تاركه بالثواب وعكسه الواجب<sup>(٣)</sup>).

الشرح هذا تفسير للحرام والواجب أي أن الحرام الذي فرض الله على عباده أن يجتنبوه معناه ما في ارتكابه عقاب في الآخرة وفي تركه ثواب، والواجب بمعنى الفرض ما في فعله ثواب وفي تركه عقاب.

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٢/٢٥) نقلاً عن القاضي عياض «فيكسر آلات الباطل ويريق المسكر» اهـ.

(٢) قاله النووي في شرح صحيح مسلم (٢/٢٥).

(٣) كما ذكر الأصوليون ومنهم الحويني في ورقاته (ص/١٦ - ١٧).



## (الطهارة والصلاة)

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان الصلوات الواجبة ومواقبتها.

قال المؤلف رحمه الله (فمن الواجب خمس صلوات في اليوم والليلة)<sup>(١)</sup>

الشرح أنه لا صلاة واجبة غير هؤلاء الخمس فيهم من ذلك أن الوتر<sup>(٢)</sup> غير واجبة وأن من ترك نوافل الصلوات كسنة الظهر وسنة العصر وغيرهما فلا إثم عليه وهو كذلك. وأم حديث البخاري «من رعب عن سنتي فليس مني»<sup>(٣)</sup> فمعناه من ترك شريعتي وهو كره طريقتي التي جئت بها فهو كافر<sup>(٤)</sup> ويدل على أنه لا صلاة واجبة غير هؤلاء الخمس وأنه لا مؤاخظة على الشخص بترك النوافل الحديث المرفوع حديث ضحّة بن عبيد الله أن رجلاً ثار

(١) قال في نسي مصائب (١/١١٥) «هي لغة لدعاء سحر قال تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي ادع لهم وشرّف قواهم وأفعّل مفتحته بالتكبير مختمة بالتسليم» اهـ.

(٢) قال في المجموع (٣/٣) «أجمعت الأمة على أن الصلوات الخمس فرض عين وأجمعوا أنه لا فرض عين سواهن ولا حلقوهن في الوتر هل هو سنة أم واجب مع جماعهم أنه ليس بفرض» اهـ.

(٣) صحيح البخاري كتاب النكاح باب اترعب في النكاح

(٤) قال في فتح الباري (٩/١٠٥) «المراد بالنسبة الطريقة لا التي تقبل الفرض، والرعة عن الشيء الإعراض عنه إلى غيره» ثم قال (٩/١٠٦) «إن كان إعراضاً وتضعافاً يقضي إلى اعتقاد أرححية عمه فمعنى «فليس مني» ليس على منى لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر» اهـ.

الرأس<sup>(١)</sup> جاء إلى النبي فقال يا رسول الله أخبرني بما افترض الله علي من الصلاة فقال «خمس صلوات» ثم قال أخبرني بما افترض الله علي من الصيام ثم قال أخبرني بما افترض الله علي من الزكاة فعلمه شرائع الإسلام فولى الرجل وهو يقول والدي أكرمك بالنسوة لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما افترض الله علي شيئاً فقال ﷺ «أفلح الرجل إن صدق» رواه البخاري في كتاب الصيام<sup>(٢)</sup>، فقوله ﷺ «أفلح الرجل إن صدق» أي فيما حلف عليه وهو أنه لا يفعل شيئاً من النوافل ولا يترك شيئاً مما افترض الله عليه من أداء الواجب واجتناب المحرم لأنه كان علمه ما هو فرض وما هو حرام.

وإذا علم هذا طهر بطلان ما شاع عند بعض العوام من قول بعضهم إن الرسول قال من لم يصل سنتي فليس من أمتي وقول بعضهم إنه قال من لم يصل سنتي يأتي يوم القيامة وليس على وجهه قطعة لحم وقول بعضهم إنه قال من لم يصل سنتي لم تسد شفاعتي يريدون به النوافل فكل ذلك كذب على الرسول ﷺ وصالاً ولا ينفعهم قصدهم بذلك حث الناس على النوافل<sup>(٣)</sup>

(١) قال في المجموع (٢/٣) «قوله «شئراً» أي منتشر شعراً» هـ

(٢) روى البخاري في صحيحه كتاب الصيام باب وجوب صوم رمضان عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ، قال يا رسول الله أخبرني ما افترض الله علي من الصلاة فقال «الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً» فقال أخبرني ما افترض الله علي من الصيام فقال «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً» فقال أخبرني ما افترض الله علي من الزكاة فقال «أحسره رسول الله ﷺ شرائع الإسلام» والدي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما افترض الله علي شيئاً فقال رسول الله ﷺ «أفلح إن صدق» أو «دخل الجنة إن صدق» هـ

(٣) وقد قال ﷺ فيما رواه البخاري «إن كذب عني ليس ككذب عني أحد

قال المؤلف رحمه الله (الظهرُ ووقتُها إذا زالت الشمس إلى مصير ظل كل شيء مثله غير ظل الاستواء والعصرُ ووقتُها من بعد وقت الظهر إلى مغيب الشمس والمغربُ ووقتُها من بعد مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر والعشاءُ ووقتُها من بعد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الصادق والصبحُ ووقتُها من بعد وقت العشاء إلى طلوع الشمس<sup>(١)</sup>).

الشرح تحب معرفة أوقات هذه الصلوات الخمس وسائر ما يتعلّق بها من أحكامها الضرورية. وقد قال رسول الله ﷺ «إن خيار عباد الله الذين يُراعون الشمس والقمر والأظلة لذكر الله» أي للصلاة حسنه الحافظ ابن حجر في الأمالي وفي رواية أخرى أخرجهما الحاكم في المستدرک زيادة ذكر «النجوم»<sup>(٢)</sup> ولم يكن في أيام الصحابة هذه الآلات الموضوعه لمعرفة الوقت بل كانوا

= من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ذكره في صحيحه:

كتاب الجاثر: باب ما يكره من النياحة على الميت

(١) روى أبو داود في مسنده كتاب الصلاة: باب في الموقيت أن النبي ﷺ

قل «أمّي حبريل عليه السلام عند البيت مرتين صلى بي الظهر حين

رالت الشمس وكانت قدر الشراك وصلى بي العصر حين كان ظله مثله

وصلى بي يعني المغرب حين أفطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب

الشفق وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان

العد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله وصلى بي العصر حين كان ظله

مثليه وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم وصلى بي العشاء إلى ثلث

الليل وصلى بي الفجر فأسهر ثم التفت إلي فقال يا محمد هذا وقت

لأنبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين» اهـ.

(٢) روى الحاكم في المستدرک (١/٥١) وصححه ووفقه الذهبي من حديث

س أبي أوفى أن رسول الله قال «إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس

والقمر والنجوم والأظلة لذكر الله» اهـ.

يعرفونه بالمراقبة العيانية. ومعرفة المواقيت الأصلية التي علمها الرسول ﷺ الصحابة فرض عين على المكلف ولا يجوز ترك تعلمها اعتماداً على ما عمله الناس من تعيين مواقيت للمدن كالقاهرة ودمشق وحلب وبحر ذلك لأن دخول الأوقات يختلف باختلاف البلدان. فالظهور أول وقتها زوال الشمس<sup>(١)</sup> أي مئيتها عن وسط السماء إلى جهة المغرب وانتهاء وقتها أن يصير ظل كل شيء مثله زائداً على ظل الاستواء فإذا صار الظل الجديد بعد طرح ظل الاستواء مثل الشيء انتهى وقت الظهر ودخل وقت العصر. وظل الاستواء<sup>(٢)</sup> هو الظل الذي يكون حين تكون الشمس في وسط السماء. ووسط السماء يُعرف على حسب تحديد الجهات بالسجم أو بالبوصلية المحرّبة أو نحوهما نجم القطب مهم لمعرفة الجهات الأربع لأنه يلزم جهة الشمال، يُضَبَّطُ موضعه في الليل وتُغرَزُ حشبة على اتجاهه ثم في النهار يُنظر إلى الظل على حسبه. وأما وقت المغرب فيدخل بمغيب قرص الشمس كله<sup>(٣)</sup> وينتهي بمغيب الشفق الأحمر والشفق الأحمر هو الحمرة التي تظهر بعد مغيب الشمس في جهة الغروب. وأما العشاء فوقتها من بعد وقت المغرب أي بعد مغيب الشفق الأحمر كله إلى طلوع الفجر الصادق<sup>(٤)</sup>. وأما الصبح فوقتها من بعد وقت العشاء أي من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس. والفجر الصادق هو البياض المعترض في الأفق الشرقي الذي يبدو دقيقاً ثم يَتَشَبَّهُ ويتوسّع. ويسبق الفجر الصادق

(١) قاله في شرح الروض (١١٥/١).

(٢) قال الشيخ زكريا الأنصاري في شرح الروض (١١٦/١) «هو الظل الموجود عنده» اهـ

(٣) قاله في شرح التنبيه للسيوطي (٩٣/١)

(٤) قاله في شرح التنبيه (٩٤/١).

المجرُّ الكاذب<sup>(١)</sup> وهو بياضٌ عموديٌّ يظهر في جهة الأفق الشرقي وهو لا يدل على دخول وقت الصبح وإنما يدل على اقتراب دخوله.

قال المؤلف رحمه الله (فتجب هذه الفروض في أوقاتها على كل مسلم بالغ عاقل طاهر أي غير الحائض والنفساء<sup>(٢)</sup>)

الشرح أن معرفة هذه الأوقات وإيقاع الصلاة فيها لا قبلها ولا بعدها فرضٌ فيجب أداء كل من الخمس في وقتها ولا يجوز تقديمها على وقتها أي فعلها قبل دخول وقتها ولا تأخيرها عن وقتها بلا عذر لأن الله تعالى قال ﴿قَوِّلْ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [سورة الماعود] والمراد بالسهو عن الصلاة في هذه الآية تأخير الصلاة عن وقتها حتى يدخل وقت الصلاة

(١) قال في شرح الروص (١/١١٧) «الكاذب هو ما يطلع مستطيلاً بأعلاه صوء كدب الشرحار وهو الذئب ثم يذهب وتعقبه ظلمة ثم يطلع المجر الصادق مستطيلاً بالراء أي مستشراً وسمي الأول كاذباً لأنه يصيء ثم يتوّد ويذهب والثاني صادقاً لأنه يصدق عن الصبح ويبيته» اهـ

(٢) روى البخاري في صحيحه كتاب الحيض: باب ترك الحائض الصوم، عن أبي سعيد الخدري أنه قال خرج رسول الله ﷺ في أصحى أو في فصر إلى المصلى فمرّ على النساء فقال «يا معشر النساء تصدّقن فإني أرىكن أكثر أهل النار» فقلن وبهم يا رسول الله قال «تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن» قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل» قلن بلى قال «فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» قلن بلى قال «فذلك من نقصان دينها» اهـ.

الأخرى<sup>(١)</sup> فتوَعَّد الله من يُخْرِجُهَا عن وقتها بالويل<sup>(٢)</sup> وهو الهلاك الشديد.

وقول المؤلف «على كل مسلم»<sup>(٣)</sup> يعني به أن الكافر لا يقال له صَلَّ وهو على كفره إنما يُقال له أُسْلِمَ فإذا أُسْلِمَ أمرناه بالصلاة. ويعني بقوله «بالع» أن غير البالغ لا تجب عليه الصلاة<sup>(٤)</sup> بحيث يعاقب على تركها وهو دون البلوغ وإنما يجب أمره بالصلاة متى ما بلغ سبع سنين قمرية إذا كان مميرًا. ويعني بقوله «عاقل» أن المجنون لا تجب عليه الصلاة، والمجنون هو من فقد عقله فلا يدري ما يفعل أو يقول. ويعني بقوله «طاهر» أي من الحيض والنفاس ويقال امرأة طاهر وامرأة حائض.

قال المؤلف رحمه الله (فيحرم تقديمها على وقتها وتأخيرها عنه لغير عذر)

(١) قال البيهقي في السير الكبرى (٢/ ٢١٤) عن سعد أنه قال «سألت النبي عن قوله ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ قال الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها» اهـ.

(٢) قال الرازي في تفسيره (٣٢/ ١١٤) ﴿وَوَيْلٌ﴾ «واعلم أن هذا اللفظ إنما يستعمل عند الجريمة الشديدة» اهـ.

(٣) قال في شرح التسيه (١/ ٩٠) «وأما الكافر فإن كان أصلًا لم يجب عليه وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها فيه في الكفر وبعد الإسلام لا يؤمر بقصدها ترعيبًا له في الإسلام نعم تجب عليه وجوب عقاب في الآخرة كما تقرر في الأصول لتمككه من فعلها في الإسلام» اهـ.

(٤) روى السائي في مسنده لكبرى: كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، عن عائشة عن النبي ﷺ «رفع القلم عن ثلاث عن الدائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق» اهـ وفي سنن أبي داود: كتاب الحدود: باب في المحزون يسرق أو يصيب أحدًا، بلفظ «رفع القلم عن ثلاثة عن المحزون المغلوب على عقله حتى يفيق وعن الدائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم» اهـ.

الشرح يُفهم من هذا أنَّ من قدَّم الصَّلَاة على وقتها لا تصح صلاته ومن أخرها عنه عصي الله بتأخيرها. وأشد المعصيتين معصية التقديم على الوقت لأنَّه لا تبرأ ذمته ولا تقع صلاته أداءً ولا قضاءً.

وقول المؤلف «لغير عذر» أخرج ما إذا كان التقديم أو التأخير لعذر فإنه لا إثم في ذلك والعذر في ذلك ما يبيح الجمع من سفر أو مرض<sup>(١)</sup> أو نحو ذلك بشروطه.

قال المؤلف رحمه الله (فإن طرأ مانع كحيض بعدما مضى من وقتها ما يسعها وطهرها لنحو سلسٍ لزمه قضاؤها)

الشرح أن الذي طرأ عليه المانع بعد دخول الوقت كأن حاضت المرأة<sup>(٢)</sup> في أثناء وقت الطهر أو أصيب شخص بالجنون أو الإغماء بعدما مضى من أول وقت الصلاة ما يسع الصلاة مع طهرها لمن لا يمكنه تقديم طهره على الوقت<sup>(٣)</sup> كسلس البول يلزمه أن يقضيها بعد زوال المانع أي بعد ذهاب الحيض بالنسبة للحائض وبعد زوال غيبوبة العقل بالنسبة للمجنون والمغمى عليه. ومثل السلس في هذا الحكم نحوه كالمستحاضة. والمقصود بالطهر الاستنجاء والوضوء أو التيمم لمن كان مريضاً ونحوه ممن لا يمكنه استعمال الماء.

(١) قال في التنبيه (ص/١٨) «ولا يعدر أحد من أهل فرص الصلاة في تأخيرها عن الوقت إلا نائم أو ناسٍ أو معذور بسفر أو مرض أو مطر فإنه يؤخرها بنية الجمع» اهـ.

(٢) قاله في فتح الوهاب (١/٣٣).

(٣) قال السوي في الروضة (١/١٨٩) «ولا يعتبر مع إمكان فعلها إمكان الطهارة لأنه يمكن تقديمها قبل الوقت إلا إذا لم يحر تقديم طهارة صاحب الواقعة كالمتيمم والمستحاضة» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (أو زال المانع وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة لزمته<sup>(١)</sup> وكذا ما قبلها إن جُمِعَتْ معها فيجب العصر مع الظهر إن زال المانع بقدر تكبيرة قبل الغروب والعشاء مع المغرب بإدراك قدر تكبيرة قبل الفجر).

الشرح إن زال المانع كالحيض أو الجنون أو الإغماء وكان القدر الذي بقي قدر ما يسع تكبيرة الإحرام فقط وجبت تلك الصلاة والتي قبلها إن كانت تجمع معها أي في السفر ونحوه<sup>(٢)</sup> كأن كانت تلك الصلاة العصر لأن العصر تجمع في السفر مع ما قبلها وهي الظهر وكذلك العشاء لأنها تجمع مع ما قبلها وهي المغرب.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان ما يجب على أولياء الصبيان والصبيات وغير ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (يجب على ولي الصبي والصبية المُمَيِّزِينَ أَنْ يَأْمُرَهُمَا بِالصَّلَاةِ وَيَعْلَمَهُمَا أَحْكَامَهَا بَعْدَ سَبْعِ سَنِينَ قَمَرِيَّة)

الشرح أنه يجب على ولي الصبي والصبية أمرهما بالصلاة بعد سبع سنين قمرية أي بعد تمام سبع سنين<sup>(٣)</sup> على الفور إن حصل

(١) قاله الأردبيلي في الأنوار لأعمال الأبرار (١/٧٤ - ٧٥).

(٢) قال السووي في المجموع (٤/٣٨٣) «قال المتولي قال القاضي حسين يجوز الجمع بعدد الخوف والمرص كجمع المسافر يحوز تقديمًا وتأخيرًا والأولى أن يفعل أوفقهما به» اهـ.

(٣) قال في شرح التسيه (١/٩٠) «المراد بالسبع والعشر استكمالهما اهـ وقال في شرح الروض إن السبع لا بد منها في وجوب الأمر وإن وحد التمييز قبلها وقد صرح في المجموع بما يدل عليه» اهـ.



التَّمْيِيزُ وَذَلِكَ بِأَنْ يَفْهَمَ الْخُطَابَ وَيَرُدَّ الْجَوَابَ<sup>(١)</sup>. وَبَعْضُهُمْ فَسَّرَ التَّمْيِيزَ بِالْإِسْتِقْلَالِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْإِسْتِنْجَاءِ<sup>(٢)</sup>. وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ تَعْلِيمِ أَحْكَامِهَا وَأُمُورِهَا فَإِنْ تَعْلِمُهُمَا أُمُورَهَا بَعْدَ سَبْعِ سَنِينَ وَاجِبٌ وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ بِتَشْدِيدٍ وَلَيْسَ بِطَرِيقَةٍ لَا تَشْعُرُهُمَا بِأَهْمِيَّةِ أَدَاءِ فَرَائِضِ الصَّلَوَاتِ<sup>(٣)</sup>. وَالصَّبِي يُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ كَمَا يُؤْمَرُ بِالْأَدَاءِ<sup>(٤)</sup> وَكَذَلِكَ يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ إِنْ كَانَ يَطِيقُهُ<sup>(٥)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويضربهما على تركها بعد عشر سنين كصوم أطاقاه.)

الشرح يجب على الأب والأم ضربُ الصبي والصبيّة على تركِ الصَّلَاةِ بَعْدَ عَشْرِ سَنِينَ<sup>(٦)</sup> والصَّيَامُ الَّذِي يَطِيقُهُ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ

(١) قال السجيري في حاشيته على فتح الوهاب «التمييز فهم الخطاب ورد الجواب قاله الإسوي» اه ذكره في الكلام على حرمة التفريق بين الجارية وولدها قبل التمييز.

(٢) قال في شرح الروض (١٢١/١) «وكذا عليهم أمره بالصوم ومحل أمره به وبالصلاة إن ميز بأن انفرد بالأكل والشرب والاستنجاء وأطاق فعلهما لسع من السير أي بعد تمامها» اه قال في إغاثة الطالبين (م/١ ح/٢٣) «وقيل يحصل التمييز بأن يفهم الخطاب ويرد الجواب» اه.

(٣) قال شمس الدين الرملي في نهاية المحتاج (٣٩١/١) «ولا يقتصر كما قاله الطبري على محرد الصيغة بل لا بد معه من التهديد» اه (٤) قاله في شرح روض الطالب (١٢١/١).

(٥) قال في نهاية المحتاج (٣٩١/١) «والصوم كالصلاة فيما تقرر إن أطاقه بأن لم يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وإن لم يحس التيمم فيما يظهر» اه قال في الحاشية وحيث ظهر لوليه عدم إطاقته امتنع عليه أمره وحيث ظهرت وجب أمره» اه.

(٦) روى أبو داود في سننه: كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة عن النبي ﷺ قال «مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاصربوه عليها» اه.

كذلك يحب على الآباء والأمهات الأمر به لسبع وصرئهما عليه بعد إكمال عشر سنين. والعبرة بالسنين القمرية لا بالسنين الشمسية أما إن كنا لا يطبقان الصيام فلا يحب الأمر بالصيام. وهذا الضرب يُشترط أن يكون غير مُبرَّح<sup>(١)</sup> أي غير مؤدٍ إلى الهلاك لأنَّ الصَّرب المؤدِّي للهلاك حرام على الولي.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب عليه<sup>(٢)</sup> أيضًا تعليمهما من العقائد والأحكام يجب كذا ويحرم كذا ومشروعية السواك والجماعة)

الشرح من الواجب على الأبوين نحو أولادهما تعليم الصبي والصبية ما يجب عليهما بعد البلوغ أي من أمور الدين الضرورية التي يشترك في معرفتها الحاضر والعام وهو ما كان من أصول العقيدة<sup>(٣)</sup> من وجود الله ووحدانيته وقدمه وبقائه وقيامه بنفسه ومخالفته للحوادث في الذات والصفات أي أنه لا يشبه شيئاً من

(١) قال في حاشية نهاية المحتاج (١/ ٣٩٠) «ويضرب عليها أي وحوماً زاد اس ححر أي صرناً غير مسرح ولو لم يمد إلا بمسرح تركه وفاق لا بر عبد السلام» اهـ.

(٢) قال في الأنوار لأعمال الأبرار (١/ ٧٥) «يجب على الآباء والأمهات تعليم الأولاد المميزين الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع» اهـ.

(٣) عن حنبل بن عبد الله قال كما مع النبي ﷺ وحر فتيان حراورة فتعلما الإيمان قبل أن تتعلم القراءة ثم تعلما القراءة فزادنا به إيماناً اهـ رواه اس ماجه في سننه المقدمة: نأث في الإيمان قال الحافظ الوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد اس ماجه (١/ ٥٠) «إسناد هذا الحديث صحيح رجاله ثقات اهـ وفي معجم الطبراني الكبير (٢/ ١٦٥) «عن أبي عمران الجوني عن جندب قال كما مع سينا ﷺ فتياناً حراورة فتعلما الإيمان قبل أن تتعلم القراءة ثم تعلما القراءة فزادنا به إيماناً فإياكم اليوم تعلمون القراءة قبل الإيمان» اهـ.

المخلوقات لا يشه الضوء والظلام والإنسان والنبات والجمادات من الكواكب وغيرها وأنه ليس جسمًا وأنَّ لله قدرة وإرادة وسمْعًا وبصرًا وعلمًا وحيَّة وكلامًا وأنَّ مُحَمَّدًا عبدُ الله ورسوله وأنَّه حاتمُ الأنبياء وأنَّه عربيٌّ وأنه وُلِدَ بمكة وهاجرَ إلى المدينة ودفن فيها وأنَّ الله أرسل أنبياء أولهم آدمُ وأنه أنزل كُتُبًا على الأنبياء وأنَّ لله ملائكة وأنه سيفني الجبر والإنس والملائكة وكلَّ ذي روح ثم يُعادون إلى الحياة وأن الإنس والجن يُخزَّون بعد ذلك على حسناتهم بالعيم المقيم وعلى سيئاتهم بالعذاب الأليم وأنَّ الله أعدَّ للمؤمنين دارًا يتعمَّون فيها تُسمَّى الجنة وللكافرين دارًا يتعذبون فيها تُسمَّى جهنم وأنَّ الكافر حرامٌ عليه الجنة وأن كل من لا يؤمن بالله وبرسوله محمد كافر وما أشبه ذلك. وكذلك تعليمهم حرمة السرقة والكذب ولو مزحًا وحرمة الزنى وهو إدخال الذكر في فرج المرأة غير زوجته وأُمته واللواط وهو إدخال الذكر في الدبر أي دبر غير زوجته وأُمته<sup>(١)</sup> وتعليمهم حرمة الغيبة والنميمة وضرب المسلم ظلمًا ونحو ذلك من الأمور الظاهرة<sup>(٢)</sup>. وكذلك تعليمهم أن استعمال السواك سنة وأن الشرع أمر بصلاة الجماعة وما أشبه ذلك. قال ابن الجوزي في كتابه الحث على حفظ العلم في باب الإعلام بما ينبغي تقديمه من المحفوظات «أول ما ينبغي تقديمه مقدمة في الاعتقاد تشتمل على الدليل على معرفة الله سبحانه ويُذكر فيها ما لا بد منه ثم يُعرَّف الواجبات ثم حفظُ القراءان ثم سماعُ الحديث» اهـ.

(١) حَمَامُ الزَّوْجَةِ فِي دَبْرِهَا حَرَامٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ لَوَاحِظًا يَحِبُّ فِيهِ الْحَدَّ.

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَحْمُوعِ (١١/٣) «قَالَ أَصْحَابُ وَيَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ بِحُصُورِ الصَّلَوَاتِ فِي الْجَمَاعَةِ وَالسَّوَاكِ وَسَائِرِ الْوُطَائِفِ الدِّينِيَّةِ وَيَعْرِفُهُ تَحْرِيمُ الزِّنَا وَاللَّوْاطِ وَالْخَمْرِ وَالْكَذِبِ وَالْعِيَةِ وَشَهْهًا» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب على ولاية الأمر قتل تارك الصلاة كسلاً إن لم يتب)

الشرح يجب على إمام المسلمين والسلطان الذي ولاه الإمام والقاضي أن يقتل تارك الصلاة كسلاً بعد إنذاره<sup>(١)</sup> أنه إن ترك الظهر مثلاً إلى أن تغيب الشمس يقتله فإذا لم يصلها حتى غربت الشمس وجب عليه أن يقتله<sup>(٢)</sup> ويكون هذا القتل كفارة أي تطهيراً له لأنه مسلم حيث إنه لا يُنكر فرضية الصلاة. وأما تاركها حُجُوداً فهو مرتد فيطالبه السلطان بالرجوع إلى الإسلام فإن رجع وإلا قُتِلَ لكفره لا لِلْحَدِّ. وقوله إن لم يتب أراد به أنه إن تاب قبل أن يُقتل ترك من القتل<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في شرح التنبيه (١/٩١) «ومن امتنع من فعلها غير حاحد لوجوبها بل كسلاً حتى خرج الوقت قتل حدًا لا كفرًا بصلاة واحدة في طهر المذهب بشرط إحراجها عن وقت الجمع إن كنت تجمع بما بعدها فيقتل بالصبح بعد الشمس وبالظهر كالعصر بعد الغروب وبالمرتب كالعشاء بعد الفجر» اهـ.

(٢) والقاعدة في ذلك أنه إذا مضى وقت الصلاة الثانية وكانت تجمع معها لعذر ولم يصلها قضاء يقتل وإلا بأن كانت التي بعدها لا تجمع معها فيقتل بعد انتهاء وقت الأولى إن لم يشرع فيها ففي صلاة الصبح مثلاً يقتل بعد توعده على تركها إذا طلعت الشمس ولم يشتغل بالقضاء

(٣) قال الدمياطي في إغاثة الطالبين (م/١ ح/٢١) «واستشكل كونه (أي قتل تارك الصلاة) حدًا بأن القتل يسقط بالتوبة والحدود لا تسقط بالتوبة وأجيب بأن المقصود من هذا القتل الحمل على أداء ما توحه عليه من الحق وهو الصلاة فإذا أداءه بأن صلى سقط لحصول المقصود بخلاف سائر الحدود فإنها وضعت عقوبة على معصية سابقة فلا تسقط بالتوبة اهـ قال ابن حجر الهيتمي في المنهج القويم ولا يقتل بفائتة إن فاتته بعدد مطلقاً أو بلا عذر وقال أصلها لتوبته بخلاف ما إذا لم يقل ذلك» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وحكمه أنه مسلم)

الشرح أن الذي يترك الصلاة كسلاً إذا قتله الإمام أو نائبه حداً لتطهيره يُجرى عليه أحكام المسلمين فيحب تجهيره بالغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن<sup>(١)</sup>. ولا يحوز قتله نكير الإمام ومن فوّض إليه الإمام الأمر. ومعنى قتله حداً لتطهيره أن الله لا يُعذّبه على هذا الذنب الذي أُقيم عليه الحد فيه وهذا الحكم في كل الحدود لقوله عليه الصلاة والسلام «الحدود كفارات» رواه البيهقي<sup>(٢)</sup> وروى البخاري ما يعطي معناه<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب على كل مسلم أمر أهله بالصلاة)

الشرح المراد بهذا الوجوب الكفائي والمراد بالأهل زوجته وأولاده ومن في معاهم<sup>(٤)</sup> فهذا إن كان عالماً بنفسه فيجب عليه أن

(١) قال في النية (ص ١٨) «ويستتاب كما يستتاب مرتد ثم يقتل ويعسل ويكفر ويصلى عليه ويدفن في مفاخر المسلمين» اهـ.

(٢) رواه البيهقي في سننه (٣٢٨/٨) عن النبي ﷺ قال «من أصاب دماً فأقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته» اهـ.

(٣) روى البخاري في صحيحه كتاب الحدود باب الحدود كفارة، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال كما عند النبي ﷺ في مجلس فقرأ «يا يعوبي على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا» وقرأ هذه الآية كلها فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه» اهـ.

(٤) قال القرطبي (١٨/١٩٦) في تفسيره «قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَقْلِبُكُمْ بِرَأْفَةٍ﴾ قال عمر يا رسول الله نقي أنفسنا فكيف لنا بأهلينا فقال تهونهم عما نهاكم الله وتأمروهم بما أمر وقال مقاتل ذلك حق عليه في نفسه وولده وأهله وعبيده وإمائه» اهـ.

يُعَلِّمُهُمْ مَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ عَيْنًا تَعْلَمُهُ مِنْ عِلْمِ الدِّينِ أَوْ يُمَكِّنُهُمْ مِنَ التَّعَلُّمِ عِنْدَ مَنْ يُعَلِّمُهُمْ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ عِدَّةٌ مَنَعُهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ لِلتَّعَلُّمِ حَتَّى الزَّوْجَةُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ لِلتَّعَلُّمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ عَالِمًا بِذَلِكَ أَوْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ لَكِنَّهُ أَهْمَلُ التَّعْلِيمِ وَلَمْ يَأْتِهَا بِمَنْ يَعْلَمُهَا. وَهَذَا مَا أَخُوذُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [سورة التحريم] قَالَ سَيِّدُنَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَّمُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيَكُمْ الْخَيْرَ أَيْ أُمُورَ الدِّينِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ<sup>(١)</sup>. فَمَنْ تَعَلَّمَ لِنَفْسِهِ ضَرُورِيَّاتِ عِلْمِ الدِّينِ وَعَلَّمَ أَهْلَهُ فَقَدْ خَفِطَ نَفْسَهُ وَأَهْلَهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ أَهْلَكَ نَفْسَهُ وَأَهْلَهُ.

قال المؤلف رحمه الله (وكل من قدر عليه من غيرهم).

الشرح يحب على المسلم والمسلمة الأمر بالمعروف من صلاة وصيام ونحو ذلك من الواجبات مع تعديم من يستطيع تعليمه أحكامها الضرورية إن كانوا لا يعلمون ذلك وجوبًا كفائيًا في حق غير أهله من سائر المسلمين.

(١) روى الحاكم في المستدرک (٤٩٤/٢) عن علي بن أبي طالب في قوله عز وجل ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ قال علموا أنفسكم وأهليكم الخير هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، صححه الحاكم وأقره الذهبي.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أركان الوضوء.

قال المؤلف رحمه الله (ومن شروط الصلاة الوضوء)

الشرح الوضوء هو أول مقاصد الطهارة<sup>(١)</sup> فُرضَ عندما فُرضت الصلاة. والشرط في اصطلاح الفقهاء غير الركن وهو ما يتوقف عليه صحة الشيء وليس جزءاً منه كالطهارة واستقبال القبلة بالنسبة للصلاة وأما الركن فهو جزء من الشيء ويتوقف صحة الشيء عليه كالركوع والسجود.

قال المؤلف رحمه الله (وفروضه ستة)

الشرح أن فروض الوضوء ستة أربعة عُرفت بالكتاب والسنة واثنان بالسنة فغسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين هذه الأربعة دليلها الكتاب والسنة أمّا النية والترتيب فدليلهما الحديث.

قال المؤلف رحمه الله (الأول نية الطهارة للصلاة أو غيرها من النيات المجزئة عند غسل الوجه أي مقترنة بنفسه عند الإمام الشافعي وتكفي النية إن تقدمت على غسل الوجه بقليل عند مالك)

الشرح الفرض الأول من فروض الوضوء النية ولا بد فيه لصحته من نية مجزئة كأن ينوي الطهارة للصلاة بقلبه<sup>(٢)</sup> فلا يكفي التلفظ

(١) قال في حاشية الجمل (١/١٦١) «باب الوضوء أي باب بيان أحكامه وهو أول مقاصد الطهارة» اهـ.

(٢) قاله في نهاية المحتاج (١/١٥٨ - ١٥٩)

بها من غير استحضارها بقله<sup>(١)</sup> ويكفي أن ينوي فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو ينوي استباحة مُتَقَرِّرٍ إلى وضوء كأن ينوي استباحة الصلاة<sup>(٢)</sup> أو استباحة مَسِّ المصحف فَمَنْ تَوَضَّأَ بِنِيَّةِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ اسْتَبَاحَ الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا أَيُّ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى الطَّهَارَةِ وَلَا تَجْزِي نِيَّةُ اسْتِبَاحَةٍ مَا تُسْتَحَبُّ لَهُ الطَّهَارَةُ كَسَوِيَةِ اسْتِبَاحَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ<sup>(٣)</sup>. ويجب أن تكون هذه النية في مذهب الإمام الشافعي عند غسل الوجه أي مقترنة بغسل جزء من الوجه أي عند إصابة الماء لأول جزء من الوجه<sup>(٤)</sup> فإذا قرَنَ النِّيَّةَ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ كَفَتْ تِلْكَ النِّيَّةَ وَلَوْ غَسَلَ جُزْءًا مِنْ وَجْهِهِ قَبْلَ هَذِهِ النِّيَّةِ ثُمَّ بَوَى فِي أَثْنَاءِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَحَبَّ عَلَيْهِ إِعَادَةُ غَسْلِ ذَلِكَ الْجُزْءِ<sup>(٥)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (الثاني غسل الوجه جميعه من منابت شعر رأسه إلى الذقن ومن الأذن إلى الأذن شعرا وبشرا لا باطن لحية الرجل وعارضيه إذا كثفا)

الشرح الفرض الثاني من فرائض الوضوء غسل الوجه جميعه. والمراد غسل ظاهره<sup>(٦)</sup> فلا يجب غسل باطن العين والفم والأنف<sup>(٧)</sup>. وحدُّ الوجه من منابت شعر الرأس باعتبار الغالب إلى الذقن. والذقن هو مجتمع اللحيين وهم العظامان اللذان أسفل

(١) قال في المجموع (٣١٦/١) «النية الواحة في الوضوء هي لنية بقلب ولا يجب اللفظ باللسان معها ولا يحزى وحده وإن جمعهم فهو «كد» هـ

(٢) و(٣) و(٤) قوله السيوطي في شرح تيسره (١ ٤٨)

(٥) قل في نهاية المحتاج (١٦٤/١ - ١٦٥) «ويحب قربه بأول غسل الوجه فما تقدم عليها منه لاغ وما قاربها هو أوله فتحب إعادة ما غسل منه قبلها» اهـ.

(٦) و(٧) قوله في نهاية المحتاج (١٦٧/١)



الأذن<sup>(١)</sup> يجتمعان في أسفل الوجه فيُسمَّى مجتمعهما الذَّقَنَ هذا حد الوجه طولاً وأماً حدّه عرضاً فهو من الأذن إلى الأذن أي من وتِد الأذن<sup>(٢)</sup> إلى وتِد الأذن ولا يدخل الوتد فيما يجب غسله<sup>(٣)</sup> ولا تدخل الأذنان في الوجه ولا يجب غسلهما إنما الذي يجب غسله ما بينهما<sup>(٤)</sup> فما كان ضمن هذا من شعر وبشر أي جلد فغسله فرض فمما يجب غسله الغمم<sup>(٥)</sup> وهو الشعر الذي يست على الجبهة لأنّ هذا خلافُ غالب الناس ولا يجب غسل ما ينحسر عنه الشعر<sup>(٦)</sup> كالناصية<sup>(٧)</sup> فمن

(١) قال في نهاية المحتاج (١٦٧/١) «هما العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى» اهـ.

(٢) قال في إعدة الطالبين (٦٦/١) «الوتد الهية المباشرة في مقدم الأذن» اهـ.

(٣) قال الأدرعي اطره مشر المحموم (٣٧١/١) «قال ابن الرفعة ولا تدخل الشعمة ولا الوتد باتفاق أصحابنا» اهـ.

(٤) قال الديمياطي في إعدة الطالبين (م/١ ح/٣٨) «دون محل التحذيف وصابطه كما قاله الإمام أن تضع طرف حيط على رأس الأذن والمراد به الجزء المحاذي لأعلى العذار قريباً من الوتد والطرف الثاني على أعلى الجهة ويمرر هذا الحيط مستقيماً فما برل عنه - أي من الشعر - إلى جانب الوجه فهو موضع التحذيف وسمي بذلك لأن النساء والأشراف يحذفون الشعر عنه ليتسع الوجه» اهـ اهـ قال عليّ الشراملي في حاشيته على النهاية (١٦٨/١) «قوله أي محمد الرملي على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قريباً من الوتد وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذياً لمبدأ العذار» اهـ.

(٥) قال في نهاية المحتاج (١٦٨/١) «أما موضع الغمم فمعه أي من الوجه» اهـ.

(٦) قال السووي في الروضة (٥١/١) «ليست النزعتان من الوجه وهما

البياضان المكتشفان للناصية أعلى الحيينين ولا موضع الصلع وهو ما

انحسر عنه الشعر فوق ابتداء التسطيع» اهـ وقال في روض الطالب (١/

٣١) «وليس النزعتان وموضع التحذيف والصدعان من الوجه» اهـ وقال في

شرح الروص (٣١/١) «والصدغان وهما فوق الأذنين متصلان بالعذارين»

اهـ والعذار هو الشعر المحاذي للأذن ما بين الصدغ والعارض.

(٧) قال في لسان العرب (٣٢٧/١٥) «قال الأزهري الناصية عند العرب -

كان مقدم رأسه انحسر عنه الشعر فلا يجب عليه غسله مع الوجه ومما يجب غسله من الوجه ما يظهر من حمرة الشفتين عند إطباق الفم<sup>(١)</sup> بخلاف ما لا يظهر عند الإطباق فإنه لا يجب غسله. وَيُسْتَشْنَى من ذلك باطنُ لحية الرجل الكثيفة وباطن عارضيه<sup>(٢)</sup> الكثيفين والكثيف هو ما لا تُرى البشرة من خلاله<sup>(٣)</sup> فإن خفَّ شعرُ اللحية والعارضين وَجَبَ غسلُ باطنه كذلك. قال الفقهاء يجب غسلُ جُزءٍ زائد على الوجه من سائر حوائط الوجه للتحقق من استيعابه<sup>(٤)</sup> وهذا يحصل بقدر قلامة ظفر.

قال المؤلف رحمه الله (الثالث غسل اليدين مع المرفقين وما عليهما)

الشرح أن الفرض الثالث من فروض الوضوء غسل اليدين ولو كانت زائدة التَّبَسُّتُ بالأصلية<sup>(٥)</sup> مع المرفقين ويقال المرفقين

= منبت الشعر في مقدم الرأس لا الشعر الذي تسميه العامة الناصية وسمي الشعر ناصية لباته من ذلك الموضع اهـ  
(١) قاله في الروضة (٥٢/١).

(٢) العارضان يراد بهما الشعر البابت على العظمين جاسي الوجه الملتقيين في أسفله قال في الروضة (٥١/١) «شعر الدقن والعارضين وهما الشعران المحطون عن محاذاة الأذنين فإن كان حقيقاً وحب غسل ظهره وباطنه مع البشرة وإن كان كثيفاً وحب غسل ظهر الشعر فقط» اهـ

(٣) قال في الروضة (٥١/١) «الصحيح الذي عليه الأكثر وهو ظهر البص أن الحفيف ما تتراءى البشرة تحته في مجلس التحايط والكثيف ما يجمع الرؤية» اهـ  
(٤) قال في الروضة (٥٢/١) «قل أصحابنا يجب غسل جزء من رأسه ورقته وما تحت ذقنه مع الوجه ليتحقق استيعابه» اهـ

(٥) قاله في الروض. وقال الشيخ زكريا (٣٣/١) في شرحه «وغسل يد رائدة إن نبئت محل الفرص ولو من المرفق كأصبع رائدة وسلعة سواء أجاوزت الأصلية أم لا» اهـ.

والمرفق هو مجتمع عظمي الساعد وعظم العضد فقله تعالى ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [سورة المائدة] أي مع المرافق فإذا ترك المرفقان لم يصح الوضوء وذلك لأنه ثبت عنه عليه السلام أنه كان يغسل مرفقيه ولا يقتصر على ما قبلهما كما رواه مسلم<sup>(١)</sup>. ولو قطع بعض ما يجب غسله وجب غسل ما بقي<sup>(٢)</sup>. ويجب أيضاً غسل ما عليهما من شعر ولو كان كثيفاً طويلاً<sup>(٣)</sup> ويجب غسل الظفر أيضاً<sup>(٤)</sup> وأما الوسخ الذي تحت الظفر المانع من وصول الماء فقد قال بعضهم يعفى عنه في الوضوء وبعضهم قال لا يعفى عنه<sup>(٥)</sup>

(١) روى مسلم عن نعيم بن عبد الله المجرى قال رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فأسخ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه اليمنى حتى أشرع في الساق ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله يتوضأ اه رواه في صحيحه كتاب الطهارة باب استحباب إطالة العرة والتحجيل.

(٢) قاله في الروضة (٥٢/١).

(٣) قال في الروضة (٥٣/١) «ولو نت على ذراعه أو رجليه شعر كثيف وجب غسل ظهره وباطنه مع البشرة تحته لندوره» اه

(٤) قال في نهاية المحتاج (١٧٣/١) «ويجب غسل ما على اليدين من شعر وإن كثف وأظفار وإن طالت» اه.

(٥) قال في فتح المعين (٦٠ - ٦١) «وكذا يشترط على ما حرم به كثيرون أن لا يكون وسخ تحت طهر يمنع وصول الماء لما تحته خلافاً لجمع منهم الغرالي والركشي وغيرهما وأطالوا في ترحيحه وصرحوا بالمسامحة عما تحتها من الوسخ دون نحو العجبر وأشار الأدرعي وغيره إلى ضعف مقلتهم وقد صرح في التتمة وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم المسامحة بشيء مما تحتها حيث منع وصول الماء بمحله وأفتى الغوي في وسخ حصل من غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من يده وهو العرق المتحمّد وجزم به في الأنوار» اه

ويجب غسل الشَّقَّ أي إذا كان في يده شقوق يجب إيصال الماء إليها<sup>(١)</sup>. أمَّا الشوكَةُ فإن استَثَرَتْ وتجاوزت الجلد فلا يجب إخراجها لغسل موضعها أمَّا إن كانت ظاهرة لم تستتر فيخرجها وجوباً<sup>(٢)</sup> ويكفي غسل قشر الجرح ولا يجب رفعه وإزالته فلو أزاله بعد إتمام الوضوء لم يجب غسل ما ظهر<sup>(٣)</sup>.

وقوله «وما عليهما» أي إن كان على يده سِلْعَةٌ أي قطعة لحم زائدة نبتت على يده<sup>(٤)</sup> فإنه يجب غسلها<sup>(٥)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (الرابع مسح الرأس أو بعضه ولو شعرة في حذّه)

الشرح الفرص الرابع من فرائض الوضوء مسح بعض الرأس. والواجب في مذهب الشافعي رضي الله عنه مسح شيء من شعر الرأس ولو بعض شعرة أو جزءاً من الرأس لا شعر عليه<sup>(٦)</sup> لكنه

(١) انظر نهاية المحتاج (١/١٧٣)

(٢) قال الشراملسي في حاشيته على نهاية المحتاج (١/١٧٣) «ولو دخلت شوكة بصمغه مثلاً وصار رأسها ظاهراً غير مستور فإن كانت بحيث لو قلعنا بقي موضعها محوفاً وحب قلعها ولا يصح غسل اليد مع بقائها وإن كانت بحيث لو قلعنا لا يبقى موضعها محوفاً بل يلتحم ويطلق لم يجب قلعها وصح غسل اليد مع وجودها لعدم ظهورها» اهـ

(٣) قال في المهدب (١/٢٤) «وإن توضأ ثم قطعت يده لم يلزمه غسل ما ظهر بالقطع من الحدث». ثم قال «كما لو غسل يده ثم كشط جلده» هـ

(٤) قال ابن منظور في لسان العرب (٨/١٦٠) «السِّلْعَةُ بكسر السين الضوأة وهي زيادة تحدث في الحسد مثل الغدة» اهـ

(٥) قاله في الروضة (١/٥٢).

(٦) قال في نهاية المحتاج (١/١٧٤) «الرابع من لم يوض مسمى مسح لبشرة رأسه وإن قل أو بعض شعر ولو بعض واحدة في حذّه أي الرأس» اهـ

الاستنجاء بالحجر من الغائط ولو كان على المخرج شعراً. ويُشترط أن يكون المسح قبل الجفاف، ولا يمنع اختلاط الغرق بالخارج من أجزاء الاستنجاء بالحجر.

وما يفعله بعض الناس عند الاستنجاء من الغائط من أن يأخذوا بالكف اليسرى ماءً ثم يدلّكوا به المخرج فذلك قبيح غير كافٍ. والاستبراء وهو إخراج بقية البول بعد انقطاعه بتنحیح أو نحوه يكون واجباً في حال وسنة في حال، يكون واجباً إذا كان يخشى من تركه تلويث نفسه بالبول ويكون سة إذا كان لا يخشى من تركه تلويث نفسه بالبول<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان موجبات الغسل وأركانه.

قال المؤلف رحمه الله (ومن شروط الصلاة الطهارة من الحدث الأكبر بالغسل أو التيمم لمن عجز عن الغسل والذي يوجبُهُ خمسة أشياء خروج المني والجماع والحيض والنفاس والولادة).

الشرح أن من شروط الصلاة التي لا تصح الصلاة بدونها الطهارة عن الحدث الأكبر وتسمى هذه الطهارة الغسل والذي يوجب ذلك خمسة أشياء. الأول خروج المني<sup>(٢)</sup> أي ظهوره إلى

(١) قال في أسى لمطالب (٤٩/١) «ويستبرئ ندماً من البول عند انقطاعه وقس قيامه إن كان قاعداً لئلا يقطر عليه» ثم قال في حاشية الرملي على شرح لروص (٤٩/١) «لو غلب على طه أنه لو لم يستبرئ لخارج منه شيء وجب الاستبراء» اهـ.

(٢) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/٦٨) «واعلم أن خروج المني موجب للغسل سواء كان يدخل حشفة أم لا» اهـ.

يُشترط في الشعر أن يكون في حدّ الرأس<sup>(١)</sup> ولو مسح القدر الذي يخرج عن حدّ الرأس عند مده لجهة بروله فلا يكفي<sup>(٢)</sup>. ولو وضع يده المبتلة<sup>(٣)</sup> أو خرقة مبتلة بالماء<sup>(٤)</sup> فوصل اللؤلؤ منها إلى الرأس كفى ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (الخامسُ غسلُ الرجلين مع الكعبين أو مسحُ الخف إذا كملت شروطه)

الشرح الفرصُ الخامس من فرائض الوضوء غسل الرجلين مع كعبين وما عليهما من شعر وبلعة وشقوق ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> وهذا في غير لبس الخف<sup>(٦)</sup> أم من لبس الخف المستوفي للشروط فيكفيه مسح الخف نذلاً عن غسل الرجلين وذلك بأن يكون الخف طاهراً لا نحو حلد ميتة ساتراً لجميع القدم يمكن المشي عليه بلا نعل لحاجات المسافرين عند الحظ والترحال أي لرحيل بعد الاستراحة

(١) حدّ لرأس من مادت شعر عاتق إلى إسفرة، وفي المصباح (ص/٢٣٧) «نقرة القفا حفرة في آخر الدماغ».

(٢) قال في الروضة (١/٥٣) «ويشترط لشعر الممسوح أن لا يخرج عن حد رأسه لو مده سطلاً كان أو حعداً ولا يصر محاورته منبته على الصحيح» هـ وفي كتاب بشرى الكريم شرح مسائل التعليم «أن لا يخرج عنه بالمد إلى جهة برول الشعر فجهة برول شعر لاصبة الوجه وشعر القرنين المسكبان ومؤخر الرأس لهما فما يخرج لا يحتره المسح عليه» اهـ

(٣) قاله في الروضة (١/٥٣).

(٤) قال في الروضة (١/٥٤) «ولا تتعين اليد للمسح بل يحور بأصبع أو خشبة أو خرقة أو غيرها» اهـ.

(٥) قال في نهاية المحتاج (١/١٧٥) «ويأتي فيهما ما تقدم من غسل شعر وبلعة ونحو ذلك» اهـ.

(٦) قال في نهاية المحتاج (١/١٧٥) «ومحل تعين وجوب غسلهما في حق من لم يرد المسح على الحفين» اهـ.

في السفر ونحوهما وأن يبتدئ لبسهما بعد كمال الطهارة وأن يكون الخف مانعاً لنفوذ الماء<sup>(١)</sup> وأما في غير ذلك فلا يكفي المسح. ويمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن<sup>(٢)</sup> وابتداء المدة من حين يُحدث بعد لبس الخفين<sup>(٣)</sup> ولا يشترط أن يكون للخف نعل يقيه بل يجوز المسح على الخف الذي يمشى به في الشوارع في الطين لأن طين الشوارع المتنجس يُعفى عنه<sup>(٤)</sup>. ويبطل المسح على الخفين بثلاثة أشياء بخلعهما وابقضاء المدة وما يوجب الغسل.

قال المؤلف رحمه الله (السادس الترتيب هكذا)

الشرح الفرض السادس من فرائض الوضوء أن يبدأ بغسل الوجه المقرون بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين فلو ترك الترتيب بأن قدم شيئاً من هذه المذكورات على ما قبله لم يصح ما قدمه أمّا إن حصل الترتيب تقديراً فيكفي ذلك كأن غطس في ماء

(١) قال في المسهاج (ص/ ٥) «وشروطه أن يلبس بعد كمال طهر ساتر محل فرص طاهرًا يمكن تتابع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته ولا يجرى منسوج لا يمنع ماء في الأصح» اهـ.

(٢) قال في نهاية المحتاج (١/ ٢٠٠) «للمقيم ولو عاصيًا بإقامته وللمسافر سفرًا غير مرتخص للقصر يوماً وليلة وللمسافر سفر قصر ثلاثة أيام بلياليها» اهـ.

(٣) كما في متن أبي شجاع (ص/ ١٠). والمراد انتهاء الحدث كما في التحفة (١/ ٢٩٠) والنهاية (١/ ٢٠١) وغيرهما.

(٤) قال الشيخ ركريا الأنصاري في شرح الروص (١/ ١٧٥) «ويعفى عن قليل طين الشوارع النجس لعسر تحببه بخلاف كثيره كدم الأجنبي. ثم قال والقليل ما لا يسبب صاحبه إلى سقطة أي على شيء من بدنه أو كبوة على وجهه أو قلة تحفظ وهو ما يتعدر الاحتراز منه غالبًا ويختلف بالوقت وموصعه من الثوب والبدن وحرر بالنجس غيره فظاهر وإن طر نجاسته عملاً بالأصل» اهـ.

مع النية فخرج ولم يمكث زمناً يمكنه الترتيب الحقيقي فيه<sup>(١)</sup>.  
قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان نواقض الوضوء.

قال المؤلف رحمه الله (وينقض الوضوء ما خرج من السبيلين غير المنى ومس قبل الأدمي أو حلقة دبره بطن الكف بلا حائل ولمس بشرة الأجنبية التي تشتهي وزوال العقل لا نوم قاعد ممكن مقعدته).

الشرح أن أسباب الحدث الأصغر هذه المذكورات. أولها ما خرج من أحد السبيلين أي القبل أو الدبر وهما مخرجا البول والغائط<sup>(٢)</sup> إلا المنى فإنه لا ينقض الوضوء عند الإمام الشافعي<sup>(٣)</sup>. والسبب الثاني مس قبل الأدمي أو حلقة دبره فإنه ناقض إن كان بلا حائل<sup>(٤)</sup>. والناقض من الدبر ملتقى المنفذ فقط<sup>(٥)</sup> فلا ينقض مس الألية<sup>(٦)</sup>. والناقض من قبل المرأة ملتقى شفرها على المنفذ

(١) قاله في الروضة (١/٥٥).

(٢) قال الشافعي رضي الله عنه في الأم (١/١٤) «فدلت السنة على الوضوء من المدي والبول مع دلالتها على الوضوء من خروج الريح فم يحرم إلا أن يكون جميع ما حرم من ذكر أو دبر من رجل أو امرأة أو قبل المرأة الذي هو سبيل الحدث يوجب الوضوء» اه وفي حاشية قبيوسي (١/٣١) «قوله (من قبله) هو مفرد مصاف فيعم مخرج البول ولحيص وقُلَي الخشي» اه أي فيسمى كل منها قبلاً.

(٣) قال في روضة الطالبين (١/٧٢) «إلا المنى فلا ينقض الوضوء بخروجه» اه

(٤) قاله في نهاية المحتاج (١/١١٩ - ١٢٠).

(٥) قال في نهاية المحتاج (١/١٢٠) «والمراد بحلقة الدبر ملتقى المنفذ دون ما وراءه» اه.

(٦) قال في نهاية المحتاج (١/١٢٠) «ولا يتنقض بمس العانة ولا الأنثيين»



فقط<sup>(١)</sup> ولا ينقضُ اللمس بظهر الكف أو اللمس بحائل كما أنه لا ينقض مسُّ دبرٍ أو قُبُلٍ غير آدمي<sup>(٢)</sup>. ويُعرفُ بطن الكف من ظاهرها وسائر أجزائها بوضع إحدى الكفين على الأخرى مع تحاملٍ يسير<sup>(٣)</sup> وتفريق الأصابع فانقدر الذي لا يظهر عند ذلك هو بطن الكف<sup>(٤)</sup>. والنسب الثالث لمسُ بشرة الأحسية<sup>(٥)</sup> مع كبر<sup>(٦)</sup> لكل من اللمس والملموس والمرادُ بالكبر بلوغُ حدٍّ يُشْتَهَى فيه أو تُشْتَهَى فيه بالنسبة لأهل الطباع السليمة. ولا ينقضُ إلا لمسُ الجلد فلو لمسَ برَّ الأجبية أو شعرها أو ظفرها لم يستقض

والألبين وما بين القبل والدبر لأنه لا يسمى فرجاً اهـ.

(١) قال في إعانة الطالبين (م/١ ج/١ - ٥٩ - ٦٠) «وإن قص من دبر ملتقى المنفذ ومن قبل امرأة ملتقى شفريرها بضم الشير وهم طرف الفرج وقوه على المنفذ أي المحيطين به بحاشية الشفتين بأعم دون ما عند ذلك فلا ينقص لمس موضع حداثتها من حيث إنه من لأن الفقص من ملتقى الشفريرين ما كان على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفريرين وموضع الحتان مرتفع عن محاذاة المنفذ وحاشية الحمان الرملي في ذلك وذكر ما يفيد أن جميع ملتقى شفريرها بقص لا ما هو على المنفذ فقط اهـ وهي حاشية الرملي على الروض المراد بقُبل المرأة الشفران من أولهما إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما وهم فيه جماعة من المتأخرين وقد صرح الفصاح بأنه ينقص من موضع حداثتها اهـ»

(٢) قل في الروضة (١/٧٥) «ولا ينقص من دبر الهيمة قطعاً ولا قلها على الجديد المشهور» اهـ.

(٣) التحامل اليسير معناه كبس خفيف.

(٤) قال في روضة الطالبين (١/٧٦) «هو القدر المطبق إذا وضعت إحدى اليدين على الأخرى مع تحامل يسير» اهـ.

(٥) والأحسية من ليست محرماً والمحرّم من حرم نكاحها على التأيد برصاع أو نسب أو مصاهرة كما في النهاية (١/١١٧) اهـ.

(٦) قل في روضة الطالبين (١/٧٤) «الناقص لمس بشرة امرأة مشتهاة» اهـ.

الوضوء<sup>(١)</sup> لكن يحرم لمس ذلك من الأجنبي والأجنبية مع الكبير. والسبب الرابع زوال العقل أي التمييز<sup>(٢)</sup> بنحو جنون أو صرع أو سُكر<sup>(٣)</sup> أو نوم إلا نوم قاعد ممكن مقعده من مقرة<sup>(٤)</sup> كأرضٍ وظهر دابة ولو سائرة للأمن من خروج الريح ونحوه وإن طال الوقت.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أحكام الاستنجاء.

قال المؤلف رحمه الله (يجب الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السبيلين غير المنى بالماء إلى أن يطهر المحل أو بمسحه ثلاث مسحات أو أكثر إلى أن ينقى المحل وإن بقي الأثر بقالع طاهر جامد غير محترم ولو مع وجود الماء من غير انتقال وقبل جفاف فإن انتقل عن المكان الذي استقر فيه أو جف وجب الماء)

الشرح هذا الفصل معقود للاستنجاء<sup>(٥)</sup> كما تقدم. وأوجب ما يوجب الاستنجاء وأشدّه البول لأن التضمُّخ بالبول من أكبر

(١) قال في روضة الطالبين (٧٤/١) «فإن لمس شعراً أو سناً أو طمراً أو عصواً مائلاً من امرأة أو بشرة صغيرة لم تبلغ حد الشهوة لم ينتقض وضوؤه» اهـ.

(٢) قال في نهاية المحتاج (١١٣/١) «زوال العقل أي التمييز» اهـ.

(٣) قال في نهاية المطلب (١٢١/١) «فمهما زال العقل بجنون أو صرعة أو غشية أو سكر ينتقض الوضوء» اهـ.

(٤) قال في الروضة (٧٤/١) «فإن نام ممكناً مقعده من مقرة لم ينتقض» اهـ.

(٥) قال في حواشي الشرواني على تحفة المحتاج (٢٠٨/١) في تعريفه شرعاً «هو إزالة الخارج النجس الملوث عن الفرج بماء أو حجر بشرطه» اهـ.

الكبائر<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> وهو أكثر ما يكون سبباً لعذاب القبر<sup>(٣)</sup>. فما كان خارجاً من أحد السبيلين وكان رطباً بحيث لوَّث المخرج<sup>(٤)</sup> وجب الاستنجاء منه إن كان مُعتاداً أو غيره كالدم. ولا يحب الاستنجاء من الخارج الجامد كالحصى الخارج بلا بلل<sup>(٥)</sup>. ثم إن كان الاستنجاء بحجر يعفى عن الأثر الذي يبقى وهو الذي لا يزيله إلا الماء أو صغار الخَرْف<sup>(٦)</sup> أي الفخار ثم إذا عرق المحل فأصاب ما يديه من الثوب عُفِيَ عنه<sup>(٧)</sup> لأنَّ هذا مما يكثر الابتلاء به ولا سيَّما في البلاد الحارَّة

(١) قال السوي في شرح صحيح مسلم (٨٤/٢) «وحد في السيمة وعدم الاستبراء من البول أنهما من الكبائر» اهـ

(٢) قال في تحفة المحتاج (١٤٢/٢) «وقولهم وهو لا يحب في غير الصلاة محله في غير التصمُّح به في البدن فإنه حرام وكذا في الثوب على تناقص فيه» اهـ قال عبد الحميد الشرواني (١٤٢/٢) «قوله وكذا في الثوب هو الصحيح» اهـ ومثله في حاشية اس قسم على التحفة (١٤٢/٢) اهـ وقار في شرح فتح المعين «ولا يحب احتساب الحصر في غير الصلاة ومحله في غير التصمُّح به في بدن أو ثوب فهو حرام بلا حاجة» اهـ ومعنى التصمُّح به التلطُّح بالسجس عمداً. قال في نهاية المحتاج (١٦/٢) «نعم يحرم التصمُّح به (أي البول) خارجها (أي الصلاة) في البدن بلا حاجة وكذا الثوب كما في الروضة كأصلها وما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعم ملبسه ليوافق ما قبله» اهـ.

(٣) في سنن اس ماجه: كتاب الطهارة وسننها. باب التشديد في البول. «عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ أكثر عذاب القبر من البول» اهـ

(٤) قال في شرح روض الطالب (٤٩/١) «وإنما يحب الاستنجاء إذا كان الخارج ملوثاً ولو نادراً كدم ومذي وودي» اهـ.

(٥) كما في التسيه للشيرازي (ص/١٣ - ١٤).

(٦) قال في إعيانة الطالبين (م/١/ح/١٠٤) «قوله مع تنقية أي للمحل والإنقاء أن يريل العين حتى لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الحرف» اهـ

(٧) قال في نهاية المحتاج (٢٥/٢ - ٢٦) «ويعفى عن أثر محل استحماره لجواز اقتصره على الحصر وإن عرق محل الأثر وتلوث بالأثر غيره لعسر تجنبه كما في الروضة والمجموع» اهـ.

وقول المؤلف «غير المني» أراد به أن المني لا يجب الاستنجاء منه لأنه طاهر<sup>(١)</sup> عند الإمام الشافعي رحمه الله ولكنه يُسنُّ الاستنجاء منه للخروج من خلاف الأئمة القائلين بنجاسته<sup>(٢)</sup>.

ثم الواجب على المستنجي الماء فقط أو الحجر أو ما يقوم مقامه. وكيفية الاستنجاء<sup>(٣)</sup> أن يضع يده على المخرج مع سكب الماء ويدلك المخرج<sup>(٤)</sup> إلى أن يذهب الخارج عنه وأثره ويكفي غلبة الظن في زواله<sup>(٥)</sup> فإن مسح بحجر أو نحوه وجب أن يمسح ثلاث مسحات إمّا بثلاثة أحجار وإمّا بحجر واحد له ثلاثة أطراف أو أكثر إلى أن يُنْقَى المحل<sup>(٦)</sup>. وفي حكم الحجر كل شيء قالع طاهر جامد غير محترم<sup>(٧)</sup> فلا يُحْزَى أي لا يكفي غير القالع

(١) قال في إغاثة الطالبين (م/١/ح/١٠٣) «ويستثنى المني فلا يجب الاستنجاء منه لأنه طاهر» اهـ.

(٢) قال في حاشية الجمل (١/١٥٣) «وإن كان يسر غسله خروجا من خلاف من قال بنجاسته» اهـ.

(٣) قال في التبيين (ص/١٧) «ويقدم رحمه اليسرى في الدحول واليمنى في الخروج اهـ ثم قال ولا يرفع ثوبه حتى يبدو من الأرض وينصب رجله اليمنى ويعتمد على اليسرى ولا يتكلم» اهـ.

(٤) قال في روضة الطالبين (١/٧٠) «فإن استنجى بماء صه باليمنى ومسح باليسرى» اهـ.

(٥) قال في شرح روض الطالب (١/٥٣) «وإن غلب على صه روالها أي النجاسة كفى ذلك في إزالتها» اهـ.

(٦) قال في نهاية المحتاج (١/١٤٩) «ويجب في الاستنجاء بالحجر ليحزى ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر إدا المقصود عدد المسحات». ثم قال (١/١٤٩) «فإن لم ينق المحل بالثلاث وجب عليه الإنقاء برابع فأكثر لأنه المقصود من الاستنجاء» اهـ.

(٧) قاله في نهاية المحتاج (١/١٤٥ - ١٤٦).

لَمَلَّاسَتِهِ كَالزُّجَاجِ أَوْ الْقَصَبِ<sup>(١)</sup> أَوْ لَعِيرِ الْمَلَّاسَةِ كَالْتَرَابِ الْمُتَنَاطِرِ<sup>(٢)</sup>  
وَلَا يَكْفِي الْجَامِدُ النَّجَسُ أَوْ الْمُتَنَخَسُ<sup>(٣)</sup> وَلَا الرُّطْبُ كَالْجِلْدِ  
الرُّطْبِ<sup>(٤)</sup> وَلَا مَا عَلَيْهِ رَطُوبَةٌ وَلَوْ خَرَقَةً مَلُولَةً بِالْمَاءِ فَإِنْ كَانَتْ  
جَافَّةً فَهِيَ مِثْلُ الْحَجَرِ فَيَكْفِي الِاسْتِنْجَاءُ بِهَا. وَلَا يَكْفِي أَيْضًا  
لِلِاسْتِنْجَاءِ الْقَالِغُ الْمُحْتَرَمُ كَوَرَقَةٍ عِلْمٌ شَرْعِي<sup>(٥)</sup> بَلْ مِنْ اسْتَنْجَى بِهَا  
عَالِمًا بِمَا فِيهَا كَفَرَ. وَمِنْ الْمُحْتَرَمِ مَطْعُومُ الْآدَمِيِّ كَالْخَبِزِ<sup>(٦)</sup>. ثُمَّ  
إِنَّمَا يَكْفِي الِاسْتِنْجَاءُ بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ<sup>(٧)</sup> إِذَا لَمْ يَنْتَقِلِ الْخَارِجُ عَنْ  
الْمَخْرَجِ إِلَى غَيْرِهِ أَيْ لَمْ يَجَاوِزِ الْحَشْفَةَ وَالصَّفْحَتَيْنِ<sup>(٨)</sup> أَيْ مَا يَنْضُمُ  
مِنَ الْأَلْتَيْنِ عِنْدَ الْقِيَامِ. وَيُشْتَرَطُ لِكِفَايَةِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ لِلنِّسَاءِ  
أَنْ لَا يَصِلَ الْبَوْلُ إِلَى مَدْخَلِ الذَّكَرِ وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْمَاءُ<sup>(٩)</sup>. وَيَكْفِي

- (١) قَالَ فِي الرُّوُصَةِ (٦٨/١) «يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَنْشَفًا قَلْعًا لِلنَّجَاسَةِ فَلَا يَجْزِي زُجَاجٌ وَقَصَبٌ وَحَدِيدٌ أَمْلَسٌ» اهـ.
- (٢) قَالَ فِي إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ (م/١/ح/١٠٤) «وَأَنْ يَكُونَ بِقَالِغٍ لَعِيرٍ لِلنَّجَاسَةِ فَلَا يَكْفِي نَحْوُ الْمُحَمِّمِ الرَّحْوِ وَالتُّرَابِ الْمُتَنَاطِرِ» هـ.
- (٣) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ (١١٥/٢) «وَأَمَّا النُّجَسُ وَهُوَ الرُّوثُ وَالْحَجَرُ النَّجَسُ وَحُلْدُ الْمَيْتَةِ وَالثُّوبُ النَّجَسُ وَغَيْرُهَا فَلَا يَحُوزُ الِاسْتِنْجَاءُ بِهِ» اهـ.
- (٤) قَالَ فِي الرُّوُصَةِ (٦٨/١) «وَلَوْ اسْتَنْجَى بِرُطْبٍ مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَحْزُثْهُ عَلَى الصَّحِيحِ» اهـ.
- (٥) قَالَ فِي أَسْنَى الْمُطَالِبِ (٥١/١) «وَمِنْ الْمُحْتَرَمِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِ عِلْمٌ كَحَدِيثٍ وَفَقَهُ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ» اهـ.
- (٦) قَالَ فِي الرُّوُصَةِ (٦٨/١) «أَنْ لَا يَكُونَ مُحْتَرَمًا فَلَا يَحُوزُ الِاسْتِنْجَاءُ بِمَطْعُومٍ كَالْخَبِزِ وَالْعِظَمِ» اهـ.
- (٧) قَالَ فِي نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ (١٤٣/١).
- (٨) قَالَ فِي إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ (م/١/ح/١٠٤) «وَأَنْ لَا يَجَاوِزَ صَفْحَةً فِي الْغَائِطِ وَهِيَ مَا يَنْضُمُ مِنَ الْأَلْيَسِ عِنْدَ الْقِيَامِ» اهـ.
- (٩) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْحَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَهْجِ (١٥٦/١) «وَيَتَعَيَّنُ أَيْ الْمَاءُ فِي بَوْلٍ ثَيِّبٍ أَوْ بَكْرٍ وَصَلَّ لِمَدْخَلِ الذَّكَرِ يَقِينًا» اهـ.

ظاهر الحشفة من الرجل ووصوله إلى ظاهر فرج البكر أو وصوله إلى ما يظهر من فرج الثيب عند قعودها<sup>(١)</sup> على قدميها لقضاء الحاجة أو للاستحاء فما لم يصل إلى ذلك فلا يوجبُ الغسلُ فلو وقف المني فيما دون ظاهر الحشفة من الرَّحْلِ لا يجب الغسل عليه. وكذلك البكر إذا لم يطهر المني إلى ظاهر فرجها لا يجب عليها الغسل وكذا الثيب فلا يجب عليها الغسل إن لم يصل منيها إلى ما يظهر من فرجها عندما تقعد لقضاء الحاجة<sup>(٢)</sup>. وللمني ثلاث علامات يعرف بها إحداها التَّدْقُّ أي الانصباب بشدة شيئاً فشيئاً وثانيها التَّلَذُّ بحروجه بحيث يعقبه فتور الشهوة وثالثها ريح العجين في حال الرطوبة وريح بياض البيض بعد الجفاف وهي علامات مشتركة بين الرجال والنساء<sup>(٣)</sup>. ومن رأى منياً في ثوبه أو في فراشه الذي لا ينام فيه غيره وَجَبَ عليه الغسل وإعادة كل فرض صلاه إذا كان لا يَحْتَمِلُ حدوثه بعده<sup>(٤)</sup>.

والثاني الجماع وهو إيلاج الحشفة أو قدرها من فاقدها في فرج ولو دُبْرًا<sup>(٥)</sup>.

(١) أي القرفصاء.

(٢) قال في إعيانة الطالبين (م/١/ح/٦٨) «قوله خروج منيه أي مرور مني نفسه ووصوله إلى ظاهر الحشفة وظاهر فرج البكر وإلى محل الاستحاء في فرج الثيب وهو ما يطهر عند جلوسها على قدميها» اهـ

(٣) ذكر كل ذلك في شرح الروض (٦٦/١)

(٤) قال في أسنى المطالب (١٦/١) «وإن رأى في فراشه أو ثوبه منياً ولو بطاهره لا يَحْتَمِلُ أنه من غيره لرمه الغسل وأعاد كل صلاة لا يَحْتَمِلُ حلوها عنه ويستحب العسل وإعادة ما أي صلاة احتمل حلوها عنه كما إذا احتمل كونه من آخر نام معه في فراش مثلاً فإنه يستحب لهما العسل فيستحب لهما الإعادة» اهـ.

(٥) قال في روضة الطالبين (٨١/١) «أما الجماع فتغيب قدر الحشفة في =

والثالث الحيض وهو الدم الخارج من رحم المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة وإمكانه بلوغ تسع سنين تقريباً بالسنين القمرية<sup>(١)</sup> وأقله يومٌ وليلةٌ أي مقدار أربع وعشرين ساعة سواءً كان متصلاً أو متقطعاً في ظرف خمسة عشر يوماً فلو رأت ستة أيام كل يوم أربع ساعات دماً ثم انقطع كانت تلك المدة كلها حيضاً. وأكثره خمسة عشر يوماً مع أوقات البقاء التي تتخللها وغالبه ستة أو سبعة.

والرابع النفاس وهو الدم الخارج بعد خروج الولد ولو مَجَّة أي قدر بركة واحدة وهو أقل النفاس وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً. والموجب للغسل من الحيض والنفاس هو انقطاع الدم. والخامس الولادة ولو كان الذي خرج منها عِلْقَةً<sup>(٢)</sup> أو مُضْغَةً<sup>(٣)</sup> أُخْبِرَتِ القَوَابِلُ أنها أصل آدمي ولو بلا بلل وذلك لأن الولد مني منعقد<sup>(٤)</sup>.

فهذا القدر من العدد هو بالنسبة للحَيِّ أما الميت فيحب غسله على المكلفين ليس عليه لأنه خرج عن التكليف.

- = أي فرح سواء كان غَيْب في فرح امرأة أو بهيمة أو دبرها أو دبر رجل أو حشى صغير أو كبير حي أو ميت اهـ
- (١) قال في شرح الوحيير (٢/٤١٠ - ٤١١) «إن أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين. ثم قال لو كان بين رؤية الدم وبين استكمال التسع على الوجه الأصح ما لا يسع لحيض وظهر يكون ذلك الدم حيضاً وإلا فلا» اهـ.
- (١) في مختار الصحاح (ص/١٨٩) «العلق الدم الغليظ والقطعة منه عِلْقَةٌ» اهـ.
- (٣) قال في لسان العرب (٨/٤٥١) في المضغة «وهي القطعة من اللحم قدر ما يَمْضَغُ وسماها مصغاً على التشبيه بمضغة الإنسان في خلقه يذهب بذلك إلى تصغيرها وتقليلها» اهـ.
- (٤) قاله في شرح الروض (١/٦٤).

ومن مسائل الحيض أن الدم لا يعتبر حيضاً إلا أن تراه المرأة بعد تسع سنين قمرية أو قبلها بأقل من ستة عشر يوماً كما تقدم وما سوى ذلك فهو دم فساد تستنجي منه ثم تتوضأ فتصلي . ومنها أن المرأة متى ما رأت الدم في وقت الحيض تتجنب ما تجتنبه الحائض من صوم وصلاة ووطء وغير ذلك<sup>(١)</sup> ولا تنتظر بلوغه يوماً وليلة ثم إن نقص عن يوم وليلة قضت ما كانت قد تركته من صوم وصلاة ولا يلزمها غسل عند ذلك لعدم الحيض<sup>(٢)</sup> . ومنها أنه متى ما انقطع الدم بعد بلوغ أقله أي أربع وعشرين ساعة تغتسل وتصلي وتصوم ويحل وطؤها فإن عاد في زمن الحيض تبين وقوع عبادتها في الحيض فتؤمر بقضاء الصوم فقط ولا إثم بالوطء لبناء الأمر على الظاهر وإذا انقطع حكم بظهرها وهكذا ما لم يغير خمسة عشر يوماً<sup>(٣)</sup> ومنها أن الانقطاع يُعرف بأن تكون بحيث لو أدخلت القطعة رجها خرحت بيضاء<sup>(٤)</sup> وليس شرط أن تنظر كل ساعة لتأكد من نقائها .

- (١) قال في الروضة (١٤٢/١) «إذا بلغت المرأة سن الحيض فرأت دمًا لرمها ترك الصوم والصلاة والوطء بمحرد رؤية الدم على الصحيح» اهـ  
 (٢) قال في المجموع (٣٩٠/٢) «إذا أمسكت وبقطع الدم لدون يوم وليلة تبين أنه دم فساد فتقصي الصلاة بالوصوء ولا غسل» اهـ  
 (٣) قال النووي في المجموع (٥٠٣/٢) «قال أصحابنا وشيخنا أن وطء الزوج لم يكن مباحاً لكره لا إثم للحمل قال أصحابنا وكلما عاد اسقاء في هذه الأيام إلى الرابع عشر وجب الاعتسال والصلاة والصوم وحل الوطء وغيره» اهـ .

- (٤) قال في المجموع (٣٨٩/٢) «روى مالك في الموطأ عن عقبة بن أبي عقبة عن أمه مولاة عائشة قالت كنت النساء يبعثن إلى عائشة رضي الله عنها بالدرحة فيها الكرسف فيه الصمرة من دم الحيض فتقول لا تعجن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة هذا لفظه في الموطأ وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً بصيغة حرم فصيح هذا اللفظ



قال المؤلف رحمه الله (وفروض الغسل اثنان نية رفع الحدث الأكبر أو نحوها وتعميم جميع البدن بشراً وشعراً وإن كُثف بالماء..)

الشرح فرضُ الغسل يحصل بأمرين الأول النية فيسوي رفع الحدث الأكبر بقلبه أو ينوي رفع الحدث أو ينوي فرض الغسل أو ينوي الغسل الواجب أو ما يقوم مقام ذلك كاستباحة الصلاة أو الطواف بالكعبة<sup>(١)</sup> بخلاف نية الغسل فقط<sup>(٢)</sup> أو الطهارة فقط فإن ذلك لا يكفي. ويجب قرن النية القلبية بأول معسول فلو غسل بعض جسمه بدون هذه النية ثم نوى في أثناء الغسل وجب إعادة ما غسل قبل النية<sup>(٣)</sup>. والثاني تعميم جميع البدن أي ظاهره بالماء فيجب تعميم البشر أي الجلد والشعر ظاهره وباطنه، ويجب إيصال الماء إلى ما يظهر من الصماخ أي خرق الأذن<sup>(٤)</sup> لا باطن فم

- عن عائشة رضي الله عنها ولدرجة بضم الدال وإسكان الراء وبالحميم وروي بكسر الدال وفتح الراء وهي حرقاة أو قطنة أو نحو ذلك تدحله امرأة فرجه ثم تحرحه لتنظر هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا اهـ.
- (١) قال في الروضة (٨٧/١) «ونوى استباحة ما يتوقف على الغسل كالصلاة والطواف وقراءة القرآن أجراه» اهـ.
- (٢) قال في أسى المطالب (٦٨/١) «ويجزئ فريضة الغسل أو الغسل المفروض كما صرح به الأصل وقوله لا الغسل من زيادته أي لا نية الغسل فلا تجزئ» اهـ.
- (٣) قال في إغاثة الطالبين (م/١ ح/١/٧٢) «قوله (فلو نوى) أي الجنب أو الحائض ونحوه وقوله (بعد غسل حرء) أي من بدنه قوله (وجب إعادة غسله) أي ذلك الحرء الذي لم تقترب اليه به وذلك لعدم الاعتداد به قبل النية» اهـ.
- (٤) قال في شرح روض الضائب (٦٨/١) «والشيء الثاني تعميم البدن بالماء شعراً وإن كُثف وشراً وظهراً وما ظهر من صماخ» اهـ.

وأنف فإن ذلك لا يجب<sup>(١)</sup>.

وينبغي الاعتناء بالطهارتين الوضوء والغسل لقول النبي ﷺ «الطهور شطر الإيمان» أي نصف الإيمان، رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، ولا يتقن صلاته من لا يتقن طهارته أي من كان لا يؤدي طهارته على الوجه التام لا يكون مؤدياً صلاته على التمام بل لا بد من أمور تنقصه، قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة].

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان شروط الطهارة.

قال المؤلف رحمه الله (شروط الطهارة الإسلام والتمييز وعدم المانع من وصول الماء إلى المفسول والسيلان وأن يكون الماء مطهراً بأن لا ينسلب اسمه بمخالطة طاهر يستغني الماء عنه وأن لا يتغير بنجس ولو تغيراً يسيراً. وإن كان الماء دون القلتين اشترط أن لا يلاقيه نجس غير معفو عنه وأن لا يكون استعمل في رفع حدث أو إزالة نجس)

الشرح أن من شروط الطهارة عن الحدث الأصغر والأكبر الإسلام فالكافر لا تصح طهارته من الحدثين لعدم صحة نيته والتمييز فغير المميز لا تصح طهارته. ويستثنى من اشتراط الإسلام للطهارة غسل الزوجة الكافرة بلا نية لتحلل لزوجها المسلم من حيضها أو نفاسها فإنه يصح للضرورة بلا نية منها فالكتابية عندما

(١) قال في شرح روض الطالب (١/٦٩) «ولا تحب مضمصة واستشق في الغسل» اهـ.

(٢) صحيح مسلم كتاب الطهارة: باب فصل الوضوء

تغتسل من الحيض لتحل لزوجها المسلم لا تنوي شيئاً ثم لو أسلمت وجب عليها إعادة ذلك الغسل<sup>(١)</sup>. وكذلك غسل الصبي غير المميز للطواف فإنه يصح وكذا يوضئه وليه للطواف وتقوم نية الولي مقام نية الطفل<sup>(٢)</sup>. ويشترط عدم المانع من وصول الماء إلى العضو المغسول أو الممسوح كالشحم اللاصق بالجلد الذي يمنع وصول الماء إليه وكالذي تضعه النساء على أظفيرهن المسمى بالمنكير. وأمّا الوسخ الذي يكون تحت الأظفار فقد اختلف هل يمنع صحة الطهارة أو لا وقد تقدم أمّا ما يستر لون البشرة ولا يمنع الماء من الوصول إلى الجلد فلا يضر كالحبر وما يسمى بالدواء الأحمر والحناء ونحوها<sup>(٣)</sup>. ويشترط السيلان وهو أن يكون الماء جارياً على الجلد بطبعه ولا يشترط فيه تقاطر الماء فلو جرى الماء على الجلد ولو بواسطة إمرار اليد أجراً فلا يحزى مجرد المسح الذي لا يسمى غسلًا. ويشترط أن يكون الماء مطهرًا مطلقًا يطلق اسم الماء عليه بلا قيد وما لا يسمى إلا ماء الزهر مثلاً لا يكون مطهرًا<sup>(٤)</sup> فالمراد بقولهم طاهر مطهر هو ما يصح إطلاق اسم

(١) انظر المجموع (١٥٣/٢).

(٢) قال الأنصاري في شرح الروض (٤٧١/١) في سنية العسل للإحرام «وحتى غير المميز فيغسله وليه» اه قال الشهاب الرملي في الحاشية «قوله (فيغسله وليه) وينوي» اه.

(٣) قال في المجموع (٤٢٦/١) «قال أصحابنا فلو أداها في شقوق رجله شحمًا أو شمعًا أو عجينًا أو خضيبها بحناء وبقي حرمه لزمه إزالة عينه لأنه يمنع وصول الماء إلى الشرة فلو بقي لون الحناء دون عينه لم يضره ويصح وضوؤه» اه.

(٤) قال في شرح روض الطالب (٧/١) «الماء المتغير طعمًا أو لونًا أو ريحًا بمخالطة طاهر يستغني الماء عنه كالمني والزعفران تعبيرًا يسمعه الإطلاق أي إطلاق اسم الماء عليه غير ظهور لأنه غير مطلق» اه.

الماء عليه بلا قيد كماء البحر وماء البرد والثلج بعد أن يذوبا. وما تغير بطاهر مخالط أي لا يفصل في رأي العين عنه بعد مخالطته مما يمكن<sup>(١)</sup> صون الماء عنه فليس بظهور صالح للوضوء والغسل وإزالة النجاسة إن كان تغيره به بحيث يسلب أسم الماء عنه أي خالطه طاهر بحيث غير لونه كالخبر أو طعمه كالعسل أو ريحه كماء الورد تغييرا كثيرا فليس مطهرا بخلاف ما لو غيره قليلا فإنه لا يؤثر أي إن كان تغيره به بحيث لا يسلب عنه اسم الماء فهو ظهور تصح الطهارة به<sup>(٢)</sup>. ولو تغير الماء تعيرا كثيرا بما لا يمكن صون الماء عنه أي يشق أو يعسر لم يؤثر ذلك كالماء الذي مقره فيه معدن من المعادن<sup>(٣)</sup> كالكبريت فمهما تغير هذا الماء به فلا يخرج عن كونه مطهرا. وكذلك لا يضر التغير بما لا يخالط الماء بل يجاوره كالماء الذي تتغير رائحته بالعود الصلب الذي لا يتحلل في الماء لأن هذا العود الذي يتبخر به إذا وضع في الماء لا ينحل منه شيء في الماء فإذا صارت رائحة الماء عطرة حازت الطهارة بذلك الماء<sup>(٤)</sup>. ويشترط لصحة الطهارة بالماء إن كان دون القلتين أن لا يلاقيه نجس فالماء الذي لاقاه نجس غير معفو عنه كالبول ليس

(١) أي لا يشق ولا يعسر صون الماء عنه.

(٢) قال في نهاية المطلب (٨/١) «وإن حصل أدنى تغير ولم يصر الماء بحيث يتحدد له سم سوى الماء فهو على موجب هذه الطريقة ظهور فإنه يسمى ماء على الإطلاق» اهـ.

(٣) قال في الروضة (١٥/١) «وأما المتغير بما لا يمكن صون الماء عنه كالطين والطحلب والكبريت والورد والريش في مقر الماء وممره التراب الذي يشور وينبت في الماء والمتغير بطول المكث والمسخن فظهور» اهـ.

(٤) قال في شرح روض الطالب (٧/١) «ولا يضر تعير كثير بمجاوره أي الماء كعود ودهن ولو مطبين وكافور صلب لأن تغيره بذلك لكونه تروحا» اهـ.

بطاهر<sup>(١)</sup> إن كان دون القلتين غَيْرُهُ النجس أو لم يغيره. وإن كان الماء قلتين فأكثر فلا يضرُّ ملاقة النجاسة له إلا أن يتغير الماء بها أي بأن يظهر فيه طعم النجاسة أو لونها أو ريحها<sup>(٢)</sup>. وكذلك إذا استعمل ماءً دون القلتين في رفع حدث<sup>(٣)</sup> أو إزالة نجس معفوًا عنه كان أو لا فإنه لا يصلح للطهارة<sup>(٤)</sup> بخلاف الماء الذي يبلغ القلتين فإنه لا يخرج عن كونه طهورًا باستعماله في رفع حدث أو إزالة نجس إذا لم يتغير بالنجاسة<sup>(٥)</sup> أي أنه يبقى طهورًا مطهرًا ولو تكرر ذلك. والقلتان<sup>(٦)</sup> بالمربع ما تسعه حفرة طولها ذراع وربيع<sup>(٧)</sup> وكذلك عرضها وعمقها وبالمذوّر ما تسعه حفرة عرضها ذراع

(١) قال في الروضة (٢٠/١) «ثم الماء القليل ينجس بملاقة النجاسة المؤثرة تغير أم لا» اهـ.

(٢) قال في الروضة (٢٠/١) «وأما الكثير فينجس بالتغير بالنجاسة للإجماع سواء قل التغير أم كثر وسواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة وكل هذا متفق عليه» اهـ.

(٣) قال في المجموع (١٤٩/١) «الماء المستعمل صرمان مستعمل في طهارة الحدث ومستعمل في طهارة النجس فأما المستعمل في طهارة الحدث فيطر فيه من استعمال في رفع الحدث فهو طاهر لأنه ماء طاهر لا قى محلاً طاهرًا فكان طاهرًا ثم بقول وهل يحور الطهارة به أم لا فيه طريقان. ثم قل قل الشيخ أبو حامد نص الشافعي في جميع كتبه القديمة والجديدة أن المستعمل ليس بطهور» اهـ.

(٤) انظر المجموع (١٥٩/١).

(٥) قال الشريفي في الإقناع (٢٢/١) «أو كان كثيرًا بأن بلغ قلتين فأكثر فتغير بسبب النجاسة فهو نجس» ثم قل «فإن لم يتغير فطهور» اهـ.

(٦) قال في إغاثة الطالبين (م/١ ح/١) (٣٠/١) «القلتان هم في الأصل الجرتان العظيمتان» اهـ.

(٧) قال في روضة الطالبين (١٩/١) «وقدر القلتين بالمساحة ذراع وربيع طولًا وعرضًا وعمقًا» اهـ.

وعمقها ذراعان وبصف بالذراع المعتدل<sup>(١)</sup> وهو نحو عشر صفائح من الماء.

قال المؤلف رحمه الله (ومن لم يجد الماء أو كان يضره الماء

تيمم بعد دخول الوقت وزوال النجاسة التي لا يعفى عنها)

الشرح من فقد الماء بأن فقدته حساً أو معنى يجوز له التيمم. أمّا الفقد الحسّي فهو أن لا يجد الماء معه ولا مع رفقته ولا في القدر الذي يجب الطلب فيه من المساحة وهو حد القرب فإن كان الماء في مسافة تبعد عن المكان الذي هو فيه فوق حد القرب فإنه لا يجب طلبه في هذه الحالة. وحدّ القُرب قُدْرَ بنحو نصف فرسخ<sup>(٢)</sup> فمن عَلِمَ وجوده أي علم بوجود الماء في حدّ القرب فإنه يعد واجداً للماء فلا يصح تيممه. وأمّا إن لم يتأكد من وجود الماء بل كان عنده احتمال فقط فيجب عليه الطلب في حدّ الغوث وهو المسافة التي يُسمع فيها رفقائه لو نادى وقُدِّرَت هذه المسافة بثلاثمائة ذراع شرعي وهو أي الذراع مقدار شبرين فإن لم يجد الماء فهذا يُعدُّ فاقداً له. وأمّا الفقد المعنوي فهو كأن يحول بينه وبين الماء الذي هو بالقرب منه سبُعٌ أو عدوٌّ وكأن يحتاج الماء لشربه أو لشرب حيوانه المحترم<sup>(٣)</sup> فيصح له التيمم مع وجود الماء.

(١) قال في عدة الطاليس (م/١/ح/٣٠) «إن العمق ذراعان سدراع السحار وهو ذراع وربع بذرّاع الأدمي فهما به ذراعان وبصف وإن العرص درع» اهـ  
(٢) والفرسخ ثلاثة أميال.

(٣) قال الشريبي في الإقناع (١/٧١) «والشئ الخامس إعوازه أي الماء أي احتياجه إليه بعد الطلب لعطشه أو عطش حيوان محترم كما مر وهو ما لا يباح قتله» اهـ وفي المجموع للسيوطي (٢/٢٤٥) «أم إذا كان الحيوان غير محترم كالحرابي والمرتد والخنزير والكلب وسائر الفواسق الخمس المذكورة في الحديث وما في معناها فلا يجوز صرف الماء إلى سقيها بالاتفاق» اهـ

ومن تيمّم بدون طلب أي في الموضع الذي يجب فيه الطلب فلا يصح تيمّمه لقوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [سورة المائدة] وأما الضرر الذي يبيح التيمّم فهو أن يخاف على نفسه من استعمال الماء أن يضرّه في جسمه أو على عضو من أعضائه<sup>(١)</sup> أو طول مرضه أما مجرد الألم من برد الماء فليس عذرًا إذا كان لا يُعقب ضررًا<sup>(٢)</sup>. ولا يصح التيمّم إلا بعد دخول الوقت فلو تيمّم للظهر قبل الزوال لم يصح تيمّمه. ويشترط أيضًا أن يكون بعد إزالة النجاسة إن كانت ببدنه فلو تيمّم قبل ذلك لم يصح فإن لم يتمكن من إزالة النجاسة بسبب فقد الماء فحكمه كحكم فاقد الطهورين<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (بترابٍ خالصٍ طهورٍ له غبارٌ)

(١) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/٥٤) في بيان أسباب التيمّم «وخوف محذور من استعمال الماء بأن يكون به مرض يخاف معه من استعماله على منفعة عصب أو يخاف زيادة مدة المرض أو يخاف الشيب الفاحش من تغير لون ونحول في عصب ظاهر وفي الحقيقة هذا الثاني يرجع للمقدّر الشرعي والعصو الطاهر قال الرافعي هو ما يبدو في حال المهمة عاليًا كالوجه واليد» اهـ.

(٢) قال في أسنى المطلب (٨١/١) «ولا يبيحه التألم باستعمال الماء بقرح أي حرج أو برد أو حرّ أو غيره كصداع ووجع صرس وحمى لا يخاف من استعمال الماء معه محذورًا في العاقبة أو يخاف مع الرد محذورًا ووجد بارًا يسخن بها الماء أو ما يدثر به أعضاءه لأنه واجد للماء قدر على استعماله بلا ضرر شديد» اهـ.

(٣) صحح السوي في الروضة (٧١/١) «والتحقيق في باب الاستحشاء أن لتيمّم لا يصح قبل إزالة النجاسة ودلّ لأن التيمّم للإباحة ولا إباحة مع المانع فأشبهه التيمّم قبل الوقت وصحح في الروضة والمجموع في باب التيمّم الحوار» اهـ قال الشربيني في مغني المحتاح (١٤٦/١) «والأول هو الراجح فإنه هو المصوّر في الأم كما في الشامل والبيان والذخائر والأقيس كما في البحر» اهـ.

الشرح التيمم لا يصح إلا بالتراب الذي له غبار، ويُشترط أن يكون خالصًا من نحو الرَّمَاد، وأن يكون طهورًا لا متنجسًا بنحو بول ولا مستعملًا في تيمم بأن يكون تنثر من العضو عند التيمم فإن كان استُعمل للتيمم بأن تنثر من الوحه مثلًا فهو غير صالح للتيمم مرة ثانية<sup>(١)</sup>. ولا يجرى الحَجَر ويجزئ في بعض المذاهب<sup>(٢)</sup> وفي ذلك تيسيرٌ وفسحة فيجوز للشافعي أن يقلد في ذلك غير الإمام الشافعي.

(١) قاله البجيرمي في حاشيته على فتح الوهاب.

(٢) قال ابن المنذر في الأوسط (١٣/٢) «وقال الشافعي لا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار وقال أحمد الصعيد التراب اه قال في المغني من كتب الحنابلة وجملة ذلك أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد لأن الله تعالى قال ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ﴾ قال ابن عباس الصعيد تراب الحرث وقيل في قوله تعالى ﴿فَنَضِيجٌ صَعِيدًا رَلَقًا﴾ ترابًا أملس والطين الطاهر وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو يوسف وداود وقال مالك وأبو حنيفة يحور بكل حال ما كان من حس الأرض كالسورة والزربخ والحجارة. ثم قال وعن أحمد رواية أخرى في النسخة والرمل أنه يحور التيمم به قال أبو الحارث قال أحمد أرض الحرث أحب إلي وإن تيمم من أرض لسبحة أحزاه قال القاسمي لموضع ندي أحار التيمم به إذا كان لها غدر والموضع الذي مع إذا لم يكن لها غدر قال ويمكن أن يقد في الرمل مثل ذلك وعنه أنه يحور ذلك مع الاضطراب خاصة اه قال المنرداوي في الإيضاف (١). (٢٨٤) قوله (ولا يحور التيمم إلا بتراب طاهر به عذر يعلق باليد) هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم وعنه يحور بالسبحة أيضًا وعنه بالرمل أيضًا اه ثم قال «وفيد القاسمي وغيره حوار التيمم بالرمل والسبحة بأن يكون لهما عذر وإلا فلا يجوز رواية واحدة وقال صاحب النهاية يجوز التيمم بالرمل مضيقًا بقلها عنه أكثر الأصحاب ذكره ابن عبيد وعنه يحور التيمم بهما عند عدم واحتاره ابن عبدوس في تذكرته وعنه يحوز التيمم أيضًا بالسورة والحصى بقلها ابن عقيل وقيل =



قال المؤلف رحمه الله (في الوجه واليدين يُرَتَّبُهُمَا بِضَرْبَتَيْنِ  
بِنِيَّةِ اسْتِبَاحَةٍ فَرَضِ الصَّلَاةِ مَعَ النُّقْلِ وَمَسْحِ أَوَّلِ الْوَجْهِ)

الشرح محل التيمم الوجه واليدان إلى المرفقين كالوضوء ويقدم  
مسح الوجه وجوباً على مسح اليدين. ولا بد فيه من النقل ويجب  
أن يكون النقل إلى الوجه بنية مجزئة<sup>(١)</sup> كنية استباحة فرض الصلاة.  
والنقل معناه تحويل التراب إلى عضو التيمم<sup>(٢)</sup> فيكون مرتين على

= يجوز بما تصاعد على الأرض لا بعدم على الأصح قال ابن أبي موسى  
يتيمم عند عدم التراب بكل ظاهر تصاعد على وجه الأرض مثل الرمل  
والسبحة والسورة والكحل وما في معنى ذلك ويصلي وهل يعيد على  
روايتين اهـ ثم نقل عن بعضهم حوار التيمم بغير التراب من أجزاء  
الأرض إذا لم يجد تراباً وقال وهو رواية عن أحمد اهـ وفي المبسوط  
للسرخسي (١٠٩/١) وهو من كتب الحمية «وقد تدركه الصلاة في غير  
موضع التراب كما تدركه في موضع التراب فيجوز التيمم بالكل تيسيراً ثم  
حاصل المذهب أن ما كان من حسن الأرض فالتيمم به حائز وما لا فلا»  
اهـ وقال «والتيمم بالحجر يحوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى وإن لم يكن عليه عار» اهـ وقال في مواهب الجليل (٣٥٠/١) وهو  
من كتب المالكية «بل يجزئ التيمم على الحجر الصلب والرمل والسبخ  
والنورة والزرنيخ وجميع أجزاء الأرض ما دامت على وجهها لم تعيرها  
صنعة آدمي بطبخ ونحوه» اهـ.

(١) قال في إغاة الطالبين (م/١/ح/٥٥) «وأركانه» أي التيمم قوله «نية استباحة  
الصلاة» أي وبحوها مما يمتقر إلى طهارة كطواف وسجود تلاوة وحمل  
مصحف ويصح أن يأتي بالنية العامة كأن يقول نويت استباحة ممتقر إلى طهر»  
اهـ فإن نوى استباحة فرض الصلاة صلى بهذا التيمم القرص والفل وحمل  
المصحف ومثله وإن نوى استباحة نقل الصلاة صلى بهذا التيمم النقل دون  
القرص وجاز له حمل المصحف ومثله وإن نوى استباحة مس المصحف أو  
حمله لم يحز له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً ولا نقلاً

(٢) قال في إغاة الطالبين (م/١/ج/٥٥) «المراد بالنقل تحويل التراب إلى  
العضو الذي يريد ولو من الهواء» اهـ.

الأقل<sup>(١)</sup>. والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء ما أبطل الوضوء ورؤية الماء في غير وقت الصلاة<sup>(٢)</sup> والردة.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان ما يحرم على المحدث.

قال المؤلف رحمه الله (ومن انتقض وضوؤه حرّم عليه الصلاة والطواف وحمل المصحف ومسّه ويُمكن من ذلك الصبي للدراسة).

الشرح الحدث الأصغر يُحرّم الصلاة<sup>(٣)</sup> ولو صلاة جنازة<sup>(٤)</sup>. ويحرّم الحدث أيضاً الطواف بالبيت إن كان طواف الفرض أو طواف التطوع<sup>(٥)</sup>. ويحرّم أيضاً حمل المصحف<sup>(٦)</sup> وكذلك ما كُتِبَ

(١) قال في فتح الوهاب (٢٤/١) «(ويجب بقلتان) للوجه واليدين وإن أمكن بقلّة بخرقّة أو نحوها لوروده في حُرّي أبي داود والحاكم ولفظ الحاكم «التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين» اهـ

(٢) أما إذا رأى الماء في أثناء الصلاة فإن كان الموضع الذي تيمم فيه يغلب فيه وجود الماء بطلت صلاته وإلا فلا. انظر كفاية لأخبار (١١٧/١).

(٣) روى المحاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «لا يقل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» اهـ ذكره في كتاب الحيل: باب في الصلاة.

(٤) قال في المجموع (١٣١/٣) «ولا تصح صلاة بغير ظهور إما بالماء وإما بالتيمم بشرطه سواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجبارة وسجود التلاوة والشكر هذا مدهسا وبه قال العلماء كافة» اهـ

(٥) قال في شرح روض الطالب (٦٠/١) «يحرم بالحدث صلاة وطواف ولو نفلاً» اهـ.

(٦) قال في شرح روض الطالب (٦١/١) «في بيان ما يحرم على المحدث ومسّ مصحف وورقه وحلده وطرف منسوب إليه ولو مسّ من وراء ثوبه أو فقّد الطهورين كحمه لأنه أبلغ من مسّه» اهـ

من القرآن للدراسة<sup>(١)</sup> ولا يحرم ما كُتِبَ لحَرْز<sup>(٢)</sup>. وكذلك يحرم الحدث مس المصحف<sup>(٣)</sup> أي ورقه وجلده<sup>(٤)</sup> المتصل به<sup>(٥)</sup> وحواشيه إلا لضرورة<sup>(٦)</sup> كخوف تنجسه ويستثنى من ذلك الصبي<sup>(٧)</sup> فإنه يُمكن من مسه وحمله مع الحدث لغرض الدراسة والتعلم فيه

(١) قال في المجموع (٧٠/٢) «قال إمام الحرمين لو كان على اللوح آية أو بعض آية كتب للدراسة حرم مسه وحمله» اهـ

(٢) قال في المجموع (٧٠/٢) «قال القاضي حسين وغيره يكره للمحدث حمل التعاويذ يعنون الحروز» ثم قال (٧٠/٢ - ٧١) «وقال [أي ابن الصلاح] في فتوى أخرى يحور تعليق الحروز التي فيها قرآن على النساء والصبيان والرحال ويجعل عليها شمع ونحوه ويستوثق من النساء وشبههن بالتحذير من دخول الحلاء بها والمختار أنه لا يكره إذا جعل عليه شمع ونحوه لأنه لم يرد فيه بهي ونقل ابن جرير الطبري عن مالك نحو هذا فقال قال مالك لا بأس بما يعلق على النساء الحيض والصبيان من القرآن إذا جعل في كن كقصعة حديد أو حلد يحرز عليه» اهـ.

(٣) قاله في شرح روض الطالب (٦٠/١) اهـ.

(٤) قال في شرح روض الطالب (٦١/١) «ومس ورقه حتى حواشيه» ثم قال (٦١/١) «ومس جلده المتصل به» اهـ ذكره في بيان ما يحرم على المحدث.

(٥) في قوت الحبيب للحاوي «أما المصطل ففيه خلاف فعند ابن حجر لا يحرم مسه وعند الرملي يحرم ما لم تقطع نسبته عنه وإلا كأن جعل جلدًا لكتاب فلا يحرم مسه حينئذ» اهـ.

(٦) قال في المجموع (٧٠/٢) «لو خاف المحدث على المصحف من حرق أو عرق أو وقوع نجاسة عليه أو وقوعه بيد كافر جاز أخذه مع الحدث صرح به الدارمي وغيره بل يجب ذلك صيانة للمصحف» اهـ.

(٧) قال في شرح روض الطالب (٦٢/١) «ولا يمنع صبي ممير من مس وحمل مصحف أو لوح يتعلم منه لحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهرًا» اهـ وقال داعشن «ولا يمنع الصبي المميز ولو جنبًا وحافظًا من حمله ومسّه للدراسة وتعلمه فيه ووسيلتهما كحمله للمكتب» اهـ.

لمشقة دوام ظهره لكن يشترط أن يكون الصبي مميزًا فلا يُمكن غير المميز من ذلك<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم على الجنب هذه وقراءة  
القرآن والمكث في المسجد)

الشرح الجنب يزيد على المحدث حُرمة قراءة القرآن ولو حرفًا<sup>(٢)</sup> منه بقصد القراءة وحدها أو مع غيرها فإن قصد الذكر جاز له. ويزيد أيضًا حرمة المكث في المسجد<sup>(٣)</sup> أو التردد فيه<sup>(٤)</sup>. روى أبو داود<sup>(٥)</sup> في السنن أنه ﷺ قال «إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» وهو حديث ثابت. ويخص من ذلك النبي ﷺ فإنه يجوز له

(١) قال في شرح روض الطالب (٦٢/١) «أما غير المميز فلا يمكن منه لثلاث تهككات» اهـ.

(٢) قال في شرح روض الطالب (٦٦/١ - ٦٧) «يحرم على الحب ما يحرم على المحدث وشيثان أحدهما القراءة للقرآن بقصدها ولو بعصر» اهـ كحرف للإخلال بالتعظيم سواء أقصد مع ذلك غيرها أم لا فلا يصح قراءة بنية الذكر» اهـ.

(٣) قال في شرح روض الطالب (٦٧/١) في بيان ما يحرم على الجنب «الثاني المكث والتردد في المسجد» اهـ.

(٤) في قوت الحبيب للحاوي «وتردد الجنب في المسجد كأن يدخل لأخذ حاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه من غير وقوف بمسئلة اللبث» اهـ.

(٥) روى أبو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شائعة في المسجد فقال «وجهوا هذه البيوت عن المسجد» ثم دخل النبي ﷺ ولم يصنع القوم شيئًا رجاء أن تنزل فيهم رخصة فخرج إليهم بعد فقال «وجهوا هذه البيوت عن المسجد» اهـ لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» ذكره في كتاب الطهارة: باب في الجنب يدخل المسجد.

المكث في المسجد مع الجنابة<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وعلى الحائض<sup>(٢)</sup> والنفساء هذه<sup>(٣)</sup> والصوم قبل الانقطاع وتمكين الزوج والسيد من الاستمتاع بما بين السرة والركبة قبل الغسل<sup>(٤)</sup> وقيل لا يحرم إلا الجماع<sup>(٥)</sup>)

الشرح الحائض والنفساء يحرم عليهما ما يحرم على الجنب وتزيادات تحريم الصوم قبل الانقطاع أما بعد الانقطاع فيحل لهما ولو قبل الغسل، وتحريم تمكين الزوج والسيد أي سيد الأمة المملوكة من الاستمتاع بما بين السرة والركبة بلا حائل أما بحائل فيجوز<sup>(٦)</sup>.

(١) عقد السيوطي في الحصائص الكرى (٤٢٣/٢) باباً لاحتصاصه بالحائض بحواز المكث في المسجد جنباً.

(٢) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١/٧٠) «ويحرم بالحیض ما يحرم بالجنابة» اهـ.

(٣) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١/٧١) «قوله ويحرم به أي بالنفساء ما يحرم بالحیض» اهـ.

(٤) قال في المجموع (٣٦٦/٢) «ولا يحل الاستمتاع بها حتى تغتسل لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾» اهـ.

(٥) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١/٧٠) «قوله (ومباشرة ما بين سرتها وركبتها) أي ويحرم ذلك سواء كان بوطء أو بغير وطء وسواء كان بشهوة أو بغيرها واعلم أنه يحرم على المرأة أن تناسر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها قوله (وقيل لا يحرم غير الموطء) أي من بقية الاستمتاع ولو بما بين السرة والركبة» اهـ.

(٦) روى البخاري في صحيحه: كتاب الحيض: باب مباشرة الحائض: عن عائشة قالت كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله أن يباشرها أمرها أن تنزّر في فور حیضتها ثم يباشرها اهـ.

وأما المرور في المسجد كأن كان للمسجد بابان يُدخَلُ من أحدهما ويُخرَجُ من الآخر من دون توقف ولا تردد فيجوز إلا أن تخافا تلويثه بالدم، فإن أمتا التلويث كرهه المرور<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان اشتراط الطهارة عن النجاسة في الصلاة ولكيفية إزالة النجاسة.

قال المؤلف رحمه الله (ومن شروط الصلاة الطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان والمحمول له كقنينة يحملها في جيبه)

الشرح من شروط الصلاة الطهارة عن النجاسة في البدن كداخل الفم والأنف والعين وفي الثوب والمحمول له كالشيء الذي يحمله في جيبه سواء كان قنينة أو ورقة أو غير ذلك. وكذلك يشترط طهارة المكان الذي يلاقي بدنه أي يماس ذلك فلا تضر المحاذاة بلا مماسه فلو كان يحاذي بصدرة نجاسة فإن ذلك لا يضر.

قال المؤلف رحمه الله (فإن لاقاه نجس أو محموله بطلت صلاته إلا أن يلقيه حالاً أو يكون معفواً عنه كدم جرحه.)

الشرح أن مَنْ طرأ له في الصلاة نجس غير معفو عنه لاقاه أو لاقى ثوبه أو شيئاً يحمله بطلت صلاته إلا أن يلقيه حالاً بأن كان يابساً فألقاه لا بيده أو كفه بل بفض ثوبه مثلاً أو كان رطباً فألقى المحمول في الحال من غير حملٍ ونحوه فلا تبطل صلاته. أما لو

(١) قال في المجموع (٣٥٨/٢) «قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر أكره ممر الحائض في المسجد قال أصحابنا إن خافت تلويثه لعدم الاستيثاق بالشد أو لعلبة الدم حرم العبور بلا خلاف» اهـ.

أزال النجس اليابس بيده أو كُمه أو ألقى عين النجاسة الرطبة مع إبقاء ما تَصَمَّخَ بالنجاسة عليه فسَدَتْ صَلَاتُهُ<sup>(١)</sup>. وَيُسْتَنَى من ملاقة النجس وهو في الصلاة دُمُ جُرْحِهِ فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ أَي يُسَامَحُ فِيهِ وَلَوْ سَالَ وَلَوْثُ الثَّوْبِ.

قال المؤلف رحمه الله (وَيَجِبُ إِزَالَةُ نَجَسٍ لَمْ يُغْفَ عَنْهُ بِإِزَالَةِ الْعَيْنِ مِنْ طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَرِيحٍ بِالْمَاءِ الْمَطْهَرِ، وَالْحَكْمِيَّةُ بِجَرِي الْمَاءِ عَلَيْهَا، وَالنَّجَاسَةُ الْحَكْمِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا يُدْرِكُ لَهَا لَوْنٌ وَلَا طَعْمٌ وَلَا رِيحٌ)

الشرح يشترط لصحة الصلاة إزالة النجس غير المعفو عنه أما المعفو عنه فلا يشترط كدم حرقه. وقد ذكر المؤلف هنا أن إزالة النجاسة تكون بإزالة عينها والمراد هنا إزالة جرمها وأوصافها من طعم ولون وريح فبعد إزالة جرمها يشترط إزالة أوصافها أي اللون والطعم والرائحة. وأما أثر لون النجاسة الذي يبقى على الثوب بعد غسله جيدًا فلا يضر بل يُعْفَى عَنْهُ<sup>(٢)</sup>

(١) قال في شرح التبيين (١/١٣٨) «وإن وقع عليه نجاسة ياسة فتحاها عنه في الحال لا بيده أو كفه بل بفص ثوبه أو رطبة فألقى الثوب في الحال لم تبطل صلاته» اه قال في إعانة الطالبين (م/١ ج/٢١٨) «قوله (إلا أن دفعه حالاً) أي إلا أن دفع المصلي النجس عنه حالاً فإنه لا بطلان وصورة دفعه حالاً أن يلقي الثوب فيما إذا كان النجس رطباً وأن ينفضه فيما إذا كان يابساً ولا يجوز له أن ينحيها بيده أو كفه أو يعود على أصح الوجهين فإن فعل بطلت صلاته وفيه انقسام صورة إلقاء الثوب في الرطب أن يدفع الثوب من مكان ظاهر منه إلى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه بيده ويجزئه وصورة نفضه في اليابس أن يُمِيلَ محل النجاسة حتى تسقط» اه.

(٢) والمراد هنا أنه يطهر قال في كفاية الأخيار (١/١٢٨) «وإن عسر =

وتصح الصلاة مع وجوده<sup>(١)</sup>. وقوله «بالماء المطهر» يفهم منه أن الشمس والريح لا تطهران بل المطهر هو الماء. وقوله «والحكمة بجري الماء عليها» يريد به أن النجاسة الحكمية وهي التي لا يدرك لها حرْمٌ ولا وصف كسول جَفَتْ لا ريح له ولا طعم ولا لون تحصل إزالتها بجري الماء عليها مرة واحدة.

قال المؤلف رحمه الله (والكلبية بغسلها سبعاً إحداهن ممزوجةً بالتراب الطهور، والمزيلة للعين وإن تعددت واحدة. ويشترط ورود الماء إن كان قليلاً).

الشرح النجاسة الكلية وكذلك الخنزيرية تُزال بعسلها سبع مرّات إحداهن ممزوجةً بالتراب الطهور كأن يوضع التراب في الماء فيكذّره فإذا وصل هذا الماء الذي كذّره إلى جميع المحل الذي أصابته النجاسة الكلية أو الخنزيرية أجزأ وكذلك لو كانت المرات السبع التي غُسلَ بها ممزوجةً بالتراب صَحَّ لأن الماء لو دخله التراب يبقى طهوراً. وما يزيل الجرم مع الوصف من الغسلات يُعدّ غسلة واحدة.

ثم بيّن أنه يشترط في طهر المتنجس مطلقاً ورود الماء على المتنجس إن كان الماء دون القلتين ولا فرق بين المنصّب من نحو أنبوبة وصاعد من نحو فوّارة فإن وَرَدَ المتنجس على الماء الذي هو دون القلتين تنجس.

= [أي زوال اللون] كدم الحيض يصيب الثوب وربما لا تزول بعد المداغة فلصحيح أنه يطهر للعسر وإن بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة كرائحة الخمر مثلاً فيطهر المحل أيضاً على الأطهر اهـ.

(١) ومثل اللون الريح فلا تجب إزالته إن عسر فإن اجتمع بقاء اللون والريح وجب إزالتها مطلقاً لقوة دلالتها على بقاء العين، كما يدل على بقائها بقاء الطعم وحده وإن عسر زواله. انظر فتح الوهاب (٢١/١)



## قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان شروط صحة الصلاة زيادة على الطهارة من الحدث وعن النجاسة وبيان مبطلات الصلاة.

قال المؤلف رحمه الله (ومن شروط الصلاة استقبال القبلة<sup>(١)</sup>)

الشرح يشترط لصحة الصلاة استقبال الكعبة أي حرمة أو ما يحاذي جرمها إلى السماء السابعة أو الأرض السابعة<sup>(٢)</sup>، فلو استقبل مُشاهد الكعبة الكعبة بعض بدنه وبعض بدنه خارج عنها لم يكف. والمراد بالكعبة القدر القائم الآن. والمراد بالاستقبال أن يستقبل بالصدر<sup>(٣)</sup> في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود. والقادر على الاجتهاد في القبلة لا يأخذ بقول مجتهد غيره وإن فعل لا تنعقد صلاته بل يجتهد هو لنفسه وأما إن دخل بيت ثقة فقال له صاحب البيت الثقة عن علم لا عن اجتهاد القبلة هكذا يجوز له الاعتماد على كلامه. وأما الطفل المميز الذي لا يستطيع الاجتهاد فيقال له القبلة من هنا.

قال المؤلف رحمه الله (ودخول وقت الصلاة)

الشرح من شروط صحة الصلاة معرفة دخول الوقت يقيناً كأن

(١) قال في شرح الروض (١/١٣٣) «قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْمَكِّيِّ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» أي جهته والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها اهـ.

(٢) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١١٩) في بيان استقبال القبلة «وهو سمت البيت وهواؤه إلى السماء والأرض السابعة والمعتبر مسامتتها عرفاً لا حقيقة» اهـ.

(٣) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١١٩) «المراد بالصدر جميع عرص البدن» اهـ.

يعاين الزوال برؤية زيادة الظل عمّا كان عليه عند بلوغ الشمس وسط السماء أو يُعاين تحوّله إلى جهة المشرق بعد أن كانت الشمس في وسط السماء أو ظنّاً باجتهاد كأَن يعتمد على صباح الديك المجرب. وإذا عمل التقّي الثقة العارف تقويماً لأوقات الصلاة اعتماداً على مراقبته يجوز أن يُعتمد عليه لكن الأفضل أن ينظر الشخص بنفسه إلى الظل لصلاة الظهر والعصر وإلى الأفق للصلوات الثلاث المغرب والعشاء والصبح. وكذلك يُعرف دخول الوقت بقول الثقة أو بسماع أذانه. ولا يكفي القيام للصلاة والدخول فيها بمجرد التوهم بل تلك الصلاة فاسدة ولو صادفت الوقت<sup>(١)</sup>. وأما من اشتبه عليه الوقت لأجل عيم فيجتهد بناء على ما مضى من الأيام التي راقب فيها على التحقيق.

قال المؤلف رحمه الله (والإسلام والتمييز وهو أن يكون الولد بلغ من السن إلى حيث يفهم الخطاب ويردّ الجواب)

الشرح من شروط صحة الصلاة أن يكون المصلي مسلماً فالكافر لا تصح منه الصلاة. كذلك التمييز شرط فالولد غير المميز لا تصح منه الصلاة فلا يقال لغير المميز صلّ بل يقال له انظر كيف الصلاة.

قال المؤلف رحمه الله (والعلم بفرضيتها)

الشرح كذلك يشترط لصحة الصلاة العلم بفرضيتها فلو كان يتردد فيها هل هي فرض أو لا أو اعتقد أنّها نفل ليست فرضاً لم تنعقد صلاته حتى يعرف أنّها فرض فتصح منه.

(١) قال في المجموع (١/ ٤٩٢) «إذا شك في دخول وقت الصلاة فصلّى بلا اجتهاد فوافق الوقت لا يجزيه» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وأن لا يعتقد فرضاً من فروضها سنة<sup>(١)</sup>)

الشرح أن من شروط صحة الصلاة أن لا يعتقد أن فرضاً من فروضها سنة أي غير واجب كالركوع والسجود والقراءة للفتحة وغير ذلك مما هو فرض متفق عليه في مذهب الشافعية، أما من اعتقد أن أفعالها أو أقوالها كلها فروض صحت صلاته، ومن اعتقد أن بعض أفعالها فرض وبعض أفعالها سنة ولم يقصد بفرض معين أنه سنة فإن صلاته صحيحة سواء في ذلك العامي<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والستر بما يستر لون البشرة لجميع بدن الحرة إلا الوجه والكفين وبما يستر ما بين السرة والركبة للذكر والأمة من كل الجوانب لا الأسفل).

الشرح يشترط لصحة الصلاة ستر العورة مع القدرة ولو كان في ظلمة وخالياً تأدياً مع الله تعالى. والعورة في الصلاة في حق المرأة الحرة أي الأنثى التي هي غير مملوكة جميع بدنها إلا الوجه والكفين. والستر يحصل بما يستر لون الجلد والشعر وأما ما لا يستر اللون فلا يكفي، فلا يكفي الثوب الرقيق الذي تميز من خلفه البشرة السمراء من البشرة البيضاء<sup>(٤)</sup> وأما حد العورة بالنسبة للذكر

(١) قال في إعاة الطالبين (م/١/ح/١٢١) «لو اعتقد في فرض من فروضها أنه سنة بطلت صلاته» اهـ.

(٢) قال في إعاة الطالبين (م/١/ح/١٢١) «وقوله العامي المراد به من لم يحصل من الفقه شيئاً يهتدي به إلى الباقي وقيل المراد به أيضاً من لم يميز فرائض صلاته من سننها والعالم من يميز ذلك» اهـ.

(٣) قال في الروضة (٢٧١/١) بعد نقله له «هكذا ذكروا ولم يفرقوا بين العامي وغيره» اهـ.

(٤) قال في شرح الروض (١٧٦/١) «لا يكفي سترة تحكي اللون» ثم قال =

والأمة فهو ما بين السرّة والركبة فليست السرّة والركبة عورةً إنما العورة ما بينهما. وهذا الستر المشترط إنما هو من الأعلى والجوانب لا من الأسفل فإنه لو صلى الشخص على مكان مرتفع وكانت تُرى عورته لمن نظر من أسفل لكتنها لا تُرى من الأعلى والجوانب صحت صلاته<sup>(١)(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وتبطل الصلاة بالكلام ولو بحرفين أو بحرف مفهم إلا أن نسي وقل)

الشرح الصلاة تبطل بما هو من كلام الناس عمدًا مع ذكر أنه في الصلاة أي من غير أن يكون مغلوبًا لا يستطيع ترك ذلك النطق ولو كان ذلك النطق بحرفين كهَلْ وَيْلْ ولو لم يكن لهما معنى وبحرف ممدود كأن يقول ءا أو إي أو أو فإنه بسبب المد صار حرفين. وكذلك تبطل الصلاة بالنطق بحرف مفهم وذلك كأن يقول قِ بَقاف مكسورة لا يتبعها شيء وكذلك ع بعين مكسورة<sup>(٣)</sup> وكذلك ف بكسر الفاء لأن هذه الحروف الثلاثة كل واحد منها له معنى يفهم منه فَيُفهم منه الأمر بالوقاية وَع يفهم منه الأمر بالوعي وف يفهم منه

= (١٧٦/١) «ولا يضر أن تحكي الححم لكبه للمرأة مكروه وللرجال خلاف الأولى» اهـ.

(١) قال في شرح الروض (١٧٧/١) «ولا يجب عليه الستر إلا من أعلاه وحوايه لأنه الستر المعتاد بخلافه من أسفل» اهـ.

(٢) ولو كان الإزار يستر عورته حال القيام ثم اكتشف عن شيء منها بسبب سجوده أو قعوده بطلت صلاته.

(٣) قال في شرح الروض (١٧٩/١) «فإن نطق فيها بحرفين فأكثر ولو بغير فهم أو حرف يفهم نحو قِ من الوقاية وع من الوعي أو حرف ممدود وإن لم يفهم نحو ءا والمد ألف أو واو أو ياء فالممدود في الحقيقة حرفان ولو لمصلحة الصلاة كقوله لإمامه قم أو أقعد بطلت» اهـ.

الأمر بالوفاء، فهذا وما أشبهه يُبطل الصلاة إن كانَ عمدًا أي ومع ذكرِ أنه في الصلاة وكان عالِمًا بالتحريم. فأما الناسي أنه في الصلاة إذا تكلم بكلام قليل أي ست كلمات عُرفية فأقلُّ فلا يبطل نطقه هذا صلاته وهذا مثلُ أن يقول اذهب إلى السوق واشتر لي خُبزًا ثم أخضره لي ثم ضعه في مكان كذا ونحو هذا. ومن كان جاهلاً بحرمة الكلام في الصلاة لكونه ممَّن أسلم من وقت قريب أو لكونه نشأ في بلد بعيدة عمَّن يعرف أحكام الشرع فإنه لا يُبطل كلامه في الصلاة صلاته. وأما التنحج ففي مذهب الإمام الشافعي فيه رأيان أحدهما أنه يبطل والآخر لا يبطل. وخرج بكلام الناس ذكرُ الله فإنه لا يبطل.

قال المؤلف رحمه الله (وبالفعل الكثير وهو عند بعض الفقهاء ما يسع قدر ركعة من الزمن، وقيل ثلاث حركات متواليات، والأول أقوى دليلًا)

الشرح ممَّا يُبطل الصلاة الفعلُ الكثير المتوالي<sup>(١)</sup> وضبطوه بثلاث حركات سواء كان بثلاثة أعضاء كحركة يديه ورأسه<sup>(٢)</sup> على التعاقب أو دفعة واحدة<sup>(٣)</sup> أو ثلاث خطوات<sup>(٤)</sup>، هذا هو المشهور عند

(١) قال في إغاثة الطالبين (م/١/ح/٢٠٥) «بحلاف الكثير المتفرق فإنه لا يبطل لأنه عليه الصلاة والسلام صلى وهو حاملُ أمانة فكد إذا سجد وضعها وإذا قام حملها» اهـ.

(٢) قال في إغاثة الطالبين (م/١/ح/٢٠٦) «قوله وكتحرك رأسه ويديه أي لأن المجموع ثلاث حركات وهي لا يشترط فيها أن تكون من عضو واحد اهـ قال في نهاية المحتاج في شرح المنهاج «وذهب اليد وعودها على التوالي مرة واحدة فيما يظهر» اهـ.

(٣) قال في إغاثة الطالبين (م/١/ح/٢٠٦) «أي أنها تبطل بذلك» اهـ.

(٤) قال في إغاثة الطالبين (م/١/ح/٢٠٥) «إن المعتبر في الكثرة العرف فما بعده العرف كثيرًا كثلاث خطوات ضرر» اهـ.

الشافعية، أما ثلاث حركات غير متواليات فلا تفسد الصلاة عندهم. وقال بعضهم لا يبطل الصلاة من الفعل إلا ما وسع مقدار ركعة من الزمن فيءان واحد أي متواليًا وبين القولين فرق كبير<sup>(١)</sup>.

(١) قال النووي في المجموع (٩٣/٤) «أما حكم المسئلة فمختصر ما قاله أصحابنا أن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة إن كان كثيرًا أبطلها بلا خلاف وإن كان قليلًا لم يبطلها بلا خلاف هذا هو الضابط ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير على أربعة أوجه أحدها القليل ما لا يسع زمانه فعل كل ركعة والكثير ما يسعها حكاها الرافعي وهو ضعيف أو غلط والثاني كل عمل لا يحتاج إلى يديه جميعًا كرفع عمامة وحل أشرطة سراويل ونحوهما قليل وما احتاج كتكوير العمامة وعقد الإزار والسراويل كثير حكاها الرافعي والثالث القليل ما لا يطن الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة والكثير ما يظن أنه ليس فيها وضعفه بأن من رآه يحمل صبًا أو يقتل حية أو عقربًا ونحو ذلك يظن أنه ليس في صلاة وهذا القدر لا يبطلها بلا خلاف والرابع وهو الصحيح المشهور وبه قطع المصنف والجمهور أن الرجوع فيه إلى العادة فلا يضر ما يعده الناس قليلًا كالإشارة برد السلام وخلع السعل ورفع العمامة ووضعها وليس ثوب خفيف ونزعه وحمل صغير ووضععه ودفع مار ودلك البصاق في ثوبه وأشياء هذا وأما ما عده الناس كثيرًا كخطوات كثيرة متوالية وفعلات متتامة فتسطل الصلاة قال أصحابنا على هذا الفعلة الواحدة كالخطوة والضربة قليل بلا خلاف والثلاث كثير بلا خلاف وفي الأخير وجهان حكاهما المصنف والأصحاب أصحابنا قليل وبه قطع الشيخ أبو حامد والثاني كثير ثم اتفق الأصحاب على أن الكثير إنما يبطل إذا توالى من تفرق بأن خطأ خطوة ثم سكنت رمتنا ثم خطأ أخرى أو خطوتين ثم خطوتين بينهما رمتنا إذا قلنا لا يضر الخطوتان وتكرر ذلك مرات كثيرة حتى بلغ مائة خطوة فأكثر لم يضر بلا خلاف وكذلك حكم الصربات المتفرقة وغيرها قال أصحابنا وحدّ التفريق أن يعد الثاني منقطعًا عن الأول وقال البغوي عندي أن يكون بينهما ركعة لحديث أمية بنت أبي العاص وهذا غريب ضعيف ولا دلالة في هذا الحديث لأنه ليس فيه نهي عن فعل ثانٍ في دون ذلك الزمان اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وبالحركة المفردة وزيادة ركن فعلي<sup>(١)</sup> وبالحركة الواحدة للعب)

الشرح من الفعل المبطل الحركة المفردة كالوثبة<sup>(٢)</sup>. ومن المبطل أيضًا الحركة الواحدة إذا كانت للعب ولو لم تكن مفردة أما إذا اتسم أو مسح على رأس ولد صغير مثلاً لإيناسه فلا يبطل ذلك الصلاة. ولا يفسد الصلاة تحريك الأصابع مع استقرار الكف وإن كثُر، وكذلك تحريك الجفن أو اللسان أو الأذن وحل زر وعقده ولو كثُر إن كان الكف قارئاً ما لم يكن للعب<sup>(٣)</sup>. وكذلك تبطل الصلاة بزيادة ركن فعلي كأن عمل ركوعين في ركعة واحدة من صلاة الصبح مثلاً ذاكرًا ذلك أما الركن القولي إذا كرّره فلا يبطل الصلاة فلو كرر الفاتحة أربع مرات مثلاً في ركعة واحدة لم تفسد صلاته.

قال المؤلف رحمه الله (وبالأكل والشرب إلا أن نسي وقل<sup>(٤)</sup>)

- (١) قال في فتح المعين (١/٣٥٤) «وتبطل بزيادة ركن فعلي» اهـ  
 (٢) قال في إعاة الطالبين (م/١ج/١/٢٠٧) «وتبطل بالوثبة أي بالطة ولم يقيدها بالماحشة لأنها لا تكون إلا كذلك» اهـ  
 (٣) قال في إعاة الطالبين (م/١ج/١/٢٠٧) «(كتحريك أصبع) تمثيل لما يحصل به الحركات الخفيفة وقوله (في حث) أي أو حل أو عقد قوله (مع قرار الكف) أي استقرارها وعدم تحريكها وميأتي حكم تحريكها قوله (أو جفن) أي أو تحريك جفن ثم قال قوله (لأنها) أي المذكورات من الجفن والشفة والذكر واللسان قوله (تابعة) أي فلا يضر تحريكها مع استقرار محالها وعدم تحريكها» اهـ  
 (٤) قال في إعاة الطالبين (م/١ج/١/٢١٥) «وتبطل بمفطر وصل لجوفه». ثم قال «وإن قل أي المفطر كسمسة» اهـ

الشرح من مبطلات الصلاة الأكل والشرب إلا ما كان مع النسيان فإنه لا يبطل إن كان أكله وشربه قليلاً. وكذا تبطل الصلاة إذا تقياً عامداً أو مغلوباً وكذا لو تجشأ فوصل الجشاء إلى ظاهر الفم ولو لم يبلعه أما إن شك هل خرج شيء من الجوف إلى ظاهر الفم عندما تجشأ أو لا فلا تفسد صلاته بذلك.

قال المؤلف رحمه الله (وبنية قطع الصلاة ويتعلق قطعها على شيء وبالتردد فيه)

الشرح من نوى في قلبه أن يقطع الصلاة في الحال أو بعد مضي ركعة مثلاً نظلت صلاته<sup>(١)</sup>. وكذلك تطل بتعليق القطع بشيء<sup>(٢)</sup> كأن قال في نفسه إن حصل كذا فإني أقطعها فإنها تبطل حالاً، وكذلك بالتردد فيه<sup>(٣)</sup> كأن قال «أقطعها أم أستمّر فيها» فإنها تطل هذا إذا لم يكن خاضراً أي بحيث لم يورثه ترددًا ولا عزمًا على القطع.

قال المؤلف رحمه الله (وبأن يمضي ركن مع الشك في نية التحرم أو بطول زمن الشك).

- (١) قال في إعاة الطالبين (م/١/ح/١/٢٠٤) «في باب مبطلات الصلاة قوله نية قطعها أي حالاً أو بعد مضي ركن ولو بالخروج إلى صلاة أخرى وذلك لمادة ذلك للجزم بنية المشروط دوماً فيها» اهـ.
- (٢) قال في إعاة الطالبين (م/١/ح/١/٢٠٤) «وتطل الصلاة نية تعليق القطع على حصول شيء كما إذا نوى إن جاء فلان قطعت صلاتي» اهـ.
- (٣) قال في المجموع (٣/٢٨٢) «والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض جزم الية» اهـ قال في إعاة الطالبين (م/١/ح/١/٢٠٤) «قال ش ق وكالتردد في قطعها التردد في الاستمرار فيها فتبطل حالاً لمناقضاته للجزم المشروط دوماً بالإيمان والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض للجزم» اهـ.



الشرح مَنْ شك في نية الصلاة هل نَوَى في التحَرِّم أو لا واستمر هذا الشك حتى مضى ركنٌ وهو يشكُّ فإن صلاته تبطل كأن قرأ الفاتحة وهو في هذا الشك فإياها تبطل أو شك في ذلك ثم رَكَع وهو شاكٌّ فإياها تبطل، وكذلك إذا طال زمنُ الشك ولو لم يمضِ معه ركنٌ، فأما إن تذكر قبل أن يمضي مع الشك ركن أو يطول وقت الشك لم تبطل وذلك بأن يشك فيرول سريعاً<sup>(١)</sup>. وأما ظنُّ أنه في صلاة غير الصلاة<sup>(٢)</sup> التي دخل بنيَّتها فلا يُبطل الصلاة ولو أتمها وهو على ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان شروط قبول الصلاة قال المؤلف رحمه الله (وشرط مع ما مرَّ لقبولها عند الله سبحانه وتعالى أن يقصد بها وجه الله وحده وأن يكون مأكله وملبوسه ومصلاته حلالاً وأن يخشع لله قلبه فيها ولو لحظة فإن لم يحصل ذلك صحت صلاته بلا ثواب)

الشرح هذا بيان لشروط القبول وهي غير شروط الصحة المذكورة فيما قبل لأن تلك لا تصح الصلاة بدونها وأما المذكورة في هذا الفصل فهي شرائط لنيل الثواب فلو لم تحصل صحت صلاته لكن بلا ثواب وهذه الشروط هي الإخلاص لله تعالى أي أن يقصد

(١) قال في شرح الروض (١/١٤١) «ولو شك هل أتى بتمام النية أو لا أو هل نوى طهراً أو عصراً فإن تذكر بعد طول زمان أو بعد إتيائه بركن ولو قولياً كالقراءة بطلت صلاته» اهـ.

(٢) قال في شرح روض الطالب (١/١٤١) «لو ظن أنه في صلاة أخرى فأتم عليه صحت صلاته» اهـ.

بصلاته أمثال أمر الله لا أن يمدحه الناس ويشنوا عليه<sup>(١)</sup> وأن يكون مأكله وملبوسه ومكان صلاته حلالاً فمن كان مأكله أو ملبوسه أو مكان صلاته حراماً فإنه لا ثواب له مع كونها صحيحة أي مجزئة. ومنها إحضار القلب أي أن يخشع لله ولو لحظة<sup>(٢)</sup> فمن لم يخشع لله لحظة في صلاته فإنه يخرج منها بلا ثواب. قال الله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ [سورة المؤمنون] ومعنى الخشوع هو استشعار الخوف من الله عز وجل باستشعار محبته وتعظيمه.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أركان الصلاة.

قال المؤلف رحمه الله (أركان الصلاة سبعة عشر<sup>(٣)</sup> الأول النية بالقلب للفعل ويعتبر ذات السبب أو الوقت وينوي الفرضية في الفرض)

الشرح أن النية هي ركن من أركان الصلاة وهي عمل قلبي فالطبق بها باللسان ليس بفرض<sup>(٤)</sup> فالأمر الضروري في النية هو أن

(١) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١٢٤) «الإحلاص كما ورد في الخبر العمل لله وحده» اهـ.

(٢) قال في إعانة الطالبين (م/١/ج/١٧٤) «قوله (أن لا يحضر فيه إلخ) تصوير للخشوع بالقلب قوله (غير ما هو فيه) أي غير ما هو متلبس به ويصدده من الصلاة وما تشتمل عليه وقوله (وإن تعلق بالآخرة) أي وإن تعلق ذلك الغير بالآخرة كذكر الجنة والنار وغيرهما من الأحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك المقام» اهـ.

(٣) قال في شرح الروض (١/١٤١) «وأركانها سبعة عشر بجعل الطمأنينة في محالها الأربع من الركوع وما بعده أركاناً» اهـ.

(٤) قال في فتح الوهاب (١/٣٨) في بيان أركانها «نية بقلب فلا يكفي الطوق مع غفلته» اهـ.

يقصد فعل الصلاة<sup>(١)</sup> في التكبير . ويجب مع ذلك أن يُعَيَّن الصلاة التي لها سبب<sup>(٢)</sup> كالخسوف والصلاة التي لها وقت كالضحى ، وأن ينوي إن كانت الصلاة مفروضة أنها فرض<sup>(٣)</sup> ، كل ذلك يجب تحصيله مع التكبير أي ضمنه في مذهب الإمام الشافعي ، يقول بقلبه مثلاً أصلي فرض الظهر أو أصلي فرض العصر أو أصلي الضحى أو أصلي الوتر . وقال بعض الشافعية إنَّ نية الفرضية غير لازمة فتصح الصلاة بدونها على هذا الوجه .

قال المؤلف رحمه الله (ويقول بحيث يُسمع نفسه ككل ركن قولي الله أكبر وهو ثاني أركانها)

الشرح أن ممّا هو لازم لا يصح التكبير بدونه أن ينطق به بحيث يُسمع نفسه<sup>(٤)</sup> جميع حروفه ، وكذا كل ركن من الفاتحة والتشهد الأخير والصلاة على النبي والسلام فإنه يُشترط فيه أن ينطق به بحيث يسمع نفسه<sup>(٥)</sup> .

والتكبير هو الركن الثاني من أركان الصلاة ، ويُشترط فيه أن لا يَمُدَّ الباء بحيث يكون اللفظ «أكبار» فإنه يفسد الصلاة<sup>(٦)</sup> أي لا تنعقد الصلاة بذلك لأنَّ الأكبار في اللغة جمع كَبَر وهو الطبل

(١) و(٢) و(٣) قاله في فتح الوهاب (٣٨/١) .

(٤) قال في شرح روض الطالب (١٤٤/١) «وأن يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع لا عارض عنده من لفظ أو غيره» اهـ .

(٥) قال في إعانة الطالبين (م/١ ح/١٢٩) «قوله (كسائر ركن قولي) الكاف للتطير أي مثل باقي الأركان القولية فإنه يحب فيها الإسماع» اهـ .

(٦) قال في شرح روض الطالب (١٤٤/١) «أو راد حرفاً فيه يغير المعنى كمد همزة الله وألف بعد الباء أو راد واواً ساكنة أو متحركة بينهما أي بين الكلمتين لأن ذلك لا يسمى حينئذ تكبيراً» اهـ .

الكبير<sup>(١)</sup>، فإن قال ذلك وكان جاهلاً بالمعنى لم تصحّ صلاته، وإن كان عالمًا بالمعنى وقال ذلك عمدًا كفر والعياذ بالله. وقد نص على أنّ ذلك كفر مع العلم بالمعنى والتعمد للنطق بعضُ الشافعية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> فليُحذر ذلك في الأذان أيضًا.

وكذلك يُشترط أن لا يُمَدَّ الهمزة التي هي أوَّل لفظ الجلالة فلو قال «الله أكبر» لم تنعقد صلاته ويحرم ذلك لأن المعنى يتغير، وإن فهم المعنى الذي هو الاستفهام ونطق به عمدًا فقد كفر لأنه يكون كأنه قال هل الله أكبر من غيره أي قدرًا وعلماً أو ليس أكبر؟ ويُشترط أن لا يزيد واوًا قبل لفظ الجلالة فلو قال والله أكبر لم تصحّ صلاته، كذلك لو زاد واوًا بين لفظ الجلالة و(أكبر) وكذلك لو أبدلَ همزة أكبر بالواو فقال «الله وكُبر».

فائدة. لو توسّس المأموم في تكبيرة الإحرام فصار يعيد التكبير على وجه يشوش على غيره من المأمومين حرم عليه ذلك كمن قعد يتكلم بجوار المصلي أي بحيث يشوش عليه.

(١) قال في إعانة الطالبين (م/١/ج/١٢٨) «قوله وكألف بعد الباء أي فهو يغير المعنى أيضًا لأنه يصير بذلك جمع كسر بفتح أوله وهو طبل له وجه واحد» اهـ.

(٢) قال في حاشية الحمل (١٥/٢) «ويصير الإحلال بحرف من الله أكبر وزيادة حرف يعبر المعنى كمد همزة الله وكألف بعد الباء سواء فتح الهمزة أو كسرها لأن «بكسر» بكسر الهمزة من أسماء الحیص كما تقدم ويفتحها جمع كسر بفتحين وهو الطبل الكبير الذي له وجه واحد ومن قال ذلك متعمدًا كفر» اهـ.

(٣) وفي مواهب الحليل في شرح مختصر خليل (٤٣٨/١) «فوائد الأولى في بيان أمور يعلط فيها المؤذنون منها مد الباء من أكر فيصير جمع كسر بفتح الباء وهو الطبل فيخرج إلى معنى الكفر ومنها المد في أول أشهد فيخرج إلى حير الاستفهام والمراد أن يكون خبرًا إثنائيًا وكذلك يصنعون في خبر الجلالة» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (الثالثُ القيامُ في الفرض للقادر)

الشرح أنَّ من أركان الصلاة القيام في الصلاة المفروضة ولو نذرًا أو صلاة جنارة فيشترط لصحتها من الصبي القيام كما يشترط في الكبير وإن عَجَرَ عن القيام بنفسه أو بالاستعانة بأن كانت تلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة<sup>(١)</sup> صَحَّت صَلَاتُهُ قَاعِدًا<sup>(٢)</sup>، ويكون ركوع القاعد بأن يحاذي رأسه ما قُدَّام ركبتيه والأفضل أن يحاذي موضع سجوده<sup>(٣)</sup>، فإن عجز عن القعود وجب عليه أن يُصَلِّيَ الفرض مُضْطَجِعًا على جنب<sup>(٤)</sup> فإن لم يستطع أن يصلِّيها على جنب وجب عليه أن يصلِّيها مستندًا، يرفعُ رأسه ومقدم صدره وجوبًا ولو قليلًا ليتوجَّه بوجهه إلى القبلة<sup>(٥)</sup> لأنه إن لم يفعل ذلك يكون استقبال السماء فلا تصح صَلَاتُهُ<sup>(٦)</sup> فإن لم يستطع رفع رأسه اقتصر على توجيه أحمصه<sup>(٧)</sup> إلى القبلة، فإن عجز عن ذلك كله كأن يكون لا

(١) قال الشيرازي في شرح التنبيه (١/١٦٢) «قال الأصحاب ولا يشترط في العجز أن لا يتأتى نقياء ولا يكفي أدنى مشقة بل المعتبر المشقة الصادرة» هـ  
(٢) هـ في شرح الروض (١/١٤٨) «وتحب القراءة في هوي العاجز لأنه أكمل مما بعده» اهـ.

(٣) قال في المجموع (٤/٣١١) «وإن ركع القاعد فأقنه أن يحني قدر ما يحاذي جهته ما وراء ركبتيه من الأرض وأكمله أن يحني بحيث تحاذي جهته موضع سجوده» اهـ قال في شرح الروض (١/١٤٨) «وإن قدر على القيام بعدها أي بعد نقرأة وجب قيام بلا طمأنينة ليركع منه لقدرته عليه» اهـ.

(٤) قال في إعدة الطالبين (١/١٩٥) «ويحب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعًا» اهـ.

(٥) قال في شرح الروض (١/١٤٧) «بأن يرفع وسادته ليتوجه بوجهه للقبلة» اهـ.

(٦) قال في إعدة الطالبين (م/١ ح/١١٩) «ويحب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعًا وبالوجه والأحمص لمن كان مستلقيًا» اهـ.

(٧) الأحمص ما دخل في باطن القدم فلم يصب الأرض كذا في مختار الصحاح (ص/٢١٠) اهـ.

يستطيع إلا أن ينبطح على وجهه صلي وهو على هذه الحال ورفع رأسه إن أمكن وأشار به للركوع وللسجود أخفض فإن عجز عن تحريك رأسه صلي بطرفه أي بجفنه أي يحرك جفنه بنية الركوع ثم بنية السجود ويخفض للسجود أشد<sup>(١)</sup> ولا يصح الإغماض إشارة للركوع. فإن عجز عن ذلك كله أخرى الأركان الفعلية على قلبه. وأمّا الأركان القولية فيقرؤها بلسانه فإن ارتبط لسانه أحرأها أيضًا على قلبه. ثم شرط القيام الاعتماد على قدميه ونصب فئار ظهره<sup>(٢)</sup>. ولا يجب نصب الرقبة بل يسن خفض رأسه إلى الأمام قليلًا<sup>(٣)</sup>.

ويسن وضع يديه بعد التحرم تحت صدره وفوق سُرته.

قال المؤلف رحمه الله (الرابع قراءة الفاتحة بالبسملة والتشديدات ويشترط موالاتها وترتيبها وإخراج الحروف من مخارجها)

(١) خلاف لما في التحفة والنهاية وغيرهما. قال في التحفة (٣٣/٢) «ولا يجب لها على الأوجه إيماء أخفض للسجود بخلافه فيما مر لظهور التمييز بينهما في الإيماء بالرأس دون الطرف» اهـ وقال في النهاية (٤٧٠/١) «وطاهر كلامهم أنه لا يجب لها إيماء للسجود أخفض وهو متحه خلافًا للجوهرى» اهـ وأقره الشرح لمسي (٤٧٠/١) وغيره لكن قال القليوبي (١٤٦/١) «فإن عجز أوما برأسه وحويًا ففد عجز أوما بأحقاه كذلك فإن عجز فقلبه ويجب كون الإيماء لسجود أخفض منه إلى الركوع في جميع ذلك خلافًا لابن حجر في بعضه» اهـ.

(٢) قال في فتح الوهاب (٣٩/١) «بصب ظهر ولو باستناد إلى شيء كجدار فلو وقف منحنيًا أو مائلًا بحيث لا يسمى قائمًا لم يصح» اهـ وقال السحيرمي «أن يكون للقيام أقرب منه إلى أقل الركوع أو كان إليهما على حد سواء» اهـ.

(٣) قال في إعاة الطالبين (م/١ ح/١٣١) «ويحصل القيام بنصب فئار ظهره أي لأن اسم القيام لا يوجد إلا معه فلا يضر إطراق الرأس بل يس =

الشرح هذه الحملة فيها بيانُ أحكام تتعلق بقراءة الفاتحة التي هي الركنُ الرابع للصلاة، فهي فرضٌ على المنفرد والإمام والمأموم فلا يُستثنى المأموم عند الشافعي كما يُستثنى في المذاهب الثلاثة الأخرى مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة ومذهب أحمد بن حنبل فإنَّ قراءة الإمام قراءة للمأموم عندهم.

ثم إن الفاتحة سبع آيات وبسملة آية منها فلو تركها لم تصح قراءته.

وكذلك تجب التَّشديدات الأربع عشرة فيها فمن ترك شيئاً منها لم تصح قراءته للفاتحة فلا تصحَّ صلاته، فلو خَفَّفَ مشدِّداً لم تصحَّ صلاته إن لم يُعد تلك الكلمة على الصواب بخلاف تشديد المُخَفَّف فإنه لا يبطل الصلاة<sup>(١)</sup>.

وإن ترك التشديد على لفظ إِيَّاكَ وخَفَّفَ الياء فإن تعمَّد ذلك وهو يعرف معناه صار كافراً<sup>(٢)</sup> لأنَّ الإِيَّا صوء الشمس فيصير كأنه قال نعبد ضوء الشمس.

ثم قال ولو باستناد إلخ أي يحصل القيام بما ذكر ولو مع استناد لمصلي لشيء لو رآل ذلك الشيء المستند إليه لسقط المصلي بخلاف ما لو كان بحيث يرفع قدميه إن شاء فلا يصح لأنه لا يسمى قائماً بل هو معلق نفسه حينئذٍ اهـ.

(١) قال في شرح لروص (١/١٥٠ - ١٥١) «لو خفف مع سلامة لسانه حرفاً مشدِّداً من الفاتحة أو أبدل به أي بحرف حرفاً آخر كظاء بصاد بطلت قراءته لتلك الكلمة لتغييره النظم». ثم قال (١/١٥١) «وحرَّح بتخفيف المشدد عكسه فيجوز وإن أساء» اهـ أي ما لم يغير المعنى مع التعمد ففي حاشية قليوبي (١/١٤٨ - ١٤٩) «أو شدد مخففاً أو زاد حرفاً حرم عليه ولا تبطل صلاته إلا أن عيَّر المعنى وتعمد» اهـ

(٢) قال الأردبيلي في الأنوار لأعمال الأبرار (١/٩٠) «ولو ترك لفظة «إِيَّاكَ» وحفَّفها متعمداً عالماً بمعناها كفر وبطلت صلاته» اهـ.

وتجبُ مراعاة موالاتها بأن لا يفصل بين شيء منها وما بعده بأكثر من سكتة التَّنَفُّس وإن لم ينو قطع القراءة إلا أن كان لعذر فيجوز أكثر من ذلك كأن غلبه الشَّعَال مثلاً. وسكتة التَّنَفُّس هي مقدار ما يسكتُ الناس عادة أثناء كلامهم إذا أرادوا أن يتنَفَّسوا ليست مُقَدَّرَةٌ بمقدار قول سبحان الله بل هي أكثر من ذلك وتنقطع الموالات بالذكر وإن قلَّ كالحمد لله للعاطس<sup>(١)</sup>، نعم إن سُنَّ فيها لمصلحتها كالتأمين لقراءة إماميه ونحو قول «بلى وأنا على ذلك من الشَّاهدين» آخر قراءة والتَّيس من الإمام فلا تنقطع بذلك موالاته قراءة الفاتحة من المأموم<sup>(٢)</sup>.

ويجب ترتيب الفاتحة أيضًا بأن يأتي بها على نظمها المعروف. ويجب أيضًا إحراح الحروف من مخارجها. وأولى الحروف عناية بذلك الصاد فإن كثيرًا من الناس يخرجونها غير صافية. وقد قل الإمام أبو محمد الجويني<sup>(٣)</sup> بعدم صحة قراءة من يقرأ كذلك أي

(١) قل في شرح الروص (١/١٥١ - ١٥٢) «نحو موالات الفاتحة ولا تنصير بية قطع القراءة وإن سكت يسيرًا مع بية قطعها أو طويلًا يريد على سكتة الاستراحة استأنف لقراءة وكذا إن أتى في أثنائها بذكر وإن قل» اهـ.

(٢) قال النووي في المجموع (٣/٣٥٩) «قال أصحابنا إذا أتى في أثناء الصلاة بغير نذب إليه لمصلحة الصلاة مما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه لتلاوته وفتح عليه القراءة وسؤله الرحمة عند قراءة آياتها والاستعداد من العباد عند قراءة آياته ونحو ذلك فهل تنقطع موالات الفاتحة فيه وجهان مشهوران أحدهما لا تنقطع بل يبني عليها وتجزيه» اهـ.

(٣) شيخ الشافعية أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الطائي السبسي كذا سبه الميثاق المؤيد الحويي والد إمام الحرمين كان فقهًا مدققًا محققًا نحويًا مفسرًا تفقه بيسابور على أبي الطيب الصعلوكي وبمرو على أبي بكر القفال وسمع من أبي نعيم الأسفراييني وابن محمشر وسعداد من أبي الحسين بن شران وطائفة



يأتي بالصَّاد بينها وبين السين لا هي صاد محضة ولا هي سين محضة وأقرّه النووي وغيره. قال الشيخ زكريا الأنصاري<sup>(١)</sup> في شرح الجزرية<sup>(٢)</sup> «حروف الصفير (صاد) مهملة (وزاي) و(سين) مهملة سميت بذلك لصوت يخرج معها يشبه صفير الطائر، وفيها

= روى عنه به أبو المعالي وعلي بن أحمد بن الأخرم وسهل بن إبراهيم المسجدي رجع من عند القفال وتصدر للإفادة والفتوى ستة سعة وأربعمئة وكان محتهد في العبادة مهيباً بين التلامذة صاحب جد ووقار وسكينة. تخرّج به به وله من التواليف كتاب التنصرة في الفقه وكتاب التذكرة وكتاب التفسير الكبير وكتاب التعليقة توفي في دي القعدة سنة ثمان وثلاثين وأربعمئة وهو صاحب وجه في المذهب. انظر سير أعلام النبلاء (٦١٨/١٧).

(١) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي ثم القاهري الأزهري شافعي قتل في النور السافر عن أحبار القرن العاشر ولد سنة ست وعشرين وثمانمئة سنيكة من الشرقية وشأ بها وحفظ القرآن وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي ثم تحول إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين فتنظر في جامع الأزهر وكمل حفظ المختصر ثم حفظ المنهاج الفرعي و«لغية السحوية والشاطبية والرائية وبعض المنهاج الأصلي ونحو النصف من «لغية الحديث ومن التسهيل. ولله السلطان قيتبي الجركسي قصصاً بقصة فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح ثم بعد ذلك عمل فعاد إلى شتاعه معلماً إلى أن توفي. له تصانيف كثيرة منها تحفة الباري على صحيح البخاري وفتح الجليل تعليق على تفسير البصاوي وشرح ألفية العرفي في مصطلح الحديث وشرح شذور الذهب في النحو والدقائق المحكمة في القراءات وفتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام وعناية لوصول في أصول الفقه وأسى المطالب في شرح روض الطالب ومهجع الطلاب في الفقه. وتوفي رحمه الله تعالى يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة ست وعشرين وتسعمئة بالقاهرة ودفن بالقرافة. انظر شذرات الذهب (١٣٤/٨ - ١٣٥) والأعلام (٤٦/٣).

(٢) انظر الدقائق المحكمة في شرح المقدمة (ص/٢٧).

لأجل صفيها قوة، وأقواها في ذلك الصاد للإطباق<sup>(١)</sup>  
والاستعلاء<sup>(٢)</sup> اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وعدم اللحن<sup>(٣)</sup> المخل بالمعنى  
كضم تاء أنعمت، ويحرم اللحن الذي لم يخل ولا يبطل)

الشرح من شروط الفاتحة أن لا يأتي بلحن يخل بالمعنى أي  
يغير المعنى أو يبطله فمن أتى بلحن فيها يغير المعنى كأن يقول  
صراط الذين أنعمت عليهم بضم التاء لم تصح قراءته بل تبطل  
صلاته بذلك إن علم وتعتمد وإلا فقراءته فيحب عليه إعادتها على  
الصواب وإلا فسدت صلاته.

وأما اللحن المبطل للمعنى فهو كقراءة الذين بالرأي فإنه لا معنى  
له البتة فهو كالمغير للمعنى.

وأما اللحن الذي لا يخل بالمعنى فتصح معه صلاته كقراءة نعد  
بكسر النون فإنها لا تعير المعنى ولكن يحرم عليه ذلك<sup>(٤)</sup>. ومن  
المبطل قراءة نعبد بفتح الباء فهو من اللحن المعير للمعنى فإن  
تعمره بطلت صلاته وإلا فقراءته فلا تصح الصلاة إن لم يعد الكلمة

(١) الإطباق لغة الالتصاق وسميت حروفه مضطقة لاطفاق طائفة من حروف  
على الحك عند النطق بها.

(٢) الاستعلاء لغة الارتفاع وسميت حروفه مستعلية لأن اللسان يعدو عند  
النطق بها إلى الحك.

(٣) في مختار الصحاح (ص/ ٥٨٠) «الحن الخطأ في الإعراب و... قصع  
ويقال فلان لحن ولحاة أيضا أي يحطى والتلحين التخطئة» اهـ

(٤) قال في أسى المطالب (١/ ١٥١) «وإن لحن فيها فغير المعنى كضم تاء  
أنعمت أو كسرهما وأمكنه التعلم ولم يتعلم فإن تعمد بطلت صلاته وإلا  
فقراءته». ثم قال (١/ ١٥١) «وإن لم يغير المعنى كفتح دال نعد لم يصح  
لكنه إن تعمره حرم» اهـ.

على الصواب، وتَعَمُّدُهَا مع معرفة المعنى كفرًا لأن معنى نَعَبْتُ نَأْنَفْتُ  
وَنَغَضَبْتُ، يقال عَبَدَ يَعْبُدُ كغَضِبَ يَغْضِبُ وَزَنًا وَمَعْنَى<sup>(١)</sup> فليُحْدِرْ ما  
في كتاب فتح العلام<sup>(٢)</sup> من أنه لا يُبْطَلُ.

قال المؤلف رحمه الله (الخامس الركوع بأن ينحني بحيث  
تنال راحته ركبتيه)

الشرح أن الركن الخامس هو الركوع ويحصل بالانحناء إلى الحد  
الذي تنال أي تبلغ الراحتان ركبتيه لو وضعهما عليهما مع اعتدال  
الخلقة، والراحتان هما ما عدا الأصابع من الكفين فالراحة هي ما  
بين الأصابع والساعد<sup>(٣)</sup>.

ويشترط أن يكون هذا الانحناء بلا انحناس أي ثني الركبتين  
كثيرًا<sup>(٤)</sup>. ولا يكفي بلوغ الأصابع دون الراحتين أو إحداهما.  
ويُشترط اليقين في ذلك فلو شك في بلوغه هذا القدر المجزئ لم  
يصح ركوعه.

قال المؤلف رحمه الله (السادس الظمأنينة فيه بقدر سبحان  
الله وهي سكون كل عظم مكانه دفعة واحدة)

الشرح أن الركن السادس هو الظمأنينة في الركوع، والمراد  
بالظمأنينة استقرار الأعضاء دفعة واحدة.

(١) وعَبَدَ من باب طرب أي غصب وأنف كذا في مختار الصحاح  
(ص/٤١٣).

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام للحرطاسي (٢/٢٥٦)

(٣) في حاشية الرشيدي المعربي (١/٥١٢) «قوله والراحة ويطون الأصابع»  
عطف تفسير لأن هذين هما مسمى بطن الكف اهـ

(٤) قال في شرح النسيه (١/١٢٠) «ولو تمكن من وضع اليدين على الركبتين  
بلا انحناء بأن انحنس وأخرج ركبتيه أو بالانحناء والانحناس جميعًا لم  
يكف ذلك في الركوع» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (السابع الاعتدال بأن ينتصب بعد الركوع قائماً الثامن الطمأنينة فيه)

الشرح معنى الاعتدال عودُ الراكع إلى ما كان عليه قبل ركوعه إن كان قياماً أو غيره<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (التاسع السجود مرتين بأن يضع جبهته كلها أو بعضها على مُصلاه مكشوفة ومتثاقلاً بها ومنكساً أي يجعل أسافله أعلى من أعاليه)

الشرح أن الركن التاسع هو السجود مرتين في كل ركعة، والسجود في الشرع هو وضع الجبهة والركبتين وما يتبع ذلك على الأرض.

ومن شروطه أن يكون متثاقلاً بجبهته بحيث لو كان تحته قطن لانكبس وظهر أثره على يده لو فرضت تحت القطر<sup>(٢)</sup> وتكيس رأسه بارتفاع أسافله على أعاليه<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويضع شيئاً من ركبتيه ومن بطون كفيه ومن بطون أصابع رجليه)

الشرح أن من شرط صحة السجود أن يضع جزءاً من ركبتيه ومن بطون كفيه ومن بطون أصابع رجليه ولو لم تكن مكشوفة على الأرض.

(١) قال في شرح الروض (١/١٥٨) «ولو عجز الراكع عن الاعتدال سجد ركوعه وسقط الاعتدال لتعذره» اهـ.

(٢) قال في شرح الروض (١/١٦٠) «فيضعه على الموضع المسجود عليه تتحامل عليه بثقل رأسه وعقه بحيث لو سجد على قطن أو نحوه لاندك» اهـ.

(٣) قال في شرح الروض (١/١٦٠) «وتكيس بارتفاع أسافله أي عميرته وما حولها على أعاليه» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وقال بعض العلماء خارج المذهب ليس شرطاً في السجود التنكيس فلو كان رأسه أعلى من دبره صحت الصلاة عندهم)

الشرح هذا مذهب الإمام أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> ولكن الشرط عندهم أن لا يخرج عن اسم السجود.

قال المؤلف رحمه الله (العاشر الطمأنينة فيه الحادي عشر الجلوس بين السجدين الثاني عشر الطمأنينة فيه)

الشرح في هذه الجمل ذكر ثلاثة أركان أحدها الطمأنينة في السجودين وثانيها الذي هو الركن الحادي عشر الجلوس بين السجدين وهو ركنٌ ولو كانت الصلاة نفلاً وثالثها الطمأنينة في هذا الجلوس وهي ركنٌ من أركان الصلاة.

(١) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني الفقيه والمحدث صاحب المذهب ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ونشأ بها ومات والده وهو صغير فتعهدته أمه ووجهته إلى دراسة العلوم الدينية فحفظ القرآن وتعلم اللغة ذهب إلى الكوفة ومكة والمدينة والشام واليمن ثم رجع إلى بغداد ودرس فيها على الشافعي أثناء قيام الشافعي برحلاته إليها وكان من أكثر تلاميذ الشافعي ببغداد درس على يد كثير من عظماء العراق منهم إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ويبريد بن هارون وأبو داود الطيالسي ووكيع بن الحجاج وعبد الرحمن بن مهدي، برز على أقرانه في حفظ السنة وجمع شتاتها حتى أصبح إمام المحدثين في عصره قال الشافعي خرجت من بغداد وما حلفت فيها أفقه ولا أورع ولا أرهد ولا أعلم ولا أحفظ من ابن حنبل، وكان قوي العزيمة صبوراً ثابت الرأي قوي الحجة جريئاً في التكلم بالحق عند الخلفاء مما كان سبباً له في محنته المشهورة. توفي سنة ٢٤١ هـ.

انظر سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧، ٢٦٢).

قال المؤلف رحمه الله (الثالث عشر الجلوس للتشهد الأخير وما بعده من الصلاة على النبي والسلام الرابع عشر التشهد الأخير فيقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله<sup>(١)</sup> أو أقله وهو التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله)

الشرح أن من أركان الصلاة وهو الركن الثالث عشر الجلوس للتشهد الأخير وما بعده. وللتشهد أقل وأكمل فأقله لدي لا تصح الصلاة بدونه التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وقد ذكره المؤلف رحمه الله في المتن.

قال المؤلف رحمه الله (الخامس عشر الصلاة على النبي ﷺ وأقلها اللهم صل على محمد)

الشرح ليس المراد به تعيين هذا اللفظ بحروفه بحيث لا يجوز إبدال كلمة منه بغيرها بل يصح صلى الله على محمد ونحوه.

(١) روى مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة باب لتشهد في الصلاة، عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله ﷺ يعلم التشهد كما يعلم السورة من القرآن فكان يقول «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (السادس عشر السلام وأقله السلام عليكم)

الشرح من شروط أجزاء السلام الإثنيان بأل فلا يكفي سلام عليكم. وكذلك لا يكفي إبدال كلمة عليكم بعلبك بدون ميم. وتشترط الموالاة بين كلمتيه وأن يكون بحيث يسمع نفسه وكونه مستقبل القبلة صدره إلى تمامه وذلك بالإتيان بميم عليكم. أما أكمله فيحصل بريادة ورحمة الله<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (السابع عشر الترتيب)

الشرح أنه لا بد من الترتيب لأركانها كما ذكر في تعدادها وقد اشتمل على قرآن النية في التكبير بالقيام في الفرض للمستطيع وإيقاع القراءة في القيام وإيقاع التشهد والصلاة على النبي ﷺ في القعود. قال المؤلف رحمه الله (فإن تعمد تركه كأن سجد قبل ركوعه بطلت)

الشرح أن من تعمد ترك الترتيب بأن قدم ركعًا قوليًا هو السلام أو ركعًا فعليًا مطلقًا بطلت صلاته وذلك كأن يسجد قبل ركوعه فتبطل صلاته إجماعًا لتلاعبه.

قال المؤلف رحمه الله (وإن سها فليغز إليه إلا أن يكون في مثله أو بعده فتتم به ركعته ولغا ما سها به فلو لم يذكر تركه للركوع إلا بعد أن ركع في القيام الذي بعده أو في السجود الذي بعده لغا ما فعله بين ذلك).

الشرح أن من ترك الترتيب سهواً ثم ذكر الركن المتروك فما فعله

(١) ذكر كل ذلك في إعانة الطالبين (م/١/ج/١٦٩).

بعده لغو أي لا يُحسب لعدم وقوعه في محله فليرجع إليه فوراً محافظةً على الترتيب، وهذا إن تذكّر قبل أن يكون في مثله، فإن تذكّر وقد صار في مثله تمت بهذا ركعته. وكذلك إذا تذكّر وهو فيما بعد مثل المتروك فتم ركعته بما فعل ويُلغى ما بينهما<sup>(١)</sup>. وهذا الحكم في غير المأموم أما المأموم فلا يعود له بل يأتي بركعة بعد سلام إمامه<sup>(٢)</sup>.

مسئلة. الشك في هذه المسئلة كالتذكر فلو ركع ثم شك هل قرأ الفاتحة أو لا أو شك وهو ساجد هل ركع واعتدل أو لا قام فوراً وجوباً ولا يكفيه لو قام راکعاً وأما من شك وهو قائم قبل أن يركع هل قرأ الفاتحة أو لا في ركعته هذه فلا يجب عليه أن يقرأ فوراً لأنه لم ينتقل عن محلها لكن لا بد له أن يقرأ الفاتحة قبل أن يركع إن لم يزل شكه قبل الركوع ويتيقن أنه قرأه.

فائدة. مذهب الشافعي رضي الله عنه أن من شك في عدد الركعات يحب عليه أن يأخذ بالأقل<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح هذا فصل معقود لبيان أحكام الجماعة والجمعة

(١) قال في شرح الروض (١/١٨٨) «ترتيب الأركان واجب فلو ترك ركناً عمداً بطلت صلاته كما علم مما مرّ أو سهياً وكذا غير مأموم عدد إليه إن تذكر وإلا لم يعتد بما فعله حتى يأتي بالمتروك فتم به الركعة المحتثة» اهـ.

(٢) قال في المجموع (٤/٢٣٧) «ولو ركع مع الإمام ثم تذكر أنه نسي الفاتحة أو شك في قراءتها لم يحر أن يعود لقراءتها لفوات محلها ووجوب متابعة الإمام فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة» اهـ.

(٣) قال الشيرازي في التيسير (ص/٢٧) «إذا شك في عدد الركعات وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل ويأتي بما بقي ويسجد للسهو» اهـ.



قال المؤلف رحمه الله (الجماعةُ على الذكور الأحرارِ  
المقيمين البالغين غير المعذورين فرضٌ كفايةً)

الشرح الحال التي تكون فيها الجماعة فرضٌ كفاية هي الجماعة في الصلوات الخمس في حق الذكور الأحرار المقيمين البالغين غير المعذورين فخرج بالذكور النساء فليست فرضاً عليهن، وخرج بالأحرار العبيد فليست فرضاً عليهم. وخرج بالمقيمين المسافرين فمن دخل بلدةً بنيت الإقامة أقل من أربعة أيام فالجماعة في حقه غير فرض<sup>(١)</sup>. وخرج بالبالغين الصبيان فليست فرضاً في حقهم لعدم التكليف لكن يجب على الولي أن يأمر الطفل المميز بالجماعة والجمعة<sup>(٢)</sup>. وخرج بغير المعذورين المعذورون بعذر من الأعذار المسقطه لوجوب الجماعة كالمرض الذي يبطل الثوب والخوف من العدو بذهابه إلى مكان الجماعة وغير ذلك من أعذار ترك الجماعة وهي كثيرة<sup>(٣)</sup>. ويشترط لوجوبها أيضاً العقل ولم يذكر في المتن لظهور حكمه. ويحصل فرض الكفاية بإقامتها بحيث يظهر شعار بأن تقام في البلد الصغيرة في محل وفي الكبيرة في محال متعددة

(١) قال في إغاثة الطالبين (٢/٨٧) «قوله (وتجب على مقيم بمحل إقامتها)

أي ناء الإقامة فيه مدة مطلقة أو أربعة أيام بلياليها» اهـ

(٢) قال في المجموع (٤/١٨٨) «قال الشافعي والأصحاب ويؤمر الصبي

بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها» اهـ وقال في التحفة (٢/

٤٨٢) «فلا جمعة على غير مكلف». ثم قال (٢/٤٨٣) «ولكن يجب أمر

الصبي بها كبقية الصلوات» اهـ.

(٣) قال في المقدمة الحضرية (ص/٢٣٠) «أعذار الجمعة والجماعة المرض

إن بل ثوبه ولم يحد كلاً والمرض الذي يشق كمشفته وتمريض من لا

متعهد له وإشراف القريب على الموت أو يأس به ومثله الزوجة والصهر

والمملوك والصديق والأستاذ والمعتق والعتيق ومن الأعذار الخوف على

نفسه أو عرضه أو ماله وملازمة غريمه وهو معسر» اهـ.

بحيث يمكن قاصدها إدراكها بلا مشقة ظاهرة<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وفي الجمعة فرض عين عليهم إذا كانوا أربعين مكلفين مستوطنين في أبنية لا في الخيام لأنها لا تجب على أهل الخيام. وتجب على من نوى الإقامة عندهم أربعة أيام صحاح أي غير يومي الدخول والخروج وعلى من بلغه نداء صيت من طرف يليه من بلدها)

الشرح أن الجماعة في الجمعة فرض عين فلا تصح فرادى، وفرضيتها على من كان موصوفاً بالأوصاف السابقة الذكورة والحرية والإقامة والعقل والبلوغ وفقدان العذر، وكل ما هو عذر في ترك الجماعة فهو عذر في ترك الجمعة وإما تجب الجمعة عليهم إذا كانوا أربعين ذكراً مستوطنًا<sup>(٢)</sup> إقامتهم في خِطَّة أبنية<sup>(٣)</sup> أي في مكان محدود من البلد ولو كانت الأبنية من خشب أو قصب أو سَعَف<sup>(٤)</sup>.

ولا تجب على أهل الخيام<sup>(٥)</sup>.

(١) قال في شرح الروض (٢٠٩/١) «حتى يظهر الشعار أي شعار الجماعة بإقامتها مكان في قرية وأمكنة في البلد الكبير» اهـ.

(٢) قال في فتح الوهاب (٧٥/١) «متوطاً بمحلها (أي الجمعة) أي لا يطعن عنه شتاء ولا صيفاً إلا لحاجة» اهـ.

(٣) قال في شرح التنبيه (ص/٣١) «في شروط صحة الجمعة أحدها أن تكون في أبنية مجتمعة» اهـ.

(٤) السَّعْفة بمنحتين غصن البخل والجمع سعف كذا في مختار الصحاح (ص/٣١١).

(٥) قال في إعدة الطالبير (م/١ ج/٢/٥٩) «ولا تصح من أهل خيام بمحلهم لأنهم على هيئة المستوفرين ولأن قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم ﷺ بحضورها» اهـ قال البجيرمي في حاشيته على الإقناع (٢/١٧٨) «قوله (لأنهم على هيئة المستوفزين) أي المسافرين أي شأنهم

وتجب الجمعة على من نوى الإقامة في بلد الجمعة أربعة أيام صحاح أي كوامل غير يومي الدخول والخروج فأكثر لأنه بذلك ينقطع السفر. وتجب أيضًا على من توطن محلًا يبلغه منه النداء من شخص صيَّت أي عالي الصوت باعتبار كونه واقفًا بمستوى من طرف يلي السامع من بلد الجمعة مع اعتبار سكون الريح<sup>(١)</sup> بحيث يعلم أن ما يسمعه نداء الجمعة ولو لم تتبين الكلمات وذلك باعتبار معتدل السمع.

ولا تجب على مسافر إلا أن يكون عاصيًا بسفره. ولا يشترط في المسافر الذي سفره مباح أن يكون سفره مسافة قصر بشرط أن يكون في حكم المسافر قبل الفجر<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وشرطها وقت الظهر وخطبتان قبلها فيه يسمعهما الأربعون وأن تُصلى جماعة بهم وأن لا تقارنها أخرى ببلد واحد فإن سبقت إحداهما بالتحريمه صحت السابقة ولم تصح المسبوقه، هذا إذا كان يمكنهم الاجتماع في مكان واحد فإن شق ذلك صحت السابقة والمسبوقه)

دلت وإن أقموا بها أبدًا اه هذا إن لم يسمعوا النداء من محل إقامة الجمعة فإن سمعوا النداء من محل إقامة الجمعة لزمهم فيه تبعًا لأهله كما في الأنوار (١/١٤٥) والمغني (١/٤١٦) وغيرهما.

(١) قال في شرح الروض (١/٢٦٣) «والمعتر نداء صيَّت أي عالي الصوت يؤذن كعادته في علو الصوت وهو على الأرض في طرفها أي طرف البلدة الذي يليهم والأصوات هادئة والرياح راكدة».

(٢) قال في أسى المطالب (١/٢٦٣) «فرغ العذر الطارئ ولو بعد الزوال يبيح ترك الجمعة إلا السفر فلا ينشئه بعد المحر ولو لطاعة كسفر حج فرضًا أو نفلًا كما لا ينشئه مباحًا كسفر تجارة أما بعد الروال فلأنها لرمته فيحرم اشتغاله بما يموتها كالتجارة واللهو ولا يقدر كون الوجوب موسعًا إذ الناس تبع للإمام فيها فتعين انتطاره وأما قبله فلأنها مضافة إلى اليوم وإن كان وقتها بالزوال اه».

الشرح شرط صحّة الجمعة أن تقع وقت الظهر فلا تُقضى الجمعة جمعةً وإنّما تقضى إذا فات وقتها ظهراً. وتدرّك الجمعة بإدراك ركعة مع الإمام وأما إذا لم يدرك المأموم الإمام إلا بعد الركوع من الركعة الثانية في الجمعة فإنه عندئذ يسوي الجمعة ويصلي أربع ركعات. وتشرط خطبتان قبلها بعد دخول الوقت فلو ضاق الوقت عن الخطبتين والركعتين صلّوا ظهراً. ويشترط في الخطبتين أن يسمعهما الأربعون<sup>(١)</sup> وأن تُصلى جماعة بهم وأن لا تقارنها أو تسبقها جمعةً أخرى ببلدها، قال الشافعي رضي الله عنه وإن كُبرّت البلد اه قال أصحابه يعني إذا لم يشقّ اجتماع أهل البلد فإذا سبقت إحدى الجمعتين صحّت وبطلت التي بعدها وإن تقارنتا بطلتا وكذلك إذا لم تُعلم السابقة، والعرة في السبق والمقارنة بالراء من تكبيرة الإمام<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وأركان الخطبتين حمدُ الله والصلاة على النبي ﷺ والوصية بالتقوى فيهما وعاءية مفهومة في إحداهما والدعاء للمؤمنين في الثانية).

الشرح أن الخطبتين لا تكونان مجزئتين إلا بهذه الأمور الخمسة أولها حمد الله بلفظ الحمد لله أو لله الحمد أو حمداً لله أو نحو ذلك. والثاني الصلاة على النبي بنحو اللهم صل على محمد أو صلى الله على محمد. والثالث الوصية بالتقوى وهي المقصود الأعظم فلا يكفي التحذير من الدنيا بل لا بد من الحث على الطاعة أو الرّجر عن المعصية، ولا يُشترط لفظ التقوى فلو قال أطيعوا الله كفى. وهذه الثلاثة يُشترط أن تكون في كلّ من

(١) أي أن يسمعوا أركانها.

(٢) ذكر كل ذلك الدمياطي في إعاة الطالبين (م/١/ج ٢/٦١ - ٦٢).

الخطبتين. والرابع آية مفهومة كاملة<sup>(١)</sup> وإن كانت متعلقة بقصة في إحداها في ابتدائها أو انتهائها أو وسطها والأفضل أن تكون قراءة الآية في الخطبة الأولى لتقابل الدعاء في الثانية. والخامس الدعاء للمؤمنين الشامل للمؤمنات في الخطبة الثانية<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وشروطهما الطهارة عن الحدثين وعن النجاسة في البدن والمكان والمحمول وستر العورة والقيام والجلوس بينهما والموالة بين أركانها وبينهما وبين الصلاة وأن تكونا بالعربية.)

الشرح أن للخطبتين شروطًا وهي تسعة الأول الطهارة عن الحدث الأصغر والأكبر والطهارة عن النجاسة غير المعفو عنها في البدن والمكان وما يحمله من ثوب وغيره. والثاني ستر العورة. والثالث القيام فيهما للقادر بالمعنى السابق في قيام الفرض فإن عجز فجالسًا ثم مضطجعًا، والأولى في هذه الحال الاستخلاف<sup>(٣)</sup>. والرابع الجلوس بينهما فلو تركه ولو سهوًا لم تصح وأما من كان يخطب جالسًا بعذر فيفصل بين الخطبتين بسكتة. وأقل هذا الجلوس قدر الطمأنينة وأكمله قدر سورة

(١) قال في التحفة (٥٢٨/٢) «(والرابع قراءة آية) مهمة لا ك ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ وإن تعلقت بحكم مسوخ أو قصة لا بعض آية» اهـ.

(٢) قال في التحفة (٥٢٩/٢ - ٥٣٠) «(والخامس ما يقع عليه اسم دعاء) أخروي (للمؤمنين) وإن لم يتعرض للمؤمنات لأن المراد الجنس الشامل لهن لقل الخلف له عن السلف (في الثانية) لأن الأواخر به أليق ويكفي تخصيصه بالسامعين» اهـ.

(٣) قال في روضة الطالبين (٢٦/٢) «الثالث القيام فيهما مع القدرة فإن عجز عن القيام فالأولى أن يستنيب ولو خطب قاعدًا أو مضطجعًا للعجز جاز كالصلاة ويحوز الاقتداء به» اهـ.

الإخلاص<sup>(١)</sup>. والخامس الموالاة بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة لثلا يطول الفصل عرفاً بما لا يتعلق بهما<sup>(٢)</sup>. والسادس أن تكون أركان كل منهما بالعربية وإن كان كل الحاضرين أعاجم<sup>(٣)</sup>. والسابع كونهما بعد الزوال. والثامن سماع الأربعين الأركان<sup>(٤)</sup> ولا يشترط سماعهم كل الخطبة<sup>(٥)</sup>. والتاسع كونهما قبل الصلاة.

مسئلة. يحرم التشاغل عن الجمعة ببيع ونحو ذلك كالإجارة<sup>(٦)</sup> وكان يهب مالا ليهبه في مقابله غرضاً بعد الأذان الثاني ويكره قبله

(١) قال في إعدة الطالبين (م/١/ج/٢/٧٠) «وأن يقرأها فيه» أي وس أن يقرأ سورة الإخلاص في الجلوس المذكور» اهـ.

(٢) قال في إعدة الطالبين (م/١/ج/٢/٧٠) «والحاصل الولاء معتر في ثلاثة مواضع الأول بين الخطتين فلا يطيل الفصل بينهما والثاني بين أركانها والثالث بينهما وبين الصلاة فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة» اهـ قال في النهاية وخذ الموالاة ما أخذ في جمع التقديم» اهـ.

(٣) قال في إعدة الطالبين (م/١/ج/٢/٦٩) «وشرط فيها عربية وإن كانوا كلهم عجمًا» اهـ.

(٤) قال في إعدة الطالبين (م/١/ج/٢/٦٩) «قوله إسماع أربعين أي بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعها تسعة وثلاثون غيره كملون» اهـ.

(٥) قال في إعدة الطالبين (م/١/ج/٢/٦٨) «قوله لا جميع الخطبة أي لا يشترط إسماعهم جميع الخطبة فلو أسر في غير الأركان صححت الخطبة» اهـ.

(٦) قال في إعدة الطالبين (م/١/ج/٢/٩٥) «قوله وحرم على من تنزله الجمعة نحو مبايعة أي لقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَا الْبَيْنَ أَمَّاوَ إِذَا تُدْعَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُّوا السَّيْعَ﴾» «ورد النص في البيع وقيس عليه غيره ومحل الحرمة في حق من جلس له في غير الجامع أما من سمع البدء فقام قاصداً الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فيه لا يحرم عليه» اهـ قال في فتح الوهاب (٧٨/١) «كما صرح به في التثمة ونقله في الروضة قال وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكروه» اهـ.

وبعد الزوال<sup>(١)</sup>، وأما لو ركب الشخص سيارة الأجرة للذهاب  
لصلاة الجمعة فيجوز لأن هذا ليس فيه تشاغل عنها.  
ولا تدرك الجمعة إلا بركعة كما تقدم.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان شروط الاقتداء.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب على كل من صلى مقتدياً في  
جمعة أو غيرها أن لا يتقدم على إمامه في الموقف والإحرام بل  
تُبطل المقارنة في الإحرام وتكره في غيره إلا التأمين)

الشرح يجب على من أراد الصلاة مقتدياً بغيره سواء كان في  
جمعة أو غيرها أن يُراعي شروط الاقتداء في إمامه الذي يريد  
الاقتداء به وهي ستة

الأول أن لا يعلم بطلان صلاته<sup>(٢)</sup> فإن علم بطلان صلاته بحدث  
أو غيره كأن علم على ثوبه نجاسة غير معفو عنها واقتدى به فسدت  
صلاته لتلاعبه.

والثاني أن لا يظن البطلان فلو اجتهد اثنان في القبلة فاختلف  
اجتهادهما فليس لأحدهما أن يقتدي بالآخر فإن اقتدى أحدهما  
بالآخر بطلت صلاة المقتدي<sup>(٣)</sup>

والثالث أن لا يعتقد وجوب القضاء عليه كمتيمم لفقد ماءٍ بمحلّ

(١) كما في فتح الجواد (٢/٢٠٩) وغيره.

(٢) قال في المنهاج (ص/١٥) «لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته» اهـ  
قال السجيري في حاشيته على فتح الوهاب (١/٢٨٧) «الأولى أن يقول  
أراد بالاعتقاد ما يشمل العلم والظن الغالب» اهـ

(٣) أي لم تنعقد.

يغلب فيه وجوده فلا يصحُّ أن يقتدي بمن علمه متيمماً لفقد الماء في هذا المحل لأنه لا بُدَّ له من القضاء، ومثله من كان وضع جبيرة على موضع التيمم.

والرَّابِع أن لا يَشْكُ في كونه مأموماً أو إماماً فيحرم الاقتداء بمن شكَّ فيه هل هو إمامٌ أو مأموم وبالأولى إن عِلِمَ أنه مأموم<sup>(١)</sup> وهذا إن كان اقتدى به قبل انقضاء صلاة إمامه أما بعد انتهاء صلاة الإمام فإن اقتدى بمن كان مأموماً مسبقاً صحت قدوته مع الكراهة إن علم بالحال، فلو رأى اثنين وشكَّ أيهما الإمام لم يصح الاقتداء بأحدهما ولو اجتهد في ذلك<sup>(٢)</sup>.

والخامس أن لا يكون أمياً لا يحسن الفاتحة كأن يعجز عن حرفٍ من حروف الفاتحة أو عن إخراجهِ من محرجهِ.  
والسَّادس أن لا يقتدي الذكر بالمرأة<sup>(٣)</sup> والخشْي المشكل.

(١) قال السوي (٢٠٢/٤) في المجموع: «قد ذكرنا أنه لا يصح الاقتداء بالمأموم وهذا مجمع عليه نقل الأصحاب فيه الإجماع» اهـ

(٢) «وأن لا يكون مشكوكاً فيه أي في كونه إماماً أو مأموماً فمتى جوز المقتدي في إمامه أنه مأموم كأن وجد رجلين يصليان وتردد في أيهما الإمام لم يصح اقتداؤه بواحد منهما وإن ظنه الإمام ولو باحتهاد على الأوجه إذ لا مميزات عند استوائهما إلا الية ولا اطلاع عبيها» اهـ هذا ما رجحه أس حजर وقال في شرح الروض (٢١٦/١) «فإن اجتهد في أيهما الإمام واقتدى بمن علب على ظنه أنه الإمام فيسعي أن يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة والثوب والأواني» اهـ قال الشهاب الرملي (٢١٦/١) «قوله فيسعي أن يصح إشارة إلى تصحيحه» اهـ.

(٣) قال في شرح الروض (٢١٧/١) «ولا يقتدي رجل بامرأة لخبر البحاري «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» مع خبر ابن ماجة «لا تؤمَّنَّ امرأةً رجلاً» اهـ.



تنبيهه. المرأة يصح أن تقتدي برجلٍ وخنثى وامرأة<sup>(١)</sup>، وأما الخنثى فيقتدي بالرجل دون المرأة.

وقول المؤلف «أن لا يتقدم على إمامه في الموقف والإحرام بل تبطل المقارنة في الإحرام وتكره في غيره إلا التأمين» فيه ذكر أمور من الشروط الأول منها أن لا يتقدم على إمامه في الموقف، والعبارة بالتقدم بعقب الرجل<sup>(٢)</sup> في القائم المعتمد عليها فإن تقدم بعقبه على الإمام لم تصح صلاته، والثاني المتابعة له في التحريم فيجب أن لا يتقدم عليه بتكبير الإحرام بل تبطل المقارنة للإمام يقيناً أو شكاً بالإحرام فيجب تأخير جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام<sup>(٣)</sup>. وأما المقارنة في غيره من سائر الأفعال فمكروهة<sup>(٤)</sup> وتفوت بها فضيلة الجماعة، ويستثنى مما ذكر التأمين أي قول «أمين فالأفضل فيه المقارنة»<sup>(٥)</sup> أي لا يسبقه ولا يتأخر عنه.

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم تقدمه بركن فعلي)

الشرح من أحكام الجماعة أن لا يتقدم المأموم على الإمام بركن فعلي فتقدم المأموم على الإمام بركن فعلي كالركوع والسجود حرام

(١) قال في شرح الروض (٢١٧/١) «وتقتدي المرأة بالجميع أي بالرجل والمرأة والخنثى» اهـ.

(٢) قال الفيومي في المصباح (ص/١٥٩) في العقين «مؤخر القدم والجمع أعقاب» اهـ أي ما يصيب الأرض منه.

(٣) قال السوي في الروضة (٣٦٩/١) «ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام» اهـ.

(٤) قال في فتح الحواد (١٧٩/٢) «أما غير الإحرام كالسلام فلا تضر المقارنة فيه لكنها مكروهة» اهـ.

(٥) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/١٤٢) «(وليس لنا ما يسن إلخ) أي ليس لنا في الصلاة فعل أو قول تطلب فيه المقارنة إلا هذا أي التأمين» اهـ.

وهو من الكبائر<sup>(١)</sup>. ومعنى السبق بركن فعلي أن يكون الإمام في القيام فيسبقه المأموم فيركع ثم يرفع رأسه فهذا حرام من الكبائر ولا تبطل الصلاة بذلك فلو سبق الإمام بعض الركن لا يكُلّه كأن ركع والإمام قائم فانتظر في الركوع حتى ركع الإمام فهو مكروه<sup>(٢)</sup>. قال المؤلف رحمه الله (وتبطل الصلاة بالتقدم على الإمام بركنين فعليين متواليين طويلين أو طويل وقصير بلا عذر<sup>(٣)</sup>)

الشرح ذلك كأن يركع المأموم ويعتدل ويهوي للسجود والإمام قائم، ومثله أن يركع المأموم قبل الإمام فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد فلم يحتمع معه في ركوع ولا اعتدال فهذا أيضًا تقدّم على الإمام بركنين فعليين.

(١) قال في إعادة الطالبين (م/١/ج/٢/٣٨) «وإن تقدم عليه بركن فعلي فقط حرم ولم يبطل» اهـ قال في الزواجر «ومدّهنّا أن مجرد رفع الرأس قبل الإمام أو القيام أو الهوي قبله مكروه كراهة تنزيه وأنه يسر له العود إلى متابعة الإمام إن كان باقيًا في ذلك الركن فإن سبقه بركن كان ركع واعتدل والإمام قائم لم يركع حرّم عليه» اهـ.

(٢) قال في إعادة الطالبين (م/١/ج/٢/٣٨ - ٣٩) «قوله (تمام ركن) يفهم منه أن التقدم ببعض ركن كأن ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع لا يحرم وإنما يكره وهو كذلك عند ابن حجر والذي في المغني والنهاية أن السبق ببعض ركن كالسبق به تأمًا» اهـ.

(٣) قال في إعادة الطالبين (م/١/ج/٢/٣٨) «إنه يصر التقدم بركنين فعليين سواء كانا طويلين كالسجدة الثانية والقيام أو طويلًا وقصيرًا كالركوع والاعتدال» اهـ قال في الزواجر «أو بركنين كأن هوى إلى السجود والإمام لم يركع وكان ركع واعتدل والإمام لم يركع فلما أراد الإمام الاعتدال هوى المأموم للسجود بطلت صلاته» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وكذا التأخر عنه بهما بغير عذر)

الشرح لو رفع الإمام رأسه من الركوع واعتدل وبدأ بالهُوَيِّ للسجود والمأموم بعد قائم لم يركع بلا عذر فهذا تأخر عن الإمام بركنين فعليين وهو مبطل.

قال المؤلف رحمه الله (وبأكثر من ثلاثة أركان طويلة ولو لعذر فلو تأخر لإتمام الفاتحة حتى فرغ الإمام من الركوع والسجودين فجلس للتشهد أو قام وافق الإمام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام إمامه وإن أتمها قبل ذلك مشى على ترتيب نفسه)

الشرح أن من مبطلات الصلاة التأخر عن الإمام بأكثر من ثلاثة أركان طويلة كالركوع والسجودين كأن ركع الإمام ثم اعتدل ثم هوى للسجود فسجد السجود الأول والسجود الثاني وقعد للتشهد<sup>(١)</sup> فإذا كان لم يته من قراءة الفاتحة ترك ترتيب نفسه ووافق الإمام فيما هو فيه<sup>(٢)</sup> وفاته ركعة فيأتي بركعة بعد سلام إمامه وإلا بأن لم يتابع الإمام ولا نوى مفارقتة بل استمر على ترتيب نفسه فهذا تبطل صلاته لأنه تأخر بأكثر من ثلاثة أركان طويلة ولو كان تأخره لعذر كأن كان ناسيًا أنه في الصلاة أو أنه مُقْتَدٍ أو كان بطيء القراءة أي لا يساعده لسانه على السرعة<sup>(٣)</sup>.

(١) أي للتشهد الأخير أو الأول مع أنه ليس ركنًا لأنه على صورة الركن كما قاله في التحفة (٤١٠/٢).

(٢) فإن قام الإمام لركعة تالية ولم يجلس للتشهد وافق المأموم الإمام في القيام ويعتد بما أتى به من الفاتحة كما في حاشية الشرواني على التحفة ويأتي بركعة بعد سلام الإمام.

(٣) قال في فتح الجواد (١/ ١٨٠) ويلزمه الاحتراز عن التحلف المبطل =

بيان. إنما شرطوا الركن الفعلي لأن التقدم بالركن القولي غير السلام لا يحرم ولا يبطل الصلاة كالتقدم بالفتحة قبل أن يبدأ الإمام بها أو بالتشهد الأخير قبل أن يبدأ الإمام به فإذا قرأ المأموم الفتحة وأنهاها والإمام بعد لم يشرع في قراءتها ثم اكتفى المأموم بتلك القراءة لم يحرم ذلك ولم تبطل صلاته لكنه ارتكب الكراهة إلا أن التقدم بتكبيرة الإحرام على الإمام يمنع صحة القدوة فيبطل الصلاة فمن أراد الاقتداء بإمام فكبر قبله تكبيرة الإحرام مع نية الاقتداء به لم تصح صلاته إلا أن يعيد التكبيرة بعد تكبيرة الإمام، وكذا السلام عمداً قبل الإمام يبطل الصلاة<sup>(١)</sup> إلا أن ينوي المفارقة فيسلم قبله فإن صلاته لا تبطل.

قال المؤلف رحمه الله (وأن يعلم بانتقالات إمامه)

الشرح من شروط القدوة علم المأموم بانتقالات إمامه قبل شروعه في الركوع ليتمكن من المتابعة. ويحصل هذا العلم برؤية

= فإذا سبق ثلاثة طويلة كالركوع والسجدين في التحنط لإتمام الفتحة فيوافق إمامه وجوباً في الركن الرابع وهو القيام أو الحنوس للتشهد في هذه الصورة ويترك ترتيب نفسه ثم يتدارك بعد سلام الإمام ما بقي عليه ثم قال (١/ ١٨٠) وإذا وافق تدارك بعد سلام الإمام ما فاتته وإن زال عذره كأن فرع من الفتحة أو زالت الزحمة أو الدهول قبله أي قبل الرابع بأن لم يشرع الإمام فيه حتى زال العذر وإن شرع في مقدمته من الانتصاب للقيام والجلوس للتشهد أتم ركعته بالسعي خلف الإمام على ترتيب نفسه وبعد إتمامه ركعته وافقه فيما هو فيه وهو حينئذ كمسبوق فيدرك الركعة إذا أدرك معه الركوع اهـ.

(١) قال في شرح الروض (١/ ٢٣٠) «ولو سبقه بالقراءة والتشهد لم يصر ولو في الجهرية إذ لا تظهر به مخالفة بخلاف سبقه بالسلام لارتكابه حرامين التقدم بركن وقطع القدوة بغير نية» اهـ.

الإمام أو بعض المأمومين ممن يرى الإمام أو بسماع الصوت من الإمام ولو بواسطة الآلة أو من المبلِّغ<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وأن يجتمعا في مسجد وإلا ففي مسافة ثلاثمائة ذراع يدوية)

الشرح من شروط القدوة أن يجتمع الإمام والمأموم في مكان مسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو أحدهما بمسجد والآخر بغيره فإن كانا في مسجد صحت القدوة وإن بعدت المسافة جدًا كأن كانت المسافة بين الإمام والمأموم أربعمئة ذراع أو أكثر، وإن كانا في غير ذلك كأن كانا في فضاء اشترط أن لا تزيد المسافة بين الإمام والمأموم على ثلاثمائة ذراع بذراع الأدمي المعتدل تقريبًا، وإن كان المأمومون صفوفًا متتابعة اشترط أن لا تزيد المسافة بين الصف الذي فيه المأموم والصف الذي قبله على ثلاثمائة ذراع وإن بلغ ما بين الإمام والصف الأخير فرائخ بشرط إمكان المتابعة<sup>(٢)</sup>. فإن لم ير الإمام اشترط عدم تقدمه على من يربط له صلاته بصلاة الإمام لأنه له كالإمام<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في فتح الوهاب بشرح مهج الطلاب (٦٥/١) «وثاني الشروط علمه أي المأموم بانتقال الإمام لينمك من متابعته برؤية له أو لبعض الصف أو نحوها كسماع لصوته أو صوت مبلِّغ» اهـ.

(٢) قال ابن المقري في روض الطالب (٢٢٤/١) «وإن كانا في مسجد صح الاقتداء وإن بعدت مسافته». ثم قال (٢٢٤/١) «وإن كانا في غير المسجد اشترط في الفضاء أن لا يزيد ما بين الإمام ومن خلفه أو على جانبيه ولا ما بين كل صفين على ثلاثمائة ذراع تقريبًا» اهـ.

(٣) قال في شرح الروض (٢٢٥/١) «وكذا إن كان أحدهما خارج المسجد والآخر داخله وبينهما باب أي منفذ أو كانا في بيتين من غير المسجد وبينهما منفذ اشترط مع ما مر لصحة اقتداء من ليس في بناء الإمام ولم يشاهده ولا من يصلي معه في منائه أن يقف واحد من المأمومين بحذاء»

قال المؤلف رحمه الله (وأن لا يحول بينهما حائل يمنع الاستطراق)

الشرح يُشترط لصحة القدوة عدم وجود حائل بين الإمام والمأموم<sup>(١)</sup> يمنع المرور إلى الإمام أو رؤية الإمام أو من خلفه كجدار أو باب مُغلق أو مردود لمنعه الرؤية أو شباك لمنعه الاستطراق أي المرور<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وأن يتوافق نظم صلاتيهما فلا تصح قدوة مصلي الفرض خلف صلاة الجنازة)

الشرح من شروط الجماعة والقدوة توافق نظم صلاة الإمام ونظم صلاة المأموم بأن يتفقا في الأفعال الظاهرة<sup>(٣)</sup> وإن اختلفا عددًا

= المنفذ أي مقابله يشاهد الإمام أو من معه في سائنه فتصح صلاة من في البيت الأولي من في المكان الآخر تبعًا له أي لمن يشاهد ولا يضر الحائل بينهم وبين الإمام وبصير المشاهد في حقهم كالإمام اه ثم قال «ومن تقدم عليه منهم بطلت صلاته كما لو تقدم على إمامه» اه  
(١) قال في شرح المصباح (٣٥٦/٢) «كما لو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجه فيشترط مع قرب المسافة عدم حائل أو وقوف واحد جذاء منفذ» اه قال في حاشية الجمل (٣٥٦/٢) «أي وأن لا يكون هناك ازورار وانعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لم يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره إليها وإلا ضرر لتحقيق الانعطاف حينئذ من غير جهة الإمام وأما لو وقف وراء حدر المسجد بجذاء شباك يرى منه المسجد وباب مفتوح عن يمينه أو يساره بحيث لو ذهب إليه ليدخل منه المسجد صارت القبلة عن يمينه أو يساره فلا يمنع ذلك صحة الاقتداء بمن في المسجد كما لو صلى على سلم المدرسة القورية لأنها مسجد» اه.

(٢) قال في شرح الروض (٢٢٤/١) «أن لا يحول بينهما حائل يمنع الاستطراق أو المشاهدة للإمام أو من خلفه كمشبك أو باب مردود» اه.  
(٣) قال البجيرمي في حاشيته (١٤١/٢) «المراد بالنظم الصورة والهيئة الخارجية أي توافق هيئة صلاتيهما» اه.

ونية فإن اختلفا في ذلك كمكتوبة اقتدى فاعلها بمن يصلي صلاة الجنابة فإنها لا تصح بهذه الكيفية لتعذر المتابعة.

ويصح اقتداء القاضي بالمؤذي والمفترض بالمتنفل والعكس لكن الانفراد أفضل من هذه الجماعة<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وأن لا يخالف الإمام في سنة تفحش المخالفة فيها فعلاً كالشهاد الأول أي جلوسه وتركه كسجود السهو)

الشرح من شروط القدوة أن لا يخالف المأموم الإمام في ترك سنة بحيث تفحش المخالفة من المأموم للإمام كأن ترك الإمام الشهاد الأول وفعله المأموم فإن صلاة المأموم تبطل إن كان عالماً بالحرمة وتعمد ذلك ولو لحقه عن قرب لتركه المتابعة المفروضة وأما إن كان جاهلاً بحرمة ذلك فلا تفسد صلاته، أما لو أتى الإمام بالشهاد الأول وتركه المأموم عمدًا لم تبطل صلاة المأموم لأنه خرج من فرض إلى فرض ولو فعل ذلك سهواً لزمه العود وإلا بطلت. ولو قام الإمام من غير أن يجلس للشهاد ثم عاد ناسيًا<sup>(٢)</sup> لم يجز للمأموم أن يعود معه إلى القعود بل ينتظره قائماً أو يفارقه بالنية<sup>(٣)</sup>. وإن سجد الإمام للسهو لزم المأموم متابعته فلو لم يفعل

(١) قال في شرح الروض (٢٢٦/١) «يصح اقتداء مؤد بقاض ومفترض متنفل» ثم قال (٢٢٦/١) «ومع جوار ذلك يسر تركه خروجا من الخلاف» اهـ.

(٢) أي عاد إلى الجلوس ناسيًا أنه في الصلاة كما في فتح الوهاب (٥٤/١) وغيره.

(٣) قال في إعاة الطالبين (م/١ ج/١٩٢) «حاصل الكلام عليه أن المأموم إذا ترك الشهاد وحده وانتصب أو ترك القنوت وسجد ثم عاد له لا تبطل صلاته بل يتعين عليه العود إن كان انتصابه أو سجوده نسياناً لمتابعة»

وانتظره قاعدًا بطلت صلاته<sup>(١)</sup>. وأمّا المخالفة في سنة لا تفحش المخالفة فيها كجلسة<sup>(٢)</sup> الاستراحة فلا تضر لأنها يسيرة<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وأن ينوي الاقتداء مع التحرم في الجمعة وقبل المتابعة وطول الانتظار في غيرها<sup>(٤)</sup>)

الإمام لأنها فرص وهيء أكد من تدسه بالفرض، وإن كان عمدًا لا يتعين عليه ذلك بل يسن، والفرق بين العمد والناسي أن الأول له غرض صحيح بانتقاله من واجب إلى واجب فاعتد بمعه وخير بين العود وعدمه بخلاف الثاني فإن فعله وقع من غير قصد فكأنه لم يفعل شيئًا فإذن ترك الإمام التشهد وانتصب قائمًا بحب على المأموم أن يستحب معه وإلا بطلت صلاته لفحش المخالفة فإن عاد الإمام بعد انتصاه لم تحز موافقته لأنه إما عمد فصلاته باطنة أو سهو وهو لا يحوز موافقته هـ

(١) قل في إعداء الطالبين (م/١/ح/٢/٣٠) «وقوله (مخالفة في سنة) أي تفحش المخالفة بها قوله (كسجدة إنح) تمثيل للسنة التي تفحش المخالفة بها قوله (فعلها الإمام وتركها المأموم) أي أو فعلها المأموم عمدًا عدلًا وتركها الإمام. قوله (عمدًا عالمًا) أي تركها حال كونه عمدًا عالمًا بالتحريم فإن كان ناسيًا أو جاهلًا فلا تضر لعذره هـ وقال ابن حجر في المنهج القويم «الشرط السادس الموافقة للإمام في سنة فاحشة المخالفة يعني تفحش المخالفة بها فلو ترك الإمام سجدة التلاوة وسجدها المأموم أو عكسه بأن سجدها الإمام وتركها المأموم أو ترك الإمام التشهد الأول وتشهده المأموم بطلت صلاته إن علم وتعمد وإن لحقه عن قرب لعدوله عن فرض المتابعة إلى سنة» هـ.

(٢) في المصباح المير (ص/٤١) «والجلسة بالفتح للمرة وبالكسر النوع والحالة التي يكون عليها كجلسة الاستراحة والتشهد وجلسة الفصل بين السجدين لأنها نوع من أنواع الجلوس» هـ.

(٣) قال في شرح الروض (١/١٦٣) «فلو تركها [أي جلسة الاستراحة] الإمام فأتى بها المأموم لم يضر تحلله لأنه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الأول» هـ.

(٤) قال السوي في المجموع (٤/٢٠٠ - ٢٠١) «اتفق بص الشافعي والأصحاب على أنه يشترط لصحة الجماعة أن ينوي المأموم الجماعة»



الشرح من شروط القدوة أن ينوي المأموم القدوة أو الجماعة في التكبيرة أو فيما بعدها، وفي تكبيرة التحرم في الجمعة والصلاة المعادة والمجموعة للمطر<sup>(١)</sup> فيُشترط في هذه المذكرات نية الاقتداء في أثناء تكبيرة التحريم وكذلك المندورة جماعة، وما سوى هؤلاء الأربع يشترط فيه أن تكون النية قبل المتابعة بحيث لو تابع بلا نية فسدت صلاته أي إن طال انتظاره بخلاف ما إذا انتظره انتظارًا طويلًا بلا متابعة فإنه لا تفسد صلاته، أي أن الذي يتابع شخصًا لم ينو الاقتداء به قصدًا أي ينتظر ركوعه فيركع بعد ركوعه أو ينتظر سجوده فيسجد بعد سجوده كأنه مأموم وهو ليس بمأموم

= والاقتداء والالتزام قلوا وتكون هذه الية مقرونة بتكبيرة الإحرام كسائر ما يسويه فإن لم ينو في الابتداء وأحرم منفردًا ثم نوى الاقتداء في أثناء صلاته ففيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا وإذا ترك نية الاقتداء والانفراد وأحرم مطلقًا انعقدت صلاته منفردًا فإن تابع الإمام في أفعاله من غير تجديد نية فوجهان حكاهما القاصي حسين في تعديقه والمتولي وءآخرون أصحهما وأشهرهما تبطل صلاته لأنه ارتبط بمن ليس بإمام له فأشبهه الارتباط بغير المصلي وبهذا قطع الغوي وءآخرون<sup>(٢)</sup>. ثم قل (٢٠١/٤) «وإن قضا تبطل صلاته فإنما تبطل إذا انتظر ركوعه وسجوده وغيرهما ليركع ويسجد معه وطال انتظاره فأما إذا اتفق انقضاء فعله مع انقضاء فعله أو انتظر يسيرًا حدًا فلا تبطل بلا خلاف» اهـ. والمراد بالانتظار الطويل هنا ما بعد طويلًا عرفًا. قل في حاشية الجيرمي على فتح الوهاب «بأن يسع ركعًا» اهـ.

(١) قل النووي في الروضة (٣٩٩/١) «فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر المطر» ثم قل (٣٩٩/١) «ثم هذه الرخصة لمن يصلي جماعة في مسجد يأتيه من بعد ويتأدى بالمطر في إتيانه فأما من يصلي في بيته منفردًا أو في جماعة أو مشى إلى المسجد في كبر أو كان المسجد في باب داره أو صلى النساء في بيوتهن جماعة أو حضر جميع الرجال في المسجد وصلوا أفرادًا فلا يجوز الجمع على الأصح» اهـ.

فسدت صلاته إن طال انتظاره بخلاف ما لو تابعه اتفاقاً أي مصادفةً لا بقصد فإنَّ صلاته لا تفسد ولا تُفسدُ متابعته في الأقوال إلا في السلام، وكذلك إن انتظره انتظاراً طويلاً ولم يتابعه في الفعل فلا تفسد صلاته<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجبُ على الإمام نيةُ الإمامة في الجمعة والمعادة وتسُنُّ في غيرهما)

الشرح أنه لا تشترط نية الإمامة أو الجماعة من الإمام بل يسُنُّ له ذلك فلو تركها أي نية الإمامة لم يَحْزُ فصيحة الجماعة، وهذا في غير الجمعة فإن تركها في الجمعة لم تصح جُمُعَتُهُ. وكذلك يجب على الإمام نية الإمامة في التكبير في الصلاة المعادة وفي المجموعة للمطر.

قال المؤلف رحمه الله (والمعادة هي الصلاة التي يصليها جماعة مرة ثانية بعد أن صلاها جماعة أو منفرداً<sup>(٢)</sup>)

(١) قال الأنصاري في فتح الوهاب (١/٦٦) «فلو تركها أي هذه النية أو شك فيها وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير للمتابعة بطت صلاته لأنه وقفها على صلاة غيره بلا رابطة بينهما فلو تابعه اتفاقاً أو بعد انتظار يسير أو انتظره كثيراً بلا متابعة لم يضر» اهـ.

(٢) قال في شرح التنبيه (١/١٤٩ - ١٥٠) «ومن صلى مفرداً ثم أدرك جماعة يصلون تلك الصلاة في الوقت استحب له أن يصليها معهم لحديث أنه ﷺ صلى الصبح فلما انقضى من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليا فقال «ما منعكما أن تصليا معنا» فقالا قد صليا في رحالنا فقال «إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم فإنها لكما نافلة» رواه أبو داود والترمذي وصححه والمصلي جماعة كالمفرد في ذلك على الأصح سواء ساوت الجماعة الثانية الأولى أم زادت بفصيحة لكون الإمام أعلم أو أروع والجمع أكثر والمكان أشرف أم نقصت شيء من ذلك وكذا لو رأى من يصلي تلك الصلاة وحده»

الشرح أنه من صلى منفردًا أو جماعة ثم رأى مَنْ يصلي معه جماعة يُسنّ له إعادتها لأن النبي ﷺ صلى الصبح فرأى رجلين لم يصليا معه فقال «ما منعكما أن تُصليا معنا» قالا صَلَّينا في رحالنا فقال «إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم فإنها لكما نافلة» رواه أبو داود<sup>(١)</sup> وغيره وصححه الترمذي<sup>(٢)</sup> وغيره.

وتكون نية المعادة بأن يقول في قلبه مثلًا أصلي فرض الظهر معادًا جماعة<sup>(٣)</sup>

### قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أحكام تجهيز الميت.

قال المؤلف رحمه الله (غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية إذا كان مسلمًا ولد حيًا، ووجب لذيّ تكفين ودفن)

الشرح تجهيز الميت المسلم من فروض الكفاية فإذا مات ميت مسلم ثم أهمل تجهيزه فلم يجهز فظلّ على الأرض حتى انتفخ

- استحَبَّ أن يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وفيه حديث أن رجلًا جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله ﷺ فقال «من يتصدق على هذا فيصلي معه» فصلى معه رجل حسبه الترمذي اهـ

(١) سنن أبي داود: كتاب الصلاة باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم.

(٢) سنن الترمذي: كتاب الصلاة: باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة.

(٣) قال في شرح التسيه (١/١٥٠) «قال الأكثرون ينوي بها الفرض واحتيار إمام الحرمين أنه ينوي الطهر مثلًا ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة وقال السكي ينوي إعادة الصلاة المفروضة وإنه مراد الأكثرين» اهـ

وَأَنْتَنَتْ رَائِحَتَهُ إِنْ كُنَّ مِنْ عِلْمٍ بِحَالِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ مَنْ رَجُلٍ أَوْ نِسَاءً، هَذَا الْحُكْمُ شَامِلٌ لِلْجَمِيعِ، فَيَجِبُ غَسْلُ الْغَرِيقِ وَلَا يَكْتَفَى بِغَرِقِهِ<sup>(١)</sup> وَكَذَلِكَ قَاتِلُ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ وَقَاتِلُ نَفْسِهِ. أَمَّا غَيْرُ الْمُسْلِمِ فَلَا يَجِبُ لَهُ ذَلِكَ فَمَنْ عِلِمَ بِمَوْتِ الْكَافِرِ فَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِثْمٌ إِلَّا أَنْ الْكَافِرَ الذَّمِّيَّ يَجِبُ تَكْفِينُهُ وَدَفْنُهُ فَقَطْ فَلَا تَحُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَوْ غَسَلَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِثْمٌ. وَالْكَافِرُ الذَّمِّيُّ هُوَ مَنْ كَانَ لَهُ عَهْدٌ مَعَ سُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ لَكُونَهُ التَّزِمَ دَفْعَ الْجَزْيَةِ كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً فَهَذَا الْكَافِرُ الذَّمِّيُّ إِذَا مَاتَ لَهُ حَقُّ التَّكْفِينِ وَالِدْفَنِ لَكُنْهُ لَا يَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَرَكَ مَالًا يَكْفُنُ بِهِ وَيَجْهَزُ بِهِ لِلدْفَنِ كَانَ ذَلِكَ حَقًّا أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ مُسْلِمَيْنِ فَلَا يَسْتَحِقُّ إِذَا مَاتَ عَلَى قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَدْفَنَهُ وَلَا أَنْ يُكْفَنَهُ، وَلَوْ تَرَكَهُ لِلْكَلَابِ أَوْ لِلْوَحُوشِ وَالسَّبَاعِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ لَكُنْهُ يُسْنُ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ مَا يَكْفِي النَّاسَ رَائِحَتَهُ الْكَرِيهَةَ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَلْيَسْقُطَ مِيتَ غَسْلُ وَكْفْنُ وَدْفْنُ وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِمَا.)

الشرح أن هذه الأمور لا تحب للميت إلا إذا كان الميت مسلماً قد وُلِدَ حَيًّا بَانَ صَرِخَ أَوْ اخْتَلَجَ أَيْ تَحَرَّكَ اخْتِلَاجًا اخْتِيَارِيًّا بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْبَطْنِ فَهَذَا يَجِبُ لَهُ الْأُمُورُ الْأَرْبَعَةُ غَسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ كَالاخْتِلَاجِ الْاخْتِيَارِيِّ وَالصِّيَاحِ فَلَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لَكِنْ يَجِبُ غَسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ

(١) قَالَ فِي فَتْحِ الْوَهَابِ (٩٠ / ١) «لَأَنَا مَأْمُورُونَ بِغَسْلِهِ فَلَا يَسْقُطُ الْمَرَضُ عَمَّا إِلَّا بِفَعْلِنَا» اهـ.

ودفنه، هذا إن ظهر فيه خِلْقَةُ ءَادَمِيٍّ وَأَمَّا إِنْ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ خِلْقَةُ ءَادَمِيٍّ نُدِبَ لَفِّهِ بِخِرْقَةٍ وَدَفِنَهُ وَلَا يَحْبَانُ.

وقول المؤلف «عليهما» الضمير فيه يعود إلى الذمي والسقط أي لا يصلى على السقط ولا على الذمي الميت.

قال المؤلف رحمه الله (ومن مات في قتال الكفار بسببه كُفِّنَ فِي ثِيَابِهِ فَإِنْ لَمْ تَكْفِهِ زِيدَ عَلَيْهَا وَدُفِنَ وَلَا يَغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ).

الشرح الشهيد لا يحور غسله ولا الصلاة عليه وهو من مات مسلماً لو كان أنثى أو عبد مسلماً مملوكاً أو صبياً في قتال الكفار ولو كان كافراً واحداً أو مرتدداً بسبب القتال، فالمسلم الذي كان موته بسبب القتال ولو رَمَحَتْهُ دَابَّتُهُ فَقَتَلَتْهُ أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ خَطِئاً فِي حَالِ الْقِتَالِ أَوْ عَادَ سِلَاحَهُ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ أَوْ سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ فَمَاتَ فَلَهُ هَذَا الْحُكْمُ، أَمَّا مَنْ مَاتَ بِسِلَاحِ الْكَافِرِ وَلَمْ يَكُنْ هُوَ مُقَاتِلًا فَإِنَّهُ يَغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَسَائِرِ الشَّهَدَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ سَبَبَ مَوْتِهِمْ قِتَالُ الْكَافَرِ كَالْمَبْطُونِ أَيْ الَّذِي مَاتَ بِمَرَضٍ بَطْنُهُ كَالْإِسْهَالِ وَالْقَوْلَجِ وَهُوَ مَرَضٌ يَحْسُ الرِّيحَ وَالْغَائِطَ فَإِنَّهُمْ يُغْسَلُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

وَيُسَرُّ أَنْ يُكْفَنَ الشَّهِيدُ فِي ثِيَابِهِ الْمُطْلَاحَةِ بِالدَّمِ، وَلَوْ نَزَعَتْ مِنْهُ ثُمَّ كُفِّرَ بِغَيْرِهَا كَانَ حَائِزًا، فَإِنْ كَانَتْ ثِيَابُهُ الَّتِي هِيَ مُطْلَاحَةٌ بِالدَّمِ لَا تَكْفِيهِ زِيدَ عَلَيْهَا إِلَى ثَلَاثٍ<sup>(١)</sup> وَإِنَّمَا تُرِكَ غَسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ

(١) قال في إغاثة الطالبين (م/١/ح/٢/١٣٧ - ١٣٨) «وكفر بدنا شهيد في ثيابه أي إذا اعتيد لبسها غالباً أما ما لا يعتد لبسها كذلك كدرع وحف وفروة وحية محشوة فيدب برعها منه كسائر الموتى». ثم قال «قوله (والمطلحة بالدم أولى) الأولى أن يأتي بصيغة التعميم بأن يقول سواء كنت مطلحة =

لأنَّ الله تبارك وتعالى طَهَّرَهُ بالشَّهادة<sup>(١)</sup> وتولاه برحمته فأغناه عن دعاء المصلِّين ولا يُسأل الشهيد في قبره ولذلك لا يلحق بل تصعد روحه إلى الجنة فيعيش فيها إلى أن يُبعث أهل القبور من قبورهم فتُرد روحه إلى جسمه ردًّا تامًّا فيخرج من قبره ثم يتبوأ منزله في الجنة بجسده وروحه ولا يأكل الترابُ جسده لأنَّ أثر الحياة متصل به كالشمس تكون بعيدة عن الأرض ويتصل أثرها بالأرض.

قال المؤلف رحمه الله (وأقلُّ الغسل إزالة النجاسة وتعميم جميع بشره وشعره وإن كثف مرة بالماء المطهر)

الشرح أن الواجب في غسل الميت تعميم جسده شعره وبشره بالماء المطهر مرة واحدة وما زاد على الغسلة الواحدة فهو سنة والأفضل تثليث غسله. والماء المطهر هو الذي لم يتنجس ولا

= بالدم أم لا ثم يقول والملطحة بالدم أولى أي إذا مات في ثياب متعددة بعضها ملطخ بالدم وبعضها غير ملطخ به وأراد الوارث أن ينزع منه بعض الثياب ويكفمه في بعضها والأولى تكفيمه بالملطحة قال في شرح النهج وليس بواجب فلو وارث إبدالها كسائر الموتى وفارق الغسل ببقاء أثر الشهادة على البدن اه قوله (للتناع) تعليل لكونه يكفر بدنًا في ثيابه وهو ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن حابر قال رُمي رجل سهم في صدره أو حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو وسحر مع لسي عليه السلام قوله (ولو لم تكفه) أي لو لم تكفه ثيابه التي مات فيها قوله (بأن لم تستر كل بدنه) تصوير لما إذا لم تكفه والتصوير المذكور مني على المعتمد من أن الواجب ستر كل البدن أما على الضعيف القائل بأن الواجب ستر العورة فيصور عليه عدم الاكتفاء بما إذا لم يستر العورة وهو ما حرى عليه في الروض وشرحه ونصها فإن لم تكف ثيابه ثم عليها بدنًا إن سترت العورة وإلا فوجوبًا اه.

(١) والمراد بتطهيره هنا غفران ذنوبه وإلا فالميت الشهيد وغير الشهيد لا يتنجس

صار مستعملاً ولا تغَيَّر بمخالِط طاهر تغَيَّرًا كثيرًا. ولا يجب لهذا الغسل نية بل تُسَنُّ ولذلك لو غَسَّله كافرٌ أجزأ<sup>(١)</sup> وَيُسَنُّ أن يغض الغاسل بصره عن غير عورته وأما عن عورته فواجب أن يغض بصره. وَيَغْسَلُ عورته بخرقه ونحوها مما يمنع المسرَّ وجوبًا إن احتاج لذلك.

والأولى بغسل الذكر الذكور فلو غسَلته زوجته جازَ لكنَّ الذكر يُقدَّم عليها وكذلك لو غَسَلَ الزوج زوجته<sup>(٢)</sup>. والأولى بالمرأة النساء فإن لم يحضرها إلا أجنبيٌّ وجب أن يُيَمَّم أي بحائل وكذلك الرَّجُلُ إذا لم يحضره إلا النساء الأجنبية وجب أن يُيَمَّم<sup>(٣)</sup> فإذا خُشِيَ على الميت أن يتهرى جسمه إن غُسِلَ لكونه احترق أو لكونه مسمومًا سقط غسله ويُمَم عندئذ.

قال المؤلف رحمه الله (وأقلُّ الكفن ساترُ جميع البدن وثلاث لفائف لمن ترك تركة زائدة على دينه ولم يوص بتركها)

الشرح أقلُّ الكفن أي أقل واجب في تكفين الميت ما يستر جميع بدنه، لكن يُستثنى رأس محرم بحج أو عمرة مات قبل

(١) قال في فتح الوهاب (٩٠/١) «وما ذكر علم أنه لا تحب نية الغسل لأن القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية فيكفي غسل كافر بناء على عدم وجوبها» اهـ.

(٢) قال النووي في المجموع (١٣٢/٥) «نقل ابن المدر في كتابه الإشراف والإجماع أن الأمة أجمعت أن للمرأة غسل زوجها وكذا نقل الإجماع غيره» اهـ وقال (١٣٥/١) «يحور للروح غسل زوجته بلا خلاف عندنا» اهـ.

(٣) قال في فتح الوهاب (٩١/١) «فإن لم يحضر إلا أجنبي في الميت المرأة أو أجنبية في الرجل يُمَّم أي الميت إلحاقًا لفقد العاسل بفقد الماء» اهـ قال البجيرمي عند قوله يُمَّم «أي بحائل» اهـ.

التَّحَلُّلُ من الإحرام فإنه يَحْرُمُ ستر رأسه بل يُتْرَكُ مكشوفاً<sup>(١)</sup> حتى يُبْعَثَ يوم القيامة بصفته التي مات عليها لأنَّ من مات محرماً بحج أو عمرة يحشر من قبره يوم القيامة بهيئة الإحرام ملبياً أي قابلاً لثيكَ اللهم ليكَ، وكذلك وجهُ المرأة المحرمة أي أن المرأة إذا ماتت في إحرام الحج أو العمرة قبل أن تتحلَّلَ من الإحرام يحرم أن يغطَّى وجهها بالكفن بل يترك مكشوفاً. وتكون تلك الثياب من الثياب التي تحلُّ له حيّاً وتليق به<sup>(٢)</sup>، ولا يجب تكفينه بالجديد بل يكفي اللبس وهو الثوب الذي استعمل.

والتكفين بالثلاث واجبٌ لمن يكفن من ماله ولا دين عليه مستغرق بأن ترك تركةً زائدةً على دينه أو لم يكن عليه دينٌ أصلاً ولو لم يملك سوى هذه الثلاثة قال بعض الفقهاء هذا إن لم يكن أوصى بترك التكفين بالثلاث أما إن كان أوصى بأن يتركوا تكفينه بالثلاث فلا تجب وإنما الواجب له حينئذ ستر البدن<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وأقلُّ الصَّلَاةِ عليه أن ينوي فعل الصَّلَاةِ عليه والفرض ويُعَيَّنَ ويقولُ اللهُ أكبرُ وهو قائمٌ إن قَدَرَ ثم يقرأ الفاتحة)

(١) كما قال في المجموع (٢٠٨/٥).

(٢) قال في إعادة الطلبي (١م/١ح/١١٣) «ويكفن الميت أي ذكرًا كان أو أنثى وقوله بما له لسه حيّاً أي بما يجوز له لبسه في حال الحياة من غير حاجة» اهـ.

(٣) قال في حاشية البجيرمي «المعتمد عند شيخنا أن أقلَّ الكفن ما يستر جميع البدن في الرجل و المرأة وإن أوصى بالاقتنار على سائر العورة لأن ما راد على ستر العورة ليس محض حق لميت بل فيه حق لله تعالى أيضاً فلم يملك إسقاطه كما أن ستر العورة محض حق لله تعالى وما راد على الثوب من الثاني والثالث محض حق الميت فله إسقاطه» اهـ.



الشرح صلاة الجنائز لها أقلُّ ولها أكمل فالأقل هو ما يتأدى به الفرض الذي فرضه الله للمسلم إذا مات على المسلمين، فأقلُّ صلاة الجنائز أي القدرُ الضروري الذي لا بد منه بحيث إذا ترك كان الناس الذين علموا بذلك عاثمين يحصل بالنية مع التكبير فيكبر المصلي أي يقول الله أكبر وينوي في قلبه أن يصلي صلاة الجنائز على هذا الميت<sup>(١)</sup> إن كان حاضراً وبالتعيين أي تعيين أنها صلاة جنازة وهو فرض لأن نية مطلق الصلاة من دون أن ينوي أنها صلاة الجنائز لا تكفي.

ويُشترط لصحة هذه الصلاة القيام أي لا بُد من ذلك إن قدر. ومن لوازم صلاة الجنائز قراءة الفاتحة<sup>(٢)</sup> كما أنها ركن في الصلوات المكتوبات، ويشترط لصحة قراءتها في الجنائز ما يشترط لصحة قراءتها في غيرها من إخراج كل حرف من مخرجه وغير ذلك.

تنبيه. لا يشترط أن تكون قراءة الفاتحة عقب التحريمة لكن الأفضل أن تُقرأ الفاتحة بعد تكبيرة التحريم ويجوز تأخيرها لما

(١) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/٢/١٢٤) «ولا يجب تعيين الميت أي مطلقاً غائباً أو حاضراً دون غير الميت وأحطاً كأن صلى على زيد أو على الكبير أو الذكر من أولاده فإن غمراً أو الصغير أو الأنثى بطلت صلاته إن لم يشر فإن أشار إليه صحت صلاته تغليباً للإشارة ويلغو تعيينه قوله (بل الوجوب أدنى ممير) أي بل الواجب في تعيينه أن يميز عن غيره بأدنى مميز ثم قال قوله (على هذا الميت) أي أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين» اهـ.

(٢) قال في إعانة الطالبين (م/١/ح/٢/١٢٥) «قوله (وراعها) أي السبعة الأركان قوله (فاتحة) أي قراءتها لحبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ولخير البحاري أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ بها في صلاة الجبرة وقال «لتعلموا أنها سنة أي طريقة شرعية وهي واجبة» اهـ.

بعدها<sup>(١)</sup>، ولو أخرها إلى ما بعد التكبيرة الرابعة جاز.

قال المؤلف رحمه الله (ثم يقول الله أكبر ثم يقول اللهم صل على محمد)

الشرح تجب الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية ولا يجوز تقديمها ولا تأخيرها<sup>(٢)</sup>. وأقل الصلاة على النبي في صلاة الجنازة اللهم صل على محمد.

قال المؤلف رحمه الله (ثم يقول الله أكبر اللهم اغفر له وارحمه)

الشرح الواجب أن يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها<sup>(٣)</sup> للميت بخصوصه<sup>(٤)</sup> بأمر أخروي<sup>(٥)</sup> ولو بأقل ما يطلق عليه اسم الدعاء<sup>(٦)</sup>.

(١) قال في إغاة الطالبين (٢/١٩٦) «قوله (والمعتمد بها) أي الفاتحة قوله (تجزي بعد غير الأولى) أي بعد غير التكبيرة الأولى من الثانية وما بعدها» اهـ.

(٢) قال في إغاة الطالبين (م/١/ح/٢/١٢٥) «ولا (تجزي) أي لصلاة في غير الثانية بل تتعين لما مر فيها وإنما لم تتعين الفاتحة في الأولى وتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة لأن القصد بالصلاة الشدعة والدعاء للميت والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقوله» اهـ.

(٣) قال في إغاة الطالبين (م/١/ج/٢/١٢٦) «قوله (بعد ثلثة) متعلق بدعاء أي الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة قوله (ولا يحري) أي الدعاء وقوله (بعد غيرها) أي الثالثة وقوله (قطعة) أي بلا خلاف» اهـ أي في المذهب.

(٤) قال في إغاة الطالبين (م/١/ج/٢/١٢٦) «(بخصوصه) أي الميت لقوله عليه الصلاة والسلام «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء»» اهـ.

(٥) قال في إغاة الطالبين (م/١/ح/٢/١٢٦) «ولا بد أن يكون بأخروي كاللهم اغفر له أو اللهم ارحمه أو اللهم الصّف به» اهـ.

(٦) قال في إغاة الطالبين (م/١/ح/٢/١٢٦) «ويكفي في الدعاء ما يطلق عليه الاسم» اهـ.

وليس الدعاء بالمغفرة خاصًا بالبالغ بل يكون للميت الطفل والأكمل الدعاء المأثور<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ثم يقول الله أكبر السلام عليكم)

الشرح يحب بعد الدعاء أن يُكَبَّرَ تكبيرًا رابعًا والسلام بعده كسلام الصلاة وأمّا الأكمل فهو أن يعود إلى الدعاء ولو أطل في ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ولا بُدَّ فيها من شروط الصلاة وترك المبطلات)

الشرح صلاة الحنارة يُشترط فيها شروط الصلاة الواجبة من

(١) الدعاء المأثور هو اللهم عمر نحينا وميتنا وشاهدنا وغائنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأشدنا منهم من أحببته ما فأحبه على الإسلام ومن توفيته ما فتوه على الإيمان اهـ هذا ثبت عن النبي ﷺ أنه قاله في الصلاة على بعض الموتى روى عن حماد في صحيحه، انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان. كتب الحديث: فصل في الصلاة على الحنارة، ونبهتي في سننه، كتب الحديث: باب الدعاء في صلاة الحنارة وغيرهما وهد لفظ النبيهقي ولفظ ابن حبان اللهم من أحببته ما فأحبه على إيمان ومن توفيته ما فتوه على الإسلام اهـ

(٢) قد نُشيراري في التسيه (ص/٣٦) «ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنّا حره ولا تقنّا بعده واعفر لنا وله برحمتك يا أرحم الراحمين» اهـ قال السيوطي في الشرح (١/١١٣) «أحدًا من حديث الحاكم أنه ﷺ كان إذا صلى على حنارة كبر أربع تكبيرات ثم قام بعد الرابعة يستعصر لها ويدعو» اهـ وفي الإقناع للشريبي «(ويقول في) التكبيرة (الرابعة) بدبًا (اللهم لا تحرمنّا) بفتح المشدة المقوية وصمها (أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة به من المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تقنّا بعده) أي بالانتلاء بالمعاصي وورد المصنف كالتنبيه (واعفر لنا وله) واستحسنه الأصحاب ويسن أن يطول الدعاء بعد الرابعة كما في الروضة اهـ.

استقبال القبلة والطهارة عن الحدثين وعن النجاسة التي لا يُعفى عنها وغير ذلك من الشروط، ولا بُدَّ فيها أيضًا من تجنب المبطلات للصلاة فما أبطل الصلاة أبطلها.

ويُنْدَب فعل المندوبات فيها كما يندب في الصلوات الخمس كرفع اليدين عند التكبيرات والتعوذ قبل القراءة لكن لا يُسَنُّ فيها الافتتاح ولا قراءة السورة<sup>(١)</sup> بل ينتقل من تكبيرة التحريم إلى الاستعاذة ثم الفاتحة.

قال المؤلف رحمه الله (وأقلُّ الدفن حفرةً تكتُم رائحته وتحرسه من السباع ويُسنُّ أن يُعمَّق قدرُ قامةٍ وبسطةٍ ويوسَّعُ ويجبُ توجيهه إلى القبلة. ولا يجوز الدفن في الفسقية).

الشرح الدفن الذي هو فرضٌ على الكفاية حفرةً تكتُم رائحته بعد طمّه من أن تظهر وتحرسه من السباع أن تنبشه وتأكله<sup>(٢)</sup>، وإن لم يمنعه إلا الباء أو الصندوق وجب ذلك. هذا أقلُّ الدفن أما أكمله فهو أن يكون القبر واسعًا يسع من ينزله ومُعِينَه وأن يكون قدر قامة وبسطة<sup>(٣)</sup> وهي أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ولو للطفل. ويُسنُّ أن يلحد له لحدٌّ إن كانت الأرض ضُلْبَةً وأن يُشقَّ له شقٌّ في الرخوة أي اللينة. ويحرم الدفن في الفساقِي، والفساقِي هي جمعُ فسقيةٍ والفسقية هي بناءٌ تجمع فيه الحنائر وقد يبنون فيها طيقانًا ويوضع

(١) قال في إعاة الطالبين (م/١/ح/٢/١٢٥) «ويسر تعود نكوبه سة للقراءة فاستحب كالتأمين» ثم قال «وترك افتتاح وسورة أي ويسر تركهما لطولهما» اهـ.

(٢) قال في فتح الوهاب (٩٨/١) «أقل القبر حفرة تمنع بعد ردمها رائحة أي ظهورها منه فتؤدي الحي وسعًا أي نبشه لها فيأكل الميت فتنتهت حرمة» اهـ.

(٣) قال في فتح الوهاب (٩٨/١) «ويعمق قامة وبسطة بأن يقوم رجل معتدل باسطة يديه مرفوعتين لقوله ﷺ في قتلى أحد «احفروا وأوسعوا وأعمقوا» اهـ رواه الترمذي وقال حسن صحيح» اهـ.

كل ميت في طاقٍ من هذه الطيقان فلو أوصى بذلك لم يجز تنفيذ وصيته. وإنما حرم الدفن في الفساقى لأن فيه إدخال ميت على آخر قبل بلاء ولأنها لا تمنع الرائحة فهي إهانة للميت<sup>(١)</sup>.

وذكر المؤلف أنه يحب توجيئه إلى القبلة يعني أن من فرائض الجنابة التي تتبع الدفن التوجيه إلى القبلة<sup>(٢)</sup> وذلك بأن يُضَجَّع على جبهه الأيمن أو الأيسر لكن إضجاعه على الأيسر خلاف السنة فهو مكروه.

ويُسن أن يُقال بعد إتمام الدفن «يا عبد الله ابن أمة الله ثلاث مرات اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرءان إماماً» فإن منكرًا ونكيرًا يقول أحدهما لصاحبه انطلق بنا ما يُقعدنا عند رجل لقن حجته اه رواه الطبراني<sup>(٣)</sup> وحسنه الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup>. وأما للأنثى فيقال

(١) قال في إغاثة الطالبين (١١٦/٢ ح ١) «كالفساقى فإنها لا تمنع الرائحة وإن كانت تمنع السمع قال في التحفة وهي بيوت تحت الأرض وقد قطع اس المصالح والسككي وغيرهم بحرمة الدفن فيها» اه وفي حاشية الرشيدى لمعربي على النهاية (٣/٣) «ومعلوم أن صابط الدفن الشرعي ما مر من جملة ما مر كونه حفرة فلا تكفي الفساقى التي على وجه الأرض» اه.

(٢) قال في فتح الوهاب (٩٩/١) «ويؤخّر للقبلة وحوّ» اه.

(٣) روى الطبراني في المعجم الكبير (٨، ٢٥٠) عن أبي أمامة رضى الله عنه قال أمرنا رسول الله ﷺ فقال «إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان ابن فلانة فإنه يستوي قاعدًا ثم يقول يا فلان ابن فلانة فإنه يقول أرشدنا رحمك الله ولكن لا تشعرون فليقل ذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرءان إماماً فإن منكرًا ونكيرًا يأخذ واحد منهما بيد صاحبه ويقول انطلق بنا ما نقعد عند من قد لقن حجته».

(٤) انظر تنقيح الحير لاس حجر (١٣٥/٢)

يا أمة الله ابنة أمة الله. والتلقين يسن في حق البالغ ولو كان شهيداً أي غير شهيد المعركة.

تنبيه. من الهيئات المُزرية بالميت التي لا تجوز أن يُكَبَّ الميت على وجهه عند الغسل فذلك حرام، وكذلك ختانه إن كان غير مختون، ومن ذلك حمله على الأكتاف من غير نعش ونحوه إلا أنه يجوز حمل الطفل الصغير على اليد عند الذهاب به إلى الدفن.

## (كِتَابُ الزَّكَاةِ)

قال المؤلف رحمه الله (فصل) (وتجبُ الزكاةُ في الإبل  
والبقر والغنم والتمر والزبيب والزروع المقتاتة حالة الاختيار  
والذهب والفضة والمعدن والزكاز منهما وأموال التجارة  
والفطر)

الشرح الزكاة لغة التطهير والإصلاح، وشرعاً اسم لما يخرج عن  
مالٍ أو بدن على وجه مخصوص<sup>(١)</sup>. وهي أحد الأمور التي هي  
أعظم أمور الإسلام، قال الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾  
وقال ﷺ في حديث جبريل «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن  
محمدًا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة» الحديث رواه  
البخاري<sup>(٢)</sup> ومسلم<sup>(٣)</sup>.

ومنعُ الزكاة من الكبائر قال ﷺ «أكل الربا وموكله ولاوي

(١) قال في شرح الروص (٣٣٨/١) «هي لغة التطهير والإصلاح والنماء  
والمدح ومنه ﴿لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وشرعاً اسم لما يحرج عن مال أو  
بدن على وجه مخصوص» اهـ.

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان عن أبي هريرة بلفظ كان  
النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس فأتاه رجل فقال ما الإيمان قل «أن تؤمن بالله  
وملائكته وبلغائه ورسوله وتؤمن بالبعث» قال ما الإسلام قال «الإسلام أن  
تعد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم  
رمضان» اهـ ذكره في باب سؤال حنبل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام  
والإحسان وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ له.

(٣) صحيح مسلم كتاب الإيمان: باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان  
ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى وبيان الدليل على التري  
ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه

الصدقة<sup>(١)</sup> ملعونون على لسان محمد يوم القيامة» رواه ابن حبان<sup>(٢)</sup>.  
وَمَنْ منعها وهو معتقد وجوبها لا يُكْفَرُ.

ثم إن وجوبها خاص بالأشياء المذكورة هنا وهي الإبل والبقر والغنم فليس في غيرها من الحيوانات زكاة من حيث العين وثمر النخل والعنب والزروع التي يتخذها الناس قوتاً في حال الاختيار كالحنطة والشعير والحمص والبقول بخلاف التين واللوز والسَّمسم والتفاح ونحوها فإنه لا يُقتات بها، ولا تحب فيما لا يقتات إلا في حال الضرورة كالحلبة<sup>(٣)</sup> فهذه لا زكاة فيها لأنها لا تتخذ قوتاً حالة الاختيار. والقوت ما يقوم به البدن أي ما يعيش به البدن.

وتجب في البقد أي الذهب والفضة المضروب من ذلك وغيره وأما غير الذهب والفضة من الأثمان فلا زكاة فيه عند الإمام الشافعي والإمام مالك رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup> وتحب فيه عند الإمام أبي حنيفة فهذه

(١) في حاشية السندي على السائي (٥٢٤/٨) «ولاوي لصدقة» اسم فاعل من لواه أي صرفه والمراد مانع الصدقة» اهـ

(٢) روى ابن حبان في صحيحه كتاب الزكاة باب لو عيّد لمانع الزكاة «أكل ابن وموكله وكاتبه وشاهده إذا علموا به والواشمة والمستوشمة للحنس ولاوي لصدقة والمرند أعراب بعد هجرته ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة» اهـ روه في باب ذكر لعن المصطفى ممنوع عن إعطاء الصدقة والمرند أعراب بعد الهجرة

(٣) قال في لسان العرب (٢٢٣/١) «وقال أبو حنيفة [أي الديوري] للحلبة نسة لها حب أصغر يتعالج به ويبيت فيؤكل» اهـ

(٤) قال مفتي المالكية الأسبق بمصر محمد عليش في فتح العلي الحديث (١/ ١٦٤ ١٦٥) إنه سُئل ما قولكم في الكاغد الذي فيه ختم السلطان ويتعامل به كالدراهم والدينار هل يرتكى زكاة العين أو العرض أو لا زكاة فيه قال فأجبت بما نصه «الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا زكاة فيه لانحصارها في النعم وأصناف مخصوصة من الحبوب والثمار والذهب والفضة ومنها قيمة عرض المدير وثمر عرض



العملة المستعملة في هذا العصر لا تجب فيها الزكاة عند الإمامين الشافعي ومالك وتجب عند أبي حنيفة لأنها تروج رواج الذهب والفضة، ومن أخذ بمذهب أبي حنيفة فزكاها أخذ بالاحتياط.

وتجب في المعدن والركاز. أما المعدن فهو الذهب أو الفضة إذا استخرجنا من المكان الذي خلقهما الله فيه بعد التنقية من التراب وأما الركاز فهو الذهب أو الفضة المدفونان قبل بعثة الرسول ﷺ وليس الدفين الإسلامي.

وتجب الزكاة أيضاً في أموال التجارة التي لا زكاة في أعيانها كالثياب والسكر والملح والخيول والحمر والدجاج لمن يتجر بها.

= المحتكر والمذكور ليس داخلاً في شيء منها ويُقرب لك ذلك أن الفلوس النحاس المحتومة بحتم السلطان المتعامل بها لا زكاة في عيها لخروجها عن ذلك» اهـ ومذهب الحنابلة كذلك ففي شرح المنهاى (١/ ٤٠١) «الفلوس ولو رائحة عروص والعروض تحب الزكاة في قيمتها إذا بلغت بصاً إذا ملكت بية التجارة مع الاستصحاب إلى تمام الحول أما لو ملكها لا بية التجارة ثم نواها فلا تصير لها» اهـ وقال الشيخ محمد الأنباري الشافعي الأزهري المصري في جواب سؤال رفع إليه ما نصه الورقة المذكورة يصح البيع والشراء بها لأنها ذات قيمة وما ملك منها بية التجارة عرص تجارة تحب ركانها في قيمتها شروطها المعلومة ولا زكاة في عيها لأنها ليست من الأعيان الركوية والله أعلم» اهـ نقله عنه محمد محفوظ الترمسي في موهبة ذي الفصل (٤/ ٢٩). وقال الحبيب عبد الله بن عمر المشهور بصاحب السقرة ما نصه «المصروب من النحاس والقرطاس ونحوهما لا تجب الزكاة في عيه بل تحب فيه للتجارة إن وجدت شروطها. وهذه المسئلة واضحة لا تحتاج إلى نقل واستدلال لكننا في زمان صارت فيه الواضحات مشكلات والله أعلم» اهـ ونقل القولين الأخيرين الحاحي كشف الأنوار بمرتقور ونقلهما كذلك عبد الله بن عمر باجماع العمودي المتوفى سنة ١٣٥٥ وقال مثلهما الشيخ أحمد خطيب المنكباوي من علماء البلد الحرام وشيخنا العبدري رحمه الله.

فلا زكاة في غير ما ذكر من الأموال من نحو البيت الذي يمتلكه الشخص ليستغله بالإيجار، ولو كان يملك عدّة أبيّة يستغلّها بالإيجار، وكذلك السيّارات التي يمتلكها الشخص لاستغلالها بالإيجار أو ليستعملها بالركوب لنفسه كلّ ذلك لا زكاة في عينه وأما الحلّي المباح من ذهب أو فضة فقد اختلف فيه الأئمة فأبو حنيفة يرى وجوب الزكاة في حلّي النساء وأما الشافعيّ فقال فيه قولين مرة قال تجب الزكاة في حلّي النساء ومرة قال لا تجب، والاحتياط أن يزكّي الحلّي.

وأما الفطرة فلا تُعدّ من زكاة المال لأنها تجب في حقّ الطفل المولود وهو لا يعدّ مالاً.

ثم إن المؤلف بدأ بتفصيل زكاة الأنعام فقال

(وأول نصاب الإبل خمس والبقر ثلاثون والغنم أربعون)

الشرح أنّ أول نصاب الإبل أي أول قدر تجب فيه الزكاة على من ملك من الإبل شيئاً هو خمس من الإبل فلا زكاة على من ملك أقلّ من الخمس، وأنّ البقر أول نصابها ثلاثون فلا زكاة فيما دون ذلك فلا زكاة فيما كان أقلّ من ثلاثين بقرة، وأنّ الغنم أول نصابها أربعون منها فلا زكاة قبل بلوغها ذلك، والغنم في اللغة شامل للنّصاب والمعز.

قال المؤلف رحمه الله (فلا زكاة قبل ذلك ولا بدّ من الحول بعد ذلك ولا بدّ من السّوم في كلّ مباح أي أن يرعاها مالكها أو من أذن له في كلّ<sup>(١)</sup> مباح أي مرعى لا مالك له وأن لا تكون عاملة فالعاملة في نحو الحزث لا زكاة فيها.)

(١) في لسان العرب (١/١٤٨) «وانكلاً مهمور مقصور ما يُرعى» اهـ.

الشرح يشترط لوجوب الزكاة في الأنعام النصاب. والأنعام هي الإبل والبقر والغنم ولا يطلق هذا اللفظ على غير هؤلاء الثلاث. ومفرد الأنعام نَعَمٌ فلا زكاة في الأنعام قبل بلوغ النصاب فمن أخرج منها شيئاً بنية الزكاة قبل النصاب فهو عملٌ فاسدٌ كمن يصلي صلاةً فاسدةً لكن إن نوى الصدقة تطوعاً كان ذلك عملاً حسناً.

ولا بدُّ أيضاً في زكاة الأنعام من الحول أي من مضي سنة قمرية ابتداء من تمام النصاب.

ولا بدُّ أيضاً لوجوب زكاة الأبقار من السوم من المالك أو نائبه في كلامٍ مباح فلا زكاة في المعلوفة أو السائمة بنفسها. والسائمة معناها الرّاعية فلغنم إن كانت ترعى بنفسها بأن تُسرح إلى المرعى فترعى بنفسها فتأكل من نبات الأرض ولا يكون معها صاحبها ولا وكيله فلا زكاة فيها إنما الزكاة في الأنعام التي يسيماها صاحبها أي هو أو نائبه يأخذها إلى محل المرعى حتى تأكل من هذا الكلام المباح أي الكلام الذي لا مالك له إنما هو مشترك بين الناس.

ولا بدُّ أيضاً لوجوب زكاة الأنعام من أن لا تكون عاملةً في نحو حرثٍ لمالكها أو بأجرة فلا زكاة في العاملة وإن أُسيمت في كلامٍ مباح<sup>(١)</sup>.

(١) قال الماوردي في الحاوي (١٦٣/٤) «ولأنه مبتذل في مباح فوجب أن لا تجب فيه الزكاة كالثياب والعقار ولأن الزكاة إنما تجب في الأموال النامية كالمواشي والزروع وتسقط في غير النامية كالآلة والعقار والعوامل مفقودة النماء في الدر والنسل وإنما ينتفع بها على غير وجه النماء كما ينتفع بالعقار على جهة السكنى فوجب أن تسقط عنها الزكاة كسقوطها عن العقار» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (فيجبُ في كلِّ خمسٍ من الإبلِ شاةٌ)

الشرح أول نصاب الإبل خمسٌ من الإبل ولا ركة فيها إلا شاةٌ واحدةٌ، ثم هذه الشاةُ إما جذعة ضأن<sup>(١)</sup> وهي الضأن التي أكملت سنة أو أسقطت مُقَدَّم أسنانها قبل ذلك وإما ثنية المعز وهي الأشي من المعز التي أكملت سنتين، فصاحب الإبل الخمس مخيرٌ بين أن يخرج عن الخمس جذعة ضأن وبين أن يخرج عنها ثنية معز. ثم لا يزداد على الشاة الواحدة إلى أن تبلغ إبله عشرةً ففي العشر ثنتان. ثم لا يزداد على الثنتين إلى أن تبلغ خمس عشرة وفيها ثلاث شياه. ثم لا يزداد عليها إلى عشرين وفيها أربع. ثم لا يزداد إلى أن تبلغ إبله خمسة وعشرين وفيها بنت مخاض من الإبل<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وفي أربعين من الغنم شاةٌ جذعةٌ ضأنٌ أو ثنيةٌ معزٌ)

الشرح الواجب إحراجه في أربعين من الغنم هو شاةٌ أنثى<sup>(٣)</sup> جذعةٌ ضأنٌ أو ثنيةٌ معز وهي ما لها ستان كاملتان.

قال المؤلف رحمه الله (وفي كلِّ ثلاثين من البقرِ تبِعُ ذكرٌ)

الشرح الواجب في أول نصاب البقر الذي هو ثلاثون تبِعُ واحد

(١) ويجزئ الذكر من الغنم هنا أيضًا فهو أخرج جذعةً من الضأن أو ثنيةً من المعز أجزاءً كما قاله في الروضة (١٥٤/٢) وشرح الروض (٣٤١/١) وغيرهما.

(٢) قال في شرح الروض (٣٤٠/١) «بنت المخاض ما لها ستة سميت به لأن أمها بعد سنة من ولادتها تحمل فتصير من المخاض أي الحوامل» اهـ.

(٣) في شرح الروض (٣٤١/١) «ولو كان المُخْرَجُ ذَكَرًا في يَلِ بِإِثْ فِيَجْزِئُ كَالْأَضْحِيَةِ بِحِلَافِهِ فِي الْغَنَمِ إِذَا كَانَ فِيهَا أَنْثَى لِأَنَّ الْمَخْرَجَ عَنْهَا أَصْلٌ لَا يَدُلُّ فَلَا يَجْزِئُ عَنْهَا إِلَّا أَنْثَى عَلَى الْأَصْلِ فِي الرِّكَةِ كَمَا سَيَأْتِي بِخِلَافِ الْمَخْرَجِ عَنِ الْإِبِلِ» اهـ.

أي ذكر من البقر له سنة كاملة، ويجزئ أن يخرج عن الثلاثين من البقر تبعة أي أنثى لها سنة كاملة.

قال المؤلف رحمه الله (ثم إن زادت ماشيته على ذلك ففي ذلك الزائد. ويجب عليه أن يتعلم ما أوجبه الله تعالى عليه فيها).

الشرح لما كان المؤلف لم يذكر في المتن إلا النصاب الأول في الأنعام الثلاثة بين في قوله هذا أن على المكلف الذي تزيد ماشيته على أول النصاب أن يتعلم وجوباً عينياً حكم ما زاد على أول النصاب.

قال المؤلف رحمه الله (وأما الثمر والزبيب والزروع فأول نصابها خمسة أوسق)

الشرح نصاب التمر والزبيب والزروع خمسة أوسق وليس فيما دون ذلك زكاة لقوله ﷺ «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وهي ثلاثمائة صاع بصاعه عليه الصلاة والسلام ومعارضة موجود بالحجاز)

الشرح خمسة أوسق هي ثلاثمائة صاع لأن كل وسق ستون صاعاً فمجموع الخمسة الأوسق ثلاثمائة صاع، ومعارضة الصاع النبوي الذي كان معروفاً في عهده ﷺ لا يزال موجوداً في الحجاز وهو

(١) في صحيح البخاري: كتاب الزكاة: أن رسول الله ﷺ قال «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» اهـ رواه في باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وأخرجه مسلم في أول كتاب الزكاة

أربعة أمداد، والمدُّ هو الحَفَنَةُ بكفِّي رجل معتدل لا طويل الكف ولا قصيرها.

قال المؤلف رحمه الله (ويُضمُّ زرعُ العامِ بعضُهُ إلى بعضٍ في إكمالِ النصابِ)

الشرح يجبُ ضمُّ زرعِ العامِ بعضِهِ إلى بعضٍ في إكمالِ النصابِ وكذلك الثمر، مثال ذلك أن يكون عنده نخلٌ يُثمرُ بعضُهُ في الرَّبيعِ وبعضُهُ في الصيفِ أو يثمرُ نخله في العامِ مرتين ويكون إطلاع الثاني قبل جداد الأول وحداد الكل في عام واحد<sup>(١)</sup> فالحكم في ذلك أنه إن كَمَلَ النصابُ بضمِّ الأول إلى الثاني وجب إخراج الزكاة.

قال المؤلف رحمه الله (ولا يُكْمَلُ جنسٌ بجنسٍ كالشعيرِ مع الحنطةِ)

الشرح لا يُكْمَلُ النصابُ من جنسين كالثمر والزبيب، والقمح والشعير، فإذا كانت كمية التمر أقلَّ من خمسة أوسق فلا يكمل نصابها بالزبيب، كذلك إذا كان عنده قمحٌ أقلُّ من خمسة أوسق وكان عنده من الشعير ما يكْمَلُ به النصاب فلا يكْمَلُ هذا بهذا فلا زكاة عليه، لكنَّ النوع يكْمَلُ بالنوع الآخر فإذا كان له نوعان من التمر كالبرني والعحوة فإنه يُكْمَلُ النصاب من النوعين فتجب الزكاة في ذلك إن بلغ مجموعهما نصاباً وكذلك البُرُّ فالمصريُّ منه يكْمَلُ نصابه بالبرِّ الشاميَّ لاتحاد الاسم.

قال المؤلف رحمه الله (وتجبُ الزكاةُ بيدو الصلاحِ واشتدادِ الحبِّ)

(١) نقله النووي في المجموع عن ابن كح (٥/٤٦٠).

الشرح زكاة الثمر أي ثمر النخل والكرم لا تجب على مالهما إلا أن يبدو صلاح الثمر فمتى بدا صلاح الثمر ولو في حبة واحدة<sup>(١)</sup> وحبت الزكاة. ومعنى بدو الصلاح أن تظهر علامة بلوغه صفة يطلب فيها للأكل غالبًا ففي حال كون ثمرة الكرم حصرًا لا تجب فيه الزكاة.

وكذلك الحب من القمح وغيره لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يشتد الحب لأنه عندها يصير مقصودًا للأكل.

ولا يصح الإخراج إلا بعد الجفاف في الثمر والتصفية في الزرع فلا يخرج منه مختلطًا بسنبيله.

تنبيه. ما كان من العنب من الصنف الذي لا يتزبيب يخرج منه وهو عنب رطب قبل الجفاف، وكذلك ما لا يتتمر من ثمر النخل يخرج منه زكاته وهو رطب<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب فيها العشر إن لم تسق بمؤنة ونصفه إن سقيت بها، وما زاد على النصاب أخرج منه بقسطه)

الشرح زكاة الثمر أي ثمر النخل والكرم أي التمر والزبيب والزرع أي الحب من القمح والشعير والأرز ونحو ذلك عشر المحصول وهو ثلاثون صاعًا عن ثلاثمائة، هذا إن سقيت بلا مؤنة كأن سقيت بمطر أو نحوه كماء النهر أو العيون أو الثلج أو بما يجري في السواقي المحفورة من النهر وإن احتاجت لمؤنة، وأما ما

(١) قال في روضة الطالبين (٢/٢٤٨) «بدو الصلاح في البعض كبذوه في الجميع» اهـ

(٢) قال في روضة الطالبين (٢/٢٣٦) «ولا خلاف في ضم ما لا يحفف منهما إلى ما يحفف في تكميل النصاب» اهـ.

سُقي بالْمُؤْنَة فيجب فيه نصفُ العشر أي خمسة عشر صاعًا عن الثلاثمائة وذلك كالمسقيِّ بالواضح<sup>(١)</sup> من الإبل والبقر والدَّوَالِبِ، وكذلك المسقي بالماء المملوك. قال القاضي ابن كَحَّ<sup>(٢)</sup> لو اشترى الماء كان الواجبُ نصفَ العشر وكذا لو سقاه بماء مَغْصُوبٍ لَأَن عليه ضمانةُ اهـ<sup>(٣)</sup>.

وذكر المؤلفُ حكم ما زاد على النصاب في الثمار والزروع أنه يحب الإخراج منه بحسابه ولو كان يسيرًا وهو العشر أو نصفه بخلاف ما يزيد في النعم على النصاب من غير أن يبلغ النصاب الذي يليه فإنه عفو ليس فيه زكاة.

قال المؤلف رحمه الله (ولا زكاة فيما دون النصاب إلا أن يتطوع).

الشرح لا زكاة فيما كان من الحب والثمر أقل من النصاب إلا أن يتطوع مالكة خلافاً لمذهب أبي حنيفة فإنه يوجب الزكاة فيما دون النصاب في الثمار والزروع.

قال المؤلف رحمه الله (وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً

- (١) أي الدواب التي يحمل عليها الماء. وفي لسان العرب (٦١٩/٢)  
«النواضح من الإبل التي يستقى عليها واحد» اهـ
- (٢) هو القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كح صاحب أبي الحسن بن القطان حصر مجلس الداركي وقال الشيخ أبو إسحاق في حقه كن من أئمة أصحابنا جمع بين رئاسة الفقه والفتيا وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب وله وجه وتصانيف كثيرة وارتحل الناس إليه من الآفاق رغبة في علمه وجودة فهمه وله مصنفات كثيرة قتله العيارون بالدينور ليلة سابع وعشرين رمضان سنة خمس وأربعمئة وشيخه ابن القطان اهـ
- سير أعلام النبلاء (١٧/١٨٣ - ١٨٤).
- (٣) نقله النووي في الروضة عنه (٢/٢٤٥).



والفضة مائتا درهم ويجب فيهما ربع العشر وما زاد  
فبحسابه

الشرح القدر الذي تجب فيه الزكاة من الذهب عشرون مثقالاً،  
والمثقال هو ما كان وزنه اثنتين وسبعين حبة شعير متوسطة لم تقشر  
وقطع من طرفيها ما دق وطال باعتبار الوسط من الحبة. وأمّا  
الفضة فصاحبها أي القدر الذي تجب الزكاة فيه منها مائتا درهم،  
والدرهم الإسلامي وزنه خمسون حبة شعير متوسطة<sup>(١)</sup> وخمسا  
حبة. ولا يجب فيهما إلا ربع العشر. وما زاد من الذهب والفضة  
على النصاب وإن قلّ فبحسابه. والاعتبار في النصاب بخالص  
الذهب والفضة. ويكمل نوع بنوع لا جنس بجنس فلو كان عنده في  
ملكه مقدار من الذهب أقل من النصاب ومقدار من الفضة أقل من  
النصاب ولو بقدر يسير فلا زكاة في ذلك لأنه لم يكمل النصاب من  
الذهب بمفرده ولا من الفضة بمفردها

قال المؤلف رحمه الله (ولا بُدّ فيهما من الحول إلا ما

(١) فائدة قال بعض أهل الفضل ممن جمع بين علم الشرع والمعرفة  
بالمعادن النفيسة وحدها نصاب الفضة عشرة آلاف وثمانون حبة شعير أي  
ما يساوي خمسمائة وأربعة وتسعين غراماً ومائة وأربعة وعشرين جزءاً من  
الألف من الغرام من الفضة تقريباً (١٢٤، ٥٩٤) وقدره بعضهم بخمسمائة  
 وخمسة وتسعين غراماً (٥٩٥) ونصاب الذهب ألف وأربعمائة وأربعون  
حبة شعير أي ما يساوي تقريباً أربعة وثمانين غراماً وثمانمائة وخمسة  
وسبعين جزءاً من الألف من الغرام من الذهب الخالص (٨٤، ٨٧٥)  
وقدره بعضهم بخمسة وثمانين غراماً (٨٥)، وما يساوي ستة وثمانين  
غراماً (٨٦) من عيار أربعة وعشرين، وسبعة وتسعين غراماً (٩٧) من عيار  
واحد وعشرين، ومائة وأربعة عشر غراماً (١١٤) من عيار ثمانية عشر.  
وبقية العيارات ينظر فيها على حسب العشر الذي فيها ويعرفه أهل الفن.

حَصَلَ مِنْ مَعْدِنٍ أَوْ رَكَازٍ فَيُخْرِجُهَا حَالاً وَفِي الرِّكَازِ  
الْخُمْسُ.)

الشرح لا بُدَّ في وجوب زكاة الذهب والفضة من الحول أي من  
حولان عام كامل باعتبار السنة القمرية وذلك لحديث «لا زكاة في  
مال حتى يحول عليه الحول»<sup>(١)</sup> فإذا لم يستمر سنة كاملة في ملكه  
فقد انقطع الحول فإن عاد إلى ملكه يستأنف له سنة كاملة.

والمعدن في عرف الفقهاء في باب الزكاة هو الذهب أو الفضة  
اللذان يوجدان في الموضع الذي خلقهما الله فيه أي ليس دفيناً بل  
الدفين يسمّى رَكَازاً كما تقدم، فهذا المعدن يُزَكَّى بعد تحصيله  
وتنقيته ولا يُنتظر له حولان حول.

وأما الرِّكَازُ فهو الدفين الجاهلي أي الذي كان دفن قبل بعثة  
سيدنا محمد ﷺ أي ما دفنه الناس قبل بعثة الرسول ﷺ فمن عثر  
عليه في أرض موات أو ملكها بالإحياء أي كانت غير مملوكة لأحد  
إنما هو أحياءها أي اتَّخَذَهَا مَزْرَعَةً أَوْ بَسْتَانًا أَوْ مَسْكَنًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ  
فملكها بذلك وجب عليه أن يزكّيه في الحال أي مع بلوغ النصاب  
أي القدر الذي تجب فيه الزكاة من الذهب أو الفضة. ويُعرف كونه  
دفيناً جاهلياً بوجود اسم مَلِكٍ من ملوك تلك الأزمان عليه<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ

(١) رواه ابن ماجة في سننه كتاب الزكاة. باب من استعاد مالاً.

(٢) قال السيوطي في شرح التنبيه (١/٢٤٣) «وإن كان من دفين الإسلام بأن  
يكون عليه شيء من القراءان أو اسم ملك من ملوك الإسلام فهو لقطة  
يعرفه الواحد سنة ثم له تملكه إن لم يظهر ماله وكذا إن جهل هل هو  
جاهلي أم إسلامي أو كان مما لا أثر له كالتبر والحلي والأواني وإن  
كان الجاهلي في أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض يأخذه بلا يمين  
كالأمتعة في الدار فإن لم يدَّعه بأن نواه كما أفصح به من الرفعة فهو لمن  
ملك منه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى الذي أحيى الأرض فيكون له وإن =

حكم الركاز أنه يخرج منه الخمس ليس ربع العشر بخلاف المعدن فإنه يخرج منه ربع العشر وذلك لأنه لا مؤنة في الركاز بخلاف المعدن فإن فيه مؤنة لتصفيته وتنقيته من التراب

قال المؤلف رحمه الله (وأما زكاة التجارة فنصابها نصاب ما اشتريت به من النقدين والنقدان هما الذهب والفضة ولا يعتبر إلا آخر الحول ويجب فيها ربع عشر القيمة.)

الشرح هذا بيان حكم زكاة التجارة. ومعنى التجارة تقليب المال لغرض الاسترباح بأن يشتري ويبيع ثم يشتري ويبيع لغرض الربح. وأما نصابها فهو معتبر بنصاب ما اشتريت به من النقدين أي الذهب والفضة لأن عروض التجارة تقوم بما اشتريت به فإن اشتريت بذهب قومت بالذهب وإن اشتريت بفضة وبالفضة وإن اشتريت بغيرهما قومت بالنقد الغالب في ذلك البلد فإن كان الغالب في ذلك البلد نقد الذهب فالذهب وإن كان الغالب فيه نقد الفضة فنقد الفضة. أمّا ما يصرفه الإنسان من هذا المال في أثناء الحول قبل حلول الحول لحاجاته أو يتصدق به على الناس أو يأخذه ليتخذه قنية أي يمسكه للانتفاع بعينه أكلاً أو شرباً أو لبساً أو غير ذلك فهذا لا يدخل في الحساب عند الزكاة. ثم إذا بلغت قيمة العروض نصاباً آخر الحول وجبت الزكاة فيها وإلا فلا. ولو كان له على غيره دين فإنه يدخل في حساب الزكاة وتضاف قيمته إلى قيمة العروض<sup>(١)</sup>. ثم إنه لا يجب فيها إلا ربع العشر وهو بالنسبة

= لم يدعه لأنه بالإحياء ملك ما في الأرض والبيع لم يزل ملكه عنه فإنه مدفون منقول اهـ.

(١) قال في قرة العين «يجب أداؤها فوراً بتمكن بحضور مال ومستحقها وحلول دين (مع قدرة) ولو أصدقها نصاب نقد ركته» اهـ قال في فتح=

لمائتي درهم فضة إسلامي خمسة دراهم وبالنسبة لعشرين دينارًا ذهبيًا نصف دينار.

ثم يجب في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه إخراج عين الذهب أو عين الفضة عند الزكاة<sup>(١)</sup>.

ثم يشترط لوجوب الزكاة في عروض التجارة أن لا يقطع نية التجارة في أثناء الحول فإن قطعها فلا زكاة عليه، أما إن قطع نية التجارة بعدما حال الحول ففي ماله زكاة لهذا العام الماضي، أما بالنسبة للمستقبل فقد خرج عن كونه مال زكاة.

والعبرة في زكاة التجارة بضمن البضاعة عند حلول الحول باعتبار شراء الناس للبضاعة<sup>(٢)</sup>.

= المعين شرح قرة العيس (١٤٧/٢) «(وحلول دين) من نقد أو عرض تحارة مع قدرة على استيعابه بأن كان على مليء حاضر باذل أو جاحد عليه بية أو يعلمه القاضي أو قدر هو على خلاصه فيحب إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه لأنه قادر على قبضه، أما إذا تعدر استيعاؤه بإعسار أو مطل أو غيبة أو جحود ولا بية فكمغصوب فلا يلزمه الإخراج إلا أن قبضه. وتحب الزكاة في مغصوب وصال لكن لا يجب دفعها إلا بعد تمكن بعودة إليه (ولو أصدقها بصت نقد) وإن كان في الذمة أو سائمة معينة (زكته) وجوزًا إذا تم حول من الإصداق وإن لم تقبضه ولا وطنها لكن يشترط إن كان السقد في الذمة إمكان قبضه بكونه موسرًا حاضرًا» اهـ.

(١) قال في المجموع (٦٨/٦) «قل الشافعي والأصحاب زكاة عرض التجارة ربع العشر بلا خلاف» اهـ ثم قال (٦٨/٦ - ٦٩) «وبصر الشافعي في الأم والمختصر وهو الحديد وبه الفتوى وعليه العمل يجب ربع عشر القيمة مما قوم به ولا يجوز أن يحرج من نفس العرض» اهـ.

(٢) أي يكون التقويم باعتبار الثمن الذي يدفعه الناس لو أرادوا شراء هذه العروض وقت حلول الحول لا باعتبار الثمن الذي اشتراها هو به.

قال المؤلف رحمه الله (ومال الخليطين أو الخلطاء كمال المنفرد في النصاب والمُخرج إذا كملت شروط الخلطة).

الشرح إذا اختلط مال شخص بمال شخص آخر أو بمال أكثر من شخص وكان الخلطاء من أهل الزكاة والمجموع نصاباً من جنس واحد وإن اختلف النوع ولو غير ماشية يكون حكم هذا المال كمال الشخص المنفرد من حيث النصاب ومن حيث قدر المُخرج فتجب عليهم الزكاة كزكاة المال الواحد إذا كملت شروط الخلطة. وتطلب شروط الخلطة في النقد والحَب والثمر والماشية في مواضعها من المبسوطات.

قال المؤلف رحمه الله (وزكاة الفطر تجب بإدراك جزء من رمضان وجزء من شوال).

الشرح زكاة الفطر تجب على من أدرك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال وذلك بإدراك غروب شمس آخر يوم من رمضان وهو حي حياة مستقرة فلا تجب فيما حدث بعد الغروب من ولد أو غنى أو نكاح الزوجة أو إسلام الشخص أو شئ في حدوثه بعد الغروب. والمُراد بالغنى في هذا الموضع أن يكون للشخص مالٌ يخرجه زكاةً فضلاً عن دينه ومسكنه وعن قوته وقوت من عليه نفقته يوم العيد وليلته فمن كان عند الغروب حياً وكان له مالٌ يفضل عن ذلك فهو غني في باب زكاة الفطرة فإن كان حال الغروب بصفة الوجوب ثم حدث له موت أو طلاق لم تسقط زكاته.

ثم شرع المؤلف رحمه الله في بيان شروط المخرج عنه فقال (على كل مسلم عليه وعلى من عليه نفقتهم إذا كانوا مسلمين)

الشرح تجب زكاة الفطرة على المسلم الحر ولو كان مُبعضاً أي بعضه حرٌ وبعضه عبدٌ مملوك. ويجب عليه إخراجها عما تلزمه

نفقتهم بالشروط المقررة. وممَّن عليه نفقتهم الزوجة ولو رجعية أي طُلِّقت بطلقة أو طلقتين ولم تنته عِدَّتُها والباثِرُ الحاملُ وعبدُ الزوجة المملوك لها إن أخدمها إِيَّاه فإنه يجب على الزوج فطرة زوجته وفطرة خادمها الذي هو مملوك لها إذا كانت ممَّن يستحقُّ الإِخدام كأن كانت في أهلها ممَّن تخدم أي يُتَّخذ لها خادمٌ. ومثهم الولد الصَّغير وإن سفل والوالدُ وإن علا إذا كانا فقيرين أما إن كانا غنيين بمال فلا تجب عليه زكائهما.

ولا يصحُّ إخراج الفطرة عن الأصل الغني والولد البالغ إلا بإذنه<sup>(١)</sup> فليتنبَّه لذلك فإنَّ كثيرًا من الناس يغفلون عن هذا الحكم فيخرجون عن الولد البالغ بدون إذنه.

وممَّن يحب إخراج الزكاة عنه المملوك ولو كان هذا المملوك مرهونًا أو عاقًا هاربًا وإن انقطع خبره<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (على كل واحد صاع من غالب قوت البلد إذا فضلت عن دينه وكسوته ومسكنه وقوته وقوت من عليه نفقتهم يوم العيد وليلته).

الشرح لا تحبُّ الزكاة على من ذكر إلا إذا فضِّل ما يخرجهُ للفطرة عن دينه ولو كان ذلك الدَّين مؤجَّلًا، وعن كسوته وكسوة من عليه نفقته اللائقين بهما منصبًا ومروءةً وقدرًا ونوعًا وزمانًا ومكانًا حتى ما يُتحمَّل به مما جرت به عادة مثله يوم العيد أو يحتاجه لنحو برد، وعن مسكنه ومسكن من عليه نفقتهم اللائقين بهم وإن اعتاد السَّكنَ بأجرة وكذا عن خادمه وخادم زوجته الذي

(١) قال الأنصاري في شرح الروض (٣٨٩/١) «لا عن ولد كبير له فلا تسقط بإخراجه عنه إلا بإذنه لعدم استقلاله بتمليك» اهـ.

(٢) كما قال في المجموع (١١٥/٦).

أخدمها إياه، وعن قوته وقوت من عليه نفقتهم ولو ما اعتيد للعيد كالحلوى ليلة العيد المتأخرة عن يومه ويومه. وأمّا من طرأ له القدرة على ذلك بعد غروب شمس آخر يوم من رمضان في أثناء الليلة أو في أثناء يوم العيد أخرجها من غير أن تكون فرضاً عليه<sup>(١)</sup>.

ويجوز إخراجها في رمضان ولو أوّل ليلة من رمضان<sup>(٢)</sup>. والسنة إخراجها يوم العيد وقبل الصلاة أي صلاة العيد، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر.

وزكاة الفطر عن كل شخص هي صاع من غالب قوت البلد والصاع أربعة أمداد والمد ملء الكفين المعتدلتين كما تقدم.

قال المؤلف رحمه الله (وتكفي النية في جميع أنواع الزكاة مع الإفراز للقدر المخرج).

الشرح تجب النية القلبية في جميع أنواع الزكاة كأن يقول بقلبه هذه زكاة مالي أو بدني أو صدقة مالي المفروضة أو صدقة المال

(١) قال في المجموع (١١٠/٦ - ١١١) «والاعتبار باليسار والإعسار بحال الوجوب فمن فصل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه صاع فهو موسر وإن لم يفضل شيء فهو معسر ولا يلزمه شيء في الحال ولا يستقر في ذمته فلو أيسر بعد ذلك لا يلزمه الإخراج عن الماضي بلا خلاف عندنا سواء أيسر عقب وقت الوجوب بلحظة أو أكثر وبه قال الشافعي والأصحاب لكن يستحب له الإخراج» اهـ.

(٢) قال في شرح الروض (٣٦٢/١) «يجوز تعجيلها في الفطرة بدخول شهر رمضان لأنها واجبة بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما فحاز تقديمها على الآخر دون تقديمها عليهما معاً كزكاة المال. وروى مالك والشافعي وابن حبان والبيهقي أن ابن عمر كان يؤديها قبل الفطر بيومين أو ثلاثة» اهـ.

المفروضة أو الواجبة ولا يجب تعيين المخرج عنه في النية فلو لم يسو إلا بعد الدفع لم تصح. والإفراز هو عزل القدر الذي يكون زكاة عن ماله فتكفي النية عند عزل الزكاة عن المال أو بعد العزل وقبل التفرقة أو عند التفرقة<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب صرفها إلى من وجد في بلد المال من الأصناف الثمانية من الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وهم المدينون العاجزون عن الوفاء وفي سبيل الله وهم الغزاة المتطوعون وليس معناه كل عمل خيري وابن السبيل وهو المسافر الذي ليس معه ما يوصله إلى مقصده).

الشرح لا يحوز دفع الزكاة إلى غير هؤلاء الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله في القرآن بقوله ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَتَى السَّبِيلِ﴾ (سورة التوبة) ولا يجوز صرفها عند الإمام الشافعي إلا إلى ثلاثة من كل صنف فأكثر من هؤلاء الثمانية أي إلى من يوجد منهم في بلد الزكاة أي في بلد المال لكن اختار جمع من الشافعية جواز صرف ركة الفطر لثلاثة فقراء أو مساكين<sup>(٢)</sup>، وجمع

- (١) قال ابن حجر الهيتمي في المصباح المصون (ص/٣٥٥) «ويحوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة أو إعطاءه للوكيل أو عبده وقيل التفرقة كما تحرى بعد العزل وقيل التفرقة وإن لم تقارن أحدهما» اهـ.
- (٢) قال السيوطي في شرح التيسير (١/٢٦١) «وقيل يحرى في ركة الفطر أن تصرف إلى ثلاثة من الفقراء لقلتها وأحيب بأنه يمكن صاحبها أن يجمعها مع زكاة غيره فتكثر وعليه قيل تختص بالفقراء والمساكين وقيل بثلاثة من أي صنف كان» اهـ.



ءآخرون اختاروا جواز صرف زكاة شخص واحد لمستحق واحد<sup>(١)</sup>.

والفقير هو من لا نفقة على غيره واجبة له ولا يجد إلا أقل من نصف كفايته كالذي يحتاج لعشرة ولا يجد إلا أربعة فأقل.

والمسكين هو الذي له ما يسد مسداً من حاجته إمّا بملك أو بعمل يغل له لكنه لا يكفيه كفاية لائقة بحاله كمن يحتاج لعشرة فلا يجد إلا ثمانية فيعطى كفايته. فمن كان عنده مئذ يجد منه كفايته فلا يجوز له بعد ذلك أخذ الزكاة باسم المسكنة أو الفقر، وكذلك من كان له عمل يكفيه دخله لا يجوز له أن يأخذ الزكاة باسم الفقر أو المسكنة لأن هذا غني بعمله كما أن الأول غني بماله.

والعاملون عليها هم الذين نصبهم الخليفة أو السلطان لأخذ الرّكوات من أصحاب الأموال ولم يجعل لهم أجرة من بيت المال وإلا فلا يجوز إعطاؤهم من الزكاة ثم إذا دفع المالك الزكاة بنفسه سقط العامل وكذلك إذا وكل إنساناً يوزع عنه يسقط سهم العامل فتصير الزكاة لسبعة أصناف.

والمؤلفة قلوبهم هم من كان ضعيف الية في أهل الإسلام أي بين المسلمين بأن يكون دخل في الإسلام وفي نفسه وحشة من المسلمين أي لم يتآلف مع المسلمين فيعطى حتى تقوى نيته بالإسلام من الزكاة أو يكون شريفاً في قومه يتوقع بإعطائه إسلام نظرائه فهذا أيضاً داخل في المؤلفة قلوبهم حتى إذا أعطي هذا

(١) قال الدميّاطي في إعيانة الطالبين (م/١/ح/١٨٦) «وقال ابن حجر في شرح العباب قال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها إلى شخص واحد من الأصناف» اهـ وحكى الرافعي عن ابن بدران أنه سمع أبا إسحاق الشيرازي يقول في اختياره ورأيه يجوز صرفها إلى واحد» اهـ

يرغب أولئك الذين هم أمثاله من الكفار أن يدخلوا في الإسلام. وكذلك يُعَدُّ من المؤلِّفة قلوبهم من يكفُّ عنا شر من يليه من كفارٍ ومانعي الزكاة<sup>(١)</sup> فيعطى لهذه المصلحة من الزكاة<sup>(٢)</sup>.

وأما الرقاب فهم المكاتبون كتابةً صحيحة وهؤلاء هم الذين تشارطوا مع أسيادهم أي الأناس الذين يملكونهم على أن يدفعوا كذا من المال فإذا دفعوا ذلك المبلغ يكونون أحرارًا فالله تعالى جعل لهم حقًا في الزكاة إذا لم يكر معهم ما يفى بالمال الذي اشترط عليهم لتحررهم.

وأما الغارمون فهم المدينون العاجزون عن رد الدين وذلك كالذي استدان لنفسه وصرفه في غير معصية أو صرفه في معصية وتاب وظهرت علامات صدقه فيعطى من الزكاة قدر دينه إن كان الدين حالًا وعجز عن وفائه.

وأما وفي سبيل الله فالمراد به الغرأة المتطوعون بالجهاد بأن لم يكن لهم سهم في ديوان المرتزقة من الفىء فيعطون ما يحتاجونه للجهاد ولو كانوا أغنياء إعانة لهم على الغزو. والمرتزقة الأجناد المرصودون في الديوان للجهاد وسمُّوا بذلك لأنهم أرصدوا نفوسهم للذب عن الدين وطلب الرزق من ماله تعالى.

وأما المتطوعون بالغزو إذا نشطوا فهم المرادون بسبيل الله فيعطون من الزكاة من سهم في سبيل الله.

وأما ابن السبيل فالمراد به المسافر أو مريد السفر المحتاج بأن

(١) وزاد في حاشية الرملي على أسى المطالب (٣٩٥/١) «المرتدين والبغاة».

(٢) أي حيث إعطوه أهون علينا من بعث جيش لبعث المشقة أو كثرة المؤنة أو غيرهما كما في كتاب الزكاة من شرح الروض (٣٩٥/١)

لم يكن معه ما يكفيه لسفره فيعطى من الزكاة بشرط أن يكون سفره غير محرم فمن سافر لغير معصية ولو لنزهة<sup>(١)</sup> أو كان غريباً مجتازاً بمحل الزكاة وكان محتاجاً أُعطي ما يكفيه في سفره ذهاباً وإياباً إن كان يقصد الرجوع إلى المكان الذي يسافر منه ولو كان له مالٌ بغير محل الزكاة أو وجد من يقرضه فإنه يُعطى<sup>(٢)</sup>. أما المسافر سفراً محرماً فلا يُعطى لأن فيه إغاةً على معصية فإن تاب من المعصية أُعطي ما يحتاجه لبقية سفره.

ويُشترط لصحة الدفع أن يكون الآخذ غير هاشمي ولا مطلبى ولا مولى لهم فالهاشمي والمطلبى ومواليهم<sup>(٣)</sup> لا يجوز دفع الزكاة إليهم، والهاشمي هو من كان مؤمناً من ذرية هاشم بن عبد مناف والمطلبى هو من كان مؤمناً من ذرية المطلب، وهاشم ومطلب أخوان<sup>(٤)</sup>، فمن كان من المؤمنين من ذريتهما فليس له حق في الزكاة إنما حقه في خمس الخمس من العنيفة والفيء، والفيء هو ما هرب عنه الكفار من مالٍ خوفاً من المسلمين من غير قتالهم.

(١) قال الدمشقي في إعدة الضالين (١٠/١٢٣) «أي فيعطى ولو كان سفره لنزهة أو كان كسوةً وعبرة الروص وشرحه وهو من يشق سفرًا مباحاً من محل الزكاة فيعطى ولو كسوةً أو كان سفره لنزهة لعموم الآية» اهـ.

(٢) قال السوي في المجموع (٦/٢١٦) «لو وَجَدَ ابنُ السَّيْلِ من يقرضه كفايته وله في بلده وفادة لم يلزمه أن يقرض منه بل يجوز صرف الزكاة إليه. صرح به ابن كح في كتاب التجريد» اهـ.

(٣) وللمراد بالمولى هنا من كان عبداً لشيء هاشم أو بني المطلب ثم عتق. قال الأنصاري في أسنى المطالب (٤/٤٥٩) «وكما يثبت الولاء على العتيق يثبت على أولاده وأحفاده وعتيق عتيقه لأن العمة على الأصل نعمة على الفرع» اهـ.

(٤) قال عليه الصلاة والسلام «إما سو هاشم وسو المطلب شيء واحد» رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: في باب مناقب قريش.

قال المؤلف رحمه الله (ولا يجوز ولا يجزئ صرفها لغيرهم)

الشرح لا يجوز صرف الزكاة إلا لمن عُلِمَ أنه من المستحقين من الأصناف الثمانية. وقوله «ولا يجوز ولا يجزئ صرفها لغيرهم» أفاد به أنه لا يجوز أي يحرم ولا يصح دفع الزكاة إلى غير هؤلاء الأصناف الثمانية المذكورين في الآية براءة فإن وُجدوا كلهم وكان الإمام هو القاسم للزكاة وجب تعميمهم عند الإمام الشافعي<sup>(١)</sup> وإن لم يكن الإمام هو القاسم فمن عدا العامل يحب تعميمهم في المذهب إن كانوا محصورين في البلد وكان المال يكفي حاجاتهم الناجزة<sup>(٢)</sup>، وإن لم يوجد في بلد الزكاة إلا بعضهم دفع لمن وُجد منهم.

وأقل العدد الذي يدفع إليه عند الشافعي ثلاثة أشخاص من كل صنف<sup>(٣)</sup>، واختار جمع من أتباع الشافعي جواز دفع زكاة واحد لمستحق واحد كما تقدم وهو قول الأئمة الثلاثة<sup>(٤)</sup>.

ومما تقدم يعلم أنه لا يجوز دفع الزكاة لبناء المساجد والمستشفيات والمدارس فمن دفع من زكاته لبناء مدرسة أو

(١) قال النووي في المجموع (٢١٧/٦) «وقال ابن الصاع وكثيرون إن قسم الإمام لزمه استيعاب أحاد الصف لأنه يمكنه وليس المراد أنه يستوعب بركة كل شخص جميع الأحاد ولكن يستوعبهم من الركوات الحاصلة في يده» اهـ

(٢) قال في شرح الروص (٤٠٢/١) «وإن فرق المالك وأمكن الاستيعاب لكونهم محصورين ولم يريدوا على ثلاثة من كل صف أو رادوا عليها ووفي بهم المال «أي بحاجتهم الناجزة» لزمه الاستيعاب» اهـ.

(٣) قال النووي في المجموع (٢١٦/٦) «وأقل ما يجزئ أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف لأن الله تعالى أضاف إليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة» اهـ.

(٤) كما في حاشية إعانة الطالبين (م/١ ج/٢/١٨٦) وغيرها.

مستشفى أو لباء مسجد فليعلم أنَّ زكاته ما صحَّت فيجب عليه إعادة الدَّفْع للمستحقين. والدليل على أنه لا يجوز دفع الزكاة لكل ما هو برٌّ وخير مما عدا الأصناف الثمانية وأن المراد بقوله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ليس كل أنواع البرِّ والإحسان من بناء مسجد ومدرسة وما رُستَن<sup>(١)</sup> ونحو ذلك هو قول رسول الله ﷺ وقد ذَكَرَ الزكاة «إنَّها لا تحلُّ لغني ولا لذي مرَّة سوي»<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ لرجلين جاءا يسألانه الزكاة وكانا قويين «إن شئتما أعطيتكما»<sup>(٣)</sup> وليس فيها حقُّ لغني ولا لقوي مكتسب رواهما أبو داود والبيهقي<sup>(٤)</sup>. ولم يقل إنَّ كلمة ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ نعم كل مشروع خيري أحد من الأئمة المجتهدين إنَّما ذلك دسره بعض الحنفية من المتأخرين ممن ليس من أصحاب أبي حنيفة الذين هم مجتهدون بل قوله يخالف

(١) في تاج العروس (٤/ ٣٤٦) «وَرُستَن بفتح الراء در المرضى وهو

مُعَرَّبٌ أي ما يسمى بـصضلاح أهل عصرنا مشفى أو مستشفى

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٧/ ١٣ - ١٤): باب الفقير أو المسكين له كسب

أو حرفة تعب وعبادة ولا يعطى بالفقر والمسكنة شيئاً، وسنن أبي داود:

كتاب زكاة باب من يعطى من لصدقة وحد الغني

(٣) لرسول ﷺ حسن نهم نصُّ أيهما لا يحدون عملاً يكتسبان منه كفتيتهما

مع كونهما قويين. قال شعوي في شرح السنة (٦/ ٨١ - ٨٢) «في هذا

لحديث ما نصه فيه دليل على أنَّ القوي المكتسب الذي يعيه كسبه لا

يحلُّ له الزكاة ولم يعترئ شيء بظاهر القوة دون أن صم إليه الكسب

لأنَّ لرحل قد يكون ظاهر القوة غير أنه أحرق لا كسب له فتحلُّ له

الزكاة» اهـ قال شعوي في المجموع (٦/ ١٩١) «قال أصحاب إمام لم

يحد الكسب من يسعمله حلت له الزكاة لأنه عذر» اهـ.

(٤) سنن أبي داود كتاب الزكاة: باب من يعطى من الصدقة وحد الغني،

وسنن البيهقي الكبرى (٧/ ١٣ - ١٤) باب من طلب الصدقة بالمسكنة

أو الفقر وليس عند الوالي يقين ما قال.

أقوال المجتهدين وأصحاب الوجوه من أهل المذهب<sup>(١)</sup> فحرام أن يؤخذ بقول هذا العالم. وليحذر من هؤلاء الذين يجمعون أموال الزكوات باسم بناء جامع أو بناء مدرسة فإن هذا حرام عليهم وحرام على الذين يعطونهم أن يعطوهم لأنه لو كان كل عمل حيري يدخل في قوله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة] ما قال الرسول ﷺ «ليس فيها حق لغني ولا لقوي مكتسب» وقد روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال «إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

(١) قال النووي في المجموع (٢٠١/٦) ما نصه «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ» فإن المراد به بعضهم وهم المتطوعون الذين لا حق لهم في الديوان ولم يذكرنا باسمهم الخاص اهـ وذكر القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القراءان (٩٦٩/٢) «أن مالكا قال سئل الله كثيرة ولكني لا أعلم خلاف في أن المراد بسبيل الله ههنا الغزو» اهـ وقال ابن قدامة الحسلي (٣٢٧/٧) في كتابه المعني ما نصه «هذا النصف السابع من أهل الزكاة ولا خلاف في استحقاقهم وبقاء حكمهم ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو» اهـ وقال الريندي في شرح القاموس (٣٦٦/٧) ما نصه «وقوله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أريد به أن الذي يريد الغزو ولا يجد ما يسلعه معزاه فيعطى من سهمه» اهـ.

(٢) صحيح البخاري كتاب فرض الخمس: باب قول الله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة الأنفال].

## (كِتَابُ الصِّيَامِ)

قال المؤلف رحمه الله (يجبُ صومُ شهر رمضان على كلِّ مسلم مكلفٍ ولا يصحُّ من حائِضٍ ونفساءٍ ويجبُ عليهما القضاءُ )

الشرح صومُ رمضان واجبٌ لأنه أحد أعظم أمور الإسلام الحمسة وهو أفضل الشهور. وإنما يحب الصوم باستكمال شعبان ثلاثين يومًا أي من ابتداء رؤية هلال شعبان<sup>(١)</sup> أو برؤية عدلٍ شهادة أي ظاهر العدالة<sup>(٢)</sup> هلالَ رمضان بعد غروب شمس التاسع والعشرين من شعبان والعدل المقصود هنا هو المسلم الذكر الحر الذي سلم من الكبائر ومن غلبة الصغائر على طاعاته مع كونه ملتزمًا بمروءة أمثاله<sup>(٣)</sup> أي فلا يشتغل بتطير الحمام ولا الإكثار من الروايات المصحكة التي ما فيها ثمرة ولو كانت مباحة ولا الإكثار من لعب الشطرنج<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك، فإذا شهد عدلٌ على هذه الصفة بأنه شاهد هلال رمضان بقوله أشهد أني رأيت هلال رمضان الليلة ثبت الصيام في حق نفسه وفي حق غيره. أما إذا قال أهل الفلك

(١) والمراد الرؤية بالعين المجردة.

(٢) فلا تشترط العدالة الباطنة بل يكفي بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور كما في شرح محمد الرملي (٣/١٥٤) وفسره في النكاح بأنه الذي لم يعرف له مصفق وإن لم تعلم له تقوى ظاهرًا. قال الشراملسي في حاشيته (٣/١٥٤) «عليه وفسره اس حجرها بأنه من عرف تقواه ظهرًا» اهـ.

(٣) أي محافظًا على أخلاق أهل الفضل من أمثاله.

(٤) قال في تاج العروس (٢/٦٤) «الشطرنج كسر الشين فيه أجود ولا يفتح أوله ليكون من باب جرّ دخل» اهـ.

غداً أول رمضان اعتماداً على الحساب فلا يجوز الصوم اعتماداً على قولهم وهذا الحكم في المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup>.

ويشترط فيمن يجب عليه الصوم الإسلام والتكليف أي البلوغ والعقل فلا يطالب الكافر الأصلي بأدائه في الدنيا وإن كان يجب عليه وجوب عقاب على تركه في الآخرة<sup>(٢)</sup>. ولا يجب على الصبي لكن يجب على الأبوين أن يأمره بالصوم بعد سبع سنين إن أطاق جسمه وتحمل، ولا يجب أيضاً على المحزون، وأمّا المرتد فيجب

(١) في كتاب أسى المطالب (٤١٠/١) للشيخ ركب لأصاري الشافعي ما نصه «ولا عرة بالمسحح فلا يجب به الصوم ولا يحوز، وللمراد بآية ﴿وَمَا يَنْتَحِ هُنَّ بِهْتَدُونَ﴾ الاهتداء في أدلة القلة وفي السفر اه وفي كتاب رد المحتار على الدر المحتار لاس عابدين الحنفى ما نصه (٣٨٧/٢) «ولا عبرة بقول لمؤقتين أي في وجوب الصوم على الناس من في المعراج لا يعتبر قولهم بالإجماع» ثم قال (٣٨٧/٢) «ووخه ما قصه في الشارع لم يعتمد الحساب بل العدة بالكية بقوله ﷺ «إن أمة أمة لا تكتب ولا تحسب الشهر هكذا وهكذا» اه وفي كتاب الشرح الكبير للدردير في مذهب الإمام مالك (٥١٢/١) ما نصه «لا يشت رمضان بمسحح أي بقوله في حق غيره ولا في حق نفسه» اه وفي كتاب كشف القناع عن مثر الإقناع في مذهب الإمام أحمد ما نصه (٣٠٢/٢) «وإن نواه أي صوم يوم الثلاثين من شعبان فلا مستند شرعي من رؤية هلاله أو إكمال شعبان أو حيلولة عيم أو قتر ونحوه كأن صامه لحساب ونحوه ولو كثرت إصابتهم أو مع صحو قد منه لم يحتره صومه لعدم استياده لما يُعَوَّل عليه شرعاً» اه وفي اختلاف العلماء لاس هبيرة «وتفقوا على أنه لا اعتد بمعرفة الحساب في المدارس في دخول وقت الصوم على من عرف ذلك ولا على من لم يعرفه وأن ذلك إنما يجب عن رؤية أو إكمال عدد» اه.

(٢) ويعاقب الكافر الأصلي على ترك الصيام في الآخرة كما يعاقب على ترك الصلاة. والراحح أن انكمار محاطيون بمروع الشريعة كما في اللمع (ص/٢١) وجمع الجوامع (ص/١٣٠) وغيرهما من كتب الأصول



عليه أن يقضي ما فاته من الصيام في أيام ردّته<sup>(١)</sup>.

ولا يحب الصوم أيضًا على من لا يطيقه حسًا لكبر أو مرض لا يُرجى برؤه، وكذا من لا يطيقه شرعًا كالحائض والنفساء فإنهما لا يجب عليهما وجوب أداء بل يجب عليهما وجوب قضاء، وكذلك المريض الذي يرجى برؤه. ويحرم الإمساك على الحائض والنفساء بنية الصيام ولا يجب عليهما تعاطي مُفطر.

ويجب على الحائض والنفساء وعلى كل من أفطر لعذر أو غيره القضاء إلا من أفطر لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فإنه ليس عليهما إلا الفدية.

قال المؤلف رحمه الله (ويجوز الفطر لمسافر سفر قصر وإن لم يشق عليه الصوم. ولمريض وحامل ومرضع يشق عليهم مشقة لا تُحتمل الفطر ويجب عليهم القضاء )

الشرح يجوز الفطر في صوم الفرض بأسباب منها السفر إلى مسافة قصر أي سفرٌ يحور فيه قصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين وهو مسافة مرحلتين فإذا كان السفر إلى مرحلتين أي مسير يومين بسير الأثقال وديب الأقدام يجوز للمسافر الفطر ولو لم يشق عليه الصوم، لكن إن لم يشق عليه الصوم فالمثابرة على الصيام أفضل من أن يفطر. وشرط السفر الذي يبيح الإفطار أن يكون حدث قبل الفجر فمَن صار في حكم المسافر بعد الفجر لم يحز له الإفطار، ومنها المرض إن كان فيه مشقة مع الصوم تُبيح التيمم أي كان في المثابرة على الصوم مع هذا المرض مشقة كمشقة استعمال الماء

(١) قال في الروضة في كتاب الصيام (٢/ ٣٧٠) «وما فات بسبب الكهر الأصلي لا قضاء فيه ويجب القضاء على المرتد» اهـ

للظهر فعندئذ يجوز له الإفطار كما أنَّ الذي يشقُّ عليه استعمال الماء للوضوء أو للاغتسال يحوز له التيمم من أجل المشقة، ومنها الحمل والإرضاع إذا خافت الحامل والمرضع على نفسيهما أو على ولديهما، ويجب عليهما ولو مريضتين أو مسافرتين إذا أفطرتا خوفاً على الولد فقط أن يُجَهَّضَ أو يقلَّ اللبن فيتضرَّر مع القضاء المديَّة لكلِّ يوم مُدٌّ<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب التبييت)

الشرح يجب تبييت النية أي إيقاع النية ليلاً فيم بين غروب الشمس وطلوع الفجر لكل يوم من رمضان بالقلب ولو قبل أن يطر بعد الغروب فإن نسي تبييت الية لزمه الإمساك بقية النهار<sup>(٢)</sup> وقضاء هذا اليوم، أمَّا صوم الفل فتجزئ فيه النية قبل زوال الشمس إن لم يتعاط مفطراً قبلها.

(١) قال في شرح الروض (٤٢٨/١) «فإذا خافت الحامل والمرضع ولو كانت المرضع مستأجرة على الإرضاع ومنطوعة به على الأولاد فقط ولو كانوا من غير المرضع أفطرتا» ثم قال (٤٢٨/١) «وعليهما مع القضاء الفدية من مالهما وإن كانتا مسافرتين أو مريضتين» اهـ قال الرملي في الحاشية (٤٢٨/١) «أخرج به ما إذا أفطرت لأحد السر والمرص فإنهما لا فدية عليهما وكذا إن أطلقنا في الأصح» اهـ.

(٢) قال الراعي في الشرح الكبير (٢٢٢/٣) «الإمساك تشبهه نصائم من خواص رمضان كالكمرة فلا إمساك على من تعدى الإفطار في بدر أو قضاء» اهـ وقال النووي في المسحاح (ص/٣٦) «وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف البدر والقضاء» اهـ وقال في شرح الروض (١) (٤٢٣) «من تعدى بالفطر أو نسي الية في رمضان خاصة أي بخلاف السر والقضاء لزمه إمساك بقية النهار لحرمة الوقت إلح» اهـ قال الشهاب الرملي في حاشيته على الروض (٤٢٣/١) «قوله (من تعدى بالفطر) المراد لفصر الشرعي فيشمل المرتد» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (والتعيين في النية لكل يوم)

الشرح من أحكام الصيام المتعلقة بالنية أنه يجب تعيين الصوم الموسوي بالنية كتعيين أنه من رمضان أو أنه عن بدر أو أنه عن كفارة ولو لم يبين سببها ثم إنه يجب أن ينوي لكل يوم فلا يكفي أن ينوي أول الشهر عن الشهر كله وذلك لأن كل يوم عبادة مستقلة لتخليد اليومين بما يناقصر الصوم كالصلاتين يتخللهما السلام<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والإمساك عن الجماع)

الشرح أن من شروط صحة الصوم الإمساك عن الجماع أي أن يكف الصائم نفسه عن الجماع في فرج ولو لبهيمة فمن فعل مع العلم والتعمد والاحتيار أفطر، أما إذا كان لم يعلم حرمة الجماع في الصوم لكونه قريب عهد بإسلام مثلاً أو كونه نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم أو نسي أنه صائم أو جامع مكرهاً أي مهدداً بالقتل ونحوه فإنه لا يفطر وسواء في هذا الحكم الواطئ والموطوءة فإن صباه كن منهما يفسد وإنما يختلف الحكم في الواطئ والموطوءة في كثرة لإفساد الجماع فالكفارة على الواطئ أي الرحل ليس على المرأة الموطوءة.

قال المؤلف رحمه الله (والاستمناء وهو استخراج المنى بنحو اليد)

(١) قال النووي في المجموع (٢٨٩/٦) «تجب النية كل يوم سواء رمضان وغيره وهذا لا خلاف فيه عندنا فلو نوى في أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله لم تصح هذه النية لغير اليوم الأول» اهـ قال في أسنى المطالب (٤١١/١) «ولأن صوم كل يوم عبادة لتخلل اليومين بما يناقصر الصوم كالصلاتين يتخللهما السلام» اهـ.

الشرح أنَّ الاستمناء وهو إخراج المنى بغير الجماع مفطرٌ سواءً كان بيد نفسه أو بيد زوجته أو بسبب القبلة أو المصافحة<sup>(١)</sup> بلا حائل<sup>(٢)</sup> فإنه يفطر به مع العلم والتعمد والاحتيار<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والاستقاء)

الشرح أنَّ الاستقاء مفطرة فمن قاء بطلب منه بحو إدخال إصبعه أو إدخال نحو ريشة فإنه يفطر مع العلم بالتحريم وذكر الصَّوم وعدم الإكراه سواءً عاد من القىء إلى الجوف شيء أم لا بخلاف قلع النخامة من الدماغ أو من الماطر فإنه لا يفطر وفي ذلك فسحة للدرس<sup>(٤)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (وعن الرذة)

الشرح أنَّ من شروط الصيام الإمساك أي كَفَّ النفس عن الرذة أي عن قطع الإسلام والعياد بالله تعالى منها جميع نهار فمن ارتد ولو لحظة من النهار بطل صومه كالصَّلاة سواء كان كثره بالقول أو الفعل أو الاعتقاد ويلزمه الرجوع فوراً إلى الإسلام والإمساك عن المفطرات باقي النهار وقضاء هذا اليوم فوراً.

(١) قال الأزهري في تهذيب اللغة (٢/٢٠٩٢) «ويقال صاحح الرجل امرأته مضاجعة إذا نام معها في شعار واحد» اهـ.

(٢) أم مع الحائل فلا يمطر إلا أن يقصد بذلك إخراج المنى كما في تنحية وغيرها.

(٣) قال الشيرازي في نهج (١/١٩٠) «وبنظر وتعدد فأنزل له بطل صومه لأنه إبرال من غير مباشرة فلم يبطل الصوم كما نودم وحتم وإن ستمى فأنزل بطل صومه لأنه إبرال عن مباشرة فهو كإبرال عن القبلة» هـ.

(٤) قال في المجموع (٦/٣١٩) «ورع إذا امتنع بحامة من ناطه ولمضها له يمطر على المذهب» اهـ قال في شرح الروض (١/٤١٥) «أي سواء قنعها من دماغه أم من ناطه لأن الحاجة إليه تتكرر ورحص فيه والحامة هي المفصلة العليظة التي يمتطها الشخص من فيه» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (وعن دخول عينٍ جوفًا إلا ريقه  
الخالص الطاهر من معدنه)

الشرح يحب على الصائم أن يكفَّ عن إدخال عينٍ إلى حوفه من  
منفذ مفتوح ولو كانت تلك العين قليلة كحبة بسمسم ولو كانت ممَّا  
لا يؤكل كحصاة، وسواء في ذلك الجوف الذي يحيل الغذاء  
وعيره، فمن تناول عينًا فدخلت إلى حوفه من منفذ مفتوح عالمًا  
بأن ذلك حرام<sup>(١)</sup> متعمدًا لا نسيًا ومحتدًا لا مكرهًا بالقتل ونحوه  
فطر. وحد الظاهر على الراجح مخرج الحاء فما جاوز من الفم  
إلى ما بعد مخرج الحاء ممطر<sup>(٢)</sup> وكذلك ما حاوز الخيشوم  
والخيشوم انتهى الأنف. ولا يمطر ما لم يجاوز الخيشوم ولا  
يضر دخول ما سوى العين كرائحة البحور ولو تعمده إلا أن شرب  
السيكرة وبتلاع ما يحل من نساك يفطر لأن السيكرة يفصل  
منها أحزاء لطيفة تدخل الحوف<sup>(٣)</sup> والدواء الذي يستعمله من

(١) قال في حاشية المحرمي على فتح الوهاب (٢، ٦٤) «ومن علم تحريم  
شيء وجهل كونه منظرًا لا بعدد لأنه كان من حقه إذا علم الحرمة أن  
يمنع ويذهب بروضة وأصيب عدله غير مراد» اهـ

(٢) قال في عمدة المضامين (١، ٢، ٢٢٨) «قوله (وهو) أي حد الظاهر فوه  
(محرج الحاء مهملة) أي على المعتمد وعليه فما بعد ذلك هو الداخل  
وهو محرج الهمزة والهاء وما فوق ذلك كنه ظاهر ومنه محرج الحاء  
المعجمة» اهـ قال في أسنى المضارب (١/٤١٥) «وحدد الظاهر بمحرج  
الحاء المهملة كالمعجمة المفهومة بالأولى وقد الرافعي نقلًا عن العراقي  
محرجها من سطر بخلاف محرج المعجمة» اهـ قال في المجموع  
(٦/٣١٩) «والصحيح أن المهملة أيضًا من الظاهر» اهـ

(٣) في حاشية الحمل (٣/٤١٨ - ٤١٩) «قوله (لا ريق) أي ولو من حسن  
وهو غير بعيد وصل بالشئ إلى دماغه ولو ريق نسحور لأنه ليس عينًا  
ويؤخذ من هذا أن وصول لدخان الذي فيه رائحة البحور أو غيره إلى -

أصيب بالربو مفطر لأنه وإن احتاج إليه ينفصل منه عين تصل إلى الجوف مع سهولة الاحتراز عن ذلك.

ولا يضر ما تشربه المسام من الدهن والكحل ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.  
ويعفى عن الريق الخالص الظاهر من معدنه أي ما لم يخرج عن الفم بأن ينفصل عن اللسان ولو إلى ظاهر الشفة. وأمّا الريق المختلط بغيره من الظاهرات فإنه يفطر إذا وصل إلى الجوف وكذلك الريق النجس.

وأما من أكل أو شرب وهو ناسٍ ولو في صيام الفل فلا يفسد صومه.

قال المؤلف رحمه الله (وأن لا يجز ولو لحظة وأن لا يغمى عليه كل اليوم)

الشرح يشترط لصحة الصوم أن لا يطرأ على الصائم جنون في جزء من النهار فمن جُنَّ في بعض النهار ولو لحظة فإنه يُفطر ولو كان سبب جنونه أنه شرب قبل الفجر شيئاً مجتاً.  
ومن شروطه أيضاً أن لا يحصل له إغماء يستغرق كلَّ ليلٍ فإن لم يستغرق كلَّ النهار فلا يضر.

جوفه لا يضر وإن تعمد ذلك قال شيخنا وهو ظاهر وبه أفتى شمس البرماوي بما تقرر أن الرائحة ليست عيباً أي عرفاً اهـ ثم قال (٤١٩/٣) «وقد علم من ذلك أن صورة المسئلة أنه لم يُعلم انفصال عينها أي بواسطة الدخان» اهـ حلبي

(١) قال في المجموع (٣٤٨/٦) «يحوز للصائم الاكتحال بجميع الأكحال ولا يفطر بذلك سواء وجد طعمه في حلقه أم لا» اهـ وفي فتح الوهاب (١/١٢٠) «فلا يضر وصول دهن أو كحل بتشرب مسام» حوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وإن وجد له أثراً بباطنه» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (ولا يصح صوم العيدين وأيام التشريق وكذا النصف الأخير من شعبان ويوم الشك إلا أن يصلة بما قبله أو لقضاء أو نذر أو ورد)

الشرح لا يصح ولا يجوز صوم العيدين الفطر والأضحى ولا صوم يوم من أيام التشريق الثلاثة ولو كان ذلك الصوم لفدية التمتع. وكذلك لا يصح ولا يجوز صوم النصف الأخير من شعبان لورود السهي عن صومه في حديث أبي داود مرفوعاً «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»<sup>(١)</sup>. وكذلك لا يصح ولا يجوز صوم يوم الشك ولو بيته الاحتياط وذلك لقول النبي ﷺ «لا تقدّموا رمضان بيوم أو يومين صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم. وروى البيهقي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال من صام يوم الشك فقد عصى أن القاسم اهـ يعني رسول الله ﷺ. ويوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان الذي يتحدث الناس الذين لا يثبت الصيام بشهادتهم كالصبيان وبحوهم كالفسقة والعبيد والنساء أنهم رأوا هلال رمضان في ليلته فيوم الشك هو يوم ثلاثي شعبان هذا فلا يجوز أن يُصام على أنه من رمضان وإنما يحرم صوم يوم الشك وصوم ما بعد نصف شعبان لمن لم يوافق عادة له. ولا يحرم لمن وصل ما بعد النصف بالنصف.

فائدة. يكره إفراد صوم يوم الجمعة في النفل بلا سبب<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن أبي داود كتاب الصيام. باب كراهية صوم يوم الشك  
(٢) قل النووي في شرح مسلم «يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة له فإن وصله بيوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن يدر أن يصوم يوم شفاء مريضه آنذا فوافق يوم الجمعة لم يكره لحديث «لا تحصوا يوم

تنبيه. ممّا يثبت به الصّيام حصول ما جرت به العادة في بلاد المسلمين أنّه علامة على ثبوت رمضان كأن جرت عادتهم المطردة بضرب المدفع بعد ثبوته على الوجه الشرعي فإنّ هذا يثبت به الصّيام<sup>(١)</sup>.

تنبيه ثان. من أحسره عبد أو امرأة برؤية الهلال صام إن وثق به وصدقه وكذا لو أخبره صبي أو فاسق فصدقه<sup>(٢)</sup> وإن كان لا يثبت عند القاضي بقوله وإنّما يثبت بالبائع العدل الحرّ بقوله «أشهد أنّي رأيت الليلة هلال رمضان»، وأنّ العدل من يؤذي الفرائض ويجتنب المحرمات الكبائر ولا يكتر من الضغائر حتى تغلب حسنة ويحافظ

= الجمعة يصوم من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» هـ روه مسلم انتهى. بدنه يوفق بمراد يوم الجمعة عادة له كأن كان يصوم يوم ويصوم يوم أو يصوم عشوراً أو عرفه فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم السبت نصير فتح البواب (١/١٢٥) وشرح الرملي (٣/٢٠٩) وغيرهما.

(١) في إسناده الضالين (١/٢١٧) لقوله اعتماد لعلامات مدحون شون أي كالقديس ورمي مدفع فيجب عليه نظره هـ وفل هو عبد الله المهدي الورسي العمري المكي في سورن نصيري باب بوارن الصيام بل إذا كانت العادة أن يقاد النار والنارود وسعر لا تكون إلا إذا ثبت شهر ثوث محقق وكانت العادة مطردة بدنت بحيث لا تتحيف أصلاً فب شهر يثبت بدنت كما ثبت بكتاب الناصي وهي من باب سفر كما قاله الشيخ الرهوي وبصه جرح نارود كبند النار وكل منهما رجع بالإخبار برؤية الهلال لا بخارج عنه اهـ.

(٢) قال النووي في المجموع (٦/٢٧٧) «(ويع) بد أحسره من يثو به كروحيته وخاريتة وصدقه وغيرهم ممن يثو به ويعتقد صدقه أنه رأى هلال رمضان ولم يذكر ذلك عند القاضي فقد قطعت ضائته بأنه يدرمه نصوص بقوله ممن صرح بوجوب ذلك على المقول له أبو يعلى بن عبدان والعراني في الإحياء والبلغوي وغيرهم» اهـ.



على مروءة أمثاله كما تقدم، فإذا شهد العدل برؤية الهلال عند القاضي فأثبت القاضي هذه الشهادة وجب الصيام على أهل بلد الإثبات وسائر أهل البلاد القريبة من بلد الرؤية باتحاد المطالع لا من خالف مَظْلَعُهُمْ مَظْلَعُهَا بأن لم يتحد الكلدان في الشروق والغروب كدمشق وبعداد فلا يعمها الحكم بل لا يجوز لأهلها أن يصوموا<sup>(١)</sup>. أمّا عند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فيجب الصيام على أهل كل بلد علموا ثبوت الصيام في بلد ما مهما بعدت تلك البلاد عن البلد الذي ثبتت فيه الرؤية فلا يشترط عنده القرب بتوافق البلدين في الشروق والغروب فيجب عنده الصيام على أهل المغرب الأقصى إذا علموا بثبوت الصيام في المشرق وكذلك العكس.

قال المؤلف رحمه الله (ومن أفسد صوم يوم من رمضان ولا رخصة له في فطره بجماع فعليه الإثم والقضاء فوراً وكفارة ظهار وهي عتق رقبة فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً أي تملك كل واحد منهم مدّاً من غالب قوت البلد)

(١) قال النووي في المجموع (٢٧٣/٦) "المسئلة الثالثة إدا رأوا الهلال في رمضان في بلد ونه يروه في غيره من تغارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر نضوء بلا خلاف وإن ساعد فوجهان مشهوران في الطريقين أصحهما لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر وبهذا قطع المصنف وشيخ أبو حامد والسديحي وءآخرون وصححه العدري والرافعي و لأكثرهم" اهـ ثم قال (٢٧٣/٦) "وفيما يعتريه البعد والقرب ثلاثة أوجه أصحها وبه قطع جمهور العراقيين والصيدلاسي وغيرهم أن التباعد يثبت خلاف المضاع كالبحار والعراق وخراسان والتقارب أن لا يثبت كبعداد والكوفة والري وقروين لأن مطمع هؤلاء مطلع هؤلاء فإذا رآه هؤلاء فعده رؤيته لآخرين لتقصيرهم في التأمل أو لعارض بخلاف مختلفي المطلع" اهـ.

الشرح يجب على من أفسد بالجماع وحده صوم يوم من رمضان يقياً ولو حكماً<sup>(١)</sup> كأن طلع الفجر وهو مجامع فاستدام ولا رخصة له في فطره القضاء مع الإثم والكفارة الفورية وهي ككفارة الظهار<sup>(٢)</sup> في صفتها أي عتق رقبة فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً أي تملك كل واحد منهم مدّاً من غالب قوت البلد. والمد هو ملء الكفين المعتدلتين كما تقدم. وتكرّر هذه الكفارة بتكرّر الأيام ولا تجب على الموطوءة كما تقدم. ولا كفارة على الواطئ إن كان ناسياً للصوم أو جاهلاً معذوراً كأن يكون قريب عهد بالإسلام أو شأ بادية بعيدة من العلماء، وكذلك إن جامع مكره فلا كفارة عليه كما أنه لا يفسد صومه وقد تقدم كل ذلك. ومن أفسد صوم يوم في غير رمضان ولو كان صوماً واجباً بدراً أو نحوه فلا كفارة عليه.

يُعلم من ذلك أنه لا تجب الكفارة على من أفسد صومه بالتعدي بغير الجماع، وأنه لا كفارة ولا إثم على من جامع في نهار رمضان بنية الترخّص سفر أو مرضي بأن كان مسافراً سفرًا يبيح الفطر أو مريضاً يجوز له الإفطار وأراد أن يترخّص بالإفطار بالجماع أما إذا جامع المريض أو المسافر في نهار رمضان بغير نية الترخّص فعليهما الإثم لكن بلا كفارة.

بيان. الترخّص معناه العمل بالرخصة الشرعية وهي هنا أن يأخذ المريض والمسافر بالرخصة الشرعية ليفطرا

(١) قل في التحفة (٤٩٢/٣) «لأنه لما منع الاعتقاد بمكثه كان بمرلة الممسد له بالجماع» اهـ.

(٢) الظهار هو أن يقول لامرأته أنت علي كظهر أمي.

## (كِتَابُ الْحَجِّ)

قال المؤلف رحمه الله (يجب الحجُّ والعُمْرةُ في العُمْرِ مرّةً)

الشرح الحج قصد الكعبة بأفعال مخصوصة، والعمرة زيارة الكعبة لأفعال مخصوصة. <sup>(١)</sup>

والحج فرضٌ بالإجماع على المستطيع <sup>(٢)</sup> ومن أنكر وجوبه كفر وأما مجرد تركه للمستطيع مع اعتقاد وجوبه وفرضيته فلا يكون كفرًا. وأما العمرة فقد اختلف فيها فذهب بعضُ الأئمة ومنهم الشافعي رضي الله عنه إلى أنها فرضٌ كالحج وذهب بعضٌ إلى أنها سنةٌ ليست فرضًا.

(١) قال في شرح الروض (٤٤٣/١) «الحج بفتح الحاء وكسرهما لغة القصد وشرعًا قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه والعمرة بضم العين مع ضم الميم وإسكانها وبفتح العين وإسكان الميم لغة الريادة وقيل القصد إلى مكان عمر وشرعًا قصد الكعبة لنسك الآتي بيانه» اهـ.

(٢) ووجوب الحج على التراخي لا على الفور. قال الرركشي في البحر المحيط في أثناء كلامه على الواجب الموسع (٢١٧/١) «إد، أثبتنا الواجب الموسع فقد يكون محدودًا بعبادة معلومة كالصلاة وقد يكون وقته العمر كالحج وقضاء الفائت من الصلاة بعذر» اهـ ثم قال (٢١٨/١) «وأما الثاني وهو الموسع في العمر فيعصي فيه شيئين أحدهما بالتأخير عن وقت يطق فوته بعده والثاني بالموت على الصحيح سواء علب على طه قل ذلك القاء أم لا لأن التأخير له مشروط بسلامة العاقبة» اهـ أي شرط أن يموت بعد إمكان أداء الصلاة ومن غير أن يعزم على فعلها ويشرع فيه ويموت في أثناءه وإلا فإنه لا يعصي عندئذ كما بينه الغرالي والأمدي والرركشي وغيرهم ولا يقال جواز التأخير شرط بسلامة العاقبة ربط للتكليف بمجهول فيمتنع قال ابن القشيري «هذا هوس لأن الممتنع جهالة تمتع فهم الخطأ أو إمكان الامتنال فأما تكليفه المرء شيئًا مع تقدير عمره مدة طويلة وتسيهه أنه إذا امتثله حرج عن العهدة وإن أخلى العمر منه تعرض للمعصية فلا استحالة فيه» اهـ.

وقد جعل الله للحج مزية ليست للصلاة ولا للصيام ولا للزكاة وهي أنه يكفر الكبائر والصغائر لقوله ﷺ «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» رواه البخاري ومعنى «لم يرفث» كَفَّ نفسه عن الجماع ما دام في الإحرام بخلاف الصلوات الخمس والزكاة والصيام فإنها لا تكفر الكبائر ومع ذلك الصلوات الخمس مرتبها في الدّير أعلى من مرتبة الحج، فإن قيل كيف يكون ذلك فالجواب أن المزية لا تقتضي التفضيل أي أن الحج وإن كان له مزية أنه يكفر الكبائر والصغائر بخلاف الصلوات الخمس فليس ذلك دليلاً على أنه أفضل منها.

ثم الشرط في كون الحج يكفر الكبائر والصغائر ويحعل الإنسان كيوم ولدته أمه أن تكون بيته حائلة لله تعالى، وأن يحفظ نفسه من الفسوق أي من كبائر الذنوب والجماع، وأن يكون المال الذي يتروده لحجه حلالاً، فأما من لم يكن بهذه الصفة فلا يجعله حجه كيوم ولدته أمه لكنه لو لم يحفظ نفسه من صغائر الذنوب فلا يمسعه ذلك من تلك المضيئة<sup>(١)</sup>، فلا يقال للذي تحصل منه الصعائر وهو في الحج ككذبة من الصغائر وبظرة بشهوة ذهب ثواب حجك فإن رسول الله ﷺ وحدث صبيحة العيد بمى امرأة شابة جميلة تسأله عن مسئلة في الحج فجعل ابن عمه ينظر إليها أعجبه حسناتها وحملت هي تنظر إليه أعجبها حسنه فصرف رسول الله ﷺ عنق ابن عمه الذي كان راكباً خلفه على البعير إلى الشق الآخر ولم يقل له أنت أذهبت ثواب حجك لأنك نظرت بظرة محرمة هذا الحديث رواه البخاري والترمذي.

(١) أي أن يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

قال المؤلف رحمه الله (على المسلم الحر المكلّف  
المستطيع بما يوصله ويردّه إلى وطنه فاضلاً عن دينه  
ومسكنه وكسوته اللاتقين به ومؤنة من عليه مؤنته مدة ذهابه  
وإيابه).

الشرح للحج شروط وجوب وشرط صحّة، فأما شروط الوجوب  
فهي الإسلام والبلوغ والعقل والاستطاعة والحرية، وأما شرط  
الصحة فهو الإسلام فيصحّ الحج به المسلم البالغ المستطيع وغير  
المستطيع ومن الصبي فيصحّ من استمير بمباشرة الأعمال بنفسه  
كالبالغ ومن غير المميز بطريق وليه مما لا يتأتى منه، فإذا أحرم  
وليّ الصبي الذي ليس مميراً عنه أي بوى خفله محرماً ولو كان  
الصبي غير حاصر عند إحرامه ثم أحضره المشاهد أي طاف به  
لكعبة وسعى به بين الصفا والمروة وأشهده عرفة صحّ لهذا الطفل  
حتى لحديث المرأة التي أتت بوئد تحمله فقالت يا رسول الله  
ألهذا حج قال «نعم ولك أجر»<sup>(١)</sup>، فإذا جعل الوليّ الصبيّ محرماً  
يفعل عنه ما لا يتأتى من الطفل مثل ركعتي الطواف، ويلزمه أن  
يمنعه من المحظورات.

(١) رواه مسلم كتاب الحج باب صحة حج الصبي وأحر من حج به. قال  
اسووي في شرحه على صحيح مسلم (١٠٠/٩) «قوله بِحجّه «ولت أحر»  
معناه سبب حملها وتحببها إليه ما يحسنه المحرم وفعل ما يفعله المحرم  
والله أعلم وأما الولي الذي يحرم عن الصبي والصحيح عند أصحابنا أنه  
الذي يبي منه وهو أبوه أو جده أو الوصي أو القيم من جهة القاضي أو  
القاضي أو الإمام وأما لأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية أو  
قيمة من جهة القاضي وقبل إليه يصح إحرامها وإحرام العصبة وإن لم يكن  
لهم ولاية المال هذا كله إذا كان صغيراً لا يميز بين كمال مميراً أذن له  
الولي فأحرم» اهـ.

أَمَّا صَحَّةُ الْمُبَاشَرَةِ فَشَرْطُهَا التَّمْيِيزُ وَإِذْنُ الْوَلِيِّ. وَأَمَّا صَحَّةُ وَقُوعِ الْحَجِّ عَنْ نَذْرٍ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ. وَأَمَّا وَقُوعُ الْحَجِّ عَنْ فَرْضِ الْإِسْلَامِ بِحَيْثُ لَا يَجِبُ إِعَادَتُهُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً أُخْرَى فَشَرْطُهُ مَعَ التَّكْلِيفِ الْحَرِيَّةُ التَّامَّةُ.

يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَا يَجْبَانُ إِلَّا عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَرِّ الْكَامِلِ الْحَرِيَّةِ الْمَكْلَفِ الْمُسْتَطِيعِ فَلَا يُطَالَبُ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ بِأَدَائِهِمَا حَتَّى لَوْ زَالَتْ عَنْهُ الْإِسْطَاعَةُ ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يَجْبَانُ عَلَيْهِ لِأَنَّ إِسْطَاعَتَهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ كَلَّا إِسْطَاعَةَ لَكُنَّ يَخَاطَبُ بِهِمَا خَطَابَ عِقَابٍ فِي الْآخِرَةِ وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَيَخَاطَبُ بِهِمَا خَطَابَ لُزُومٍ فَإِنْ كَانَ مُسْتَطِيعًا فِي حَالِ رَدِّهِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَقَدْ افْتَقَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ ثَبَتًا فِي ذِمَّتِهِ، وَلَوْ مَاتَ فِي زَمَنِ إِسْطَاعَتِهِ مُرْتَدًّا لَمْ يُحَجَّ وَلَمْ يُعْتَمَرْ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَيَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَا يَجْبَانُ عَلَى الْقَيْنِ وَالْقَيْنُ هُوَ الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ كُلُّهُ<sup>(٢)</sup>. وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْمَكْلَفِ لَا يَجْبَانُ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ وَإِنْ كَانَ لَوْ تَكَلَّفَ بِإِسْتِدَانَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَحْزَاهُ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فِي شَرْحِ الْإِسْطَاعَةِ «فَاضْلًا عَنْ دِيْبِهِ وَمَسْكِيهِ وَكُسُوتِهِ اللَّائِقِينَ بِهِ وَمَوْنَةٍ مَنْ عَلَيْهِ مَوْنَتُهُ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ» مَعْنَاهُ أَنْ

(١) قَالَ فِي إِيْعَانَةِ الطَّالِبِينَ (م/١/ح/٢/ ٢٨٠ - ٢٨١) «قَوْلُهُ (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) قَيْدٌ أَوَّلٌ خَرَجَ بِهِ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ فَلَا يَجْبَانُ عَلَيْهِ وَجُوبُ مَطَالَبَةِ بِهِمَا فِي الدُّنْيَا حَتَّى لَوْ أَسْلَمَ وَهُوَ مُعْسِرٌ بَعْدَ إِسْطَاعَتِهِ فِي الْكُفْرِ بِهِ لَا أَثَرَ لَهَا أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَيَخَاطَبُ بِهِمَا فِي رَدِّهِ حَتَّى لَوْ إِسْطَاعَ ثُمَّ أَسْلَمَ لَرَمَاهُ الْحَجَّ وَإِنْ افْتَقَرَ، فَإِنْ أُخِّرَ حَتَّى مَاتَ حُجَّ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ، هَذَا إِذَا أَسْلَمَ فَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ وَمَاتَ عَلَى رَدِّهِ لَا يُقْضِيَانِ عَنْهُ» اهـ.

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الشُّرَامِلِيِّ عَلَى نِهَايَةِ الْمَحْتَاكِ (٢٣٥/٣) «أُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَعْصُورُ وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَيْدِهِ مَهَابَةٌ وَنَوَّةُ الْمَبْعُوضِ فِيهَا تَسْعُ الْحَجَّ» اهـ.

من شروط وجوب الحج الاستطاعة. والاستطاعة نوعان استطاعةً حسيّةً واستطاعةً معنويّةً، فالاستطاعةُ الحسيّةُ أن يجد الشخص ما يوصله إلى مكّة ويردّه إلى وطنه من زادٍ وما يتبع ذلك فاضلاً عن دينه ومسكنه<sup>(١)</sup> وكسوته اللائقين به ومؤنة من عليه مؤنته مدة ذهابه وإيابه مع الأمن على نفسه وماله. وأمّا الاستطاعةُ المعنويّةُ أي الاستطاعةُ الحكميّةُ فمنها أن تحد المرأة محرماً يرافقها أو نسوةً ثقاتٍ بالغاتٍ أو مراهقاتٍ، قال بعضهم لو وجدت ثقةً واحدةً يكفي لحصول الاستطاعة<sup>(٢)</sup>، فإن كان محرماً لا يسافر معها للحج إلا بالأجرة فيشترط أن تكون واجدةً لهذه الأجرة أي قادرةً عليها، فلا يجب على المرأة أن تحج إلا بهذا الشرط فإن لم تحصل على هذا الشرط جاز لها أن تخرج لحج الفرض وحدها<sup>(٣)</sup>، أمّا لغير الحج الواجب وهو النفل فلا يجوز لها السفر من أجله وحدها ولا مع النسوة الثقات. ويشمل هذا الحكم سفرها لزيارة الأولياء أو لزيارة قبر الرسول ﷺ فلا يحوز لها أن تسافر لغير الفرض من حج أو غيره إلا مع محرم<sup>(٤)</sup> وذلك لقوله ﷺ «لا تسافر المرأة مسيرة ثلاثة

(١) قال الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج (٣/٣٧٤) «نعم إن أمكه الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى بالأجرة أو لتيسر مسكن مباح يحوز مدرسة فلا يعد أن يأتيها نظير ما سيحيى في الحج إيعاب. أي من أنه يلزمه صرف القدر الذي معه للحج» اهـ.

(٢) قال في روضة الطالبين (٣/٩) «وفي قول يلزمها إذا وجدت امرأة واحدة» اهـ وعلى القول الآخر لا يلزمها لكن يحوز لها كما في فتح الوهاب (١/١٣٦)

(٣) قال في المجموع (٧/٨٦) «وروى الكرابيسي عنه إذا كان الطريق آمناً جاز من غير نساء وهو الصحيح» اهـ.

(٤) قال النووي في المجموع (٨/٣٤١) «قالوا فإن كان الحج تطوعاً لم يحز أن تخرج فيه إلا مع محرم وكذا السفر المباح كسفر الزيارة والتجارة لا يحوز خروجها في شيء من ذلك إلا مع محرم أو زوج» اهـ.

أيام» وفي رواية «مسيرة يوم وليلة» وفي رواية «بريداً»<sup>(١)</sup> «إلا ومعهما محرم» وكلّ هذه الروايات صحيحة الإسناد<sup>(٢)(٣)</sup> فإذا كان لا يجوز للمرأة أن تسافر بلا محرم أو روح لحج النمل وزيارة قبر الرسول ونحو ذلك فبالأولى أن لا يجوز لها السفر وحدها للتزوّج إلا أن يكون سفرها لضرورة كأن تخاف على نفسها في بلدها أو لا تجد قوتها أو لا تجد من يعلمها دينها أي علم دينها الضروري.

(١) البريد هو مسافة نصف نهار.

(٢) رواها أبو داود في سننه كتاب المساكين باب في المرأة تحج بعير محرم.

(٣) قال في إعدة الطاليس (١٥/ح ٢/٢٨٣ - ٢٨٤) «وقوله «يومين» في لرواية الأولى «وثلاثة أيام» في الرواية الثانية «وبريداً» في نشأة يس قيدا والمراد كل ما يسمى سفر سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك لرواية ابن عباس المضمنة «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» وهذا يتناول جميع ما يسمى سفرًا قوله (واب فصر) أي اسمر وهو عاية لحرمة اسمر وحدها اهـ ورواية ابن عباس أخرجها البخاري في باب حج النساء قال النووي في شرحه على صحيح مسلم قال العلماء اختلاف هذه الالفاظ لاختلاف السائيس واختلاف المواطر وليس في الشهي عن الثلاثة نصريح بباحة ليوم والدينه أو لبريد قال البيهقي كأنه بفتح سئل عن المرأة تسافر ثلاث غير محرم فقال لا وسئل عن سفره يومين بعير محرم فقال لا وسئل عن سفرها يوماً فقال لا وكنتك لبريد فأدى كل منهم ما سمعه وما جاء منها مختلف من رواية واحد فسمعه في مواطر فروى تارة هذا وتارة هذا وكنه صحيح وليس في هذا كنه تحديد لأهل ما يقع عليه اسم السفر ولم يرد بفتح تحديد أقل ما يسمى سفرًا ونحصل أن كل ما يسمى سفرًا تنهى عنه المرأة بغير روح أو محرم سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك لرواية ابن عباس المطلقة وهي حروايات مسلم السابقة «لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم» وهذا يتناول جميع ما يسمى سفرًا والله أعلم اهـ.



وهذه الاستطاعة تُسمى الاستطاعة بالنفس، وهناك استطاعة بالغير وذلك في المعضوب الذي قطعه المرض وبينه وبين مكة مرحلتان فأكثر<sup>(١)</sup> فلا يستطيع أن يحج بنفسه ماشياً أو راكباً، فهذا يجب عليه أن يُنيب عن نفسه من يحج عنه ولو بأجرة إن قدر عليها، وهذا النائب يجب أن يكون قد حج عن نفسه أمّا الذي لم يحجّ عن نفسه فلا ينوب عن غيره.

ويفهم من قول المؤلف «فاضلاً عن دينه ومسكته وكسوته اللائقين به ومؤنة من عليه مؤنته مدة ذهابه وإيابه» أن الحج لا يجب على الشخص إلا إذا زاداً للحج فاضلاً عن دينه ولو كان ذلك الدين مؤجلاً أو كان حقاً لله تعالى ليس حقاً للعباد كالكفارة والركاة، فإذا كان الشخص عليه في ذمته دين لشخص أو زكاة ما دفعها وكان لو حجّ فاته أداء ما عليه من الدين أو أداء الزكاة فليس بمستطيع.

ويشترط كذلك أن يكون المراد زائداً أيضاً عن المسكن وعن الكسوة وليس المعنى بقوله وفاضلاً عن مسكته أن يكون له بيت ملث يسكنه بل يكفي أن يكون مستأجراً يستطيع دفع أجرته. ويُعتر أن يكون المسكن والكسوة لائقين به فإن كان فوق ما يليق به فهو لا يمنع الوجوب ولا يمنع الاستطاعة، وأمّا إن كان أقلّ ممّا يليق به فيمنع الاستطاعة.

(١) قال الأنصاري في شرح الروض (١/٤٥٠) «لا يُحجّ عن المعضوب أي المأيوس من قدرته على الحج بنفسه وهو بالضاد المعجمة من العصب وهو المقطع كآه قطع عن كمال الحركة ويقال بالمهملة كآه قطع عصبه أو ضرب بعير إده» اه أي «لا يجزئ يحج عن المعصوب بعير إده» ثم قال «المعصوب إذا كان من مكة أو بينه وبينها دون مسافة القصر لا يجوز أن يستنيب في الحج لأنه لا تكثر المشقة عليه في أداء الحج» نقله في المجموع (٧/٩٨ - ٩٩) عن المتولي وأقره اه

ويشترط أن يكون الزاد زائداً عن مؤنة من عليه مؤنته كالزوجة والقريب الذي تجب نفقته عليه كأبيه وأمه الفقيرين، وعن إعفاف أبيه<sup>(١)</sup> أي أنه إن كن له أب يحتاج للزواج وكان الابن لا يجد ما يكفي لزاد الحج مع مؤنة ترويح الأب فهو ليس بمستطيع. الله تعالى أكَّد أمر الوالد فإن كان الأب بحاجة للزواج ففرض على الولد أن يساعده فإن لم يساعده فهو فاسق، هذا إن لم يكن للأب مال يستطيع أن يزوج نفسه منه.

قال المؤلف رحمه الله (وأركان الحج ستة الأول الإحرام وهو أن يقول بقلبه «دخلت في عمل الحج»)

الشرح الأركان هي الأعمال التي لا يصح الحج بدونها ولا تجبر بالدم وهي ستة أولها الإحرام، ومعنى الإحرام نية الدخول في النسك، والنسك هو عمل الحج أو عمل العمرة، ولا تجب نية الفرضية في الحج الفرص إنما الواجب أن يقول في قلبه «دخلت في النسك» مثلاً.

تنبيه. قصد النسك قبل الإحرام لا يسمى إحراماً وإنما الإحرام ما سبق ذكره، وهذا يخفى على بعض الجهال يظنون أن الحج رؤية مكة وحضور تلك المشاهد فإذا قيل لأحدهم ماذا نويت يقول أنا نويت مكة أو نحو ذلك.

ثم إن الإحرام ينعقد مطلقاً من دون تعيين كأ أن يقول نويت الإحرام ثم بعد ذلك يصرفه للحج وحده أو للعمرة وحدها أو يصرفه لهما أي للحج والعمرة فإذا كان في بدء الأمر نوى الدخول في النسك من غير تعيين الحج أو العمرة أو القران بينهما كان

(١) قال في روضة الطالبين (٢١٤/٧) «المشهور أنه يلزم الولد إعفاف الأب» اهـ.

إحرامًا مطلقًا ثم بعد ذلك له الخيار إن شاء جعله حجًا مفردًا وإن شاء جعله عمرة مفردة وإن شاء جعله قرآنًا أي جمعًا بين الحج والعمرة ولا يصح له أن يباشر الأعمال قبل الصرف أي التعيين، لكن لو صرف بعد الطواف يكون هذا الطواف طواف القدوم والسعي الذي بعده لا يصح<sup>(١)</sup>، هذا إذا كان في أشهر الحج أي بعد دخول شهر شوال أما لو أحرم في غير أشهر الحج فينصرف إحرامه إلى عمرة ولو لم يعين، حتى لو نوى الحج قبل أن تدخل شهره انقلب إحرامه إلى إحرام بعمرة لأنه نوى الحج قبل وقته والحج لا تصح نيته إلا بعد دخول شهره. وأشهر الحج هي شوال وذو القعدة وذو الحجة وبعضها من الأشهر الحرم الأربعة ذي القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب.

ويُسَرُّ قبل الإحرام الاغتسال وتطيب البدن وهو سنة للرجال والنساء، وأفضل الطيب المسك المخلوط بماء الورد ثم بعد ذلك ليس عليه بأس في استبقائه عليه لأنه في سنن أبي داود وسنن البيهقي أن عائشة رضي الله عنها قالت «كُنَّا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فنُضْمَخُ بها بالمسك للإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيرى رسول الله ﷺ ذلك فلا ينهانا». أمّا الثوب فتطيبه مكروه<sup>(٢)</sup> لكن لو فعل ذلك لا يحرم عليه أن يستمر على

(١) قال في المجموع (٢٢٦/٧) «ولا يحزنه العمل قبل النية فلو طاف أو سعى لم يعتد به قبل النية» اهـ.

(٢) قال الأنصاري في شرح الروض (٤٧٢/١) «(و) أن (يتطيب) بعد الغسل في بدنه للاتناع رواه الشيخان رجلاً كان أو غيره» اهـ أي يستحب ذلك ثم قال (٤٧٢/١) «(وحاز) أن يتطيب (في ثوبه) من إزار الإحرام وردائه كما في بدنه وهذا ما صححه الأصل ونقل في المجموع اتفاق الأصحاب عليه قال وأغرب المتولي فحكى فيه الخلاف في الاستحباب وجرى في

لُبَسَ هذا الثوب، ولو نزع هذا الثوب المطَّيَّب عن جسمه فيحرمُ عليه إعادته إليه وتلزمه فديةٌ إن فعل.

ويُسَنُّ للرجال أن يجهرُوا بالتلبية أي أن يرفعوا أصواتهم رفعاً قوياً بها بعد التلبية الأولى، أمَّا النساء فلا يرفعن أصواتهنَّ بالتلبية لا في المرة الأولى ولا فيما بعدها.

قال المؤلف رحمه الله (الثاني الوقوف بعرفة بين زوال شمس يوم عرفة إلى فجر ليلة العيد)

الشرح أنَّ الركن الثاني للحج الوقوف بعرفة فيما بين زوال شمس اليوم التاسع وطلوع المحر، ويحزى بأي جزء من أرض عرفة ولو كان على ظهر ذابة أو شجرة ولو كان ماراً لم يمكث فيها أو كان نائماً<sup>(١)</sup>.

ثم الأفصل للرجال أن يقفوا في موقف رسول الله ﷺ عند

= المنهاج كأصبه على استحبابه وقال الزركشي لُبَسَ بعرب كما رعمه السوي فقد حكاه القاصي وصححه الإمام والبرقي وحرره الشيخ أبو حامد والسديحي والغزالي والحلي وعنى الثوب بحوره يكره قاله القاصي أبو الطيب وغيره اهـ.

(١) قال في المجموع (٨ ١٠٣) «ولمعتبر فيه لحضوره في حره من عرفات ولو في لحظة لصيغة شرط كونه أهلاً لعدة سواء حضره عمدًا أو وقف مع العتلة والبيع والشراء والتحدث واللهو أو في حالة النوم أو حذر فيها في وقت الوقوف وهو لا يعلم أنها عرفات ولم يمكث أصلاً بل مر مسرعاً في طرف من أطرافها أو كان نائماً على غير فستهي السعير إلى عرفات فمر بها السعير ولم يستيقظ ركه حتى ورقه أو احتدره في طلب عريم هرب بين يديه أو بهيمة شاردة أو عبر ذلك مما هو في معده فيصح وقوفه في جميع هذه الصور ونحوها هذا هو المذهب ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور اهـ.

الصخور الكبار المفترشة أسفل جبل الرحمة<sup>(١)</sup> وللنساء حاشية الموقف حتى لا يزاحم الرجال<sup>(٢)</sup>، ويُسن الجمع بين الليل والنهار فإن ترك ذلك كان مكروهاً، ثم يرحل من عرفات إلى مزدلفة<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (الثالث الطَّوَّافُ بالبيت)

الشرح الرُّكْنُ الثَّلاثُ الطَّوَّافُ بالبيت ولا يصح إلا بعد انتصاف ليلة النحر. ومعنى الطَّوَّافُ هنا أن يدور الحاج حول الكعبة سبع مرّات وقد جعل البيت أي الكعبة عن يساره ماراً لجهة الحجر بكسر الحاء وسكون الحيم، فإن جعل البيت عن يمينه ومشى أمامه أو مشى القهقري أي إلى خلف أو جعل البيت أمامه واستقبله بصدّره أو جعله عن يساره ومشى القهقري لم يصح طوافه.

ومن شروط الطَّوَّاف أن يبدأ بالحجر الأسود وأن يحاذيه كله أو بعضه في أول طوافه، فحب في الابتداء أن لا يتقدّم جرء منه على جرء من الحجر يفتح لحياء وإنحبه ممّا يلي الباب.

ومنها النية إن لم يكن الطَّوَّافُ داخلاً في لسك بأن لم يكن بإحرام بل كان بغير إحرام نحر أو عمرة فإنه حينئذٍ تجب النية فلا يصح الطَّوَّافُ بدونها ومنها أن يكون عدد الطَّوَّافَات سبعاً يقيماً فلو

(١) قال في المجموع (١٠٥/٨) «يصح لوقوف في أي حرء كان من أرض عرفات بإجماع علماء الحديث حازر السابق أن النبي ﷺ قال وعرفة كلها موقف» قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء وأقصدها موقف رسول الله ﷺ وهو عند الصخور الكبار المفترشة في أسفل جبل الرحمة وهو الحبل الذي توسط أرض عرفات اهـ

(٢) قال في المجموع (٣٦٣، ٧) «والثالث أنه يستحب بها أن تكون في حاشية الموقف وأطراف عرفات والرحل يستحب كونه عند اصحرت السود توسط عرفات اهـ»

(٣) وهي أرض بين عرفات ومنى.

شك في العدد أخذ بالأقل كالصلاة. ومنها أن يكون داخل المسجد ولو على سطحه وأن يكون الطواف بالكعبة خارجها وخارج الشاذروان والججر بجميع بدنه. والشاذروان جزء من أساس الكعبة مرتفع قدر ذراع تقريباً فهو من الكعبة لذلك لا يحوز أن يطوف الإنسان وشيء من بدنه محاذاً له. ومنها الطهارة عن الحدثين والنجاسة.

ولا يشترط المشي بل يصح الطواف لو كان راكباً فقد طاف رسول الله ﷺ راكباً البعير وشرط جوار ذلك أن لا يحصل سببه تقدير لأرض المسجد برجل البعير فإن كان في حال يحصل منه تقدير للمسجد بما على رجل البعير من روث أو غيره حرم لأن تقدير المسجد ولا سيما المسجد الحرام حرام<sup>(١)</sup>.

ومن سنن الطواف استلام الحجر بفتح الحيم وتقبيله بلا صوت، والأذكار الماثورة عنه عليه الصلاة والسلام أو عن أحد من الصحابة فإنها أفضل فيه، فمن المأثور «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» إذ ثبت أنها أكثر دعوة كان يدعو بها النبي ﷺ في الحج وغيره<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الأنصاري في شرح الروص (١/ ٤٨٠) «بعد بيان سنن الطواف الثالثة المشي فيه إلا لعذر وفيهما «أي في الصحيحين» أنه ﷺ طاف راكباً في حجة الوداع ليظهر فيستفتى فلما احتجج إلى طهوره لفتوى أن يتأسي به لكن لو ركب بلا عذر لم يكره لكنه خلاف الأولى نفيه في المجموع عن الجمهور وصححه» اهـ.

(٢) قال في البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال كان أكثر دعاء النبي ﷺ «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار». ذكره في كتاب الدعوات: باب قول النبي ﷺ «ربنا آتنا في الدنيا حسنة».

قال المؤلف رحمه الله (الرابع السعي بين الصفا والمروة  
سبع مرات من العقد إلى العقد)

الشرح أن السعي بين الصفا والمروة من أركان الحج لا يصح  
الحج بدونه، وواحباته ثلاثة الأول البداءة في الأوتار بالصفا وفي  
الأشفاع بالمروة، والعقد الذي على الصفا وعلى المروة علامة على  
أولهما فمن شاء اقتصر على ذلك ومن شاء يصعد إلى ما فوقه من  
الصخور وإذا لم يفعل ذلك وبدأ بالعقد صح، والصفا جبل  
والمروة جبل كان بينهما وادٍ منخفض ثم هذا الوادي طم بالتراب  
والحجارة فصارت الأرض سهلة. والثاني كونه بعد الطواف  
والثالث كونه سبعة أشواط<sup>(١)</sup>.

(١) قال النووي في المجموع (٧٦/٨) «(فرع) قال الشافعي والأصحاب لا  
يجوز السعي في غير موضع السعي فلو مر وراء موضع السعي في رفاق  
العطارين أو غيره لم يصح سعيه لأن السعي مختص بمكان فلا يجوز فعله  
في غيره كالطواف قال أبو عبي السديحي في كتابه الجامع موضع السعي  
نظر الوادي قال الشافعي في القديم فإن التوى شيئاً يسيراً أحرأه وإن عدل  
حتى يفرق الوادي المؤدي إلى زقاق العطارين لم يحر وكذا قال الدارمي  
إن التوى في السعي يسيراً حاز وإن دخل المسجد أو زقاق العطارين فلا  
والله أعلم» اهـ ومعنى قولهم من أنه لو التوى يسيراً لم يضر أن يكون  
بحيث لا يخرج عن عرص المسعى كما هو واضح من تقييدهم هذا  
الالتواء بعدم دخول المسجد أو سوق العطارين وقد نص على ذلك ابن  
حجر في شرحه على العباب وأبى قاسم في حاشيته ونقل ذلك الشرواني  
في حواشيه اهـ ونقل ابن عابدين الفقيه الحنفي المشهور في كتابه منحة  
الخالق على البحر الرائق (٣٥٩/٢) «عن الشيخ قطب الدين الحنفي أنه  
نقل عن تاريخ الماكهي أن عرص المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً ثم قال  
السعي بين الصفا والمروة من الأمور التعبدية في ذلك المكان المحصوص  
وأنه لا يصح إلا فيه» اهـ. ومن هنا يعلم عدم صحة السعي في المسعى  
الذي زيد حديثاً خارج حدود المسعى القديم فليسته لذلك

قال المؤلف رحمه الله (والخامسُ الحلقُ أو التقصيرُ)

الشرح الخامسُ من أركان الحج الحلقُ أو التقصيرُ والحلقُ هو استئصال الشعر بالموسى، والتقصيرُ أن يؤخذ منه شيء قليل أو كثير من غير استئصال، ففعلُ أحد هذين فرضٌ من فروض الحج، والواجب إزالة ثلاث شعرات بالقص أو الشف أو الحرق أو أي كيفية أخرى لكن استعمال الطريقة التي فيها ضررٌ لا يحوز. ووقت إحزاء الحلق والتقصير من النصف الثاني من ليلة العيد، وقبل ذلك حرام أن يتف الحاج شعرة واحدة من شعر بدنه

والتقصير جائز للنساء كما هو جائز للرجال لكن الحلق بالموسى حرام على المرأة إلا لضرورة، وقال بعضهم مكروه إذا لم يكن لعذر<sup>(١)</sup> وورد أن للحلق بكل شعرة سقطت من رأسه يوم القيامة.

ثم إن الحلق أو التقصير يسُن أن يكون في يوم نحر والأفضل بعد طلوع الشمس وقبل طواف الركن والسعي. ويسن البدء بيمين رأس المخلوق ومقدمه واستقبال القبلة والتكبير بعد الانتهاء من الحلق أو التقصير وحق جميعه للذكر وتقصير جميعه لغير الذكر.

قال المؤلف رحمه الله (السادس الترتيبُ في معظم الأركان)

الشرح إنما قيل لترتيبُ في الحج في معظم الأركان لأنه لا بُدَّ

(١) قال في المجموع (٢٠٤/٨) «أجمع لعدم عني أنه لا تؤمر المرأة بالحلق بل وظيفتها التقصير من شعر رأسها قال الشيخ أبو حامد ولسارمي والماوردي وغيرهم يكره لها الحلق وقال القاسمي أبو الطيب والقاسمي حسين في تعييقهما لا يحوز لهما الحلق ولعنهما أراد أنه مكروه» هـ



من تقديم الإحرام على الكلّ وتأخير الطواف والحلق أو التقصير عن الوقوف. أما السعي فيجوز فعله قبل طواف الفرض إن كان طاف طواف القدوم ويجوز تأخيره إلى ما بعد طواف الفرض.

قال المؤلف رحمه الله (وهي إلا الوقوف أركان للعمرة)

الشرح هذه الستة التي هي أركان الحج هي أركان العمرة إلا الوقوف بعرفة فليس من أركان العمرة بل ولا يشرع للعمرة الوقوف بعرفة، فإذا تلخص أن أركان العمرة خمسة الإحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير والترتيب، فالترتيب هو واجب في جميع أركان العمرة بخلاف الحج ويكون بالابتداء بالإحرام ثم الطواف ثم السعي ثم الحلق أو التقصير.

ثم كل أركان الحج والعمرة تصح مع الحدث ومع النجاسة إلا الطواف فهو فقط لا يحوز مع الحدث أي انتقاض الوضوء ولا مع الجنابة ولا مع الحيض ولا مع السفاس وكذلك لا يصح مع التحسن.

قال المؤلف رحمه الله (ولهذه الأركان فروض وشروط لا بد من مراعاتها. ويشترط للطواف قطع مسافة وهي من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود سبع مرات، ومن شروطه ستر العورة والظّهارة وأن يجعل الكعبة عن يساره لا يستقبلها ولا يستدبرها.)

الشرح أن لكل من الأركان فروضاً ككون الطوافات سبعة أشواط، ويشترط لها شروط كالستر والظّهارة من الحدثين والنجاسة وكون الطواف في المسجد فلا بد من مراعاتها لأنه لا يصح التسكع إن فقد شيء منها.

والفرق بين الفرض والشرط أن الفرض ما كان جزءاً من النسك

تتوقف عليه صحة النسك وأما الشرط فهو ما ليس جزءاً من النسك لكن تتوقف صحة النسك عليه.

قال المؤلف رحمه الله (وحرّم على من أحرم طيب)

الشرح مما يحرم بالإحرام على من أحرم بحج أو عمرة ثمانية أشياء، وكل هذه من الصغائر إلا الجماع المفسد للحج وقتل الصيد فهما من الكبائر، وإنما حرمت هذه الأشياء على المحرم لحكم بعضها معلوم لنا وبعضها غير معلوم لنا.

الأول من الثمانية الطيب أي يحرم على المحرم بالحج أو العمرة أو إحراماً مطلقاً التطيب في ملبوس أو بدن ولو لأخشم<sup>(١)</sup>. وتجب الفدية بالتطيب في بدنه أو ملبوسه قصداً بما تقصد منه رائحته غالباً كالمسك والعود والورد ودهنه والورس<sup>(٢)</sup> لا ما يُقصد به الأكل أو التداوي وإن كان له رائحة طيبة كالتفاح، وحرمة ذلك بشرط قصد الاختيار والعلم بالتحريم وهذه الثلاثة شرط في سائر محرمات الإحرام. والتطيب بالورد أن يشمه مع اتصاله بأنفه، والتطيب بمائه أن يمسه كالعادة بأن يصبّه على بدنه أو ملبوسه فلا يكفي شمه<sup>(٣)</sup>.

(١) في اللسان (١٧٩/١٢) «الأخشم الذي لا يحد ريح طيب ولا تن» اهـ

(٢) في مختار الصحاح (ص/٦٩٢) «الورس وزن الفلس نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه العمرة للوجه» اهـ وقال النووي في المجموع (٤٥٥/٥) «واعلم أن الورس ثمر شجر يكون باليمن أصفر يصبع به وهو معروف يباع في الأسواق في كل البلاد هكذا ذكره المحققون» اهـ

(٣) قال في إعدة الطالبين ثم المَحْرَم (م/١/ح/٣١٨) «من الطيب مباشرة على الوجه المعتاد فيه وهو يخلف باختلاف أنواعه ففي نحو المسك بوضعه في ثوبه أو بدنه وفي ماء الورد بالتضمح به وفي العود بإحراقه والاحتواء على دخانه وفي الرياحين كالورد والمام بأخذها بيده وشمها أو وضع أنفه» اهـ.

ولا فدية على المتطيب الناسي للإحرام والمكروه على التطيب والجاهل بالتحريم. أمّا قبل الإحرام فقد مرّ ذكرُ سُنيّةِ التطيب للإحرام وذلك لقول عائشة رضي الله عنها «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه ولِحَجَّته» وهذا للسك.

تنبيه. التطيب للمرأة عند الخروج من البيت مكروه تنزيهاً وليس بحرام إلا أن قصدت التعرّض للرجال فيحرم وقد ورد في ذلك حديث صحيح وهو قوله ﷺ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا مَتَعِطَرَةً فَمَرَّتْ بِقَوْمٍ لِيَجِدُوا رِيحَهَا فَهِيَ زَانِيَةٌ» رواه ابن حبان<sup>(١)</sup> فقوله ﷺ «لِيَجِدُوا رِيحَهَا» بيانٌ منه أنّه لا يحرم على المرأة خروجها متطيبة إلا إذا كان قصدها ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ودهنُ رأسٍ ولحية بزيتٍ أو شحمٍ أو شمعٍ عسلٍ ذائبين)

الشرح الثاني من محرمات الإحرام دهنُ الرأس واللحية بما يسمّى دهنًا ولو غير مطيب سواء كان بالزيت أو السمن أو الربدة أو بشحمٍ أو شمعٍ عسلٍ ذائبين أمّا غير ذلك كاستعمال الدهن غير المطيب في غير شعر الرأس واللحية أو أكبه فلا يحرم.

قال المؤلف رحمه الله (وإزالةُ ظفرٍ وشعرٍ)

الشرح الثالث من محرمات الإحرام إزالة الظفر لکنه لا يحرم إزالة المنكسر سواء كان المنكسر كُله أم بعضه أي أنّ إزالة الظفر

(١) صحيح ابن حبان: كتاب الحدود: ذكر إطلاق اسم الزبي على ليد إدم لمست ما لا يحل لها.

(٢) قال النووي في المجموع (٤/١٩٩) «(فرع) إذا أرادت المرأة حضور المسجد كره لها أن تمش طيباً» اهـ.

المكسر ليس فيه معصية ولا فدية سواء كان انكسر كنه أو بعضه إن كان يتأذى بباقيه<sup>(١)</sup>، ووحوبُ الفدية فيما لو أزاله بدون المنبت أما لو أزاله مع المنبت فليس عليه فدية لكنه يحرم إن كان فيه إصرار بنفسه<sup>(٢)</sup>.

ثم إنما تحب الفدية على من انتفك شيء من شعر رأسه أو غيره إن علم أنه انتفك بفعله أما إن شك هل انتفك بفعله أم كان مستفكاً قبلاً فسقط مع المشط فليس عليه فدية<sup>(٣)</sup>. ويجوز للمحرم أن يغسل شعره بنحو سدر أو صابون غير مطيب<sup>(٤)</sup> والأولى ترك ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (وجماع ومقدماته)

الشرح الرابع من محرمات الإحرام الجماع في قبل أو دبر ولو لهيمة. ويحرم على غير المحرمة تمكين زوجها المحرم من الجماع أو من مقدمته، وكذلك يحرم على الحلال أي الرّحل الذي هو غير محرم وطء حليلته المحرمة.

(١) قال في شرح الروص (١/ ٥١٠) «أو انكسر ضربه فقطع المؤذي منه فقط فلا فدية لأنه مؤذي» اهـ.

(٢) قال لشيخ ركوب لأبصار في شرح الروص (١/ ٥١٠) «أما إذا أزالها أي الأظفار - شطع الحنك أو لعصو فلا يجب بها شيء لأن ما أزيل تبع غير مقصود بالإزالة» اهـ.

(٣) قال في شرح الروص (١/ ٥١٠) «ولو شك وقد غسل منه شعر هل سته المشط بعد انتفاه أو نتمه فلا فدية» اهـ.

(٤) قال في المجموع (٧/ ٣٥١) «ويحور أن يدخل نحيماً ويعسل بالماء لما روى أبو أيوب رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ يعتسل وهو محرم» ويحور أن يعسل شعره بالماء والسدر لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي حر من غيره «اعسلوه بماء وسدر» اهـ.

وأما المقدمات كالقُبلة والنظر واللمس بشهوة فهي محرمة على المحرم ويأثم وعليه فيها دم وإن لم يُنزل المنى إلا النظر وكذا القُبلة واللمس بحائل فلا فدية فيهما<sup>(١)</sup>. والشهوة هنا اشتياق النفس وميلها إلى تلك المحرمات<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وعقد النكاح)

الشرح الخامس من محرمات الإحرام عقد النكاح نفسه أو وكيله ولا يصح ذلك، ولو عقد المحرم نكاحاً له أو لغيره كمؤنتته أو وكل شخصاً بأن يعقد كان ذلك حراماً ولا ينعقد ذلك النكاح ولا يثبت.

قال المؤلف رحمه الله (وصيد مأكول بري وحشي)

الشرح السادس من محرمات الإحرام الاصطياد أي التعرض لصيد مأكول بري وحشي والمتولد منه ولو مع غير مأكول ولا يحرم على المحرم ببح أو عمرة اصطياد غير المأكول والمتولد منه، كذلك لا يحرم اصطياد كل حيوان مؤذي طبعاً أي الذي هو من طبيعته الإيذاء بل يندب قتله كالقارة والعقرب والحية

(١) قال الأنصاري في شرح لروص (٥١٣/١) «السادس مقدمات الجماع وتحرم عمدًا شهوة على المحرم ويحرم تمكيه معها على الحلال لثلاث يمين على المحرم قبل التحسين وسهم وإن لم ينزل حتى اللمس شهوة لا عمد» ثم قال (٥١٣/١) «ويحب به أي باللمس يعني بالمشرة عمدًا شهوة دة لما مر في جماع بين متحنيين بخلاف ما لو نظر شهوة أو قتل بحائل كذلك وإن أنزل فيهما» اهـ.

(٢) قال السجستاني في حاشيته على الخطيب (٣٣٣/٣) «وهي أي الشهوة قصد لشد» هـ قال الزبيدي في نوح العروس (٣٠٥/١٠) «في المصباح شهوة اشتياق النفس إلى الشيء والجمع شهوات وأشهية وقال نراغب أصل الشهوة نزوع النفس إلى ما تريده» اهـ.

والجدأة<sup>(١)</sup> والكلب العقور<sup>(٢)</sup>. أمّا الشيء الذي فيه نفع وفيه ضرر كالفهد فهذا لا يُسنُّ قتله ولا يكره. وأمّا الحيوان الذي لا يظهر منه نفع ولا ضرر كالسرطان فقتله مكروه<sup>(٣)</sup>. وكذلك لا يحرم على المحرم التعرّض للحيوان المأكول البحريّ وهو ما لا يعيش في غير الماء ولو نحو بثر ولو كان في الحرم.

وكما يحرم التعرّض له أي للمأكول البريّ الوحشيّ يحرم التعرّض لنحو بيضه ولبنه وسائر أجزائه كشعره وريشه. وإذا أتلّف الحيوان يدفع المثل إن كان له مثل فمن قتل نعامة يدفع مثلها أي ما يشبهها من الأنعام الثلاثة الإبل والبقر والغنم فمثل النعامة من بين هؤلاء الثلاثة الإبل فيدبّحه ويدفعه لثلاثة من فقراء الحرم فأكثر ثم هم إن شاؤوا يأكلونه وإن شاؤوا يبيعونه ويستفّعون بالثمن. والضَّبُع مأكول فمن قتله وهو محرم يدفع كبشاً لأنه مثله من الأنعام.

قال المؤلف رحمه الله (وعلى الرّجل ستر رأسه ولبس محيط بخياطة أو لبند أو نحوه)

(١) الجدأة طير يشبه الصقر قد يقص على حامل اللحم من الحو فيخطفه من يده وقد يحرقه. انظر حية الحيوان لندميري (١/٣٤٦).

(٢) قال الأزهري (ص/١٦٠) «هو كل سبع يعقر من الأسد والفهد والسمر والذئب» اه انظر المصباح المنير.

(٣) قال في المجموع (٣١٤/٧) «فإن كان مما يضر ولا يفع كدئب والأسد والحية والعقرب والفأرة والجدأة والغراب والكسب العقور والبق والبرغوث والقمل والقرقش والربور فالمستحب أن يقتله لأنه يدفع ضرره عن نفسه وعن غيره وإن كان مما يستفّع به ويستصر به كالفهد والنازي فلا يستحب قتله لما فيه من المصعة ولا يكره لما فيه من المضرة وإن كان مما لا يضر ولا يفع كالخافس والجعلان وبنات وردان فإنه يكره قتله» اه

الشرح السابع من محرمات الإحرام على الرجل المحرم بالحج أو العمرة أو إحراماً مطلقاً إن كان عامداً عالماً بحرمة مختاراً ستر شيء من رأسه وإن قل كالبياض المحاذي لأعلى الأذن لا المحاذي لشحمة الأذن<sup>(١)</sup> بما يُعدُّ ساتراً عرفاً بخلاف نحو خيط دقيق وما كان قريباً منه. ولا يحرم على المحرم وضع يده على رأسه.

ومم يحرم على المحرم لبس مُحيط بخياطة أو لُبْدٍ أو نحوه أي ما يحيط بالبدن كله أو بعضه بذلك ويجوز له أن يربط خيطاً على إزاره وأن يعقد هذا المحيط على الإزار<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وعلى المحرمة ستر وجهها وقفاً).

الشرح الثامن من محرمات الإحرام أنه يحرم على المرأة المحرمة أن تعطي وجهها بما يُعدُّ ساتراً لا بقية بدننها بل يجب فيما عدا الكفين ستره ولو بمحيط لكن لا يحرم أن تستر وجهها في حال لإحرام بثوب متجاف عن الوجه بنحو خشبة أي بحيث يمنع لصوق الساتر بالوجه ولو بلا حاجة<sup>(٣)</sup> كما يحوز ستر رأس الرجل

(١) قال في إعدة الطائين (م/١/ح/٢/٣٢٠) «قوله بعض رأس أي ولو البياض الذي وراء الأذن نكر المحاذي لأعلاه لا المحاذي لشحمة لأذن قل عند الرؤوف في خشبة شرح الدماء المراد به أي البياض ما على الحمجمة المحاذي لأعلى الأذن لا البياض وراءه الدار عن الحمجمة المتصل بأخر اللحي المحاذي لشحمة الأذن لأنه ليس من الرأس وهو المراد بقول الرركشي لا يحرق المسح على البياض وراءه» اهـ

(٢) قال في إعدة الطائين (م/١/ح/٢/٣٢٣) «قوله (وعقد الإزار) أي ويجلُّ عقد الإزار أي ربط طرفه بالآخر قوله (وشد خيط عليه) أي الإزار بأن يجعل خيطاً في وسطه فوق الإزار ليثبت» اهـ

(٣) قال السيوطي في شرح التسيه (١/٣٠٣) «فإن أرادت السترة عن الناس سدلت على وجهها ما تستره ولا يقع على الشرة بأن تحافيه عنه بخشبة

بالمظلة، وكانت أزواج الرسول ﷺ في سفر الحج إذا حاذين الركب أي الرجال يسترون مع المجافاة أي من غير أن يلصق هذا الساتر بالوجه لأن ستر الوجه بالنسبة لهن فرض على الدوام بحضرة الأجانب، أمّا على غيرهن فليس فرضاً إنما الفرض ستر الرأس.

أمّهات المؤمنين رضي الله عنهن لهن أحكام حصّهن الله بها دون سائر المؤمنات فلا يُقاس غيرهنّ عليهنّ فيها وبعض من ادّعى العلم أراد أن يجعل نساء المؤمنين جميعهنّ كأزواج الرسول ﷺ في وحب تغطية الوجه بعد نزول آية الحجاب، وهذا غاب عنه أن هذا الحكم حاص بأزواج الرسول ﷺ كما قاله أبو داود في سنه<sup>(١)</sup> فلا يقال إنه يحب على كل مسلمة تغطية الوجه. الرسول ﷺ في حجة لوداع نبي ما عاش بعده لا يحرم ثياب يوم حداثته امرأة يوم العبد وكانت شابة حميلة فجعلت بسائه عن مسائه في الحج قلت يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الحج وهو شيخ كبير لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال «نعم» ما قال لها عطي وحيك أنت شابة حميلة لا يجوز لك كشف وحيك، وهذا كان

وحيوه وروى أبو داود عن عائشة قالت «كان الركب يمرون بوحش مع رسول الله ﷺ ووحش محرمات وقد حادوا سدنت إحداهن حجابها من رأسها على وحيها فإذا جاوزونا كشفناه» اهـ.

(١) في سنن أبي داود كتاب النكاح باب في قوله عير وحيه في يومئذ منسوب بقضض من أنصهرهن ﷺ عن أم سلمة قالت كتب عبد رسول الله ﷺ وعنده ميمونة فأقبل أس أم مكتوم وحدث بعد أن أمرت بالحجاب فقل النبي ﷺ «احتجب منه» فقيل يا رسول الله ليس أعمى لا يبصر ولا يعرف فقال النبي ﷺ «أفعمباوان أسما أسما تنصرون» قال أبو داود (٤٦٣/٢) «هد لأزواج النبي ﷺ حاصه ألا ترى إلى عتد وضمه ست قيس عند من أم مكتوم قد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس «اعتدي عند من أم مكتوم فيه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده» اهـ.



بعد مرور سنة الحجاب بسحو خمس سنوات فليس لقائل أن يقول  
ما كان الأمر بالحجاب بعد ذلك ما أمرها بستر وجهها .  
هؤلاء الناس الذين يتشدّدون في غير محل التشدد فيحرّمون ما لم  
يحرم الله ويمرّصون ما لم يفرض الله على خلقه لا تحمد عاقبة  
أمرهم .

قال بعض الأئمة المالكين كلقاضي عياض وغيره «للمرأة كشف  
وجهها إجماعاً وعلى الرّحال غصّ البصر» وقد نقل ابن حجر  
يهتمي كلام القاصي وأقرّه في حاشيته على إيضاح النووي . وأمّا  
ستحباب ستر الوجه من غير وحب فمحل اتفاق .

وممّا يحرم على المرأة المحرمة لسر قفار ولو في كف واحدة،  
والقفاز شيء يعمل للكف ولأصابع يحشى بقطن ويكون له أزرار  
تزرّ على الساعد من أجل البرد، ولا يحرم عليها ستر الكف بغير  
تفماز ككمها وخرقة ولو عقدتها عليه<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (فمن فعل شيئاً من هذه المحرمات  
فعليه الإثم والفدية)

شرح في الفدية تفصيل والفدية في الطيب والدهن ولسر  
محيط وبرة الشعر والأظفار ومقدمات الجماع كالتقبيل بشهوة  
وفي حبس يدي لا يفسد الحج وهو ما بعد فعل اثنين من طواف  
فرص وحلق أو تقصير ورمي جمرة العقبة أي بعد التحلل الأول  
شاة أو تصدق بثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام

(١) قال في عمدة الصائغ (١٥/٢/٣٢٣) «والقفاز شيء يعمل لليد يحشى  
بقطن وسرر - زرز - على الساعد ليقبها من البرد والمراد هنا المحشو  
والمررور وغيرهم وبها أن تلف خرقة على كل من يديها وتشدها  
وتعقدتها» اهـ

ويسمى هذا دم تخيير وتقدير<sup>(١)</sup> أما لو أزال شعرة واحدة أو ظفراً واحداً فعليه مد، وفي شعرتين أو ظفرين مدان، وفي ثلاثة فأكثر دم<sup>(٢)</sup>.

وأما فدية الصيد فإن كان هذا الصيد له مثل من الأنعام الثلاثة فعليه ذلك المثل مع تخييره بين ذبحه وتوزيعه لفقراء الحرم وبين إعطائهم طعاماً بقيمته أو صومه عن كل مد يوماً، ويسمى ذلك دم تخيير وتعديل<sup>(٣)</sup> لأن فيه اعتبار القيمة.

قال المؤلف رحمه الله (ويزيد الجماع بالإفساد ووجوب القضاء فوراً وإتمام الفاسد فمن أفسد حجة بالجماع يمضي فيه ولا يقطع ثم يقضي في السنة القابلة).

الشرح أن ثبوت فساد الحج ووجوب القضاء فوراً وبراءة تمام هذا السك الفاسد هذه الأحكام خاصة بالإفساد بالجماع غير التحليلين أي قبل فعل اثنين من الثلاثة المذكورة، وشرط ذلك أن يكون عالماً بحرمة ذلك ومختاراً أي غير مكره ومتعمداً أي غير

(١) قال الأنصاري في شرح الروض (٥٣٠/١) «وتقدير بمعنى أن شرع قدر ما يعدل إليه بما لا يزيد ولا ينقص» اهـ.

(٢) قال في إغاثة الطالبين (١٨/ح ٢/٣٢٦) «قوله (وفي وحده مد طعام إلح) أي والواحد في إزالة شعرة واحدة مد واحد وفي براءة شعرتين مدان وذلك لعسر تعيص الدم فعُدل إلى الطعام لأن الشئ عند الحيوان به في حراء الصيد وغيره قال في المصباح وغيره هـ إن حذر دم فإن اختار الطعام ففي واحد منهما صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين اهـ وما ذكره صعب ولمعتمد وجوب المد أو المدين مطلقاً أي سواء اختار لإطعمه أو لصوم أو الدم فلو عجز عن المد أو المدين استقر ذلك في ذمته» اهـ.

(٣) قال الأنصاري في شرح الروض (٥٣٠/١) «وتعديل بمعنى أن شرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة» اهـ.

سبب للإحرام فأما الجاهل بحرمة الجماع في الإحرام لكونه بعيداً من العلماء مثلاً فلا يفسد حجه، وهذا الحكم يثبت ولو كان ذلك النسك تطوعاً عن الغير<sup>(١)</sup>. ولا فرق في وجوب القضاء على هذا المفسد بين الحر والعبد والبالغ والصغير<sup>(٢)</sup>. ولو أحرم بالحج عشر مرّات وأفسد الجميع بما ذكر لم يلزمه إلا قضاء واحد عن الأول لكن تلممه عشر كفّارات<sup>(٣)</sup>، والكفارة هي بدنة أي ذبح إبل فبقرة فسيح شياه ممّا يصح للأصحية فإطعام بقيمة البدنة أي توزيع الطعام ممّا هو غالب قوت أهل الحرم فالصيام بعدد الأمداد فإن انكسر مدّ أكممه بصوم يوم، هذه الكفارة تلممه لكل واحد من العشرة. فإن كان قارئاً وأفسد نسكه بالجماع أحرم بالعمرة عقب النفر من منى فإنه يجب عليه الفور في قضائها.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب أن يحرم من الميقات، والميقات هو الموضع الذي عينه رسول الله ﷺ ليحرم منه كالأرض التي تسمى ذا الحليفة لأهل المدينة ومن يمرّ بطريقهم)

الشرح هذا شروع في الواجبات وهي في باب الحج ما يحبر بدم ولا يفسد النسك وتركه وأما الركن فهو ما لا يصح الحج بدونه.

(١) قال الأنصاري في شرح الترويض (١/٥١١) «وإن كان نسكه تطوعاً لأنه يلزمه بالشروع فيه» اهـ ثم قال (١/٥١١) «ويقع القضاء مثله أي مثل المفسد فإن كان فرضاً وقع فرضاً أو تطوعاً فتطوعاً» اهـ  
(٢) ويصح منه القضاء في حال انصبا على الأصح باتفاق الأصحاب كما في المجموع (٥١/٧).

(٣) قال في المهدب (١/٣٢٣) «وإن حامع في قضاء الحج لرمته بدنة ولا يلزمه إلا قضاء حجة واحدة لأن المقصي واحد فلا يلزمه أكثر منه» اهـ

واعلم أنه لا فرق بين الفرض والواجب في غير باب الحج عند الشافعية وغيرهم إلا الحنفية. وهي أي واجبات الحج أمور منها الإحرام من الميقات فميقات من لم يكن بمكة خمسة أماكن ميقات أهل المدينة ومن يمر بطريقهم إلى مكة هو ذو الحليفة وبها اليوم مسجد كبير، وميقات أهل الشام ومصر والمغرب ومن يمر بطريقهم الجحفة، وميقات أهل نجد الحجاز ونجد اليمن قرْنُ الثَّعَالِبِ وهو على مرحلة من مكة، وميقات أهل تهامة اليمن ومن يمر بطريقهم يلملم ويقال له أَلْمَلَم، وميقات أهل العراق ومن يمر بطريقهم ذات عِرْق. ولا يجوز محاوَزتها بلا إحرام. ولو مرَّ من ميقات غير بلده لا يجوز له تأخير إحرامه إلى أن يأتي إلى ميقات بلده ومن جاوز أحد المواقيت إلى جهة مكة مريدًا السك ولو في العام القابل بلا إحرام وليس في نيته العود إليه قبل التلبس بالسك عصى ووجب عليه الدم فإن عاد قبل التلبس بنسك كطواف القدوم سقط عنه الدم. أما من جاوز الميقات وهو غير مريد للنسك ثم بدا له أن يعمل السك فميقاته محله كأن جاء من مصر أو الشام إلى جدة بنية زيارة قريب أو صديق أو نحو ذلك ثم حصلت له بية النسك فميقاته جدة.

وميقات المكي للحج مكة أي يُحرَّم منها للحج وأما للعمرة فميقاته ما كان خارج حدود الحرم من أي جهة كان فلا يجوز للمكي أن يحرم للعمرة من مكة بل يخرج إلى أدنى الحل.

وهذه المواقيت تسمى الميقات المكاني. أمَّا الميقات الزه

فهو للحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كما تقدم، قال الله تعالى ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [سورة البقرة] والقدر الذي هو ميقات رمانى من شهر ذي الحجة هو من أوله إلى فجر ليلة العيد فبنتهاء

ليلة العيد يفوت الميقات الزماني للحج، وأمّا العمرة فميقاتها الزماني الأبد.

قال المؤلف رحمه الله (وفي الحج مبيت مزدلفة على قول)

الشرح من واجبات الحج فقط دون العمرة مبيت الحاح أي مروره في شيء من أرض مزدلفة بعد نصف ليلة النحر ولو لحظة ونائمًا. وللإمام الشافعي قول بأن المبيت بمزدلفة ستة ليس واجبًا<sup>(١)</sup> فعلى هذا القول تاركه ليس عليه إثم ولا دم، ويجوز العمل به.

قال المؤلف رحمه الله (ومنى على قول ولا يجبان على قول)

الشرح أن من واحات الحج المبيت بمنى، وليس المراد جميع الليل بل المراد أن يكون هناك معظم الليل أي ليلة اليوم الأول من أيام التشريق وليلة الثاني فإن خرج من منى في اليوم الثاني قبل الغروب سقط عنه مبيت ورمي اليوم الثالث أمّا من لم يخرج منها فأدركه عروب ليلة ثالث التشريق وهو بمنى وجب عليه المبيت بها ورمي اليوم الثالث، ويشترط أن يكون هذا المفرا أي مغادرة منى بعد الزوال وقبل المغرب<sup>(٢)</sup>.

وهذا المبيت فيه قول للإمام الشافعي أنه ستة ليس واجبًا<sup>(٣)</sup> فعلى قول عدم الوجوب لا إثم على من ترك المبيت ولا دم

(١) كما في التنبيه (ص/ ٨٠) وغيره.

(٢) قال السيوطي في شرح التبيه (٣٢٨/١) "ومن نهر قبل غروب الشمس من هذا اليوم سقط عنه الرمي في اليوم الثالث وميته" اهـ

(٣) كما في التنبيه وغيره.

قال المؤلف رحمه الله (ورمي جمرة العقبة يوم النحر ورمي  
الجمرات الثلاث أيام التشريق)

الشرح من واجبات الحج رمي جمرة العقبة وحدها يوم النحر  
بسبع حصيات وهي أقرب الثلاث إلى مكة ويدخل وقت هذا الرمي  
بنصف الليل ويبقى إلى آخر أيام التشريق، ويجب رمي الجمرات  
الثلاث جمرة العقبة واللتين قبلها أيام التشريق بعد الزوال كل  
واحدة سبعاً. والرمي لا خلاف في وجوبه. ويشترط لصحة الرمي  
ترتيب الجمرات في أيام التشريق فيبدأ بالجمرة التي تلي مسجد  
الخيف ثم يرمي التي تليها وهي الوسطى ثم يختم بجمرة العقبة  
التي رماها الحاج يوم العيد<sup>(١)</sup>. ويشترط كون المرمي به حجراً ولو

(١) قال الشافعي في الأم (١٨١/٢) «يرمي الحمرتين الأولى والوسطى  
يعنوهما عدو ومن حيث رماهما أحراه ويرمي حمرة لعقبة من بطن  
الوادي ومن حيث رماها أجرأ» اهـ أما قول بعضهم في جمرة العقبة  
فيحب رميها من بطن الوادي فقد قال الشرواني في حاشيته على شرح  
لمنهاج (١٤٤/٤) «أي أن يقع رميها في بطن الوادي وإن كان الرمي  
في غيره كما هو ظاهر» ثم قال (١٤٤/٤) «قوله (ولا يحور من أعلى  
الحل) أقصر عليه الشارح في شرح نافصل وقال الكردي في حاشيته  
قوله من أعلاها أي إلى حلقها أما إذا رمى من أعلاها إلى المرمى  
فإنه يكفي خلافاً لما فهم من هذه العبارة وبحوها عدم الإحراء فقد  
صرح بالإحزاء في الإيعاب وقد القسطلاني في شرح البحاري انفقوا  
على أنه من حيث رماها حار سواء استقبلها أو جعدها عن يمينه أو  
يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل»  
انتهى بحروفه.

ياقوتًا، وأن يُسمَّى رميًا فلا يكفي الوضع، وكونه باليد لا بنحو رجل وقوس مع القدرة على الرمي باليد، وعدم الصارف أي أن لا ينوي بهذا الرمي غيره، وقصد المرمى فلو قصد غيره كأن قصد رمي حية لم يصح.

قال المؤلف رحمه الله (وطواف الوداع على قول في المذهب).

الشرح هذا مما يجب على المعتمر والحاج<sup>(١)</sup> إذا أراد مفارقة مي عقب السفر إلى مسافة قصر أو إلى وطنه أو ما يريد توطنه ولشافعي قول بعدم وجوبه وعليه فلا إثم على تاركه ولا دم.

قال المؤلف رحمه الله (وهذه الأمور الستة من لم يأت بها لا يفسد حجة إنما يكون عليه إثم وفدية بخلاف الأركان التي مر ذكرها فإن الحج لا يحصل بدونها ومن تركها لا يجبره دم أي ذبح شاة).

الشرح يجب ترك الإحرام من الميقات وما بعد ذلك من الواحبات دم وهو شاة فإن عجز فصيم عشرة أيام ثلاثة في الحج أي في إحرام الحج وسعة إذا رجع إلى أهله.

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم صيد الحرمين ونباتهما على محرم وحلال وتزيد مكة بوجوب الفدية فلا فدية في صيد حرم المدينة وقطع نباتها. وحرم المدينة ما بين جبل غير وجبل ثور).

(١) قال السيوطي في شرح التنبيه (٣٢٩/١٢) «وكذا من لم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة كالمكي يريد سفرًا يطوف للوداع أيضًا في الأصح تعظيمًا للحرم» اهـ.

الشرح من أحكام الحرمين الحرم المكي والحرم المدني حرمة الصيد وحرمة قطع الشجر أو قلعه ووجوب الفدية في الصيد والشجر، لكن وجوب الفدية خاص بحرم مكة<sup>(١)</sup> أما حرم المدينة فيحرم صيده وشجره لكن بلا فدية، وكذلك وح الطائف وهو واد بالطائف فلا فدية في صيده وشجره مع حرمة ذلك لورود حديث فيه<sup>(٢)</sup>.

أما بيت المقدس فليس له هذا الحكم ولا يُسمى حرماً كما شاع على أفواه الناس وإنما هو مسجد له الأفضلية بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي لأن الصلاة فيه بخمسائة صلاة وغيرها من المساجد سوى حرم مكة والمسجد النبوي ليس له هذه المزية أي مضاعفة ثواب الصلاة فيه.

وأما صيد مكة وشجرها فنية فدية أي صما من قتل صيداً من صيد حرم مكة فإن كان له مثل أي شبيه في الإبل والبقر والغنم فعليه أن يذبح ذلك المثل ويوزعه لفقراء الحرم أو يطعم بقيمة المثل.

(١) قال النووي في المجموع (٦٦٣/٧ - ٦٦٤) «فحد الحرم من جهة المدينة دون التسعيم عند بيوت بدر على ثلاثة أميال من مكة ومن طريق اليمن طرف أضواء لس في ثبة لس على سعة أميال من مكة ومن طريق صنف على عرفات من بطن سمرة على سعة أميال ومن طريق العراق على ثبة حسن بالمقطع على سعة أميال ومن طريق الحمرانة في شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال ومن طريق حدة مقطع الأعشاش على عشرة أميال من مكة. هكذا ذكر هذه الحدود أبو الوليد الأزرقي في كتاب مكة اهـ».

(٢) روى أبو داود في سننه. كتاب المناسك باب في من الكعبة عن الربيع قال لما أقبلنا مع رسول الله ﷺ من يثبة حتى إذا كنا عند السدرة وقف رسول الله ﷺ في طرف القرن الأسود خدوها فستقبل حناً ببصره وقال مرة واديه ووقف حتى اتفقت الناس كلهم ثم قال «إن صيد وح وعصاة حرام محرمة لله».



أو يصوم عن كل مدّ يومًا، ولا يكفي ذبحه بغير أرض الحرم  
الشامل لمكة وما يليها من جميع جوانبها من كل ما دخل في حدود  
الحرم<sup>(١)</sup>.

وأما حكم قطع شجرة الحرم ففي الكبيرة بدنة، وفي الصغيرة  
التي تقارب سُبُع الكبيرة شاة، وفي ما دون ذلك قيمتها

(١) تسيه لا يحور توزيع الدماء على غير فقراء الحرم قال في التحفة (٤/ ٢٣٧) «من مساكين الحرم الشاملين لفقرائه يحصروا أو لا والمراد بهم حيث أصبقوا الموحودون فيه حالة الإعطاء لكن المستوطن أولى ما لم يكن غيره أحوج» اهـ قال الشرواني (٤/ ٢٤١) «(لفقرائه إلح) أي القاطنين منهم والعرباء ولصُرِفُ إلى الأول أولى إلا أن تشتد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من ذلك عدم حور أكله شيء منه» اهـ

## خاتمة في زيارة قبر رسول الله ﷺ

تُسَنُّ زيارة قبر الرسول ﷺ بالإجماع أي إجماع أئمة الاجتهاد الأربعة وغيرهم للمقيم بالمدينة ولأهل الآفاق القاصدين بسفرهم زيارة قبره الشريف. وهي من القُرب العظيمة فمن خصَّ مشروعية زيارة قبره لغير القاصد بالسفر وحرَّم السفر لزيارة قبره ﷺ فلا يحور العمل بكلامه بل يجب نبذ والإعراض عنه. وقد روى الحاكم في المستدرک<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبِيَّ ﷺ قال «لِيَهْبِطُنْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسَطًا وَلِيَسْلُكَنَّ فَجًّا»<sup>(٢)</sup> حَاجًّا أَوْ مُغْتَمِرًا وَلِيَأْتِيَنَّ قَبْرِي حَتَّى يَسْلَمَ عَلَيَّ وَلَا رُذُنَّ عَلَيْهِ» صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي ورواه ابن عساكر<sup>(٣)</sup> بلفظ «فَلِيَسْلُكَنَّ فَجَّ الرُّوحَاءِ»<sup>(٤)</sup>.

وليس للمابعين من السفر لزيارة قبره ﷺ مُتَمَسِّكٌ في حديث «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا»<sup>(٥)</sup> لَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَخْصُوصٌ بِالْمَسَاجِدِ أَيْ لَا

(١) المستدرک على لصحيحين (٥٩٥/٢) كتاب نو ربيع المتقدمين من الأسياء والمرسلين، ذكر نبي الله وروحه عيسى ابن مريم

(٢) قال في النهاية في غريب الحديث و لأثر (٤١٢/٣) «الفتح جمع فتح وهو الطريق الواسع وقد تكرر في الحديث واحدًا ومحموعًا ومنه الحديث أنه قال لعمر ما سلكت فجًا إلا سلك الشيطان فجًا غيره» اهـ

(٣) في تاريخ دمشق في باب عيسى ابن مريم روح الله وكلمته وعنده (٣٤٧/٤٧).

(٤) قال في النهاية لابن الأثير (٤١٢/٣) «وَفَجَّ الرُّوحَاءِ سَلَكَ السَّبِيَّ ﷺ إِلَى بَدْرٍ عَامَ الْفَتْحِ وَالْحَجِّ» اهـ.

(٥) أخرجه البحاري في صحيحه: كتاب التطوع. باب فضل الصلاة في مسجد مكة.

مَزِيَّةٌ فِي السَّفَرِ إِلَى مَسْجِدٍ لِلصَّلَاةِ فِيهِ إِلَّا فِي السَّفَرِ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ<sup>(١)</sup> لِأَنَّ تِلْكَ الْمَضَاعِفَةَ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ خَاصَّةٌ بِهَا<sup>(٢)</sup> فَمَنْ سَافَرَ لِلصَّلَاةِ إِلَى أَحَدِهَا حَصَلَ عَلَى الْمَضَاعِفَةِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ فِي مَسْجِدٍ بِلَدِهِ فَلَا مَزِيَّةَ فِي السَّفَرِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِهَا كَمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ أَنَّهُ قَالَ ذَكَرْتُ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّلَاةَ فِي الطُّورِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا يَنْبَغِي لِلْمَطْنِيِّ أَنْ تَعْمَلَ إِلَى مَسْجِدٍ تُبْتَغَى فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي»<sup>(٣)</sup> فَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَفْسَّرُ حَدِيثُ «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» لَا بِقَوْلِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ السَّفَرِ لِرِيَاةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٤)</sup> «وَهَذَا مِنْ أَبْشَعِ الْمَسَائِلِ الْمُنْقُولَةِ

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الْفَتْحِ (٦٦/٣) «قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ قَوْلُهُ «إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَحْدُوفٌ فَإِمَّا أَنْ يَقْدَرَ عَادِمًا فَيَصِيرُ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى مَكَانٍ فِي أَيِّ أَمْرٍ كَانَ إِلَّا إِلَى الثَّلَاثَةِ أَوْ أَحْصَى مِنْ ذَلِكَ، لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ لِإِفْضَائِهِ إِلَى سُدِّ بَابِ السَّفَرِ لِلتَّحَارَةِ وَصِلَةِ الرَّحِمِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهَا فَتَعْبِيرُ الثَّانِي، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَرَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مَدَامَةً وَهُوَ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى مَسْجِدٍ لِلصَّلَاةِ فِيهِ إِلَّا إِلَى الثَّلَاثَةِ فَيَسْطَلُ بِذَلِكَ قَوْلُ مَنْ مَنَعَ شَدَّ الرِّحَالِ إِلَى رِيَاةِ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ مِنْ قُبُورِ الصَّالِحِينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ.

(٢) رَوَى الْبِرَارُ فِي مَسْنَدِهِ (٧٧/١٠) «فَصَلَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى غَيْرِهِ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي مَسْجِدِي هَذَا أَلْفَ صَلَاةٍ وَفِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ خَمْسِمِائَةَ صَلَاةٍ».

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٦٤/٣).

(٤) شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَانِي الْعَسْقَلَانِيُّ مِنْ أَعْلَمِ الْعُلَمَاءِ وَالتَّارِيخِ. أَصْلُهُ مِنْ عَسْقَلَانَ بِفِلَسْطِينَ. وَلَدَ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةَ

عنه<sup>(١)</sup> اهـ أي ابن تيمية. وخير ما يُفسَّرُ به الحديث الحديث قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> في ألفيته من الرجز

**\* وخير ما فُسِّرَتْهُ بالوارد \***

= ٧٧٣هـ أولع بالأدب واشعر ثم أقبل على الحديث ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ لارم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي وبرع في الحديث وتقدم في جميع فونه وعدت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ للإسلام في عصره قال السحوي انتشرت مصنفاته في حياته وتهاذنها الملوك وكتبها الأكابر كان فصيح اللسان راوية للشعر عارف بآباء المتقدمين وأخبار المتأخرين صبيح لوحه ولي قصاء مصر مرات ثم اعتزل له تصانيف كثيرة حبيلة منها فتح الباري شرح صحيح البخاري والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ولسان الميران والإصابة في تمييز أسماء الصحابة وتهذيب التهذيب في رجال الحديث وبلوغ المرام من أدلة الأحكام وللحيفر الحبير في تحريج أحاديث الراعي الكبير. توفي سنة ٨٥٢هـ في القاهرة

انظر لحظ الألفاظ بديل طبقات الحفاظ لابن فهد (٣٢٦/٥).

(١) ذكر ذلك في فتح الباري في باب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٦٦/٣).

(٢) هو الحافظ الإمام الكبير الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي حافظ العصر ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين ومبعمائة بمشاة المهراني بين مصر والقاهرة وكان أصل أبيه من بدة يقال لها راريان من عمل أرمل وقدم القاهرة وهو صغير فشا في خدمة الصالحين ومن جملتهم الشيخ تقي الدين القنائي ويصل إبه بشره بالشيخ وقد سَمَّاهُ عبد الرحيم يعني باسم حده الأعلى الشيخ عبد الرحيم القنائي أحد المُعْتَقِدِينَ بصعيد مصر فكان كذلك وأول ما أسمع الحديث على سحر الجاولي والتقي الأخنائي ثم أسمع على ابن شاهد الحيش وابن عبد الهادي والتقي السكي واشتغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع وتقدم في فن الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الشاء عليه بالمعرفة=

## (كتاب المعاملات)

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أهمية تعلم أحكام البيع وغيره من المعاملات.

قال المؤلف رحمه الله (يجب على كل مسلم مكلف أن لا يدخل في شيء حتى يعلم ما أحل الله تعالى منه وما حرم لأن الله سبحانه تعبدنا أي كلفنا بأشياء فلا بد من مراعاة ما تعبدنا)

الشرح على العبد أن يطيع خالقه بأداء ما أمر به واحتساب ما نهى عنه لأنه أهل<sup>(١)</sup> لأن يطاع، وسواء في ذلك ما عقّلت الحكمة فيه لنا وما لم تعقل الحكمة فيه لنا لأن بعض ما تعبدنا به معقول المعنى لنا وبعضها غير معقول المعنى لنا، وذلك ابتلاء منه لعباده واحتباراً لأنه من سلم لله في كل شيء فهو العبد المطيع المسرّع في الطاعة ومن لم يكن كذلك فليس كامل الطاعة.

- كلسبكي والعلاني والعماد بن كثير وغيره ونقل عنه الشيخ جمال الدين الإسفندي في المهمات ووصفه بحافظ العصر وكذلك وصفه في الطبقات. له من المؤلفات الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها والمراسيل ونظم الاقتراح وتخريج أحاديث الإحياء ونظم منهاج البصاوي في الأصول ونظم غريب النقران ونظم السيرة السوية في ألف بيت وولي قضاء المدينة الشريفة وكان عيشه صيقاً مات في الثامن من شعبان سنة ست وثمانمائة رحمه الله تعالى

انظر لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ لابن فهد (٢٢١/٥)

(١) أي يستحق.

قال المؤلف رحمه الله (وقد أحل البيع وحرّم الربا وقد قيد  
الشرع هذا البيع بآلة التعريف لأنه لا يحل كل بيع إلا ما  
استوفى الشروط والأركان فلا بد من مراعاتها)

الشرح أن الله تبارك وتعالى لما ذكر في كتابه البيع الذي أحله  
وعرّفه بأداة التعريف وهي ال التعديّة<sup>(١)</sup> أي التي تفيد أن البيع  
الذي أحله هو البيع المعهود في شرعه بالحلّ وجب على متعاطي  
البيع والشراء معرفة ما أحلّ الله من ذلك لأنه بدون هذه المعرفة لا  
يأمن على نفسه من الوقوع في البيع الذي لم يحله الله. فمن  
شروط حواز البيع<sup>(٢)</sup> أي صحته أن يكون العوضان أي المبيع  
والثمن مباحين في الشرع فلا يجوز بيع المحرّم كبيع نجس العين  
كالدم ولحم الميتة وسائر أجرائها من عظم وشعر وغير ذلك. ومنها  
أن يكون البيع غير موقّت أو معلق فلا يصحّ أن يقول له بعثك هذا  
الغرض لسنة أو أن يقول له إن جاء أبي من سفره فقد بعثك هذا  
الكتاب. ومنها أن يكون المعقود عليه أي كل من الثمن والمثمن  
ظاهرًا وأن يكون معلومًا، وأن يكون البائع قادرًا على تسليمه، وأن  
لا يكون معدومًا كبناء لم يُبنَ بعد.

- (١) أي على أحد الأقوال في هذه الآية قال السيوطي في الإتقان (٢٠/٢)  
«وقال الماوردي الشافعي في هذه الآية [يعني آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾]  
أربعة أقوال أحدها أنها عامة فإن لفظها لفظ عموم يتناول كل بيع ويقتضي  
إباحة جميعها إلا ما خصه الدليل وهذا القول أصحها عند الشافعي  
وأصحها» اهـ ثم قال «والقول الرابع أنها تناولت بيعًا معهودًا ونزلت بعد  
أن أحل السيوطي بيعًا وحرّم بيعًا فاللام للعهد» اهـ
- (٢) «والبيع شرعًا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص» كما ذكر الألباري  
في فتح الوهاب (١٥٧/١) وغيره.

قال المؤلف رحمه الله (فعلى من أراد البيع والشراء أن يتعلم ذلك وإلا أكل الربا شاء أم أبى . وقد قال رسول الله ﷺ «التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع النبيين والصدّيقين والشهداء»<sup>(١)</sup> وما ذاك إلا لأجل ما يلقاه من مجاهدة نفسه وهواه وقهرها على إجراء العقود على الطريق الشرعي وإلا فلا يخفى ما توعد الله من تعذّي الحدود.)

الشرح لما ذكر الله تبارك وتعالى إحلاله البيع وتحريمه الربا علمنا أنه ليس كل بيع حلالاً وأن السبيل لتجنب الحرام وموافقة الأحكام الشرعية المتعلقة بالبيع والشراء وما يتبع ذلك التفقه في دينه لأن من لم يتعلم ما يتعلق بذلك من الأحكام الشرعية يخشى عليه أن يقع في الربا الذي هو من أكبر الكسائر وفي غير ذلك من المعاملات المحرمة، وقد ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قال «لا يقعد في سوقاً من لم يتفقه» رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وفي قول رسول الله ﷺ «التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع النبيين والصدّيقين والشهداء» إشارة لمن تعاطى التجارة واتقى الله بتجنب ما حرّم الله تعالى من أنواع التجارات المحرمة والخيانة والغش والتدليس بأن يوهّم المشتري خلاف الحقيقة والتزم الصدق في وصفه لبضاعته وسلعته وفي إخباره بالثمن الذي اشترى به بضاعته إن ذكره بأنه من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأما من لم يكن كذلك فهو مستحق للعذاب الأليم.

(١) رواه الترمذي في مسنده كتاب البيوع: باب ما حاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم بلفظ «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصدّيقين ولشهداء».

(٢) سنن الترمذي. أبواب الصلاة: باب فضل الصلاة على النبي ﷺ عن عمر ابن الخطاب قال «لا بيع في سوقاً إلا من قد تفقه في الدين» اهـ

قال المؤلف رحمه الله (ثم إن بقية العقود من الإجارة والقراض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساقاة كذلك لا بد من مراعاة شروطها وأركانها.)

الشرح أن هذه المذكورات حكمها حكم البيع في وجوب معرفة أحكامها الشرعية على من أراد تعاطيها.

وقول المؤلف «من الإجارة» يريد به أنه يجب تعلّم أحكام الإجارة على من أراد تعاطيها فالإجارة منها ما هو جائز ومنها ما هو باطل والإجارة الصحيحة هي التي استوفت الشروط وتعريفها شرعاً أنها تمليك منفعة مساحية بعوض مع بقاء العين على وجهه حاصراً. والمراد بالمنفعة هنا المنفعة المعتبرة حساً وشرعاً. وتشتط فيها الصيغة عند الإمام الشافعي وأن تكون معلومة لا مجهولة بأن يكون كل من الأجرة والعمل معلوماً.

وقول المؤلف «والقراض» يريد به أنه يجب على من أراد تعاطي القراض معرفة ما يحتاج إليه من أحكامه. والقراض هو تفويض الشخص وإذنه لشخص أن يعمل في ماله في نوع أو أنواع من التجارة على أن يكون الربح مشتركاً<sup>(١)</sup>.

وقول المؤلف «والرهن» يريد به أن من أراد تعاطي الرهن يجب عليه معرفة ما يحتاج إليه من أحكامه. والرهن هو جعل عين مالية

(١) القراض هو أن يدفع مالا لشخص ليتحرره والربح مشترك. ولا يصح القراض إلا على الدراهم والدينير دون ما عداهما ولا يصح إلا على جزء معلوم من الربح كالنصف والثلث. وإن شرط لأحدهما ربح يحتص به كمائة درهم لم يصح لأنه قد لا يربح. ذكر كل ذلك السيوطي في شرح التبيه في باب القراض (م/١ - ٤٦٧ - ٤٦٨).



وثيقة بدين يُستوفى منها الدين عند تعدُّ الوفاء<sup>(١)</sup>، فمعناه أن يستمسك الدائنُ بشيءٍ من مال المدينِ ليستوفي من هذا حقَّه إذا تعدَّر عليه الإيفاء، ويكون الاستيلاء عند التنازع بطريق الحاكم<sup>(٢)</sup>. وأمَّا ما يسمّيه بعض الناس استرهاناً وهو أن يدفع الشخص شيئاً يملكه لمن أقرضه مبلغاً من المال على أن ينتفع به المقرض مجاناً إلى أن يوفيه دينه أو يشرط عليه أحرّة مخففة له من أحل الدين فذلك حرام بالإجماع وهو نوع من أنواع الربا<sup>(٣)</sup> وكثيرٌ من الناس واقعون فيه فهؤلاء وقعوا في هلاك عظيم لأنهم يستحقُّون العذاب بهذا العمل وهم مطالبون بدفع أجرة مثل هذا الشيء فإن كان المرهون الذي شرط الانتفاع به بسبب الدين بيتاً سكنه الدائن مجاناً أو دابةً أو سيارةً ركبها مجاناً وجب عليه أحرّة المثل للقدر الذي استعمله فيه، وهذا منصوص عليه في كثير من مؤلفات الفقهاء.

وقول المؤلف «والوكالة» يريد به أنه يجب على من أراد تعاطي الوكالة معرفة ما يحتاج إليه من أحكامها وهي تفويض شخصٍ إلى

(١) ولا يصح الرهن إلا بدين بخلاف العير كالمغصوبة والمستعارة، ولا يملك من الرهن شيء حتى يقضي جميع الدين ولا يتصرف لراهن في الرهن بما يبطل به حق المرتهن كالبيع والهبة ولا بما يقص قيمة الرهن كسبس الثوب، ويحوز أن ينتفع الراهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كركوب الدابة ذكر ذلك لسيوطي في شرح التنبيه في باب الرهن (م/١ - ٤٠٢ - ٤٠٤).

(٢) قال الشيخ زكريا في مهج الطلاب (ص/٤٧) «ويسعه الراهن بإذن مرتتهن للحاجة ويقدم ثمنه فإن أبى الإذن قال له الحاكم ائذن أو أئرن أو الراهن يتعنه ألزمه الحاكم به أو يوءه فإن أصرّ باعه الحاكم» اهـ.

(٣) روى البيهقي في سننه (٥/٣٥٠) في باب كل قرص جر مفعة فهو ربا عن النبي ﷺ «كل قرص جر مفعة فهو وجه من وجوه الربا» اهـ.

غيره تصرفاً على وجه خاص ليفعله حال حياته<sup>(١)</sup>.

وقول المؤلف «والوديعة» يريد به أنه يجب معرفة أحكام الوديعة على من أراد تعاطيها. والوديعة هي ما يوضع عند غير مالكه لحفظه. ولا يجوز قبول الوديعة ممن يعلم من نفسه أنه لا يستطيع حفظها، وتستحب لمن وثق بأمانة نفسه مع القدرة على حفظها<sup>(٢)</sup>.

وقول المؤلف «والعارية» يريد به أنه يجب معرفة أحكام العارية على من أراد تعاطيها. والعارية هي إباحة الانتفاع بشيء مجاناً مع بقاء عينه. ويشترط في المعار أن يمكن الانتفاع به انتفاعاً مباحاً مع بقاء عينه فلا يصح إعاره مطعموم للأكل أو الشمعة للوقود. وليس للمستعير أن يُعير غيره ما استعاره بدون إذن المعير<sup>(٣)</sup>.

وقول المؤلف «والشركة» يريد به أنه يجب معرفة أحكام الشركة على من أراد تعاطيها. والشركة هي عقد يتضمن ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشُّيوع<sup>(٤)</sup>.

(١) فيحور التوكيل في حقوق الأدميين من العقود والمسوح وغير ذلك أما في العبادات فلا يجوز التوكيل إلا في دفع الزكاة وأداء الحج بشرطه كما ذكر الشيرازي في التنبيه في باب الوكالة (ص/٧٦).

(٢) ومتى قبل الوديعة لرمه حفظها في حوز مثلها فإن تلفت فإن كان بتفريط منه ضمن وإلا لم يضمن كما ذكر الشيرازي في التنبيه (ص/٧٧).

(٣) وإن تلفت العارية في يد المستعير وحب عليه قيمتها كما ذكر الشيرازي في التنبيه (ص/٧٨).

(٤) قال الشيرازي في التنبيه في باب الشركة (ص/٧٥) «ولا يصح من الشركة إلا شركة العنان وهو أن يعقد على ما تحور الشركة عليه وأن يكون مال أحدهما من حسر مال الآخر وعلى صفته فإن كان من أحدهما دراهم ومن الآخر دينار أو من أحدهما صحاح ومن الآخر قراصة لم تصح الشركة وأن يُخلط المالان اه ثم قال وما حصل من الربح يكون عليهما

وقول المؤلف «والمساقاة» يريد به أنه يجب معرفة أحكام المساقاة على من أراد تعاطيها. والمساقاة هي معاملة شخص على شجر ليتعهده بنحو سقي على أن تكون الثمرة بينهما. ويشترط في المساقاة أن يكون الشجر نخلاً أو عناء مغروساً مُعَيَّناً<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وعقد النكاح يحتاج إلى مزيد احتياطٍ وتثبتٍ حذرًا مما يترتبُ على فقد ذلك).

الشرح النكاح أشدُّ حاجةً إلى معرفة أحكامه الشرعيّة من كثير من الأمور فإنَّ من جهل أحكامه قد يظن ما ليس بنكاح نكاحاً فيتفرّع من ذلك مفسدٌ فهو جدير بمزيد احتياطٍ وتثبتٍ لأن حفظ النسب من الكلّيات الخمس<sup>(٢)</sup> التي اتفقت عليها الشرائع وهي حفظ النفس والمال والعرض والعقل والنسب<sup>(٣)</sup>.

= على قدر المالين وما حصل من الحسرات يكون عليهما على قدر المالين اه ثم قال وأما شركة البدن وهي الشركة على ما يكسان بأبدانهما فهي باطنة ويأخذ كل واحد منهما أجرة عمله اه.

(١) ولا تحور المساقاة إلا إلى مدة معلومة ولا يجوز إلا على جزء معلوم من الثمرة كثلث والربع وإن شرط له ثمرة بحلات بعيها أو أضعافاً معلومة من الثمرة لم يصح وعلى العامل أن يعمل ما فيه مستزاد أي زيادة في الثمرة من التلقيح وصرف الحريد أي قطعه إذا أصر بالحل والسقي وعلى رب المال ما يحفظ به الأصل كحصر الأنهار وشراء الدولاب اه ذكر ذلك الشيرازي في التسيه في باب المساقاة (ص/٨٣).

(٢) في الشراعي على الرملي إنَّ الكلّيات الخمس هي الأمور العامة التي لا تختص بواحد دون آخر اه نقله عنه البحرمي على الخطيب (٤/١٦٦).

(٣) هكذا عدّها بعضهم وذكر آخرون النفس والمال والدين ولعقل والنسب وعدّها بعضهم ستة كما قال علي الشراعي في حاشيته على نهاية المحتاج (٨/١١) قال «وقد نظمها شيخنا اللقاني في عقيدته وزاد سادساً في قوله: =

ولصحة الكاح شروط أحدها الصيغة كأن يقول الولي زوّجتك فلانة فيقول الزوج قبلت زواجها. الثاني لفظ زوّجت أو أنكحت أو ترجمتهما عند الإمام الشافعي، وفي بعض المذاهب يصحّ بكل لفظ يدلّ على المقصود. الثالث كون الزوج مسلمًا بالنسبة للمسلمة فلا يجوز تزوّج الكافر بمسلمة إن كان كتابيًا وإن كان غير ذلك لقوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْحِقُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لهنَّ وَلَا لَهُنَّ بِمَا كَفَرُوا﴾ [سورة الممتحنة] فلا يجوز تزويج مسلمة من المسلم الذي ارتدّ بسبب من أسباب الردّة كسبّ الله أو سبّ الرسول أو الطعن في شريعة الله أو إنكار ما هو معلوم من الدين علمًا ظاهرًا بين الخواص والعوام من كل ما هو عائد إلى تكذيب الدين. الرابع كون الزوجة مسلمة أو كتابية يهودية أو نصرانية بالنسبة للمسلم. الخامس كون الزوجة خلية من عدّة لعير الزوج فلا يصحّ عقد النكاح على معتدّة وفاة أو معتدّة طلاق أو فسخ من غيره إلا بعد انتهاء العدّة. السادس عدم التأقيت ولو قل الولي زوّجتك بتي إلى سنة مثلاً فهو فاسد، أمّا من نوى في قلبه أن يتزوّج امرأة ويعاشرها سنة ثم يطلقها ولم يدخل ذلك في صلب العقد فهو نكاح صحيح، وقد نصّ الشافعي رحمه الله على جواز ذلك في كتاب الأم<sup>(١)</sup> فليس هذا من المتعة المحرمة.

= وحفظ نفس ثم دين مال نسب

ومثلها عرض وعقل قد وجب

(١) قال الشافعي في الأم في باب نكاح المحلل ونكاح المتعة (٧١/٥) «وإن قَدِمَ رجلٌ بلدًا وأحب أن يكح امرأة وبته ونيتها أن لا يمسه إلا مقامه بالسد أو يومًا أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا نيته دون بيتها أو بيتها دون بيته أو بيتهما معًا وبية الولي غير أنهما إذا عقدا الكاح مطلقًا لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا تُفسد النية من الكاح شيئًا لأن النية حديث نفس وقد وُضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم وقد ينوي الشيء ولا =

قال المؤلف رحمه الله (وقد أشار القراءان الكريم إلى ذلك بقوله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (١) قال عطاء (٢) رضي الله عنه «أن تتعلم كيف تصلي وكيف تَصُوم وكيف تبيع وتشتري وكيف تنكح وكيف تُطلق» (٣) (٢).

الشرح أن من أهمل ذلك لم يحفظ نفسه ولا أهله من النار التي عظم الله أمرها (٤) وهذا عطاء بن أبي رباح هو الإمام المجتهد الذي تلقى العلم من عبد الله بن عباس وابن مسعود وغيرهما من الصحابة.

- يفعله ويسويه ويفعه فيكون العمل حادثاً غير النية وكذلك لو نكحها ونيته وبيتها أو نية أحدهما دون الآخر أن لا يمسكها إلا قدر ما يصيبها فيحللها لزوحها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معهما أو نوى غيره أو لم ينو ولا غيره والوالي والنولي في هذا لا معنى له أن يفسد شيئاً ما لم يقع النكاح بشرط يفسده اهـ.

(١) هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولى أبي حثيم الفهري واسم أبي رباح أسد كنيته أبو محمد مولده بالحند من اليمن وشأ بمكة وكان أسود أعور أشل أعرج ثم عمي في آخر عمره وكان من سادات التابعين فقهياً وعلماً وورعاً وفصلاً روى عن أبي هريرة وأبي عمار وحابر بن عبد الله ورافع بن حديج وحابر بن عمير وعائشة ومعاوية بن أبي سفيان. لم يكن له فراش إلا المسجد الحرام إلى أن مات سنة أربع عشرة ومائة وقد قيل إنه مات سنة خمس عشرة ومائة وكان مولده سنة سبع وعشرين هـ اطر الثقات لأس حبان (١٩٨/٥) والحرع والتعديل (٣٣٠/٦) لاسن أبي حاتم الرازي.

(٢) أخرجه الحطيب البغدادي في الغية والمتفقه (٤٩/١)

(٣) في الصروع (٥٢٢/١) عن أحمد قال: «إن من كان جاهلاً لا يدري كيف يطلق ولا يصلي فطلب العلم له أفضل من المقام عند والدته» اهـ

(٤) أي بيت أن عذابها عظيم وليس المراد تعظيم قدرها فإن الله تعالى دَمَّ جهنم في القراءان كما تقدم بيان ذلك.

## [فصل في الطلاق]

الطلاق معرفة أحكامه مهمة جدًا لأن كثيرين من الناس يحصل منهم طلاق زوجاتهم ولا يدرون أنهم طلقن فيعاشرونهن بالحرام. والطلاق قسمان صريح وكناية فالصريح ما لا يحتاج إلى نية فيقع الطلاق به سواء بوى أم لم ينو وهو خمسة ألفاظ الطلاق والفراق والسراح والحلع ولفظ المفاداة من الخلع<sup>(١)</sup> واللفظ الخامس قول الشخص نعم في جواب من أراد منه أن يطلق زوجته الآن<sup>(٢)</sup>. والكناية هو ما لا يكون طلاقًا إلا بنية كقوله اعتدي، اخرجني، سافري، تستري، لا حاجة لي بك، أنت وشألك، سلام عليك، لأن هذه الألفاظ تحمل الطلاق وغيره احتمالًا قريبًا، فإن أتى بالصريح وقع الطلاق بوى به الطلاق أم لم ينو، وإن أتى بألفاظ الكناية فلا يقع الطلاق إلا أن ينوي باللفظ الطلاق وتكون النية مقرونة بأول الكناية<sup>(٣)</sup>.

(١) كأن يقول لها أفدي نفسك مي بكذا فتقول فديت نفسي فإن هذا خلع  
(٢) قال في إعانة الطالبين (م ٢/ح ٤/١٠ - ١١) «قوله (فوائد) أي تتعلق بالطلاق قوله (ولو قال) أي أجنبي (لآخر) أي زوج قوله (أطسقت زوجتك) مقول القول قوله (ملتمسًا الإنشاء) حال من فاعل قال أي قال ذلك حال كونه ملتمسًا من الزوج أي طالبًا منه إنشاء الطلاق وإحداثه لأنه استفهام واستعمال الاستفهام في الطلب تجوز لا حقيقة كما هو ظاهر قوله (فقال) أي الروح محييًا له (نعم أو إي) بكسر الهمزة وسكون الياء أي أو خير وقوله (وقع) أي الطلاق وقوله (وكان صريحًا) أي في يقع الطلاق وذلك لأن كلمة الجواب قائمة مقام طلقها وهو صريح مما قام مقامه مثله اهـ.

(٣) قال في إعانة الطالبين (م ٢/ح ٤/١٣) «أي وإن عريت في ءاحرها -

والطلاق إن كان ثلاثاً بلفظ واحد أو في أوقات متفرقة حتى لو قال أنت طالق ونوى به الثلاث فهو طلاق ثلاث لا تحل له بعده حتى تنكح زوجاً غيره بعد عدة منه ويدخل بها ثم يطلقها وتنقضي العدة منه فمن قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً طَلَّقْتَ ثلاثاً وإن قال «أنت طالق أنت طالق أنت طالق» ولم ينو بتكرار اللفظ تأكيد الطلقة الواحدة فهو طلاق ثلاث، وإن نوى بتكرار اللفظ تأكيد الطلقة الواحدة وهي الأولى فلا يُعدُّ طلاقاً ثلاثاً بل يعدُّ طلاقاً واحداً وكثير من الناس يجهلون هذا فيرجعون إلى زوجاتهم إذا أوقعوا طلاقاً ثلاثاً بلفظ واحد يظنون أنه طلاق واحد وأنه يجوز لهم أن يرتجعوه من قبل مضي العدة بلا عقد جديد أو بعد مضي العدة بتجديد العقد فهؤلاء يعاشرهم أزواجهم بالحرام.

ولا فرق في الطلاق بين أن يكون مُنَجَّزاً وبين أن يكون معلقاً على شيء فإذا قال أنت طالق إن دخلت دار فلان أو إن فعلت كذا فدخلت أو فعلت ذلك الشيء وقع الطلاق، وإن كان قال إن دخلت دار فلان فأنت طالق بالثلاث فدخلت كان ثلاثاً فتحرم عليه فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره. ولا يحوز إلغاء هذا الطلاق<sup>(١)</sup>، ولا عبرة برأي أحمد بن تيمية الذي خرق به الإجماع في قوله إن الطلاق المعلق المحلوف به لا يقع مع الجَنَثِ وليس عليه إلا كفارة

- استصحاحاً لحكمها في ناقبها وحرخ بقوله (أولها) آخرها فلا يكفي اقتران الية به لأن انعطافها على ما مضى بعيد، اهـ وهذا ما رجحه كثيرون واعتمده الإسوي والشيخ زكريا ورجع في أصل الروضة الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولو لآخره ورجع في المنهاج اشتراط الاقتران بكل اللفظ.

(١) وفي صحيح البخاري كتاب الطلاق: باب الطلاق في الإعلاق والكره والسكران والمجنون قال وقال نافع طلق رجل امرأته ألبتة إن خرجت فقال ابن عمر إن خرجت فقد بتت منه وإن لم تخرج فليس شيء اهـ.

اليمن فرأى ابن تيمية هذا خلافاً للإجماع، وقد نقل الإجماع على هذا الحكم الفقيه المحدث الحافظ الثقة الجليل محمد بن نصر المروزي<sup>(١)(٢)</sup> وجماعة غيره<sup>(٣)</sup>.

ثم الطلاق إما حائز سني وإما بدعي وإما لا ولا. فالطلاق السني هو ما خلا عن الندم واستعقب الشروع في العدة وكان بعد الدخول وهي ممن عدتها بالأقراء<sup>(٤)</sup> فكان في طهر لم يطأها فيه ولا في حيض قبله. وأما البدعي فهو أن يطلق بعد الدخول في حيض أو نفاس أو في طهر وطئها فيه ولم يظهر بها حمل. وهذا الطلاق حرام ومع حرمة فإنه يقع. وإنما كان طلاق الحائض والنفساء بدعيًا لأنها تتضرر بطول مدة الانتظار وأما الطلاق في طهر وطئ فيه فإنه يؤدي إلى الندم عند ظهور الحمل لأن الإنسان قد يطلق الحائض دون الحامل وعند الدم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد وأم طلاق لا ولا أي

(١) هو شيخ الإسلام أبو عبد الله المروزي الفقيه ود سنة ثنتين ومائتين ببغداد وشأ سيبابور ورحل رحلة طويلة استقر بعدها بسمرقند وتوفي فيها. سمع يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه وبريد بن صالح وصدقة ابن الفضل وشيبان بن فروج وسعيد بن عمرو الأشعني ومحمد بن عبد الله بن نمير وهشام بن عمار وأما سواه ذكر لحطيط أنه حدث عن عبدان بن عثمان المروزي وقال كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم روى عنه أبو العباس السراج وأبو حامد بن الشرفي وأبو عبد الله بن لأحرم وأبو نصر محمد بن محمد الفقيه ومحمد بن إسحاق السمرقندي وحلق سواه مات في المحرم سنة أربع وتسعين ومائتين بسمرقند وله اثنتان وتسعون سنة وما يرك بعده مثله انظر الأعلام (٢/٦٥٢ - ٦٥٣).

(٢) في اختلاف العلماء.

(٣) كابن عبد البر في الاستذكار (٥/٥).

(٤) أي بالأطهار.



الذي لا يسمى سنياً ولا بدعياً فهو أن يطلقها قبل الدخول أو غير بالغة أو عايسة أو حاملاً منه.

ولا فرق بين طلاق الجذ وطلاق الهزل لقوله «ثلاث جذهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة» رواه أبو داود في السنن<sup>(١)</sup> فإذا حصل النكاح بشروطه وكان الولي والزوج مازحين ثبت النكاح، وكذلك الطلاق وإن كان الزوج والزوجة مازحين أو جاذين أو أحدهما جاذاً والآخر مازحاً كأن طلبت الزوجة الطلاق بجذ وهو أوقعه بمزح فقد ثبت الطلاق<sup>(٢)</sup>. وإن كان الطلاق واحداً أو اثنين تصح الرجعة قبل انتهاء العدة<sup>(٣)</sup> بقول أرجعتك إلى نكاحي ونحوه فإن انتهت العدة قبل أن يرتجعها لا تحل له إلا بعقد جديد بوليها وشاهدين مسلمين عدلين.

والحد خلاف الهزل وهو بكسر الحيم

- (١) سر أبي داود: كتاب الطلاق: باب في الطلاق على الهزل  
(٢) قـ الأصباري في شرح الروص (٢٨١/٣) «فصل يقع طلاق الهزل وعتقه وكذا نكاحه وسائر تصرفاته طاهراً وباطناً فلا يُدَيَّر كأن قالت له في معرض السدال أو الاستهزاء طلقني فقال طلقنتك وذلك لأنه أتى باللفظ عن قصد واحتير وعدم رضاه بوقوعه لضعفه أنه لا يقع لا أثر له» اهـ.  
(٣) وهي ثلاثة أطهر للحررة التي تحيض وثلاثة أشهر للحررة التي لا تحيض وللحامل حتى تضع حملها.

## [فصل في الخلع]

الْخُلْعُ بضم الحاء من الخُلْع بفتحها وهو لغة النزع لأنَّ كلاً من الزوجين لباس الآخر فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه. وهو ثابت قبل الإجماع بقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَبِقَ لَكُم مِّنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَكَ مَرِيكَ﴾ [سورة النساء] وبقوله ﴿يَبِيتُ﴾ في امرأة ثابت بن قيس «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» رواه البخاري<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup>. واختلف في الخلع هل هو طلاق أو فسخ، ومشهور مذهب الشافعي الجديد أنه طلاق، وفي كتاب أحكام القراءان للشافعي وهو من كتبه الجديدة أنه فسخ وهو مذهبه القديم. وهو مكروه إلا عند الشقاق أو خوف تقصير من أحدهما في حق الآخر أو كراهة الزوجة للزوج أو كراهته بيّاتها لزيارها أو نحوه كترك الصلاة أو للتخلص من وقوع الثلاث أو الشتين بالفعل فيما لو حلف بالطلاق ثلاثاً أو اثنتين على فعل ما لا بد منه. وتعريفه شرعاً أنه فُرقة بعوضٍ مقصودٍ راجع لجهة الزوج. وأركانه خمسة أحدها ملتزم للعوض إن كان زوجة أو غيرها<sup>(٣)</sup> والثاني البضع والثالث العوض والرابع الصيغة والخامس الزوج.

ثم على القول بأن الخلع فسخ يصلح لمن يريد الخلاص من

(١) صحيح البخاري كتاب الطلاق: باب الخلع وكيف الطلاق فيه.

(٢) سنن النسائي: كتاب الطلاق باب الخلع وكيف الطلاق فيه.

(٣) قال النووي في الروضة (٤٢٧/٧) «يصح الخلع من الروح مع الأجنبي ويلزم الأجنبي المال هذا إذا قلنا الخلع طلاق قال لأصحاب فإن قلنا هو فسخ لم يصح لأن الزوج لا يتفرد به بلا سبب ولا يحيى هذا الخلاف إذا سأله الأجنبي الطلاق فأجابه لأن الفرقة الحاصلة عند استعمال الطلاق طلاق بلا خلاف» اهـ.

وقوع الطلاق المعلق إن كان ثلاثاً أو أقلّ كأن قال إن كلّمت فلاناً أو دخلت دار فلانٍ أو خرجت بدون إذني فأنت طالق ثلاثاً فإذا كان الروح لا يريد أن يقع الطلاق المعلق خالعتها بغير قصد الطلاق بل بقصد الفسخ أي خلّ الكاح فتصير الزوجة بالخلع بائناً فلو فعلت بعد ذلك المحلوف عليه<sup>(١)</sup> لم يقع الطلاق به ثم يعمل عقداً جديداً بطريق وليّها أي الولي الخاص أو غيره إن لم يتيسر العقد من طريق الولي الخاص كأن يجري الحاكم العقد فيكون في حكم الولي الخاص الأصلي. وهذا المخلص المذكور لا يتأتى على مشهور مذهب الشافعي لكن يصح على القول القديم وعلى قول قاله الشافعي في كتاب أحكام القراء أن كما تقدم فلا بأس بالعمل به، فينبغي إرشاد من يخشى منه أن يعاشر المرأة بالحرام بعد وقوع المعلق به إلى هذا المخلص لأنّ كثيرين يعدلون إلى المعاشرة بالحرام بعد وقوع الطلاق المعلق الذي هو ثلاث من دون أن يتزوجها غيره. وبعضهم يعدلون إلى طريق لا ينفعهم وهو أنهم يتفقون مع شخص يُجرى له عليها العقد بعد وقوع الثلاث ثم يشترطون عليه أن لا يجمعها ويحتشون بأن بعض المجتهدين من التابعين يجيز ذلك، وذلك المجتهد يشترط أن لا يكون الزوج الثاني يقصد بذلك إحلالها للأول<sup>(٢)</sup>، فهؤلاء الذين يُرشدون الناس

(١) قال الشيرازي في التبيه باب الخلع (ص/ ١١٠) «والثاني أن يحذف بالطلاق على فعل شيء لا بد منه فيحالها ثم يفعل المحلوف عليه ثم يتزوجها فلا يحث من حالها ولم يفعل الأمر المحلوف عليه ثم تزوجها فيه قولان أصحهم أنه يتخلص من الحث» اهـ

(٢) قال في فتح الباري (٤٦٧/٩) «قال ابن المذر أحرم العمداء على اشتراط الجماع لتحل للأول إلا سعيد بن المسيب ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال يقول الناس لا تحل للأول حتى يجمعها الثاني وأنا أقول إذا

إلى هذا الأمر الفاسد يغشون الناس الذين يقصدونهم للاستفتاء لأنهم لم يوافقوا ذلك المجتهد بل كان عملهم هذا حراماً عند جميع المجتهدين فلا وافقوا الجمهور ولا وافقوا هذا المجتهد الذي شذَّ. قال بعض أكابر الحنفية وهو صَدْرُ الشريعة فيمن أخذ بقول ذلك المجتهد «مَنْ فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» اهـ وإنما لم يُعتر قولُ هذا المجتهد لأنه خالف حديثاً صحيحاً باتفاق علماء الحديث وهو قوله ﷺ «أتريدون أن ترجعي إلى رفاعة لا تحلين له حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ ويذوق عُسَيْلَتَكَ» أي لا يحلّ لك أن ترجعي للزوج الأول إلا بعد أن يحامئك هذا الثاني<sup>(١)</sup>، وهذا حديث صحيح ثابت مشهور رواه البخاري<sup>(٢)</sup> فالفتوى بخلافه لا عبرة بها لأن المجتهد إذا خالف قوله نصّ قراءياً أو حديثاً يُعدُّ دليلاً باتفاقٍ لا يُقلد في اجتهاده ولو كان قاضياً قضى بذلك وجب على غيره من القضاة أن ينقض حكمه نسأل الله أن يثبتنا على سبيلِ وسنة.

= تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك إحلالها للأول فلا بأس أن يتزوجها الأول وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا يعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من الحوارج ونعنه لم يسعه الحديث وأخذ بظاهر القراءان<sup>(١)</sup> هـ وقد يُستدل لعدم بلوغه الحديث بقوله يقول الناس

(١) وهو عبد الرحمن بن الزبير.

(٢) روى البخاري كتاب الطلاق باب من أحرار طلاق لثلاث عن عروة بن الزبير أن عائشة أحرته أن امرأة رفاعة القرطبي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقاً وبني بكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرطبي وإنما معه مثل الهدية قال رسول الله ﷺ «لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق عُسَيْلَتَكَ وتذوقي عُسَيْلَتَهُ» قال في فتح الباري (٤٦٦/٩) «وقال جمهور العلماء ذوق عُسَيْلَتِهِ كناية عن المجامعة وهو تعيب حشفة الرجل في فرج المرأة» هـ

## قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أحكام الربا  
قال المؤلف رحمه الله (يحرم الربا فعله وأكله وأخذُه  
وكتابتُه وشهادتُه وهو بيعُ أحدِ النكدين بالآخر نسيئةً أو بغير  
تقابضٍ أو بجنسه كذلك أي نسيئةً أو افتراقًا بغير تقابضٍ أو  
متفاضلاً أي مع زيادةٍ في أحد الجانبين على الآخر بالوزن.  
والمطعومات بعضها ببعض كذلك أي لا يحل بيعها مع  
اختلاف الجنس كالقمح مع الشعير إلا بشرطين انتفاء  
الأجل وانتفاء الافتراق - - - التقابض ومع اتحاد الجنس  
يشترط هذان الشرطان مع التماثل )

الشرح الربا هو عقدٌ يشتمل على عوضٍ مخصوصٍ غير معلومٍ  
لتماثلٍ في المعيار الشرعي حالة العقد أو مع تأخير في العوضين  
أو أحدهما هذا الربا لم يكن معروفاً مشهوراً بين العرب في  
الحديثة قبل بروز آية التحريم وإنما الرب الذي كان مشهوراً  
عندهم هو رب القرض<sup>(١)</sup> وهو أن يكون للرجل على الرجل دين إلى  
أجل ثم إذا حلّ الأجل يقول صاحب الدين للمدين إما أن تدفع  
وإما أن أزيد عليك، قال بعض الحنفية هذا أول ما نزل تحريمه  
من الربا. وينقسم ذلك العقد إلى ثلاثة أنواع أحدها رب الفضل  
وهو بيع أحد العوضين الربويين وهما متفقا الجنس بالآخر زائداً  
عليه كبيع دينار بدينارين أو درهم بدرهمين أو صاع قمح بصاعين  
قمح. والثاني ربا اليد وهو بيع أحد العوضين الربويين بالآخر مع  
تأخير قصصهما أو قرض أحدهما بأن يفترق المتبايعان قبل القبض

(١) وهو حرام أيضاً كما تقدم.

بشرط اتفاق العوضين في علة الربا بأن يكون كل منهما مطعوماً أي مقصوداً للأكل غالباً تقوّتاً<sup>(١)</sup> أو تأدّماً<sup>(٢)</sup> أو تفكّهماً<sup>(٣)</sup> أو تداوياً<sup>(٤)</sup> أو غيرها وذلك كالبرّ بالشعير و الملح بالزعفران والتمر بالزبيب والتفاح بالتين، أو أن يكون كل منهما نقداً وإن اختلف الجنس كالذهب بالفضة والعكس. والثالث ربا النساء بفتح النون أي التأجيل وهو البيع للمطعمين أو للنقديين المتفقي الجنس أو المختلفيه أحدهما بالآخر لأجل ولو كان الأحل قصيراً جداً كالحظة أو دقيقة أي أن يُشرَط ذلك لفظاً بأن يقول أحدهما بعثك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الدينار بهذه الدراهم أو هذا القمح بهذا القمح أو هذا القمح بهذا الشعير ويزيد في كلّ من ذلك شرط الأجل كأن يقول على أن تسلمنيه غداً أو في ساعة كذا أو لساعة كذا أو في الدقيقة السادسة من الآن أو نحو ذلك فهذا ربا محرم. ولا يحصل الأجل بدون الذكر وإنما كان الربا خاصاً بالنقد دون الفلوس مثلاً من بين الأثمان لأن النقد هو المذكور في حديث الربا الذي فيه قوله ﷺ «الذهب بالذهب ربا إلا مثلاً بمثل والفضة بالفضة ربا إلا مثلاً بمثل»<sup>(٥)</sup> ولأن النقد أي الذهب والفضة مرّجّع الأثمان. وأما ربا القرض فهو كل قرض شرط فيه حرّ منفعة للمقرض سواء كانت المنفعة له وحده أم له وللمقرض وسواء كانت المنفعة زيادة أم

(١) كالبر.

(٢) كالتمر. وفي النسب (٩/١٢) «والإدام معروف ما يؤتدّم به مع الخبز» اهـ.

(٣) كالتين.

(٤) كالملح والزعفران.

(٥) في صحيح البخاري: كتاب البيوع: باب بيع الشعير بالشعير قال رسول الله ﷺ

«الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير

ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء» اهـ.

غير زيادة فالربا الذي هو بالزيادة هو الربا الذي بالبنوك ونحوها مما يشترط فيه الزيادة أمّا الربا الذي بغير الزيادة في قدر الدين فهو مثل ما يفعله بعض الناس من أن أحدهم يقرض شخصاً ما لآ إلى أجل ويشترط عليه أن يسكنه بيته مجاناً أو بأجرة محققة إلى أن يؤدّي الدين ويسمونه في بعض البلاد استرهاناً وقد مرّ ذكره وهو حرام بالإجماع اتفق على تحريمه المجتهدون الأئمة الأربعة وغيرهم.

ومن الربا ما يفعله بعض الناس من أنهم يبيعون الشيء بأقساط مؤجلة إلى آجال معلومة مع شرط أنه إن أخرج شيئاً من هذه الأقساط يضاف عليه كذا من الزيادة، ولولا هذا الشرط لكان بيعاً جائزاً مهما حصل من الربح بسبب التقسيط مما هو زائد على الثمن لو كان حالاً فأصل بيع التقسيط جائز إذا اختلفا على البيان أي بيان أنه يريد بيع النسيئة لا الحال أو الحال لا النسيئة، وأما إذا تفرقا قبل البيان ثم أخذ الشيء فهو حرام وذلك كأن يقول البائع للمشتري بعتك بكذا نقداً أو بكذا نسيئة فيقول المشتري قبلت من غير أن يبيّن أنه احتار النقد أو النسيئة فيأخذ المبيع من غير بيان وهو المراد بما ورد النهي عنه من بيعتين في بيعة<sup>(١)</sup>.

(١) قال الحطّاي في معالم السنن (٣/ ١٠٤ - ١٠٥) عبد الحديث عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو أربا» قال الشيخ رحمه الله «لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث أو صحح البيع بأوكس الثمنين إلا شيء يحكى عن الأوزاعي وهو مذهب فاسد وذلك لما تنضمه هذه العقدة من العرر والجهل وإنما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيعتين في بيعة. حدثنا الأصم قال حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال حدثنا الدراوردي عن محمد بن عمرو وحدثونا عن محمد بن إدريس الحطّاي حدثنا الأنصاري عن محمد بن عمرو فأما ما رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو على الوجه الذي ذكره أبو داود-

## قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان بعض المعاملات المحرمة.

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم بيع ما لم يقبضه)

الشرح من البيوع المحرمة بيع المبيع قبل قبضه، وهذا الحكم عند الإمام الشافعي رضي الله عنه عام شامل لجميع أنواع البيع سواء كان المبيع مطعومًا أم غيره. ويحصل القبض بالتخلية أي التمكين في العقار كالأرض فإن كان بيتًا اشترط تفريغه من أمتعة غير المشتري وتمكينه من التصرف بتسليمه المفتاح، ويحصل القبض فيما ينقل بالنقل إلى مكان لا يحتصر بالسنة، وبالمندولة فيما يتناول باليد كالثوب.

قال المؤلف رحمه الله (واللحم بالحيوان)

الشرح يحرم بيع اللحم بالحيوان من مأكول وغيره سواء كان اللحم مأخوذًا من جنس هذا الحيوان أو غيره لحديث «نهى

عنه أن يكون دنت في حكومة في شيء يعيه كذا تسعة ديارًا في قميرين إلى شهر وما حلّ الأهل وضائه بالبر قال له يعني الفقير الذي لك عني بقميرين إلى شهر فهذا بيع ثوب قد دخل على البيع الأول فصار بيعتين فيبيعة فيردن إلى أوكسهما وهو الأصل فإن تديعا المبيع الثاني قبل أن يتناقضا لأول كذا مُرَبَّيْن «أي وقع في الربا» وتفسير ما نهى عنه من بيعتين فيبيعة على وجهين أحدهما أن يقول بعثت هذا الثوب بكذا عشرة وسبعة وخمسة عشر فهذا لا يجوز لأنه لا يُدرى أيهما ثمن ندي يحتاره منهما فيقع به العقد وإذا جعل الثمن بطل البيع والوجه الآخر أن يقول بعثت هذا العدد عشرين دينارًا على أن تبيعني جاريتك عشرة دنانير فهذا أيضًا وسد لأنه جعل ثمن العدد عشرين دينارًا وشرط عليه أن يبيعه حاريتة بعشرة دنانير وذلك لا يلزمه وإذا لم يلزمه سقط بعض الثمن وإذا سقط بعضه صار الباقي مجهولًا اهـ.



رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان»<sup>(١)</sup> وهي مسألة خلافية بين الأئمة<sup>(٢)</sup>.

فائدة. لا يجوز بيع الحيوان وزناً أي لا يجوز بيعه على أن يكون ثمن الرطل كذا لأنه إذا بيع حيوان بشرط الوزن كما هو معروف اليوم يدخل القدر الذي في جوفه في المقابلة بالثمن فينصرف قسم من الثمن إلى القدر والقسم الآخر إلى ما سواه كاللحم والعظم، والقدر لا يقابل بمال، والحلاص من ذلك أن لا يُعتبر الوزن شرطاً وإن ذكر لتخمين السعر فإنه لو قال البائع هذا وزنه كذا ليساعد المشتري على تخمين السعر من غير أن يقول بعثك كل رطل كذا ثم قال بعثكه كذا فقال المشتري اشتريته بما ذكرت صح البيع<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والذين بالذين)

الشرح يحرم بيع الذين بالذين وله صور متعددة كأن يكون أسلم إلى رجل ديناراً في قمح مؤجل إلى أجل معين ثم يبيع ذلك القمح

(١) روه نحاكم في المستدرک في کتاب نیوع (٣٥/٢)

(٢) قال نسر حسي من الحنفية في المسبوط (١٨١/١٢) «فإن باع لحم شاة بالبقر ولا ين حر عبداء، وعلى قوم زفر والشافعي رحمهما الله لا يجوز بيع اللحم بالحيوان أصلاً لحديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان» اهـ ثم قال (١٨١/١٢) «والمراد بالهي عن بيع الحيوان إذا كان أحدهما سيئة فقد ذكر ذلك في بعض الروايات وبه نقول» اهـ.

(٣) قال في النهاية (٤٢٢/٣) والمعني (٤٢٢/٣) «ولا يصح بيع الأكارع ولرءوس قبل الإبابة ولا المدبوح أو جلده أو لحمه قبل السلق أو السمط لجهالته وكذا مسلوخ لم يُنق حوفه كما قلناه الأدرعي وبيع وزن من بيع جزافاً صح» اهـ.

من شخص آخر بدينار مؤجل وذلك لحديث «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ» رواه الحاكم<sup>(١)</sup> والبيهقي<sup>(٢)</sup> وغيرهما فيحرم ما يفعله بعض الناس من أن الشخص يكون له في ذمة شخص ثمنٌ مبيع مقسّط إلى أجل ثم يأتي إلى موظف بنك أو شخص آخر قبل حلول الدين فيقول له لي كذا وكذا في ذمة فلان فأبيعك كذا فهذا حرام لأنه من بيع الكالئ بالكالئ وهو مما اتفق على تحريمه.

قال المؤلف رحمه الله (وبيع الفضولي أي بيع ما ليس له عليه ملك ولا ولاية)

الشرح الفضولي هو الشخص الذي يبيع ما ليس ملك له ولا له عليه ولاية بطريق من الطرق الشرعية فلا يحوز بيعه هذا، وأما من كان له ولاية على مال غيره بأن يكون ولي يتيم أو وكيلًا عن المالك في بيعه صحيح ويشترط أن يراعي مصلحة مؤلّيته أو موكله

قال المؤلف رحمه الله (وما لم يره ويجوز على قول للشافعي مع الوصف)

الشرح يحرم بيع عين غير مشاهدة لمتعاقدين أو أحدهما وهذا مشهور مذهب الشافعي، وجمهور الأئمة يجوزونه على أن يكون له الخيار إذا رآه، وللشافعي قول بصحته إذا وصفه وصفاً يخرجه

(١) روى الحاكم في المستدرک في کتاب البیوع (٥٧/٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه اهـ.

(٢) وسنن البيهقي (٢٩٠/٥) باب ما لا ربا فيه وكل ما عدا الذهب والورق والمصعوم.

قال المؤلف رحمه الله (ولا يصح بيع غير المكلف وعليه  
أي لا يصح بيع المجنون والصبي ويجوز بيع الصبي المميز  
في مذهب الإمام أحمد)

الشرح لا يصح بيع المجنون والصبي ماله من غيره ولا يجوز للمكلف أن يبيعه ماله، وأحار بعض الأئمة بيع الصبي المميز بإذن وليه ودث مذهب أحمد<sup>(٢)</sup> وأحارين. ويدخل في حكم ما مر من عدم صحة بيع غير المكلف عدم صحة بيع المكره وكذلك شراؤه، ومكره هو من هُدد سحر أو قتل أو قطع الأطراف أو الضرب الشديد أو سحر دث فلا يصح بيعه لأنه غير مكلف بالنسبة لما أكره عليه كم بينهم من حديث «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والسيئان وما استكرهوا عليه» رواه الترمذي<sup>(٣)</sup>، وإذا حرم إكراهه عى بيعه حرم شراؤه مع عدم بأكه مكره إلا أن يكون أكره بحق شرعى.

قال المؤلف رحمه الله (أو لا قدرة على تسليمه)

(١) قال لسيوسي في شرح نسبه (١/٣٦٣) ممروخاً بالنس «وفي بيع الأعيان التي سم يره المشتري فولان أصحابهما أنه لا يحور والشاي أنه يحور إذا وصفها بذكر الحسن ونوع كذا قال بعث عدي التركي وهرسي العربي وثبت للمشتري الحبر إذا رءه ويز وحده كما وصف لأن الحبر ليس كمعينة وفيه حديث «من اشترى ما لم يره فهو بالحبر إذا رءه» روه الدارقطني والبيهقي وضعفاه اهـ.

(٢) قال في لمعي من كتب الحديث (٢٩٦/٤) «(فصل) ويصح تصرف الصبي لممير سابع والشرء فيما أدرك له الولي فيه في إحدى الروايتين وهو قول أبي حنيفة» اهـ.

(٣) من اس مباحه. كتب اطلاق. باب طلاق المكره والسي

الشرح من البيع المحرّم أن يبيع ما لا قدرة له على تسليمه، يستثنى ما لو كان المشتري قادرًا على تسلّمه فيحور ويصحّ البيع، ولا يصح بيع صالٍ ومغصوب وناذ<sup>(١)</sup> لمن لا يقدر على ردّه بحلافه لقادر على ذلك بلا كثير مؤنة أو كلثة<sup>(٢)</sup> فيجوز.

قال المؤلف رحمه الله (وما لا منفعة فيه)

الشرح لا يحوز شراء ما لا منفعة فيه حسّ كحجر المحترق الذي لا يقصد للأكل أو شرعًا مع وجوده حسّ كذات الدهو وصدور الذهب والفضّة والصور التي هي لذوي الأرواح التي تكون بهيئة يعيش بها ذلك الحيوان وكذلك الحشرات وهي صغار دوابّ الأرض كالحيّة والعقرب والندرة والحفساء وير ذكر بها أصحاب ذكر خواص الحيوانات حوص ولا يحوز بيعها ولا شراؤها بحلاف ما ينفع منها كالضئ لاكنه وانعلق لامصاصة ندم وكسك لا يحوز بيع الساع التي ليس لها نفع معتبر كالأسد والذئب والتمر بحلاف ما ينفع منها كالضئ لاكنه في مذهب شافعي رضي الله عنه والفهد للصيد والفيل للقتل. ويشترط في الثمن مش دك

(١) أي هارب.

(٢) قال في شرح الروص (١١/٢ - ١٢) "قال في المظنّب لا بدّ من فيه كلفة فيشعي أن يكون كبيع السمك في التركة أي وشو تحصيله منها قال وهذا عندي لا مدفع له أه قال في حاشية لحمس وهذا الصنيع الشارح يدل على أن المراد من المؤنة والكنة واحد وهو المشقة الحاصلة بدفع الدراهم والمشقة الحاصلة على يد وحيد يراد المشقة التي لا نحتمل عادة أحدًا من التشبه وليس المراد بالمؤنة أو الكنة خصوص دفع دراهم لها وقع فمتى احتاج في تحصيله إلى مؤنة له يصح شراؤه لأن المؤنة تنافي القلوة أه.

قال المؤلف رحمه الله (ولا يصح عند بعض بلا صيغة  
ويكفي التراضي عند آخرين)

الشرح من شروط البيع على ما هو منصوص الشافعي رضي الله  
عنه الصيغة أي اللفظ من الحسن، واختار بعض أصحابه صحته  
بالمعاطة بدون صيغة وهي أن يدفع الثمن ويأخذ المبيع بلا لفظ  
وهو مذهب مالك وإسيع عنده يعقد بكل ما يعده الناس بيعاً من  
غير اشتراط للفظ وهو اختيار بعض أهل المذهب كما تقدم<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وبيع ما لا يدخل تحت الملك  
كالحر والأرض الموات)

الشرح يحرم بيع ما ليس مملوك كالأرض الحر أي غير الرقيق  
والأرض الموات أي التي لم تغمر لأن لموات لا يملك إلا  
بالإحياء أي تهيتها للأنثى بما تزرع أو تنسك أو نحو ذلك.

(١) قال في شرح الرملي على المنهاج (٣/ ٣٧٥) "وحدار المصنف كجمع  
نعقده بها في كل ما يعده الناس ببيع وءاحرون في محقق كرعيف  
أن لا يستحبر من بيع فدخل بقاء أي حيث لا يمتد الثمن كل مرة على  
أن يرى سماع فيه "أي في الاستحبر أيضاً" على حوار المعاطة"  
أه وقال النووي في المجموع (٩، ١٦٤) "إنه [أي الاستحرار] دخل بلا  
خلاف [أي عند الشافعية] لأنه ليس ببيع نصي ولا معاطة فنعلم ذلك  
ولستحترره ولا يعتبر بكثرة من ينعده" أه وقال في معني المحتاج (٢/  
٣٥٤) "وقول العراقي المشار إليه أنه ذكره في الإحياء حيث قال وأحد  
نحاحه من البياع يقع على صريين أحدهما أن يقول أعطني كذا لحمًا أو  
حبرًا مثلاً وهذا هو الغالب في دفع إليه مصلوه فيقصه ويرضى به ثم بعد  
مده بحسنه ويؤدي ما حتمت عليه فهذا محروم بصحته عند من يجوز  
المعاصرة فيما أراه وأتشي أن يلتزم مصلوه من غير تعرض لثمن كأعطني  
رطل حبر أو لحم مثلاً فهذا محتمل" أه قال الأذرع (٢، ٣٥٤) "وهو  
[أي الشيء] ما رأى العراقي إحسنه ومعها المصنف" أه أي النووي

قال المؤلف رحمه الله (وبيع المجهول)

الشرح من شروط البيع أن يكون العوضان معلومين فيحرم ولا يصح بيع المجهول لأنه من الغرر المهي عنه كأن يقول له بعثك أحد هذين الثوبين من غير أن يبين له فيأخذ أحدهما.

قال المؤلف رحمه الله (والنجس كالدم)

الشرح يحرم بيع النجس على اختلاف أنواعه وذلك كالدم فإنه متفق على نجاسته وعلى تحريم أكله<sup>(١)</sup> وقيل دم السمك طاهر<sup>(٢)</sup>. والمراد بالنجس ما نجس العير. وحكم المتحس الذي لا يمكن تطهيره بالماء كالریت المتحس مثل حكم نجس العين.

قال المؤلف رحمه الله (وكل مسكر)

الشرح يحرم بيع المسكر أي ما يغير العقل مع نشوة وطرب ولو كان هذا المسكر من غير عصير العنب كالعسل الممزوج بالماء إذا غلى من المكث. قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «اجتنب كل شيء ينشئ» رواه النسائي<sup>(٣)</sup>. والنشيش صوت عذب الشراب

(١) قال الحافظ أبو الحسن علي بن القطان المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة في كتاب الإقناع (٢٩٢/١) نقلاً عن المراتب «واتفقوا أن الكثير من الدم أي دم كد حشا دم السمك وما لا يسيل دمه نجس» وقد نقلاً عن الاستدكار «ولا خلاف أن الدم المسفوح نجس نجس ولا خلاف في أن قليله متجاوز عنه بخلاف سائر النجاسات التي قليلها مثل كثيرها» اهـ.

(٢) قل في المجموع (٥٥٧/٢) «وأما لوجهه في دم السمك فمشهور أن ينقلها لأصحاب أيضاً في دم الحراد وينقلها لرافعي أيضاً في الدم لمتحلب من الكبد والطحال والأصح في الجميع النجاسة وممن قال بنجاسة دم السمك مالك وأحمد وداود وقل أبو حنيفة طاهر» اهـ.

(٣) روى النسائي في مسنده. كتاب الأشربة: باب ذكر الأخبار التي عتل بها من أباح شراب السكر: بالإسناد عن ابن عمر أن رجلاً سأل عن

وهو الحد الفاصل بين النبيذ الحلال والنبيذ المحرم<sup>(١)</sup> فنيذ التمر والعسل والحنطة والشعير ونحو ذلك لا يحرم قبل أن يغلي ولا يسمى خمراً إلا بعد أن يغلي وليس المراد بالغليان الغليان بالوضع على النار بل الغليان الذي ينشأ في العصير من المكث مع تغطية إنائه، يحصل للغليان صوت ويرتفع الشراب عند الغليان إلى أعلى وعند ذلك يصير مسكراً ثم يزل ويصفو فيستطيه شربة الحمور ثم لا يزال محرماً إلى أن يصير خلاً وذلك بتغيره إلى الحموضة ولو كانت حموضة خفيفة فيصير خلاً طاهراً حلالاً.

قال المؤلف رحمه الله (ومحرّم كالطنبور وهو آلة لهو تشبه العود)

الشرح من البيع المحرم بيع آلات اللهو المحرمة كالطنبور وهو شيء يشبه العود<sup>(٢)</sup>، وكذلك المرمار والكوبة وهو الطبل الضيق الوسط<sup>(٣)</sup>. ويحرم أيضاً بيع النرد إلا أنه يصح بيعه إن صلح يادق

= الأشربة فقد احتب كل شيء ينشأه وفي رواية أخرى أن السائل هو ريد بن جبير

(١) قال في لسان العرب (٣/٥١١) «والسيد ما نُد من عصير ونحوه» اه ثم قال (٣/٥١١) «وإنما سمي سيداً لأن الذي يتخذه يأخذ تمرًا أو زيتاً فينبذه في وعاء أو سقاء عليه الماء ويتركه حتى يهوى فيصير مسكراً والنبيذ الطرح وهو ما لم يُسكر حلالاً فإذا أسكر حرّم وقد تكرر في الحديث ذكر السيد وهو ما يعمل من الأشربة من التمر والتبّيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك» اه.

(٢) قال النووي في المجموع (١/٢٤٨) «وأما الطنبور فبضم الطاء والباء والربط بفتح الباءين الموحدين وهو العود والأوتار وهو فارسي» اه  
(٣) في المصباح (ص/٢٠٧) «الطبل الصغير المُخَصَّر» اه قال النووي في روضة الطالبين (١١/٢٢٨) «ولا يحرم ضرب الطبول إلا الكوبة وهو طبل طويل متسع الطرفين ضيق الوسط» اه.

للشطنج<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم بيع الشيء الحلال الطاهر على من تعلم أنه يريد أن يعصي به كالعنب لمن يريده للخمر والسلاح لمن يعتدي به على الناس)

الشرح يحرم بيع الحلال الظاهر لمن يعلم أنه يريده للمعصية كبيع العنب ممن يعلم أنه بعصره خمراً، والخشب ونحوه ممن يتخذة آلة لهو محرم أو صمداً، وبيع السلاح لمن يستعين به على قتال محرم في شرع الله، وبيع لحشيشة ونحوها من المحذرات ممن يعلم أنه يستعملها للمعصية ولحشيشة لا تعد من المسكرات وإنما تحرم لأنها من الأشياء المحذرة نصرة. ومن هذا القيل بيع الديك لمن يهرش به والثور لمن يصح به

قال المؤلف رحمه الله (وبيع الأشياء المسكرة)

الشرح يدحر تحت عموم هذه لحمه لإسبغته ولو لغير الشرب، ومن احتاح إليه فليحضنه بغير طريقة بيع ولشراء كأن يقول بعني هذه التينة بكذا إلا لإسبغته الذي فيها وبني استعماله متجانباً لإسبغته مسكر بل هو زؤج احمر أي قوته فلا يجوز أن يُستَرسَل في شرائه لأنه كسائر المسكرات حكماً، ولحديث الوارد في تحريم بيع الخمر وهو ما رواه بخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله ﷺ «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ولحم الخنزير والأصنام»

(١) قد في شرح الروض (٢ ١٠) «ولا يصح بيع الرد كتمرار إلا أن صلح يبدق للشطنج فيصح مع الكره ه ه وول في معي المحتاح ولا يصح مع الرد إلا أن صلح يبدق للشطنج فيصح مع لكرهه كبيع الشطنج اه.



قيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة تطلى بها السفن وتدهن بها  
الحلود ويستصح بها الناس قل «لا هو حرام»<sup>(١)</sup> شاهدٌ لتحريم بيع  
الإسبيرتو الذي هو مسكر لمن يقصده للسكر أو لغير ذلك كالوقود  
والتداوى لطاهر الحسم لأنه عليه الصلاة والسلام حرّم بيع الميتة  
بقصد جمعتها أو بقصد شحمها لغير الأكل كطلي السفن بها ودهن  
الحلود والاستصباح بها أي اتخاذها سراحاً يستصاء به  
قال المؤلف رحمه الله (وبيع المعيب بلا إظهار لعيبه)

الشرح يحرم بيع المعيب مع كتمان عيبه أي ترك بيانه. وقد روى  
مسلم أن الرسول ﷺ مرّ برجل يبيع الطعام فأدخل يده فيه فمست  
بده بللاً فقال «يا صاحب الطعام ما هذا» فقال أصابته السماء أي  
المطر فقال «هلاً جعلته ظاهراً حتى يراه الناس من غشنا فليس  
منّا»<sup>(٢)</sup> ونمراد بالطعام في الحديث النخع.

قال المؤلف رحمه الله (فائدة لا تصح قسمة تركة ميت  
ولا بيع شيء منها ما لم توف ديونه ووصاياه وتخرج أجرة  
حجة وعمرة إن كانا عليه إلا أن يباع شيء لقضاء هذه  
الأشياء فالتركة كمرهون بذلك)

الشرح لا تصح قسمة التركة التي حلفها الميت من كل حق مالي

- (١) رواه البخاري: كتاب البيوع: باب بيع الميتة والأصنام، ومسلم: كتاب  
البيوع: باب تحريم بيع لحم الميتة ونحسب والأصنام  
(٢) في صحيح مسلم: كتاب الإيمان: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر  
على صبرة طعام فأدخل يده فيها فمست أصابعه بللاً فقال «ما هذا يا  
صاحب الطعام» قال أصابته السماء يا رسول الله قل «هلاً جعلته فوق  
الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني» ذكره في باب قول النبي ﷺ  
«من غشنا فليس منا».

ما لم تؤدّ ديون الميت من دين للناس أو من دين لله كالزكاة الواجبة في عين المال وما لم تنفذ الوصايا أي ما أوصى به بأن يصرف بعد موته، وما لم تخرج أجرة الحج والعمرة المستقرين في ذمته كأن مات وقد كان وجب عليه أداؤهما وتسلم لمن يؤدي السك عنه<sup>(١)</sup>، فلا يجوز تصرف الورثة في شيء من التركة حتى يُحرج ذلك قبلاً كما أن المرهون لا يجوز التصرف فيه بما يزيل الملك قبل قضاء الدين الذي رهن به إلا أن يكون ما بيع لقضاء شيء من هذه الأشياء.

قال المؤلف رحمه الله (كرفيق جنى ولو بأخذ دائق لا يصح بيعه حتى يؤدي ما برقبته أو يأذن الغريم في بيعه).

الشرح العبد إذا تعلقت برقبته غرامة كأن سرق دائق وأتبعه لا يجوز لسيد بيعه حتى يؤدي ما برقبته لأن حق العريم متعلق بالرقبة فهي مشعولة تسمع صحة بيع السيد لها أو حتى يأذن العريم وهو ذو المال لسيد العبد في بيعه فيصح حينئذ<sup>(٢)</sup> والدائق سدس الدرهم.

(١) قال الشرامسي في حاشية نهاية المحتاج (٣٠٦/٤) «وائدة قال من ححر وشمل كلامهم من مات وفي ذمته حج فيحجر على الوارث حتى يتم الحج عنه وبذلك أفتى بعضهم وأفتى بعضه حر دابة بالاستئجار وتسليم لأجرة للأجير يملك الححر وفيه نظر بقاء متعلق بدمته بعد» اهـ قال الشرامسي (٣٠٦/٤) «وظاهره اعتماد الأول ولو قيل باعتماد الثاني لم يكن بعيداً» اهـ وفي حاشية الحيرمي (٧٢/٣) «فبمس للوارث أن يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكفي الاستئجار ودفع الأجرة» هـ.

(٢) قال في شرح ابروص (١٣/٢) «ولا يصح بيع مرهون بعد القبض بغير إذن مرتبه للعحر عن تسليمه شرعاً وكذا حايّ نعتق برقبته مال كسرقة درهم أي كأن سرق رفيق درهم وتلفت وكأن قتل أي الرقيق غيره خطأ أو شبه عمد أو عمداً وعفي على مال لا يصح بعه بغير إذن لمحبي عليه لتعلق الحق به كالمرهون وأولى لأن الحايه تقدم على الرهن» اهـ

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم أن يفتر رغبة المشتري أو البائع بعد استقرار الثمن لبيع عليه أو ليشتره منه)

الشرح يحرم على المسلم المكلف أن يفتر رغبة المشتري من غيره كأن يُخرج له أرخص مما يريد شراءه أو يبيع بحضرته مثل المبيع بأرخص أو يعرض عليه ليشتره كما يحرم تفتير رغبة البائع كأن يُرغته باسترداده ليشتره منه بأغلى أو يطلبه من المشتري بزيادة ربح بحصرة السئ. وحرمة ذلك تكون إن حصل التفتير بعد استقرار الثمن بأن يكونا قد صرحا بالرضا به وإن فُحش نقص القيمة عن الثمن<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وبعد العقد في مدة الخيار أشد)

الشرح أن ما ذكر من التفتير إن وقع بعد إجراء العقد وقبل لزومه أي في مدة الخيار أي خيار المجلس أو خيار الشرط فهو أشد منه قبل العقد وبعد الاتفاق لأن الإيذاء هنا أكثر.

قال المؤلف رحمه الله (وأن يشتري الطعام وقت الغلاء والحاجة ليحبسه ويبيعه بأغلى)

الشرح يحرم أن يشتري الإنسان الطعام أي القوت حتى التمر والزبيب وبحوهما وقت الغلاء والحاجة إليه ليحبسه ويبيعه بأغلى من ثمن المثل عند اشتداد حاجة أهل محلّه أو غيرهم إليه، وهذا

(١) قال في نهاية المطلب (٢٧٥/١٢) في باب النهي عن أن يحطب الرجل على حطة أخيه «ولو طلب الرجل سلعة مستأماً فرضي مالكتها ثم إن المشتري فارقه لا عن عذّة فقد قال أصحابنا للغير أن يستم في هذه الصورة لأن مفارقه دليل على أنه أعرض عن طلبه ولو استمر عليه لواعد صاحبه وأوصاه بالألا يبيعه» اهـ.

يسمى الاحتكار وهذا تفسيره في المذهب، فخرج بذلك احتكار طعام غير قوت، واحتكار قوت لم يشتريه كغلة ضيعته أو اشتراه وقت الرخص أو الغلاء لنفسه وعيئه أو لبيعه لا أكثر. ونقل السبكي عن القاضي حسين<sup>(١)</sup> أنه في وقت الضرورة يحرم احتكار ما بالناس ضرورة إليه وهو في غيبة عنه.

قال المؤلف رحمه الله (وأن يزيد في ثمن سلعة ليعز غيره)

الشرح هذا يسمى النجش وقد ثبت النهي عنه في الصحيح وذلك ما ثبت من قوله **«ولا تناجشوا»**<sup>(٢)</sup> فيحرم النجش ولو كانت الريادة في مال محصور عليه لرويه له ويلتحق بالنجش مدح السلعة ليرغب غيره فيها بكذب.

قال المؤلف رحمه الله (وأن يفرق بين الجارية وولدها قبل التمييز)

(١) هو الإمام أبو عبيد الحسین بن محمد المروزي ويقال له نص المروزي بالمدح المعجمة وتشديد نراء الشبهة وتحسينها، يذكر كثيراً معرق بالنصبي حسين وكثيراً مضيقاً القاصي فقط وهو من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي كبير القدر مرتفع الشأن عواصم على المعاصي الدقيقة والصروع المستفادة الأليقة وهو من أهل أصحاب الفضل المروزي له لتعميق الكبير وما أحول فوائده وأكثر فروع المستفادة ولكن يقع في سحبه اختلاف، وللقاصي المصاوي المفيدة وهي مشهورة وروى الحديث وتمقه عليه جماعات من الأئمة منهم صاحب التتمة والتهذيب وكتابهما في التحقيق مختصر وتهذيب لتعليقه توفي بمرور الروض من المحرم سنة اثنين وستين وأربعمائة.

نظر سير أعلام السلاء (١٤/٤١٣) وتهذيب الأسماء (١/١٦٤ ١٦٥).

(٢) رواه البخاري: كتاب البيوع باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك.

الشرح يحرم التفريق بالبيع بين الأمة وولدها قبل أن يميز الولد ولو رضيت بذلك، وكذلك لو كان ولدها محبوساً بالغاً فيحرم التفريق بينهما قبل إفاقة.

قال المؤلف رحمه الله (وَأَنْ يَغْشَى أَوْ يَخُون فِي الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ وَالذَّرْعِ وَالْعَدِّ أَوْ يَكْذِبُ)

الشرح مما يحرم الغش في البيع والخيانة في الكيل أو الوزن أو الذرع أو العد والكذب بالقول في شيء من ذلك. قال الله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا مِنْ نَّاسٍ يَسْتَوفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ لَا يَضُرُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾﴾ [سورة المصير] أي للحساب.

قال المؤلف رحمه الله (وَأَنْ يَسِيعَ الْقُطْنُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْبَضَائِعِ وَيَقْرَضَ الْمُشْتَرِي فَوْقَ دِرَاهِمٍ وَبَزِيدٍ فِي ثَمَنِ تِلْكَ الْبَضَاعَةِ لِأَجْلِ الْقَرْضِ، وَأَنْ يَقْرَضَ الْحَائِكُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَجْرَاءِ وَيَسْتَحْدِمَهُ بِأَقْلٍ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْقَرْضِ أَوْ أَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ وَيَسْمُونَ ذَلِكَ الرِّبْطَةَ أَوْ يَقْرَضُ الْحَرَائِثَ إِلَى وَقْتِ الْحَصَادِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَبِيعُوا عَلَيْهِ طَعَامَهُمْ بِأَوْضَعٍ مِنَ السَّعْرِ قَلِيلاً وَيَسْمُونَ ذَلِكَ الْمَقْضِي)

الشرح أن هذه المذكورات حرام بشرط أن يسبق اتفاق على ذلك وذلك من جملة ربا القرض. وأما لو أقرض في هذه المسائل فأحرى العقد بدون هذا الاتفاق لم يحرم

قال المؤلف رحمه الله (وَكَذَا جَمَلَةٌ مِنْ مَعَامَلَاتِ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ وَأَكْثَرُهَا خَارِجَةٌ عَنْ قَانُونِ الشَّرْعِ)

الشرح كل ما كان في معنى المذكورات فهو حرام لأنه لا يخلو

من محظورات الشرع. ومن جملة هذه المعاملات الفاسدة أنواع التأمينات التي تعارفوها في هذا الرمن كتأمين السيارة أو تأمين البضائع المُسْتَجْلَبَة وما يستقونه التأمين على الحياة فيجب على من وقع في ذلك أن يخرج منه بالتوبة، إلا أنه يحل لمن لا يُمكن من شراء السيارة إلا بطريق التأمين أن يدخل في ذلك ثم لا يأخذ بعد ذلك ممن أمّن منهم إلا قدر ما دفع.

قال المؤلف رحمه الله (فعلى مريد رضا الله سبحانه وسلامة دينه ودنياه أن يتعلم ما يحل وما يحرم من عالم ورع ناصح شفيق على دينه فإن طلب الحلال فريضة على كل مسلم).

الشرح يجب تعلم علم الدين الذي يعرف به الحلال والحرام تلقياً من أهل المعرفة والثقة فلا يجوز استفتاء من ليس له كفاءة في علم الدين ولا استفتاء العالم الفاسق. قال الإمام المجتهد التابعي الجليل محمد بن سيرين<sup>(١)</sup> رضي الله عنه «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» رواه مسلم في مقدمة صحيحه<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قوله إن طلب الحلال فريضة على كل مسلم أنه لا يجوز تناول ررق من طريق حرام بل على من أراد تحصيل المال لحاجة

(١) محمد بن سيرين ويكنى أبا بكر مولى أس بن مالك كان ثقة مأموناً عالماً رفيقاً فقيهاً إماماً كثير الورع وكان به صمم. ولد لستين بقية من خلافة عثمان سمع أبا هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعمران بن حصير وأسس بن مالك وروى عنه قتادة بن دعامة وحالد الحذاء وأيوب السختياني وهشام بن حسان وغيرهم وكان إذا حدث كاه يتقي شيئاً كاه يحذر شيئاً توفي سنة عشر ومائة وقد بلغ بيافاً وثمانين سنة تاريخ بغداد (٣٣١/٥ - ٣٣٨).

(٢) قال شيخنا رحمه الله «إذا رأيت العالم متعلق القلب بالمال فلا تأمنه على دينك» اهـ.

نفسه أو حاجة عياله<sup>(١)</sup> أن يسعى للتحصيل بطريق مباح شرعاً، وليس معنى ذلك أنه يحرم على الشخص أن يمكث من دون تعاطي عمل بل لو ترك الشخص العمل وهو قادرٌ عليه غير معتمدٍ على السؤال من شخص معين أو على الشحاذة بل كان غير متعرض لذلك واثقاً بربه أنه يسوقُ إليه رزقُه فلا إثم عليه. وقد روى الترمذي بإسناد صحيح أن رجلاً شكى إلى رسول الله ﷺ أخاه لأنه لا يحترف معه فقال له «لعلك تُرزقُ به»<sup>(٢)</sup> الشاهدُ في الحديث أن رسول الله ﷺ لم ينكر على الأخ ترك الاحتراف مع أخيه<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معنود لبيان أحكام النفقة.

قال المؤلف رحمه الله (يجبُ على الموسر نفقةُ أصوله المعسرين أي الآباء والأمهات الفقراء وإن قدرُوا على الكسب)

الشرح يجب على من استطاع أن ينفق على أصوله أي الأب والجد وإن علا والأم والجدة وإن علت إن كانوا معسرين بالمعروف بلا تقدير بحدٍّ معين وإن كان لا يملك أملاً كما تكفيهم

(١) أي من يعولهم الشخص أي ينفق عليهم

(٢) سنن الترمذي: كتاب الزهد باب في التوكل على الله عن أس بن مالك قال كان أخوان على عهد النبي ﷺ فكان أحدهما يأتي النبي ﷺ والآخر يحترف فشكى المحترف أخاه إلى النبي ﷺ فقال «لعلك تروق به» قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح اهـ.

(٣) قال النسفي في بحر الكلام (ص ١٩١) «وقال أهل السنة والجماعة إن كان له قوت والكسب له سنة رخصة وإن لم يكن له ولا دراهم يشتري بها القوت والكسب له رخصة وإن كان مضطراً وله أهل وعيال والكسب عليه فريضة» اهـ.

وجب عليه أن يعمل ويكسب في تحصيل نفقتهم ولا فرق بين أن يكونوا قادرين على الكسب أو عاجزين

قال المؤلف رحمه الله (ونفقة فروعه أي أولاده وأولاد أولاده إذا أعسروا وعجزوا عن الكسب لصغر أو زمانة أي مرض مانع من الكسب).

الشرح تجب نفقة الفروع من الذكور والإناث إن أعسروا عما يكفيهم وعجزوا عن الكسب<sup>(١)</sup> لصغر أو زمانة وكذلك إن كان عجزهم عن كفاية أنفسهم لحنون أو عمى أو مرض ومن ثم لو أطاق صغير الكسب أو أطاق تعلمه وكان لائقًا به حار للولي أن يحميه عليه وينفق عليه منه، فإن امتنع أو هرب لزم الولي الإنفاق عليه، وأما السالع غير العاجز عن الكسب لزمانة أو نحوه فلا يحب على الأصل الإنفاق عليه وهذا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه لا فرق فيه بين الفرع الذكر والأنثى<sup>(٢)</sup>. والنفقة التي تحب في حق الأصول والفروع هي الكسوة والسكنى واللائقة بهم والقوت

(١) قال في شرح المنهاج (١٢١/٢) «ومن ذكر أي من تقييد الفرع بالعجز والإطلاق في الأصل علم أنهما [أي الأصل والفرع] لو قدرا على كسب لائق بهما وحت لأصل لا فرع لعظم حرمة الأصل» اهـ.

(٢) في روضة الطالبين (٨٤/٩) «من له مال يكفيه نفقته أو هو مكتسب لا تجب نفقه على القريب سواء كان محزونًا صغيرًا رفقًا أو بحالًا ومن لا مال له ولا هو مكتسب يضطر إن كان له نقص في لحكم كالصغير والمحبون أو في حلقة كالزمن والمريض والأعمى ثم القريب نفقته إذا بلغ الصغير ولمحبون حدًا يمكن أن يعدم حرفة أو يحمل على الكسب للولي أن يحمله عليه وينفق عليه من كسبه لكن لو هرب عن الحرفة أو ترك الاكتساب في بعض الأيام فعلى القريب نفقته وكذا لو كان لا تديق به الحرفة» اهـ.



والإدامُ اللائقُ بهم، ولا يحب عليه إطعامهم إلى حد المبالغة في الشبع لكن أصل الإشباع واجب<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب على الزوج نفقة الزوجة)

الشرح يجب على الزوج نفقة زوجته الممكنة نفسها له ولو كانت أمة مملوكة أو كافرة وكذلك العاجزة عن التمكين لمرض. وهذه النفقة هي في المذهب مِذا ضِعَم لكل يوم على موسر حر ومُدٌّ على معسر ومُدٌّ ونصفٌ على متوسط، وعليه طخنه وعَجْنُهُ وَحَبْرُهُ وَأُدْمُ غالب البلد ويختلف بالفصول، ويقدر الأدم التقاضي باجتهاده عند الاختلاف ويتفاوت بين موسر وغيره. ويجب لها كسوة تكفيها وءالة تنظيف<sup>(٢)</sup>.

- (١) قال الأنصاري في شرح روض الطالب (٤٤٤/٣) «قال العربي ولا يحب إشباعه أي المبالغة فيه أما شبع فواحد كما صرح به بن يوسف هـ
- (٢) في حاشية الحمل (٣٠٣، ٧) نقلاً عن شرح لرمي والرمادي والقيوني وشرامسي ما يتلخص منه أن قوله وءالة تنظيف «أي لديها وثيابها ويرجع في قدر دنث للعادة وقوته كمشط قل الثقل وحلال، ويعلم منه وحب أسواك بالاولى والأوجه كما بحثه لأذرعي عدم وحب وءالة تنظيف للناس حامل وإن أوجب نفقتها كالرجعية نعم يجب لها ما يريل شعنها فقط ويجب لها ما يغسل به الرأس وكذا ما يغسل به الثياب ولأيدي والأواني من نحو صابون أو أشبان وله معها من أكل ذي ربح كزيت أو لسه مثلاً ونحو دنث وإن حالفت شرت. وليس عليه دواء مرض ولا ما يُرَبَّر ومنه ما حرت به العادة من استعمال لورد في الأصداغ ونحوه للنساء لا يجب على الروح لكن إذا أحصره لها وحب عليها استعماله إذا طلب تربيتها به. ولها أجرة حمام اعتيد، ولو كانت من وحوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إحصاء الحمام لها وحب عليه إحلاؤه» هـ
- كما بحثه لأذرعي.

قال المؤلف رحمه الله (ومهرها وعليه لها متعة إن وقع  
الفراق بينهما بغير سبب منها.)

الشرح أنه يجب على الزوج أداء مهر زوجته فإن كان حالاً فمتى  
طلبت وإن كان مؤجلاً فعند حلول الأجل لا قبله ويشترط في  
المهر أن يكون مما يصح جعله مبيعاً أو ما يصح أن يكون منفعة  
مقصودة كتعليم القراءة أو سورة منه فيصح جعل المهر تعليم أقصر  
سورة من القراءة أو تعليم حرفية كخياطة. ويجب للروجة التي وقع  
الفراق بينها وبين زوجها بغير سبب منها<sup>(١)</sup> متعة على الزوج<sup>(٢)</sup>  
وليست مقداراً معيناً ولكن يستحب أن تكون لمتوسط ثلاثين درهماً  
وأن لا تبلغ نصف مهر المثل، ويحرى ما يتراسب عليه ولو أقل  
متمول فإن تذرعا قدرها القاضي باجتهاده معتبراً حالهما.

قال المؤلف رحمه الله (وعلى مالك العبد والبهاائم نفقتهم وأن  
لا يكلفهم من العمل ما لا يطيقونه ولا يضربهم بغير حق )

الشرح روى البخاري في الصحيح أنه **رَضِيَ** قال «إخوانكم  
خولكم»<sup>(٣)</sup> ملككم الله إياهم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما

(١) قل في إعدة الطائين (م/٢/ح/٣٥٨) أي فراق حاضل بغير سبب أي  
وبغير سببها وبغير سبب ملكه لها وذلك كطلاقه وسلامه وردته ولعابه  
بخلاف ما إذا كان الفراق حصل بسبب كسلامها وردتها ومكها له  
وفسخها بعينه وفسخه بعينها أو بسببها كأن ارتدا معاً أو سبب ملكه لها  
بأن اشتراها بعد أن تزوجها فلا متعة في ذلك كله قوله (وبغير موت  
أحدهما) معطوف على بغير سبب أي وفراق حاضل بغير موت أحد  
الزوجين أي أو موتها معاً وخرج به ما إذا كان الفراق بموت أحدهما  
أي أو موتها فلا متعة فيه اهـ.

(٢) إلا أن يحب لها نصف المهر كأن ضيقها قبل الدخول فلا متعة لها

(٣) أي خدمكم وعبيدكم كذا في فتح الباري (١٠/٤٦٨)

يَأْكُلُ وَلِيَلْبَسُهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا يَكْلَفُهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»<sup>(١)</sup> وروى مالك في الموطأ أن رسول الله ﷺ قال «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف»<sup>(٢)</sup> أي بلا إسراف ولا تقتير.

قال المؤلف رحمه الله (ويجب على الزوجة طاعته في نفسها إلا في ما لا يحل وأن لا تصوم النفل ولا تخرج من بيته إلا بإذنه).

الشرح يجب على الزوجة طاعة الزوج فيما هو حق له عليها من الاستمتاع وما يتعلق به إلا فيما حرمه الشرع من أمور الاستمتاع فلا يجب عليها أن تطيعه في الاستمتاع المحرم كأن كانت حائضاً أو نفساء وأراد أن يحامعها بل يحرم عليها، ولا يجب عليها أيضاً طاعته في الحماص إذا كانت لا تطيق الوطء لمرض ويجب عليها أن تتزين له إن طلب منها ذلك وأن تترك ما يُعَكِّرُ عليه الاستمتاع من الروائح الكريهة كرائحة الثوم والنصل والسيجارة إن كان يتأذى بها<sup>(٣)</sup> ويجب عليها أن لا تصوم النفل وهو حاضر إلا بإذنه، أما الواجب كرمضان فإنها تصومه رضي أو لم يرض لأن الله أحق أن يُطع وقد قال رسول الله ﷺ «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>. ويجب عليها أن لا تأذن لأحد في دخول بيته إلا

(١) انظر صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب المعاصي من أمر العاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك.

(٢) موطأ مالك: كتاب الجامع: باب الأمر بالرفق بالمملوك (ص/ ٨٣٥).

(٣) قال لمووي في الروضة (٥٠/٩) «لروح معها من تعاطي الثوم وما له رائحة مؤذية على الأظهر» اهـ.

(٤) رواه الترمذي بلفظ: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة» قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» انظر سنن الترمذي: كتاب الجهاد، باب ما جاء لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

بإذنه، ولا يجوز لها أن تخرج من بيته من غير ضرورة إلا بإذنه، فأما الخروج لضرورة فهو جائز وذلك كأن أرادت أن تستفتي أهل العلم فيما لا تستغني عنه وكان الزوج لا يكفيها ذلك فإنها تحرج بدون رضاه، وهذا شامل لمعرفة ما هو من أصول العقيدة وما هو من الأحكام كأمر الطهارة كمسائل الحيض فإن لها تشعباً ومن الضرورة أن تحشى اقتحام فجرة في المنزل الذي أسكنها فيه أو إهدامه

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان الواجبات القلبية.

قال المؤلف رحمه الله (من الواجبات القلبية الإيمان بالله وبما جاء عن الله والإيمان برسول الله وبما جاء عن رسول الله ﷺ)

الشرح أن مما يجب على المكتمين من أعمال القلوب الإيمان بالله وهو أصل الواجبات أي الاعتقاد بالحزم بوحوده تعالى على ما يليق به وهو إثبات وحدّه بلا كيفية ولا كمية ولا مكان. ووجوب هذا لمن بلغته الدعوة مما ائتمق عليه بلا خلاف، ويقرن بذلك الإيمان بما جاء به سيد محمد ﷺ عن الله تعالى من الإيمان به أنه رسول الله والإيمان بحقيقة ما جاء به عن الله تعالى

قال المؤلف رحمه الله (والإخلاص وهو العمل بالطاعة لله وحده)

الشرح أن من أعمال القلوب الواجبة الإخلاص وهو إخلاص النية من أن يقصد بها عند العمل الصالح محمداً الناس والنظر إليه بعين الاحترام والتعظيم والإجلال قال تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾

فَيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿١١﴾<sup>(١)</sup> ففي الآية نهي عن الرياء لأنه الشرك الأصغر. وقد روى الحاكم في المستدرک أن النبي ﷺ قال «اتقوا الرباء فإنه الشرك الأصغر» صححه الحاكم ووافقه الذهبي على تصحيحه.

قال المؤلف رحمه الله (والندم على المعاصي)

الشرح من الواجبات القلبية التوبة من المعاصي إن كانت كبيرة وإن كانت صغيرة وركنها الأكر الندم، ويحب أن يكون الندم لأجل أنه عصى ربه فيه لو كان بدمه لأجل الفضيحة بين الناس لم يكن ذلك توبة.

قال المؤلف رحمه الله (والتوكل على الله)

الشرح قال الله تعالى ﴿وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ لَتُؤْمِنُنَّ﴾ [سورة المائدة]. التوكل هو الاعتماد فيحت على العبد أن يكون اعتماده على الله لأنه حائق كل شيء من المنافع والمضار وسائر ما يدخل في الوجود ولا صذر ولا نفع على الحقيقة إلا الله فإذا اعتقد العبد ذلك ووطن قلبه عليه كان اعتماده على الله في أمور الرزق والسلامة من المضار فجملة التوكل تفويض الأمر إلى الله تعالى والثقة به مع ما قدر للعبد من الشئب أي مباشرة الأسباب.

قال المؤلف رحمه الله (والمراقبة لله)

(١) وفي تفسير الطبري (٩م/١٦ج/٣٨) «قَدْ كَانَ يَرْجُوْا إِلَهًا رَبَّهُ» [سورة الكهف] يقول فمن يخاف ربه يوم لقائه ويراقبه على معاصيه ويرجو ثوابه على طاعته ﴿فَيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ يقول فليخلص له العادة وليفرد له الربوبية. ثم قال: «وَقَوْلُهُ ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ يَقُوبُ وَلَا يَجْعَلُ لَهُ شَرِيكَ فِي عِبَادَةِ إِلَهِهِ وَبِمَا يَكُونُ جَدْعًا لَهُ شَرِيكَ بِعِبَادَتِهِ إِذَا رَأَى عَمَلَهُ الَّذِي ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِلَّهِ وَهُوَ مَرِيدٌ بِهِ غَيْرُهُ» اهـ.

الشرح من واجبات القلب المراقبة لله. ومعنى المراقبة استدامة خوف الله تعالى بالقلب بتجنب ما حرّمه وتجنب العقلة عن أداء ما أوجبه ولذلك يجب على المكلف أول ما يدخل في التكليف أن ينوي ويعزم أن يأتي بكل ما فرض الله عليه من أداء الواجبات واجتناب المحرمات. قال الله تعالى ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِيَّا كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران].

قال المؤلف رحمه الله (والرضا عن الله بمعنى التسليم له وترك الاعتراض)

الشرح يجب على المكلف أن يرضى عن الله أي أن لا يعترض على الله لا اعتقاداً ولا لفظاً لا باطناً ولا ظاهراً في قصائمه وقدره فيرضى عن الله تبارك وتعالى في تقديره الخير والشر والحدو والممر والرضا والحزن والراحة والألم مع التمييز في المقدور والمقضي فإن المقدور والمقضي إما أن يكون مما يحبه الله وإما أن يكون مما يكرهه الله فالمقضي الذي هو محبوب لله على العبد أن يحبه والمقضي الذي هو مكروه لله تعالى كالمحرمات فعلى العبد أن يكرهه من غير أن يكره تقدير الله وقضائه لذلك المقدور، فالمعاصي من جملة مقدورات الله تعالى ومقضيّاته فيجب على العبد كراهيتها من حيث إن الله تعالى يكرهها ونهى عباده عنها، فليس بين الإيمان بالقضاء والقدر وبين كراهية بعض المقدورات والمقضيّات تنافٍ لأن الذي يجب الرضا به هو القدر الذي هو تقدير الله الذي هو صفته والقضاء الذي هو صفته وأما الذي يجب كراهيته فما كان من المقدورات والمقضيّات مُحَرَّمًا بحكم الشرع.

قال المؤلف رحمه الله (وتعظيم شعائر الله)

الشرح يجب تعظيم شعائر الله فيحرم الإخلال بذلك والاستيهاة

بها. ومن شعائر الله المساجد، وتبخيرها من تعظيمها. قال أبو يعلى في مسنده<sup>(١)</sup> حدثنا عبيد الله حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر كان يُجَمِّرُ مسجد رسول الله ﷺ كلَّ جمعة اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (والشكرُ على نعمِ الله بمعنى عَدَمِ استعمالها في معصية)

الشرح الشُّكْرُ قِسْمَانِ شُكْرٌ وَاجِبٌ وَشُكْرٌ مَنْدُوبٌ، فالشُّكْرُ الواجبُ هو ما على العبدِ من العملِ الذي يَدُلُّ على تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ الذي أُنْعِمَ عليه وعلى غيره وذلك بِتَرْكِ الْعِضْيَانِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في ذلك هذا هو الشُّكْرُ الْمَمْرُوصُ على الْعَبْدِ، فَمَنْ حَفِظَ قَلْبَهُ وَجَوَارِحَهُ وَمَا أُنْعِمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَهُوَ الْعَبْدُ الشَّاكِرُ، ثم إذا تَمَكَّرَ في ذلك سُمِّيَ عَبْدًا شُكُورًا<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى ﴿وَفِي سُبْحَانَكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَدْعُوكَ إِلَى الشُّكْرِ﴾ [سورة سبأ] فالشُّكُورُ أَقْلٌ وَجُودٌ مِنَ الشَّاكِرِ الَّذِي هُوَ ذُوهُ. والشُّكْرُ الْمَنْدُوبُ هو الثَّنَاءُ على الله تعالى الدالُّ على أَنَّهُ هُوَ الْمَتَفَضِّلُ على

(١) مسند أبي يعلى (١/ ١٧٠)، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١١/ ٢) «وفيه عبد الله بن عمر العمري وثقه أحمد وغيره واختلف في الاحتجاج به» اهـ.

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري (٣/ ١٥) في شرح حديث «أفلا أكون عبداً شكوراً» «وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى ﴿عَمَلُوا أَلْ دَاوُدَ شُكْرًا﴾» اهـ ثم قال: «والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة فمن كثرت ذلك منه سمي شكوراً ومن ثم قال سبحانه وتعالى ﴿وَفِي سُبْحَانَكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَدْعُوكَ إِلَى الشُّكْرِ﴾» اهـ، وفي تفسير القرطبي (١/ ٣٩٨). «فقال سهل بن عبد الله الشكر الاجتهاد في بدل الطاعة مع الاجتناب للمعصية في السر والعلانية» اهـ.

العباد بالنعم التي أنعم بها عليهم مما لا يدخل تحت إحصاء. ويُطلق الشكر شرعاً أيضاً على القيام بالمكافأة لمن أسدى معروفاً من العباد بعضهم لبعض.

قال المؤلف رحمه الله (والصبر على أداء ما أوجب الله والصبر عما حرم الله تعالى وعلى ما ابتلاك الله به)

الشرح الصبر هو خسر النفس وقهرها على مكروه تتحمله أو ليديد تفارقها، فالصبر الواجب على المكلف هو الصبر على أداء ما أوجب الله من الطاعات والصبر عما حرم الله أي كف النفس عما حرم الله والصبر على تحمل ما ابتلاه الله به بمعنى عدم الاعتراض على الله أو الدخول فيما حرمه بسبب المصيبة فإن كثيراً من الخلق يقعون في المعاصي بتركهم الصبر على مصائب وهم في ذلك على مراتب مختلفة فمنهم من يقع في الردة عند مصيبة ومنهم من يقع فيما دون ذلك من المعاصي كمحاولة جلب لمار بطريق مُحَرَّم بكتساب المكاسب المُحرَّمة ومحاولة الوصول إلى المال بالكذب ونحوه كما يحصل لكثير من الناس بسبب الفقر

قال المؤلف رحمه الله (ونغض الشيطان)

الشرح يحث على المكلف بعض الشيطان أي كراهيته لأن الله تعالى حذر في كتابه منه تحذيراً بالغاً قال الله تعالى ﴿وَتَحَذِّرُهُ عَذَابُ الشَّيْطَانِ﴾ [سورة طه] والشيطان هو الكافر من كفار الجن، ويُطلق الشيطان ويراد به إبليس الذي هو حذوهم الأعلى

قال المؤلف رحمه الله (ونغض المعاصي)

الشرح يحب كراهية المعاصي من حيث إن الله تبارك وتعالى حرم على المكلفين اقترافها فيجب كراهية المعاصي وإنكارها بالقلب من نفسه أو من غيره.



قال المؤلف رحمه الله (ومحبةُ الله ومحبةُ كلامه ورُسُوله  
والصحابة والآل والصالحين )

الشرح يحثُ على المُكَلَّفِ محبةُ الله تعالى بتعظيمه على ما يدين  
به ومحبةُ كلامه بالإيمان به ومحبةُ رُسُوله محمدٍ صلى الله عليه  
وسلم بتعظيمه كما يجب ومحبة سائر إخوانه الأبياء كذلك، وكمال  
هذه المحبة يكون بالانقياد لشرع الله تعالى باتباع أوامره واجتناب  
نواهيه قال الله تعالى ﴿فَقَدْ بَوَّأْنَا لَكُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة آل عمران].

وأما معنى محبة الصحابة<sup>(١)</sup> فهو تعظيمهم لأنهم أنصارُ دين الله  
ولا سيما السابقون الأولون منهم من المهاجرين والأنصار.  
والمعنى أنه يحب محبتهم من حيث الإجماع وليس المعنى أنه  
يجب محبة كل فرد منهم. وأما الآن فإن أُريدَ به مُطِّقُ أتباع النبي  
الأنبياء فتحب محبتهم لأنهم أحباب الله تبارك وتعالى لما لهم من  
لقرب إليه بطاعته الكاملة وإن أُريدَ به أرواحه وأقربؤه المؤمنون  
فوحوبُ محبتهم لما حُصوا به من الفضل<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا  
الرَّسُولُ يُدْهِمُ غَضَبُكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّهُمْ كَانُوا فِي يَدَيْكَ  
وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأحرار] ويجب محبة عموم الصالحين من عباد الله.

(١) وسيأتي تعريف الصحابي في ذكر معاصي القلب إن شاء الله تعالى  
(٢) وءالُ الرجل أهله وعباده وءاله أيضاً أتباعه اهـ كذا في مختار الصحاح  
(ص/٥٧).

## قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي القلب

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي القلب الرياء بأعمال البر أي الحسنات وهو العمل لأجل الناس أي ليمدحوه ويحبط ثوابها وهو من الكبائر)

الشرح أن في هذه الجملة بيان معصية من معاصي القلب وهي الرياء وهو من الكبائر وهو أن يقصد الإنسان بأعمال البر كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والحج والزكاة والصدقات والإحسان إلى الناس مدح الناس وإجلالهم له فإذا زاد على ذلك قصد مصرية الناس له بالهدايا والعطايا كان أسوأ حالاً لأن ذلك من أكل أموال الناس بالباطل.

والرياء يُحبط ثواب العمل الذي قارنه فإن رجع عن ريبه وتب أثناء العمل فما فعله بعد التوبة منه له ثوابه، فأي عمل من أعمال البر دخله الرياء فلا ثواب فيه سواء كان جرّد قصده للرب أو قرّن به قصد طلب الأجر من الله تعالى فلا يجتمع في العمل الثواب والرياء لحديث أبي داود والنسائي بالإسناد إلى أبي أمامة قال جاء رجل فقال يا رسول الله أرايت رجلاً غراً يلتبس الأجر والذكر ما له، قال «لا شيء له» فأعادها ثلاثاً كل ذلك يقول «لا شيء له» ثم قال له رسول الله ﷺ «إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً له وما ابتغي به وجهه» وجوّذ الحافظ ابن حجر إسناده في الفتح.

قال المؤلف رحمه الله (والعجب بطاعة الله وهو شهود

العبادة صادرة من النفس غائباً عن المنة)

الشرح من معاصي القلب التي هي من الكبائر أن يشهد العبد عبادته ومحاسن أعماله صادرة من نفسه غائباً عن شهود أنها نعمة

من الله عليه أي غافلاً عن تذكّر أنها بعمة من الله عليه أي أن الله هو الذي تفضل عليه بها فأقدره عليها وألهمه فيرى ذلك مزية له<sup>(١)</sup>  
قال المؤلف رحمه الله (والشك في الله)

الشرح أن من معاصي القلب الشك في الله أي في وجوده وكذا الشك في قدرته أو وحدانيته أو حكمته أو عدله أو في علمه أو في صفة أخرى من الصفات الثلاث عشرة فالشك هنا يضر ولو كان مجرد تردّد ما لم يكن حاصراً يردّ على القلب بلا إرادة. قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَأُوا﴾ [سورة لحيات] دلّت الآية على أن من شك في وجود الله أو قدرته أو نحو ذلك ليس بمؤمن وأن الإيمان لا يحصل إلا بالجزم وأن التردّد ينافيه.

قال المؤلف رحمه الله (والأمن من مكر الله والقنوط من رَحْمَةِ الله)

الشرح أن من المعاصي القلبية الأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله أمّا الأمر من مكر الله فمعناه الاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة فهذا من المعاصي الكبار ممّا لا يقبل عن الجملة. وأمّا القنوط من رحمة الله فهو أن يُسيء العبد الظنّ بالله

(١) قد مرّ حشر يُهتَمُّ في الروايات (٧٥/١) عند ذكر الكبر والعجب ولحياء «فعلّم أب لعجب بما يكون بوصف هو كمال في حد ذاته لكنه من دم حائف من سلبه من أصله فهو غير معجب به وكذا لو فرح به من حيث به نعمة من الله تعالى أنعم بها عليه بخلاف ما إذا فرح به من حيث به كمال متصف به مع قطع بصره عن بسطه إلى الله تعالى فإن هذا هو العُجب فهو ستعظم النعمة والركون إليها مع سبيل إصافتها إلى الله تعالى» اهـ.

فيعتقد أن الله لا يغفر له أَلَسَّه وأَنَّهُ لَا مَحَالَةَ يُعَذِّبُهُ وَذَلِكَ نَظَرًا لَكَثْرَةِ ذُنُوبِهِ مَثَلًا فَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَطَرِيقُ النِّجَاةِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُ أَنْ يَكُونَ خَائِفًا رَاحِيًّا يَخَافُ عِقَابَ اللَّهِ عَلَى ذُنُوبِهِ وَيَرْحُو رَحْمَةَ اللَّهِ أَمَّا عِنْدَ الْمَوْتِ فَيُعَلَّبُ الرَّحَاءُ عَلَى الْخَوْفِ<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والتكبر على عباده وهو ردُّ الحق على قائله واستحقار الناس)

الشرح أن من مغاصي القلب التي هي من الكسائر التكبر على عباد الله وهو نوعان أولهما ردُّ الحق على فائده مع العلم بأن الأصوات مع القتل لئلا يكون القتل صغير السن فيسقطه أن يرجع إلى الحق من أجل أن قننه صغير السن وثانيهما استحقار الناس أي ازدرؤهم كأن يتكبر على الفقير ويضر إليه بضر احتقار أو يعرض عنه أو يترفع عليه في الحضاب كونه أقل منه مالا<sup>(٢)</sup> وقد

(١) قال الحافظ بن حجر في المتح (١١ ٣٠٠) «وَمِنْ عَمَلِ الْإِسْرَافِ عَلَى الْمَوْتِ وَاسْتِحْقَارِ قَوْمٍ لَا قَنْصَرُ عَلَى رَحَاءٍ ثُمَّ يَنْصَمِرُ مِنَ الْإِقْدَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَئِنْ لَمْ يَحْدُثْ مِنْ تَرْكِ الْخَوْفِ فَدُنِعَ فَيَتَعَيَّنْ حَسَنُ الْبُضْرِ بِلَيْهِ رَحَاءٌ عَفْوُهُ وَمَعْرِفَتُهُ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ لَا يَمُوتُ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يَحْسُنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ» اهـ.

(٢) في صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال «لَا يَدْخُلُ لَحْنَةً مَنْ كَرِهَ فِي فَلِهِ مَثْقَلُ دُرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، قال رجل «إِنْ لُوحِلَ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَبَعْدَهُ حَسَنَةٌ» قال «إِنَّ اللَّهَ حَمِيلٌ يَحِبُّ حَمَالَ الْكِبَرِ بِطَرِيقِ الْحَقِّ وَعَمِطُ النَّاسِ» اهـ في كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبياناه ومعنى أن الله حميل أن الله مُحْمِلٌ أَيُّ مُحَسِّنٌ قال النووي في شرح مسلم (٢، ٩٠) «وَقَوْلُهُ ﷺ «وَعَمِطُ النَّاسِ» هُوَ بفتح العين المعجمة وإسكان الميم وبالطاء المهملة هكذا هو في نسخ صحيح مسلم رحمه الله قال الهادي عياض رحمه الله لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا =

نهى الله تعالى عباده عن التكبر قال الله تعالى ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة لقمان] أي ولا تعرض عنهم متكبراً<sup>(١)</sup> والمعنى أقل على الناس بوجهك متواضعاً ولا تولهم شقاً وحبث وصفحته كما يفعله لمتكبرون ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾ [سورة الإسراء] أي لا تمش مشية الكبر والتمخر<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (والحق ذو وهو إضمار العداوة إذا عمل بمقتضاه ولم يكرهه)

الشرح أن من معاصي الشب الحقد وهو مصدر حقد يحقد وهو إضمار العداوة للمسلم مع . بمقتضاه تصميم أو قولاً أو فعلاً فإذا لم يعمل بمقتضى ذلك لا يكون معصية.

قال المؤلف رحمه الله (والحسد وهو كراهية النعمة للمسلم واستثقالها وعمل بمقتضاه)

الشرح أن من معاصي الشب الحسد. قال الله تعالى ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [سورة شق] أي أستحير بالله من شر الحاسد إذا أظهره أمراً لم يظهر الحسد ولا يذو به إلا الحاسد لا غنامه بنعمة غيره. والحسد هو أن يكره شخص نعمة التي أنعم الله بها

- ها وفي البحري لا يضاء فل وضاء ذكره أبو داود في مصنفه وذكره أبو عيسى الترمذي وغيره "عمص" بالصاد وهم بمعنى واحد ومعناه احتقرهم يقل في فعل منه عمصه شح الميم بعمظه بكسر الش و عمظه بكسر الميم بعمظه منحب أم نظر الحق فهو دفعه وكره ترفعاً وتحيراً اهـ

(١) قال الطبري في تفسير هذه الآية (١١ / ٧٤) «وتأويل الكلام ولا تعرض بوجهك عن كلمته تكبراً واستحقاراً لمن تكلمه» اهـ

(٢) قال الطبري في تفسير هذه الآية (٨٨ / ٩) «يقول تعالى ذكره ولا تمش في الأرض محتالاً مستكبراً» اهـ.

على المسلم دينية كانت أو دنيوية ويتمنى زوالها ويستثقلها له، وإنما يكون معصية إذا عمل بمقتضاه تصميمًا أو قولًا أو فعلًا أما إذا لم يقترن به العمل فليس فيه معصية<sup>(١)</sup>. وينبغي للمسلم أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ففي الصحيح «من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر وليأت الناس بما يحب أن يؤتى إليه» رواه مسلم<sup>(٢)</sup> والبيهقي<sup>(٣)</sup> وغيرهما.

قال المؤلف رحمه الله (والمَنُّ بالصدقة ويُبطل ثوابها كأن يقول لمن تصدق عليه ألم أعطك كذا يوم كذا وكذا)

الشرح من معاصي القلب التي هي من الكبائر المَنُّ بالصدقة وهو أن يُعَدَّ نِعْمَتَهُ علىءَاخِذَهَا كأن يقول له ألم أفعل لك كذا وكذا حتى يكبر قلبه أو يذكرها لمن لا يُحِبُّ الأجدُّ اطلاعه عليها وهو يُحِبُّ الثواب وَيُسْطِلُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُطْبِئُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [سورة البقرة]. وإنما عدّها من معاصي القلب لأنَّ المَنَّ يكون أضلًا في القلب لأنَّ المَنَّ يقصِدُ إيذاءَ الشَّخْصِ فيتَفَرَّغُ من ذلك العَمَلُ البَدِئِيّ وهو ذِكْرُ إِنْعَامِهِ على الشَّخْصِ بِلِسَانِهِ.

قال المؤلف رحمه الله (والإضرارُ على الذنب)

الشرح أن من المعاصي القلبية الإضرار على الذنب وعُدُّ هذا من

(١) قال ابن حجر في الفتح (١/١٦٦) «الحسد تسمى روال النعمة عن المنعم عليه»، ثم قال «وصاحبه مدموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل» اهـ.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإمارة: باب وحبوب الوفاء ببيعة الحلفاء الأول فالأول.

(٣) السنن الكبرى (٨/١٦٩).

معاصي القلب لأنه يَقْتَرُنُ به قَصْدُ التَّفْسِيرِ مُعَاوَدَةُ ذَلِكَ الذَّنْبِ وَعَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَسْتَتَعُ ذَلِكَ الْعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ. وَالْإِصْرَارُ الَّذِي هُوَ مَعْدُودٌ مِنَ الْكِبَائِرِ هُوَ أَنْ تَغْلِبَ مَعَاصِيهِ طَاعَاتِهِ فَيَصِيرَ عَدَدُ مَعَاصِيهِ أَكْبَرَ مِنْ عَدَدِ طَاعَاتِهِ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِمَا مَضَى وَلَيْسَ بِالنِّسْبَةِ لِيَوْمِهِ فَقَطْ فَيَصِيرُ بِذَلِكَ وَاقِعًا فِي هَذِهِ الْكَبِيرَةِ. وَأَمَّا مُجَرَّدُ تَكَرُّرِ الذَّنْبِ الَّذِي هُوَ مِنْ نَوْعِ الصَّغَائِرِ وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِكَبِيرَةٍ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ ذَلِكَ الذَّنْبُ طَاعَاتِهِ.

قال المؤلف رحمه الله (وسوء الظن بالله وعباد الله)

الشرح مِنْ مَعَاصِي الْقَلْبِ سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ وَهُوَ أَنْ يَظُنَّ رَبَّهُ أَنَّهُ لَا يَرْحَمُهُ بَلْ يَعْذَّبُهُ، وَسُوءُ الظَّنِّ بِعِبَادِ اللَّهِ وَهُوَ أَنْ يَظُنَّ بِعِبَادِهِ السُّوءَ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ مَعْتَبَرَةٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَخْشَوْا كَثِيرًا مِمَّنْ ظَنَّ بِكُمُ النَّفْسُ أَنْتُمْ ﴿١﴾﴾ [سورة الحجرات] قَالَ الزَّحَّاحُ هُوَ ظَنُّكَ بِأَهْلِ الْخَيْرِ سُوءًا فَأَمَّا أَهْلُ الْمَسْقُ فَلَنَا أَنْ نَظُنَّ فِيهِمْ مِثْلَ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُمْ أَهْلُ الْإِثْمِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الذَّنْبِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ صَاحِبَهُ الْعِقَابَ. وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> وَمُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ

(١) قَالَ الرَّارِي فِي تَفْسِيرِهِ (١٣٤/٢٨) «فَقَوْلُهُ ﴿أَخْشَوْا كَثِيرًا﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَخْشَوْا كَثِيرًا﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَخْذِ بِالْأَحْوَطِ كَمَا أَنَّ الطَّرِيقَ الْمَحْفُوقَةَ لَا يَتَمَقُّ كُلُّ مَرَّةٍ فِيهِ قَاطِعٌ طَرِيقٍ لَكَ لَا تَسْلُكُهَا لِاتِّفَاقِ ذَلِكَ فِيهِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَ فَتَسْلُكُهَا مَعَ رَفَقَةٍ كَذَلِكَ الظَّنُّ يَنْبَغِي بَعْدَ اجْتِهَادٍ تَمُّ وَوُثُوقٍ بِالْغَلَا.

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ كِتَابُ الْأَدَبِ بَابُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَخْشَوْا كَثِيرًا﴾ مِنَ الظَّنِّ بِكُمُ النَّفْسُ أَنْتُمْ ﴿١﴾ [سورة الحجرات].

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَابِ: بَابُ تَحْرِيمِ الظَّنِّ وَالتَّجَسُّسِ وَالتَّنَافُسِ وَالتَّجَاشِ وَنَحْوِهَا.

الحديث» فنظر الذي ذمه رسول الله ﷺ هو الظن بلا قرينة معتبرة<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والتكذيب بالقدر)

الشرح أن من معاصي القلوب التكذيب بالقدر وهو كثر وذلك بأن يعتقد العبد أن شيئاً من الحوادث العقلية يحصل بعير تقدير أنه قال الله تعالى ﴿يَا كُلُّ شَيْءٍ حَقٌّ يَقْدِرُ﴾ [سورة القمر] وقد فسر القدر بالتقدير، ومعناه أن الله دتر في الأزل الأشياء فإذا وقعت تكون على حسب تقديره الأزلي<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والفرح بالمعصية منه أو من غيره)

الشرح أن من معاصي قلوب الفرح بالمعصية بصدرة منه أو من غيره فمن علم بمعصية حصلت من غيره ولو لم يشهدها ور في

(١) قال القرصي في الجامع لأحكام القرآن (١٦ ٣٣١) «قال علماؤنا وبصرها وفي لايه هو التهمة ومحل التحدير وسببها هو تهمة لا سبب لها بوحدها كمن يتهم بالندحشة أو شرب الخمر مثلاً ولم يصهر عنه ما يقضي ذلك» ثم قال (١٦ ٣٣١ ٣٤١) «وبشئت قلت وبدي يصر الصور التي يحب احسانها عما سواها أن كل ما لم تعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واحب الاحتمال وذلك إذا كان المصور به ممن شوهد منه استنار والصلاح وأوسست منه لأمانة في لظاهر فصل الفساد به والتجربة محرم بحلاف من أشهر بين الناس بتعاطي تربت والمجاهرة بالحدثات» اهـ وقال أبو حيدر في السحر المحيط (٨ ١١٤) «﴿حَسِبُوا كَثِيرًا مِّنْ نَّفْسٍ﴾ أي لا تعملوا على حسنه، وأمر تعالى بحسنه لئلا يحترق أحد على من لا بعد نظر وتامل وتمبير من حقه ووطئه والمأمور بحسنه هو بعض النظر المحكوم عليه بأنه ثم وتمبير المحتسب من غيره أنه لا يعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر» هـ

(٢) قال الحمية «لو قال المظلوم هذا بتقدير أنه يعنى فقال لظالم أنا أفعل بعير تقدير الله تعالى كثر» هـ نقله عنهم النووي في أروضة (١٠ ٦٦) وأقره.



مَكَانٍ بَعِيدٍ فَفَرَحَ بِذَلِكَ فَقَدْ عَضَى اللَّهُ، وَأَمَّا الْفَرَحُ بِكُفْرِ الْغَيْرِ فَهُوَ كُفْرٌ.

قال المؤلف رحمه الله (والغدر ولو بكافر كأن يؤمنه ثم يقتله)

الشرح أن الغدر من المعاصي المحرمة وهو من قسم الكسائر وذلك كما يقول شخص أنت في حمايتي ثم يفتك به هو أو يدل عليه من يفتك به.

ومن غدر المحرم الذي هو من الكسائر أن يغدر بالإمام بعد أن يبايعه بأن يعود محارباً له أو يعلن تمرده على طاعته أي بعد حصول إقامة له شرعاً أي بعد أن يصير خليفة وذلك متفق على حرمة إن كان ذلك الإمام راشداً<sup>(١)</sup>.

ومن غدر الكافر فهو أنه إذا كفر الإمام أو غيره من مسلمين بأن قيل له لا بأس عبيت أو أنت عامر فيحرم الغدر به بأس أو نحوه قال الله تعالى ﴿وَلَا تُدْرِكُهُ الْمَوْتُ مِنْ شَرِّكُمْ سَخَرَكُمُوهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَتَهُ﴾ الآية وفي رسول الله ﷺ «من أمر رجلاً على دمه ثم قتله فأنا بريء منه»<sup>(٢)</sup> ولو كان المقتول كافراً رواه ابن حبان<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد روى مسلم في صحيحه كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومشاركة جماعة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال «من كره من أميره شيئاً فبصر عنه فإنه ليس أحد من بأس خرج من السلطان شراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية» اهـ.

(٢) وفي هذا الباب أن هذا الدب من الكسائر وليس المراد أنه يخرج من الدين (٣) صحيح ابن حبان أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان كتاب الحديث، ذكر الزجر عن قتل الأمراء من أمه على دمه (٥٨٨/٧)

ومن الغدر المحرم أن يعامل المسلم الكافر بالبيع ونشره  
فيحونه في الوزن أو الكيل وأن يُصَيَّعَ وديعة استودعه إياها ككفر  
فيتلفها أو يخذلها وأن يشتري منه شيئاً بثمن مؤجل ثم يخذله

قال المؤلف رحمه الله (والمكر)

الشرح أن من معاصي القلب المكر، والمكر والخديعة بمعنى  
واحد وهو إيقاع الضرر بالمسلم بطريقة خفية. روى الحاكم في  
المستدرک<sup>(١)</sup> حديث «المكر والخديعة في النار» فمن مكر بأحد من  
المسلمين فقد وقع في كبيرة.

قال المؤلف رحمه الله (وبغض الضحابة والآل والضالحين)

الشرح أن من معاصي القلب بغض أصحاب رسول الله ﷺ  
والضحابي هو من لقيه في حياته ﷺ مع الإيمان به سوء ضل  
صحته له ﷺ أو لم تطل ومات على ذلك ولو تحدثت بين ضحبه  
له وبين موته على الإسلام ردة والذي يُبغض كل الضحابة يكفر.  
وأما الآل فالمراد بهم هنا أقرباؤه ﷺ المؤمنون وأرواحه وأما  
الضالحوون فالمراد بهم الأتقياء الذين أدوا الواجبات واجتنبوا  
المحرمات.

قال المؤلف رحمه الله (والبخل بما أوجب الله والشح

والحرص)

الشرح أن من معاصي القلب البخل بما أوجب الله تعالى  
كالبخل عن أداء الزكاة للمستحقين والبخل عن دفع نفقة الزوجة  
الواجبة والأطفال والبخل عن نفقة الأيوبي المحتارين والبخل عن  
مواساة القريب مع حاجته. ويُرادفه الشح وهو بمعناه إلا أن الشح

(١) المستدرک على الصحيحين (٦٠٧، ٤) وسكت عنه وكذا له في

يُخَصَّرُ بِالْبُخْلِ الشَّدِيدِ<sup>(١)</sup>. وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ الْجِرْصُ لِأَنَّ الْجِرْصَ هُوَ شِدَّةٌ تَعْلُقُ النَّفْسَ لاحتِواءِ المَالِ وجميعِهِ على الوَجْهِ المَذْمُومِ كالتَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى التَّرَقُّعِ عَلَى النَّاسِ وَالتَّفَاخُرِ وَعَدَمِ بَذْلِهِ إِلَّا فِي هَوَى النَّفْسِ.

قال المؤلف رحمه الله (والاستهانة بما عَظَّمَ الله والتصغيرُ لِمَا عَظَّمَ الله مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ جَنَّةٍ أَوْ [عَذَابٍ] نَارٍ)

الشرح أن من معاصي القلب قِلَّةُ المبالاةِ بِمَا عَظَّمَ الله تعالى مِنَ الْأُمُورِ كَأَنَّهُ يَحْتَقِرُ الْحَقَّ كَقَوْلِ بَعْضِ الدَّجَائِلَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ «الْجَنَّةُ لُعْبَةٌ الصَّبِيَّانِ» وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ «الْجَنَّةُ خَشْخَاشَةُ الصَّبِيَّانِ» وَهَذَا حَكْمُهُ الرَّدَّةُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ «جَهَنَّمُ مُسْتَشْفَى» أَيْ مَحَلٌّ طِبَابَةٍ وَعِلاَاحٍ وَتَنْطِيفٍ لَيْسَتْ مَحَلٌّ عِقَابٍ وَتَعْذِيبٍ وَدَلَّكَ لِحَادُّ وَكُفْرٌ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ أَمِيرِ شَيْخِ الدَّمَشْقِيِّ<sup>(٢)</sup> الَّذِينَ

(١) قال النووي في شرح مسلم (١٣٤/١٦) «قل جماعة الشح أشد البخل وأبلغ في المنع من البخل» اهـ.

(٢) ولد سنة ١٣٠٨ هـ في دمشق توفي أبوه في صغره فنشأ يتيماً. درس في الكلية الملكية العثمانية وتحريح برتبة صابط وعمل في الأمن. قل معاصروه لم يعرف عنه محاضرة العلماء ولا قعد في حلقاتهم لتلقي العلم بل أخذ الطريقة النقشبندية مع الجهل ثم تصدى برعته للإرشاد فرل وضل وأصل اهـ وكلامه وكلام أتباعه يسى عن هذا. شذ في مسائل عديدة غير التي ذكرت في هذا الشرح منها قوله إن له لم يشأ حصول المعاصي والشر وإن العباد يفعلون ذلك بغير مشيئة الله وقوله إن الله لم يعلم في الأزل بكفر الكافرين وإنما بعد أن حصل ذلك منهم رءاه في صدورهم فعلم به، إلى غير ذلك من الصلالات التي يحب الحذر منها فليتنبه. حُسْ مدة توصية مفتي سورية الأسبق أبي اليسر عابدين بعدما ثبت عنده أنه يقول عن البحاري ومسلم إنهما يهوديان توفي سنة ١٣٨٤ هـ ودفن بدمشق. =

زعيمهم اليوم تلميذه عبد الهادي الباني فعلى زعمهم التعذيب لا يجوز وصف الله به ويقولون عن الآية ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٢) [سورة غافر] معناه شديد التعقب، ويقولون إن الأنبياء لم يُقتل أحد منهم ويزعمون أن قول الله تعالى ﴿وَقَتْلَهُمُ الْآلِيبَاءَ﴾ (٣) [سورة آل عمران] معناه «قَتْلُ الكفارِ دَعْوَتَهُمْ» ويقولون «الأنبياء لا يصابون بجروح بسلاح الكفار» وينكرون أن النبي ﷺ كسرت رِبَاعِيَّتُهُ (١) وشُجَّ وجهه (٢)، ويقولون «الله شاء السعادة لجميع خلقه» وهذا قول المعتزلة (٣) لا أهل السنة ويقولون «علم الدين يؤخذ من قلوب مشايخهم القشبنديين» (٤) من قلب إلى قلب وليس من الكتب (٥) فهؤلاء يجب الحذر والتحذير منهم ومن أمثالهم.

= انظر كتاب السيرة لتلميذه الديراني وكتاب الرد على أمين شيخو من إصدارات دار المشاريع (ص/٦).

(١) في المصباح المنير (ص/٨٢) «الرابعة بوزن الثمانية السرُّ التي بين الثنية والنبات والجمع رباعيات بالتحفيف أيضًا» اهـ.

(٢) وقد روى البحاري في صحيحه. كتاب الجهاد والسير. باب المجن ومن يترس ترس صاحبه، عن سهل قال «لما كُسرَت بيضة النبي ﷺ على رأسه وأدمي وجهه وكسرت رباعيته وكان علي يختلف بالماء في المجن وكانت فاطمة تغسله فلما رأت الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير فأحرقتها وألصقتها على حرقه فرقاً الدم» اهـ.

(٣) وفي قولهم هذا تكذيب لقوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ لَأَنبَتَ كُلُّ نَفْسٍ هُدًىهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَلِئْسَ أَجْمَعِيكَ﴾ (٤).

(٤) الطريقة القشندية طريقة مستقيمة في أصلها من طرق أهل الله لكن فـ من المتسبين إليها شذوا كجماعة أمين شيخو

(٥) قال الشيخ بهاء الدين الرواس في كتابه مراحل السالكين (ص/٧٢) «كما قل الكثير من الوحدية كُملُ الأولياء يأخذون العلم من المعدن الذي أخذ منه الأسياء والرسل من ذلك المعدن فالعلم الذي أخذ بواسطة الرواة والأسانيد ليس بعلم وهذا هو الضلال البعيد والعصيان الذي ما عليه من مزيد» اهـ

ولا يجوز أن يقال عن معصية من المعاصي كبيرة أو صغيرة «معلش» وهي في اللغة العامة معناها لا بأس بذلك فمن قال عن معصية وهو يعلم أنها معصية هذه الكلمة بمعنى لا بأس فهو مكذب للدين فيكون مرتدًا.

ومن جملة المعاصي القلبية تصغير ما عظم الله من القراءان أو علم الشرع أي علم الدين أو الجنة أو النار وقد ذكرنا بعض الأمثلة للاستهانة بالجنة وتصغير عذاب النار، وأمّا الاستهانة بالقراءان فكمثل ما رواه الإمام عبد الكريم القشيري<sup>(١)</sup> في الرسالة أن عمرو ابن عثمان<sup>(٢)</sup> المكي صوفي مكة في عصره رأى الحلاح الحسين بن

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري البزاز حطّيب نيسابور وكبير القشيرية في وقته كان أسد من بقي بحراسان وأعلامهم رواية حدث عن أبي الحسين أحمد بن محمد بن محمد الخفاف وأبي بكر محمد بن أحمد بن عبدوس المركي وأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم في «آخرين» صف كتبًا في علوم الصوفية. روى عنه ابن عساكر وابن السمعاني وءاحرون وكانت الرحلة إليه قال أبو سعد السمعاني ولد في ربيع الأول سنة ست وسعين وثلاثمائة وتوفي في سادس عشر ربيع الآخر من سنة خمس وستين وأربعمائة بنيسابور.

انظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسديد (ص/٣٦٦)

(٢) عمرو بن عثمان بن كرت أبو عبد الله المكي صوفي عالم بالأصول من أهل مكة. له مصنفات في التصوف وأجوبة لطيفة في العبارات والإشارات قال أبو نعيم معدود في الأولياء أحكم الأصول وأخلص في الوصول. من أقواله ثلاثة أشياء من صفات الأولياء الرجوع إلى الله في كل شيء والفقر إلى الله في كل شيء والثقة به في كل شيء اهـ وقال اعلم أن كل ما توهمه قلبك أو منح في مجاري فكرتك أو خطر في معارضات قلبك من حس أو بهاء أو أس أو صياء أو جمال أو شح أو نور أو شحوص أو خيال فالله بعيد من ذلك كله بل هو أعظم وأحل =

منصور<sup>(١)</sup> يكتب شيئاً فقال له ما هذا فقال هذا شيء أعارض به  
القرءان فمقتته<sup>(٢)</sup> بعد أن كان يُحَسِّنُ به الظن و صار يلعنه ويحذر منه  
حتى بعد أن غادر الحلاج مكة فإنه كان يكتب في التحذير منه إلى  
الناحية التي يَحُلُّ بها الحلاج<sup>(٣)</sup>، وكالذي حصل من بعض التَّجَانِيَّةِ  
في الحبشة من إظهار الاستغناء بصلاة الفاتح عن القرءان حتى قال  
قائلهم بكلامهم ما معناه ما لكم تحمِلُون هذا الرغيف الثقيل يعني  
القرءان ونحُرُّ بِغُفِيَّةٍ عنه بصلاة الفاتح، وصلاة الفاتح هي كلمة  
وجيزة وهي هذه الصيغة «اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما  
أغلق الخاتم لما سبق باصر الحق بالحق والهادي إلى صراطك  
المستقيم وعلى آله وصحبه حق قدره ومقداره العظيم» وهي في  
الأصل من تأليف الشيخ مصطفى البكري الصوفي ثم استعملها كثير  
من التَّحَانِيَّةِ واعتبر قسم منهم المرأة الواحدة منها تعدل ستة آلاف

= وأكر ألا تسمع إلى قوله «يَسْ كَيْلَهُ شَيْءٌ» وقال «لَمْ يَكِدْ وَلَمْ  
يُولَدْ» وَلَمْ يَكُرْ لَهُ كُفُّوا أَحَدًا» هـ ر ر أصهان ومات سنة  
٢٩٧ هـ ببغداد وقيل بمكة.

انظر الأعلام (٨١/٥ - ٨٢) وتاريخ بغداد (٢٢٣/١٢ - ٢٢٤).

(١) أصله من بيضاء فارس وشأ بواسطة العراق أو تستر وانتقل إلى البصرة وطهر  
أمره سنة ٢٩٩ هـ كان من القائلين بالحلول فكفره العلماء وأفتى القاضي أبو عمر  
المالكي في أيام الحليفة المقتدر بالله بردته ووجوب قتله فقطعت أطرافه ثم  
قطعت رقبته ثم أحرق ثم ذر رماده في دجلة وكان ذلك سنة ٣٠٩ هـ.

تاريخ بغداد (١٢٧/٨) والأعلام (٢٦٠/٢).

(٢) قال القشيري في الرسالة القشيرية (ص/١٥١) «ومن المشهور أن عمرو  
ابن عثمان المكي رأى الحسين بن منصور أي الحلاج - يكتب شيئاً  
فقال ما هذا فقال هو ذا أعارض القرءان فدعا عليه ومهره» هـ.

(٣) وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١٣/٨) «أن عمرو بن عثمان لم  
يزل يكتب الكتب إلى نواح يحذر منه» هـ.

خَتْمَةٌ مِنَ الْقُرَّاءِ وَأَدَّعَوْا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا شَافَهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يَقْظَةُ الشَّيْخِ  
أَبَا الْعَبَّاسِ التَّجَانِيَّ<sup>(١)</sup> الَّذِي تَنَسَّبَ إِلَيْهِ التَّجَانِيَّةُ، عَلَى أَنَّ لَا يَجُزِمُ  
بِأَنَّ الشَّيْخَ أَبَا الْعَبَّاسِ هُوَ الْقَائِلُ لِمَا يَدَّعُونَهُ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونُوا قَدْ  
كَذَبُوا عَلَيْهِ.

وَقَدْ تَكُونُ الاسْتِهَانَةُ بِالْإِخْلَالِ بِالتَّعْظِيمِ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ  
الْإِخْلَالُ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ كَمَسِّ مَصْحَفٍ وَحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ.  
قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (فَصْلٌ)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي البطن.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَمَنْ مَعَاصِي الْبَطْنِ أَكَلَ الرِّبَا  
وَالْمَكْسَ وَالْغَصْبَ وَالسَّرْقَةَ وَكُلَّ مَا خُوِذَ بِمُعَامَلَةٍ حَرَّمَهَا  
الشَّرْعُ)

الشرح أن هذا الفصل وما بعده من الفصول عُقِدَ لِبَيَانِ مَعَاصِي  
الْجَوَارِحِ فَكُلُّ مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الشَّحْصِ بِطَرِيقِ الرِّبَا أَكَلَهُ حَرَامٌ،  
وَالْمُرَادُ بِالْأَكْلِ هُنَا الْإِنْتِفَاعُ بِهِ سَوَاءً كَانَ أَكْلًا وَاصِلًا لِلْبَطْنِ أَوْ انْتِفَاعًا  
بِاللُّبْسِ أَوْ انْتِفَاعًا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّصَرُّفَاتِ بِأَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعَاتِ.

(١) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأُمُّهُ  
عَائِشَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّنُوسِيِّ التَّجَانِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ ١١٥٠ هـ فِي قَرْيَةِ عَيْنِ  
مَعَاصِي وَدَفِنَ فِي فَاسَ سَنَةَ ١٢٣٠ هـ جَدُّهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَوَّلُ مَنْ نَزَلَ  
عَيْنَ مَعَاصِي وَتَرَوَّجَ مِنْ تَجَانٍ فَسَمَتْ ذُرِّيَّتُهُ إِلَى أَحْوَالِهِمْ يَصِلُ نَسَبُهُ إِلَى  
مَوْلَانَا مُحَمَّدِ بْنِ الْفَسْ الرُّكْبِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمَشْنِيِّ بْنِ الْحَسَنِ السَّبْطِيِّ بْنِ عَلِيِّ  
ابْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَلَمُرِيدِ إِطْلَاعٍ عَلَى مَقَالَاتِ التَّحَايَةِ الشَّاذَّةِ عَلَيْكَ بَكْتَابِ مَشْتَهَى الْخَارِفِ  
الْجَانِيِّ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْحَضَرِ الشَّنْقِيطِيِّ حَمَعَهُ مِنْ كَلَامِهِ نَعَصَ طَلَانَهُ  
بِإِشَارَتِهِ.

وأخذ المال من طريق الربا كبيرة وسواء في ذلك الآخذ والعامل في نحو الكتابة لعقود الربا بين المترابين ومثلهما الدافع لحديث «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه»<sup>(١)</sup> رواه مسلم وفي رواية لأبي داود «وشاهده»<sup>(٢)</sup> فاللعن المذكور في الحديث شمل الكاتب إن كان يكتب بأجرة أو بغير أجرة والشاهدين سواء كانا بأجرة أو بغير أجرة، وقد مر بيان أنواعه.

ومن ذلك أكل المكس وهو ما يأخذه السلاطين الظلمة من أموال الناس بغير حق على البضائع والمزارع والبساتين وغير ذلك. ومن ذلك أكل الغصب أي المغصوب، والغصب هو الاستيلاء على حق الغير ظلماً<sup>(٣)</sup> اعتماداً على القوة فخرح ما يؤخذ من الناس بحق كالذي يأخذه الحاكم لِسَدَ الضرورات من أموال الأغنياء إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك فإن ذلك ليس عصباً بل نصر الفقهاء على أنه يجوز أن يأخذ الحاكم من أموال الأغنياء ما تقتضيه الضرورات ولو أدى ذلك إلى أن لا يترك لهم إلا نفقة سنة<sup>(٤)</sup>، وهذا من جملة النظام الإسلامي وأي نظام أحسن من هذا.

(١) صحيح مسلم كتاب المساقاة باب لعن أكل الربا وموكله.

(٢) سنن أبي داود كتاب البيوع باب في أكل الربا وموكله.

(٣) قال الشيرازي في شرح التنبيه في باب الغصب (٤٤٩/١) «هو الاستيلاء على مال الغير بغير حق» اهـ قال الدمياطي في إعداء الضالين (م/٢/ح/٣/١٣٧) «قوله (الغصب استيلاء على حق غير) أي شرعاً أما لغة فهو أخذ الشيء ظلماً مجاهرة وقيل أخذ الشيء ظلماً مضيقاً» اهـ.

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصاري في شرح الروض في كتاب السير باب في فروص الكهيات (١٨١/٤) «وعلى الموسر إذا اختل بيت المال ولم تف الصدقات الواجبة بسد حاجات المسلمين والدميين والمستأمنين المواساة لهم بإطعام الجائع وستر العري منهم ونحوهما بما زاد على كفايته سنة» اهـ.



ومن ذلك أكل السرقة وهي أخذ المال خفية ليس اعتماداً على القوة. ويلتحق بذلك أكل كل مال مأخوذ بمعاملة حرمها الشرع مما مرّ بيانه<sup>(١)</sup>. وقد قال رسول الله ﷺ «إِنَّ أَنَسًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه البخاري<sup>(٢)</sup> من حديث خولة الأنصارية عن رسول الله ﷺ.

قال المؤلف رحمه الله (وشرب الخمر وحدها أربعون جلدة للحر ونصفها للرقيق وللإمام الزيادة تعزيراً).

الشرح من معاصي البطن شرب الخمر وهو من الكبائر وهي كما قال سيدنا عمر «ما خامر العقل» أي غيّرته رواه عنه البخاري في الصحيح في كتاب الأشربة<sup>(٣)</sup>. وأما حدّ الخمر فهو في الأصل بالنسبة لشاربها الحرّ أربعون جلدة وللرقيق عشرون ثم إذا اقتضت المصلحة الزيادة على ذلك جاز إلى الثمانين<sup>(٤)</sup>.

(١) وتكون المعاملة في بعض الأحوال محرمة لكر تدخل العين التي حُصّلت بها في ملكه فيأثم بالمعاملة لكن يحور له الانتفاع بهذه العين عندئذ وتُطلب هذه الأحوال من محالها في كتب الفقهاء.

(٢) صحيح البخاري: كتاب فرض الخمر: باب قول الله تعالى ﴿وَلَا يَسْرِ بِرُسُولِهِ﴾.

(٣) روى البخاري في صحيحه: كتاب الأشربة: باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال خطب عمر على من رسول الله ﷺ فقال «إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ الْعَنْبُ وَالتَّمْرُ وَالْحَصْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْعَسَلُ وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» اهـ.

(٤) قال الأنصاري في فتح الوهاب (٢/ ١٦٥ - ١٦٦) في كتاب الأشربة والتعازير «وللإمام زيادة قدره أي الحد عليه إن رآه فيبلغ الحر ثمانين وغيره أربعين كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في الحرّ. ثم قال وهي أي زيادة قدر الحد عليه تعازير» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (ومنها أكل كل مسكر)

الشرح أن من معاصي البطن أكل كل مسكر. وليعلم أن الإسكار هو تغيير العقل مع الإطراب أي مع النشوة والفرح وأما ما يغير العقل بلا إطراب وكذلك ما يخدر الحواس من غير تغيير العقل فلا يُسمى خمرًا ولكنه حرام فالمخدرات كالحشيشة والأفيون ونحوهما ليست مسكرة<sup>(١)</sup> ولكن تحريمها يُفهم من قول الله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة النساء] أفهمنا الآية أن كل ما يؤدي بالإنسان إلى الهلاك فهو حرام أن يتعاطاه.

قال المؤلف رحمه الله (وكل نجس ومستقذر)

الشرح أكل النجاسات من جملة معاصي البطن كالدم المسفوح أي السائل ولحم الخنزير والميتة. وكذلك المستقذر يحرم أكله وذلك كالمخاط والمنى وأما البصاق فيكون مستقذرًا إذا تجمع على شيء مثلاً بحيث تنفر منه الطباع السليمة أي بعد خروجه من الفم

(١) قال في إغاثة الطالبين (م ٢/ح ٤/١٥٧) قوله (وحرق بالشراب ما حرم من الحامدات) أي ما عدا حامد الخمر أما هو فيحد متعاطيه كما مر قوله (فلا حد فيها) أي الجامدات. ثم قال فرغ مزيل العقل من غير الأثرة كالسج والحشيشة حرام لإرأته العقل لا حد فيه لأنه لا يلذ ولا يطرب ولا يدعو قبيله إلى كثيره بل فيه التعزير اهـ وقال في نهاية المحتاج وحرق بالشراب ما حرم من الحامدات كالسج والأفيون وكثير الرعمران والجورة والحشيش فلا حد به وإن أدبت إذ ليس فيها شدة مطربة بخلاف جامد الخمر اعتباراً بأصلهما بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدنية اهـ قال بن حجر في التحفة ومثل الحشيشة والبسج الأفيون وجورة الطيب أي الكثير منها وكثير العنبر وكثير الرعفران والمراد بالإسكار الذي وقع في عبارة الشارح وغيره في نحو الحشيش وما ضاهاه محرد تعيب العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بأنها محدرة مومة حلاق لمن وهم فيه اهـ

أما ما دام في الفم فليس له حكم المستقذر وكذلك البلل ليس له حكم المستقذر بالنسبة للأكل ونحوه فليُتَنَبَّه لذلك. والمستقذر هو الشيء الذي تغافه النفس أي تنفر منه طبيعة الإنسان.

قال المؤلف رحمه الله (وأكل مال اليتيم أو الأوقاف على خلاف ما شرط الواقف)

الشرح أن من معاصي البطن أكل مال اليتيم بغير حق وهو مُحَرَّم بالنصر. قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْفُونَ سَعِيرًا﴾ [سورة النساء]. ولا يجوز التصرف بمال اليتيم على خلاف مصلحته.

ومنها أكل مال الأوقاف على ما يخالف شرط الواقف بأن لم يدخل تحت شرط الواقف فمن وقف بيتاً لسكن الفقراء فلا يجوز للأغنياء أن يسكنوه ومن وقف بيتاً لسكن طلبة الحديث فلا يجوز لغيرهم أن يسكنوه ومن وقف بيتاً لسكن حَفَظَةِ القراء فلا يجوز لغيرهم أن يسكنوه.

قال المؤلف رحمه الله (والمأخوذ بوجه الاستحياء بغير طيب نفس منه)

الشرح من جملة معاصي البطن أكل ما يُؤْخَذُ هبةً من الغير بغير طيب نفس منه كأن يكون أعطاه استحياء منه أو استحياء ممن يحضر ذلك المجلس وذلك لأنه يدخل تحت حديث «لا يجزئ مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه» رواه الدارقطني<sup>(١)</sup> والبيهقي<sup>(٢)</sup> فالذي يأخذ شيئاً من مسلم بطريق الحياء حرام عليه أن يأكله ولا

(١) سنن الدارقطني: كتاب البيوع (٢٦/٣).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (١٠٠/٦).

يدخلُ في ملكه ويجبُ عليه أن يرُدَّه<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي العين.

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي العين النظرُ إلى النساءِ

الأجنبيات بشهوة إلى الوجه والكفين وإلى غيرهما مطلقاً،

وكذا نظرهنَّ إليهم إن كان إلى ما بين السرة والركبة ونظرُ

العورات).

الشرح أن المصنف رحمه الله أورد في هذا الفصل حكم النظر

إلى النساءِ الأجنبيات فالنظرُ إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها بشهوة

حرام بخلاف النظر إلى ما سوى الوجه والكفين فإنه يحرم ولو بلا

شهوة أو خوف فتنة فإن نظر بلا قصد بأن وقع بصره على عورتها

فيجب عليه صرفه أو مع القصد إلى الوجه والكفين بلا شهوة<sup>(٢)</sup> ثم

(١) قال الدمياطي في إعانة الطالبين (م/٢ ج/٣/١٣٨) «في بيان أحكام العصب لو

أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم العصب فقد قال العزالي من طلب من غيره

مالاً في الملا أي الجماعة من الناس فدفعه إليه لباعث الحياء لم يملكه ولا

يحل له التصرف فيه وهو من باب أكل أموال الناس بالباطل» اهـ.

(٢) يحوز النظر بغير شهوة إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها ولو لغير حاجة.

قال في مغني المحتاج (١/٢٨٥) «وعورة الحرة ما سوى الوجه والكفين

طهرهما وبطنهما ومن رؤوس الأصابع إلى الكوعين لقوله تعالى ﴿وَلَا

يُذِيكَ رِيْسَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال ابن عباس وعائشة رضي الله

عنهما هو الوجه والكفان» اهـ وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن

أبي حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَلَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال وجهها

وكفاها والخاتم» اهـ وروى البيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٢٦) عن خالد

ابن دريك عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ

وعليها ثياب شامية رقاق فأعرض عنها ثم قال «ما هذا يا أسماء إن»

شعر من نفسه التلذذ وجب عليه صرف نظره أيضاً فالنظرة الأولى لا مؤاحدة فيها. روى الترمذي<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث بُرَيْدَةَ مرفوعاً «يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإن لك الأولى وليست لك الثانية». ونقل بعض الفقهاء الإجماع على جواز النظر بلا شهوة إلى الوجه والكفين<sup>(٣)</sup>.

ومن جملة معاصي العين النظر إلى العورات ولو مع اتحاد الجنس وهو على الرجل نظر ما بين السرة والركبة من الرجل، وعلى المرأة النظر إلى ما بين السرة والركبة من المرأة.

قال المؤلف رحمه الله (ويحرم على الرجل والمرأة كشف العورة في الخلوة لغير حاجة)

= المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه ذكره في باب عورة المرأة الحرة وقال أبو داود هذا مرسل خالد بن دريق لم يدرك عائشة قال الشيخ - أي ليهقي - مع هذا المرسل قول من مضى من الصحابة رضي الله تعالى عنهم في بيان ما أباح الله من الزينة الظاهرة فصار القول بذلك قوياً وبالله التوفيق اهـ وقال أبو إسحق الشيرازي في شرح اللمع (١/١٨٩) «وكذلك ورد الشرع بجواز النظر إلى وجه المرأة وهو يجمع المحاسن» اهـ ورجحه الرافعي وهو المعتمد لا سيما وقد نقل القاضي عياض وابن حجر في حاشيته على المناسك الإجماع على جواز كشف وجهها أمام الأحانب.

(١) سنن الترمذي: كتاب الأدب: باب ما جاء في نظرة المفحأة

(٢) سنن أبي داود: كتاب النكاح: باب ما يؤمر به من عض البصر.

(٣) قال الفخر الرازي في تفسير قول الله تعالى ﴿وَقُلْ لِّتُؤْمِنُوا بِتَقَضُّضٍ مِّنْ

أَبْصَرِهِمْ﴾ [سورة النور] إلى «أحر الآية ما نصه (٢٣/٢٠٦) «وقال

القفال معنى الآية إلا ما يظهره الإنسان في العادة الجارية وذلك في

النساء الوجه والكفان» اهـ ثم قال (٢٣/٢٠٧) «ولم كان ظهور الوجه

والكفين كالضروري لا جرم اتفقوا على أنهما ليسا بعورة» اهـ.

الشرح أن مقتضى ذلك جوازُ كَشْفِهِمَا في الخلوة لأية حاجةٍ كَتَبْرُدِ. وعورة الرجل في الخلوة السواتان<sup>(١)</sup> والمرأة ما بين السرة والركبة.

قال المؤلف رحمه الله (وَحَلٌّ مع المَحْرَمَةِ أو الجَنَسِيَّةِ نظَرُ ما عدا ما بين السرة والركبة إذا كان بغير شهوة).

الشرح أن مقدارَ عورة المرأة مع محارمها ما بين السرة والركبة. وكذلك العورة مع اتحاد الجنس أي عورة المرأة مع المرأة هذا القدر من بدنها هذا إذا كانت مسلمة وأما أمام الكافرة فلا يجوز للمسلمة أن تكشف من جسديها إلا ما تكشفه عند العمل عادة<sup>(٢)</sup> كالرأس والساعد والعنق ونصف الساق. وكذلك عورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة. ويجلُ النظر بلا شهوة لما سوى العورة.

قال المؤلف رحمه الله (وَيَحْرُمُ النَّظَرُ بالاستحقاق إلى المسلم)

الشرح من محرمات العين النظر إلى المسلم بالاستحقاق والازدراء إما لفقره أو لكونه ضعيف الجسم أو نحو ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (وَالنَّظَرُ في بيت الغير بغير إذنه أو شيء أخفاه كذلك).

الشرح أنه يحرم النظر في بيت الغير بغير إذنه أي مما يكره عادة

(١) قال الدمياطي في إعاة الطالبين (م/١/ح/١٠٩) في شروط الصلاة «وهما أي السواتان القبل والدر سمي بذلك لأن كشفها يسوء صاحبها» اهـ.

(٢) قال في إعاة الطالبين (٤١٥/٣) «ثم المحرم إنما هو النظر لما لا يبدو عند المهمة أما لما يبدو فيحل على المعتمد كما في التحفة والنهاية والخطيب» اهـ.

ويتأذى به مَنْ في البيت وذلك كالنظر في نحو شق الباب أو ثقب فيه إلى من في البيت أو ما يحتوي عليه البيت مما يتأذى صاحب البيت بالنظر إليه كأن يكون صاحب الدار مكشوف العورة أو بها محرمة كبنته أو نحوها كزوجته. وكذلك النظر إلى شيء أخفاه الغير مما يتأذى بالنظر إليه.

### قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي اللسان.

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي اللسان الغيبة وهي ذكرك أخاك المسلم بما يكرهه مما فيه في خلفه)

الشرح من محرمات اللسان الغيبة، وهي ذكرك أخاك المسلم الحي أو الميت بما يكرهه لو سمع، سواء كان مما يتعلق ببدنه أو نسبه أو ثوبه أو داره أو خلقه كأن يقول فلان قصير، أو أحول، أو أبوه دباغ أو إسكاف، أو فلان سبي الخلق أو قليل الأدب، أو لا يرى لأحد حقاً عليه، أو لا يرى لأحد فضلاً، أو كثير النوم، أو كثير الأكل، أو وسخ الثياب، أو داره رثة، أو ولده فلان قليل التربية، أو فلان تحكمه زوجته، ونحو ذلك من كل ما يعلم أنه يكرهه لو بلغه. قال الله تعالى ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُم بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [سورة الحجرات] الآية. وروى مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «أتذرون ما الغيبة» قالوا الله ورسوله أعلم قال «ذكرك أخاك بما يكره» قال أفرأيت إن كان في أخي ما أقول قال «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته». وقد

(١) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب: باب تحريم الغيبة.

اختلفَ كلامُ العلماءِ في الغيبة فمنهم من اعتبرها كبيرةً ومنهم من اعتبرها صغيرةً والصوابُ التّفصيلُ في ذلك فإن كانت الغيبةُ لأهل الصّلاح والثّقوى فتلك لا شكّ كبيرةٌ<sup>(١)</sup> وأمّا لغيرهم فلا يُطلقُ القولُ بكونها كبيرةً لكن إذا اغتیب المسلمُ الفاسقُ إلى حد الإفحاش كأن بالغ شخص في ذكر مساوئه على غير وجه التحذير كان ذلك كبيرةً، وعلى ذلك يحمل حديث «إن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم» رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> فإن هذه الاستطالة كبيرة بل من أشد الكبائر لوصف رسول الله ﷺ لها بأنها أربى الربا أي أنها في شدة إثمها كأشد الربا. وكما تحرم الغيبة يحرم السكوتُ عليها مع القدرة على التّهيي ويحرم تركُ مفارقة المُغتَابِ إن كان لا ينتهي مع القدرة على المفارقة.

وقد تكونُ الغيبةُ جائزةً بل واجبةً وذلك في التحذير الشرعي من ذي فسقٍ عمليٍّ أو بدعة اعتقاديّة ولو من البدع التي هي دون الكفر كالتّحذير من التاجر الذي يَغشّ في مُعاملاته وتّحذير صاحبِ العمل من عامليه الذي يحونه وكالتّحذير من المتصدّرين للإفتاء أو التدريس أو الإقراء مع عدم الأهليّة فهذه الغيبةُ واجبةٌ. ومن الجَهلِ بأمور الدين استنكارُ بعضِ الناسِ التّحذير من العايل الذي يخونُ صاحبَ العمل احتجاجاً بقولهم إنّ هذا قطعُ الرّزقِ على الغير فهؤلاء يؤثرون مُراعاة جانب العبد على مُراعاة شريعة الله وقد قسّم بعضُ

(١) قال في أسنى المطالب (٣٤٢/٤) «ومن الصغائر جمع صغيرة وهي كل ذنب ليس بكبيرة النظر المحرم وعية للمسر فسقه واستماعها بخلاف المعلل لا تحرم غيبته بما أعلن به كما مر في النكاح وبخلاف غير الفاسق فيسفي أن تكون غيبته كبيرة وجري عليه المصنف كأصله في الوقوع في أهل العلم وحملة القرآن كما مر» اهـ.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الأدب: باب في العيبة.



الفقهاء الأسباب التي تُبيح الغيبة إلى ستة جَمَعها في بيت واحد قال من الوافر

تَظَلَّمْ واستَعِزْ واستَفْتِ حَذَرُ

وَعَرَفْ وَاذْكُرْ فِشَقِ الْمُجَاهِرِ

ومن الجهل القبيح قولُ بعض الناس حينما تنكر عليهم الغيبة «إني أقول هذا في وجهه» كأنهم يظنون أنه لا بأس إذا اغتیب الشخص بما فيه، وهؤلاء لم يعلموا تعريف الرسول ﷺ للغيبة بقوله «ذكرك أخاك بما يكره» قيل أرايت يا رسول الله إن كان في أخي ما أقول قال «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبتُهُ» إلى آخر الحديث وقد تقدم رواه مسلم<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

والغيبة قد تكون بالتصريح أو الكناية أو التعريض. ومن التعريض الذي هو غيبةٌ أن تقول إذا سُئِلْتَ عن شخص مسلم الله لا يتلينا معناه أنه مبتلى بما يُعاب به وأن تقول الله يصلحنا لأنك أردت به التعريض بأنه ليس على حالة طيبة<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والنميمة وهي نقل القول للإفساد)

الشرح النميمة من الكبائر وهي من جملة معاصي اللسان لأنها

(١) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب في الغيبة.

(٣) قل في إعانة الطالبين (م/٢/ح/٤/٢٨٥) «(وقوله ولو بنحو إشارة) دخل تحته نحو الغمر والكتانة والتعرض كأن يذكر عبده غيره فيقول الحمد لله الذي ما استلانا بقله الحياء أو بالدخول على السلاطين وليس قصده بدعائه إلا أن يهم عيب ذلك العير ومثله كل ما يتوصل به إلى فهم المقصود كأن يمشي مشيته بل قال الغزالي إن هذا أعظم لأنه أبلغ من التصريح والتفهيم وأنكى للقلب اهـ.

قولٌ يُراد به التفريقُ بينَ اثنينِ بما يتضمَّنُ الإفسادَ والقطيعةَ بينهما أو العداوةَ، ويُعبَّرُ عنها بعبارةٍ أخرى وهي نقلُ كلامِ الناسِ بعضهم إلى بعضٍ على وجه الإفسادِ بينهم قال الله تبارك وتعالى ﴿هَٰذَا مَثَلٌ﴾ [سورة القلم] وقال رسولُ الله ﷺ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ»<sup>(١)</sup> رواه البخاري<sup>(٢)</sup>. والقَتَاتُ النَّمَامُ<sup>(٣)</sup>. والنميمة والغيبة وعدم التنزه من البول من أكثر أسباب عذاب القبر.

تنبيه. ليعلم أن قوله تعالى ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [سورة البقرة] معناه أن الشُّرْكَ أَشَدُّ من القتل<sup>(٤)</sup> وليس معناه أن مجرد الإفساد بين اثنين أشدُّ من قتل المسلم ظلمًا بل الذي يعتقد ذلك يكفر والعياذ بالله لأن الجاهل والعالم من المسلمين يعرفان أن قتل الشخص ظلمًا أشد في شرع الله من محرد الإفساد بينه وبين آخر لا يخفى ذلك على مسلم مهما بلغ به الجهل.

قال المؤلف رحمه الله (والتخريش من غير نقل قول ولو بين البهائم)

(١) أي لا يدخلها مع الأولين.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأدب: باب ما يكره من النميمة.

(٣) قال ابن حجر في فتح الباري (٤٧٣/١٠) «قوله قَتَات بقاف ومثناة ثقيدة وبعد الألف مثناة أخرى هو النمام» اهـ.

(٤) قال الفخر الرازي في تفسيره (١٤١/٥) «عن ابن عباس أن المراد من الفتنة الكفر بالله تعالى وإساءة سمى الكفر بالفتنة لأنه فساد في الأرض يؤدي إلى الظلم والهرج وفيه الفتنة وإساءة جعل الكفر أعظم من القتل لأن الكفر ذنب يستحق صاحبه به العقاب الدائم والقتل ليس كذلك والكفر يخرج به صاحبه عن الأمة والقتل ليس كذلك فكان الكفر أعظم من القتل» اهـ وبمثل هذا فسرهُ الطبري (١٩١/٢) ونقله عن مجاهد وقتادة والربيع والضحاك وابن زيد من السلف.

الشرح من جملة معاصي اللسان التي هي من الكبائر التحريش بالحث على فعل مُحَرَّم لإيقاع الفِتنة بين اثنين، وكذلك التحريش بين الكَبْشَيْن مثلاً أو بين الذِيكَيْن ولو مِنْ دُونِ قولٍ بل باليد ونحوها.

قال المؤلف رحمه الله (والكذب وهو الإخبار بخلاف الواقع)

الشرح مِنْ معاصي اللسان الكذب وهو عند أهل الحق الإخبار بالشئ على خلاف الواقع عمداً أي مع العلم بأنَّ خبره هذا على خلاف الواقع فإن لم يكن مع العلم بذلك فليس كذباً مُحَرَّماً. وهو حَرَامٌ بالإجماع سواء كان على وجه الجِدِّ أو على وجه المزح ولو لم يكن فيه إضرارٌ بأحد كما وردَ مَرْفُوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومَوْقُوفاً بإسناد صحيح على بعض الصَّحابة «لا يَضْلُحُ الكذبُ في جدٍّ ولا في هُزْلٍ»<sup>(١)</sup> وروى مسلم<sup>(٢)</sup> في الصحيح «إياك والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ولا يزال العبدُ يكذبُ ويتحرى الكذب حتى يُكْتَبَ عند الله كَذَاباً» روى الحديثين ابنُ ماجه<sup>(٣)</sup> في سياق واحد عن ابن مسعود. ومعنى قوله عليه السلام «يهدي إلى الفجور» هو وسيلة إلى ذلك أي طريق

(١) سنن ابن ماجه: المقدمة: باب اجتناب البدع والجدل.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب: باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، ورد فيه أيضاً عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «إن الصدق نر وإن البر يهدي إلى الجنة وإن العبد ليتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإن الكذب فحور وإن الفجور يهدي إلى النار وإن العبد ليتحرى الكذب حتى يكتب كذاباً» اهـ.

(٣) سنن ابن ماجه: المقدمة: باب اجتناب البدع والجدل.

توصل إلى ذلك، وما أكثر من هلك باستعمال الكذب في الهزل والمزح. وأشد ما يكون من ذلك إذا كان يتضمن تحليل حرام أو تحريم حلال أو ترويع مسلم يظن أنه صدق، ومن أمثلة ذلك أن رجلاً كان بين أصدقائه في مكان فأقبل أعمى فقال هذا الرجل قال الله تعالى (إذا رأيت الأعمى فكُبه إنك لست أكرم من ربّه) قاله لإضحاك الحاضرين لأن هذا أو ما أشبهه عند هؤلاء السفهاء الجاهلين بالدين من الطُّرْفِ ولم يذُر هذا ومن كان معه أن هذا يتضمن كذباً على الله بجعل هذا الكلام السفیه قراءاً وأنه يتضمن تحليل الحرام المعلوم من الدين بالضرورة حرمة لأنه لا يجهل حكم هذا الفعل مسلم أنه حرام مهما بلغ في الجهل قال المؤلف رحمه الله (واليمين الكاذبة)

الشرح من معاصي اللسان اليمين الكاذبة وهي من الكبائر لأنّ الحلف بالله تبارك وتعالى بخلاف الواقع بذكر اسمه أو صفة من صفاته كقول وحيّة الله أو والقراءان أو وعظمة الله أو وعزة الله أو نحو ذلك من صفاته تهاوُن في تعظيم الله تعالى. تنبيه. لا يحوز أن يقال وحيّة القراءان لأن القراءان لا يوصف بالحياة ولا بالموت.

قال المؤلف رحمه الله (والفاظ القذف وهي كثيرة حاصلها كل كلمة تنسب إنساناً أو واحداً من قرابته إلى الزنى فهي قذف لمن نسب إليه إمّا صريحاً مطلقاً أو كنايةً بنية<sup>(١)</sup>)

الشرح من جملة معاصي اللسان الكلام الذي يُقذف أي يُرمى به

(١) قال الشيرازي في التنبيه (ص/١٤٩) «ولا يجب الحد إلا أن يقذفه صريح الزنا أو اللواط أو بالكناية مع النية» اهـ.

شَخَصٌ بِالزَّيِّ وَنَحْوِهِ. وَالْقَذْفُ إِنْ كَانَ بِنَسْبَةٍ صَرِيحِ الزَّيِّ كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ فَلَانٌ زَانٍ أَوْ فِي امْرَأَةٍ فَلَانَةٌ زَانِيَةٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فَلَانٌ لَا ظَ بِفُلَانٍ أَوْ لَا ظَ بِهِ فَلَانٌ أَوْ فَلَانٌ لَا نَظَّ سَوَاءٌ نَوَى بِهِ الْقَذْفَ أَوْ لَمْ يَتَوَّ يَوْجِبُ الْحَدَّ عَلَى الْقَازِفِ، فَإِنْ كَانَ كِنَايَةً بَأَن كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ صَرِيحٍ بَلْ يَحْتَمِلُ الْقَذْفَ وَغَيْرَهُ كَأَد يَقُولُ لِشَخْصٍ يَا خَبِيثُ أَوْ يَا فَاجِرُ أَوْ يَا فَاسِقُ وَنَوَى الْقَذْفَ كَانَ قَذْفًا مُوجِبًا لِلْحَدِّ أَيْضًا. وَأَمَّا التَّعْرِيفُ كَقَوْلِهِ نَحْنُ أَوْلَادُ حَلَالٍ مَرِيدًا بِذَلِكَ أَنَّ فَلَانًا ابْنُ زَيٍّْ فَإِنَّهُ مَعَ حَرَمَتِهِ لَا حَدَّ فِيهِ<sup>(١)</sup>. رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» أَيِ الْمَهْلَكَاتِ قِيلَ وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ «الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»<sup>(٢)</sup> وَمَعْنَى الْمُحْصَنَاتِ الْعَفِيفَاتِ اللَّاتِي لَمْ يَمْسِهِنَّ الزَّنا وَلَا تُعْرَفُ عَلَيْهِنَّ الْفَاحِشَةُ.

قال المؤلف رحمه الله (وينحد القاذف الحر ثمانين جلدة  
والرقيق نصفها.)

الشرح أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ فِي شَرْعِهِ حُكْمَ الْقَازِفِ فَالْقَازِفُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا فَالْحُرُّ حَدُّهُ ثَمَانُونَ جَلْدَةً بِسَوْطٍ وَالْعَبْدُ حَدُّهُ بِصَفٍّ ذَلِكَ وَهُوَ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً. وَهَذَا الْحُكْمُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

(١) قال السيوطي في شرح التنبيه (٢/٨٥٧) «وصحح الشيخان أن قوله يا حلال ابن الحلال وما شابهه ليس بكناية بل تعريض لا يكون قذفًا وإن نواه لأن الكناية هي التي تنفي عن المعنى وعن غيره ولو على بعد وهذا اللفظ ونحوه لا دلالة فيه على القذف» اهـ.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان الكاثر وأكبرها.

قال المؤلف رحمه الله (ومنها سب الصحابة)

الشرح من معاصي اللسان سب أصحاب رسول الله ﷺ. قال الله تعالى ﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ ﴿١﴾ هؤلاء هم أولياء الصحابة وسب أحدهم أعظم إثماً وأشد ذنباً من سب غيره.

وليس من سب الصحابة القول إن مقاتلي علي منهم بغاة لأن هذا مما صرح به الحديث بالنسبة لبعضهم وهم أهل صفين فقد قال ﷺ «ويح عمار تقتله الفئة الباغية» رواه البخاري<sup>(١)</sup> وغيره وهو حديث متواتر، وقال ذلك الإمام الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>. وروى البيهقي في السنن الكبرى<sup>(٣)</sup> وابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(٤)</sup> عن عمار ابن ياسر أنه قال لا تقولوا كفر أهل الشام ولكن قولوا فسقوا وظلموا اه يعني بأهل الشام المقاتلين لأمير المؤمنين علي في وقعة صفين، ومعلوم من هو عمار، هو أحد الثلاثة الذين قال فيهم رسول الله ﷺ «إِنَّ الْجَنَّةَ تَشْتاقُ إِلَى ثَلَاثَةٍ» الحديث<sup>(٥)</sup>، وقال فيه «عمار مليّ إيماناً إلى مشاشه»<sup>(٦)</sup> والحاصل الذي تلخص مما تقدّم أن سب الصحابة على الإجمال كفر وأما سب فرد من الأفراد منهم فهو معصية إلا أن يعيبه بشيء لسبب شرعي فلا حرمة في ذلك.

(١) صحيح البخاري: كتاب الصلاة: باب التعاون في بناء المسجد.

(٢) ذكره البيهقي في الاعتقاد (ص/٢٤٨).

(٣) سنن البيهقي الكبرى (٨/١٧٤).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٧/٥٤٧).

(٥) رواه أبو يعلى في مسنده (٥/١٦٤).

(٦) المشاش رؤوس العظام كالركبتين والمرفقين والمنكبين كذا في لسان

العرب (٦/٣٤٧) والحديث رواه السبائي في سننه: كتاب الإيمان

وشرائعه: باب تفاضل أهل الإيمان.

قال المؤلف رحمه الله (وشهادة الزور)

الشرح أن من معاصي اللسان شهادة الزور. والزور الكذب. وشهادة الزور من أكبر الكبائر قال ﷺ «عدلت شهادة الزور الإشراف بالله» أي شبهت به وليس المراد أنها تنقل فاعلها عن الدين. والحديث رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (ومظل الغني أي تأخير دفع الدين مع غناه أي مقدرته).

الشرح أن مظل الغني من جملة معاصي اللسان التي هي من الكبائر لأنه يتضمن الوعد بالقول بالوفاء ثم يخلف. روى أبو داود في سننه «لئى الواجد يحل عرضه وعقوبته»<sup>(٢)</sup>. معنى الحديث أن لئى الواجد أي ماطلة الغني القادر على الدفع يحل عرضه وعقوبته أي يحل أن يذكر بين الناس بالمظل وسوء المعاملة تحذيرًا ويحل عقوبته بالحبس والضرب ونحوهما<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والشتم واللغو)

الشرح من معاصي اللسان شتم المسلم أي سبه، روى البخاري<sup>(٤)</sup> أنه ﷺ قال «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» أي أن سب المسلم من الكائر بدليل تسميته فسوقًا. وأطلق رسول الله ﷺ

(١) سنن البيهقي الكبرى (١٠/١٢١).

(٢) سنن أبي داود: كتاب الأقضية: باب في الحبس في الدين وغيره.

(٣) قال النووي في شرح مسلم (١٠/٢٢٧) «قال العلماء يحل عرضه بأن يقول ظلمي ومظلي وعقوبته الحبس والتعزير» اهـ.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

على قتاله لفظ الكفر لأنه شبيه بالكفر لا يعني أنه ينقل عن الملة<sup>(١)</sup> لأن الله تعالى سَمَّى كِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ الْمُتَقَاتِلَتَيْنِ مُؤْمِنِينَ في قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [سورة الحرات] الآية. وأما اللعن فمعناه البعد من الخير<sup>(٢)</sup>. ولعن المسلم من الكبائر<sup>(٣)</sup> قال ﷺ «لعن المسلم كقتله» رواه مسلم.

قال المؤلف رحمه الله (والاستهزاء بالمسلم وكلُّ كلام مؤذٍ له)

الشرح أن من معاصي اللسان الاستهزاء بالمسلم أي تحقيره، وكذلك كلُّ كلام مؤذٍ للمسلم أي إذا كان بغير حق. وفي حكم الكلام المؤذي الفعل والإشارة اللذان يتضمنان ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (والكذب على الله وعلى رسوله)

الشرح من جملة معاصي اللسان الكذب على الله سبحانه وتعالى وكذا الكذب على رسوله ﷺ، ولا خلاف في أن ذلك من الكبائر بل من الكذب على الله ورسوله ما هو كفر كأن ينسب إلى الله أو إلى رسوله ﷺ تحريم ما عليم حله بالضرورة أو تحليل ما علمت حرمة بالضرورة. قال الله تعالى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [سورة الرمرم] وقال رسول الله ﷺ «إن

(١) قال النووي في شرحه على مسلم (٥٣/٢ - ٥٤) «السُّ في اللغة الشتم والتكلم في عرص الإنسان بما يعيبه والمسق في اللغة الخروج والمراد به في الشرع الخروج عن الطاعة وأما معنى الحديث فسب المسلم بغير حق حرام بإجماع الأمة وفاعله فاسق كما أخبر به النبي ﷺ وأما قتاله بغير حق فلا يكفر به عند أهل الحق كمرأ يخرج به من الملة كما قدمناه في مواضع كثيرة إلا إذا استحلّه اهـ.

(٢) في لسان العرب (٣٨٧/١٣) «اللعن الإبعاد والطرود من الخير» اهـ.

(٣) أي إلا حيث يجيز الشرع ذلك.



كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا  
مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والدَّعْوَى الباطِلَةُ)

الشرح أن من جُمَلَةِ مَعَاصِي اللِّسَانِ الدَّعْوَى الباطِلَةُ كَأَن يَدَّعِي  
عَلَى شَخْصٍ مَا لَيْسَ لَهُ اعْتِمَادًا عَلَى شَهَادَةِ الزُّورِ أَوْ عَلَى جَاهِهِ.

قال المؤلف رحمه الله (وَالطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ وَهُوَ مَا كَانَ فِي  
حَالِ الْخَيْضِ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعٍ فِيهِ)

الشرح من مَعَاصِي اللِّسَانِ الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ وَهُوَ أَن يُطْلَقَ امْرَأَتُهُ  
فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ أَوْ فِي خَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَمَعَ  
حُرْمَةِ ذَلِكَ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِيهِ.

قال المؤلف رحمه الله (وَالظَّهَارُ وَهُوَ أَن يَقُولَ لِرَؤُوسَتِهِ أَنْتِ  
عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أَي لَا أَجَامِعُكَ)

الشرح أن من مَعَاصِي اللِّسَانِ الظَّهَارُ وَهُوَ أَن يَقُولَ لِرَؤُوسَتِهِ وَلَوْ  
رَجَعْتِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ أَنْتِ كَيْدَهَا أَوْ بَطْنُهَا لَمَّا فِيهِ  
مِنْ إِيْذَاءٍ لِلْمَرْأَةِ. وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ. وَمِثْلُ الْأُمِّ سَائِرُ الْمُحَارِمِ فَلَوْ قَالَ  
لِرَؤُوسَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُخْتِي أَوْ يَدِهَا أَوْ بَطْنِهَا فَهُوَ ظَهَارٌ مُحَرَّمٌ.

قال المؤلف رحمه الله (وَفِيهِ كَفَّارَةٌ إِنْ لَمْ يُطْلَقْ بَعْدَهُ فَوْرًا  
وَهِيَ عِتْقُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ فَإِنْ عَجَزَ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ  
فَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا سِتِينَ مَدًّا)

الشرح يَثَرْتُ عَلَى الظَّهَارِ إِنْ لَمْ يُتَّبِعْهُ الزَّوْجُ بِالطَّلَاقِ فَوْرًا  
الْكَفَّارَةُ وَحُرْمَةُ جَمَاعِهَا قَبْلَ ذَلِكَ. وَكَفَّارَتُهُ إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ

(١) صحيح مسلم: المقدمة - باب تغليظ الكذب على رسول الله.

على الترتيب الأولى إعتاق رَقَبَةٍ مسلمة أي نفس مملوكة عبد أو أمة سليمة عما يُخْلُ بالعمل والكسب إخلالاً بيننا والثانية صيام شهرين مُتتَابِعِينَ أي إن عَجَزَ عن إعتاق الرَقَبَةِ وقت الأداء<sup>(١)</sup>، وَيَنْقَطِعُ التَّتَابُعُ بِقَوَاتٍ يوم من الشهرين، والثالثة إطعام ستين مسكيناً أو فقيراً كل مسكين مداً مما يصح دفعه عن زكاة الفطرة فلا يصح دفعها لواحد بعينه كل يوم ويصح أن يجمع الستين في إن واحد ويضعها بينهم فيملكهم.

قال المؤلف رحمه الله (ومنها اللحن في القراءة بما يُخْلُ بالمعنى أو بالإعراب وإن لم يُخْلُ بالمعنى)

الشرح من معاصي اللسان أن يقرأ القراءان مع اللحن ولو كان لا يُخْلُ بالمعنى ولم يغيّره لكن تعمّده، ويجب إنكار ذلك عليه فإنه يجب تصحيح القراءة إلى الحد الذي يَسْلَمُ فيه من تغيير الإعراب والحرف ومن قطع الكلمة بعضها عن بعض وجوباً عينياً بالنسبة للفتحة ووجوباً كفاً بالنسبة لغيرها، فيجب صرف جميع الوقت الذي يمكنه لتحصيل تصحيح الفتحة فإن قصّر بحيث لم تصح قراءته للفتحة عصى ولزمه قضاء صلوات المدة التي أمكنه التعلّم فيها فلم يتعلّم.

قال المؤلف رحمه الله (والسؤال للغني بمالٍ أو حرّفة)

الشرح من جملة معاصي اللسان أن يسأل الشخص المكتفي

(١) قال الشراملسي في حاشيته على نهاية المحتاج (٩٤/٧) «أي في محل إرادة الأداء أو قرب منه بحيث لا تحصل في تحصيلها مشقة لا تحتل عادة» اهـ وقال «ولو شرع في الصوم ثم قدر على الرقبة لم تلزمه». وقال في حواشي الشرواني على التحفة (٢٤١/٨) «لأن القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا أثر له» اهـ.

بالمال أو الحرفة بأن كان مالكا ما يكفيه لحاجاته الأصلية أو كان قادرا على تحصيل ذلك بكسب حلال وذلك لحديث «لا تحل المرأة لغني ولا لذي مرة سوي» رواه أبو داود<sup>(١)</sup> والبيهقي<sup>(٢)</sup>. والمرأة هي القوة أي القدرة على الاكتساب والسوي تام الخلق.

قال المؤلف رحمه الله (والنذر يقصد حرمان الوارث)

الشرح أن من معاصي اللسان أن ينذر الرجل نذرا يقصد به أن يحرم وارثه، ولا يصح ذلك النذر، أما لو لم يكن قصده بالنذر حرمان الوارث فلا يحرم.

قال المؤلف رحمه الله (ونترك الوصية بدين أو عين لا يعلمهما غيره)

الشرح من معاصي اللسان ترك الوصية بدين أو عين لغيره عده بطريق الوديعه أو بحوها فيجب على من عليه أو عده ذلك أن يعلم به غير وارث يثبت بقوله ولو واجدا ظاهرا العدالة إن خاف ضياعه بموته أو يرده حالا خوفا من خيانة الوارث فإن علم بها غيره كانت الوصية مندوبة<sup>(٣)</sup>. ويشمل ما ذكر ما كان ذينا لله كالزكاة.

(١) رواه أبو داود: كتاب الزكاة: باب من يعطى من الصدقة وحد الغني بلفظ «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي».

(٢) سنن البيهقي الكبرى (١٣/٧).

(٣) قال في تحفة المحتاج (٦/٧) «وهي - أي الوصية - سنة مؤكدة إجماعا» اه قال فينفى أن لا يغفل عنها ساعة كما نص عليه الخضر الصحيح «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلة أو ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه» أي ما الحزم أو المعروف شرعا إلا ذلك لأن الإنسان لا يدري متى يفحوه الموت اه ثم قال (٦/٧) «وتحب وإن لم يقع به نحو مرض على ما اقتضاه إطلاقهم لكن يأتي قبيل قوله وطلق حامل ما يصرح بتقييد الوحوب بالمحوف ونحوه بحضرة من يثبت الحق به إن =

قال المؤلف رحمه الله (والانتماء إلى غير أبيه أو إلى غير مواليه)

الشرح من معاصي اللسان التي هي من الكبائر أن ينتمي الرجل إلى غير أبيه أو أن ينتمي المعتق إلى غير مواليه أي الذين هم أعتقوه فلهم عليه ولأئ عتاقة لأن في ذلك تضييع حق. روى أبو داود<sup>(١)</sup> والترمذي<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> أن رسول الله ﷺ قال «من ادعى إلى غير أبيه فعليه لعنة الله».

قال المؤلف رحمه الله (والخطبة على خطبة أخيه)

الشرح من معاصي اللسان أن يخضب الرجل على خطبة أخيه أي أخيه في الإسلام. وإنما يحرم ذلك بعد الإجابة ممن تعتبر منه من

= ترتب على تركها ضياع حق عليه أو عنده ولا يكتفي بعلم الورثة أو ضياع نحو أطفاله اه قال الشرواني (٧/٧) «قوله إن ترتب إلح أي إذا لم يعلم بذلك أي الحق من يثبت بقوله بخلاف ما إذا كان يعلم به من يثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الأذرعى إذا لم يخش منهم كتمانهم كالورثة والموصى لهم انتهى وهو حسن اه».

(١) ولفظ أبي داود «من ادعى إلى غير أبيه أو اسمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة» اه ذكره في سننه. كتاب الأدب. باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه.

(٢) ولفظ ابن ماجه «من استسب إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» اه ذكره في سننه: كتاب الحدود. باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه.

(٣) سنن الترمذي كتاب الولاء والهيبة: باب ما جاء فيمن تولى غير مواليه أو ادعى إلى غير أبيه، ولفظه «ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل» اه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وليّ مُجْبِرٌ<sup>(١)</sup> أو منها أو منها ومن ولي<sup>(٢)</sup> أي بدون إذن الخاطب الأول وذلك لما في الخطبة على خطبة أخيه من الإيذاء وما تسببه من القطيعة فأما إن أذن فلا حُرْمَة في ذلك وكذلك إن أعرَضَ عنها. وقد روى البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «لا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له».

قال المؤلف رحمه الله (والفتوى بغير علم)

الشرح من معاصي اللسان التي هي من الكبائر أن يُفتي الشخص بفتوى بغير علم. قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء] أي لا تقل قولاً بغير علم، فمن أفتى فإن كان مجتهداً أفتى على حسب احتجاده وإن لم يكن مجتهداً فليس له أن يُفتي إلا اعتماداً على فتوى إمام مجتهد أي على بصيرة له أو وجه استخراج أصحاب مذهبه من نص له، ولا يُغَيِّلُ كلمة لا أدري فقد جاء عن مالك<sup>(٥)</sup>

(١) وليس المراد بالمجبر هو المكره بصرف أو نحوه إنما المراد من له إجراء عقد نكاح السكر على كفاء لها من غير اشتراط إدها وهو الأب والجد.

(٢) قال الأنصاري في فتح الوهاب (٢/٣٣) «ويعتبر في التحريم أن تكون الإحالة من المرأة إن كانت غير مُحَرَّرة ومن وليها المجبر إن كانت مجبرة ومنها مع الولي إن كان الخاطب غير كفاء» اهـ.

(٣) صحيح البخاري: كتاب النكاح: باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع.

(٤) صحيح مسلم: كتاب النكاح: باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك.

(٥) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام ومؤسس المذهب المالكي ولد بالمدينة =

رضي الله عنه أنه سُئِلَ ثمانية وأربعين سؤالاً فأجاب عن ستة عشر وقال عن البقية «لا أدري» اهـ روى ذلك صاحبه هيثم بن جميل<sup>(١)(٢)</sup>. وروى عن سيدنا علي أنه سئل عن شيء فقال

= المروية سنة ٩٣هـ وعاش بها. تلقى علومه على علماء المدينة وأخذ القراءة عن نافع وأخذ الحديث عن ابن شهاب الزهري وشيخه في الفقه ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي. وطلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة. وتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، قال مالك ما جلست للفتوى حتى شهد لي سبعون شيخاً أني أهل لذلك. حدث عنه جماعة وهو شاب طري وقصده طلبة العلم من الآفاق في أحر دولة أبي جعفر المصور وما بعد ذلك واردحمو عليه في خلافة الرشيد وإلى أن مات قال جمع من العلماء إنه المراد بحديث «ليصرن الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة». من تصانيفه الموطأ ورسائله إلى الرشيد. مات في المدينة سنة ١٧٩ ودفن بالبقيع رضي الله عنه.

انظر سير أعلام النبلاء (٤٨/٨ - ١٣٦).

(١) الإمام الثبت أبو سهل الأنطاكي وهو بغدادى سكن أنطاكية. حدث عن حماد بن سلمة والديث وزهير بن معاوية ومالك بن أنس وشريك ومنديل ابن علي وطبقتهم حدث عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن عوف ويوسف بن مسلم وءآخرون قال الدارقطني ثقة حافظ. قال عبد الباقي بن قانع توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين انظر سير أعلام النبلاء (٣٩٦/١٠).

(٢) في التمهيد لابن عبد البر (٥٨/١) «أخبرنا حلف بن القاسم حدث أبو الميمون حدثا أبو زرعة حدثا الوليد بن عقبة حدثا الهيثم بن جميل قال شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها لا أدري» اهـ وبما قال الإمام مالك لا أدري لأنه لم يكن أعمل فكره في تلك المسائل وإلا لكان أجاب. قال الخطاب في قرة العين عند شرح قول الحويص (والفقه معرفة الأحكام الشرعية) (ص/٨) «والمراد بالأحكام في قوله (معرفة الأحكام الشرعية) جميع الأحكام والألف واللام للاستعراق والمراد بمعرفة جميع ذلك التهيؤ لذلك»

«وابردها على الكبد أن أسأل عن شيء لا علم لي به فأقول لا أدري» اهـ رواه الحافظ العسقلاني في تخريجه على مختصر ابن الحاجب الأصلي<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وتعليم وتعلم علم مضر لغير سبب شرعي)

الشرح من معاصي اللسان تعليم الشخص غيره كل علم مضر شرعاً وتعلم الشخص ذلك لأن من العلم ما هو محرم كالسحر والشعوذة وعلم الحرف الذي يقصد لاستخراج الأمور المستقبلية أو الأمور الخفية مما وقع وقد عد هذا العلم من العلوم المحرمة السيوطي<sup>(٢)</sup> وغيره.

= فلا ينافي ذلك قول مالك رضي الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المتهدين في اثني وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين مسألة سئل عنها لا أدري لأنه متهم لعدم أحكامها بمعاودة النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التهيو شائع عرف تقول فلا يعلم الحق ولا تريد أن جميع مسأله حاصرة عنه على التفصيل بل إنه متهم لذلك اهـ.

(١) كذا إروية في تخريج مختصر ابن الحاجب (١/١٥) ولكن عنده بدل «لا أدري» «لا أعلم» ثم قال عقب الرواية «هذا موقوف فيه انقطاع وقد وقع لي من طرق أخرى موصولاً» اهـ ثم ساق روايتين من طريق الدارمي وفي الفقيه والمتفقه (٢/١٧١) للمحطبي البعدادي «أنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا إسماعيل بن محمد الصفار نا سعدان بن نصر نا معتمر بن سليمان عن عبد الله بن بشر أن علي بن أبي طالب سئل عن مسألة فقال لا علم لي ثم قال وابردها على الكبد سئلت عما لا أعلم فقلت لا أعلم» اهـ.

(٢) هو الحافظ أبو الفصّل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر ابن محمد السيوطي ولد بالقاهرة ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة وكانت أمه أمة تركية وأصل أبيه من العجم ومات أبوه وهو ابن ست سنين فكفله وصيه الشهاب بن الطباح ورثه عبد الأمير برمسي الحركسي أستاذ دار الصحبة. أخذ العلم عن العلم البلقيني =

قال المؤلف رحمه الله (والْحُكْمُ بِغَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ)

الشرح من معاصي اللسان الحكم بغير حكم الله أي بغير شرعه الذي أنزله على نبيه ﷺ قال الله تعالى ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [سورة المائدة] الآية. والحكم بغير ما أنزل الله من الكبائر إجماعاً. وأما الآيات الثلاث التي في المائدة وهي ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المائدة] والتي فيها ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة المائدة] والتي فيها ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة المائدة] فقد روى مسلم عن البراء بن عازب أن اليهود حرّفوا حكم الله الذي أنزله في التوراة حيث حكموا على الزاني المُحصّن بالجلد والتّحميم<sup>(١)</sup> وقد أنزل الله الرّجم في التّوراة فزلت فيهم الآيات المذكورة، ومعنى الآيات أن من جحد حكم

= والشرف المناوي والشمس بن القالاتي ولحلال المحلي والزين العقبى والبرهان البقاعي والشمس السحاوي وعدة شيوخه بحازة وقراءة وسماعاً نحو مائة وخمسين شيخاً وقد جمعهم في معجمه وانصرف إلى الجمع والتأليف وهو صغير فبلغت عدة مؤلفاته نحو ستمائة ما بين رسائل في ورقة أو ورقتين وكتب في عدة مجلدات. من كتبه الانتقال في علوم القرآن والأشباه والنظائر في العربية والأشباه والنظائر في فروع الشافعية والألفية في مصطلح الحديث وشرحها والألفية في النحو وتاريخ الحنفية وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي وتنوير الحوالث في شرح موطأ الإمام مالك والجامع الصغير في الحديث وكنت وحيته في سحر ليلة الجمعة ١٩ من جمادى الأولى سنة ٩١١هـ ودرس في حوش قوصون خارج باب القرافة بمصر.

انظر شذرات الذهب (٨/ ٥١ - ٥٥) والأعلام (٣/ ٣٠١)

ذكر ذلك في الأشباه والنظائر (ص/ ٥١٥) ونص عبارته «الراعي حرام كالفسفة والشعوذة والتنجيم والرمل وعلوم الطائعيين والسحرة» اهـ

(١) أي تسويد الوجه كما في النهاية لاس الأثير (١/ ٤٤٤)



الله أو ردّه فقد كفر، وليس في الآية الأولى تكفيرُ الحاكم المسلم لمجرد أنه حكم بغير الشرع فإنَّ المسلم الذي يحكم بغير الشرع من غير أن يتجحد حكم الشرع في قلبه ولا بلسانه وإنما يحكم بهذه الأحكام العرفية التي تعارفها الناس فيما بينهم لكونها موافقة لأهواء الناس مُتداولة بين الدول وهو غير معترف بصحتها على الحقيقة ولا معتقداً لذلك وإنما غاية ما يقوله إنه حكم بالقانون لا يجوزُ تكفيره أي اعتباره خارجاً من الإسلام. وقد قال ابنُ عباس رضي الله عنهما في تفسير آية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المائدة] ليس الذي تذهبون إليه الكفر الذي ينقل عن الملة بل كفر دون كفر اهـ أي ذنبٌ كبير<sup>(١)</sup> وهذا الأثر عن ابن عباس صحيح ثابت رواه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه على تصحيحه الذهبي. وهذا التفسير للآية يشبه تفسير الحديث الذي رواه البخاري<sup>(٢)</sup> أنه ﷺ قَالَ عَنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِ إِيَّاهُ كُفْرٌ أَهْ وَ مِنْ عِقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ مُسْلِمٌ بِذَنْبٍ إِنْ لَمْ يَسْتَحِلَّهُ وَإِنَّمَا يَكْفُرُ الَّذِي يَسْتَحِلُّهُ أَي عَلَى الْوُجْهِ الْمَقْرَّرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنَّ الْمَسْئَلَةَ يَدْخُلُهَا تَفْصِيلٌ فَإِنَّهُ إِنْ اسْتَحَلَّ مَعْصِيَةً مَعْلُومًا حَكَمُهَا مَنْ لَدَيْنَ بِالضَّرُورَةِ كَأَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَالرِّشْوَةِ فَهُوَ كُفْرٌ أَوْ خُرُوجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَكَمُهَا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ لَمْ يَكْفُرْ مُسْتَحِلُّهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِحْلَالُهُ مِنْ بَابِ رَدِّ النَّصْرِ الشَّرْعِيِّ بِأَنْ عَلِمَ بَوْرُودِ الشَّرْعِ بِتَحْرِيمِهَا فَعَانَدَ فَاسْتَحَلَّهَا لِأَنَّ رَدَّ التَّصَوُّصِ كُفْرٌ كَمَا قَالَه النَّسْفِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ وَالْقَاضِي

(١) مستدرک الحاكم (٣١٣/٢) ورواه أحمد في عشرة الساء

(٢) صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

عِيَاضٌ وَالتَّوَوُّيُّ وَغَيْرُهُمْ. فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ مَا يُوجَدُ فِي  
مُؤَلَّفَاتِ سَيِّدِ قُطْبٍ<sup>(١)</sup> مِنْ تَكْفِيرٍ مَنْ يَحْكُمُ بِغَيْرِ الشَّرْعِ تَكْفِيرًا مُطْلَقًا  
بِلا تَفْصِيلٍ<sup>(٢)</sup> لَا يُوَافِقُ مَذْهَبًا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ  
رَأْيِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ قَاعِدَتُهُمْ تَكْفِيرُ مُرْتَكِبِ الْمَعْصِيَةِ، فَقَدْ دَكَرَ  
الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّ صِنْفًا مِنَ الْقَاطِفَةِ الْبَيْهَسِيَّةِ مِنَ  
الْخَوَارِجِ كَانَتْ تُكْفِّرُ السَّلْطَانَ إِذَا حَكَمَ بِغَيْرِ الشَّرْعِ وَتَكْفُرُ الرِّعَايَا

(١) سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي ولد سنة ١٣٢٤هـ بقرية موشة بمحافظة  
أسيوط في صعيد مصر، وبها تلقى تعليمه الأولي ثم التحق بمدرسة  
المعلمين الأولية بالقاهرة ونال شهادتها والتحق بدار العلوم وتخرج عام  
١٣٥٢هـ. عمل بوزارة المعارف بوظائف تربوية وإدارية وابتعثته الوزارة  
إلى أمريكا لمدة عامين وعاد عام ١٩٥٠ ر. في عام ١٩٥٣ ر انصم إلى  
جماعة الإخوان المسلمين قدس فيهم ما يحالف منهمجهم من الحكم  
بتكفير من يحكم بالقانون فتبرأ من ذلك عدد من قدماء أعضاء الحرب  
مثل حسن الهضيبي والشيخ محمد الغرالي لكر أعاد الأعضاء قلوبهم بينهم  
وعظموه وما رالوا على ذلك أقدم على التأليف فرل وصل، فمن  
ضلالاته تسميته الله ريشة وعقلًا حيث قال في كتبه المسمى في طلال  
القرءان (٣٥٣/٤) «ثم تمصي الريشة المدعة في تخطيط وجه الأرض»  
اهـ وقال في نص الكتاب (٤٣٤/٧) «رحعل الأرض مهاذا للحياة  
وللحياة الإنسانية بوجه خاص شاهد لا يمارى في شهادته بوحود العقل  
المدير من وراء هذا الوجود الطاهر» اهـ، ومنها دمه الاشتعال بعلم الفقه  
فقال في كتبه المسمى في طلال القرءان (٢٠١٢/٤) «إن ذلك مضیعة  
للعمر والأجر» إلى غير ذلك من الصلالات والافتراءات. حوكم بتهمة  
التأمر على نظام الحكم وصدر الحكم بإعدامه وأعدم عام ١٣٨٥هـ

(٢) قال سيد قطب في كتبه المسمى في طلال القرءان (١٠٥٧/٢) «لقد استدار  
الرمضان كهيته يوم جاء هذا الدين إلى البشرية بلا إله إلا الله فقد ارتدت الشريعة  
إلى عادة العباد وإلى جور الأديان ونكصت عن لا إله إلا الله إلى أن قل  
ارتدت الشريعة بحملتها حتى أولئك الذين يرددون على المآذن كلمات  
لا إله إلا الله بلا مدلول أو واقع ارتدوا إلى عادة العباد» اهـ.

من تأنعه ومن لم يتابعه<sup>(١)</sup>، ذكر ذلك في كتبه تفسير لأسماء،  
ونصفت، فليعلم أن سيد قطب ليس به سلف في ذلك إلا  
الخوارج.

قال المؤلف رحمه الله (والندب والسياسة)

الشرح من مخرمات النساء التي هي من المكشاة الندب  
والسياسة<sup>(٢)</sup> فالندب هو ذكر محسن الميت برفع الصوت كواحلاه  
وكهفاه، وأما السياسة فهي الضيخ على صورة الجوع مصيبة  
تموت فتحرم إذا كانت عن اختيار لا عن عنة<sup>(٣)</sup> وقد روى ابن  
غيره مرفوعاً «صوتان ملعوان في الدنيا والآخرة مزمار عند نعمة  
ورثة<sup>(٤)</sup> عند مصيبة».

قال المؤلف رحمه الله (وكل قول يخث على محرم أو يفتخر  
عن واجب وكل كلام يقدح في الدين أو في أحد من

(١) قال أبو منصور البغدادي في الفرق بين الفرق (ص ١٠٩) «وهو بعض  
اليهية إذا كفر الإمام كفرت الرعية» اهـ.

(٢) قال في أسنى المصنوعات (١/ ٣٣٦) «والندب وهو ضم شيء لأصغر مد  
محسن الميت نحو بصعة لانة وقبر عدة مع نكاحه حكمه سوي  
في أذكاره وحرم به في مجموعه كأن يتنكر وكهفاه حرام وسداه  
واكريماه حرام لم سألني وإنما جمع كما في محمودة من حديثه» ثم  
قال (١/ ٣٣٦) «وكذا يحرم السوح وهو رفع الصوت بالندب قوله في  
المجموع» اهـ.

(٣) قال في تحفة المحتاج (٣/ ٢١٤) «ويحرم الندب بتعدد» ثم ذكر أنه  
حقيقة الندب بعدد شمائله نحو وكهفاه واحلاه» ثم قال (٣/ ٢١٤)

«ويحرم السوح ولو من غير نكاح وهو رفع الصوت بالندب» اهـ.

(٤) البرية الصوت كما في تصحيح من (٢/ ٢٦٣) «ثم ثبت أن السوح  
المحرم».

الأنبياء أو في العلماء أو القراءان أو في شيء من شعائر  
الله

الشرح كل كلام يشجع الناس على فعل المحرمات أو يثبِّط  
هممهم عن فعل الواجبات كأن يقول لمسلم أقعد معنا الآن ولا  
تصل فإنك تقضي الصلاة فيما بعد<sup>(١)</sup> فهو محرم. وكل كلام يقدر  
في الدين أي يُنْقَضُ الدين أو في أحد من الأنبياء أو في جميع  
العلماء أو القراءان أو شيء من شعائر الله كالصلاة والزكاة والأذان  
والوضوء ونحو ذلك فهو كفر.

قال المؤلف رحمه الله (ومنها التزمير)

الشرح أن من معاصي اللسان التزمير وهو النفخ بالمزمار وهو  
أنواع منها قصبة ضيقة الرأس متسعة الآخر يُزمر<sup>(٢)</sup> بها في الموكب  
والحروب على وجه مُطرب، ومنها ما هي قصبة مثل الأولى يُحفل  
في أسفلها قطعة نحاسٍ مُعوجة يُزمر بها في أغراس البوادي.  
وتحريم ذلك كسائر آلات اللهو المُطربة بمفردها هو ما عليه  
الجمهور ولا يلتفت إلى القول الشاذ الذي قال به بعض الشافعية  
والحنفية لكن لا يكفر مستحل ذلك إلا أن يعتقد أن الرسول ﷺ  
حرم ذلك ومع ذلك يقول عنه إنه حلال.

قال المؤلف رحمه الله (والسكوت عن الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر بغير عذر)

الشرح من معاصي اللسان السكوت عن الأمر بالمعروف وعن  
النهي عن المنكر بلا عذر شرعي بأن كان قادرًا عامتًا على نفسه

(١) أي بعد خروج وقتها.

(٢) قال في تاج العروس (٣/ ٣٤٠) «به يقال زمر وزمر» اهـ

وَنَحْوِ مَا لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة المائدة].

وقد شرط الفقهاء لحواز إنكار المكر أي المحرمات على فاعلها كون ذلك المنكر محرماً بالإجماع فلا يُنكر المُختلف فيه بيهم إلا على من يرى حُرْمَتَهُ وكوبه لا يؤدي إلى مفسدة أعظم فإن أدى الإنكار إلى ذلك حُرْمٌ لكن لا مانع من أن يُرشد الشخص إذا أخذ برحصة في مذهب يُرخص له ما هو محرم في مذهبه إلى الأخذ بالاحتياط من دون إنكار عليه فيقال له لو فعلت كذا كان أحسن، كما إذا رأى رجلاً يقتصر على ستر العورة المعلظة وهو لا يرى كشف الفخذ حراماً لأنه يقلد إماماً يحير ذلك فيحوز أن يقال لهذا لو جعلت سترتك شاملة لما بين السرة والركبة أو أريد. وترك الإنكار فيما اختلف في تحريمه الأئمة ذكره بعض الشافعية والمالكية كس ححر الشافعي<sup>(١)</sup> وعمر الدين المالكي<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (وكنتم العلم الواجب مع وجود الطالب)

(١) وذكره السيوطي في الأشبه والظائر أيضاً (ص/٢٠٢)

انظر كتبه الفتاوى المنتهية الكبرى (١/٦٢)

(٢) هو سالم بن محمد عمر الدين بن محمد ناصر الدين السهوري المصري.

ولد سهور في القاهرة وتوفي بها. له حاشية على مختصر الشيخ خليل.

توفي سنة خمس وعشرين وألف

انظر الأعلام (٣/٧٢)

الشرح من معصبي لللسان التي هي من الكسائر كُتِبَ العلم  
الواجب مع وحود القلب قال الله تعالى **يُؤَيِّدُ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا**  
**أَمَرْنَا مِنَ الْغَيْبِ وَأَهْدَىٰ مِنْ غَدَاةٍ مُّسْتَهْزِئَةٍ** [سورة النقرة]. وروى ابن ماجة<sup>(١)</sup>  
والحاكم<sup>(٢)</sup> وابن حبان<sup>(٣)</sup> عن نسي بن نسي قال «من سئل عن  
علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» ولنجام المذكور في  
الحديث هو مثل الذي يوضع في فم فرس لئلا ينطق من نار، فتعليم  
من يكون في حال فرس كفاية وفي حال فرس عير والأول محله  
كما إذا كان يوحد شر من وجد من أهل ذلك وتخصُّص بكل  
منهم الكفاية والثاني كما إذا لم يكن هناك غير شخص واحد أهل  
ولا يحور في هذه الحالة بل يخص للمنتهي لأهل أو العالم الذي هو  
أهل طالب العلم إلى غيره.

قال العلماء من تعلم علم نسي نص وروى نسي بعينه يحب  
عليه استعداده من نسي<sup>(٤)</sup> رفقوا بحب وحوذ عالم يصلح للفتوى<sup>(٥)</sup>  
في كل مسألة فصل وقص في من مسألة غدوى أي نصف

(١) سنن ابن ماجة، مقدمة باب من سئل عن علم فكتمه

(٢) المستدرج على الصحيح، ١٠١، صحيحه وأقره ذهبي

(٣) صحيح ابن حبان، خبر لأحمد بن محمد، صحيح ابن حبان كتاب  
العلم، ذكر يجب تعب في مقدمة من كُتِبَ العلم الذي يحتاج إليه  
في أسرار المسلمين.

(٤) روى في حرجه في دوام نسي نسي في

(٥) هذا ما سئل عن من سئل عن كفاية عالم واحد في ناحية

معناه من سئل عن كفاية من سئل عن كفاية

مرحلة<sup>(١)</sup>. وذكر العراقي<sup>(٢)</sup> أنه يحب وجود علم يقوم بالرد على الملحدين والمشككين في العقيدة بإيراد الشبه في كل بلد أي بحيث يكون ذلك العالم عارفاً بالحجج القليلة والعقلية<sup>(٣)</sup>، وذلك هو علم

(١) قل لأبصارى في شرح الروض باب في فروص الكفايات (١٨١/٤) «ويحب لكل مسافة قصر مهمت لثلا محتاج لمستغني إلى قطعها وفريق بيه وبين قولهم لا يحوز إحلاء مسافة العدو عن قاص بكثرة الحصومات وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين بخلاف الاستغناء في لواقعت» اهـ قل في إعادة الطاليس (٢٤٥/٤ ح/٢٨) «والمعنى أن مسافة العدو هي التي يرجع أول الليل إلى محله من حرج منه إلى بند لحاكم قبيل طوع لشمس وتعبيره بقوله ليلاً لا بد في تعبيرهم بقولهم يومه لأن أوائل الليل كالنهار كما في نهاية وعبارة الحظي ومسافة العدو ما يرجع منها مكر إلى محله يومه المعتدل» اهـ قل لتحييرمي «عليه والمعنى أن يذهب إليها ويرجع يومه المعتدل» اهـ «وسميت بذلك لأن لقاصي يعدي من طلب إحصار خصمه منها أي يعيه على إحصاره» اهـ.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد العراقي أبو حامد بن أبي عبد الله ولد في صوس بحر ساسنة خمسين وأربع مائة قرأ في صباه صرف من لفظه سده على أحمد بن دكسي ثم سافر إلى حرجان إلى أبي نصر الإسماعيلي وعلق عنه لتعلق وعد بن بيسانور ودارم الأمام نا المعالي الحويي من مصنفاته إحياء علوم الدين وتهافت الفلاسفة والاقتصاد في الاعتقاد والمفقد من الصلال والنونية والمستغني من علم لأصول والمحول من علم الأصول والوحيير ونوسيط والمنسوط في فروع الشافعية والمقصد لأسى في شرح أسماء الله الحسنى توفي في يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة وقبره بظاهر الطبرستان قصة طوس انظر المستفاد من دليل تدرج بعدد (٣٨/١٩ ٤٠)

(٣) قل العراقي في إحياء علوم الدين (٣٤/١) «فبدأ الكلام صار من حملة الصبغات لوجه على الكفاية حراسة لقبوب العووم عن تحيلات المتدعة» اهـ ونقل في المفقد من الصلال (ص/٥٣) «عن الحادث لمحاسبي وأحمد بن حبل أن الرد على البدعة فرص» اهـ.

الكلام الذي عُرف به أهل السنة ليس علم الكلام الذي عند  
المبتدعة كالمعتزلة لأنهم ألفوا كتباً عديدة أوردوا فيها شُبهات عقلية  
وتمويهات بالنصوص الشرعية ليغرّوا بها القاصرين في الفهم.

قال المؤلف رحمه الله (والضحك لخروج الريح أو على  
مسلم استحقاقاً له)

الشرح من مُحَرَّمات اللسان الصَّحِيح لخُروج رِيح من شخصٍ أي  
إذا لم يكن الضاحك مغلوباً. وكذلك الصَّحِيح لغير ذلك استحقاقاً  
لِمَا فيه من الإيذاء. ومثلُ المسلم في هذه المسئلة الدمي

قال المؤلف رحمه الله (وكنتم الشهادة)

الشرح أن من جُملة معاصي اللسان التي هي من الكبائر كنتم  
الشهادة بلا عذر قال لجلال النقيس<sup>(١)</sup> إن ذلك مقيد بما إذا دُعي  
إلى الشهادة اهـ ومراده في غير شهادة الحسنة فإن شهادة الحسنة لا  
تتقيد بالطلب<sup>(٢)</sup> كما لو علم اثنان ثقتان بأن فلان صق امرأته طلاقاً

(١) هو حلال ندين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكندي لعسقلاني  
الأصل ثم لنقيس لمصري أبو الفصّل من علماء الحديث بمصر ولد  
سنة ٧٦٣هـ سبّه إليه رئاسة مفتوى بعد وفاته فيه ولي القضاء بالديار  
المصرية مراراً إلى أن مات وهو متوفٍ له كتب في التفسير ولغته  
ومجالس نوعط وتعقيق على البحاري سمعه الإفهام لما في صحيح  
البحاري من الإلهام وحواشي على لروضة في فروع الشافعية أوردده أخوه  
في محلدين. مات في القاهرة سنة ٨٢٤هـ.  
انظر الأعلام (٣/٣٢٠).

(٢) قال في فتح المعين (٤/٤٥١ - ٤٥٢) «تقبل أي شهادة الحسنة قبل  
الاستشهاد ولو بلا دعوى في حق مؤكّد له تعدي وهو لا يتأثر برص  
الآدمي كطلاق رجعت أو نكاح وعق واستنلال وسب وعمو عن قود وبقاء عدة  
وانقصائها وبلوغ وسلام وكفر ووصيه ووقت لنحو حجة عامة وحق لمسجد  
وبرك صلاة وصوم وركاة بأن يشهد بتركها وبحريم رضاع ومصاهرة» اهـ



يمنع معاشرتها بأن يكون طلاقاً بائناً بالثلاث أو بانتهاء العدة قبل الرجعة ويريد أن يعود إلى معاشرتها بغير طريق شرعي وجب عليهما أن يشهدا عند الحاكم ولو من غير طلب منه.

قال المؤلف رحمه الله (وترك رد السلام الواجب عليك)

الشرح أن من معاصي اللسان ترك رد السلام الواجب رده وحباً غيباً بأن صدر ابتداءه من مسلم مكلف<sup>(١)</sup> على مسلم معين أو وجوباً كمائياً بأن صدر منه على جماعة مكلفين أي مع اتحاد الجنس لقوله تعالى ﴿وَرَدَا حُيْتُم بِنَجِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَرٍ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [سورة النساء] أمّا إذا اختلف الجنس بأن سلمت شاة على أجنبي لم يجب الرد فيبقى الجواز إن لم تخش فتنة وكذلك

(١) وفي وجوب رد السلام على الصبي خلاف. قال في روضة الصائين (٢٢٩/١٠) «ولو سلم صبي على نافع ففي وجوب الرد عليه وجهان» اهـ قد في إعدة الطالبين وقد يضم التحاليل نسيوطي المسائل التي لا يجب فيها الرد فقال:

ردّ لسلام وحتّ إلا على

من في صلاة أو تكل شغلاً

أو شرب أو قراءة أو أذينة

أو ذكر أو في خطبة أو تلبية

أو في قضاء حاجة الإنسان

أو في إقامّة أو الأذان

أو ستم الطفل أو الشكران

أو شاة يخشى بها افتتان

أو فاسق أو ناعس أو نائم

أو حالة الجماع أو تحاكم

أو كان في حمام أو مجنوناً

فواحد من بعده عشرون

العكس. وأما السلام المكروه كالتسليم على قاصي الحاجة في حال خروج الخبث أو الآكل الذي في فمه اللقمة ونحو ذلك فلا يجب ردّه<sup>(١)</sup>، وكذلك لا يجب الرد على البدعي المخالف في الاعتقاد ممن لا تبلغ بدعته إلى الكفر<sup>(٢)</sup>.

تنبيه. قال الحليني<sup>(٣)</sup> في مسألة السلام على الأجنبية كان النبي ﷺ للعصمة مأموناً من الفتنة فمن وثق من نفسه بالسلامة فليسلم ولا فالصمت أسلم اه فتبين من ذلك حكم حواز تسليم المرأة الأجنبية على الرجل والعكس خلاف ما قال بعض المتأخرين من الشافعية ممن ليسوا من أصحاب الوجوه بل ملعهم في المذهب أنهم من البقلة فقط، وهذه الضقة لا يثبت المذهب بكلامها بما يثبت المذهب بمصر الإمام الشافعي رضي الله عنه ثم بالوجوه التي يستخرجها أصحاب الوجوه كالحليني. وأما قول غمرو بن

(١) قال بن لمقري في روض الضال (١٨٥/٤) «ولا يسلم على من في حمام ولا على من يقصي الحاجة أو يأكل أو يصلي أو يؤد ولا يدرم الرد عليه» اه.

(٢) قال الدماطي في إعدة الصائين (٢٩١/٤) «قال الإمام النووي في الأذكار وأما لمسدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ونه يتب منه فيسعى أن لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كذا قاله البحاري وغيره من العلماء» اه.

(٣) قال لدهي في سير أعلام النبلاء (٢٣٢/١٧ - ٢٣٣) في ترجمته لقاصي العلامة رئيس المحدثين وللمكتمين بما وراء النهر أبو عبد الله الحسين ابن الحسن بن محمد بن حليم البحاري الشافعي «أحد الأذكياء الموصوفين ومن أصحاب الوجوه في المذهب ولد في سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة فقبل إبه ولد بحرحان وحمل فشأ بحاري وقيل بن ولد بحاري واه مصنفات نفيسة حدث عنه أبو عبد الله الحاكم وهو أكبر منه والحافظ أبو زكريا عبد الرحيم بن أحمد البحاري وأبو سعد الكحرودي وه حروب توفي في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعمائة» اه.

حُرَيْث<sup>(١)</sup> «لا تسلم النساء على الرجال» فليس فيه التحريم الذي قاله بعض المتأخرين إنما غاية ما فيه الكراهة التنزيهية.

قال المؤلف رحمه الله (وتحرم القبلة للحاج والمُعتمر بشهوة ولصائم فرضاً إن خشي الإنزال، ومن لا تحل قبلته)

الشرح أن من معاصي اللسان القبلة بشهوة إذا كانت من المُحَرَّم بالتُّسْك، وكذلك الصائم صوم فرض بأن كان من رمضان أو نذراً أو كفارة أو نحو ذلك إن خشي الإنزال وقيل يُكره<sup>(٢)</sup> بخلاف النقل فإنه يجوز قُضْعُهُ ولا ينظر الصوم الفرص بها إن لم يُنزل. ومن

(١) قال الحافظ بن حجر في فتح الباري (٣٤/١١) «قال الحلبي كان النبي ﷺ للعصمة مأموراً من الفتنة فمن وثق من نفسه بالسلامة فليسلم وإلا ولصمت أفصل وأحرج أبو يعين في عمل اليوم والليلة من حديث واثبة مرفوعة «يسلم الرجال على النساء ولا يسلم النساء على الرجال» وسنده واه ومن حديث عمرو بن حريث مثله موقوف عليه وسنده جيد» هـ وعمرو ابن حريث ترحمه الحافظ في الإصانة (٥٣١/٢) فقال «عمرو بن حريث ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن محروم القرشي له ولأبيه صحة ول ابن حبان ولد في أيام بدر وقال عبده قبل الهجرة بسنتين وعنده ابن أبي دود عنه خط لي رسول الله ﷺ دُرّاً بالمدينة وهذا يدل على أنه كان كبيراً في زمانه وقد روى عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم روى عن أخيه سعيد بن حريث وله صحة وروى عنه ابنه جعفر وءاحرون من أهل الكوفة من أصغرهم قطر بن حذيفة ويقال إن حلف بن حذيفة رءاه ولا يصح ذلك قال البخاري وابن حبان وغير واحد مات سنة خمس وثمانيين وكان قد ولي إمرتها بيانة لرياد ولأبيه عبيد الله ابن زياد ويقال مات سنة ثمان وتسعين ولم يثبت» اهـ.

(٢) قال النووي في المجموع (٣٥٥/٦) «ثم الكراهة في حق من حركت أي الفسدة شهوته كراهة تحريم عند المصنف وشبهه القاصي أبي الطيب والعسدي وغيرهم وقال ءاحرون كراهة تنزيه ما لم يسرل وصححه المتولي قال الراعي وغيره الأصح كراهة تحريم» اهـ.

معاصيه أيضًا قُلَّةٌ مَنْ لَا تَحِلُّ قُلَّتُهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ وَهِيَ فِي عُرْفِ الْفَقْهَاءِ  
مَنْ سِوَى مَحَارِمِهِ وَزَوَاجَتِهِ وَأُمِّهِ.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي الأذن.

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي الأذن الاستماع إلى

كلام قوم أخفوه عنه)

الشرح أن من معاصي الأذن الاستماع إلى كلام قوم علم أنهم  
يكرهون اطلاعه عليه وهو من كدثر وسوء من التحسس لمحرّم.  
وقد صحّ أن النبي ﷺ قال "من استمع إلى حديث قوم وهم له  
كارهون ضب في أذنيه الآنث يوم القيامة" رواه البخاري<sup>(١)</sup>، والآنث  
بمَدِّ الألف وضمّ النون الرصاص المذاب<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وإلى المزمار والطنبور وهو آلة

تشبه الفود وسائر الأصوات المحرّمة<sup>(٣)</sup>، وكالاستماع إلى

الغنية والتميمة ونحوهما بخلاف ما إذا دخل عليه السماع

قهرًا وكرهه ولزمه الإنكار إن قدر.)

الشرح أن من معاصي الأذن الاستماع إلى المزمار والطنبور وهو  
بضمّ الطاء آلة معروفة لها أوتار من آلات اللّهو المضربة<sup>(٤)</sup>

(١) صحيح البخاري كتاب التعبير باب من كذب في حلمه

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري (٤٢٩/١٢) "والآنث بالمد وضم النون  
بعدها كاف الرصاص المذاب" اهـ.

(٣) وقد روى البخاري في صحيحه كتاب الأشربة. باب ما جاء فيمن  
يستحلّ الحمر ويسميه بغير اسمه، قوله ﷺ "ليكوس من أمتي أقوام  
يستحلون الحر والحرير والحمر والمعارف" اهـ قدّ على بحريمها

(٤) قال في لسان العرب (٥٥٧/١) "وفيل الطرب حمة تعترى عند شدة الفرح  
أو الحزن والهم" اهـ.

بمهردها وإلى ما فيه معنى ذلك من الآلات. أمّا الصُّنْح وهي قِطْعَتَانِ مِنْ نَخَسٍ تُضْرَبُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى فَلَيْسَتْ مِنْ آَلَاتِ اللَّهِو الْمُضْرَبَةُ بِمُهِرْدِهَا وَقَدْ مَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ إِلَى عَدَمِ حُرْمَتِهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ وَأَمَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ السَّمَاعُ قَهْرًا بِلاِ اسْمَاعٍ مِنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ لَكِنْ يُشْتَرِطُ فِي ارْتِدَاعِ الْإِثْمِ فِي السَّمَاعِ إِذَا كَانَ بِلاِ قَصْدٍ أَنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ. وَيُشْتَرِطُ لِلتَّسْلَامَةِ مِنَ الْإِثْمِ الْإِنْكَارُ لِمَا يَحْرُمُ مِنْ ذَلِكَ بِيَدِهِ أَوْ لِسَانِهِ إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا عَرِجَ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ بِقَدَمِهِ وَمَمَارَقَةُ الْمَجْلِسِ إِنْ كَانَ جَالِسًا فِيهِ.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي اليدين.

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي اليدين التطفيف في الكيل والوزن والذرع)

الشرح أن من معاصي اليدين التطفيف في الكيل والوزن والذرع وهو من الكبائر قال الله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ أَيَّسَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿١﴾ وَبَدَّ كَأَوْهَتَهُ أَوْ وَزَنُوهُمَّ يُخْسِرُونَ ﴿٢﴾ [سورة المطففين] والويل هو شدة العذاب وقد فسرت الآية المطففين بأنهم هم الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون حقوقهم منهم أي يأخذونها كاملة وإذا كالوهم أو وزنوهم أي كالوا أو وزنوا من أموالهم للغير يخسرون أي ينقصون<sup>(١)</sup> وفي حكم ذلك التطفيف

(١) قال الطبري في تفسيره (م ١٥ / ح ٣٠ / ص ٩٠) «الذين يطعمون يعني لئلا ينقصوا الناس ويحسبونهم حقوقهم في مكيلهم إذا كالوهم أو وزنوهم إذا وزنوا لهم عن الواجب لهم من نوافء وأصل ذلك من شيء الطفيف وهو القليل النزر والمضفف المقلل حق صاحب الحق عما له من النوافء والتمام في كيل أو وزن» اهـ.

في الدرّع بأن يشدّ يده وقت البيع ويُرْخِيهَا وقت الشراء.

قال المؤلف رحمه الله (والسرقة ويُحَدُّ إن سرق ما يُساوي رُبْع دينارٍ من حرزه بقطع يده اليمنى ثم إن عاد فرجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى).

الشرح أن السرقة من الكبائر المُخْتَمِع على تحريمها المَعْلُومَة من الدين بالضرورة، وهي في الأصل أخذ مال الغير خفية ليس اعتماداً على القوة في العلن أو على الهرب في العلن فإن الأول من هذين غضبٌ والثاني اختلاسٌ<sup>(١)</sup>. ويقدم الحد على السارق إن سرق ما يُساوي رُبْع دينارٍ من الذهب الحَالِص المَخْصَص من حرزه<sup>(٢)</sup>، والحرر يحتلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات فحرر الدراهم والدنانير مثلاً غير حرز أثاث البيت وكيفية الحد أن تُقطع يده اليمنى من الكوع<sup>(٣)</sup> ولو سرق مراراً قبل القطع ثم إن عاد بعد قطع اليمنى إلى السرقة ثانياً فَيُقطع رِجْلُه اليسرى من الكعب ثم إن عاد ذلك فَيُقطع يده اليسرى ثم إن عاد رابعاً فَيُقطع رِجْلُه اليمنى من الكعب ثم إن عاد خامساً عُرِّرَ كما لو كان ساقط الأطراف أولاً ولا يُنْبَل. وَيُغْمَسُ مَحْضُ الْقُطْعِ فِي الْبَيْتِ الْغُلِيِّ لِتَسْدِ أَفْوِ الثَّرَوِقِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الدمياطي في إعانة الطالبين (م ٢/ج ٤/١٦٠) «الاختلاس أخذ المال جهراً مع الاعتماد على الهرب والنهب أخذه كذلك مع الاعتماد على القوة والغلبة» اهـ.

(٢) وأحرر من الكعب الذي يحمى به مثل ذلك شيء عدة

(٣) قال في نسطات (١٤٥، ١) «الكوع الكعب» أي يني إبهام يده» اهـ

(٤) قال شيباني في نهج (٢ ٢٨٤) «ويحسب موضع القطع كما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى سارقاً فقال «أذهبوا به فاقصعوه ثم احسموه ثم تتوبى به» فمطع فأتى به فقال «تب إلى الله تعالى» فقال تست إلى الله تعالى فقال «تاب الله عليك» والحسم هو أن يعنى =

قال المؤلف رحمه الله (ومنها النهب والعصب والمكسر والغلول)

الشرح أن من معاصي اليبس النهب وهو أخذ المال جهراً والعصب وهو لاستيلاء على حق الغير ظلماً وهما من الكبائر لقوله عليه الصلاة والسلام «من ظلم قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة»<sup>(١)</sup> أي أن لأرض تحسف به يوم القيامة فتكون تلك البقعة في عنقه كالطوق<sup>(٢)</sup>.

وأما المكسر فهو ما يؤخذ من الشجار كنعش وما أشبه ذلك وهو من الكبائر وقد مر الكلام عليه.

وأما الغلول فهو الاختد من العبيمة قبل القسمة الشرعية وهو من الكبائر. قال رسول الله ﷺ في رجل كان على ثقله<sup>(٣)</sup> في عزوة مات وقد علّ «إنه في النار» روه البخاري<sup>(٤)</sup>.

أريب عت حب ثم يعس فيه موصع اسضع لتعسم العروق ويفقطع الدم فإن برك حبس حار لأب مددة فحار تركها هـ

(١) صحيح البخاري كتاب المصاة والعصب باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض.

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري (٥/١٠٤) «ول تحضبي قوله «طوقه» له وجهان أحدهما أن معناه أنه يكلف بقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لا أنه طوق حقيقة الثاني معناه أنه يعاقب بالحسف أي سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه انتهى وهذا يؤيد حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ «حسف به يوم القيامة أي سبع أرضين» وقيل معناه كالأول لكن بعد أن ينقل حميمه يجعل كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك» اهـ. وضعف شيخنا الوحه الأول.

(٣) والثقل المتاع كد في المصباح لمبر (ص/٣٢)

(٤) صحيح البخاري كتاب الجهاد باب اغليل من الغلول.

قال المؤلف رحمه الله (والقتل وفيه الكفارة مطلقاً وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من عجز صام شهرين متتابعين وفي عمده القصاص إلا أن عفا عنه الوارث على الذية أو محائناً، وفي الخطأ وشبهه الذية وهي مائة من الإبل في الذكر الحر المسلم ونصفها في الأنثى الحرة المسلمة، وتختلف صفات الذية بحسب القتل).

الشرح أن من معاصي أيدين قتل المسلم عمداً أو شبهة عمداً. قال رحمته في الحديث الذي فيه بيان السبع الموبقات «وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق» أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> في الصحيح. والقتل ظلماً هو أعظم الذنوب بعد الكفر كما ثبت في حديث البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>. وأما قول الله تعالى ﴿وَقَتْلَ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ [سورة البقرة] فالمراد به أن انكسر أشد من القتل كما تقدم<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري. كتاب الحدود باب رمي المحصن

(٢) روى البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب قوله تعالى ﴿وَقَتْلَ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ [سورة البقرة]، عن عبد الله قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنوب أعظم عند الله قال «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» قلت إن ذلك لعظيم قلت ثم أي قال «وأن تقتل ولدك تحب أن يطعم معك» قلت ثم أي قال «أن تزني حيلة حرك» اهـ ورواه مسلم في صحيحه. كتاب الإيمان باب كون لشرك أقبح لذنوب وبيان أعظمها بعده

(٣) قال المصري (٢/١٩١) «القول في تأويل قوله تعالى ﴿وَقَتْلَ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ يعني ذكره بقوله ﴿وَقَتْلَ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ ولشرك بسله أشد من القتل وقد ثبت فيما مضى أن أصل القتل الإساءة ولا حصار فتأويل الكلام وإساءة المؤمن في دينه حتى يرجع عنه فيصير مشركاً بالله من بعد إسلامه أشد عليه وأصر من أن يقتل مقيماً على دينه متمسكاً به مُحَقَّقٌ فيه كما حدثني محمد بن عمرو قال حدثني أبو عاصم قال حدثنا عيسى عن من أبي جريح عن معاهد عن قول الله ﴿وَقَتْلَ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ قال ارتداد=



= بمؤمن أبي لوثر أشد عليه من القتل حدثني المثنى قال حدثنا أبو  
 حنيفة قال حدثنا شبل عن أبي يحيى عن محمد بن عمار عن محمد بن  
 معاذ قال حدثنا يزيد قال حدثنا سعيد عن قتادة قوله ﴿وَلَيْسَ أَشَدُّ مِنْ  
 الْقَتْلِ﴾ يقول الشرك أشد من القتل حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا  
 عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن قتادة مثله حدثت عن عمار بن الحسن  
 قال حدثنا ابن أبي حنيفة عن أبيه عن لربيع ﴿وَلَيْسَ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ يقول  
 الشرك أشد من القتل حدثني المثنى قال حدثنا إسحاق قال حدثنا أبو  
 رهير عن حوسر عن الضحاك ﴿وَلَيْسَ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ قال الشرك. حدثنا  
 القاسم قال حدثنا الحسين قال حدثني حجاج قال قال ابن جريح أخبرني  
 عبد الله بن كثير عن محمد بن عمار عن قتادة قوله ﴿وَلَيْسَ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ قال الفتنة  
 الشرك حدثت عن الحسين بن الفرج قال سمعت الفضل بن خالد قال  
 حدثت عبيد بن سليمان عن الضحاك ﴿وَلَيْسَ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ قال الشرك  
 أشد من القتل حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد في  
 قوله حل ذكره ﴿وَلَيْسَ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ قال فية الكفرة اهـ

(١) أي معصوم الدم.



قال المؤلف رحمه الله (ومنها الضرب بغير حق)

الشرح أن من معاصي اليد التي هي من الكبائر ضرب المسلم بغير حق ففي الحديث الصحيح «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا»<sup>(١)</sup> ومثل الضرب ترويع المسلم والإشارة إليه بنحو سلاح ففي الصحيح «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ» رواه ابن حبان<sup>(٢)</sup>. هذا إن قصد ترويعه أما إن لم يقصد ترويعه ووطن أنه لا يتروّع فرفع عليه نحو حديدة فلا إثم عليه

قال المؤلف رحمه الله (وأخذ الرشوة وإعطاؤها)

الشرح أن من معاصي اليد التي هي من الكبائر أخذ الرشوة وإعطاؤها<sup>(٣)</sup>، فأما الأحد فيحرم على الحاكم ولو حاكم بحق وأما

= ذكرهما من السكيت والحوهري وغيرهما والفتح أفصح وهي العز والامتناع ممن يريد. قال اسوي في شرح مسلم (١٣١/٢ - ١٣٢) «أما أحكام الحديث ففيه حجة لفائدة عظيمة لأهل السنة أن من قتل نفسه أو ارتكب معصية غيرها ومات من غير توبة فليس بكافر ولا يقطع له النار بل هو في حكم ناسية وقد تقدم بيان القاعدة وتقريرها وهذا الحديث شرح بالأحاديث التي قبله الموهب طهرها تحديد قتل النفس وغيره من أصحاب الكبائر في الدر وفيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصي فإن هذا عرفت في يديه ففيه رد على المرحنة القائلين بأن المعاصي لا تضر والله أعلم» اهـ فإن بهذا أن محرد قتل الشخص نفسه لا يكون كفراً، أما لو استحل ذلك أو قتل نفسه اعتراضاً على قضاء الله تعالى كفر

(١) صحيح مسلم: كتاب السر والصلة والآداب باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم.

(٢) روه ابن حبان في صحيحه، انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان كتاب الرهن باب الفتن: ذكر لعن الملائكة من أشار بالحديدة إلى أخيه

(٣) قال في إعدة الطائين (م/٢/ح/٢٣٣) «نسيه قال في لمعني قول الرشوة حرام وهو ما يندب له ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق

الإعطاء وإنما يحرم على المُعْطِي إِنْ كَانَ يَطْلُبُ دَاطِلًا فَأَمَّا إِذَا كَانَ  
الإعطاء لِيَحْكُمَ لَهُ الْحَاكِمُ بِحَقِّ أَوْ لِيُدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ضَمًّا أَوْ لِيَسَالَ مَا  
يَسْتَحِقُّهُ فَسَقَ الْآجِذُ وَلَمْ يَأْتِ الْمُعْطِي لِاصْطِرَارِهِ إِلَى ذَلِكَ لِتَوْصُلِ  
لِحَقِّهِ<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وإخراق الحيوان إلا إذا عاذى  
وتعين طريقًا في الدفع والمثلة بالحيوان)

الشرح أن من معصي اليد التي هي من الكسائر إخراج الحيوان  
سائر سواء كان مأكولًا أو غير مأكول ضعيرًا أو غيره لقوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا مَا يَحْيِي مِنَ الْحَيَاةِ إلا  
يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّهَا رُوِيَ بِرَدِّ دُودٍ<sup>(٢)</sup> وهذا إذا لم يكن الحيوان  
مؤدبًا أم إذا عاذى وتعين لإحراق طريقًا لإزالة الضرر ولا حرمة  
في ذلك.

وكذلك من معصي اليد المثلة بالحيوان<sup>(٣)</sup>، ومعنى المثلة تقطيع  
الأجزاء وتغيير الخلقة.

قال المؤلف رحمه الله (واللعب بالثرد وكل ما فيه قمار  
حتى لعب الضبيان بالجوز والكعاب)

الشرح أن من محرمات اليد اللعب بالثرد وهو المسمى بالتردشير

= وذلك لحبر «نعم الله الرشي ونمرتشي في الحكم» رواه ابن حبان  
وغیره وصححه اهـ.

(١) قال النووي في الروضة (١١/١٤٣) «وأما ما دل الرشوة فإن بدلها ليحكم  
له بغير الحق أو بترك الحكم بحق حرم عليه البدل وإن كان ليصل إلى  
حقه فلا يحرم كفداء الأسير» اهـ.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الجهاد باب في كراهية حرق العدو بالنار

(٣) أي يذئ الروح الحي.

وهو نسمة لأول ملوك الفرس لأنه أول من وضع له<sup>(١)</sup> قال عليه الصلاة والسلام «من لعب بالتردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. ونمعى في تحريمه أن فيه حرراً وتخميناً فيؤدى للتخاضم والفتن التي لا غاية لها ففطم الناس عنه حذراً من الشرور المترتبة عليه ويقاس على الترد كل ما كان مثله أي أن كل لعبة كان الاعتماد في لعبها على الحزر والتخمين لا على الفكر والحساب فهي حرام وخرج الشطنح فإنه ليس في معناه لأن العمدة فيه على الفكر والحساب قبل النقل. ويلتحق بالترد في الحكم اللعب بالأوراق المروقة المسماة بالكنجفة أو الكمنجفة<sup>(٣)</sup> وهي المعروفة عند بعض الناس اليوم في بعض البلاد بورق الشدة فإنها إن كانت بعوض فقماراً والقمار من الكبائر وإلا فهي كالترد الذي ورد انتهى عنه بوجه الإطلاق من غير تعرض للمال وكذلك يحرم اللعب بكل ما فيه قماراً وصورته المتختم عليها أن يخرج العوض من الحانين كما يحصل في اللعب بالبحور والكعاب فيحرم على أولئك تمكين الصبيان من اللعب بذلك.

قال المؤلف رحمه الله (واللعب بالآلات اللهو المحرمة كالطنبور والرباب والمرمار والأوتار)

الشرح أن من معاصي اليد اللعب بالآلات اللهو المحرمة وقد ذكر

(١) كما ذكر ابن حجر في التزوير (١٩٩/٢) قال وسمي بردشير بالشير المعجمة والراء سمة لأول ملوك الفرس من حيث كونه أول من وضعه ذكره في المهمات اهـ.

(٢) صحيح مسلم كتاب الشعر. باب تحريم اللعب بالتردشير

(٣) كما في التحفة (١٠ ٢٦٣ ٢٦٤) وحاشية المعربي على النهاية

المصنف منها الطُّبُور والمرمار وقد مر الكلام عليهما. ومثلهما في حرمة اللعب به كل ذي وَثَرٍ كالرباب والكمنجة وغيرهما

قال المؤلف رحمه الله (ولمسُ الأجنبية عمدًا بغير حائل أو به بشهوة ولو مع جنسٍ أو مخرمية)

الشرح أن من معاصي اليد لمس الأجنبية أي غير المَحْرَم وغير الرُّوْحَةِ وبحوها عمدًا بغير حائل مُطلقًا أي بشهوة كان أو بغير شهوة وكذا لو اتحد الحس وكان بشهوة كرحل مع مثله وامرأة مع مثلها أو كان مع مخرمية بشهوة كأخته لقوله ﷺ في شيء حديث «واليدان زناهما البطش» رواه مسلم<sup>(١)</sup>. والبَطْشُ هنا معناه العمل باليد كما قال الفيومي في المصباح المُنِير وهو من كُتِبَ الدُّعَا.

ومن ضلالاتٍ ضائعةٍ نَبَعَتْ في هذا العُصْرُ تُسَمَّى جُزْبُ التَّحْرِيرِ تحليلُ مُصَافِحَةِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ الْأَحْبِيَّةَ احْتِهَادًا مِنْهُمْ مَعَ وَخُودِ هَذَا النَّصِّ، وبهذا يُنَادُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْجَهْلِ الْعَمِيقِ بِأُمُورِ الدِّينِ، قال شيخنا العبدري رضي الله عنه وَقَدْ صَارَ حَنِي بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ «هَذَا احْتِهَادٌ مَدٌّ» فَقُلْتُ لَهُ «أَتَحْتِهَدُونَ مَعَ النَّصِّ» فَسَكَتَ وَلَمْ يَرُدَّ جَوَابًا. ومما يَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ مُصَافِحَةِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الطَّبْرَايِي<sup>(٢)</sup> وَهُوَ «لَأَنْ يَطْعَنَ أَحَدُكُمْ بِحَدِيدَةٍ فِي رَأْسِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْسَ امْرَأَةً لَا تَحُلُّ لَهُ» وَهَذَا الْحَدِيثُ إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم كتاب القدر باب قدر على ابن آدم حظه من الرزق وغيره  
(٢) رواه في المعجم الكسر (٢٠/٢١١ - ٢١٢) عن معقل بن يسار ولفظه «لأن يطعن في رأس أحدكم بمحيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له» اهـ.

(٣) قال الحافظ الهيثمي (٤/٣٢٦) في المجمع «ورجاءه رحمه الله الصحيح» وفي الترهيب والترهيب (٣/٣٩) «رواه الطبرائي والبيهقي ورجال الطبرائي ثقات رجال الصحيح».

قال المؤلف رحمه الله (وتصويرُ ذي رُوح)

الشرح أن من معاصي اليد تصوير ذي رُوح<sup>(١)</sup> سواءً كان مُجسِّمًا أو مُقوِّشًا في سَقَفٍ أو جِدَارٍ أو مَصوِّرًا في ورقٍ أو مُسُوجًا في ثوبٍ أو غير ذلك وهذا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ في المذاهب الثلاثة المذهب الشافعي والمذهب الحنفي والمذهب الحنبلي. وأباح ذلك المالكية إذا لم يكن مُجسِّمًا. ويشترط لتحريم استبقاء الصورة أن تكون بصورة بهيئة يعيش عليها الحيوان<sup>(٢)</sup>. وصرح الشافعية بجواز استبقائها إذا كانت على أرض أو ساط يداس<sup>(٣)</sup> وقد نصوا على جواز استبقاء الصورة التي تكون في الدرهم والدينار والفلس وسائر ما يُعَدُّ مُمْتَنِعًا<sup>(٤)</sup>.

(١) ولو كانت صورة لا بطير لها كمرس لها نُحِجَةٌ قل في معنى المحتج (٣/٣٢٧) «ويحرم تصوير حيوان» لتحديث لمارٍ ولم فيه من مصداقه حق لله تعالى قال ستمولي وسوءُ أعمل لها رأسًا أم لا حلاق لأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال الأدرعي أن المشهور عند حواري التصوير إذا لم يكن له رأسٌ لم يشأ به لتحديث من قطع رأسها هـ وهذا هو الظاهر انتهى كلام المعني.

(٢) قال الدمشقي في الإعانة (٢م/٢ ح/٣٦٤) «وكذلك يحوز حصور محل فيه صورة قطع رأسه هـ فإذا كانت في محل وأبسه ثم تميع وحوت الحصور فيه قال في النخبة وكشف الرأس فقد ما لا حدة بدونه اهـ قال الباقوري على شرح نعري أو على هيئة لا تعيش بها كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط أو مخرفة النضون فلا يحرم عليه الحصور حيث وجد منه علم حوز التفرح على حيال الظل المعروف لأنها شحوص مثقبة لبطون» اهـ.

(٣) قال الدمشقي في الإعانة (٢م/٢ ح/٣٦٤) «ودلت لأن ما يوطأ ويطرح مهان مبتذل» اهـ.

(٤) قال الدمشقي في الإعانة (٢م/٢ ح/٣٦٤) «وعادة النخبة فرع لا يؤثر حمل النقد الذي عليه صورة كاملة لأنه للحاجة ولأنها ممتنعة بالمعاملة بها ولأن السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لارم ذلك عادة»

وُسُتْنِي مِنْ تَحْرِيمِ ذَلِكَ لَعَبُ الْبَنَاتِ نُصْغَرُ أَيُّ عَمَى هَيْهَ سَبِ  
الصَّعِيرَةَ<sup>(١)</sup>، وَصَرَحَ الْمَالِكِيَّةُ بِحُزْزِ شَرَاءِ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ نُصْغَرُ<sup>(٢)</sup>  
قَالَ الْمُؤَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَمَنْعَ الزَّكَاةِ أَوْ بَعْضِهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ  
وَالْتِمَكُّنِ، وَإِخْرَاجِ مَا لَا يُجْزَى أَوْ إِعْطَاؤِهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا)

الشرح أن من معاصي اليد التي هي من الكسائر منع الزكاة أي  
ترك دفعها أو إعطاء بعضها وترك بعض، ومنها تأخير إخراجها بعد  
وقت الوجوب والتمكُّن من إخراجها فلا عُذر شرعي فلا يحوز لمن  
وَحِثُّ عَلَيْهِ قَبْلَ رَمَضَانَ كَشَهْرِ رَجَبٍ أَوْ شَعْبَانَ مَثَلًا أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى  
رَمَضَانَ، وَلَيْسَ رَمَضَانُ مُوسَمًا لِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ بَلْ مُوسَمٌ فِي  
الْحَوْلِيِّ وَقَدْ حَوْلَانِ نَحْوًا وَكَذَلِكَ مِنْ مَعَاصِي الْيَدِ دَفْعُ مَا لَا  
يُخْرَى إِخْرَاجَهُ وَنَوَكَدَ كَثْرَ قِيَمَةٍ مِنَ الْمُخْرَى، وَبِحُزْزِ إِخْرَاجِ  
الْقِيَمَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَيُّ حَبِثَةٍ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ. وَكَذَلِكَ بِحَرْمِ

حَمَلِهِمْ لَهَا وَأَمَّا نَدْرَاهُ، لِلْإِسْلَامِيَّةِ فَمِمَّا تَحْدُثُ إِلَّا فِي رَمَضَانَ عِنْدَ الْحَدِيثِ

وَكُنْ مَكْنُونٌ عَلَيْهَا سَمِيحٌ وَنَسَمٌ رَسُوهُ الْمَلِكُ سَمِيحٌ اهـ

(١) قَالَ الْمَدِينِيُّ فِي الْإِعْدَةِ (م ٢/ج ٣/٣٦٤) «قَوْلُهُ (بَعْدَ) يَحُزُّ تَصْوِيرُ بَعْدِ  
النِّسَاءِ هِيَ سَيِّسُ بِمَوْنِهَا عَرُوسَةً لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلْعَبُ  
بِهَا عِنْدَهُ سَمِيحٌ قَوْلُهُ (وَحَكَمَتُهُ) أَيُّ حَوَارِ تَصْوِيرُ لَعَبِ النِّسَاءِ وَقَوْلُهُ  
(تَدْرِيسُهُنَّ) أَيُّ تَعْلِيمُهُنَّ وَقَوْلُهُ (أَمْرٌ اسْرِيَّةٌ) أَيُّ تَرْسَةٍ مِنْ يَأْسِي لَهَا مِنْ  
الْأَوْلَادِ إِذَا كَرَنَ» اهـ.

(٢) فِي الْمَوَكَّةِ الْمَدِينِيِّ عَمَى رَسَائِهِ ابْنُ أَبِي رَيْدٍ يُقَرِّوَانِي مِنْ كِتَابِ الْمَالِكِيَّةِ  
(٢/٤١٢) مَا نَصَّهُ «يُسْتَنَى مِمَّا هُوَ طَلْقٌ قَائِمٌ الْمَجْمَعُ عَلَى حَرْمِهِ صَوْرُ  
لَعَبِ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَا تَحْرُمُ وَبِحُزْزِ اسْتِصْدَاعِهَا وَصَعْبِ وَبَيْعِهَا وَشُرْؤِهَا  
لَهَا لَأَنَّ لَهَا يَنْدَرِسُ عَلَى حَمَلِ الْأُضْدَالِ فَقَدْ كُنْ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
حَوَارِ يَلْعَبُ بِهَا صَوْرُ النِّسَاءِ الْمُصْنُوعَةِ مِنْ بَحْرِ حَشَبِ عِيدٍ رَسُوهُ  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَسْتَحْيِي مِنْهُ وَيَتَّقِيهَا» ثُمَّ قَالَ (٢/٤١٢) «وَأَمَّا  
فَعَلَهَا لِلْكِبَارِ فَحَرَامٌ» اهـ.



إِعْطَاؤُهَا مِنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا كإِعْطَائِهَا لِلْحَمِيعَاتِ الَّتِي تَصْرِفُ الرِّكَاءَ فِي غَيْرِ مَصَارِفِهَا، وَأَمَّا إِنْ وَكَّلَ الْمُرَكِّي حَمِيعَةً يَثِقُ بِأَنَّهَا تَصْرِفُ الرِّكَاءَ فِي مَصَارِفِهَا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا.

قال المؤلف رحمه الله (ومنع الأجير أجرته)

الشرح أن من معاصي اليد التي هي من الكبائر ترك إعطاء الأجير أجرته وقد صحَّ الحديثُ القدسيُّ «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنتُ خصمه خصمته رجلٌ أعطى بي العهد ثم عذر ورجلٌ باع حرًّا فآكل ثمنه ورجلٌ استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يُعطه أجره» رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومعنى خصمته أنه معلوثٌ لا حجة له، ومعنى أعطى بي العهد ثم عذر أعطى العهد باسمي ثم عذر كالذي يُبايع إمامًا ثم يتمرد عليه كدس عذروا بغنيٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه من الخوارج وغيرهم بعد أن بايعه المهاجرون والأنصار في المدينة.

قال المؤلف رحمه الله (ومنع المضطر ما يسدّه وعدم إنقاذ

غريقٍ من غير عذرٍ فيهما)

الشرح أن من معاصي اليد التي هي من الكبائر منع المضطر ما يسدّه أي ما يسدُّ حاجته من غير عذر، ولا فرق في المضطر بين القريب وغيره وهو يشمل الذمي. والمراد بالمضطر من اضطرَّ لكسوةٍ يدفعُ بها الهلاك عن نفسه ومن اضطرَّ لطعمٍ يدفعُ به الهلاك عن نفسه.

ومن معاصي اليد أيضًا عدم إنقاذ غريقٍ معصومٍ مع القدرة على ذلك، ولا إثم على من هو غير قادر.

(١) صحيح البخاري كتب ليوع باب إثم من باع حرًّا

قال المؤلف رحمه الله (وكتابة ما يحرم النطق به)

الشرح أن من معاصي اليد كتابة ما يحرم النطق به قال الغزالي في بداية الهداية لأن القلم أحد اللسانين فاحفظه عما يجب حفظ اللسان منه من غيبة وغيرها اهـ فلا يكتب به ما يحرم النطق به من جميع ما سبق ومثل القلم في ذلك سائر أدوات الكتابة من آلات طباعة وحاسوب<sup>(١)</sup> ونحوها.

قال المؤلف رحمه الله (والخيانة وهي ضد النصيحة فتشمل الأفعال والأقوال والأحوال.)

الشرح أن من معاصي اليد الخيانة سواء كانت بالقول أو بالفعل أو بالحال قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء]. وتطلق الأمانة على ما يستأمن الناس بعضهم بعضاً عليه من نحو الودائع كما تشمل الأمانة ما يئتمن الرجل عليه أجيـرة من العمل وما يئتمن عليه الروح زوجته في بيته بأن لا تخونه في فراشه أو ماله. روى الإمام أحمد وابن حبان<sup>(٢)</sup> من حديث أسس «لا دين لمن لا عهد له ولا إيمان لمن لا أمانة له» أي لا يكون من لا يحافظ على الأمانة مؤمناً كاملاً ولا يكون دين من يصيغ العهد كاملاً.

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي الفرج.

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي الفرج الزنى واللواط)

(١) وهو المسمى الكمبيوتر.

(٢) صحيح ابن حبان، انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، كتاب الإيمان؛ باب فرض الإيمان (١/٢٠٧).

الشرح أن من معاصي الفرج الرئى قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء]. والزنى عند الإطلاق إدخال الحشفة أي رأس الذكر<sup>(١)</sup> في فرج غير زوجته وأمثه، فإدخال الحشفة كإدخال كل الذكر، فهذا هو الزنى الذي يُعدُّ من أكبر الكبائر ويترتب الحد عليه.

وأما اللواط الذي هو من الكبائر فهو إدخال الحشفة في الدبر أي في دبر امرأة غير زوجته ومملوكته أو دبر ذكر وأما إتيان الرجل امرأة في دبرها فهو حرام لكنه ليس إلى حد اللواط. روى الإمام أحمد في مسنده<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> «لا ينظر الله إلى رجل أتى امرأته في دبرها» أي لا يكرمه بل يهينه يوم القيامة.

قال المؤلف رحمه الله (وينحد الخثر المخصن ذكراً أو أنثى بالزجم بالحجارة المعتدلة حتى يموت وغيره بمائة جلدة وتغريب سبة للخز وينصف ذلك للزقيق).

الشرح يترتب على الرئى واللواط الحد أي يجب على الإمام الخليفة ومن في معاه إقامته. ويختلف الحد في المخصن وغير المخصن والمخصن هو الذي وطئ في نكاح صحيح وكان حراً مكلفاً ويحد إذا ربي بالزجم بالحجارة المعتدلة ونحوها<sup>(٤)</sup> حتى يموت، وذلك لأنه **بجّة** رجم رجلاً يُسمى ماعزاً ورجم المرأة العامدية رواهما مسلم<sup>(٥)</sup> وليس واحداً كون الحجارة معتدلة لكن

(١) وهو انقصر لدى كد مستتراً بالجلدة ثم ظهر بالحد.

(٢) مسند أحمد بن حنبل (٣٤٤/٢).

(٣) انظر سنن الترمذي: كتاب الرضاع باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن. قال الترمذي: «هذا حديث حسن»

(٤) كالمدر أي قطع الطين اليابس.

(٥) صحيح مسلم كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالرئى

ذلك يُندب<sup>(١)</sup>. وأما غيرُ الْمُخْضَن وهو الذي لم يَطَأ في نكاح صَاحِبٍ فيكونُ حَدُّهُ خَلْدٌ مائةٍ وتغريبٌ سَنَةٌ هِلَالِيَّةٌ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَحَلِّ الزَّنى فَمَا فَوْقَهَا.

وأما حَدُّ اللَّائِطِ وَالْمَلُوطِ بِهِ فَقَدْ اخْتُلِفَ فِيهِ وَالْمَعْتَمِدُ أَنَّ حَدَّ الْقَاعِلِ حَدُّ الزَّنى وَأما المفعولُ بِهِ فَحَدُّهُ جَلْدٌ مائةٍ وتغريبٌ عام وما مرَّ هو حَدُّ الْحَرِّ الْمُكْتَفٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَأما الرقيقُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَحَدُّهُ نِصْفٌ ذَلِكَ فَيُخْلَدُ خَمْسِينَ خَلْدَةً وَيُعْرَبُ بِصَفِّ عام. وَلَا يَثْبُتُ الزَّنى إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ بِاعْتِرَافِ الزَّائِي وَبَيِّنَةُ الزَّنى أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ الْعُدُولِ. وَلَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ الْبَيِّنَةُ مَفْصَلَةً<sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الزَّنى يَثْبُتُ بِمَحْرَدٍ أَنْ يُرَى رِجْلٌ وَامْرَأَةٌ تَحْتَ لِحَافٍ وَاحِدٍ أَوْ أَنْ يُرَى رَاكِبًا لَهَا مِنْ عَيْرٍ رَوِيَّةٍ عَيْبُوبَةُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَرَّرَ التَّلَاصُقِ مَعَ الْعُرِيِّ زِنَى وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالزَّنى الْمُوجِبِ لِلْحَدِّ.

(١) قال في نهاية المحتاج (٤٣٤/٧) «والأولى كونه [أي المرحم] سحوا حجاره معتدلة بأن يكون كل منها يملأ الكف نعم يحرم بكبير مدف لتفويته المقصود من التشكيل وبصغير ليس له كبير تأثير لطول تعديده وما في خير مسدوم في قصة ما عر أنهم رموه بما وجدوه حتى بالحلاميد وهي الحجارة الكبار غير مدف لذلك لصدقها بالمعتد المذكور بل قولهم فشتد وشتددا حلله حتى أتى عرض الحرة وتنصب فرميد بحلاميد الحرة حتى سكت فيه دليل على أن تلك الحلاميد لم تكن مدفوعة وإلا لم يعددوا الرمي بها إلى أن سكت» اهـ.

(٢) قال لدمياضي في إعانة الطالبين في باب الحدود (م/٢ ح/٤/١٤٩) «يشترط في البينة أن تفصل وتفصيلها يكون بذكر المرء بها لاحتمال أن لا حد يوطئها ويذكر الكيفية أي كمية ما وجد منه من إدخال الحشفة أو قدرها لاحتمال إرادة المباشرة فيما دون الفرج بقولها إنه رنى وذكر مكان الوطء وزمانه» اهـ.

قال المؤلف رحمه الله (ومنها إثبات البهائم ولو ملكة والاستمناء بيد غير الحليلة الزوجة وأمتها التي تحل له)

الشرح أن من مُحَرَّمات الفرج التي هي من الكبائر إثبات البهيمة ولو ملكة وذلك لأنه يدخل تحت قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَاطُونَ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿١﴾ فَمَنْ تَعَنَّيَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٢﴾ [سورة المؤمنون] فيؤخذ من قوله تعالى ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ تحريم ذلك. وفي حكمه تحريم سخاق النساء فيما بينهما. وتدل الآية على تحريم الاستمناء أيضا فلا حاجة . ما يروى في ذلك عن رسول الله ﷺ وليس من كلامه وهو قول جمهورهم إن من استمنى بيده يأتي يوم القيامة ويده حلى فهذا كذب لا صحة له عن رسول الله ﷺ

قال المؤلف رحمه الله (والوطء في الحيض أو التفاس أو بعد انقطاعهما وقبل الغسل أو بعد الغسل بلا نية من المغتسلة أو مع فقد شرط من شروطه)

الشرح أن من مُحَرَّمات الفرج التي هي من الكبائر الوطء أي الجماع في حيض أو نفاس سواء كان محدثا أو بدون حائل، وكذلك بعد الانقطاع وقبل الغسل، وكذلك يحرم بعد الغسل الذي لم تقترن به بيته، وكذلك بعد الغسل بنية لكن من غير استيفاء شروط الغسل ويقوم مقام الغسل التيمم بشرطه. قال لمقهاة يكفر مستحسنا وطء المرأة في حال الحيض لأن حرمة معلومة من الدين بالضرورة.

أما الاستمتاع بغير الوطء فهو جائز إن كان فيما عدا ما بين الشرة والرُكبة ويحرم فيما بين الشرة والرُكبة إن كان بلا حائل، وفي المذهب الشافعي قول بجواز الاستمتاع بالحائض بغير

الجماع<sup>(١)</sup> مُظْلَقًا أَي أَكَانَ بِحَائِلٍ أَمْ بِلَا حَائِلٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثُ مُسْلِمٍ «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والتكشف عند من يحرم نظره إليه  
أو في الخلوة لغير غرض)

الشرح أن من مُحَرَّمَاتِ الْفَرْجِ كَشَفُ الْعَوْرَةِ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ مَنْ يَحْرُمُ نَظْرُهُ إِلَيْهَا وَكَذَا فِي الْخَلْوَةِ لِغَيْرِ غَرَضٍ<sup>(٤)</sup>. وَعُلِمَ مِمَّا مَضَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّكْشُّفُ أَيُ كَشَفُ مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ فِي الْحَلْوَةِ حَتَّى الْعَوْرَةِ الْمَغْلُظَةِ لِغَرَضٍ كَالْتَرَدِّ وَبَحْوِهِ

تَنْبِيْهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى بَعْضِ مَا مَرَّ وَزِيَادَةٌ. لَا يَحُوزُ إِبْكَارُ كَشَفِ الرَّجُلِ فَخْذَهُ مَا سِوَى السَّوَاتِينِ أَمَامَ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ حَرَمَةَ ذَلِكَ وَأَمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ حَرَمَةَ ذَلِكَ فَيَنْكُرُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ إِنْكَارِ الْمَنْكَرِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْكَرُ مُحْتَجًّا عَلَى تَحْرِيمِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَلَيْسَ مَا سِوَى السَّوَاتِينِ كَالْمَحْجَدِ مِمَّا أُخْمِعَ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلذَّكَرِ بَلْ جَوَّازُ كَشْفِهِ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ التَّائِبِيِّ الْجَلِيلِ غَطَاءِ بْنِ أَبِي زَبَاحٍ الَّذِي قَالَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ مَا رَأَيْتُ أَفْقَهُ مِنْهُ وَتُتِ

(١) أَي بغير إدخال الحشفة في الفرج.

(٢) صحيح مسلم كتاب الحيض باب حوار غسل الحائض رأس ووجه وترجيله وطهارة مؤثرها.

(٣) والعورة بالنسبة للرجل ما بين السرة والركبة أما المرأة فعورتها مع السرة ولمحارم كذلك ومع الرجل الأحاب جميع البدن ما عدا لوجه والكفين

(٤) قال الشريبي في الإقناع (١١٢/١) «ولا يحب ستر عورته عن نفسه» اهـ قال البهبرمي (٤٢٦/١) «قوله (ولا يحب ستر عورته) أي السواتين بلذكر وما بين السرة والركبة للمرأة حرة أو آمنة» ثم قال (٤٢٦/١) «وحاصل ما يتعلق بالعورة أن يقال هي للرجل في الخلوة السواتان ولغيره من أنثى وخشى فيها أي الخلوة وبحصرة محرم ما بين السرة والركبة» اهـ

أَنَّهُ أَحَدُ قَوْلِي مَالِكٍ<sup>(١)</sup> وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (واستقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط من غير حائل أو بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو كان أقل من ثلثي ذراع إلا في المعدل لذلك أي إلا في المكان المعدل لقضاء الحاجة)

الشرح أن من معاصي الفرج استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط في غير المكن المعدل لقضاء الحاجة<sup>(٣)</sup> من غير حائل بينه وبين القبلة والأصل في ذلك حديث الضحكيين<sup>(٤)</sup> «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا»<sup>(٥)</sup> وأما

(١) قال الخطاب من المالكية في مواهب الحبيب (٤٩٨/١) «وقال الشيخ أبو عبد الله بن الحجاج في المدخل في فصل القدرة إن يطهر بعض المكن مكرهه على المشهور وقيل حرام» اهـ

(٢) قال في المعنى من كتب الحاشية (٦١٥/١ - ٦١٦) «والصالح في المذهب أنها من نرجل ما بين السرة وتركبة بصر عليه أحمد في رواية حمادة وهو قول مالك وشافعي وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء وفيه رواية أخرى أنها نرجل قل مهمل سألت أحمد ما العورة قال الفرج ولدر وهذا قول من أبي دؤب ودأود لما روى أسد أن النبي ﷺ يوم حبر حبر البرار عن فحده حتى أبي لأبظر إلى بياض فحد النبي ﷺ رواه البحاري وقال حديث أسد وأسد وحديث حرهد أحوط» اهـ

(٣) قال لأبصاري في فتح نوهاب (٩/١) «أما إذا كان في المعدل لذلك ولا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف لأولى فإله في المجموع» اهـ قال من ححر الهبتم في لمهاح القويم (ص/٦٨) «إلا في المواضع المعدلة لذلك فإن الاستقبال والاستدبار فيها مباح مطلقاً لكنه خلاف الأفضل حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة» اهـ

(٤) صحيح البحاري: كتاب الصلاة باب فيه أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، صحيح مسلم: كتاب الطهارة باب الاستطابة

(٥) في قوت الحبيب للحوي ونو اشتبهت القبلة عليه وحب الاحتهاد حيث لا ستر له اهـ.

مع الحائل فيجوز ذلك بشرط أن يكون ارتفاع الحائل ثلثي ذراع فأكثر وأن لا يبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع. وكذلك يجوز استقبال القبلة واستدبارها بالبول أو بالغائط في المكان المعد لقضاء الحاجة. فإذا عَلِمَ ذلك فما لهؤلاء الذين يُحَرِّمُونَ مَدَّ الرَّجُلِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي حَالِ الْجُلُوسِ وَنَحْوِهِ.

قال المؤلف رحمه الله (والتعوط على القبر)

الشرح أن من جملة المعاصي التَّعَوُّطُ عَلَى الْقَبْرِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جُمْرَةٍ فَتُحْرَقَ ثِيَابُهُ وَتُخْلَصَ إِلَى حُلِيِّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ» رواه مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة والمراد بالجلوسُ نُحُوسٌ لِلْبُورِ أَوْ الْعَائِطِ.

قال المؤلف رحمه الله (والبول في المسجد ولو في إباء وعلى المُعْظَمِ)

الشرح أن من معاصي الفرج البول في المسجد<sup>(٢)</sup> ولو كان في إباء بخلاف النصد والحمامة فيه في الإباء فإن ذلك لا يحرم فليس حكمه كالبول<sup>(٣)</sup> لَأَنَّ الْبَوْلَ أَفْحَشُ<sup>(٤)</sup>. ويحرم البول على مُعْظَمِ أَيِّ

(١) صحيح مسلم كتاب النجس باب نهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه.

(٢) أي المكان الموقوف للصلاة.

(٣) قال النووي في روضه خالص (٣٩٣/٢) «ويجوز النصد والحمامة في المسجد في إباء بشرط أن يمر سنويًا ولأولى تركه وفي البول في الطست احتمالان لصاحب الشرح والأصح لمعونه قطع صاحب التتمة لأنه أقبح من النصد» اهـ.

(٤) قال الشريفي في الإيضاح (٩٥/١) «ولا يحرم إخراج الريح فيه (أي في المسجد) لكن الأولى احتسابه فتونه بغيره» إن لملائكة تأتي مما يتأدى منه بنو آدم» اهـ.



ما يُعْظَمُ شرعاً وكذلك قضاء الحاجة في موضع نسيك ضيق كالجمرة<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وترك الختان للبالغ ويجوز عند مالك)

الشرح أن من مُحَرَّمَاتِ الفَرْحِ تركُ الخِتَانِ بعد البلوغ فإنه يجبُ على المكلف غير المختون الخِتَانُ إن أطاق ذلك، ويحصلُ ذلكُ بقطع قُلْفَةِ الذَّكَرِ ويجبُ عند الإمام الشافعي خِتَانُ الأنثى أيضاً بقطع شيء يحصل به اسمُ القطع من القطعة المُرْتَمِعة كُعرفِ الديك من الأنثى<sup>(٢)</sup> ومذهبُ مالك وغيره من الأئمة<sup>(٣)</sup> أنه غيرُ واجبٍ على الذَّكَرِ والأنثى وإنما هو سُنَّةٌ، ومن هنا ينبغي التَّلَطُّفُ بمن يدخل في الإسلام وهو غيرُ مُحْتَتِنٍ فلا ينبغي أن يُكَلِّمَ بذلك إن كان يُخْشَى منه النُّفُورُ من الإسلام.

(١) قال النووي الحادي في شرحه على سلم التوفيق «ذلك كموضع نسيك صيق كالجمرة والمشعر والفرح والصفاء والمروة بخلاف عرفة ومردلة ومنى لسعتها» اهـ.

(٢) وفي المستدرک علی الصحيحین (٣/٥٢٥) عن لصحاك بن قيس قال كانت بالمدينة امرأة تحفض النساء يقال لها أم عطية فقد لها رسول له عليه السلام «احمضي ولا تنهكي فيه أصر لوجهه وأحظي عند الروح» اهـ قال النووي في الروضة (١٠/١٨٠) «الختان واجب في حق الرجال والنساء» وقال (١٠/١٨٠) «وختان الرجل قطع الجلد التي تغطي الحشفة حتى تكشف جميع الحشفة ويقال لتلك الجلد القدمة» قال (١٠/١٨١) «وأما من امرأة فتقطع من اللحم التي في أعلى الفرج فوق محرج البول وتشبه تلك اللحم عرفت الديك فإذا قطعت بقي أصلها كاللواة ويكفي أن يقطع ما يقع عليه الاسم» اهـ.

(٣) كالحفمية ففي الدر المختار ما نصه والأصل أن الختان سنة اهـ.

## قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي الرجل .

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي الرجل المشي في معصية كالمشي في سعاية بمسلم أو في قتله بغير حق)

الشرح أن من معاصي الرجل التي من الكبائر السعاية بالمسلم للإضرار به لأن السعاية فيها أذى كبير لأنه يحضن بها إدخال الرغب إلى المسمي به وترويع أهله بطلب السلطان، ويدل على ذلك حديث الترمذي<sup>(١)</sup> أن يهوديين سألا النبي ﷺ عن قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ۖ﴾ [سورة الإسراء] فأجابهما النبي ﷺ وذكر منها «ولا تذهبوا بيريء إلى ذي سلطان ليقتله» الحديث. وهذا إذا كانت السعاية به بغير حق أما السعاية بحق فهي جائزة وكذلك يحرم المشي بالرجل في كل معصية كالمشي للرسى بامرأة أو التلدد المحرم بما دون ذلك وقد حصل من الطائفة المسماة حزب التحرير التي سنق ذكرها أنهم بشرؤا بضاريس الشام

(١) في سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن باب ومن سورتي إسرائيل، عن صفوان بن عسال أن يهوديين قال أحدهما لصاحبه اذهب ب بني هاد السي سأله فقل لا تقل بني قبه بن سمعيل تقول بني كانت له أربعة أعين فأبيا السي ﷺ فسألاه عن قول الله عز وجل ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ فقال رسول الله ﷺ «لا تشركوا بالله شيئاً ولا تربوا ولا تعتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا تسرقوا ولا تسحروا ولا تمشوا بيريء إلى سلطان فيقتله ولا تأكلوا الرب ولا يهدفوا محصية ولا تفروا من الرحف» شئ شعة «وعليكم يا معشر اليهود خاصة لا يهدفوا في البيت» فقلا يديه ورحليه وقالوا شهد أنك سي قل «وما يمعكم أن يسما» قلا «إن دود دعا الله أن لا يرب في دينه سي رب يحد إن أسما أن تقند لليهود» اه قال الترمذي. «هذا حديث حسن صحيح»

منشورًا يتضمَّنُ حوارَ مشي رَّحَلٍ للربِّي - مرآةً وزعمو أنَّ هذا حائرٌ إنما الحرامُ الزبي الحقبشي - أسعَمَدُ لآلة فِدو وكذبت المشي بقصد الفُحور بَعْلَاهُ لا يكونُ معصيةً إلا - أسعَمَدُ الآلة وه وكفاهُم هذا خِزْيًا<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وإباق العبد والزوجة ومن عليه حق عَمَّا يلزَمُهُ من قصاصٍ أو دينٍ أو شقةٍ أو نَزٍّ والديه أو تربية الأطفال)

الشرح أنَّ من معاصي الرِّحَلِ نَتِي هي من الكُتْرِ إباق أي هُرُوب العبد أي المملوك ذكرًا كان أو أنثى من سيده ونزوحه من زوجته وذلك كبيرة إذا لم يكن عُذرٌ وكذبت بحرم الهرب من أداء الحق الواجب على الشخص الذي يدرته كان لِرَمَدٍ وصاح<sup>(٢)</sup> - أس قتل نسًا معصومةً عمدًا ظلمًا أو فُتًا عيَّن شخص معصوم عمدًا ظلمًا، أو لِرَمَدٍ بفقَّةٍ واجبة للزوجة أو لبواندين أو للاحندان وسحرية الهروب من التفقة الواجبة يدل عليه حديث "كُتِي بالمرء إثمًا أن يصنع من يقوت" رَوَاهُ الحَاكِمُ<sup>(٣)</sup> وفي رواية "من يعول زَوْهَ نُو دُوْدَ<sup>(٤)</sup> أي من تحت عليه نفقته، ففي هذا بيان أنَّ ذِكْرَ من كُتَرِ المعاصي

(١) وهذا يخالف ما جاء في صحيح مسلم كتاب الفدر باب قدر عبي من آدم حظه من نُرَا وعمره، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال "كُتِبَ عَلَى مَنْ أَدَامَ بَصِيهَهُ مِنْ نُرَبٍ مَدْرُؤُهُ ذِكْرٌ لَا مَحَابَةَ وَنَعَمَانَ بِهِمْ ابْطِلَ وَأَدَبٌ رِيَاهِمَا لَا سَمَاعَ وَالنَّصَرُ رِيَاهُ كَلَامٌ وَبِدَارُهُ بَطْشٌ وَارْحَلُ رِيَاهُ نَحْطٌ وَنَقَبٌ يَهْوَى وَيَتَمَيَّ وَيَصْدُقُ ذِكْرُ نُفْرَجٍ وَتَكْدِيهِ هُوَ وَكُلُّ مَنْ عَدَرَ صُ شَرَعَ إِلَهُ تَعَالَى بَلَقَى بِهِ فِي كُلِّ سَهْلٍ وَحَرْبٍ

(٢) ذكر لشافعي في الآم (٣/٦) أنَّ النَّصْرَ أَنْ يَفْعَلَ بِالْمَرْءِ مِثْلَ مَا فَعَلَ

(٣) المستدرک علی الصحيحین (١/٤١٥) وصححه وأقره - هبِي، ورواه نُو

داود في مسنه: كتاب الزكاة باب في صفة رَحِمِهِ

(٤) سنن أبي داود: كتاب الزكاة: باب في صفة نُرَحِمِهِ

## قال المؤلف رحمه الله (والتَّبَخُّرُ فِي الْمَشْيِ)

الشرح أن من معاصي الرَّجُل التي هي من الكبائر التَّبَخُّرُ فِي الْمَشْيِ أي مَشْيَةَ الْكِبَرِ وَالْخَيْلَاءِ، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [سورة الإسراء] أي لَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مُخْتَالًا فَخُورًا، وقال ﷺ «مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَعَاطَمُ فِي نَفْسِهِ وَلَا اخْتَالَ فِي مَشْيِهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان» رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.

## قال المؤلف رحمه الله (وتخطي الرقاب إلا لفرجة)

الشرح أن من معاصي الرَّجُل تَخْطِي الرِّقَابِ أي إذا كان الناس يتأذون بذلك وذلك لإحديث عبد الله بن بسرٍ جاء رجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ يَخْطُبُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ» رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> وابن حبان<sup>(٣)</sup> وروى البيهقي وغيره<sup>(٤)</sup> «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ»، فَإِنْ كَانُوا لَا يَتَأَدُّونَ بِتَخْطِيهِ لِرِقَابِهِمْ<sup>(٥)</sup> فَهُوَ مَكْرُوهٌ<sup>(٦)</sup>. وَأَمَّا

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٢٨٣/٦). ورواه الإمام أحمد في مسنده (١١٨، ٢)

(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة باب تحطى رقاب الناس يوم الجمعة.  
(٣) صحيح ابن حبان، نظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: كتاب الصلاة باب صلاة الجمعة ذكر التحرر عن تحطى رقاب الناس يوم الجمعة في قصده للصلاة (١٩٩/٤).

(٤) رواه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في النهي عن تحطى الناس يوم الجمعة، ولفظه «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ» اهـ.  
(٥) أى في حال عدم وجود الفرجة.

(٦) قال في فتح المعبر (٢٠/١) «(وَحَرَمُ تَحْطِ) رِقَابُ النَّاسِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ وَالْحَرَمُ بِالْحَرَمَةِ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَاحْتَارَهُ فِي الرُّوضَةِ وَعَلَيْهَا كَثِيرُونَ» اهـ قال الشيرازي في حاشيته

التَّخْطِي لِفُرْحَةٍ أَيْ لِأَجْلِ سَدِّهَا فَهُوَ جَائِزٌ .

قال المؤلف رحمه الله (والمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي إِذَا كَمَلْتَ شُرُوطَ السُّتْرَةِ)

الشرح أنَّ من جملة معاصي الرَّحْلِ المُرُورَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي صَلَاةً صَحِيحَةً بِالنِّسْبَةِ لِمَذْهَبِ الْمُصَلِّي مَعَ حُضُولِ السُّتْرَةِ الْمُعْتَبَرَةِ بِأَنْ قَرُبَ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلَ بَذْرَاعِ الْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ<sup>(١)</sup> وَكَانَتْ مُرْتَفَعَةً ثُلْثِي ذِرَاعٍ فَأَكْثَرُ . وَتَحْرِيمُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> فَإِذَا وَجِدْتَ السُّتْرَةَ سُنًّا لِلْمُصَلِّي أَنْ يَدْفَعَ الْمَارَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّتْرَةِ، وَإِنْ لَمْ تُؤَخِّدِ السُّتْرَةَ فَلَيْسَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُزِجَعَ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ اقْتَرَبَ مِنْهُ بِذِرَاعٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> .

عَنِ لَهْدِيَةِ (٢/٣٣٨) «وَيُؤَخِّدُ مِنَ التَّعْيِيرِ بِالرُّقَبِ أَنْ الْمُرَادُ بِالتَّخْطِي أَنْ يَرْفَعَ رِجْلَهُ نَحْثَ يَحْدِي فِي تَحْصِيهِ أَعْنَى مَكْبَاحٍ لِحَالِسٍ وَعَلَيْهِ وَمَا يَمُحُّ مِنَ الْمُرُورِ مِنَ الدَّاسِ يَبْصُلُ إِلَى نَحْوِ لُصْفِ الْأَوَّلِ لَيْسَ مِنَ التَّخْطِي بَلْ مِنَ حَرْقِ صَنْوَفٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ فُرُجٌ فِي الصَّنُوفِ يَمْشِي بِهَا» اهـ .  
(١) قُلِ الْأَنْصَارِيُّ فِي شَرْحِ الرُّوَصِ (١/١٨٤) «وَلَا يَبْعُدُ [أَيِ السُّتْرَةِ] مِنْ قَدَمَيْهِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ لِحَرِّ دَلَالِ أَنْ النَّسِي بِهَا لَمْ يَصِلْ فِي الْكَعْبَةِ حَتَّى يَبْهَ وَبَيْنَ الْحَائِطِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَلَأَنْ ذَلِكَ قَدَرُ مَكَانِ السَّحُودِ وَتُدْنِيكَ سَتَحَبُّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ النَّصِيِّينَ بِقَدَرِ ذَلِكَ ذَكَرَهُ الْعَوِيُّ» اهـ .

(٢) سَمِعْتُ سَيِّدَ دُودٍ كِتَابَ الصَّلَاةِ: «أَبُو يَسْمَعُ عَنْهُ مِنَ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي» .

(٣) قُلِ السُّوَيْ فِي الرُّوَصَةِ (١، ٢٩٥) «وَلِلْمُصَلِّي أَنْ يَدْفَعَهُ وَيَضْرِبَهُ عَنِ الْمُرُورِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ سِتْرَةً أَوْ كَانَتْ وَتَسَاعَدُ مِنْهَا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ لِدَفْعِ لِنَقْصِيرِهِ قُلْتُ وَلَا يَحْرُمُ حِينَئِذٍ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ» اهـ .



القرءان الفاتحة أو غيرها بدم الشحص نفسه للاستشفاء وغيره من الأغراض.

قال المؤلف رحمه الله (وكلُّ مشيٍّ إلى محرمٍ وتخلُّفٍ عن واجبٍ).

الشرح أن من معصي الرجل المشي بها إلى ما حرّم الله تعالى على اختلاف أنواعه، وكذلك المشي إلى ما فيه إضاعة واجب كأن يمشي مشياً يحصل به إحراج صلاة عن وقتها قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَهْكُؤْ أُمُوكُمْ وَلَا تُولَدُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة نساء: ١٠٣]

قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان معاصي البدن.

قال المؤلف رحمه الله (ومن معاصي البدن عقوق الوالدين)

الشرح أن من معاصي البدن أي من المعاصي التي لا تدزّم حارحة من الحوارح بخصوصها عقوق لوالدين أو أحدهما وإن علا ولو مع وحود أقرب منه، قال بعض شافعية في ضبطه «هو ما يتأذى به الوالدان أو أحدهما تأدياً ليس بالهين في العرف»<sup>(١)</sup>. وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال «ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق

(١) قال المصنف في إعدة لطائفة (م ٢/ ح ٣/ ١٥٥) «ومن الكبائر عقوق الوالدين وهو أن يؤديهما أدى ليس بالهين» اهـ وقد التفتني وغيره في ضبط العقوق المحرم «وهو أن يحصل من الولد للأبوين أو أحدهما إيذاء ليس بالهين عرفاً» اهـ قال نسفي فعلى هذا العقوق أن يؤدي الولد أحد أبويه بما هو فعله مع غير أبويه كان محرماً من حملة الصعائر فيكون في حق الأبوين كبيرة» اهـ.

لوالديه والدُّيُوثُ ورجُلَةُ النساءِ» رواه البيهقي<sup>(١)</sup> أي لا يدخل هؤلاء الثلاثة الجنة مع الأولين إن لم يتوبوا وأما إن تابوا فقد قال رسول الله ﷺ «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والفرار من الزحف وهو أن يفر من بين المقاتلين في سبيل الله بعد حضور موضع المعركة)

الشرح أن من جملة معاصي البدن الفرار من الزحف وهو من الكبائر إجماعاً. قال الشافعي رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> «إذا غزا المسلمون وَلَقُوا ضِعْفَهُمْ من العدو حَرُمَ عليهم أن يُؤَلُّوا أي أن يفرُّوا إلا متَحَرِّفينَ لِقَتالٍ أو مُتَحَيِّرينَ إلى فئة وإن كان المشركون أكثر من ضِعْفِهِمْ لم أَحِبَّ لهم أن يُؤَلُّوا ولا يَسْتَوْحِشُونَ السَّخَطَ عِدي من الله لو وَلُّوا عنهم عني غير المتحرف لقتال أو التحيز إلى فئة» اهـ.

قال الفقهاء من المذاهب الأربعة إذا حاف المسلمون الهلاك جاز لهم مصلحة الكفر ولو دفع المال لهم وذلك لأنه لا حير في إقدام المسلمين على القتال إذا عمدوا أنهم لا بُكُون بالعدو أي لا يؤثر فيه، وقد قال ﷺ «لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه» قيل وكيف يذل نفسه يا رسول الله قال «يتعرض من البلاء لما لا يطيق» رواه الترمذي<sup>(٤)</sup> وابن ماجه<sup>(٥)</sup> وفيه دليل على أن المحاطرة بالنفس

(١) سنن البيهقي الكبرى (١٠/٢٢٦).

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الزهد: باب ذكر التوبة.

(٣) الأم نيشامعي، باب تحريم الفرار من لرحف (٤، ٩٢).

(٤) سنن ترمذي كتاب بقر باب ٦٧، قال الترمذي «هذا حديث حسن».

(٥) سنن ابن ماجه: كتاب لمتن باب قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾



المحمودة هي التي يحصل من ورائها نفع<sup>(١)</sup>  
قال المؤلف رحمه الله (وقطיעة الرحم)

الشرح أن من معاصي البدن قطيعة الرحم وهي من الكبائر بالإجماع. قال تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَلَا تَزْحَمُ﴾ [سورة النساء] أي اتقوا الأرحام أن تقطعوها وتحصل القطيعة بإيحاء قلوب الأرحام وتنفيرها إما بترك الإحسان بالمال في حال الحاجة السايلة بهم بلا عذر أو ترك الزيارة بلا عذر كذلك<sup>(٢)</sup>، والعذر كأن يفقد ما كان يصلهم به من المال أو يحده لكنه يحتاجه لما هو أولى بصرفه فيه منهم والمراد بالرحم الأقارب كالعمات والخالات وأولادهم والأخوال والأعمام وأولادهم. قال رسول الله ﷺ «ليس الواصل بالمكافي ولكن الواصل من وصل رحمه إذا قطعت»<sup>(٣)</sup> ففي هذا الحديث إيذان بأن صلة الرجل رحمه التي لا تصله أفضل من صلته رحمه التي تصله لأن ذلك من حُسْن الخلق الذي حصّ الشرع عليه خضاً بالغاً، وهذا الحديث رواه البخاري<sup>(٤)</sup>

(١) قال الرركشي في تشييف المسامع (٤٤٩/٢) «والقرار أي من لزحف وهو من السع الموقد لكه قد يحب إذا عدم أنه يقتل من بكاية هي الكفار لأن التعبير في نهوس إما حار لمصلحة إقرار الدين وفي الشوت ضد هذا المعنى» اهـ.

(٢) قال اس ححر في الفتح (٤١٨/١٠) «وقال ابن أبي حمزة تكون صلة الرحم بالمال وبالعون على الحاجة وبدفع الضرر وبطلاقة الوجه وبالدهاء والمعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة» اهـ.

(٣) قال اس ححر في الفتح (٤٢٣/١٠) «قوله «ليس الواصل بالمكافي» أي الذي يعطي لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير» اهـ.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الادب: باب ليس الواصل بالمكافي.

والترمذي<sup>(١)</sup> وغيرهما.

قال المؤلف رحمه الله (وإيذاء الجار ولو كافراً له أمان أذى ظاهراً)

الشرح أن من معاصي البدن إيذاء الجار ولو كافراً له أمان إيذاء ظاهراً كأن يُشرف على حرمه، أما الاسترسال في سته وضرره بغير سبب شرعي فأشدُّ وزراً بحيث إن الأذى القليل لغير الجار كثير بالنسبة إليه، فيسبى الإحسان إلى الجار والنصر على أدائه وبذل المعروف له.

قال المؤلف رحمه الله (وخضب الشعر بالسواد)

الشرح أن من معاصي البدن الخصب بالسواد أي ذفن الشعر وصبغه بالأسود وهو حرام للرجل والمرأة على القول المختار في المذهب الشافعي إلا للرجال للجهاد<sup>(٢)</sup>. وأجاره بعض الأئمة إذا لم يكن يؤدي إلى العثر والتليس ومثله امرأة شاب شعرها فسودته حتى يحضنها الرجال فهذه لا يحور لها ذلك لكونه يؤدي إلى العثر والتليس

قال المؤلف رحمه الله (وتشبة الرجال بالنساء وعكسه أي بما هو خاص بأحد الجنسين في الملبس وغيره)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر تشبة الرجال بالنساء في المشي أو في الكلام أو اللبس وعكسه لكن تشبة النساء

(١) سنن الترمذي كتاب نكاح ولصه باب ما جاء في صفة الرحم قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) قال النووي في المجموع (٢٩٤/١) «اتفقوا على دم حصاب الرأس أو اللحية بالسواد ثم قال العراقي في الإحياء والنوع في التهذيب وءاحرون من الأصحاب هو مكروه وظاهر عدوانهم أنه كرهه تنزيهه والصحيح بل الصواب أنه حرام ومن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالحاسة قال إلا أن يكون في الجهاد اهـ».

بالرحال أشدُّ إثماً، فما كان في الأصل خاصاً بأحد الصنفين من الزَّيِّ فهو حرامٌ على الصَّنْفِ الآخر وما لا فلا روى البخاريُّ في صحيحه<sup>(١)</sup> من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال».

قال المؤلف رحمه الله (وإسبال الثوب للخيلاء أي إنزاله عن الكعب للفخر)

الشرح أن من معاصي البدن تطويل الثوب للخيلاء أي الكبر ويكون ذلك بإرسال الإزار ونحوه إلى أسفل من الكعبي، قال رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري<sup>(٢)</sup> «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء» أي لا يكرمه بل يهينه يوم القيامة<sup>(٣)</sup>، وإنزال الإزار إلى ما تحت الكعبي حرامٌ من الكبائر إن كان للنظر وإلا كان مكروهاً للرجل<sup>(٤)</sup>، ولطريقة المستحسنة شرعاً للرجل<sup>(٥)</sup> أن يكون الإزار

(١) صحيح البخاري كتاب اللباس باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال.

(٢) صحيح البخاري كتاب اللباس باب قول الله تعالى ﴿لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً﴾ [سورة الأعراف].

(٣) قال ابن حجر في التلخيص (٢٥٨/١٠) «قوله «لا ينظر الله» أي لا يكرمه» اهـ.

(٤) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (٦٢/١٤) «وأنه لا يحور بسببه تحت الكعبي إن كان لخيلاء فإن كان لغيره فهو مكروه» اهـ.

(٥) وأما المرأة فقد روى مالك (الموطأ، ص/ ٧٩٤ - ٧٩٥) عن أبي بكر بن رافع عن أبيه رافع مولى ابن عمر عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت حين ذكر الإزار فالمرأة يا رسول الله قال «ترحيه شراً» قالت أم سلمة إذا يكشف عنها قال «فدراعاً لا تريد عليه» اهـ قال ابن عبد البر في التمهيد (٣٨٤/١٠) «وفي ذلك دليل على أن ظهور قدم المرأة عورة لا يحور كشفه في الصلاة خلاف قول أبي حنيفة» اهـ والحديث رواه الترمذي كتاب اللباس باب ما جاء في حر =

وَنَحْوُهُ إِلَى نَصْفِ السَّاقَيْنِ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ<sup>(١)</sup> «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ».

قال المؤلف رحمه الله (والحناء في اليدين والرجلين للرجل بلا حاجة)

الشرح أن من معاصي البدن استعمال الحناء أي الحضاب به في اليدين والرجلين للرجل بلا حاجة إليه وذلك لما فيه من التشبه بالنساء أما إن كان لحاجة كأن قال له طيب ثقة أن يفعل ذلك للتداوي فيجوز.

قال المؤلف رحمه الله (وقطع الفرض بلا عذر)

الشرح أن من معاصي البدن قطع الفرض أي الأداء والقضاء ولو كان موسعاً أي ولو كان الوقت واسعاً فلو أحرم بصلاة الفرض مثلاً ثم قطعها بلا عذر ولو كان بحيث يستطيع أن يصلي مرة ثانية ضمن الوقت لم يحز لقوله تعالى ﴿وَلَا تُظَاهِرُوا أَعْمَانَكُمْ﴾ [سورة محمد] وسواء أكان الفرض صلاة أم غيرها كحج وصوم واعتكاف ومدور. وهذا الحكم محله ما إذا كان القطع بلا عذر، وأما إذا كان لعذر فلا يحرم فيحوز قطع الصلاة لإنقاذ عريق أو طفل من الوقوع في نار أو السقوط في مهواة<sup>(٢)</sup> بل يحب ذلك إن كان العريق معصوماً.

- ذيل النساء، وأبو داود كتاب الناس باب في قدر الذيل، والنسائي كتاب الرية: باب النساء ذيول أيضاً. قال لحافظ في الفتح (٢٥٩/١٠) «وقد نقل عياض الإجماع على أن المص في حق الرجال دون النساء ومراوده مع الإسهال لتقريره بشيء أم سلمة على فهمها إلا أنه بين لها أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسهال وتيسيه القدر الذي يجمع ما بعده في حقهن كما بين ذلك في حق الرجال» اهـ.

(١) سنن أبي داود: كتاب اللبس. باب في قدر موضع الإزار.

(٢) أي وكر لا يستطيع إنقاذه إلا بقطع الصلاة

قال المؤلف رحمه الله (وقطع نفل الحج والعُمْرة)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر قطع نفل الحج والعُمْرة وذلك لأنه بالشروع فيه يصير إتمامه واحداً<sup>(١)</sup> فهو كفرٌ به نيةً وكفارةً وغيرهما.

قال المؤلف رحمه الله (ومحاكاة المؤمن استهزاء به)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر محاكاة المؤمن أي تقليده في قول أو فعل أو إشارة على وجه الاستهزاء به، قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة الحجرات] الآية، وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى ﴿يَسْخَرُوا﴾ لَا تَسْتَهْزِئُوا بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴿﴾ [سورة الحجرات] من لَقَبَ أَخَاهُ وَاسْخَرَهُ بِهِ فَهُوَ فَاسِقٌ<sup>(٢)</sup>. وقد تكون المحاكاة بالضحك على كلامه إذا تحبَّط فيه وغلِظ أو على صنعته أو على قبح ضرته

قال المؤلف رحمه الله (والتجسُّس على عورات الناس)

الشرح أن من معاصي البدن التجسُّس على عورات الناس أي التطلع على عوراتهم والتتبع لها قال تعالى ﴿وَلَا تَحْشَسُوا﴾ [سورة الحجرات]، والتجسُّس والتَّحَشُّس بمعنى واحد، قال ﴿لَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَنَافَسُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ﴾

(١) قال في فتح الوهاب (١/١٥٢ - ١٥٣) «والنفل من ذلك [أي الحج والعمرة] يصير بالشروع فيه فرضاً أي واجب الإتمام كالفرص بخلاف غيره من النفل» اهـ.

(٢) قال القرطبي في تفسير سورة الحجرات في قوله تعالى ﴿يَسْخَرُوا﴾ لَفْسُوقٌ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴿﴾ (١٦/٣٢٨) «وقيل المعنى أن من لقب أخاه أو سخر منه فهو فاسق» اهـ.



الجلد بالإبرة حتى يخرج لثته ثم يُذَرُّ على المحل ما يُحشى به المحل من نيلة أو نحوها ليررق أو يسود وذلك لإحداث الصجيجين<sup>(١)</sup> «عن رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة<sup>(٢)</sup> والتمنصة<sup>(٣)</sup>» ويحرم الوصل بشعر بحس أو شعر آدمي مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وهجر المسلم فوق ثلاث إلا لغدر شرعي)

الشرح أن من معصى الله هجر المسلم أخاه المسلم فوق ثلاث إذا كان شعر عذر شرعي، قال رسول الله ﷺ «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لبال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام»<sup>(٥)</sup> ففهم هذا الحديث أن إثم

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب النكاح باب الوصل في الشعر ورواه مسلم في صحيحه كتاب النكاح باب التحريم فعل الوصلة والمستوصلة والواشمة، مستوشمة والنامصة والتمنصة والمتفحات والمغيرات خلق الله.

(٢) قال ابن حزم في المحج (١٠/ ٣٧٧) «والنامصة التي تطلب النامص والنامصة التي تلعن والنامص امرأة شعر الوجه يصفقش ويسمي المصفقش منامصة» وأما ابن حزم في النامص فأنه شعر الجاحش ترفيعهما وسوتهما قال أبو ذؤود في تيسر النامصة التي يمش الحاجب حتى ترقه اهـ.

(٣) ورد اللع في أحاديث متفرقة رواه البخاري في صحيحه كتاب النكاح باب المتمصات وكتاب من الكتب باب قوله «سكنم كرسول فخذوه»

(٤) قال النووي في المجموع (٣/ ١٢٩) «قال أصحابنا إذا وصت شعرك شعرك آدمي فهو حرم بلا خلاف سواء كان شعرك رجل أو امرأة» ثم قال (٣/ ١٤٠) «وإن وصته شعرك غير آدمي فإن كان شعرك بحس وهو شعر أمية وشعر ما لا يؤكل إذا فصل في حياته فهو حرم أيضاً بلا خلاف اهـ»

(٥) صحيح البخاري كتاب الحجرة باب الهجرة.

الهِجْر يَرْتَفَعُ بِالسَّلَامِ<sup>(١)</sup> وَأَمَّا الْعُذْرُ الَّذِي يُبِيحُ الْهِجْرَ فَكَأَنَّ يَكُونُ هَجْرُهُ لِمُسْقٍ فِيهِ بِشْرُكٌ صَلَاةٍ أَوْ شُرْبُ خَمْرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ وَلَوْ إِلَى الْمَمَاتِ<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وَمُجَالَسَةُ الْمُبْتَدِعِ أَوْ الْفَاسِقِ لِلْإِنْسَانِ لَهُ عَلَى فِسْقِهِ)

الشرح أن من معاصي البدن مُجَالَسَةُ الْمُتَدَعِ أَوْ الْفَاسِقِ لِإِيْسَاسِهِ عَلَى فِعْلِهِ الْمُنْكَرِ وَالْمُرَادُ بِالْمُتَدَعِ الْمُتَدَعُ بِدَعَا عَقْدَادِيَّةِ أَيُّ مَنْ لَيْسَ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا الْمُرَادُ بِالْفَاسِقِ فَهُوَ مُتَعَاْطِي الْكَبِيرَةِ كَشَارِبِ الْخَمْرِ، وَهَذَا أَيْضًا يُقَيَّدُ بِعَدَمِ الْعُذْرِ<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (وَلَيْسَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ أَوْ مَا أَكْثَرُهُ وَزَنَا مِنْهُ لِلرَّجُلِ الْبَالِغِ إِلَّا خَاتَمُ الْفِضَّةِ)

الشرح أن من معاصي البدن لَيْسَ الذَّهَبُ مُطْلَقًا وَلَيْسَ الْفِضَّةُ عِيرَ الْخَاتَمِ مِنْهَا وَلَيْسَ الْحَرِيرُ<sup>(٤)</sup> الْخَالِصُ أَوْ مَا أَكْثَرُهُ وَزَنَا مِنْهُ لِلرَّجُلِ

(١) قال ابن حجر في الفتح (٤٩٦/١٠) «قال أكثر لعلماء تروى الهجرة بمجرد السلام وردده» اهـ.

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٤٩٧/١٠) «لأن عموم النهي مخصوص بمن لم يكن لهجره سب مشروع فتبين هنا السب المنسوع للهجر وهو لمن صدرت منه معصية فيسوع لمن اطلع عليها منه هجره عليها ليكف عنها» اهـ.

(٣) قال ابن حجر المهيتمى في الرواخر عن اقتراح الكدثر في الكلام على محالسة القراء ولفقهاء المفسقة ما نصه (١٩٧/٢) «وإنما مجرد الحلووس مع فاسق قارئ أو فقيه أو غيرهما مع عدم مباشرته لمفسق فيبعد عد ذلك كبيرة بل الكلام في حرمة من أصله حيث لم يقصد بالحلووس معه إيساسه لأجل فسقه أو مع وصف فسقه وإنما قصد إيساسه لنحو قراءة أو حاجة مباحة له عنده أو نحو ذلك فحيث لا وجه للحرمة من أصلها» اهـ.

(٤) وقد روى الترمذي في سننه: كتاب اللباس عن رسول الله ﷺ باب ما حاء في الحرير وذهب قوله ﷺ «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور



البالغ<sup>(١)</sup> وأما خاتم الفضة فحائز للرجل لأنه ﷺ لبسه<sup>(٢)</sup>. وخرج بالرجل المرأة لأنه يجوز لها الذهب والفضة ولو اتخذت منهما ثوباً إن لم يكن منها على وجه النظر والفخر<sup>(٣)</sup> روى النسائي<sup>(٤)</sup> والترمذي<sup>(٥)</sup> وصححه من حديث أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «أحل الذهب والحريز لإناث أمتي وحرم على ذكورها». وقد احتلف في جواز لباس الذهب والفضة للصبي إلى البلوغ<sup>(٦)</sup>

### = أمتي وأحل لإناثهم =

(١) قال الشيرازي في التبيه (ص/ ٣١) «يحرم على الرجل استعمال الإبريسم أي الحريز وما أكثره إبريسم» اهـ قال النووي في المجموع والطريق الثاني وهو الصحيح لمشهور وبه قطع العراقيون وجمهور الحراسانيين أن الاعتبار بالوزن فإن كان الحريز أقل وزن حل وإن كان أكثر حرم وإن استوى فوجهان الصحيح مذهب عند المصنف وجمهور الأصحاب الحل لأن الشرع إنما حرم ثوب الحريز وهذا ليس بحريز وقطع به الشيخ أبو حامد والثاني التحريم حكاه صاحب الحاوي عن النصريين وصححه وليس كما صحح هـ

(٢) روى لبحاري في صحيحه كتاب النكاح باب حاتم الحديد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق أي فضة وكان في يده ثم كان بعد في يد أبي بكر ثم كان بعد في يد عمر ثم كان في يد عثمان حتى وقع بعد في يتر أريس بنقشة محمد رسول الله اهـ والورق لفضة

(٣) قال النووي في الروضة عن اللسان الحائز للنساء (٢/ ٢٦٤) «وهي لسان الثياب لمسوحة بالذهب أو لفضة وجهان أصحهما الحوار» اهـ

(٤) سنن النسائي الكبرى، كتاب النكاح باب تحريم الذهب على الرجال

(٥) رواه الترمذي في السنن كتاب النكاح عن رسول الله ﷺ ما جاء في الحريز والذهب من طريق أبي موسى الأشعري وقال وحديث أبي موسى حديث حسن صحيح اهـ

(٦) كما ذكر النووي في المجموع (٤/ ٤٣٦) «وقال إن الصحيح حوار» اهـ



امرأة المسجد على رجل لم يكن خلوةً لأنه يدخله كل أحد قال بعضهم وإنما يتحه ذلك في مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادةً ومثله في ذلك الطريق وغيره المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقاً كذلك انتهى قال الشبرايملي<sup>(١)</sup> ويؤخذ منه أن المدار في الخلوة على اجتماع لا تؤمن معه الزينة أي التهمة والشك عادة بخلاف ما لو قطع باستئانها في العادة فلا يعد خلوة انتهى قال المؤلف رحمه الله (وسفر المرأة بغير نحو محرم)

الشرح أن من معاصي البدن سفر المرأة بغير نحو محرم، وقد ورد التهي عن ذلك ففي بعض أحاديث التهي عنه ذكر مسيرة ثلاثة أيام، وفي بعضها ذكر مسيرة يومين وفي بعضها ذكر مسيرة يوم وفي بعضها ذكر بريد والبريد مسيرة نصف يوم<sup>(٢)</sup> وذلك يدل على أن

= عصره بالغة ولحديث وبعة والأدب من أهل ما وراء النهر كان أول من وصف لحسن الحسن من نفعه ود في انشاش سنة ٢٩١هـ رحل في طلب الحديث إلى حراسان والعراق والحداد والشم والنعور وانتشر عنه المذهب الشافعي في ما وراء النهر وتوفي بالانشار في دي لحجة سنة ٣٦٥هـ من تصانيفه الكثرة المتفرقة وكتاب في محاسن الشريعة والمفتاوى

انظر لأعلاء (٢٧٤/٦) وضمنت لشافعية لاس السكي (٢٠٠/٣ ٢٢٢)

(١) أبو الصبء علي بن علي بن نور الدين لشبرايملي. ولد بشبرايملي بمصر سنة ٩٩٧هـ كف بصره في صغره تصدر للإقراء بحامع لأهر ولأرمه لأحد لعلم عنه ذكر علماء عصره وصف كتابها حاشية على المواهب للجنة وحاشية على نهاية المحتاج توفي سنة ١٠٨٧هـ

انظر خلاصة الأثر (١٧٤/٣) ولأعلام (٣١٤/٤)

(٢) في سنن أبي داود. كتاب المداين باب في المرأة تحج بغير محرم قال رسول الله ﷺ «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو حرمة منها» وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة» فذكر معناه عن أبي هريرة قال

المَقْصُودُ تَحْرِيمُ مَا يُسَمَّى سَفَرًا عَلَى الْمَرْأَةِ بِدُونِ الْمَحْرَمِ أَوْ الزَّوْجِ<sup>(١)</sup> وَذَلِكَ بِشَرَطِ أَنْ لَا تَكُونَ ضَرُورَةٌ لِلسَّفَرِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ ضَرُورَةٌ بِأَنْ كَانَ سَفَرُهَا لِحَاجَةِ الْفَرَضِ أَوْ عُمرَةِ الْفَرَضِ أَوْ لِتَعَلُّمِ الْعِلْمِ الْضَّرُورِيِّ إِذَا لَمْ تَجِدْ فِي بَلَدِهَا مَنْ يُعَلِّمُهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (واستخدام الحُرِّ كُرْهًا)

الشرح أن من جملة معاصي البدن استخدام الحُرِّ كُرْهًا أي قَهْرًا وذلك بأن يَسْتَرْقِ الحُرَّ وَيَسْتَعْبِدَهُ أَوْ يَقْهَرَهُ عَلَى عَمَلٍ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيره.

قال المؤلف رحمه الله (ومُعَادَاةُ الْوَلِيِّ)

الشرح أن من معاصي البدن مُعَادَاةُ وَلِيِّ مَنْ أَوْلِيَهُ لَهُ تَعَالَى. وَالْوَلِيُّ هُوَ الْمُؤْمِنُ الْمُسْتَقِيمُ بِطَعَةِ اللَّهِ أَيْ الْمُؤَذِّي لِلدَّوَابِّ

= قال رسول الله ﷺ فذكر نحوه: «لَا أَنَا قُلُوبُ «رَبِيدًا» وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ سَفَرًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوها أَوْ رَوْجُها أَوْ ابْنُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مَعَهَا» وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِحِلَافِ الرُّوَايَاتِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ فَرَأَيْتُهُ.

(١) وقد تقدم بيانه في كتاب الحج

(٢) قال النووي في شرح الحديث الذي فيه «وَأُتَتْ عَلَى بَقَّةٍ دُونَ مَجْرَسَةٍ»

(١١/١٠٢) «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حِوَارُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ وَحَدَّثَ بِهَا رُوحٌ وَلَا

مَحْرَمٌ وَلَا غَيْرُهُمَا إِذَا كَانَ سَفَرُ ضَرُورَةٍ كَالْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ

الْإِسْلَامِ وَكَالْهَرَبِ مِنْ يَدِ الْكُفْرِ فَاحْتِشَاءُ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالنَّبِيُّ ﷺ عَنْ سَفَرِهَا

وَحَدَّثَ مُحْمَدٌ عَنْ غَيْرِ الصَّرُورَةِ أَهْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ لَا وَفَاءَ لِلدَّرِّ فِي

مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ.

والمُجْتَنِبُ لِلْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْثُرُ مِنَ التَّوَافُلِ. وهذا التفسير للولي يؤخذ من قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [سورة الأحقاف] الآية لأن الاستقامة هي لزوم طاعة الله تعالى ومن حديث أبي هريرة المروى في البخاري وغيره «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه» الحديث<sup>(١)</sup> فإذا كان هذا في حق كل ولي فكيف معداة خواص الأولياء الصديقين المقربين كأحد الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. ومعنى آذنته بالحرب أعلمته أنني محارب له<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والإعانة على المعصية)

الشرح أن من جملة معاصي البدن الإعانة على المعصية وذلك لقول الله تعالى ﴿وَلَا تَعَاوَا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوِ﴾ [سورة المائدة] والآية دليلٌ لتحريم معاونة شخص لشخص في معصية الله كحمل

- (١) صحيح بخاري كتاب الرقاق باب التواضع  
 (٢) قال ابن حجر في الفتح (٣٤٢/١١) «قوله «فقد آذنته» بالمد وفتح المعجمة بعده نون أي أعلمته والإيدان الإعلام ومنه أحد الأذان قوله «الحرب» في رواية لكشميهي «حرب» ووقع في حديث عائشة «من عادى لي ولياً» وفي رواية لأحمد «من عادى لي ولياً» وفي أخرى له «من عادى» وفي حديث ميمونة مثله «فقد أسحل محاربتي» وفي رواية وهب بن منه موقوف «قال الله من أهدى ويلي المؤمن فقد استغلي بالمحاربة» وفي حديث معاذ «فقد بارر الله بالمحاربة» وفي حديث أبي أمامة وأُس «فقد باررني» وقد تشكل وقوع المحاربة وهي مفاعده من الحابسين مع أن المحقوق في أسر المخلوق والحوار أنه من المخاطبة بما يهمهم فإن الحرب تنشأ عن العداوة والعداوة تنشأ عن المحالفة وعدية الحرب الهلاك والله لا يغنه عالج فكأن المعنى فقد تعرض لإهلاكي إليه» هـ

إِنْسَانٍ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى إِلَى مَحَلٍّ يُعْبَدُ فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ لِمُشَارَكَةِ الْمُشْرِكِينَ وَمَوَافَقَتِهِمْ فِي شُرْكِهِمْ وَذَلِكَ كُفْرٌ وَكَأَنَّ يَأْخُذُ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ الْكِتَابِيَّةَ إِلَى الْكَنِيسَةِ أَوْ يُعْطِيهَا مَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى ذَلِكَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا هُوَ مُعَاوَنَةٌ فِي الْمَعْصِيَةِ كَائِنًا مَا كَانَتْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (١).

قال المؤلف رحمه الله (وترويح الزائف)

الشرح أن من معاصي البدن ترويح الزائف كترويح العملة الرائفة أو طلي النحاس بالذهب لإيهام الناس أنه ذهبٌ ويُبْعَ على أنه كذلك، وذلك داخلٌ في الغشِّ وأكل أموال الناس بالباطل

قال المؤلف رحمه الله (واستعمال أواني الذهب والفضة واتخاذها)

الشرح أن من معاصي البدن استعمال أواني الذهب والفضة واتخاذها. والاستعمال يكون بالأكل في أوانيها أو الشرب ونحوهما ولو مئلاً ومكحلة وهو من الكناثر. وأمّا الاتخاذ الذي هو اقتناء أوانيها بلا استعمالٍ فهو حرام كذلك ولو لم يكن في قلب مُقْتَنِيهِ قصدُ الاستعمال فإن كان الاقتناء لزينة البيت فحراماً وبطراً فهو أشدُّ إثماً قال رسول الله ﷺ «إِنَّ الدِّيَّ بِأَكْلٍ وَشُرْبٍ فِي عَانِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْزُجُزُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ» رواه مسلم (٢) وذلك

(١) ويدخل تحت ذلك تحريم بيع العبد لمن يعلم أنه يعصره حمراً ويدل لذلك ما رواه الترمذي، كتاب البيوع: باب النهي أن يحد الحمر حلاً أن رسول الله ﷺ لمن في لحم عشرة عاصره ومعتصره وشربه وحامدها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وء كل ثمنها والمشتري لها ولمشتراة لها.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الناس والريبة باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء.

إذا لم يكن هناك ضرورة أو عذر. وقيل لا يحرم الانتحاذ إن لم يكن بقصد الاستعمال.

قال المؤلف رحمه الله (وترك الفرض أو فعله مع ترك ركن أو شرط أو مع فعل مُبطل له وترك الجمعة مع وجوبها عليه وإن صلى الظهر وترك نحو أهل قرية الجماعات في المكتوبات)

الشرح أن من معاصي البدن ترك الفرض من صلاة أو غيرها وفعله صورة مع الإحلال تركي أو شرط أو مع فعل مُبطل له. قال الله تعالى فيمن يتهاون بالصلاة فيخرجها عن وقتها ﴿قَوْلٌ لَّيْثٌ لِّمُصَلِّينَ﴾ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٢﴾﴾ [سورة الماعود] والويل هو شدة العذاب فقد توعد الله تعالى بالعذاب الشديد من يتهاونون بالصلاة بأن يؤخروها عمداً حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى بلا عذر<sup>(١)</sup> وكذلك ترك الجمعة بلا عذر في حق من وُجبت عليه وإن صلى الظهر بدلها وكذلك ترك نحو أهل بلدة أو قرية صغيرة أو ما بينهما الجماعة في المكتوبات المحذرة قال الله تعالى من ثلاثة في قرية ولا بدو لا نقام فيوم الصلاة إلا استخوذ عليهم الشيطان<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

١- قال البيهقي في السند الكبرى (٢/٢١٤) عن سعد أنه قال سألت النبي ﷺ عن قوله ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ قال «هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها» اهـ ذكره في باب الترعيب في حفظ وقت الصلاة والتشديد على من أضاعه.

(٢) قال السدي في شرحه على سنن النسائي (٢/٤٤٢) «استخوذ عليهم الشيطان» أي استولى عليهم وخولهم إليه اهـ

(٣) في سنن أبي داود: كتاب الصلاة. باب في التشديد في ترك الجماعة قال حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا رائدة حدثنا السائب بن حنبل عن معدن=

قال المؤلف رحمه الله (وتأخير الفرض عن وقته بغير عُذر)

الشرح أن من معاصي البدن تأخير الفرض عن وقته بغير عذر، وقد ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قال «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ أَتَى أَبَا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ»<sup>(١)</sup> وَرُوِيَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا لَكَنَّهُ لَمْ يَشْتِ إِسْنَادًا<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا التَّأخِيرُ أَوْ التَّقْدِيمُ بِعُذْرٍ فَلَا إِثْمَ عَلَى فَاعِلِهِ. وَالْعُذْرُ إِمَّا سَهْرٌ مُبِيحٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ أَوْ مَطَرٌ بِشَرْطِهِ وَهُوَ يَبِيحُ الْجَمْعَ تَقْدِيمًا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ لِمَنْ يَصَلِّي جَمَاعَةً تَهْوِينًا عَلَيْهِ مِنْ مَشَقَّةِ الْعُودِ لِلصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ<sup>(٣)</sup>. وَمِنَ الْأَعْدَارِ أَيْضًا الْمَرَضُ.

قال المؤلف رحمه الله (ورمي الضيد بالمثل المذفأ أي بالشئ الذي يقتل بثقله كالحجر)

الشرح أن من معاصي البدن رمي الضيد بالمثل المذفأ، وعُد

= اس أني طيحة اليعمري عن أني الدرداء قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ ثَلَاثَةٌ فِي قَرْيَةٍ وَلَا يَدْرُ لَا تَقْدِمُ فِيهِمْ صَلَاةٌ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْتُمُ الْجَمَاعَةَ فِيهَا يَأْكُلُ لُدْنُ الْقَاصِيَةِ» قَالَ رَائِدَةٌ قَالِ السَّائِبُ يَعْنِي الْجَمَاعَةَ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ أَهْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ فِي التَّشْدِيدِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

(١) سنن البيهقي نكرى باب ذكر الأثر الذي روي في أن جمع من عمر عذر من الكبائر مع ما دلت عليه أحبار المواقيت (٣/ ١٦٩)

(٢) رواه الدارقطني في سننه (١/ ٣٩٥) عن حنش عن عكرمة عن اس عمار عن اسبي ﷺ قال «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ أَتَى أَبَا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ» وَقَالَ حَنْشٌ هَذَا أَبُو عَبي الرَّحْبِيُّ مَتْرُوكٌ أَهْ

(٣) قال السبوطي في شرح النسيه (١/ ١٦٨) «وَيَحُورُ لِلْمُفْهِمِ الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَةِ مِنْهَا» أَهْ ثُمَّ قَالَ «إِنْ كَانَ يَصَلِّي جَمَاعَةً فِي مَوْضِعٍ بَعِيدٍ حَيْثُ يَصِيبُهُ الْمَطَرُ فِي طَرِيقِهِ وَتَسْلُ ثِيَابُهُ» أَهْ وَسُقِيَ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الطُّهْرَةِ وَالصَّلَاةِ.



هذا من معاصي البدن لأنه يشترك فيه غير اليد معها. والمثقل بضم الميم وفتح المثلثة وتشديد القاف المفتوحة هو ما يقش بثقله كالصخرة وأما المذقف فهو المسرع لإرهاق الروح، وعلى هذا فما يقتل ببندق الرصاص الذي عُرف استعماله للصيد ميتة إلا أن يدرك وفيه حياة مستقرة وعلامتها حركة اختيارية أو نحوها فيذكي بالسكين أو نحوها مما له حد

مسئلة. لا يحل المقدور عليه ولو وحشياً إلا بالقطع المحصر<sup>(١)</sup> من مسلم أو كتابي<sup>(٢)</sup> ذمي أو غير ذمي لجميع الحلقوم والمريء أي مجرى النفس ومجرى الطعام والشراب مع استقرار الحياة في الابتداء بمحدد أي بما يقتل بحده غير العظم والظفر<sup>(٣)</sup>. وعلامة استقرار الحياة أن تشتد حركته بعد الدبح ويتدفق دمه<sup>(٤)</sup>.

(١) قال السيوطي في شرح النسبه (٣٤٢/١) «وم قدر على دمه لم يحل وحشياً كان أو إنسياً إلا بقطع الحلقوم بضم الحاء ولقوف وهو مجرى النفس والمريء وهو مجرى الطعام تحت الحلقوم» اهـ

(٢) قال لسيوطي في شرح النسبه «وبما تحل ذكاة المسلمين وأهل الكتاب قال انه تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَىٰ ذِي الْأَرْبَعِ﴾» اهـ

(٣) قال السيوطي في شرح نسبه (٣٤١/١ - ٣٤٢) «ويحور الدبح بكل ما له حد يقطع من حديد ونحاس وذهب ورحاح وحشب وقصب وحجر وغير ذلك إلا السن والظفر فإن دبح بهما لم يحل وكذا سائر العظام وروى الشيخان عن رافع بن حديج أنه قال يا رسول الله إن لاقو العدو عدواً وليس معنا مدى أفدح بالقصب فقال «ما أبهر الدم وذكر اسم الله عليه فكنو لبس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما لظفر فمدى الحشة» اهـ.

(٤) قال في أسنى المطالب (٥٣٩/١) «ونقبت فيه حياة مستقرة ولو عرفت بشدة الحركة أو انحار اندم فذبحة حل» اهـ قال السوي في المجموع (٨٩/٩) «وقد وقعت المسئلة مرات في المتأوى فكأن لحواب فيها أن الحياة لمستقرة تعرف بقرائن يدركها الناظر ومن علاماتها الحركة»

قال المؤلف رحمه الله (واتخاذ الحيوان غرضاً)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر اتخاذ الحيوان غرضاً أي هدفاً كالشيء الذي يُنصَّب ليُصيَّوه بالرماية من نحو القِرطاس كما يفعل ذلك بعض الشباب للهو أو لتعلم الرماية والقِرطاس قطعة من جلد تُصنَّب للرَّمي

قال المؤلف رحمه الله (وعدم مُلازمة المُعتدَّة للمسكن بغير غُذْر وترك الإحْداد على الزوج)

الشرح أن من معاصي البدن ترك الزوجة المُتوقى عنها زوجها الإحْداد على زوجها، والإحْداد هو الترام ترك الزينة والتصيب إلى انتهاء العدة<sup>(١)</sup>. ولا يَحْتَضَر الإحْداد بدوي واحد من الثياب بل يَحُورُ الأبيض والأسود وغير ذلك إذا لم تكن ثياب زينة<sup>(٢)</sup>، ويحرم

الشديدة بعد قطع الحلقوم والمريء وحريص ندم وقد حصلت قرية مع أحدهم حل الحيوان إلى «حره» هـ قال السواوي الحوي في قوت احسب في الكلام على استقرار الحية «وعلامتها انفسار الدم أو الحركة العنيفة فيكفي أحدهما على المعتد» اهـ.

(١) قال الشيرازي في التسيه (ص/١٢٦) «والإحْداد أن تترك الزينة فلا تدس الحلي ولا تتطيب ولا تحصص ولا تُرخل الشعر (أي بدهن وسحوه) ولا تكتحل بالإثمد» اهـ.

(٢) في فتح الوهاب (١٠٧/٢) «أن عليها ترك لس مصوع بما يُقصد بُريه ولو صرع قبل سحبه ولو كان حشاً لحر الصحيحين عن أم عطية ك سُهي أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على روح أربعة أشهر وعشراً وأن يكتحل وأن تتطيب وأن نبس ثوباً مصوعاً اهـ بخلاف غير المصوع ككتان وإبريسم لم تُحدث فيه رية كقشر وخلاف المصوع لا لرية بل لمصيبة أو احتمال وسح كالأسود والكحلي لاسماء البريه فيه. وإن تردد المصوع بين البرية وغيرها كالأحصر والأررق فإن كان تراقاً صافي اللون حرم وإلا فلا» اهـ من فتح الوهاب شيء قليل من التصرف وذكر مثل ذلك في البيان والتحفة وشرح التسيه (٧٢٨/٢) وغيرها

من الأسود ما كان فيه زينة. وليس من الإحداث الواجب عليها ترك مكالمة الرجال غير المحارم فهذا ليس مما يدخل في الإحداث الشرعي إنما هذه عادة أضافها بعض الناس ونسبها إلى شرع الله وهي ليست من شرع الله فليُشَرَّ ذلك لأن كثيراً من الناس يجهلون ذلك ويعتقدون أنه من الإحداث الشرعي وذلك تحريف للدين ولا يجوز للمحدث أن تبت حارج بيتها لكرّ يجوز لها أن تخرج لتستأنس ببعض جاراتها ثم تعود إلى البيت للمبيت. وتحرم الريادة على المدة المشروعة في إحداث لزوجة على زوجها وهي أربعة أشهر وعشرة أيام للحائض وللحامل حتى تصع حملها، ويجوز لعير الزوجة من النساء الإحداث إلى ثلاثة أيام ويحرم عليهن الزيادة على ذلك<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله (وتنجيس المسجد وتقديره ولو بظاهر بظاهر)

الشرح أن من معاصي البدن تنجيس المسجد وتقديره ولو بظاهر فيحرم تنجيسه بالنجاسة وكذلك تقديره بغير النجاسة كالزراق والمسحط لأن جنس المسجد من ذلك من تعظيم شعائر الله قال الله تعالى ﴿رَبِّكَ وَمَنْ يُضِضْ شَعِيرَ اللَّهِ مِنْهَا مِنْ تَفَوَّكْ تَقُوبُ﴾ (سورة الحج)، ومن تعظيمها تضيئها فقد حرت العادة في المدينة بتبخير مسجد الرسول ﷺ بالعود كل جمعة من زمان خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه وذلك من القربات إلى الله، وقد تقدم ذلك.

(١) روى مسلم في صحيحه كتاب الطلاق قالت ربيب ثم دخلت على ربيب بنت حنشل حين توفي زوجها فدعت بطيب فمسّت منه ثم قالت والله ما بي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث إلا على روح أربعة أشهر وعشراً» اهـ ذكره في باب وحب الإحداث في عدة لوفة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام

قال المؤلف رحمه الله (والتهاون بالحج بعد الاستطاعة إلى أن يموت)

الشرح أن من معاصي البدن تأخير أداء الحج بعد حصول الاستطاعة إلى أن يموت قبل أن يحج قال الله تعالى ﴿وَأَقِمُّوا مِمَّا رَزَقَكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَهْلِ قَرْيَةٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة الممتحنة] جاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿فَصَدَّقَ﴾ أي أركني ﴿وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ أي أحج<sup>(١)</sup>، فوجوب الحج وإن كان على التراخي عند الإمام الشافعي وآخرين من الأئمة لكنه إذا تساهل المستطيع حتى مات قبل أن يحج فإنه يحكم عليه بالمسوق.

قال المؤلف رحمه الله (والاستدانة لمن لا يرجو وفاء لدينه من جهة ظاهرة ولم يعلم دأبه بذلك)

الشرح أن من معاصي البدن الاستدانة للذي ليس بحالة الاضطرار إن كان لا يرجو وفاء لدين الذي يستدينه من جهة ظاهرة إذا لم يعلم دأبه بذلك أي لم يعلمه بحاله أي أنه لا يرجو لهذا الدين وفاء من جهة ظاهرة أي ليس عنده ملك ولا مهنة يستغلها لرد الدين، فإن كان يرجو له وفاء من جهة ظاهرة فلا خرج عليه في الاستدانة.

قال المؤلف رحمه الله (وعدم إظهار المفسر)

الشرح أن من معاصي البدن ترك الدائن إظهار المفسر أي العاخر

(١) قال الطبري في تفسيره (١١٨/١٤) «عن ابن عباس قال ما من أحد يموت ولم يؤد ركة ماله ولم يحج إلا سأل الكرة فقلوا يا أبا عباس لا ترال تأتينا بشيء لا نعرفه قال وأنا أقرأ عليكم في كتاب الله ﴿وَأَقِمُّوا مِمَّا رَزَقَكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَهْلِ قَرْيَةٍ فَأَصَدَّقَ﴾ قال أودي ركة مالي ﴿وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ قال أحج» اهـ.

عن قضاء ما عليه مع علمه بإعساره فيحرم عليه ملازمته أو حبسه ويحرم عليه مطالبته مع علمه بعجزه كأن يقول له الآن تعطيني مالي. روى مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي اليسر أن رسول الله ﷺ قال «من أنظر مُفسراً أو وضع له أظله الله في ظله<sup>(٢)</sup> يوم لا ظل إلا ظله».

قال المؤلف رحمه الله (وبذل المال في معصية)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر بذل المال في معصية من معاصي الله تعالى كبيرة كانت أو صغيرة، ويلتحق بهذا الإنفاق المحرم ما يبذل لغير الله والمعنين أجره.

قال المؤلف رحمه الله (والاستهانة بالمصحف وكل علم شرعي وتمكين الصبي المميز منه)

الشرح أن من معاصي البدن الاستهانة بالمصحف أي فعل ما يشعر بترك تعظيمه، وكذلك فعل ذلك بعلم شرعي ككتب المقه والحديث وتفسيره، وكذلك الورقة الواحدة التي فيها قرآن أو علم شرعي. ويدخل فيما ذكر تمكين الصبي المميز المحدث ولو حدث

(١) صحيح مسلم كتاب الزهد والرفق باب حديث حابر لطويل وقصة أبي اليسر.

(٢) قال ابن حجر في المنهاج (٢/ ١٤٤) قوله «في ظله» قال عياض إصافة الـ إلى الله إصافة مدك وكن ص فهو منك كذا، قال وكان حقه أن يقول إصافة تشريف شخص متبارها على غيره كما قيل لنكعة بيت الله مع أن لمساحد كذا منك وقيل المراد بظله كرامته وحميته كما يقرب فلا في ظل المدك وهو قول عيسى بن ديار وقواه عياض وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن «سعة يصلهم الله في ظل عرشه» فذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح اهـ.

أصغر من المصحف لغير حاجة دراسية وحمله للتعلم فيه وبقيته إلى موضع التعلم. وأما ما يُعتر استخفافاً بذلك فيه معدود من أسباب الرذة كدوسه عمدًا ولو لتصفيف السخ في المطابع أو المكاتب أو نحو ذلك من الأغراض.

قال المؤلف رحمه الله (وتغيير منار الأرض أي تغيير الحد الفاصل بين ملكه وملك غيره والتصرف في الشارع بما لا يجوز)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر تغيير حدود الأرض بأن يدخل من حدود حاره شيئاً في حد أرضه وكذلك اتخاذ أرض الغير طريقاً. ومن ذلك التصرف في الشارع بما لا يجوز فعله فيه مما يضر بالمارة، وشرع اسم للطريق النهج، ومثله في ذلك غير النافذ فيحرم التصرف فيه بما لم يأذن فيه أهله

قال المؤلف رحمه الله (واستعمال المزار في غير المأذون له فيه أو زاد على المدة المأذون له فيها أو أعاره لغيره)

الشرح أن من معاصي البدن استعمال الشيء الذي هو عارية في غير ما أذن له فيه<sup>(١)</sup>، وكذلك الرّيادة على المدة المأذون له فيها إن كانت المدة مقيدة كأن قُدِّر له سنة فاستعمله بعد انقضاءها، وكذلك إعارته للغير بلا إذن من المالك في ذلك.

قال المؤلف رحمه الله (وتحجير المباح كالمرعى والاحتطاب من الموات والملح من معدنه والتقدين وغيرهما والماء للشرب من المستخلف وهو الذي إذا أخذ منه شيء يخلقه غيره)

(١) كأن استعار أرضاً ليعرس فيها فسي. كذا في النسيه (ص/٧٨)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكبائر تحجير المباح أي منع الناس من الأشياء المباحة لهم على العموم والخصوص كشواطئ الأنهار والبحار، وكالمرعى الذي في أرض ليس ملكاً لأحد، وكالاحتطاب أي أخذ الحطب من أرض الموات، وكذلك الشوارع والمساحد والرُّنط أي الأماكن الموقوفة للفقراء مثلاً فلا يجوز لبعضهم تحجير ذلك على غيره من المستحقين، وكذلك المعدن الباطنة والظاهرة كأن يمنعهم من أخذ الملح من معدنه، وكذلك المنع من الشرب من الماء الذي حفره الشخص في الأرض الموات وكان إذا أُجِد منه شيء يخلقه غيره، روى أبو داود<sup>(١)</sup> وغيره «المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار» والمراد بالماء فيما ذكر الماء الذي لم ينخره الشخص أي لم ينحوه في إنائه ونحوه وأما ما جيز في ذلك فهو ملك خاص للذي حاره

قال المؤلف رحمه الله (واستعمال اللقطة قبل التعريف

بشروطه)

الشرح أن من معاصي البدن استعمال اللقطة وهي ما صاع من مالكة بسقوط أو عقلة أو نحو ذلك في نحو الشارع كالمسجد والبحر مما لا يُعرف مالكة قبل أن يملكها بشرطه وهو أن يُعرفها سنة سية تملكها إن لم يظهر صاحبها فإذا عرفت سنة حل له أن يملكها فيتصرف فيها نية أن يغرم لصاحبها إذا ظهر.

قال المؤلف رحمه الله (والجلوس مع مشاهدة المنكر إذا

لم يُعذر)

الشرح أن من معاصي البدن الجلوس في محل فيه منكر من

(١) سنن أبي داود كتاب البيوع باب في منع الماء

المُحَرَّمَات مع العلم بوجود المنكر في ذلك المكان إذا لم يكن معذورًا في جلوسه فيه بأن أمكنه أن يغير ذلك المنكر بنفسه أو بغيره فلم يفعل، وكذلك إن أمكنه أن يفارق المكان فلم يفعل. والأعذار المعتبرة في ذلك تطلب من المسوطات.

قال المؤلف رحمه الله (والتَّطَفُّلُ في الولائم وهو الدُّخُولُ بغير إذن أو أدخلوه حياءً)

الشرح أن من معاصي البدن أن يحضر الولائم التي لم يُدْعَ إليها أو دُعِيَ إليها استحياء من الناس أو أُدْخِلَ حياءً لما رواه ابن حبان<sup>(١)</sup> «لا يحل لمسلم أن يأخذَ عَصَا أخيه بغير طيب نفس منه» وهذا الحديث فيه تحذير بليغ من استعمال ما للمسلم القليل والكثير والحلين والحقيير بغير طيب نفس صاحبه بل محرّد دخول مدك مسلم بغير رضاه لا يجوز.

قال المؤلف رحمه الله (وعدم التسوية بين الزوجات في النفقة والمبيت وأما التفضيل في المحبة القلبية والميل فليس بمعصية)

الشرح أن من معاصي البدن التي هي من الكسائر ترك العدل بين الزوجات كأن يُرَخَّحَ واحدة من الزوجتين أو تزوجات على غيرها ظلمًا في النفقة الواحدة<sup>(٢)</sup> أو نُميت، ونيس عليه أن يسوّي بين الزوجات في غير ذلك كالمحبة القلبية والجماع لأن له تترك

(١) رواه ابن حبان بلفظ «لا يحل لامرئ» في صحيحه بصر لإحسان (٧)

(٥٨٧) باب ذكر الحر الذي على رقيقه «إن أمونكم حرم عليكم» أورد

به بعض الأموال لا الكل.

(٢) أما ما كان فوق النفقة الواحدة فلا يحب عليه التسوية فيه بين زوجاته،

فلو حص إحداهن نحيبي مثلاً دون غيرها لم يأنه



وتعالى لم يفرض على الزوج التسوية بينهما في كل شيء وليس من  
مستطاع الزوج أن يسوي بينهما في كل شيء. قال الله تعالى ﴿وَلَنْ  
تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> [سورة النساء].

قال المؤلف رحمه الله (وخروج المرأة إن كانت تمر على  
الرجال الأجانب بقصد التعرض لهم)

الشرح أن من معاصي البدن خروج المرأة متعطرة أو غير متعطرة  
مترينة أو غير مترينة متسترة بالستر الواجب أو لم تكن كذلك إن  
قصدت بخروجها أن تفتن الرجال أي أن تستميلهم للمعصية، وأما  
إذا خرجت متعطرة أو مترينة سائرة ما يحب عليها ستره من بدنها  
ولم يكن قصدها ذلك فإياها تقع في الكراهة وإن لم يكن عليها في  
ذلك إثم. وذكر الشافعية في ماسبك الحح أنه يُسَرُّ التَّطَيُّبُ للأشياء  
كما للذكر للإحرام للحح أو العُمرة كما ثبت عند أبي داود من  
حديث عائشة<sup>(٢)</sup> وروى ابن حبان عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً

(١) قال في تفسير لطيفي (٤/ ٣١٣) «يعني حل شأوه بقوله ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ  
تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ لَنْ تَطِيقُوا نَهْ الرِّجَالُ أَنْ تَسُوُوا بَيْنَ نِسَائِكُمْ  
وَأَرَوْ حَكَمَ فِي حَقِّهِمْ بِطُلُوبِكُمْ حَتَّى تَعْدِلُوا بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ فِي  
قُلُوبِكُمْ لِعَصْهِنَّ مِنَ الْمَحَبَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا لِمُصَوِّحِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا  
تَمْلِكُونَهُ وَلَيْسَ إِلَيْكُمْ ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ يَقُولُ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فِي تَسْوِيَتِكُمْ بَيْنَهُنَّ  
فِي ذَلِكَ» اهـ.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٣٩٩) «وقد روى أبو داود وابن أبي  
شيبه من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كما يصمغ وجوها  
بالمسك المطيب قبل أن يحرم ثم يحرم فعرق فيسيل على وجوها ويحس  
مع رسول الله ﷺ فلا ينتها فهذا صريح في بقاء عين الطيب ولا يقال إن  
ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في  
تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين» اهـ.

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ خَرَجْتَ مَتَعِطْرَةً فَمَرْتْ بِقَوْمٍ لِيَجْذُوا رِيحَهَا فَهِيَ زَانِيَةٌ»<sup>(١)</sup>  
 وشرح الحديث أن المرأة التي تقصدُ بخروجها متطيَّنةً استِمالةَ  
 الرجال إليها أي للفاجشة أو لما دون ذلك من الاستمتاع المُحرَّم  
 فهي زانيةٌ أي شبهُ زانيةٍ لأن فعلها هذا مقدَّمةٌ للزنى<sup>(٢)</sup> وليس المعنى  
 أن إثمها كإثم الزانية الحقيقية المُوجب للحدِّ فإن ذلك من  
 أكبر الكبائر وأما إن لم تقصد بخروجها متعطرة أن تهتن الرجال  
 فليس عليها في ذلك إثم كما تقدم لأن السيئة فيد حصول الإثم  
 بقصد الفتنة وذلك بقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث «ليجدوا  
 ريحها» ولكن فعلها مكروه كراهة تنزيهية

قال المؤلف رحمه الله (والسحر)

الشرح أن من معصي البدن التي هي من الكبائر السحر وهو من  
 التسع الموبقات التي ذكرها رسول الله ﷺ في حديثه ويكون  
 بمراولة أفعال وأقوالٍ حيثة وهو أنواع منه ما يُخَوِّجُ إلى عملٍ  
 كفري كالسجود للشمس أو السجود لإبليس أو تعظيم شيطانٍ غير  
 ذلك ومنه ما يُخَوِّجُ إلى كُفْرٍ قولِي ومنه ما لا يحوج إلى كفرٍ فما  
 يحوج إلى الكفر أي لا يحصل إلا بالكفر فهو كُفْرٌ، وما لا يُحَوِّجُ  
 إلى الكُفْرِ فهو كبيرةٌ. وقد أضلَّ بعض العلماء تحريم تعينه وفصل  
 بعض في ذلك فقال إن كان تعلمه وتعليمه لا يحوج إلى تكفر ولا

(١) صحيح بن حبان، انظر الإحسان (٣٠١/٦) ذكر إطلاق سمه نرى على  
 اليد إذا لمست ما لا يحل لها.

(٢) قال لماوي في فضر القدير (١٤٧/٣) «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَتَعَطَّرَتْ» أي  
 استعمت العطر أي الطيب يعني ما يظهر ريحه منه «ثم خرجت من بيتها  
 فمَرَّتْ عَلَى قَوْمٍ» من الأحباب «ليجدوا ريحها» أي يقصد ذلك «فهي زانية»  
 أي كالزانية في حصول الإثم وإن نفاوت» اهـ

إلى تعاظمي محرم جاز ذلك شرط أن لا يكون القصد بذلك تطبيقه بالعمل<sup>(١)</sup> وإلا فتحريمه متفق عليه ومن استحل ذلك كفر. قال رسول الله ﷺ «ليس منا من تسخر أو تسخر له أو تكهن أو تكهن له»<sup>(٢)</sup> رواه الطبراني<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله (والخروج عن طاعة الإمام كالذين خرجوا على علي فقاتلوه. قال البيهقي<sup>(٤)</sup> «كل

(١) قال ابن حجر في الفتح (١٠/٢٢٤) «قال ليووي عمل السحر حرام وهو من الكائن بالإجماع وقد عده نسي بفتح من السبع الموبقات ومنه ما يكون كفراً ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر فهو كفر وإلا فلا وأما تعممه وتعليمه وحرمه» اهـ ثم قال (١٠/٢٢٤) «وهي المسئلة اختلاف كثير وتفصيل ليس ههنا موضع بسطها وقد أحاز بعض العلماء تعلم لسحر لأحد أمرين إما لتمييز ما فيه كفر من غيره وإما لإزالته عمن وقع فيه» اهـ.

(٢) قال ابن حجر في الفتح (١٠/٢١٦) «والكهانة بفتح لكاف وبحور كسره دعاء علم العيب كالإحمار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سب والأصل فيه ستراف الحني السمع من كلام الملائكة فيلقبه في أدب الكهنة» اهـ.

(٣) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٤٩٠) من اسمه عبد الله.

(٤) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن علي ولد في حمر وحرر من قرى بيهق بنيسابور سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في شعبان وشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما. قال إمام الحرمين ما من شافعي إلا وللشافعي فصل عليه غير البيهقي فإن له المنة والفصل على الشافعي لكثرة تصديقه في نصرته مذهبه وبسط موخره وتأيد أرائه. قال الذهبي لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يحتهد فيه لكان قادراً على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف. صنف زهاء ألف جزء منها السنن الكبرى والسنن الصغرى والأسماء والصفات ودلائل السوء والترغيب والترهيب والجامع المصنف في شعب الإيمان ومناقب الإمام الشافعي ومعرفة السنن والآثار والاعتقاد. توفي بيهق سنة ثمان وخمسين وأربعمائة هـ. انظر الأعلام (١/١١٦).

من قاتل عليًا فهم بُغاة»<sup>(١)</sup> وكذلك قال الشافعي  
قبلة<sup>(٢)</sup> «ولو كان فيهم من هم من خيار الصحابة لأن  
الولي لا يستحيل عليه الذنب ولو كان من الكبائر»

الشرح أن من معاصي البدن الخروج عن طاعة الإمام وقد صحَّ  
حديث أنه ﷺ قال للزبير رضي الله عنه «إنك لتقاتل عليًا وأنت  
ظالم له» فلما حصر الفريقان في البصرة نادى عليُّ الزبير فذَّكره  
بالحديث فقال الزبير «نسيْتُ» فذهب مُنصرفًا لأن الله كتب له  
السَّعادة والمنزلة العالية فقتضى ذلك أن لا يموت وهو متلبَّسٌ

(١) قال يعقوب بن شيبة في مسند عمار سمعت أحمد بن حنبل سئ عن  
حديث النبي ﷺ في عمار «نقلت الفئة الباغية» فقال أحمد كما قال  
رسول الله ﷺ قتلته الفئة لباغية وقال في هذا غير حديث صحيح عن  
النبي ﷺ وكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا اه ونقل عن أحمد أنه قال  
لا أتكلّم في هذا الحديث فقال إسحاق بن راهويه بل هو يقره وأصحابه  
اه نقله إسحاق بن منصور المروزي في مسائل لإمام أحمد بن حنبل  
وإسحاق بن راهويه وقال ابن عبد البر توترت الأخبار بذلك وهو من  
أصح الحديث اه قال البيهقي في كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل  
الرشاد (ص/٢٤٨) «إن الذي خرج عليه - أي عليّ - وبازعه كان  
باغيًا عليه وكان رسول الله ﷺ قد أحر عمار بن ياسر بأن الفئة الباغية  
تقتله فقتله هؤلاء الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه في  
حرب صفين» اه وقال ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب عند  
قوله الفصل الثاني في بيان أن عليًا عليه السلام على الحق (١/٢٨٤) «لا  
خلاف بين أهل القبلة في أن عليًا رضي الله عنه إمام حق مددوا  
الخلافة إلى أن مات وأن من قاتل معه كان مصيبًا ومن قاتله كان باغيًا  
ومحطًا إلا الحوارج من مذهبهم معلوم ولا اعتبار بقولهم» اه

(٢) روى البيهقي في الاعتقاد (ص/٢٤٨) عن أبي بكر محمد بن خزيمة قال  
«وكل من باع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في إمارته فهو باع على  
هذا عهدت مشايخنا وبه قال ابن إدريس يعني الشافعي رحمه الله» اه.

بمعصية الخروج على عليّ، وكذلك طلحة ما قُتِلَ إلا وقد انصرف من الثبوت في المعسكر المضادة لعليّ<sup>(١)</sup> رضي الله عن الجميع. فهذان الصحابيَّان الجليلان لا شك أنهما من الصديقين المقربين ومع ذلك نفذ فيهما القدر بحضورهما إلى هذا المعسكر المضادة لعليّ. وحديث الزبير المذكور رواه الحاكم<sup>(٢)</sup> بأكثر من طريق وصحَّحه ووافقه الذهبي. ومن الدليل على حرمة الخروج عن طاعة الإمام ما رواه مسلم<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «من كره من أميره شيئا فليضرب عليه فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبرا فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية» أي تشبه ميتة الجاهليين لا أنه يصير كافرا بذلك.

قال المؤلف رحمه الله (والتولي على يتيم أو مسجداً أو لقضاء أو نحو ذلك مع علمه بالعجز عن القيام بتلك الوظيفة)

الشرح أن من معاصي البدن أن يتولى الشخص الإمامة العظمى أو إمارة دونها أو ولاية من الولايات كالتولي على مال يتيم أو على وقف أو في وظيفة تتعلق بالمسجد أو تولي القضاء أو نحو ذلك مع علمه من نفسه بأنه عاجز عن القيام بتلك الوظيفة على ما يجب عليه

(١) روى الحاكم في المستدرک (٣/ ٣٧١) عن رفاعه بن إياس الصبي عن أبيه عن حده قال كنا مع عليّ يوم الحمل فبعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القي فأتاه طلحة فقال شذنت الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول «من كنت مولاه فعليّ مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» قال نعم قال فلم تقتني قال لم أذكر قال فانصرف طلحة اه. قال الذهبي الحسن هو العرفي ليس بثقة

(٢) المستدرک على الصحيحين (٣/ ٣٦٧) ذكر مقتل الزبير بن العوام رضي الله عنه

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإمارة: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الحروب على الطاعة ومفارقة الجماعة.

شرعاً كأن علم من نفسه الخيانة فيه أو عزم على ذلك فعندئذ يحرم عليه سؤال ذلك العمل وبالأحرى تدلُّ المال للوصول إليه.

قال المؤلف رحمه الله (وإيواء الظالم ومنعه ممن يريد أخذ الحق منه)

الشرح أن من معاصي السوء التي هي من الكبائر إيواء الظالم لمصاصرته ليحول من الظالم وبين من يريد أخذ الحق منه، وقد ورد في ذلك حديث عبي عن النبي ﷺ وفيه «لعن الله من ءاوى مخذئاً» رواه مسلم<sup>(١)</sup> أي منع<sup>(٢)</sup> الجاني الظالم ممن يريد ستفاء الحق منه.

قال المؤلف رحمه الله (وترويع المسلمين)

الشرح أن من معاصي السوء التي هي من لكائر ترويع المسلمين أي تحويرهم وإزعابهم تنوع من أنواع التحوير كالترجيع بنحو حديدة يشير بها إليه. روى مسلم<sup>(٣)</sup> وابن حبان<sup>(٤)</sup> أن رسول الله ﷺ قال «من أشار إلى أخيه بحديدة لعنة الملائكة وإن كان أخاه لأبيه وأمه».

قال المؤلف رحمه الله (وقطع الطريق ونحذ بحسب جنايته إما بتعزير أو بقطع يد ورجل من خلاف إن لم يقتل أو يقتل وصلب أي إن قتل)

(١) صحيح مسلم كتاب الأصاحي باب تحريم الذبح لعير الله تعالى ولعن فاعله.

(٢) أي حمى الظالم ممن يريد أخذ الحق منه.

(٣) صحيح مسلم كتاب السر والنصبة والأداب باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم.

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه انظر لإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٥٧٣/٧) ذكر لعن الملائكة من أشار بالحديدة إلى أخيه.

الشرح أن من معاصي البدن قطع الطريق وذلك من الكبائر ولو لم يحصل معه قتل أو أخذ مال فكيف إذا كان معه قتل أو جرح. قال تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُسْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة المائدة] الآية، وفي ذلك إشعارٌ بعظم ذنب قطع الطريق على المؤمنين. ويترتب عليه أحكامٌ فإن كانت جنايته إخافة السبيل فقط فيعزَّر بحبس أو تعريب أو صرب أو غير ذلك مما يراه الإمام، وإن كانت جنايته بأخذ المال مع الإخافة بلا قتل ولا حرق فيقطع يده ويحرق من خلاف بأن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فبذره اليسرى ورجله اليمنى بشرط أن يكون ذلك المال الذي أخذه بصاب سرقة أي ربع دينار ذهب، وإن كانت حيايته بأخذ المال والقتل فعقوبته بالقتل والصلب وكيفية ذلك أن يقتل ويغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يصلب أي يُعلَّق على خشبة مُعترضة ثلاثة أيام إن لم يتغير وإلا أنزل، وقيل يصلب حيًّا ثم يطعن حتى يموت ثم يدفن<sup>(١)</sup>، وإن كانت جنايته القتل بلا أخذ مال فعقوبته بالقتل بلا صلب. ولا يسقط قتل القاطع المستحق للقتل بعفو الولي<sup>(٢)</sup>.

(١) قال النووي في المجموع (٢٦٨/٥) «وفيه قولان مشهوران في باب حد قطع الطريق الصحيح أنه يقتل ثم يعسر ويصلى عليه ثم يصلب مكفَّن والثاني يصلب حيًّا ثم يقتل» اهـ.

(٢) قال في أسى المطالب (١٥٥/٤) «قال البنديجي ومحل احتامه إذا قتل لأحد المال وإلا فلا يتحتم» اهـ ومثله قال في فتح الوهاب (١٦٤/٢) اهـ وفي حاشية الجمل (٣٢/٨): «قال الشوبري ما نصه: ويسفي أن يكون قصد الأخذ للمال كافيًا في تحتم قتله وإن لم يأخذه» اهـ.

وَأَمَّا أَعْوَانُ الْقُطَاعِ<sup>(١)</sup> فَيُعْزَّرُونَ كَمَا هُوَ حَكْمٌ مَنْ فَعَلَ مَعْصِيَةً لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ فَيَفْعَلُ الْإِمَامُ بِهِمْ مَا يَرَى مِنَ التَّعْزِيرِ إِمَّا بِحَبْسٍ وَإِمَّا بِضَرْبٍ وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ.

قال المؤلف رحمه الله (ومنها عدم الوفاء بالنذر)

الشرح أن من معاصي البدن ترك الوفاء بالنذر. وشرط النذر الذي يجب الوفاء به هو أن يكون المندور قربة غير واجبة فلا ينقض نذر القربة الواجبة كالصلوات الخمس ولا نذر ترك المعصية كشرب الخمر ولا نذر مباح أي ما يستوي فعله وتركه فلا يلزم الوفاء به لأنه ليس قربة. قال رسول الله ﷺ «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» رواه البخاري<sup>(٢)</sup>. وفيه تفاصيل أخرى مذكورة في كتب الفقه المبسوطة

قال المؤلف رحمه الله (والوصال في الصوم وهو أن يصوم يومين فأكثر بلا تناول مفطر)

الشرح أن من معاصي البدن أن يصوم يومين فأكثر من غير تناول مطعموم<sup>(٣)</sup> عمداً بلا عذر لحديث البخاري<sup>(٤)</sup> ومسلم<sup>(٥)</sup> عن حديث أبي هريرة قال نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من

(١) قال في حاشية التحريمي على الحطيب (٤/١٩٢) «ولو بدفع سلاح أو مركوب أو بسبب ولو ضيافة» اهـ.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأيمان والنذور باب الوفاء بالنذر وقوله «تؤفون بأسر»

(٣) قال في شرح الترويض (١/٤١٩) «لفطر بين الصومين واجب إذ الوصال في الصوم بعملاً كان أو فرضاً حرام للنهي عنه في الصحيحين وهو أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعموماً عمداً بلا عذر» اهـ.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الصوم. باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام.

(٥) صحيح مسلم: كتاب الصيام: باب النهي عن الوصال في الصوم.



المسلمين فإنك تُواصلُ يا رسول الله فقال «وأنتكم مثلي أبيثُ  
يُطعمُنِي رَبِّي ويسقِينِي» معناه يجعل في قوة الطاعم والشارب من  
غير أن يأكل<sup>(١)</sup>، وهذا مؤقت لأنه كان يجوع في أوقات أخرى.  
قال المؤلف رحمه الله (وأخذ مجلس غيره أو زخمته  
المؤذية<sup>(٢)</sup> أو أخذ نوبته).

الشرح أن من معاصي البدن أن يأخذ مجلس غيره ولو ذمياً إذا سبق  
إليه سواء كان من شارع أو غيره لأنه يجوز للذمي كما للمسلم الوقوفُ  
في الشارع ولو وسطه والجلوس به لاستراحة أو معاملة مثلاً<sup>(٣)</sup> إن اتسع  
ولم يضيق بذلك على المارة سواء كان يادن الإمام أم لا، ولكن إن نشأ  
من نحو وقوفه ضرر يؤمر بقضاء حاجته والانصراف.

فائدة. زوى مسلم<sup>(٤)</sup> في الصحيح «من قام من مجلسه ثم رجع  
إليه فهو أحق به» فعلم من ذلك أن السابق لمحل من المسجد

(١) قال ابن حجر في المتح (٢٠٦/٤) «وقال الجمهور قوله «يطعمني  
ويسقيني» مجاز عن لاء الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطيني  
قوة الأكل والشارب ويصير عني ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوي  
على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الإحساس» اهـ.  
(٢) قال في المجموع (٢٩٤/٧) «فهذه العدة متقصصة من سبق إلى معدن  
ظاهر أو إلى شيء من المباحات فإنه أحق به فلا يجوز لغيره مراحمته فيه  
قبل قضاء وطره» اهـ.

(٣) قال الأنصاري في فتح الوهاب (٢٥٤/١) «منفعة الشارع الأصلية مرور  
فيه وكذا جلوس ووقوف ولو بغير إذن الإمام لنحو حرفة كاستراحة  
وإنتظار رفيق إن لم يصبق على المارة فيه عملاً بما عليه الدس بلا إنكار  
ولا يؤخذ على ذلك عوض وفي ارتفاق الذمي بالشارع بجلوس ونحوه  
وجهان ربح منهما السكي وغيره ثوته» اهـ.

(٤) صحيح مسلم كتاب السلام: باب إذا قام من مجلسه ثم عاد فهو أحق به.

ونحوه لصلاة أحقُّ به حتى يُمارقه<sup>(١)</sup>، فإن فارقهُ لعذر كتَّجديد وضوء وإجابة داع وقضاء حاجة ونوى العودة لم يَبْطُل حَقُّه<sup>(٢)</sup> والناس سواء في المياه المباحة كالأنهار وتُقَدَّم حاجة بهيمة على حاجة ررع<sup>(٣)</sup> ومثل المياه غيرها من المعادن فلا يجوز لأحد الاستيلاء على نوبة ذي النوبة لأنه ظلم كما تقدم.

(١) وهذا الحكم في المسجد ونحوه لا في مكان مملوك لإسار كيته فيه يُقعد فيه من يشاء حيث يشاء.

(٢) قال الشيخ زكريا الأنصاري في فتح الوهاب (٢٥٥/١) «أو سق إلى محل منه أي من المسجد (لصلاة وفارقه بعد) كقضاء حاجة أو تحديد وضوء أو إجابة داع (ليعود) إليه (فحقه باق في تلك الصلاة) وإن لم يترك متاعه فيه لخبر مسلم السابق نعم إن أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة إتمام الصفوف ذكره الأدرعي وغيره اهـ.

(٣) قال في فتح الحواد «واعلم أن المياه إما مباحة كالأنهار والناس فيها سواء لقوله ﷺ «الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار». وتقدم حاجة بهيمة باستعمال على حاجة زرع وشحر اهـ.

## [بيان في تمييز الكبائر]

اعلم أن أهل الحق اتفقوا على أن الذنوب كبائر وصغائر قال الله تعالى ﴿لَا يَزَالُ يَحْشَرُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا أَلَمٌ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعٌ الْمَعِيرَةُ﴾ (سورة الحم) وقال تعالى ﴿إِنْ تَحْسَبُوا كِتَابِي مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ تُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (سورة النساء) والمراد هنا باللمم وبالسَّيِّئَاتِ الصَّغَائِرُ. وفي الصحيح «الصلوات الخمس كفارات لما بينهن ما لم تغش الكبائر»<sup>(١)</sup> أي ما لم تُرتكب الكبائر.

ولم يثبت بحديث حصر الكبائر بعدد معين. روى عبد الرزاق في تفسيره أنه قيل لابن عباس كم الكبائر أهني سبع قال «هي إلى السبعين أقرب»<sup>(٢)</sup>، وورد مما ثبت أنها تسعة وليس المراد بذلك الحصر. روى البخاري في الأدب المفرد<sup>(٣)</sup> بسنده إلى ابن عمر

(١) في صحيح مسلم. كتاب الطهارة. باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر أن رسول الله ﷺ قال يقول «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر» اهـ.

(٢) في تفسير عبد الرزاق (١/١٥٣) «قال أنس بن مالك ما بينهن ما اجتنبت الكبائر» اهـ.

(٣) في الأدب المفرد في باب ليس الكلام لوالديه (ص/١٣) «قال حدثنا مسدد قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا زياد بن مخرق قال حدثني طيسلة بن مياس قال كنت مع السجدة فأنصت ذنوباً لا أراها إلا من الكبائر فذكرت ذلك لاس عمر قال ما هي قلت كذا وكذا قال ليست هذه من الكبائر هي تسع الإثام بالله وقتل نسمة والفرار من الرحف وقذف المحصنة وأكل الربا وأكل مال اليتيم والحد في المسجد ولدي يستسحر ويكأ الوالدين من العقوق قال لي ابن عمر أتفرق من السر-

موقوفاً «إنما هي تسع الإشراف بالله وقتل نسمة يعني بغير حق وقذف المحصنة والفرار من الزحف وأكل الربا وأكل مال اليتيم والذي يستسحر والإلحاد في المسجد يعني الحرام وبكاء الوالدين من العقوق». وأما عد نسيان القرآن من الكبائر فلا يصح لأن حديث «نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أوتيها رجل فسيها»<sup>(١)</sup> ضعيف<sup>(٢)</sup> وهو مشكل معني

وقد تكلف الشيخ ابن حجر الهيتمي تعديد الكبائر إلى أن أوصلها إلى أربعمائة وزيادة<sup>(٣)</sup> فليس ذلك منه بحيد لأن في خلال ما عدّه ما يتعد أن يكون كبيرة.

ثم إنه عرفت الكبيرة بألفاظ متعددة ومن أحسن ما قيل في ذلك «كل ذنب أطلق عليه بنصر كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخسر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد وشدد النكير عليه فهو كبيرة»<sup>(٤)</sup>. وقد أوصل عدّها تاج الدين السبكي<sup>(٥)</sup> إلى

= وتحب أن تدخل الجنة قلت إي والله قد أحيتي والداك قتت عدي أُمي قال فوالله لو ألت لها الكلام وأطعمتها الطعام لتدخن الجنة ما احتنبت الكبائر اهـ.

(١) سنن أبي داود كتب الصلاة. باب في كنس المسجد.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في المتح (١٨٣/١٢) «ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه «نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أوتيها رجل فسيها» اهـ.

(٣) في كتابه الزواج عن اقتراف الكبائر.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في المتح في تعريف الكبيرة (١٨٤/١٢) «ومن أحسن التعريف قول القرطبي في المعهم «كل ذنب أطلق عليه بنصر كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخسر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة» اهـ.

(٥) عبد الوهاب بن عني بن عبد الكافي السبكي أبو نصر قاضي القصة =

خمسة وثلاثين من غير ادعاء حصر في ذلك، ونظم ذلك  
السيوطي<sup>(١)</sup> في ثمانية أبيات من الرجز. قال  
كالْقَتْلِ والزَّيِّ وشَرْبِ الخَمْرِ  
ومُظْلَقِ المُشْكِرِ ثمَّ السَّحْرِ  
والْقَذْفِ واللَّوْاطِ ثمَّ الْفِطْرِ  
ويَأْسِ رَحْمَةٍ وَأَمْنِ الْمَكْرِ  
والْعَضْبِ والسَّرْقَةِ والشَّهَادَةِ  
بِالزَّوْرِ والرَّشْوَةِ والْقِيَادَةِ  
مَنْعِ زَكَاةٍ وَدِيَاثَةٍ فِرَارُ  
خِيَانَةٍ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ ظَهَارُ  
نَمِيمَةٍ كَثَمِ شَهَادَةٍ يَمِينُ  
فَاجِرَةٍ عَلَى نَسِينَا يَمِينُ  
وَسَتْ صَخْبِهِ وَصَرْبِ الْمُنِيلِ  
سِفَايَةِ عَقِّ وَقَطْعِ الرَّحِمِ  
خَرَابَةِ تَقْدِيمِهِ الصَّلَاةِ أَوْ  
تَأْخِيرِهَا وَمَالِ أَيْتَامِ رَأْوَا  
وَأَكْلِ خِنْزِيرٍ وَمَيْتٍ وَالرَّبَا  
وَالْقُلِّ أَوْ صَغِيرَةٍ قَدْ وَاطَّأَا

= ولد في القاهرة سنة ٧٢٧هـ وانتقل إلى دمشق مع والده تقي الدين فسكنها وتوفي بها ونسبه إلى سبك بمصر. كان طلق اللسان قوي الحجة انتهى إليه قصاء في الشام وعزل ثم عاد إلى دمشق فتوفي بالطاعون. قال ابن كثير جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يحجر على قاصر مثله من مصنفاته طبقات الشافعية الكبرى وجمع الحوامع توفي سنة ٧٧١هـ. انظر الأعلام (٤/١٨٤).

(١) ذكرها في الأشباه والنظائر في باب تمير الكباثر من الصعائر (ص/٤٧٨).

ومن الأحاديث القوية الواردة في هذا الباب حديث «ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والذئب ورجلة النساء» رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.  
ويحسن عد الجماعة للحائض في الكبائر

تنبيه. المعروف عند الشافعية عد اليأس من رحمة الله والأمن من مكر الله من الكبائر التي دون الكفر، والمعروف عند الحنفية عدُّهما ردة أي خروجًا من الإسلام، ويزول الإشكال في ذلك بأن يقال معاهما عند الشافعية غير معاهما عند الحنفية<sup>(٢)</sup>.

### قال المؤلف رحمه الله (فصل)

الشرح أن هذا فصل معقود لبيان أحكام التوبة.

(١) سنن البيهقي (٢٢٦/١٠) باب الرجل يتحد العلاء والحارية المعيين ويجمع عليهما ويعيان وأحرقه الحاكم في المستدرک في کتاب الإيمان (٧٢/١) قال حدثنا مكرم بن أحمد القاسمي ببغداد ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل سمي ثنا أبو بكر بن سليمان بن بلال حدثني أبو بكر بن أبي منسى عن سليمان بن بلال عن عبد الله بن يسار الأعرج أنه سمع من من من عبد الله بن عمر يحدث عن أبيه عن لسي بثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والذئب ورجلة النساء «هذا حديث صحيح إسناده لم يخرجه» اهـ قال الذهبي في التلخيص صحيح الإسناد اهـ

(٢) فإ تقدم ذكر معاهما عند الشافعية والأمن من مكر الله مع أن يرسل في المعاصي اعتمادًا على رحمة الله تعالى وأما اليأس من رحمة الله فهو أن يظن أن الله لا يعفو عنه أنه لا محالة يعبده لكثرة ذنوبه فلا يعد الحنفية والأمن من مكر الله هو اعتقاد المرجئة أي اعتقاد أن لا يصر مع برئمار ديب واليأس من رحمة الله عندهم هو اعتقاد أن الله لا يغفر لأحد ذنبًا ولو مع التوبة.

قال المؤلف رحمه الله (تجبُ التوبةُ من الذنوب فوراً على كل مكلفٍ وهي الندمُ والإقلاعُ والعزمُ على أن لا يعود إليها وإن كان الذنب ترك فرضٍ قضاءً أو تبعةً لأدمي قضاءً أو استرضاءً<sup>(١)</sup>).

الشرح التوبة معناها الرجوع وهي في الغالب تكون من ذنب سبق للخلاص من المؤاخذه به في الآخرة وقد تطلق التوبة لغير ذلك وذلك كحديث «إني لأستغفرُ الله وأتوبُ إليه في اليوم مائة مرة»<sup>(٢)</sup>، وكذلك الاستغفار في الغالب يكون من الذنب الذي وقع للخلاص من المؤاخذه به في الآخرة لا يكون لغير ذلك، وقد ورد ذكر الاستغفار في القرآن بمعنى طلب محو الدنس بالإسلام وذلك كالذي ذكره الله تعالى في القرآن عن نوح عليه السلام ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَدَّارًا﴾ [سورة نوح] فإِنَّ قومه الذين خاطبهم بقوله ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ مشركون فمعناه اطلبوا من ربكم المغفرة بترك الكفر الذي أستمع منه بالإيمان بالله وحده في استحقاق الألوهية والإيمان بوحده أنه سي لله ورسوله إليكم.

ثم إن التوبة واحدة من الكبيرة ومن الصغيرة عيناً فوراً ولها أركان فالركن الذي لا بد منه في النوعين أي نوع المعصية التي لا

(١) قال ابن حجر في المتح (٥٥٠/٨) «ابن قولہ ﴿يَعْبُدِي كَذِبًا أَتَرَوْهُ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْطُرُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [سورة زمر] الآية والمشهور عند أهل السنة أن الذنوب كلها تغفر بالتوبة وأنها تغفر لمن شاء الله ولو مات على غير توبة لكن حقوق الأدميين إذا تاب صاحبها من العود إلى شيء من ذلك نفعه استتابة من العود وأما خصوص ما وقع منه فلا بد له من رده لصاحبه أو محالته منه» اهـ.

(٢) المستدرک علی الصحیحین (٤٥٧/٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي كتاب الدعاء والذكور وتهليل وتسبيح وذكر

تَعَلَّقَ لَهَا بِحَقْوَقِ نَبِيِّ آدَمَ أَي تَبِعْتَهُمْ وَالنَّوْعَ الَّذِي لَهُ تَعَلَّقَ بِحَقْوَقِ  
بَنِي آدَمَ هُوَ النَّدَمُ أَسْفًا عَلَى تَرْكِ رِعَايَةِ حَقِّ اللَّهِ، فَالنَّدَمُ لِحِظِّ  
دُنْيَوِيٍّ كَعَارٍ أَوْ ضِيَاعِ مَالٍ أَوْ تَعَبٍ بَدَنٍ أَوْ لِكُونِ مَقْتُولِهِ وَلَذَلِكَ لَا  
يُعْتَبَرُ، فَالنَّدَمُ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحُ تَبِعُ  
لَهُ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي الْإِقْلَاعُ عَنِ الذَّنْبِ فِي الْحَالِ، وَالْأَمْرُ الثَّلَاثُ  
الْعَزْمُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى الذَّنْبِ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ التَّوْبَةُ الْمَجْزُوءَةُ.  
وَأَمَّا التَّوْبَةُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِتَرْكِ فَرَضٍ فَيُرَادُ فِيهَا قَضَاءُ  
ذَلِكَ الْفَرَضِ فَإِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ صَلَاةً أَوْ نَحْوَهَا قَصْدُهُ فَوْرًا وَإِنْ كَانَ  
تَرْكُ نَحْوِ زَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَبَدْرٍ مَعَ الْإِمْكَانِ تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ تَوْبَتِهِ عَلَى  
إِيصَالِهِ لِمُسْتَحْقِيهِ أَيِ فَيُخْرَجُ الزَّكَاةُ وَالْكَفَّارَةُ وَيُفِي بِالْبَدْرِ، وَإِنْ  
كَانَتِ الْمَعْصِيَةُ تَبِيعَةً لِأَدَمِيٍّ رَدَّ تِلْكَ الْمَظْلَمَةَ فَيُرَدُّ عَيْنُ الْمَالِ  
الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَإِلَّا فَإِنْ تَلَفَ يَرُدُّ نَدْلَهُ<sup>(١)</sup> لِمَالِكِهِ أَوْ نَائِبِ  
الْمَالِكِ أَوْ لَوَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ.

فَائِدَةٌ. رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ<sup>(٢)</sup> مَرْفُوعًا «مَنْ كَانَ لِأَخِيهِ  
عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي عَرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلِّهِ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ  
وَلَا دِرْهَمٌ» فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ أُخِذَ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ  
وَالَا أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُوْفِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ  
خَزَائِنِهِ. ثُمَّ إِنْ كَانَ الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ قِصَاصًا مَكْرًا الْمُسْتَحَقُّ مِنْ  
اسْتِيفَائِهِ مِنْهُ أَيِ يَقُولُ لَهُ مِثْلًا خَذْ حَقَّكَ مِنِّي أَيِ إِنْ شِئْتَ اقْتُلْنِي  
وَإِنْ شِئْتَ فَاغْفِرْ فَإِنْ امْتَنَعَ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ صَحَّتِ التَّوْبَةُ،  
وَلَوْ تَعَذَّرَ وَصُولُهُ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ نَوَى تَمْكِينَهُ إِذَا قَدَّرَ، فَإِنْ قِيلَ يَعْكَرُ

(١) وَالْمُرَادُ بِالْبَدْلِ الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ وَالْقِيَمَةُ فِي الْمَتَقَوْمِ، وَتَعْتَرِ أَقْصَى الْقِيَمِ  
مِنْ وَقْتِ الْعَصَبِ إِلَى وَقْتِ الْإِتْلَافِ.

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ - كِتَابُ الرِّقَاقِ - بَابُ الْقِصَاصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ الْحَقَاقَةُ.



على اشتراط تسليم النفس لأولياء الدم في القتل العُدواني قصة  
الإسرائيلي الذي قُتل مائة ثم سأل عالمًا هل له من توبة فقال له  
ومن يحول بينك وبين التوبة اذهب إلى أرض كدا فإن بها قومًا  
صالحين فذهب فلما وصل إلى منتصف الطريق مات فاختم فيه  
ملائكة العذاب وملائكة الرحمة فأرسل الله مَلَكًا بصورة رجل إلى  
آخر القصة وفيها أن ملائكة الرحمة قالوا حاء تائبًا وفيها أن  
الرسول ﷺ قال «فغفر الله له»<sup>(١)</sup> فالجواب أنه يحتمل أنه كان لا  
يعرف أولياء الدين قتلهم، ويحتمل أنه لم يكن في شرعهم  
القصاص بل دَفْعُ الدية فقط ولم يكن قادرًا على دفع الدية لكن نوى  
بقلبه أن يدفع إن استطاع فيزول بذلك الإشكال ولله الحمد. وقد  
اشتهر أن شرع موسى تَحْتُمُ القتل وأن شرع عيسى تَحْتُمُ الدية وجاء  
شرع محمد عليه وعليهما السلام بثلاثة أوجه القصاص إن أراد وليُّ  
الدم ذلك والعفو على الدية إن أراد ذلك والعفو محانًا إن أراد  
ذلك.

(١) صحيح مسلم كتاب التوبة باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله عن أبي سعيد  
لحذري أن سي الله ﷻ قال «كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسًا  
فسأل عن أعم أهل الأرض فدل على راهب فأنه فقال إنه قتل تسعة وتسعين  
نفسًا فهل له من توبة فقال لا فقتله فكمل له مائة ثم سأل عن أعلم أهل الأرض  
فدل على رجل عالم فقال إنه قتل مائة نفس فهل له من توبة فقال نعم ومن يحول  
بينه وبين التوبة اطلق إلى أرض كدا وكدا فإن بها أسس يعبدون الله فاعبد الله  
معهم ولا ترحع إلى أرضك فيها أرض سوء فنطلق حتى إذا نَصَفَ الطريق أتاه  
الموت فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فقالت ملائكة الرحمة  
حاء تائبًا مقلًا بقلبه إلى الله وقالت ملائكة العذاب إنه لم يعمل خيرًا قط فأتاهم  
ملك في صورة آدمي فجعلوه بينهم فقال قيسوا ما بين الأرضين فإلى أيتهما كان  
أدنى فهو له ففاسوه فوحدوه أدنى إلى الأرض التي أراد فقضته ملائكة الرحمة»  
قال قتادة فقال الحسن ذكر لنا أنه لم أتاه الموت بأي بصره اهـ.

فائدة. لا يُشترط الاستغفارُ اللسانيُّ أي قولُ **أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ** للتوبة<sup>(١)</sup> وقولُ **عَصِ** بأنه شرطُ **عَذِّ** فاحشٍ سواءً جعلَ ذلك مُطلقاً أو جعله خاصاً ببعض الذنوب.

(١) قال ابن حجر في الفتح (٤٧٢/١٣) ثم ر. د. نسكي وذكر بعض العلماء أن لتوبة لا تتم إلا بالاستغفار بقوله **هَلْ يَسْتَغْفِرُكَ رَبُّكَ ثُمَّ تُوَبُّ إِلَيْهِ** والمشهور أنه لا يشترطه اهـ ذكره في ح. قوله باب قول الله تعالى **﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾**

# تم كتاب عمدة الراغب في مختصر بغية الطالب

في ليلة عيد الفطر من عام ألف وأربعمائة وتسعة وعشرين للهجرة  
وسبحان الله وبحمده  
والله تعالى أعلم وأحكم

## فهرس المصادر

### - ١ -

- الإتقان في علوم القرآن، لمسيوطي، عالم الكتب - بيروت
- الإجماع، لابن المنذر، دار الجنان - بيروت.
- الإحسان، ترتيب صحيح ابن حبان، لاس بلد، دار الكتب العلمية - بيروت
- الإصابة في تمييز الصحابة، لمسقلابي، دار الفكر - بيروت
- الإقناع، للشربيني، دار المعرفة - بيروت.
- الإقناع في مسائل الإجماع، لاس المظان، دار القلم - دمشق
- الاعتقاد، للبيهقي، عالم الكتب - بيروت.
- الإنصاف، للباقلاني، عالم الكتب - بيروت.
- الأدب المفرد، لسحاري، مؤسسة لكتب الثقافية - بيروت
- الأسماء والصفات، للبيهقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- الأشباه والمظائر، للمسيوطي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت
- الأم، للشافعي، القاهرة.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للريدي، دار الفكر - بيروت
- إتقان الصفة في تحقيق معنى الدعة، ليعماري، عالم الكتب - بيروت
- إحياء علوم الدين، للعزالي، دار الفكر - بيروت.
- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، دار المعرفة
- أصول الدين، لمعدادي، دار الآفاق الجديدة - بيروت
- إصابة الذخنة، لمقري مع شرحه للشفيطي، دار الفكر - بيروت
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لليصاوي، دار الفكر - بيروت

### - ب -

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- البحر المحيط، للزركشي، دار الصفوة - مصر.

- بحر الكلام، لمحمد السهي، مكتبة دار الفرقور - دمشق  
- بغية الطلب، لابن العديم، دار الفكر - بيروت.

## - ت -

- تاج العروس، للزبيدي، المطبعة الخيرية - مصر.  
- تاريخ بغداد، للحطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت  
- تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر - بيروت.  
- التفسير في الدين، للأسفريسي، عالم الكتب - بيروت  
- تدريب الراوي، للسيوطي، دار الفكر - بيروت.  
- الترغيب والترهيب، للمسدي، دار الإحياء - بيروت  
- تصنيف المسامع، بلر كشي، مؤسسة قرطبة - مصر  
- تفسير الفخر الرازي، للرازي، دار الفكر - بيروت.  
- تفسير النسفي، للنسفي، دار الفكر - بيروت.  
- تفسير النهر الماد، لأبي حيان الأندلسي، دار الحداد - بيروت  
- تفسير عبد الرزاق، لصعالي، دار المعرفة - بيروت  
- التقرير والتحبير شرح ابن أمير الحاج على تحرير ابن الهمام، لمطبعة الأميرية  
بيولاقي ١٣١٦هـ.

- تلخيص الحبير، لاس حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت  
- التمهيد، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية - بيروت.  
- التمييز، للسكوني، دار الكتب العلمية - بيروت.  
- توير الحوالمك، للسيوطي، مكتبة المشهد الحسيني - مصر  
- التنبيه، للشيرازي، عالم الكتب العلمية - بيروت.

## - ج -

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، دار الفكر - بيروت  
- الجامع لأحكام القرآن، لقرطبي، دار الكتب المصرية - مصر  
- جمع الحوامع (ضمن مجموع مهمات المتون) لاس السكي، مطبعة الدي الحلي  
- مصر.

## - ح -

حاشية منحة الخالق على البحر الرائق، لاس عابدين، (انظر البحر الرائق) دار المعرفة - بيروت.

حاشية الجمل على شرح المسح، للعجيلي، دار الكتب العلمية - بيروت

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدسوقي، دار الفكر - بيروت.

حاشية السدي على سنن السائي، للسدي، (مطوع في هامش سنن السائي) دار المعرفة - بيروت.

حاشية رد المحتار على الدر المختار، لاس عابدين، دار الفكر - بيروت.

- حاشية على شرح أم الراهبين، للسوسي، مطبعة الديني لحلي - القاهرة

الحاوي الكبير، للماوردي، دار الفكر - بيروت

الحاوي للفناوي، للسيوطي، المكتبة العصرية - بيروت

## - خ -

- الخراج، لأبي يوسف، دار المعرفة - بيروت.

## - د -

- الدر الثمين والمورد المعين، لميارة، مكتب المدار - تونس

- الدر الكامنة، للعسقلاني، طبعة الهند.

الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، للأصاري، دار الحان - بيروت

- الدليل الصادق، لعبد العزيز بن عبد الحميد، مطبعة الآداب - مصر

الديباج المذهب، لاس فرحون، دار الكتب العلمية - بيروت.

## - ر -

- الرسالة القشيرية، للقسيري، دار الكتاب العربي - بيروت

روض الطالب، للمقري، انظر أسى المطالب

روضة الطالبين، للنووي، المكتب الإسلامي - بيروت

## - ز -

زاد المستنقع في احتصار المقنع، لاس قدامة المقدسي، مؤسسة الكتب الثقافية

بيروت

زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي - لبنان

الزواجر، ليهيتمي، مطبعة الدي الحلبي القاهرة

- ص -

- الاستذكار، لابن عبد البر، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- السنن الكبرى، للبيهقي، دار المعرفة - بيروت.
- سنن ابن ماجة، لابن ماجة، المكتبة العلمية - بيروت.
- سنن أبي داود، لأبي داود، دار الجنان - بيروت.
- سنن الدارقطني، لدارقطني، عالم الكتب - بيروت.
- سنن النسائي، دار المعرفة - بيروت.
- سير أعلام السلاء، للدهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- ش -

- شذرات الذهب، لابن العماد الحلبي، دار المسيرة - بيروت.
- شرح التنبيه، للسيوطي، دار الفكر - بيروت.
- شرح السنة، للشعوي، المكتبة الإسلامية - بيروت.
- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، للسيوطي، دار اس كثير - بيروت.
- شرح العقائد، للتفتازاني، اسطنبول.
- شرح جمل الرحاح، لابن عصفور، دار المعرفة - بيروت.
- شرح روض الطالب، للأصاري، المكتبة الإسلامية.
- شرح صحيح مسلم، لمصوي، دار الفكر - بيروت.
- شرح كتاب الفقه الأكبر، لملاعي الفاري، دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح منتهى الإرادات، لنهوتي، دار الفكر - بيروت.
- الشرح الكبير، لبرقي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- شعب الإيمان، للبيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاصي عياض، دار الفكر - بيروت.

- ص -

- صحيح مسلم، لمسلم، دار الفكر - بيروت.

## - ط -

- طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، دار المعرفة - بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسكي، دار إحياء الكتب العربية - مصر
- طبقات الأولياء، لاس المنقر، دار المعرفة - بيروت.
- الطبقات السبعة في تراجم الحنفية، دار الرعي - الرياض

## - ف -

- الفتاوى الحديثية، لاس حجر لهبني، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- الفتاوى المقهية الكبرى، بلهينمي، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت
- الفتاوى الهدية، مجموعة من علماء الهد، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- فتاوى السكي، سقي مدير السكي، دار المعرفة - بيروت
- فتح الباري شرح البخاري، لاس حجر عسقلاني، دار المعرفة - بيروت
- فتح العلام شرح مرشد الأنام، لسجدي، دار أسلاء - القاهرة
- فتح العلي المالك، لمحمد عيش، مكتبة السبي الحلبي - مصر
- فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين، لرئيس مدير المليري، دار الكتب العلمية - بيروت.
- فتح الوهاب شرح منح الطلاب، بركري، الأنصاري، دار المعرفة - بيروت
- الفرق بين الفرق، لسجدي، دار المعرفة - بيروت
- الفروع، للمقدسي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المقه الأبسط، لأبي حنيفة، دار الكتب المصرية - القاهرة
- الفتاوى والتمتقة، لسجدي، دار إحياء السنة النبوية
- المواكه الدواني، لسجدي، مكتبة السبي الحلبي - مصر
- فهرس الفهارس، لكتبي، دار العرب الإسلامي - بيروت
- فيض القدير، للمناوي، دار الفكر - بيروت.

## ق

- قرّة العين، لسجدي المالك (لضائف الإشارات) دار الكتب العربية الكبرى - مصر.



قليوبي وعميرة، لثقلبيوبي وعميرة، دار إحياء الكتب لعرة - القاهرة

### - ع -

عصمة الأنبياء، لدراري، مكتبة الثقافة الأدبية بيروت

عقود اللآلي في أسايد العوالي، لاس عايدير، دمشق

### - غ -

الغنية، لعد نادر حيلاني، دار لأساب دمشق

الغنية، لمتولي، مؤسسه اكتب ثقافية بيروت

- العيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العرقي، اندروق الحديثة لطباعة - القاهرة.

### - ك -

- كشاف القناع، للبهوتي، دار الفكر - بيروت.

كشف الأسرار لنوير الأفكار، مصطفي بحا، طعة سروت ١٣٠٩هـ

- لكوكب الدرر في شرح بيت القطب الكبير محمد برهان الصيادي، لأبي الهدى الصبدي ١٣٢٢هـ

### - ل -

لحظ الألحاط بديل طبقات الحفاظ، لاس فهد، دار الكتب لعربية بيروت.

- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت.

- لسان الميزان، للعقلاني، دار الفكر - بيروت.

لطائف الإشارات، لعد انحميد بن محمد، دار لكتب العربية الكرى مصر

لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة، لعد المنك الحويبي - القاهرة

اللمع، للأشعري، لمكة الأهرية للتراث مصر

- اللمع، للشيرازي، دار الكتب العلمية - بيروت.

### - م -

- المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة - بيروت.

- المجموع، للنووي، دار الفكر - بيروت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، دار الكتب العلمية - بيروت
- مختصر من تفسير الطبري، للتجبي، دار القلم - بيروت
- مختار الصحاح، للرازي، دار المصايرع - بيروت
- مراحل السالكين، لهاء الدين الرواس، مطبعة لسعادة - مصر
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي نقاري، دار الفكر - بيروت
- مسند البزار، للبزار، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة
- مسد أبي يعلى، لأبي يعلى، دار المأمون لثقافة - دمشق
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لاس الدمياطي، دار الكتب العلمية - بيروت
- المستدرک، للحاكم، دار المعرفة - بيروت.
- المصباح المير، للصومي، مكتبة لسان - بيروت
- مصنف في الأحاديث والآثار، لاس أبي شبة، دار نوح - بيروت
- مصباح الزجاجاة في روائد ابن ماجة، للصوري، دار نوح - بيروت
- المطالب الوفي شرح العقيدة الصفة، للهري، دار المصايرع - بيروت
- معالم السنن، للحطابي، دار الكتب العلمية - بيروت
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحانة، إحياء التراث العربي - بيروت
- معجم تهذيب اللغة، للزهري، دار المعرفة - بيروت
- المعجم الأوسط، للطبراني، دار الحديث - القاهرة
- المعجم الكبير، للطبراني، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- معني المحتاج، للشريبي، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- مفردات ألفاظ القرآن، للأصفهسي، دار القلم - دمشق
- مقدمات ابن رشد، لابن رشد، دار صادر - بيروت.
- منهاج الطالبين، للنووي، دار المعرفة - بيروت.
- مناقب الشافعي، لليهقي، دار التراث - القاهرة.
- المنهاج القويم، لابن حجر للهيتمي، مؤسسة علوم القرآن - دمشق
- المذهب، للشيرازي، دار المعرفة - بيروت.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للحطاب المالكي، دار الفكر - بيروت
- الموضوعات، لابن الجوزي، دار الفكر - بيروت.

- الموطأ، لمالك، دار الأفاق الجديدة - بيروت.
- موافقة الخُبر الخمر في تحريج أحاديث المختصر، لاس حجر العسقلاني، مكتبة الرشد - الرياض.
- موافقة صريح المعقول لصحيح المعقول، لاس تيمية، دار الكتب العلمية بيروت.

### - ن -

- النكت، لأبي زرعة العراقي، مخطوط.
- نهاية المحتاج، للرملي، دار الفكر - بيروت.
- نهاية المطلب، للحويني، دار المهاج - جدة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لاس الأثير، المكتبة العلمية - بيروت
- النهر الماد، لأبي حيان، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- الورقات، للحويبي، مكتبي العراقي واس الفارص حمدة

## فهرس الأحاديث قوله (ﷺ)

### حرف الألف

- ٢٢٩ - «أكل الربا وموكله ..»
- ٨ - لأئمة من قرش
- ٣١٤ - أتريدن أن ترجعي إلى دفعة
- ٣٦٥ - أتدرون ما الغيبة .....
- ٣٣٩ - اتقوا الرباء
- ٣٧١ - اجتنبوا السبع الموبقات .....
- ٤٣١ - أحل الذهب والحرير لإناث أمي .....
- ٣٣٦ - إخوانكم خولكم .....
- ٢٦١ - إذا انتصف شعبان فلا تصوموا .....
- ٤٢٦ - إرادة المؤمن .....
- ٢٢٩ - لإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله
- ٤١٢ - اصنعوا كل شيء إلا الكاح .....
- ١٢٨ - أفصح الرجل إن صدق .....
- ٣١٢ - إقبل الحديقة .....
- ٩٠ - أكثر خطايا ابن آدم
- ١١٩ - أمرت أن أقاتل الناس حتى
- ٢٥٢ - إن رجلا يتحوصل
- ٢٥١ - إن شئتم أعضتكم
- ٢٥١ - إنها لا تحل لعي .....
- ١٢٩ - إن خيار عباد الله الذين ..
- ٨٥ - إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين
- ٨٤ - إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يرى

- ٦٩ . أنا سيد ولد آدم ..
- ٣٥٩ - إن أناسًا يتخوضون ..
- ٦٤ - إنكم سترون ربكم يوم القيامة ..
- ١٧٠ - إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ..
- ٣٢١ - إن الله تجاوز لي عن أمتي ..
- ٣٢٦ - إن الله ورسوله حرم بيع الحمر ..
- ٤٦١ - إني لأستغفر الله ..
- ٣٩٧ - إنه في النار ..
- ٣٧٥ - ٣٧٤ . كذب علي بئس كذاب على أحد ..
- ٣٧٢ - إن الجنة تشاق إلى ثلاثة ..
- ٣٦٦ - إن أربى الربا امتطلة الرجل ..
- ٤٠١ - إن الله يعذب الذين يعذبون ..
- ٤٣٦ - إن الذي يأكل ويشرب ..
- ٤٥٠ - إنك لتقتل عليًا ..
- ٤٤٨ - أيها امرأة خرجت متعطرة ..
- ٣٦٩ . كذب وكذب ..
- ٣٤٩ . كذب وكذب ..
- ٢٨١ . أيها امرأة خرجت ..

## حرف التاء

- ٤٢٢ . تأث من كذب ..
- ٣٠١ . أجر صدوق ..

## حرف الشاء

- ٣١١ - ثلاث جدهن جد .
- ٤٠٧ - ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ..
- ٤٢١ - ثلاثة لا يدخلون الجنة ..
- ٤٦٠ - ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق ..

## حرف الذال

- ٣١٦ ..... الذهب بالذهب وما .....

## حرف السين

- ٣٧٣ ..... سباب المسلم فسوق .....

## حرف الصاد

- ٤٥٧ ..... الصلوات الخمس كفارات .....

- ٣٨٥ ..... صوتان ملعونان في الدنيا .. ..

## حرف الطاء

- ٣ ..... طلب العلم فريضة على كل مسلم .....

- ١٦٠ ..... الطهور شطر الإيمان .....

## حرف العين

- ٧ - ٤ ..... عالم قريش يملأ .....

- ٣٧٣ ..... عدلت شهادة الزور .....

## حرف الكاف

- ٤٩ ..... كان الله ولم يكن شيء غيره .....

- ١٠١ ..... كانت بو إسرائيل تسوسهم .....

- ٧١ ..... كذب إبراهيم ثلاث كذبات .....

- ٤١٧ ..... كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت .....

## حرف اللام

- ٤١٤ ..... لأن يجلس أحدكم .....

- ٤٠٤ ..... لأن يطعن أحدكم محدده .....

- ٢٦١ ..... لا تقدموا رمضان يوم .....

- ٢٦٩ ..... لا تسافر المرأة مسيرة ثلاثة أيام .....

- ٢٩٧ - ٢٩٦ ..... لا تشد الرحال إلا .....

- ٢٩٧ ..... لا يسعى بمطى أن تعمل .. ..

- ٣٢٧ ..... لا هو حرام .. ..

- لا طاعة لمخلوق في ..... ٣٣٧
- لا يحل لمسلم أن يأخذ عصا أخيه ..... ٤٤٦
- لا يحل مال امرئ مسلم إلا ..... ٣٦١
- لا يدخل الحنة قتات .. ..... ٣٦٨
- لا يصلح الكذب ..... ٣٦٩
- لا زكاة في مال حتى يحول .... ٢٤٠
- لا يعذب بالبار إلا ربها ..... ٤٠٢
- لا تحل المسئلة لعني ..... ٣٧٧
- لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه ..... ٣٧٩
- لا دين لمن لا عهد له ..... ٤٠٨
- لا ينظر الله إلى رجل ..... ٤٠٩
- لا نستقبو لقبة ولا سندبروه بحافه ..... ٤١٣
- لا ينبغي لمؤمن أن يدل نفسه ..... ٤٢٢
- لا تجسسوا ولا تنافسوا ..... ٤٢٧
- لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه ..... ٤٢٩
- لا يدخلن أحدكم على مفية . ..... ٤٣٢
- لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء ..... ٤٢٥
- لعنت ترزق به ..... ٣٣٣
- لعن المسلم قاتله ..... ٣٧٤
- لعن رسول الله ﷺ أكل الربا ..... ٣٥٨
- لعن رسول الله الواصلة . ..... ٤٢٩
- لعن رسول الله المتشبهين . ..... ٤٢٥
- لعن الله من أوى محدثاً .. ..... ٤٥٢
- للمملوك طعامه .. ..... ٣٣٧
- لو يعلم المارء بين يدي المصلي . ..... ٤١٩

- ٣٧٣ ..... لي الواحد يحل
- ٤٤٩ ..... ليس ما من تسخر
- ٢٩٦ ..... - ليهطن عيسى ابن مريم حكماً
- ٤٢٣ ..... - ليس الواصل بالمكافئ

### حرف الميم

- ٢١٧ ..... - ما منعكما أن تصليا معنا
- ٤١٨ ..... - ما من رجل يتعاطم في نفسه
- ٤٣٧ ..... - ما من ثلاثة في قرية
- ٤٤٥ ..... - المسلمون شركاء في ثلاث ..
- ٣٥٢ ..... - المكر والخديعة في النار
- ٤٦٢ ..... - من كان لأخيه عنده مظنة .
- ٤٥٤ ..... من بدر أن يصع له
- ٤٣٥ ..... من عادي بي و... فقد عادته بالحرب
- ٤٠٣ ..... - من لعب بالبرد شر
- ٤٥٢ ..... من أشار إلى أخيه بحديدة
- ٣٩٧ ..... من طعمه فبدر شر
- ٣٩٤ ..... من ستمع .ى حدث
- ٣٥١ ..... من أمر رجلاً عسى دمه
- ٣٤٨ ..... - من أحب أن يزحزح عن النار
- ٢٦٦ ..... - من حج فلم يرفث ..
- ١٢٧ ..... - من رغب عن سنتي فليس مني ....
- ١٢٥ ..... - من رأى منكم منكراً
- ١١٩ ..... - من بدل دبه فاقتلوه
- ٣٧٨ ..... من ادعى إلى غير أبي
- ٣٨٨ ..... - من مثل عن علم فكنمه .



- من قتل نفسه بشيء . ٤٠٠  
 - من أنظر معصراً ٤٤٣  
 من تحظى رقاب الناس ٤١٨  
 من كره من أميره شيئاً ..... ٤٥١  
 من أشار إلى أحبه ٤٠١  
 من قام من مجلسه ٤٥٥  
 من يعول ٤١٧

## حرف النون

- نصرت في سنوب ٤٥٨  
 نعم ونث أحر ٢٦٧

## حرف الهاء

- هل كنت شارحاً صدرك ..... ٨٧

## حرف الواو

- وأبكم مني أبيت يعممي . ٤٥٥  
 - وختم بي السيون ..... ١٠١  
 - والقدر خيره وشره ..... ٦٩  
 - وقتل النفس التي ٣٩٨  
 - ولا تناجشوا .. ٣٣٠  
 ولا تذهبوا سري ٤١٦  
 - وما من نبي يومئذ آدم ..... ٦٧  
 - واليدان رناهما البطش ..... ٤٠٤  
 - ويح عمار تقتنه ..... ٣٧٢

## حرف الياء

- يا صاحب الطعام ما هذا ..... ٣٢٧  
 - يا عني لا تتبع الطرة .. ٣٦٣

## فهرس المواضيع

### مقدمة

- بيان وجوب طلب العلم على كل مسلم .. ٥
- بيان أصل كتاب عمدة الطالب ..... ٦
- ترجمة الإمام الشافعي ..... ٩
- ترجمة عبد الله بن حسين بن طاهر ..... ١٢
- ترجمة محمد بن عمر الحاوي النواوي ..... ١٤
- ترجمة الشيخ عبد الله بن محمد الهرري .. ١٥
- شرح مقدمة المصنف رحمه الله .. ١٨
- بيان ما يشمل عليه علم الدين الضروري مما لا يحور نكر مكلف جهة .. ١٩

### ضروريات الاعتقاد وتعريف المكلف

- بيان أن المراد بلوغ الدعوة بلوغ أصل الدعوة أي الشهادتين . ٢٤
- بيان أن أول ما يجب على العبد معرفة الله ورسوله . ٢٤
- بيان الدليل العقلي على وجود الله تعالى .. ٢٥
- بيان أن الدخول في الإسلام يكون بالنطق بالشهادتين .. ٢٦
- معنى الإسلام والإيمان وأيهما كائن مع الطر ..... ٢٧
- بيان أنه يكفي ما يعطي معنى الشهادتين ويكفي قولهما بغير نعمة .. ٢٨

### معنى الشهادة الأولى

- بيان معنى العادة ..... ٢٩
- ترجمة نقي الدين السكي ..... ٢٩
- بيان أن مجرد الطاعة أو البدء أو التوسل لا يكون عادة ..... ٣٠
- بيان معنى اسم الله الواحد واسم الله الأحد .. ٣٠
- بيان معنى الأول والقديم والحي .. ٣١
- بيان معنى القيوم والدائم ..... ٣٢
- بيان أن نداء الله لا يشبه بقاء الجنة والنار .. ٣٢

- ٣٠ ... .. بيان أن لقائل شاء النار محال للصوص والإجماع .. ..
- ٣٢ ..... بيان معنى اسم الله الخالق .. ..
- ٣٢ ..... بيان أن الحق بمعنى الإبرار من عدم إلى الوجود لا يكون لعير الله .. ..
- ٣٢ ..... وأن الله خلق لأحساء والأعمال .. ..
- ٣٢ ..... بيان معنى الراق والعالم .. ..
- ٣٣ ..... تعريف القدرة ومعنى القدير .. ..
- ٣٣ ..... بيان معنى الفعل لما يريد .. ..
- ٣٣ ..... بيان معنى ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .. ..
- ٣٣ ..... بيان أن مشيئة الله لا تتغير .. ..
- ٣٣ ..... بيان معنى لا حول ولا قوة إلا بالله .. ..
- ٣٤ ..... بيان أن الله موصوف بكل كمال يليق به .. ..
- ٣٥ - ٣٤ ..... بيان أن الله مبره عن كل ما لا يليق به ومن ذلك لحد والتحير في تمكيد والجهة .. ..
- ٣٥ ..... قول الإمام الطحاوي في تنزيه الله تعالى .. ..
- ٣٥ ..... ترجمة الإمام الطحاوي .. ..
- ٣٦ - ٣٥ ..... ترجمة لإمام أبي حنيفة ونسبه أبي يوسف القاضي .. ..
- ٣٦ ..... ترجمة محمد بن الحسن الشيباني .. ..
- ٣٧ ..... بيان لدليل يعتني على تنزيه الله عن نحد .. ..
- ٣٧ ..... معنى قوله تعالى ﴿لَسْ كَيْفَهُ شَيْءٌ﴾ ﴿٣٧﴾ .. ..
- ٣٨ ..... بيان أن كل ما سوى الله حادث والله وحده هو لأرني .. ..
- ٣٩ ..... تكفير العلماء لمن قال بأولية شيء مع الله .. ..
- ٤٠ ..... بيان أن القول بأولية العالم فيه يمي لحاقية الله .. ..
- ٤٠ ..... بيان أن كل ما دحر في الوجود هو بخلق الله .. ..
- ٤٠ ..... تعريف الجوهر الفرد .. ..
- ٤١ ..... بيان أن الأفعال الاختيارية والاضطرارية كلاهما بخلق الله .. ..
- ٤١ ..... بيان أن خالق العالم لا يصح أن يكون طبيعة ولا علة .. ..
- ٤١ ..... بيان أن المعتزلة شذت بقولها إن الأفعال الاختيارية بخلق العبد .. ..
- ٤٢ ..... وتكفير المسلمين لهم على مقاتلتهم هذه .. ..
- ٤٣ ..... ترجمة شيث بن إبراهيم .. ..

- ٤٤ ٤٣ قول سلمي في بيان أن الحق به وحده وأن أعدائيه له لا يكسب ..... ٤٤
- ٤٤ - بيان معنى الكسب ..... ٤٤
- ٤٦ بيان أن صفات أنه قديمه ومنها كلام ..... ٤٦
- ٤٦ بيان أن كلام له ليس بحرف ولا صوت ..... ٤٦
- ٤٨ - بيان أن القرآن له إطلاقان ..... ٤٨
- ٤٨ بيان أن له واحد في الذات والصفات والأفعال ..... ٤٨
- ٤٩ - بيان أن الكفر أشد الذنوب ..... ٤٩
- ٤٩ إثبات ثلاث عشرة صفة لله تعالى تجب معرفتها على كل مكنت ..... ٤٩
- ٥٣ ٥٢ نص لعمدة على وجوب معرفة هذه الصفات ..... ٥٣
- ٥٣ بيان أن الذات لأرسي لا نفوه به صفة حادث ..... ٥٣
- ٥٤ معنى الشهادة الثانية ..... ٥٤
- ٥٤ بيان أن رساله سيد محمد ﷺ أدلة على كونه إلهي وحس ..... ٥٤
- ٥٥ بيان أنه ﷺ من قریش وبه مكة وبعث بها ..... ٥٥
- ٥٥ بيان أن كل ما أحمر به نبي ﷺ حق وصدق وأنه لا يحظى في الشرعيات ..... ٥٥
- ٥٦ - عذاب القبر ..... ٥٦
- ٥٦ بيان أن صعقة القبر تحصل لبعض المسلمين لعصاة لا تكل مسلم ..... ٥٦
- ٥٨ ٥٧ - نعيم القبر ..... ٥٨
- ٥٩ ٥٨ - سؤال الملكين ..... ٥٩
- ٥٨ الفرق بين أمة الدعوة وأمة الإجابة ..... ٥٨
- ٥٩ ابعت ..... ٥٩
- ٦٠ ٥٩ الحشر ..... ٦٠
- ٦٠ القامة ..... ٦٠
- ٦٠ الحساب ..... ٦٠
- ٦٠ الثواب والعذاب ..... ٦٠
- ٦٠ نيران ..... ٦٠
- ٦١ بيان أن جهنم مخلوقة الآن ..... ٦١
- ٦١ - بيان أن النار باقية لا تنف ..... ٦١
- ٦٢ - الصراط ..... ٦١ - ٦٢

- ٦٢ ..... معنى قوله تعالى ﴿وَبِمَكَرٍ لَّا وَرَدُّهُ﴾
- ٦٢ ..... - الحوض
- ٦٣ ..... - الشفاعة
- ٦٤ - ٦٣ ..... - الحجة
- ٦٤ ..... رؤية المؤمنين به تعالى في لأخره بلا كيف ولا مكان ولا جهة
- ٦٤ ..... معنى الحديث الذي فيه بكم سترون ربكم يوم تقيم
- ٦٥ ..... بيان أن أهل الجنة يخلدون فيها وأهل النار يخلدون فيها
- ٦٥ ..... - الملائكة
- ٦٦ ..... - بيان الفرق بين النبي الرسول والنبي غير الرسول
- ٦٧ ..... بيان الدين على سوءه وكم من أنكر ذلك
- ٦٧ ..... - الكتب السماوية
- ٦٨ ..... بيان أن كل ما يحصل في الدنيا من خير أو شر بتقدير الله تعالى
- ٦٩ ٦٨ ..... بيان أن الخير بتقدير الله ومحبه ورصه وأشر بتقديره لا بمحبته ولا برصه
- ٦٩ ..... بيان أن سيدنا محمد ﷺ حاتم الأسياء
- ٦٩ ..... - حور وصفه ﷺ بأنه سيد الشر
- ٧٠ ..... بيان ما يجب للأسياء وما يستحق عليهم
- ٧٠ ..... - بيان عصمة الأنبياء من الكذب
- ٧٠ ..... بيان معنى قول سيدنا إبراهيم عليه السلام عن روحه صارة بها أحتي
- ٧١ ٧٠ ..... بيان معنى قول سيدنا إبراهيم عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا
- ٧١ ..... قول العلماء في حديث كذب إبراهيم ثلاث كذبات
- ٧١ ..... بيان أنه يجب للأسياء الأمانة والعطانة
- ٧٢ ..... بيان أنه يستحيل على الأسياء الردالة والسفاهة والبلادة
- ٧٢ ..... بيان أن لشي لا يصدر منه كلام لا يريد قوله فيستحيل عليه سق اللسان
- ٧٣ ..... - بيان أن الأنبياء يستحيل عليهم الأمراض المنفرة
- ٧٣ ..... بيان أن لمن يستحيل على الأسياء والفرق به وبين الخوف الطبيعي
- ٧٤ ٧٣ ..... - بيان عصمة الأنبياء من الكفر والكبائر وصعائر الخسة
- ٧٤ ..... بيان أن قول سيدنا إبراهيم عن الكوكب هذا ربي هو من باب الاستهزام الإنكاري
- ٧٧ ..... - بيان أن السوء لا تصح لإخوة يوسف الذين فعلوا تلك الأفعال الخسية

- ٧٧ بيان أن الأساطير الذين أول عيهم اوحى هم من بين من قريتهم .....
- ٧٨ الرد وأحكامها
- ٧٨ بيان أن الردة تقطع الإسلام ومعنى كونها أفحش أنواع الكفر .....
- ٧٩ التحذير من الشاذلية الشرطية والقائمين بالتحول والاتحاد .....
- ٨١ ترجمة لشيخ أحمد روعي .....
- ٨٢ ترجمة لشيخ عبد القادر الجيلاني .....
- ٨٢ ترجمة لشيخ أبي الحسن الشاذلي .....
- ٨٣ - ترجمة الشيخ أبي مدين .....
- ٨٤ - بيان أن الإنسان قد يتكلم بكلمة لا يراها ضارة له يستوجب بها اللوم إلى قعر جهنم .....
- بيان أنه لا يشترط في الوقوع في الكفر معرفة الحكم ولا إشراف الصدر
- ٨٥ ولا اعتقاد معنى اللفظ .....
- ٨٥ بيان أنه لا يشترط في الوقوع في الكفر عدم العصب .....
- بيان أن الكفر الصريح يكفر فائه بـ كان يعرف معناه ولو لم يعتقد أنه أو
- ٨٦ يعرف حكمه والتحذير مما يخالف ذلك .....
- ٨٧ بيان أن اشتراط إشراف الصدر للوقوع في الكفر هو في المكروه لا غير .....
- ٨٨ بيان أن الردة ثلاثة أقسام بانفاق عمماء المذاهب الأربعة وغيرهم .....
- ٨٨ - الدليل القرآني على تقسيم الردة إلى ثلاثة أقسام .....
- ٨٩ بيان بعض الاعتقادات الكفرية .....
- ٨٩ بيان بعض الأعمال الكفرية .....
- ٩٠ بيان أن كل قسم من الثلاثة المذكورة يحرج من الإسلام بمجرد .....
- ٩١ الاعتقادات الكفرية
- بيان أن الشك في الله أو في رسوله أو القرآن أو اليوم الآخر أو نحو ذلك
- ٩١ مما هو مجمع عليه كفر .....
- ٩١ بيان أن اعتقاد قدم العالم بحسه وتركيبه أو بحسه فقط كفر .....
- ٩٢ بيان أن من أنكر صفة من صفات الله الواجبة له إجماعاً كالقدرة كفر ولا يعدر بالجهل ٩١
- ٩٣ بيان أن صفة الوجه واليد والعين ونحوهما لا تدرك بالعقل فمن أنكرها جهلاً لا يكفر .....
- ٩٣ - بيان أن من نسب إلى الله الجسمية كفر وأنها تنافي الألوهية .....
- ٩٤ - بيان أن الله أمر العباد بامتثال العقل .....

- بيان أن من المكفرات تحليل محرم بالإجماع معلوم من الدين بالصراحة مما لا يحصى عليه .. ٩٥
- بيان أن من المكفرات تحريم حلال ظاهر مما لا يحصى عليه ..... ٩٦
- بيان أن من المكفرات رمي وجوب مجمع عليه .. ..... ٩٦
- بيان أن من المكفرات إيجاب ما لم يجب إجماعاً ..... ٩٦
- بيان أن الإجماع إما يعقد باتفاق المجتهدين .. ..... ٩٧
- بيان أن الحرم على الكفر كفرٌ وكذا التردد فيه .. ..... ٩٧
- بيان أن لحاضر الكفري لا يؤثر في صحة الإيمان ..... ٩٨
- بيان أن من أنكر صحة سبداً أبي بكر كفر ..... ٩٨
- بيان أن من أنكر رسالة واحد من الرسل المجمع على رسالته كفر ..... ٩٩
- ذكر اختلاف العلماء في الحصر عليه السلام وأن الراجح أنه نبي .. ..... ٩٩
- بيان أن من المكفرات حثود حرف مجمع عليه من القرآن وكذا زيادة حرف فيه مجمع على نفيه مع اعتقاد أنه منه عاداً ..... ١٠٠
- بيان أن تنقيص أي رسول أو تكذيبه كفرٌ ..... ١٠٠
- بيان أن تصغير اسم نبي بقصد التحقير كفر .. ..... ١١٠
- بيان كفر من جور سوة أحد بعد سبنا محمد ﷺ والتحديد من القاديونية أنواع غلام أحمد الذي ادعى النبوة ..... ١١١

## الأفعال الكفرية

- ١٠١
- بيان أن السجود لصنم أو شمس كفرٌ مطلقاً ..... ١٠٢
- بيان أن سجود لإنسان عدة له كفر أما لسجود له على وجه التحية فليس كفرًا لكنه حرام ..... ١٠٢
- بيان أن رمي لمصحف في القنادورات كفر وكذا رمي اسم معظم أو ما فيه شيء من العلم الشرعي فيها ..... ١٠٣
- بيان كراهة امتهان حروف اللغة العربية ... ١٠٣

## - الأقوال الكفرية

- ١٠٣
- بيان أنه يكفر من قال لمسلم يا كافر إلا إذا أُرِدَ التشبيه أو كان متأولاً ..... ١٠٣
- بيان أن السحرية باسم من أسمائه تعالى أو وعده أو وعيده كفر ..... ١٠٤
- بيان أن جهنم ليست معظمه وأنه لا يحرم دمه ..... ١٠٥
- ذكر جملة من الأقوال الكفرية ..... ١٠٥

- ١٠٦ بيان استحالة الظن على الله .. .. .
- ١٠٧ - تكفير من قال عن فعل إله حدث بغير تقدير الله ... ..
- ١٠٧ - بيان أن تقدير الله للخير والشر حسن ... ..
- ١٠٨ - ذكر جملة من الأقوال الكفرية .. ..
- ١٠٨ - بيان كفر من استخف بحكم الشرع .. ..
- ١٠٩ - بيان كفر من ذم كل العلماء معقلاً كلامه ....
- ١٠٩ - ذكر جملة من الأقوال الكفرية ... ..
- ١١٢ - بيان كفر من شتم نبياً أو ملكاً .. ..
- ١١٢ - بيان كفر من استهزأ بالصلاة .. ..
- ١١٣ - ترجمة ابن سحنون المالكي .. ..
- ١١٣ - ذكر جملة من المكفرات .. ..
- ١١٣ - نص العلماء على كفر من نقص النبي ﷺ .. ..
- ١١٤ - ذكر جملة من المكفرات .. ..
- ١١٤ بيان عتد العلماء بيان مكفرات ونبههم في ذلك كندصي عياض
- ١١٤ ويدر الرشيد وغيرهما .. ..
- ١١٥ - قاعدة مهمة .. ..
- ١١٥ - ترجمة القاضي عياض .. ..
- ١١٦ - بيان الاستثناءات من الكفر لمؤبي .. ..
- ١١٧ - بيان أن ثأور يدع عن صاحبه لكثير يد كذا في غير مقطعات .. ..

### أحكام المرتد

- ١١٨ - بيان كيف يحصل رجوع المرتد إلى الإسلام وحروب ستة حرمة وقتله إن لم يسلم .. ..
- ١١٨ - بيان أن الحكم بالردة يكون بناءً على عترف المرتد أو شهادة عديين .. ..
- ١١٩ - بيان أنه لا يجوز قتل المرتد قبل الاستتابة .. ..
- ١٢٠ - ذكر الدليل على أن محارب في الإسلام يكون مسطوقاً بشهادتين .. ..
- ١٢٠ - بيان أن الردة يبطل بها الصوم والتمتع .. ..
- ١٢١ - بيان حكم نكاح المرتد .. ..
- ١٢١ - بيان أن دية المرتد حرام .. ..
- ١٢٢ - بيان حل دية المرأة المسلمة وحكم دية الصبي والمجنون ولسكران ... ..



- ١٢٢ - بيان أن المرتد لا يرث ولا يورث ..  
 ١٢٢ - بيان أنه لا يجب تحجير المرتد وأنه لا تحوز نصلاؤه عنه ولا دمه في مقدر المسلمين  
 ١٢٣ - بيان أن مال المرتد فيء ..  
 ١٢٣ - بيان ما يفعل بمال المرتد إن لم يكن بيت مال مستقيم .  
 ١٢٣ وجوب التزام أوامر الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 ١٢٣ بيان أن عصي بدع وحب عليه المعروف على أدء نوحات وحنات بمحرمات  
 ١٢٤ بيان أن أدء المرتد يجب أن يكون على نوحه الذي أمر الله به  
 ١٢٤ - بيان أنه لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المجمع عليه . .  
 ١٢٥ بيان كيفية نكر المنكر وما يدرم الإنسان عند المنكر  
 ١٢٦ بيان أنه يشترط في نكر المنكر - لا يؤدي إلى نكر بني مكر أعظم  
 ١٢٦ - تعريف الحرام والواجب .  
 ١٢٧ الطهارة والصلاة  
 ١٢٧ بيان أن الصلوات نوحية خمس لا غير  
 ١٢٧ معنى حديث سي ياتي من رعب عن عسي ليس مي  
 ١٢٨ تحجير من بعض الأحاديث لموضوعه في ده رث سنة  
 ١٢٩ - بيان موافقة الصلاة .....  
 ١٢٩ مدح من عظمه على جرمه بعدة معرفه دحون وقت نصلاؤه  
 بيان وجوب عدم كتمه دحون وقت نصلاؤه وأنه لا يكفي مجرد الاعتماد على  
 ١٣٠ الموافقة التي عملها الناس .  
 ١٣٠ - بيان أهمية معرفة وسط السماء وكيف يحصل ذلك  
 ١٣١ الفرق بين نصح صادق ونصح كاذب  
 ١٣١ بيان أنه لا يجوز تقديم نصلاؤه على وقتها ولا تحجيرها عنه بغير عذر  
 ١٣٢ بيان عذر معسر في تقديم نصلاؤه أو تحجيرها  
 ١٣٣ تفصيل في حكم من ضرر عليه مدح بعد دحون وقت نصلاؤه وما يلزمه  
 ١٣٣ بيان من لا يمكنه تقديم ظهره على دحون الوقت  
 ١٣٣ - بيان ما يلزم من زال عنه المانع في وقت الصلاة ..  
 ١٣٤ ما يجب على أولياء الصبيان والصبيات وغير ذلك

- بيان وجوب أمر الصبي بالصلاة لسبع ..... ١٣٤
- بيان كيف يحصل التمييز ..... ١٣٤
- بيان كيف يكون أمر الصبي بالصلاة وأنه يكون بعد تعليمه أحكمها ... ١٣٥
- بيان أن الصبي يؤمر بالقضاء كما يؤمر بالأداء ..... ١٣٥
- بيان وجوب ضرب الصبي إذا ترك لصلاة بعد عشر وكذا الصوم إن أضاعه .. ١٣٥
- بيان كيف يكون ضرب الصبي لتركه الصلاة ..... ١٣٦
- بيان أنه يجب على الولي تعليم الصبي شيئاً من العقائد والأحكام ..... ١٣٦
- قول ابن الجوزي فيما يقدم في تعليم الصبي ..... ١٣٧
- بيان وجوب قتل تارك الصلاة كلاً وأن ذلك على الإمام أو من في معاه .. ١٣٨
- بيان متى يقتل لتركه الصلاة وأنه لا بد من إدره من ذلك ..... ١٣٨
- بيان أن تارك لصلاة حرمًا مرتد ..... ١٣٨
- بيان أن تارك الصلاة كلاً إن تاب ترك من قتل ..... ١٣٨
- بيان أن تارك الصلاة كلاً وإن قتل حداً فهو مسلم يجب تجهيره ..... ١٣٩
- معنى قوله ﷺ «الحدود كفارات» ..... ١٣٩
- بيان أنه يجب على المسلم أمر أهله بالصلاة ..... ١٣٩
- بيان أنه ليس للروح مع روحته من تعلم ما يلزمها نعمه إن لم يعلمها ذلك  
ولا أتى لها بمن يعلمها ..... ١٤٠
- تفسير سيدنا علي لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَتَكَلَّفُونَ الصَّلَاةَ﴾ الآية ..... ١٤٠
- بيان أنه يجب أمر كل من رآه تارك الصلاة بها إن قدر عليه ..... ١٤٠

## الوضوء

- تعريف لشرط والركن وبيان الفرق بينهما في اصطلاح الفقهاء ..... ١٤١
- بيان فروض الوضوء على ما جاءت في القرآن والسنة ..... ١٤١
- بيان أسية المحرنة في الوضوء وأنه لا بد من استحضرها في القلب ..... ١٤١
- بيان أن الية تكون مقترنة بعمل الوجه وتحويل ما لث تقدمها على ذلك بغير ..... ١٤٢
- بيان حد الوجه ..... ١٤٢
- بيان حكم غسل باطن لحية الرجل وتفصيل ذلك ..... ١٤٤
- بيان وجوب غسل جزء زائد على حد الوجه للتحقق من استيعاب الوجه ..... ١٤٤
- بيان حكم غسل اليد الزائدة في الوضوء ..... ١٤٤

- بيان وجوب غسل المرفقين مع اليدين ودليل ذلك ..... ١٤٤
- بيان وجوب غسل ما على اليدين من شعر ..... ١٤٥
- حكم الوضوء الذي تحت الطفر ..... ١٤٥
- بيان وجوب غسل لشق في الوضوء .. ..... ١٤٦
- التفصيل فيما دخلت في يده شوكة هل يجب عليه برعها أو لا ..... ١٤٦
- بيان أنه لا يجب رفع قشر الجرح وغسل ما تحته ..... ١٤٦
- بيان وجوب غسل السلعة إن نبتت على يده ..... ١٤٦
- بيان حد الرأس وأنه يشترط في الشعر الممسوح أن لا يخرج دلمع عن حد الرأس ..... ١٤٦ ١٤٧
- بيان وجوب غسل الرجلين وما عليهما في الوضوء .. ..... ١٤٧
- بيان حكم لاس الحف وأنه يكفي مسحه بدلاً من غسل الرجلين بشروطه ..... ١٤٨
- ذكر ما يبطل به المسح على الحف ..... ١٤٨
- بيان وجوب الترتيب في الوضوء وأنه يكفي ولو حصل تمديراً ..... ١٤٨

## نواقض الوضوء

- بيان أن ما حرج من لسببين يقصر الوضوء إلا المني ..... ١٤٩
- بيان أن من مل الأدمي أو حمله دبره بغير الكف فلا حائل يقصر الوضوء ..... ١٤٩
- تعريف بطن الكف ..... ١٥٠
- بيان أن من الأجنية مع كسر يقصر الوضوء وأن المراد من بشرتها ..... ١٥٠
- بيان أن المراد برون لعقل ناقص الوضوء روائاً لتمييز ..... ١٥١
- استثناء النائم لممكن معذته من الحكم باندصاص الوضوء ..... ١٥٠

## الاستنجاء

- بيان أن التصريح بالنون من أكبر الكناثر ومن أكثر أسباب عذاب القبر ..... ١٥١
- بيان أن الاستنجاء واجب من المحارح المرضية الذي لو ترك المحرج إلا لمني ..... ١٥١
- بيان أن الأثر الباقي بعد الاستنجاء بالحجر يعني عنه ..... ١٥٢
- بيان أن المني طاهر في مذهب الشافعي فلا يجب الاستنجاء منه لكنه يس ..... ١٥٣
- خروجاً من الخلاف .. ..... ١٥٣
- بيان كيفية الاستنجاء بالماء وأنه لا بد فيه من إراءة العين والأثر ..... ١٥٣
- بيان كيفية الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه .. ..... ١٥٣

- ١٥٤ ..... بيان أنه يعبر الاستحجاء بالماء إن اشتمل الخارج أو حف ...
- ١٥٥ ..... تعريف الاستبراء وبيان أنه يكون وجب في حال ...
- ١٥٥ موجبات الغسل
- ١٥٦ - ١٥٥ ..... بيان المراد بخروج المني
- ١٥٦ ..... ذكر علامات المني التي يعرف بها ..
- ١٥٦ ..... بيان مدد يعمل من رأى في فرشته ميا
- ١٥٦ ..... تعريف الجماع
- ١٥٧ ..... تعريف الحيض وسبب وقت مكانه وأقنه وأكثره وعدله
- ١٥٧ ..... تعريف النفاس وبيان أقنه وأكثره وعدله
- ١٥٧ ..... بيان أن الولادة توجب العمل ولو كان خارج عنته أو مصعة
- ..... بيان أن الدم لا يعتبر حيضاً إلا أن تراء سداة بعد تسع من أو فسها أقل من
- ١٥٨ ..... ستة عشر يوماً
- ١٥٨ ..... مسائل تتعلق بالحيض
- ١٥٨ ..... سبب كيف يعرف المقطع منه ..
- ١٥٩ ..... بيان النية لمحترقة في الغسل
- ١٥٩ ..... بيان وجوب تعميم جميع بدن بالماء المظهر في الغسل
- ١٦٠ ..... بيان أهمية الاعتناء بالطهارة .
- ١٦٠ شروط الطهارة
- ..... بيان أن لإسلام من شروط الطهارة وأنه يستلزم غسل لروحه بكفارة لتحر
- ١٦٠ ..... لروحه المسلم
- ..... بيان أن للمبر من شروط الطهارة وأنه يستلزم غسل عصى عبر نمبر للصوف
- ١٦٠ ..... وكذا وضوءه
- ١٦١ ..... اشتراط عدم سماع من وصول الماء في الطهارة وبيان المردد مانع
- ١٦١ ..... بيان الخلاف في اتساع الندي تحت الأصغر من يجمع صحبه الطهارة أولاً
- ١٦١ ..... شرط السبيل في الطهارة وتعريفه .
- ١٦٢ - ١٦١ ..... تعريف الماء المطلق
- ١٦٢ ..... تعريف المحالط وبيان حكمه للماء لمعيره ..
- ١٦٢ ..... بيان الفرق بين التغير القليل والتغير الكثير

- بيان أن تعبير الماء بما لا يمكن صوبه عنه لا يؤثر في ظهوره ..... ١٦٢
- بيان أن تعبير الماء بما يحاذره من غير محاذة لا يؤثر في ظهوره ..... ١٦٢
- بيان حد الماء القليل وأنه ينجس بمجرد ملاقاته النجاسة ..... ١٦٢
- بيان حد الماء الكثير وأنه لا ينجس إلا بالتعير بالنجاسة .. ١٦٣

## التيمن

- ١٦٤
- بيان المراد بالفقد لحسي للماء ..... ١٦٤
- بيان الفرق بين من دأب من وجود الماء ومن شئت في وجوده ..... ١٦٤
- بيان حد الغوث وحد القرب .. ١٦٤
- بيان المراد بالفقد المعوي للماء . ١٦٤
- بيان أنه لا بد من طلب الماء قبل التيمم ..... ١٦٥
- بيان حد الضرر الذي يبيح التيمم .. ١٦٥
- بيان أن التيمم لا يصح إلا بعد دخول الوقت ودون سجاسة الي لا يعنى عنها ..... ١٦٥
- بيان أن التيمم لا يصح إلا تراباً حائضاً ظهوره عند غسل بعض لأئمه ..... ١٦٥
- أجاروه بالحجر ..... ١٦٥ - ١٦٦
- بيان أنه لا بد من ضربتين في التيمم ومن الترتيب .. ١٦٧
- بيان أنه يتوي اسماحة فريض الصلاة وتكون السجدة مع السجدة ومسح أو نحوه ..... ١٦٧
- مطلات التيمم .. ١٦٨

## ما يحرم على المحدث

- ١٦٨
- بيان أن يحدث لأصغر نجس صلاة وصوف وحمل مصحف ومسه ..... ١٦٨
- بيان أن النصي للمبصر يمكن من حمل المصحف مع يحدث إذا كان ..... ١٦٨
- لعرص الدراسة ..... ١٧٠
- بيان أن يجب يريد على المحدث حرمه قراءة القرآن والحديث في المسجد ..... ١٧٠
- بيان أن النبي ﷺ يحوز له لمكث في المسجد مع نجاسة ..... ١٧٠
- بيان أن الحائض ونفساء حرم عليها نكاح قبل الانقطاع أم بعده وقبل الغسل ..... ١٧١
- فلا يحرم ..... ١٧١
- بيان أن يحوز لدروح والسيد من الأصابع بالحائض ..... ١٧١
- بيان أن مجرد المرور في المسجد لا يحرم على الحائض بشرط أمر التلوين ..... ١٧٢
- اشتراط الطهارة عن النجاسة في الصلاة وكيفية إزالة النجاسة ..... ١٧٢

بيان أن من شروط الصلاة الطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان

والمحمول له ..... ١٧٢

بيان أن من لاقته نجاسة في صلاته بطلت صلاته إلا أن يلقيها فورًا ..... ١٧٢

- بيان أنه يعفى في الصلاة عن دم جرحه ..... ١٧٣

بيان أن النجاسة العينية تزيل بإزالة المحرم والأوصاف ..... ١٧٣

بيان أنه لا يضر بقاء لون النجاسة الذي يعسر إزالته ..... ١٧٣

- تعريف النجاسة الحكمية وبيان أنه تحصل إراتها بجري الماء عليها ..... ١٧٤

بيان أن إزالة النجاسة الكلية يكون بعملها سعةً، جدها من ممروجة بالتراب لظهور

ومثلها الحزيرية ..... ١٧٤

- اشتراط ورود الماء على المتنجس إن كان دون الفنتين ..... ١٧٤

**شروط صحة الصلاة** ..... ١٧٥

- بيان أن استقلال ثقله شرط لصحة الصلاة وبيان حرد الاستقلال ..... ١٧٥

بيان أن القادر على الاجتهاد لا يأخذ باحتياط غيره في تحاة الثقة ..... ١٧٥

- بيان أن الثقة إذا أحبر عن تحاة الثقة عن عدم حرد الواحد بقوله ..... ١٧٥

بيان أنه يشترط لصحة الصلاة معرفة دخول الوقت يقيناً أو ظناً ..... ١٧٥

بيان أنه يجوز الاعتماد على التقويم الذي يعتمد عليه العارف لكن الأحسن أن

يظن ويعين بنفسه لمعرفة دخول الوقت ..... ١٧٦

بيان أن من شئت عليه الوقت يحتند ..... ١٧٦

بيان أن من شروط صحة الصلاة الإسلام والتميز ..... ١٧٦

بيان أنه يشترط لصحة الصلاة العلم بمركبتها وأن لا يعتقد فرضاً من

فروضها ستة ..... ١٧٦ - ١٧٧

- بيان أن من شروط الصلاة ستر العورة ..... ١٧٧

بيان أن السر المشترط في الصلاة هو من لأعلى والجوب لا لأسفل ..... ١٧٨

**مبطلات الصلاة** ..... ١٧٨

- بيان أن من تكلم في الصلاة عمدًا بطلت صلاته إن تكلم بحرف مفهم أو حرفين فأكثر ..... ١٧٨

بيان أن من تكلم بسب لا يطل كلامه صلاته إلا أن يكون كثيراً ..... ١٧٩

- الخلاف في حكم التنجس في الصلاة ..... ١٧٩

- بيان أن ذكر الله في الصلاة لا يبطلها ..... ١٧٩

- بيان أن الفعل الكثير يبطل الصلاة ..... ١٧٩
- الخلاف في المنع في ضبط الفعل الكثير ..... ١٧٩
- بيان أن مما يبطل الصلاة الحركة المفرطة والحركة الواحدة لعب ..... ١٨١
- بيان أن لصلاة سطل زيادة ركن معني بخلاف زيادة القول في فيها لا تُسطل ..... ١٨١
- بيان أن الأكل والشرب يبطل الصلاة إلا أن نسي وقل ..... ١٨١
- بيان حكم من تجشأ في الصلاة ..... ١٨٢
- بيان أن نية قطع الصلاة تسطل الصلاة وكذا تعليق قطعها على شيء والتردد فيه لا مجرد خطور ذلك على القلب بلا إرادة ..... ١٨٢
- بيان أنه تبطل الصلاة بمضي ركن مع الشك في نية التحريم وكذا إن طار ..... ١٨٢
- زمن الشك ..... ١٨٢ - ١٨٣
- بيان أنه لا يؤثر في صحة الصلاة طرأه في صلاة غير التي دخل سبها ..... ١٨٣
- ١٨٣
- شروط قبول الصلاة
- بيان الفرق بين شروط قول لصلاة وشروط صحة الصلاة ..... ١٨٣
- ذكر شروط قول الصلاة ..... ١٨٤
- ١٨٤
- أركان الصلاة
- بيان أن لية من أركان لصلاة ولا بد فيها من قصد فعل الصلاة وتعيين ذات السب ..... ١٨٤
- أو الوقت ..... ١٨٤
- ذكر الأركان القولية في الصلاة وبيان أنه يشترط فيها السطو بحيث يسمع نفسه ..... ١٨٥
- ذكر بعض ما يجب مراعاته عند السطو تنكير الإحرام ..... ١٨٥ - ١٨٦
- تنبيه في حكم التشويش على المصلي ..... ١٨٦
- بيان أن من أركان الصلاة القيام في العرض للقادر ..... ١٨٧
- بيان أن من عجز عن القيام صلى قاعداً ..... ١٨٧
- بيان كيفية ركوع القاعد ..... ١٨٧
- بيان أن من عجز عن القعود صلى مصطحباً فإن لم يستطع صلى مستلقياً ..... ١٨٧
- بيان كيفية صلاة المستلقي ..... ١٨٧
- بيان كيفية صلاة من عجز عن الاستلقاء ..... ١٨٨
- بيان أن من ارتط لساه أجرى الأركان القولية على قلبه ..... ١٨٨
- بيان شرط القيام ..... ١٨٨

- ١٨٨ - بيان بعض السنن التي تراعى في القيام في الصلاة ...
- ١٨٨ بيان أن من أركن صلاة قراءة الفاتحة وأنها عند شافعي فرض على المصنف والإمام والمأموم .....
- ١٨٩ بيان أن الأئمة لثلاثة لم يوجبوا قراءة الفاتحة على المأموم .
- ١٨٩ - بيان أن السملة آية من الفاتحة لا يصح ترك قراءتها .
- ١٨٩ - بيان أن من حلف مشدّد في الفاتحة لا تصح قراءته بخلاف تشديد المحلف فلا يطل إلا أن ظير المعنى .....
- ١٨٩ التحدير من ترك التشديد في لفظ يك ويان فساد المعنى مع التحفيف ...
- ١٩٠ - بيان وجوب مراعاة المولاه في الفاتحة وما يقطع المولاه .
- ١٩٠ - بيان وجوب ترتيب الفاتحة .....
- ١٩٠ - ترجمة أبي محمد الجويني ....
- ١٩١ - بيان وجوب إخراج الحروف من محارجها وإن أوى الحروف عتبة ذلك تصاد ١٩٠
- بصوص العلماء في التيه على الأعياء بإخراج الصاد من مخرجها وبيان أنها من حروف انصير ...
- ١٩١ - ترجمة الشيخ ركب الأصاري ...
- ١٩٢ بيان أن اللحن المحل بالمعنى يطل القراءة كصم ناء أعمت ...
- ١٩٢ - بيان أن اللحن الذي لا يحل بالمعنى يحرم ولا يطل القراءة ...
- ١٩٣ لركوع وشرطه ...
- ١٩٣ تعريف المرحتين ...
- ١٩٣ - تعريف الطمأة وبيان أنها ركن ...
- ١٩٤ - معنى الاعتدال .....
- ١٩٤ بيان معنى السجود في الشرع ...
- ١٩٤ - شرائط الثقل والتكيس في السجود ...
- ١٩٥ قول الحنابلة في التكيس .....
- ١٩٥ - الجلوس بين السجدين .....
- ١٩٥ ترجمة الإمام أحمد بن حنبل ...
- ١٩٦ - الجلوس للشهاد الأخير .....
- ١٩٦ الشهاد الأخير وبيان أقله وأكمّله .....



- ١٩٦ الصلاة على النبي ﷺ ..
- ١٩٧ - السلام وبيان شروطه .
- ١٩٧ بيان وجوب الترتيب في الصلاة وأن من تعدد تركه بطلت صلاته .
- ١٩٧ - بيان ماذا يفعل من ترك الترتيب سهواً
- ١٩٨ - بيان أن الشك في ترك الركن كالنذر .
- ١٩٨ - الشك في عدد الركعات .
- ١٩٩ الجماعة والجمعة
- ١٩٩ - بيان أن الجماعة في الصلوات الخمس فرض كفاية .
- ١٩٩ - بيان من تجب عليهم الجماعة ..
- ١٩٩ - أحوال ترك الجماعة
- ١٩٩ - بيان كيف يحصل فرض الكفاية في الجماعة ..
- ٢٠٠ - بيان أن الجمعة لا تجب على أهل الخيام ..
- ٢٠١ بيان أن الجمعة تجب على المقيم ..
- ٢٠١ بيان أن الجمعة تجب على من يسهل بدوئه وكان حارح بعده وبيان شروط ذلك .
- ٢٠١ - بيان شرط السفر الذي يسقط وجوب الجمعة ..
- ٢٠١ - بيان شروط صحة الجمعة .
- ٢٠٢ - استقصاء في إقامة الجمعة في بلد واحد
- ٢٠٢ أركان لحظتين
- ٢٠٣ - شروط لحظتين
- ٢٠٤ بيان أنه يحرم التشاغل عن الجمعة ببيع ونحو ذلك .
- ٢٠٥ شروط الاقتداء
- ٢٠٥ - بيان شروط الاقتداء في الإمام ...
- ٢٠٥ بيان أنه يشترط أن لا يعلم بطلان صلاة إمامه وأن لا يظنه ..
- ٢٠٦ - بيان أنه يشترط أن لا يكون الإمام ممن يجب القضاء عليه ..
- ٢٠٦ - بيان أنه لا يصح الاقتداء بالمأموم ولا بمن يشك في كونه إماماً أو مأموماً ..
- ٢٠٦ - بيان المراد بالأمي وأنه لا يصح الاقتداء به ..
- ٢٠٧ - بيان أن الرجل لا يصح اقتداؤه بالمرأة ..

- ٢٠٧ ..... بين أن من شروط الاقتداء أن لا يتقدم المأموم على إمامه في لموقف .
- ٢٠٧ ..... بين أن إحداه لالإمام في تكبيره الإحرام مبطل للصلاة .
- ٢٠٧ ..... بيان حكم مقارنة مأموم للإمام في أفعال الصلاة .
- ٢٠٧ ..... مسحاة مخرجة الإمام في التأمين .
- ٢٠٨ ٢٠٧ ..... بين معنى التقدم على الإمام بركن فعلي وأنه يحرم ولا يصل .
- ٢٠٨ ..... بين أن لصلاة تطل تقدم على الإمام بركنين فعليين متوحيين بلا عذر .
- ٢٠٩ ..... بين أن تقدم أو تأخر عن الإمام أكثر من ثلاثة أركان طوية مبطل ولو كان بعد .
- ٢١٠ ..... بين حكم تقدم ولو كان القولي على الإمام .
- ٢١٠ ..... بين أن من شروط الاقتداء العلم بانتقالات الإمام وكيف يحصل ذلك .
- ٢١٠ ..... بين أن من شروط الاقتداء اجتماع الإمام والمأموم في مسجد ولا في مساحة ثلاثمائة فراع .
- ٢١١ ..... بين حكم الصفوف المتتابعة في الجماعة ..
- ٢١٢ ..... بين أن من شروط الاقتداء أن لا يحول بين الإمام والمأموم حدث يمنع الاستطراق .
- ٢١٢ ..... بشرط توفق مصم صلاتي الإمام والمأموم .
- ٢١٣ ..... بين حكم قداء لقاصي المؤدي والمفترض بامتثال .
- ٢١٣ ..... بين حكم محاكمة المأموم للإمام في السنة .
- ٢١٤ ..... بين أن بية الاقتداء في الجمعة لا بد أن تكون مع استحرام .
- ٢١٥ ..... بين أنه لا بد في غير الجمعة من بية لاقتداء قبل لمتابعة طول الانتظار .
- ٢١٦ ..... بين أن محرد الانتظار من غير متابعة لا يؤثر ..
- ٢١٦ ..... بين بصلوات التي يجب على الإمام بيه الإمامة فيها .
- ٢١٦ ..... الصلاة المعادة .....
- ٢١٧ ..... تجهيز الميت
- ٢١٧ ..... بيان أن تجهيز الميت المسلم من فروض الكفائية ....
- ٢١٨ ..... بين أن الكافر لا يجب تجهيزه إلا الذمي فإنه يجب تكفيله ودفنه ...
- ٢١٨ ..... تعريف الذمي .....
- ٢١٨ ..... التفصيل في حكم تجهيز السقط .....
- ٢١٩ ..... تعريف شهيد المعركة وبيان أنه لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه .....
- ٢١٩ ..... بين أن الشهيد الذي لم يكن سبب موته القتال تجب له الأمور الأربعة في التجهيز .....

- تكفين الشهيد . . . . . ٢١٩
- لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه ولا يلقن ..... ٢١٩ - ٢٢٠
- بيان أن جسد الشهيد لا يلى ..... ٢٢٠
- بيان أقل الغسل الواجب للميت ..... ٢٢٠
- ذكر بعض سنن الغسل ..... ٢٢١
- بيان أن الأوى يغسل الرجل الذكور ونحوه النساء ..... ٢٢١
- بيان حوار غسل المرأة روحها والرجل روحه ..... ٢٢١
- بيان أن امرأة إذا لم يحضرها إلا أحبي نيمه وكذا الرجل إذا لم يحضره إلا أحبيات ..... ٢٢١
- بيان أن من حشي أن يتهرى حمله بـ الغسل ييمه ولا يغسل ..... ٢٢١
- بيان أقل الكفى ..... ٢٢١
- بيان أن من مات محرماً لا يعطى رأسه والمحرمة لا يعطى وجهها ... ٢٢١ - ٢٢٢
- الصلاة على الميت ..... ٢٢٢
- نية صلاة الجبارة ..... ٢٢٣
- بيان أنه يشترط في صلاة الجبارة القيام وقراءة الفاتحة كالمكتوبات ..... ٢٢٣
- بيان أنه يحوز تأخير قراءة الفاتحة إلى ما بعد التكبيرة الأولى ..... ٢٢٣ ٢٢٤
- بيان أن من أركان صلاة الجبارة الصلاة على النبي وآله لا بد من كون ذلك بعد التكبيرة الثانية ..... ٢٢٤
- بيان أن من أركان صلاة الجبارة الدعاء للميت .. ٢٢٤
- بيان أن الدعاء بالمعصية لا يحصى بالسبع .. ..... ٢٢٥
- بيان أن من أركان صلاة الجبارة السلام وأنه كسلام مدثر الصلوات ..... ٢٢٥
- بيان أنه لا بد في صلاة الجبارة من شروط الصلاة وترك المصطلات ..... ٢٢٥
- بيان بعض سنن صلاة الجبارة ..... ٢٢٦
- دفن الميت وبيان أقله وأكمله ..... ٢٢٦
- بيان حرمة الدفن في الصفاقي ..... ٢٢٦
- وجوب توحجه الميت إلى القبلة ..... ٢٢٧
- بيان سنينة التلقين وما ورد فيه ..... ٢٢٧
- بيان بعض الهيئات المزربة بالميت التي لا تحوز ..... ٢٢٨

- ٢٢٩ ..... تعريف الزكاة
- ٢٢٩ ..... الدليل على وجوب الزكاة من القرآن والحديث
- ٢٢٩ ..... بيان أن منع الزكاة من الكبائر
- ٢٣٠ ..... بيان الأموال التي تجب فيها الزكاة
- ٢٣٠ ..... بيان أن الرروع التي تجب فيها الزكاة هي المقتاة حال الاختيار
- ..... بيان أن غير النقدين من الأثمان لا زكاة فيه وذكر اختلاف العلماء
- ٢٣٠ - ٢٣١ ..... في ذلك
- ٢٣١ ..... تعريف المعدن والركاز
- ٢٣١ ..... وجوب الزكاة في أموال التجارة
- ٢٣٢ ..... بيان أن المال غير الركوي لا زكاة فيه وإن استعمله مالكه بالإيجار
- ٢٣٢ ..... اختلاف العلماء في زكاة الحلي المباح
- ٢٣٢ ..... بيان أن الفطرة زكاة بدن لا زكاة مال
- ٢٣٢ ..... زكاة الأنعام
- ٢٣٢ ..... بيان أول النصاب في الأنعام
- ٢٣٢ ..... بيان شروط الزكاة في الأنعام
- ٢٣٣ ..... بيان معنى الحول وأنه شرط لوجوب الزكاة في الأنعام
- ٢٣٣ ..... بيان أن السوم في كلاً مباح شرط لوجوب الزكاة في الأعدم
- ٢٣٣ ..... بيان أن العاملة من الأنعام لا زكاة فيها
- ٢٣٤ ..... بيان أنصة الإبل وما يجب إخراجها في كل نصاب
- ٢٣٤ ..... بيان أنصة الغنم وما يجب إخراجها
- ٢٣٤ ..... بيان أنصة البقر وما يجب إخراجها
- ٢٣٥ ..... زكاة الزروع والثمار
- ٢٣٥ ..... بيان نصاب الزروع والثمار
- ٢٣٦ ..... شروط ضم الزرع والثمر بعصه إلى بعض
- ٢٣٦ ٢٣٧ ..... بيان أن الزكاة تجب بدو المصلاح واشتداد الحب
- ٢٣٧ ..... بيان أنه لا تخرج الزكاة إلا بعد الجفاف والتصفية
- ٢٣٧ ..... بيان حكم العس الذي لا يترتب والرطب الذي لا يتمر وكيف تخرج ركنه

بيان القدر الواجب إخراج في زكاة الزروع والثمار والتفصيل فيما سقى بمؤنة أو

بغير مؤنة ..... ٢٣٧

- بيان أن لا عفو في زكاة الزروع والثمار ..... ٢٣٨

- بيان أن ما دون خمسة أوسق لا ركاة فيه حلاقاً لأبي حنيفة رضي الله عنه ..... ٢٣٨

٢٣٨ **زكاة الذهب والفضة**

- بيان نصاب الذهب والفضة وما يخرج عنهما .. ٢٣٩

- قدر المثقال وقدر الدرهم .. ٢٣٩

- اشتراط الحول في الذهب والفضة إلا المعدن والركاز ..... ٢٣٩ - ٢٤٠

- تعريف المعدن والركاز ..... ٢٤٠

- بيان القدر المخرج في المعدن والركاز ..... ٢٤١

٢٤١ **زكاة التجارة**

- بيان معنى التجارة ..... ٢٤١

- بيان نصاب التجارة وأنه معتبر بنصاب ما اشترت به من النقدين ..... ٢٤١

- بيان تقويم عروض التجارة التي اشترت بغير النقدين ..... ٢٤١

- بيان الواجب إخراج في زكاة التجارة وأنه عين الذهب أو الفضة ..... ٢٤١

- بيان أن قطع نية التجارة يحرح المال من كونه مال ركاة تجارة ..... ٢٤٢

- بيان أن العبرة بالتقويم ضمن الصاعه عند حولان الحول ..... ٢٤٢

- الحلطة في الركاة ..... ٢٤٣

٢٤٣ **زكاة الفطر**

- بيان شروط وجوب زكاة الفطر ..... ٢٤٣

- بيان المراد بالعني في باب زكاة الفطر ..... ٢٤٣

- بيان أن المسلم يجب عليه إخراج زكاة الفطر عن نفسه وعن ثلثه نفقتهم إذا

كانوا مسلمين ..... ٢٤٣

- ذكر من يلزم الشخص نفقتهم ..... ٢٤٤

- بيان أنه لا يصح إخراج الفطرة عن الولد البالغ والأصل العي إلا بإذنه ..... ٢٤٤

بيان أنه يجب على السيد إخراج زكاة الفطر عن مملوكه ولو أنق ..... ٢٤٤

- بيان القدر الواجب إخراج في زكاة الفطر ..... ٢٤٤

- ٢٤٤ ..... بيان ما يشترط أن يحصل عتق يحوجه بمنزلة ..
- ٢٤٥ ..... - بيان أوقات إخراج زكاة الفطر .....
- ٢٤٦ - ٢٤٥ ..... - الية في الزكاة .....
- ٢٤٦ ..... لأصناف مدبر تصرف إليهم التركة ..
- ٢٤٦ ..... ذكر الآية لخدمة لأصناف مدبر تصرف إليهم التركة ..
- ٢٤٦ ..... بيان أنه يشترط صرفها في ثلاثة من كل صنف وأكثر ..
- ٢٤٦ ..... قول بعض الشافعية بصرف ركة لمصر ثلاثة فقراء أو مساكين ..
- ٢٤٧ ..... قول بعض الشافعية بحوز صرف ركة واحد لمسحق واحد ..
- ٢٤٧ ..... - تعريف الفقير والمسكين .....
- ٢٤٧ ..... المراد بالمدبرين عنها مدبر ما سقط عليهم من ورع لثبات ركة نفسه ..
- ٢٤٧ ..... - بيان من يدخل في المؤلفة قلوبهم ..
- ٢٤٨ ..... - بيان المراد بالرقاب ..
- ٢٤٨ ..... - بيان من يدخل في العارفين ..
- ٢٤٨ ..... بيان أن المراد بالمدبرين مدبر ما سقط عليهم من ورع لا كل عمل حيري ..
- ٢٤٩ - ٢٤٨ ..... بيان المراد من المدبر وأنه يشترط أن لا يكون مدبره في معصية ..
- ٢٤٩ ..... بيان أن بها شمي ولم يصح لئلا يصيب في التركة ما حقه في خمس الخمس ..
- ٢٤٩ ..... - تعريف الهبة ..
- ٢٥٠ ..... - بيان أنه لا يجوز ولا يحزى صرف الزكاة لغير مستحقها ..
- ٢٥٠ ..... بيان أنه يجب تعميم المستحقين في كل إمام هو القاسم لتركة ..
- ٢٥٠ ..... شروط تعميم المستحقين من عدد القاسم في كل صنف هو القاسم لتركة ..
- ٢٥٠ ..... بيان أقل لعدد الذي تدفع إليه التركة ..
- ..... عود إلى ما سبق قوله تعالى ﴿وَلِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لا يشمل كل عمل حيري
- ٢٥١ ..... والدليل على ذلك .....
- ..... بيان أن لا أحد من المجتهدين قد أدرك كسرة ﴿وَلِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ تعم كل
- ٢٥١ ..... عمل حيري وأنه لا يجوز لأحد بقول من حالف في ذلك لأنه ليس مجتهداً ..
- ٢٥٣ ..... كتاب الصيام
- ٢٥٣ ..... - بيان وجوب صوم شهر رمضان .....
- ٢٥٣ ..... بيان كيف ثبت شهر رمضان وأنه لا يشت بالاحتساب ..

- بيان من يجب عليه صيام رمضان ..... ٢٥٤
- بيان أن الكفر لا يؤمر بالصيام ويعاقب في لاجرة على تركه ٢٥٤
- بيان وجوب امر الصبي إذا بلغ مع سن بالصوم إن أطاقه .. ٢٥٤
- بيان أن لمرتد يجب عليه قضاء ما فاتته من الصيام في أشياء ردتته . ٢٥٤ - ٢٥٥
- بيان أنه لا يجب الصيام على من لا يطيقه حسًا أو شرعًا . ٢٥٥
- بيان أن الحائض والنفساء يجب عليهما القضاء ..... ٢٥٥
- بيان أن من أفطر نكراً أو مرضاً لا يرحى برؤيه بيس عليه إلا العدية ٢٥٥
- بيان شرط السفر الذي يبيح الفطر ... ٢٥٥
- بيان أن الصوم أفضل من افطر للمسافر لئلا يشق عليه .. ٢٥٥
- بيان صابط المشقة التي تبيح للمريض تفطر ٢٥٥
- بيان ما يلزم الحمل والمرضع إذا أفصرتا ..... ٢٥٦
- وجوب التيبث في الصوم لو حب ٢٥٦
- بيان أن صوم لفل تحرى فيه لية قل ثروال . ٢٥٦
- بيان وجوب التعيين في الصوم . ٢٥٧
- بيان أنه لا تكفي بية واحدة أول الشهر عن الشهر كله ٢٥٧
- بيان أن من شروط صحة الصوم الإمساك عن الجماع .. ٢٥٧
- بيان أن الجماع مفطر مع العلم والتعمد والاختيار .. ٢٥٧
- بيان المكسرة جترية على الجماع ونها على لوطن لا لموطوءة .. ٢٥٧
- بيان أن الاستمناة ممطر ..... ٢٥٧
- بيان أن الاستفداء مفطرة ..... ٢٥٨
- بيان أن قبح الحمامة لا يفسد ..... ٢٥٨
- بيان أن الردة مفطرة ..... ٢٥٨
- بيان أن من ارتد لزمه العود إلى الإسلام فوراً والإمساك بقية اليوم والقضاء فوراً .. ٢٥٨
- بيان أن الصائم يفسد بدخول عين إلى الحواف من معد مفتوح .. ٢٥٩
- بيان أن المريق الحاصل الطاهر من معدة لا يفسد ..... ٢٥٩
- بيان أن ما حاوز محرر الحاء أو الحيشوم مفطر ..... ٢٥٩
- بيان أن شرب السيكارة مفطر ..... ٢٥٩
- بيان أن ما تشربه المسام لا يؤثر في صحة الصيام .. ٢٦٠

- بيان أن الأكل والشرب مع النسيان لا يفطر ..... ٢٦٠
- بيان أنه يشترط لصحة الصوم أن لا يجز ولو لحظة وأد لا يعمى عليه كل اليوم ..... ٢٦٠
- بيان أن العيدين وأيام التشريق أيام لا تقبل الصيام بحال ..... ٢٦١
- بيان أنه لا يصح صوم النصف الأخير من شعبان إلا أن يصله بما قبله أو يكون عن نذر أو لورد وكذا يوم الشك .. ..... ٢٦١
- تعريف يوم الشك .. ..... ٢٦١
- حكم أفراد يوم الجمعة بالصوم .. ..... ٢٦١
- بيان أنه يشت الصيام بصرب المدفع ونحوه مما جرت عادة المسلمين على جملة علامة على ثبوت الشهر ..... ٢٦٢
- بيان أنه يجوز لمن أحبره فاسق أو نحوه من لا يشت الشهر بقوله برؤية الهلال أن يصوم .. ..... ٢٦٢
- عودة إلى بيان ضابط العدل الذي يشت الشهر بشهده برؤية الهلال ..... ٢٦٢
- بيان الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة في إيجاب الصوم على أهل البلاد التي لم يُر فيها الهلال ..... ٢٦٣
- شروط وجوب الكفارة على من أفسد صومه بجماع ..... ٢٦٣
- بيان معنى الترخص ..... ٢٦٤
- كتاب الحج ..... ٢٦٥
- تعريف الحج والعمرة ..... ٢٦٥
- اختلاف العلماء في وجوب العمرة ..... ٢٦٥
- بيان معنى أن وجوب الحج على التراخي ..... ٢٦٥
- بيان أن للحج مزية تكفير الكبائر والصغائر وبيان شرط ذلك ..... ٢٦٦
- بيان أن الصلاة أفضل من الحج وإن لم تكن لها تلك المزية ..... ٢٦٦
- بيان أن الوقوع في معصية صغيرة لا يمنع من حصول تلك المزية وذكر دليل ذلك .... ٢٦٦
- بيان شروط وجوب الحج ..... ٢٦٧
- بيان أن شرط صحة الحج الإسلام ..... ٢٦٧
- بيان أن حج الصبي صحيح والفرق بين المميز وغير المميز ..... ٢٦٧
- بيان أن شرط صحة المباشرة التمييز وإذن الولي ..... ٢٦٨



- بيان شرط وقوع الحج عن نذر ..... ٢٦٨
- بيان شرط وقوع الحج عن فرض الإسلام ..... ٢٦٨
- بيان أن الكافر لا يطالب بأداء الحج والعمرة في الدنيا ويعاقب على تركهما في الآخرة ..... ٢٦٨
- بيان الفرق بين الكافر الأصلي والمرتد إذا أسلموا وقد اعتقرا بعد أن كانا استطاعا في حال كفرهما ..... ٢٦٨
- بيان أن المملوك وغير المكلف وغير المستطيع لا يجب عليهما الحج والعمرة ..... ٢٦٨
- بيان المراد بالاستطاعة الحسية .. ..... ٢٦٨
- بيان ما يدخل في الاستطاعة المعنوية ..... ٢٦٩
- بيان أنه يكفي لحصول الاستطاعة المعنوية أن تجد المرأة محرماً أو نسوة ثقات يذهب معهن ..... ٢٦٩
- بيان أن للمرأة أن تسافر وحدها لحج العرض إن لم تجد محرماً أو نسوة ثقات أو امرأة واحدة ..... ٢٦٩
- بيان أنه ليس للمرأة أن تسافر وحدها لعير حج العرض ولا مع نسوة ثقات . ..... ٢٦٩
- بيان أن للمرأة أن تسافر وحدها إن كان ذلك لضرورة ..... ٢٧٠
- بيان معنى الاستطاعة بالعير وأن ذلك في المعصوب ..... ٢٧١
- بيان أنه يشترط فيمن يحج عن غيره أن يكون حج عن نفسه ..... ٢٧١
- تفصيل شروط الاستطاعة الحسية ..... ٢٧١
- بيان أنه يجب على الولد إعفاف الأب وأن ذلك يقدم على صرف المال للحج ..... ٢٧٢

### أركان الحج

- ٢٧٢
- معنى الركن والإحرام والسك ..... ٢٧٢
- بيان أنه لا تجب نية الفرضية في النسك المفروض .. ..... ٢٧٢
- بيان أن مجرد قصد النسك قبل الإحرام لا يكون إحراماً ... ..... ٢٧٢
- بيان أن الإحرام ينعقد مطلقاً ثم يصرفه المحرم لما يشاء من حج أو عمرة أو قران ..... ٢٧٣
- بيان أن المحرم إحراماً مطلقاً لا يباشر الأعمال قبل الصرف ..... ٢٧٣
- بيان أشهر الحج وأن الإحرام المطلق في غيرها لا يصرف إلا إلى عمرة ..... ٢٧٣
- بيان أنه يسن للإحرام الاغتسال والتطيب ..... ٢٧٣

- ٢٧٣ . . . . . بيان أن التطيب قبل الإحرام سنة للرجال والنساء
- ٢٧٣ . . . . . بيان أنه يكره تطيب ثوب قبل الإحرام
- ٢٧٤ . . . . . بيان أنه يس للرجل رفع الصوت فيما بعد التلبية الأولى دون النساء
- ٢٧٤ - . . . . . بيان أن الوقوف بعرفة يجرى بأي جزء من أرضها بعد رول التاسع وقبل المحر
- ٢٧٤ . . . . . بيان الأفضل في الموقف للرجال والنساء
- ٢٧٥ . . . . . بيان معنى الطواف ووقته وشروطه
- ٢٧٦ . . . . . بيان أنه يصح الطواف راكناً والأفضل المشي
- ٢٧٦ - . . . . . ذكر بعض سن الطواف
- ٢٧٧ . . . . . السعي وواجباته
- ٢٧٨ . . . . . بيان لفرق بين الحلق والتقصير
- ٢٧٨ . . . . . بيان أن الواجب إزالة ثلاث شعرات
- ٢٧٨ . . . . . بيان وقت إحراء الحلق والتقصير
- ٢٧٨ . . . . . ذكر بعض سن الحلق والتقصير
- ٢٧٨ . . . . . بيان أن الترتيب في الحج يكون في معظم الأركان
- ٢٧٩ . . . . . بيان أركان لعمره وأنها أركان للحج ما عدا الوقوف
- ٢٧٩ - . . . . . بيان أن الترتيب في العمرة في كل الأركان
- ٢٧٩ . . . . . بيان أن أركان الحج والعمرة تصح مع الحدث ومع الجاسة إلا الطواف
- ٢٧٩ . . . . . بيان لفرق بين تعرض والشرط وذكر بعض شروط ما مر ذكره
- ٢٨٠
- محرمات الإحرام
- ٢٨٠ . . . . . بيان أن محرمات الإحرام من الصغائر إلا قتل الصيد والجماع الممسد بسبح فمن
- ٢٨٠ . . . . . الكثر
- ٢٨٠ . . . . . بيان ما يعد طيباً
- ٢٨٠ . . . . . بيان أن محرمات الإحرام تحرم بشرط العلم والتعمد والاختيار
- ٢٨٠ . . . . . بيان كيف يكون التطيب بالورد ومائه
- ٢٨١ . . . . . بيان أن لا فدية على المتطيب الناسي للإحرام والمكره والجاهل بالحكمة
- ٢٨١ - . . . . . بيان أن التطيب قبل الإحرام سنة
- ٢٨١ - . . . . . بيان أن خروج المرأة متطية مكروه نهيها ولا يحرم إلا أن قصدت لتعرض للرجال
- ٢٨١ . . . . . بيان أنه يحرم على المحرم دهن رأسه ولحيته بدهن

- ٢٨١ . . . . . بيان أنه يحرم على المحرم إزالة ظفر وشعر . . . . .
- ٢٨١ . . . . . بيان أنه لا يحرم إزالة الظفر المكسر إن تأدى به . . . . .
- ٢٨٢ . . . . . بيان أن لفدية تحب في إزالة الظفر بدون لمست أم مع المست فلا . . . . .
- ٢٨٢ . . . . . بيان أن من شئت هل استغ اشعر بفعله أم لا لا فدية عليه . . . . .
- ٢٨٢ . . . . . بيان حوار على المحرم شعره نحو سدر وأن لأولى ترث دنت . . . . .
- ٢٨٢ . . . . . - بيان أنه يحرم على المحرم الجماع ومقدماته . . . . .
- ٢٨٣ . . . . . بيان أن المقدمات فيها الفدية إلا اسطر ونقصه محال . . . . .
- ٢٨٣ . . . . . - بيان معنى الشهوة . . . . .
- ٢٨٣ . . . . . بيان أن عقد اسكح حرم على المحرم ولا يعقد وأن المحرم لا يبي عقد لئكح . . . . .
- ٢٨٣ . . . . . ولو لحلال . . . . .
- ٢٨٣ . . . . . بيان أن المحرم يحرم عليه صيد مأكول بري وحشي وما تولد منه . . . . .
- ٢٨٣ . . . . . بيان أن الحيوان المؤذي طعاً يذب قتله للمحرم وغيره . . . . .
- ٢٨٤ . . . . . - بيان أن ما فيه نفع وضرر لا يندب قتله ولا يكره . . . . .
- ٢٨٤ . . . . . بيان أن ما لا ينهر منه نفع ولا ضرر يكره فيه . . . . .
- ٢٨٤ . . . . . بيان أنه لا يحرم على المحرم تعرض لحيوان السحري . . . . .
- ٢٨٤ . . . . . بيان أنه يحرم لتعرض لسانه أحره لمأكول اسري الوحشي وللسه ويصه . . . . .
- ٢٨٤ . . . . . بيان ما يبرم للمحرم بد ألفت صيد . . . . .
- ٢٨٤ . . . . . - بيان أنه يحرم على المحرم ستر شيء من رأسه وإن قل . . . . .
- ٢٨٥ . . . . . بيان أن محيط لدقيق ووضع اليد على الرأس لا بعد ستر الرأس فلا يحرم . . . . .
- ٢٨٥ . . . . . - بيان أنه يحرم على المحرم لسر محيط بحبطة ونحوها . . . . .
- ٢٨٥ . . . . . - بيان أن للمحرم ربط الخيط على الإزار وعقده . . . . .
- ٢٨٥ . . . . . بيان أنه يحرم على المحرمة ستر وجهها إلا مع التحامي . . . . .
- ٢٨٦ . . . . . بيان أن وحوث تعطية النوحه أمام الأجانب خاص بأمهات المؤمنين . . . . .
- ٢٨٦ . . . . . ذكر الدليل على حواز كشف المرأة وجهها . . . . .
- ٢٨٧ . . . . . بيان استحباب ستر المرأة وجهها وأن هذا مما لا خلاف فيه . . . . .
- ٢٨٧ . . . . . بيان أنه يحرم على المرأة المحرمة لسر الفم . . . . .
- ٢٨٧ . . . . . - بيان ما يجب على من فعل شيئاً من محرمات الإحرام . . . . .
- ٢٨٧ . . . . . بيان معنى التحلل الأول وأن الجماع بعده وقبل الثاني لا يعد لحج . . . . .

- بيان فدية من أزال شعرة أو شعرتين .. ٢٨٨
- بيان فدية الصيد ..... ٢٨٨
- بيان أن الجماع قبل التحلل الأول يزيد على غيره من محرمات الإحرام بالإفساد  
ووجوب القصاص فوراً وإتمام العاسد ..... ٢٨٨
- بيان أن القصاص في هذا على الحر والعبد والصغير والكبير ..... ٢٨٩
- بيان كفارة إفساد الحج بجماع ..... ٢٨٩
- واجبات الحج** ٢٨٩
- وجوب الإحرام من الميقات وأحكام ذلك وبيان المراد بالميقات ..... ٢٨٩
- بيان أن من جاور الميقات غير مريد للإحرام ثم بدا له فميقاته محله .... ٢٩٠
- بيان المواقيت ..... ٢٩٠
- بيان وقت المبيت بمزدلفة وأنه واجب على الحج وأن للشافعي قولاً بعدم وجوبه ... ٢٩١
- بيان وقت المبيت بمنى وأن للشافعي قولاً بعدم وجوبه ..... ٢٩١
- بيان في أي حال يسقط مبيت ورمي اليوم الثالث ..... ٢٩١
- بيان حكم رمي جمرة العقبة يوم العيد والجمرات الثلاث أيام التشريق .. ٢٩٢
- بيان شروط الرمي ..... ٢٩٢
- بيان أن طواف الوداع واجب على قول في المذهب ..... ٢٩٣
- بيان أن من ترك واحداً صبح حججه وعليه الإثم والعذبة ..... ٢٩٣
- بيان فدية من ترك واجباً ..... ٢٩٣
- بيان أنه يحرم صيد الحرميين وقطع سائهما على محرم وحلال ... ٢٩٣
- بيان أن وجوب المدينة خاص بصيد حرم مكة وقطع سائها .. ٢٩٤
- بيان حرمة قتل صيد وح الطائف وقطع سائها وأنه لا فدية في ذلك ..... ٢٩٤
- بيان أن بيت المقدس لا يسمى حرماً ..... ٢٩٤
- بيان مضاعفة ثواب الصلوات في المسجد الحرام والمسجد النبوي  
والمسجد الأقصى ..... ٢٩٤
- بيان فدية صيد مكة ..... ٢٩٤
- بيان فدية قطع شجر مكة ..... ٢٩٥
- تنبيه أنه لا يجوز توزيع الدماء على غير فقراء الحرم ..... ٢٩٥

- ٢٩٦ خانمة في زيارة قبر رسول الله ﷺ
- ٢٩٦ بيان أن السفر لزيارة قبر النبي ﷺ قرينة بالإجماع وبيان الدليل على ذلك
- ٢٩٦ - بيان معنى حديث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد
- ٢٩٨ - بيان أن خير ما يفسر به الحديث الحديث
- ٢٩٩ كتاب المعاملات
- بيان أنه يجب على المكلف أن لا يدخل في شيء حتى يعلم ما أحل لله تعالى منه
- ٢٩٩ وما حرم
- ٣٠٠ بيان أنه لا يحل كل بيع إلا ما استوفى الشروط والأركان
- ٣٠٠ ذكر بعض شروط حوار البيع
- ٣٠١ بيان أنه لا بد لمن أراد أن يتعاطى البيع تعدد أحكامه
- ٣٠١ - ذكر ما ورد في مدح التاجر الصدوق
- ٣٠١ - قول عمر لا يقعد في سوقنا من لم يتعفه
- ٣٠٢ - تعريف الإجارة
- ٣٠٢ ذكر بعض شروط الإجارة
- ٣٠٢ تعريف القراض
- ٣٠٢ - تعريف المرهن
- ٣٠٣ بيان أن ما يسميه بعض الناس مسترهان باطل وهو نوع من أنواع الربا
- ٣٠٣ - تعريف الوكالة
- ٣٠٤ - تعريف الوديعة وذكر بعض أحكامها
- ٣٠٤ - تعريف العارية وذكر بعض أحكامها
- ٣٠٤ - تعريف الشركة
- ٣٠٥ تعريف المساقاة وذكر بعض أحكامها
- ٣٠٥ النكاح
- ٣٠٥ أهمية الاعتناء بمعرفة أحكام النكاح
- ٣٠٥ ذكر لكليات الخمسة أو الستة وبيان أن منها حفظ السب
- ٣٠٦ - شروط صحة النكاح
- ٣٠٦ بيان أن المسدمة لا يصح تزوجها بكافر
- ٣٠٦ بيان أنه بشرط أن يكون النكاح غير مؤقت وأن نكاح المتعة باطل

بيان أنه ليس من المتعة الروح مع نية طلاق المرأة بعد مده إن لم يدخل ذلك  
في صلب العقد ..... ٣٠٦

ترجمة عطاه بن أبي رباح ..... ٣٠٧

تفسير عطاه بن أبي رباح لقوله تعالى  
﴿بَنَاتِهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَوًّا نَفْسُكُمْ وَأَقْبَلُكُمْ مَرًّا وَقُدُّهَا كَنَسَ وَالْجَعْرَةُ﴾ ..... ٣٠٧

الطلاق ..... ٣٠٨

- بيان أن الطلاق صريح وكناية .. ..... ٣٠٨

- ذكر الألفاظ الصريحة في الطلاق ..... ٣٠٨

- بيان أن الكناية لا بد لها من نية حتى يقع الطلاق . ..... ٣٠٨

- ذكر بعض ألفاظ الكناية في الطلاق . ..... ٣٠٨

- بيان أن طلاق الثلاث يقع ولو كان بمنزلة واحد . ..... ٣٠٩

من قرأ لزوجته أنت صادق أنت صادق أنت صادق ثلاثاً إن لم يرد التأكيد ..... ٣٠٩

مخالفة من قال إن الصلح المعلق المحذوف به لا يقع مع نكاح الإجماع ..... ٣٠٩

- ترجمة محمد بن نصر المروزي ..... ٣١٠

الطلاق السي ..... ٣١٠

لطلاق ليدعي ..... ٣١٠

.. طلاق لا ولا ..... ٣١٠

- بيان أن لا فرق بين طلاق الجدة وطلاق الهزل ..... ٣١١

بيان متى تصح الرجعة وكيف تكون ..... ٣١١

المخلع ..... ٣١٢

تعريف المخلع لغة ..... ٣١٢

- الدليل على حوازل المخلع ..... ٣١٢

اختلاف قول من يجمع في أنه صادق أو مسح ..... ٣١٢

- بيان أن المخلع مكروه إلا في أحوال معينة ..... ٣١٢

- تعريف المخلع شرعاً ..... ٣١٢

- أركان المخلع ..... ٣١٢

- بيان أن المخلع متى نقول بأنه مسح يصح لتخلص من وقوع الطلاق المعلق وذكر ..... ٣١٢

مثال ذلك .. ..... ٣١٢

٣١٣ بيان أن من طلق زوجته ثلاث ليس له أن يعود إليها من غير أن يزوجها غيره  
- بيان أنه لا يؤخذ بقول من أجاز أن يعود إلى المرأة من غير أن يجمعها

٣١٣ الزوج الثاني ... ..

٣١٤ تحدير صدر الشريعة الحنفية من العمل بذلك أقول الشاذ

٣١٤ ادليل من الحديث على اشتراط جماع شيء لها حتى تحل للأول بعد ذلك

٣١٤ بيان أن المحدث د حالف النكاح لا يؤخذ بقوله

٣١٤ بيان أن القاضي د أفتى بخلاف النص ينقص حكمه ..

٣١٥ الربا

٣١٥ - تعريف الربا .....

٣١٥ بيان معنى ربا الفرض وأنه أول ما يربى تحريمه من الربا

٣١٥ بيان معنى ربا الفضل وأنه يشترط فيه اتحاد الجنس

٣١٥ بيان معنى ربا اليد وأنه يشترط فيه اتحاد النوع

٣١٦ بيان أن الربا لا يحصل إلا في نقد والمطعوم وبيان أن مرد المطعوم

٣١٦ بيان معنى ربا النساء وأنه يشترط فيه اتحاد النوع

٣١٦ بيان أن لا ربا في غير ذهب وفضة من الأثمان

٣١٦ بيان أن كل فرض حر منقعة فهو ربا وذكر ما يدخل تحت ذلك

٣١٧ بيان أن أصل بيع التسييط جائز

٣١٧ بيان معنى بيعت في سعة وأن ذلك مهيأ عنه ..

٣١٨ بيان لبعض المعاملات المحرمة

٣١٨ بيان أنه يحرم بيع ما له نقصه

٣١٨ بيان حرمة بيع اللحم بالحيون

- مائدة في بيان أنه لا يجوز بيع الحيوان ورثا وطريق خلاص من ذلك

٣١٩ بيان حرمة الدين سديا وذكر بعض صور ذلك

٣٢٠ تعريف الفصولي وبيان أنه لا يجوز بيعه ..

- بيان أن من له ولاية على مال غيره فبيعه له صحيح جائز بشروطه

٣٢٠ حكم بيع ما لم يره وأقول لشافعي في ذلك

- بيان أنه لا يصح بيع غير المكلف ...

- حكم بيع الصبي المميز واختلاف الأئمة فيه ..... ٣٢١
- بيان عدم صحة بيع المكروه .. ..... ٣٢١
- بيان أنه يحرم بيع ما لا قدرة على تسلمه ... .. ٣٢١
- بيان أن ما لا منفعة فيه لا يصح بيعه .. ..... ٣٢٢
- اختلاف العلماء في حكم البيع بلا صيغة وبيع المعاوضة .. ..... ٣٢٣
- بيان حرمة بيع ما لا يدخل تحت الملك ... .. ٣٢٣
- بيان حرمة بيع المجهول .. ..... ٣٢٤
- بيان حرمة بيع النجس .. ..... ٣٢٤
- الاتفاق على تحريم الدم .. ..... ٣٢٤
- بيان أن المشحور لدي لا يمكن تظهيره كنجر العبر .. ..... ٣٢٤
- تعريف المسكر وبيان أنه يحرم بيعه .. ..... ٣٢٤
- بيان كيف يعرف تحول السيد إلى الحر ثم إلى الحل .. ..... ٣٢٤
- بيان تحريم بيع آلات اللهو المحرمة .. ..... ٣٢٥
- بيان حرمة بيع الرد .. ..... ٣٢٥
- بيان أنه يحرم بيع الشيء الحلال الطاهر لمن تعلم أنه يريد أن يعصي الله به .. ..... ٣٢٦
- بيان أن الحشيشة تحرم لضررها .. ..... ٣٢٦
- بيان تحريم بيع الأسيرين وأنه إن احتجج إليه يحصل بغير طرق لبيع والشراء ... ٣٢٦
- ذكر الدليل على تحريم بيع المسكر سواء أريد للشرب أو لغير ذلك ... ٣٢٦
- بيان أنه يحرم بيع المعيب بلا إظهار لعيبه .. ..... ٣٢٧
- فائدة في بيان ما يقدم إخراج من مال الميت .. ..... ٣٢٧
- بيان حكم بيع العبد الجاني .. ..... ٣٢٨
- حكم تغيير رغبة المشتري والتفصيل في ذلك .. ..... ٣٢٩
- بيان معنى الاحتكار وأنه حرام ... .. ٣٢٩
- ترجمة القاضي حسين .. ..... ٣٣٠
- بيان تحريم أن يزيد الشخص في ثمن سلعة ليقر غيره .. ..... ٣٣٠
- بيان حرمة التفريق بين الجارية وولدها قبل التمييز .. ..... ٣٣٠
- بيان حرمة العثر في الكيل والورد والدرع والعد والكذب في ذلك .. ..... ٣٣١
- ذكر بعض صور ربا القرض وبيان أن ذلك محرم ... .. ٣٣١



- بيان أن أنواع التأمينات المتعارفة في هذا العصر معاملات فاسدة وبيان حكم من

اضطر للدخول في ذلك ..... ٣٣١

- بيان أنه لا يجوز استثناء من ليس أهلاً لذلك كالجاهل والفاقد ..... ٣٣٢

بيان معنى قول المؤلف إن طلب الحلال مريضة على كل مسلم ..... ٣٣٢

- ترجمة محمد بن سيرين ..... ٣٣٢

- بيان أن الكسب ليس واجباً إن لم يكن في تركه تصيب عياله ..... ٣٣٣

**النفقة** ..... ٣٣٣

بيان أنه يجب على المومر نفقة الأصول إن أعسروا وإن قدروا على الكسب ..... ٣٣٣

- بيان أنه يجب نفقة الفروع إن أعسروا وعجزوا عن الكسب ..... ٣٣٤

- بيان أن للولي حمل الصبي على كسب لائق به ليمتق عليه مه ..... ٣٣٤

بيان المراد بالنفقة الواحة في حق الأصول والفروع ..... ٣٣٤

- بيان وجوب نفقة الزوجة على الزوج ..... ٣٣٥

- تقدير نفقة الزوجة ..... ٣٣٥

- بيان وجوب أداء مهر الزوجة وما يشترط فيه ..... ٣٣٦

- بيان لمرد بالمتعة ومتى تستحقها الزوجة ..... ٣٣٦

- بيان ما يلزم مالك العبيد والبهائم ..... ٣٣٦

- بيان أنه على المرأة طاعة الروح فيما هو حق له وأنها لا تطيعه فيما حرم الله ..... ٣٣٧

بيان حكم صوم المرأة النفل وأن عليها استئذان الروح فيه ..... ٣٣٧

- بيان أنه لا يحل للمرأة أن تخرج من بيت زوجها بغير إذنه .. ..... ٣٣٨

بيان أمثلة الضرورة التي تبيح للمرأة الخروج من غير إذن الروح ..... ٣٣٨

**الواجبات القلبية** ..... ٣٣٨

- بيان وجوب الإيمان بالله وبرسوله ..... ٣٣٨

بيان وجوب الإخلاص والتحذير من الرياء ..... ٣٣٨

بيان وجوب الدم على المعاصي واشتراط كونه لأجل أنه عصي الله ..... ٣٣٩

- بيان وجوب التوكل على الله ..... ٣٣٩

بيان وجوب المراقبة لله ..... ٣٣٩

- بيان أن الشخص أول ما يدخل في التكليف يجب عليه العزم على أداء ما افترض الله

واجتناب ما حرم ..... ٣٤٠

- ٣٤٠ بيان وجوب الرضا عن الله في تقديره الخير وشره وأمره لا يقتضي الرضا بالشر
- ٣٤٠ - بيان وجوب تعظيم شعائر الله ..
- ٣٤١ - تبخير سيدنا عمر رضي الله عنه للمسجد النبوي ..
- ٣٤١ - بيان أن الشكر قسمان واجب ومندوب وبيان كل قسم منهما
- ٣٤٢ - تعريف النصر وبيان أقسامه
- ٣٤٢ - بيان وجوب بعض الشيطان
- ٣٤٢ - بيان وجوب بعض المعاصي
- ٣٤٣ بيان وجوب محبة الله وكلامه ورسوله ونصحه وأمره وصالحين
- ٣٤٣ بيان المراد بالآل
- ٣٤٤ معاصي القلب
- ٣٤٤ - بيان معنى الرياء وأنه من الكبائر
- ٣٤٤ - بيان أن الرياء يحبط ثواب العمل ..
- ٣٤٤ - بيان معنى العجب بطاعة الله وأنه من الكبائر
- ٣٤٥ - بيان أن الشك في الله كفر ...
- ٣٤٥ - بيان الفرق بين الشك والحاطر
- ٣٤٥ بيان أن الأمن من مكر الله ونمط من رحمة الله من مكر
- ٣٤٦ بيان أن على العبد أن يكون بين الخوف والرجاء
- ٣٤٦ بيان أن التكبر حرم وهو نوعان رد الحق على الله واستعثار الناس ..
- ٣٤٧ معنى قوله تعالى ﴿وَلَا تُصْرَفْ بِهِ يَدُكَ وَلَا تُبْسَى فِي لَدُنِّهِ مَرَّةً﴾
- ٣٤٧ - تعريف الحقد وبيان حرمة
- ٣٤٧ - تعريف الحسد وبيان حرمة
- ٣٤٧ معنى قوله تعالى ﴿وَمِنْ شَرِّ حَمِيْدٍ إِذَا حَسَدَ﴾
- ٣٤٨ - بيان أنه ينبغي للمسلم أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه
- ٣٤٨ بيان معنى امرئ بالصدقة وأنه يضر ثوبها ويضر على نفعها
- ٣٤٨ بيان معنى الإصرار على الذنب وأنه من الكبائر
- ٣٤٩ - بيان تحريم سوء الظن بالله وعباد الله
- ٣٤٩ معنى قوله تعالى ﴿يَتْلُو تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾
- ٣٥٠ - بيان أن من معاصي القلب التكذيب بالقدر وهو كفر

- بيان أن من معاصي القلب الفرج بالمعصية منه أو من غيره . . . . . ٣٥٠
- بيان أنه يحرم العذر ولو بكافر . . . . . ٣٥١
- بيان أن من الغدر المحرم الخروج على الإمام . . . . . ٣٥١
- بيان بعض صور العذر المحرم .. ٣٥٢
- بيان معنى المكر وأنه من الكبائر . . . . . ٣٥٢
- بيان أن من معاصي القلب بعض الصحابة والأل وأصحابه . . . . . ٣٥٢
- بيان أنه يحرم لئحل بما أوجب الله وكذا أشع وهو أشد . . . . . ٣٥٢
- بيان معنى الحرص وأنه حرام .. ٣٥٢
- بيان أن احتقار الحق كفر وكذا تصغير عذاب جهنم . . . . . ٣٥٣
- التحذير من جماعة أمير شيعة وبيان تكذيبهم لمصوص القراءات . . . . . ٣٥٣
- بيان أن قول إن الله شاء السعادة لكل خلقه عقيدة لمعتزلة لا أهل السنة . . . . . ٣٥٤
- التحذير من قول «معيشر» عن المعصية صغيرة كانت أو كبيرة . . . . . ٣٥٥
- بيان أن لاسهنة للقراء من معاصي القلب . . . . . ٣٥٥
- ذكر ما ينشأ عن الحلاح من استحقاقه للقراء والتحذير عمرو من عثمان منه . . . . . ٣٥٥
- التحذير من مقالات سحابة واستحقاقهم للقراء وتفصلهم صلاة لمفتح عليه . . . . . ٣٥٦

## معاصي البطن

- ٣٥٧
- بيان أن أكل الربا من معاصي البطن وبيان الحرمة بالأكل . . . . . ٣٥٧
- تعريف المكس وبيان حرمة أكله .. ٣٥٨
- تعريف الغصب وبيان حرمة أكل المأخوذ به . . . . . ٣٥٨
- بيان أن للحاكم أحد المال من الأعيان لصد ضرورات . . . . . ٣٥٨
- تعريف السرقة وبيان حرمة أكل المسروق . . . . . ٣٥٩
- بيان أن أكل كل مأخوذ بمعاملة حرمتها الشرع حرام . . . . . ٣٥٩
- تعريف الخمر وبيان حرمة شربها .. ٣٥٩
- بيان حد شارب الخمر وأن للإمام الزيادة إن رأى ذلك . . . . . ٣٥٩
- تعريف الإسكار وبيان حرمة أكل المسكر . . . . . ٣٦٠
- بيان تحريم المحذرت وأنها مصرة . . . . . ٣٦٠
- بيان تحريم أكل لحسن والمستعذر .. ٣٦٠
- بيان أن أكل مال اليتيم من الكبائر . . . . . ٣٦١

- بيان حرمة أكل الأوقاف على خلاف شرط الواقف ..... ٣٦١
- بيان حرمة أكل المأخوذ بوجه الاستحياء ..... ٣٦١
- بيان أن ما أحد حياء لا يدخل في ملك الآخذ ويجب رده ..... ٣٦١

### معاصي العين ٣٦٢

- بيان حرمة النظر إلى الأجنة بشهوة إلى الوجه والكف وإلى ما عدا ذلك مطلقاً ..... ٣٦٢
- بيان المراد بالنظرة الأولى وأنه لا مؤاخذه فيها ..... ٣٦٢
- الإجماع على حوار نظر الرجل إلى وجه المرأة وكفها بلا شهوة ..... ٣٦٣
- بيان حرمة النظر إلى العورات ..... ٣٦٣
- بيان عورة الرجل وعورة المرأة ..... ٣٦٣
- بيان حرمة كشف السواتين في الحلوة لغير حاجة ..... ٣٦٤
- بيان عورة المرأة مع المرأة ..... ٣٦٤
- بيان ما للمسلمة كشفه أمام الكافرة ..... ٣٦٤
- بيان عورة الرجل مع الرجل .. ٣٦٤
- بيان حرمة النظر بالاستحفار إلى المسلم ..... ٣٦٤
- بيان حرمة النظر في بيت الغير أو شيء أحباء بعير إدمه ..... ٣٦٤

### معاصي اللسان ٣٦٥

- تعريف العيبة وبيان حرمتها ..... ٣٦٥
- ذكر بعض أمثلة الغيبة ..... ٣٦٥
- الدليل على تحريم العيبة ..... ٣٦٥
- اختلاف العلماء في العيبة هل هي كبيرة أو صغيرة وذكر المعتمد ..... ٣٦٦
- بيان أنه يجب نهى المعتاب ومفارقته إذا لم ينته ..... ٣٦٦
- بيان أنه يجب التحذير ممن يعش الناس وأن ذلك لا يدخل ضمن العيبة المحرمة ..... ٣٦٦
- ذكر الأسباب التي تبيح الغيبة ..... ٣٦٦
- بيان أنه يحرم ذكر المسلم بما يكره ولو كان فيه ..... ٣٦٧
- بيان أن العيبة تكون بالتصريح وبالتعريض وبالكناية ..... ٣٦٧
- مثال العيبة بالتعريض ..... ٣٦٧
- بيان أن النسيمة من الكبائر وذكر ما ورد في النهي عنها ..... ٣٦٧

- بيان معنى قوله تعالى ﴿وَلَبِئْسَ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ وأن المراد بالقتل الكفر ..... ٣٦٨
- بيان حرمة التحريش ولو كان من غير نقل قول ..... ٣٦٨
- تعريف الكذب وبيان أنه حرام بالإجماع ..... ٣٦٩
- بيان أن الكذب يحرم في الجحد والنهرل ..... ٣٦٩
- ذكر ما ورد في الرجح عن الكذب ..... ٣٦٩
- بيان أن من الكذب ما هو كفر ..... ٣٧٠
- بيان أن اليمين الكاذبة من الكبائر ..... ٣٧٠
- بيان أنه لا يحوز قول وحياة القراءان ..... ٣٧٠
- بيان صابط القدف وأنه حرام يوجب الحد سواء كان صريحاً أو كناية مع الية ..... ٣٧٠
- ذكر مثل الصريح والكناية في القدف ..... ٣٧١
- بيان أن التعريض لأحد فيه مع أنه حرام ..... ٣٧١
- ذكر السبع الموقفات الواردة في الحديث ..... ٣٧١
- بيان حد الفاذف ..... ٣٧١
- بيان حرمة سب الصحابة ..... ٣٧٢
- بيان أن قول إن مقاتلي عليّ نبي من سب الصحابة ..... ٣٧٢
- ذكر ما رد في الحديث مما يبيد في أهل صفين المقاتلين لعلي ..... ٣٧٢
- قول عمار بن ياسر في المقاتلين لعلي أنهم ظالمون ..... ٣٧٢
- ذكر ما ورد في فضل عمار بن ياسر ..... ٣٧٢
- بيان أن سب الصحابة على الإجمال كفر ..... ٣٧٢
- بيان حرمة شهادة الزور وأنها من الكبائر ..... ٣٧٣
- بيان حرمة مظل العني ..... ٣٧٣
- بيان أن شتم المسلم ولعنه من الكبائر ..... ٣٧٣
- بيان أن الاستهزاء بالمسلم وكل كلام مؤذ له حرام ..... ٣٧٤
- بيان حرمة الكذب على الله وعلى رسوله وأنه من الكبائر ..... ٣٧٤
- بيان حرمة الدعوى الباطلة ..... ٣٧٥
- بيان حرمة الطلاق البدعي ..... ٣٧٥
- بيان حرمة الظهار ..... ٣٧٥
- بيان كفارة الظهار ..... ٣٧٥

- ٣٧٦ .. بيان أن الملح في الفراء حرام وإن لم يعير المعنى ..
- ٣٧٦ .. بيان أنه محرم انتقاص في عدم قراءة الفتحة وتأخر ذلك ..
- ٣٧٦ .. بيان حرمة السؤن للمعنى بمد أو حرفة ..
- ٣٧٧ .. بيان حرمة السر بقصد حرمان الموارث ..
- ٣٧٧ - بيان حكم الوصية لمن كان عليه دين أو عين لغيره ..
- ٣٧٨ - بيان حرمة الانتماء إلى غير أبيه أو غير مواله ..
- ٣٧٨ .. بيان حرمة الحطبة على حطة أحبه ..
- ٣٧٨ - بيان من تعتبر منه الإجابة في الخطبة ..
- ٣٧٩ - بيان حرمة الفتوى بغير علم وأن ذلك من الكبائر ..
- ٣٧٩ - بيان أنه لا ينبغي للشخص إغفال كلمة «لا أدري» ..
- ٣٧٩ - ترجمة الإمام مالك بن أنس ..
- ٣٧٩ ما جاء عن مالك رضي الله عنه وسيدنا رضي الله عنه في عدم إفاء بغير علم ..
- ٣٨١ - بيان حرمة تعليم وتعلم كل علم مصر لغير صيب شرعي ..
- ٣٨١ - ذكر بعض العلوم المحرمة ..
- ٣٨١ - ترجمة الحافظ السيوطي ..
- ٣٨٢ .. بيان حرمة الحكم بغير حكم الله ..
- ٣٨٢ .. بيان معنى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ مَا تَرَىٰ مِنْ فُتُورٍ هُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ﴿١٠﴾
- ٣٨٢ .. وقول المرء من عارب بها بولت في الكفار ..
- ٣٨٣ .. تفسير ابن عباس رضي الله عنهما بأن المراد بها كفر دون كفر ..
- ٣٨٣ - بيان أن المسلم لا يكفر بذب ما لم يستحله ..
- التحذير مما في مؤلفات سيد قطب من الحكم بارتداد الأمة وبيان أن هذا اعتداد
- ٣٨٤ .. الحوارج لأهل السنة ..
- ٣٨٥ - تعريف النذب والنياحة وبيان حرمتها ..
- ٣٨٥ .. بيان أنه يحرم كل كلام فيه حث على محرم أو نصير عن واجب ..
- ٣٨٥ - بيان أنه يحرم كل كلام فيه فح في الدين أو الأبناء أو العلماء أو شيء من شعائر الله ..
- ٣٨٦ .. بيان حرمة المرمار على اختلاف أنواعه ..
- ٣٨٦ - بيان أن القول بتحريم آلات اللهو المطربة هو المعتمد ولا يلتفت لما حالفه ..
- ٣٨٦ .. بيان حرمة لسكوت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا عذر ..

- بيان العذر في ذلك ..... ٣٨٧
- بيان أنه لا ينكر المحتلف فيه إلا على من يرى حرمه ..... ٣٨٧
- بيان أنه يشترط لجوار إنكار المنكر أن لا يؤدي إلى منكر أعظم ..... ٣٨٧
- بيان حرمة كتم العلم الواجب مع وجود الطالب ..... ٣٨٧
- ذكر ما ورد في كاتم العلم ..... ٣٨٨
- بيان أن تعلمه العلم يكون فرض عين في حال وفرض كفاية في حال ..... ٣٨٨
- بيان أن من سبي شيئاً من علم الدين الضروري يجب عليه استعادته ..... ٣٨٨
- بيان أنه يجب وجود علم في كل مسافة قصر وقاص في كل مسافة عدوى .. ٣٨٨
- بيان أنه يجب أن يكون في المسمين من يقوم بالرد على الملحدين والمشككين ..... ٣٨٩
- بيان أن علم الكلام الذي اشتعل به أهل السنة ليس مدموماً ..... ٣٨٩
- بيان أن من معاصي اللسان الصحت لحروح الريح أو على ملهم ستحقاراً به ... ٣٩٠
- بيان حرمة كتم الشهادة والمراد بذلك ..... ٣٩٠
- ترجمة جلال الدين السيوفي ..... ٣٩٠
- بيان مثلاً في شهادة الحسنة وأنها لا تنقيد بالطلب ..... ٣٩٠
- بيان حد السلام أو حب رده وأنه يحرم ترك رده ..... ٣٩١
- بيان أن رد السلام في حال فرض عين وفي حال فرض كفاية ..... ٣٩١
- بيان مثل السلام المكروه وأنه لا يجب رده ..... ٣٩٢
- بيان أنه لا يجب رد سلام المستدع ..... ٣٩٢
- بيان عصمة النبي ﷺ من نسي ..... ٣٩٢
- بيان أنه يجوز تسليم الرجال على نساء وبالعكس إن لم تحش فنة ..... ٣٩٢
- ترجمة حليمي ..... ٣٩٢
- بيان من يشك لمذهب بقولهم ..... ٣٩٢
- بيان معنى قول عمرو بن حريث «لا تسلم النساء على الرجال» ..... ٣٩٣
- بيان أن من معاصي اللسان الفتنة شهوة للمحرم بالسك ..... ٣٩٣
- بيان أنه تحرم لقنة لصائم فرضاً إن حشي الإبرال ..... ٣٩٣
- بيان أنه تحرم قلة من لا تحل قلة ..... ٣٩٤
- معاصي الأذن ..... ٣٩٤
- حرمة الاستماع إلى كلام قوم أخفوه عنه ..... ٣٩٤

- حرمة الاستماع إلى المرمار والمعارف كالعمود والطور ..... ٣٩٤
- شرط ارتفاع الإثم في سماع المعارف ونحوها فلا قصد ..... ٣٩٥
- حرمة الاستماع إلى الغيبة والنميمة ..... ٣٩٥
- معاصي اليدين ..... ٣٩٥
- بيان أنه يحرم التطهيف في الكيل والورد والدرع ..... ٣٩٥
- بيان معنى قوله تعالى ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ الآية ..... ٣٩٥
- تعريف السرقة وبيان الفرق بينها وبين العصب والاحتلاس ..... ٣٩٦
- بيان شروط إقامة الحد على السارق ..... ٣٩٦
- بيان حد السارق ..... ٣٩٦
- بيان أن من سرق بعد أن قطعت أطرافه يعرر ولا يقتل .. ..... ٣٩٦
- تعريف النهب وبيان حرمة ..... ٣٩٧
- تعريف العصب وبيان حرمة ..... ٣٩٧
- تعريف المكس وبيان حرمة ..... ٣٩٧
- تعريف العلول وبيان حرمة ..... ٣٩٧
- بيان أن من معصى اليدين قتل المسلم عمداً أو شبه عمداً ..... ٣٩٨
- بيان أن القتل طلماً أشد الدنوب بعد الكفر .. ..... ٣٩٨
- بيان أن معنى قوله تعالى ﴿وَلَفِئَةُ أَشَدِّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ الكفر أشد من قتل ..... ٣٩٨
- نقل تفسير السلف لهذه الآية ..... ٣٩٨ - ٣٩٩
- بيان أن الكدرة نجس بالقتل مطلقاً أي في العمد وغيره وبيان قدرها ..... ٣٩٩
- بيان حد قتل العمد وأن فيه القصاص إلا أن عفا الوارث على الدية أو مجاً ..... ٣٩٩
- بيان حد القتل الخطأ وأن فيه الدية .. ..... ٣٩٩
- بيان حد القتل شبه العمد وأن فيه الدية ..... ٣٩٩
- بيان الدية الواجبة .. ..... ٣٩٩
- بيان أن القصاص يثبت في الأطراف والجراحات ..... ٤٠٠
- بيان أن قتل اشخص نفسه من الكائنات التي هي دون الكفر ..... ٤٠٠
- بيان أن من معاصي اليد الصرب بغير حق ..... ٤٠١
- بيان حرمة الإشارة إلى مسلم بحديدة ونحوها لترويعه ..... ٤٠١
- تعريف الرشوة وبيان حرمة أخذها وإعطائها ..... ٤٠١



- بيان أن الإعطاء إن كان بحق لا يحرم وإنما يحرم الأخذ ..... ٤٠٢
- بيان أنه لا يجوز إحراق الحيوان إلا إذا أذى وتعين طريقاً في الدفع ..... ٤٠٢
- بيان معنى المثلة بالحيوان وأنها تحرم ..... ٤٠٢
- بيان حرمة اللعب بالرد والمعنى في ذلك ..... ٤٠٢ - ٤٠٣
- بيان أن الشطرنج ليس في معنى الرد فلا يحرم ..... ٤٠٣
- بيان حكم اللعب بالأوراق المعروفة عند الناس بورق الشدة وأنه حرام ..... ٤٠٣
- بيان حرمة القمار وأنه من الكسائر ..... ٤٠٣
- بيان حرمة اللعب بآلات اللهو المحرمة ..... ٤٠٣ - ٤٠٤
- بيان حرمة لمس الأجنبية عمداً بغير حائل وبشهوة ولو مع لحائل ..... ٤٠٤
- محالمة حرب التحرير وتجويرهم من الأحسية وبيان ردهم للنصوص ..... ٤٠٤
- بيان حرمة تصوير ذي روح سواء كان مجسماً أو غير مجسم ..... ٤٠٥
- بيان إباحتها للمالكية تصوير ذي الروح إذا لم يكن مجسماً ..... ٤٠٥
- بيان أنه يحرم استنقاء الصورة إن كانت بهيئة يعيش عليها الحيوان ..... ٤٠٥
- بيان جواز استنقاء الصورة فيما يعد ممتنعاً ..... ٤٠٥
- استثناء لعب السات الصغار من حرمة التصوير والاتخاذ ..... ٤٠٦
- بيان أن من معاصي اليدين مع الركعة أو بعضها وإحراج ما لا يحرى وصره  
لغير المستحقين ..... ٤٠٦
- بيان أن رمضان ليس موسماً لإخراج الزكاة ..... ٤٠٦
- بيان أنه يجزئ إحراج القيمة في الركعة في مذهب الإمام أبي حنيفة ..... ٤٠٦
- بيان أن من معاصي اليد منع الأجير أجرته ..... ٤٠٧
- شرح الحديث القدسي ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة الحديث ..... ٤٠٧
- بيان أنه يحرم مع المصطر ما يسده من غير عذر ..... ٤٠٧
- بيان أنه يحرم عدم إيقاد العريق من غير عذر ..... ٤٠٧
- بيان أنه يحرم كتابة ما يحرم النطق به ..... ٤٠٨
- بيان معنى الحياة وأنها تحرم في الأقوال والأفعال والأحوال ..... ٤٠٨
- شرح حديث «لا دين لمن لا عهد له ولا إيمان لمن لا أمانة له» ..... ٤٠٨
- معاصي الفرج ..... ٤٠٨
- تعريف الزنى والدليل على تحريمه ..... ٤٠٩

- تعريف النواط والدليل على تحريمه ..... ٤٠٩
- تعريف الرائي المحصن وبيان حده وحد غير المحصن ..... ٤٠٩
- بيان حد اللواط والملوط به ..... ٤١٠
- بيان حد العبد الزاني ..... ٤١٠
- بيان كيف يثبت الرنى وأنه لا بد من أن تكون النية مفصلة .. ٤١٠
- بيان حرمة بيان الهائم ..... ٤١١
- بيان حرمة سحاق النساء فيما بينهن ..... ٤١١
- بيان حرمة الاستمنا ..... ٤١١
- بيان حرمة الوطء حال الحيض وبعد الانقضاء وقبل العمل وبعد العمل إن لم  
تكتمل أركانه وشروطه .. ٤١١
- تكبير مستحل ووطء المرأة حال الحيض ..... ٤١١
- بيان ما يجوز للرجل من الاستمتاع بالحائض ..... ٤١١
- بيان حد العورة في الحلوة وأنه يحرم كشفها بلا عرص ..... ٤١٢
- بيان الخلاف في فخذ الرجل هل هو عورة أو لا ..... ٤١٢
- بيان حرمة استعمال القلة واستدبارها بول أو عائط بلا حائل في المكان المعد لذلك ..... ٤١٣
- بيان حرمة التغوط على القبر ..... ٤١٤
- بيان حرمة البول في المسجد ولو في يده ..... ٤١٤
- بيان أنه لا يحرم القصد والحجامة في المسجد في الإماء .. ٤١٤
- بيان حرمة قضاء الحاجة في موضع سلك صيق ..... ٤١٥
- بيان وحوب لختان لذكر والأنثى عند الشافعي وما يحصل به الختان ..... ٤١٥
- قول مالك في الختان إنه غير واجب ..... ٤١٥
- معاصي الرجل** ..... ٤١٦
- بيان أن من معاصي الرجل السعاية بالمسلم ..... ٤١٦
- بيان انحراف حرب التحرير في قولهم إن المشي بقصد الرمي حائر وأن كلامهم  
محالف بحديث «ورب الرجل الخطيئة» ..... ٤١٦ ٤١٧
- بيان أن من معاصي الرجل إيقاع العبد والروحة ومن عليه حق عتق يلممه ..... ٤١٧
- بيان حرمة التبعثر في المشي ..... ٤١٨
- بيان حرمة تخطي الرقاب إلا لفرجة ..... ٤١٨

- ٤١٩ ..... بيان حرمة المرور بين يدي المصلي إذا كملت شروط السترة ..
- ٤١٩ ..... - السترة المعتبرة في ذلك ...
- ٤٢٠ ..... - بيان أنه لا يحرم المرور أمام المصلي إذا لم تكن سترة ..
- ٤٢٠ ..... بيان أنه يحرم مد الرجل إلى المصحف إذا كان غير مرتفع ..
- ٤٢٠ ..... - بيان تحريم كل ما فيه إهانة للمصحف ..
- ٤٢٠ ..... بيان بطلان القول بجواز كتابة الفاتحة بالون للاستشفاء ..
- ٤٢١ ..... - بيان تحريم كتابة شيء من القرآن بالدم ..
- ٤٢١ ..... - بيان حرمة كل شيء إلى محرم وتعلقف عن واجب ..
- ٤٢١ ..... معاصي البنين
- ٤٢١ ..... - ضبط عقوب الوالدين وبيان أنه من الكبائر ..
- ٤٢٢ ..... - بيان أن الفرار من الزحف من الكبائر ..
- ٤٢٢ ..... ضبط الأحواص التي يجوز للمسلمين فيها ترك موضع القتال ..
- ٤٢٢ ..... - بيان الحار التي يجوز فيها للمسلمين مصابحة الكفار ..
- ٤٢٣ - ٤٢٢ ..... - بيان أن امحاطرة بالنفس المحموده هي التي يحصل من ورائها نفع ..
- ٤٢٣ ..... - بيان حرمة قطيعة الرحم وكيف تحصل القطيعة ..
- ٤٢٣ ..... - بيان المراد بالرحم ..
- ٤٢٣ ..... شرح قوله ﷺ ليس الوصل بالمكافئ ..
- ٤٢٤ ..... - بيان حرمة إيذاء الجار ..
- ٤٢٤ ..... - بيان حرمة صبغ الشعر بالسواد ..
- ٤٢٤ ..... - بيان أنه يستثنى الرجل من حرمة حصب الشعر بالسود للمجهود ..
- ٤٢٤ ..... بيان أن بعض الأئمة أجاز لحصص بالسواد إذا لم يؤد إلى العيش والتلبس ..
- ٤٢٤ ..... - بيان حرمة تشبه الرجال بالنساء وعكسه وأن ذلك من الكبائر ..
- ٤٢٥ ..... بيان أن إسدال الثوب حرام إن كان للمحر ولا فهو مكروه ..
- ٤٢٥ ..... بيان لطريقه المستحسنة شرعاً في لس الإزار ..
- ٤٢٦ ..... - بيان حرمة احباء في ليدن والرجلين للرجل بلا حاجة ..
- ٤٢٦ ..... بيان الحاجة المعتبرة في ذلك ..
- ٤٢٦ ..... - بيان حرمة قطع الفرض بلا عذر ..
- ٤٢٦ ..... بيان العذر المعتبر لجواز قطع الفرض ..

- بيان حرمة قطع نفل الحج والعمرة ..... ٤٢٧
- بيان حرمة محاكاة المؤمن استهزاء به ..... ٤٢٧
- بيان حرمة التجسس على عورات الناس ..... ٤٢٧
- بيان حرمة الوشم وأنه من الكبائر ..... ٤٢٨
- ما ورد في لعن الواصلة والمستوصلة والراشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة ..... ٤٢٩
- بيان أنه يحرم هجر المسلم فوق ثلاث إلا لعذر شرعي ..... ٤٢٩
- بيان أن إثم الهجر يرتفع بالسلام ..... ٤٣٠
- بيان العذر الذي يبيح الهجر ..... ٤٣٠
- بيان أنه يحرم مجالسة المبتدع أو الفاسق للإناس له على فسقه ..... ٤٣٠
- بيان أنه يحرم على الرجل لبس الذهب والفضة إلا خاتم الفضة ..... ٤٣٠
- بيان أنه يحرم على الرجل لبس الحرير أو ما أكثره وزناً منه ..... ٤٣٠
- بيان أن المرأة لا يحرم عليها لبس الذهب والفضة ولو اتخذت منهما ثوباً ..... ٤٣١
- بيان الخلاف في جواز إلباس الصبي الذهب والفضة إلى البلوغ ..... ٤٣١
- بيان أنه يحرم الخلوة بالأجنبية بحيث لا يراها ثالث يستحي منه ..... ٤٣٢
- بيان أنه لا يكفي الأعمى لمنع الخلوة ..... ٤٣٢
- بيان أن الصحيح جواز خلوة رجلين فأكثر بأجنبية ..... ٤٣٢
- ترجمة الأذرع ..... ٤٣٢
- بيان حكم المكان المطروق ..... ٤٣٣
- بيان المدار في الخلوة ..... ٤٣٣
- بيان أنه يحرم على المرأة ما يسمى مفراً من غير محرم ..... ٤٣٣
- بيان أن للمرأة أن تسافر وحدها إن كانت ضرورة ..... ٤٣٣
- بيان أنه يحرم استخدام الحر كرهاً ..... ٤٣٤
- بيان أنه يحرم معاداة الولي وتعريف الولي ..... ٤٣٤
- بيان حرمة الإعانة على المعصية وأن الإعانة على الكفر كفر ..... ٤٣٥
- بيان أنه يحرم ترويج الزائف وذكر مثال ذلك ..... ٤٣٦
- بيان حرمة استعمال أواني الذهب والفضة وأن ذلك من الكبائر ..... ٤٣٦
- بيان أنه يحرم اتخاذ أواني الذهب والفضة ولو من غير استعمال واختلاف العلماء ..... ٤٣٦
- في ذلك ..... ٤٣٦

- بيان أنه يحرم ترك الفرض وفعله مع ترك ركن أو شرط وفعله مع فعل مبطل له ..... ٤٣٧
- بيان أنه يحرم ترك الجمعة على من وجبت عليه وإن صلى الظهر ..... ٤٣٧
- بيان حرمة ترك نحو أهل قرية الجماعة في المكتوبات ..... ٤٣٧
- بيان أنه يحرم تأخير الفرض عن وقته بغير عذر ..... ٤٣٨
- بيان العذر المعتبر في ذلك ..... ٤٣٨
- بيان أنه يحرم رمي الصيد بالمثل المدفوف والمراد بذلك ..... ٤٣٨
- بيان كيف تكون تذكية الحيوان ..... ٤٣٩
- بيان حرمة اتخاذ الحيوان غرضًا ..... ٤٤٠
- بيان أنه يحرم على المعتدة ترك ملازمة المسكن بغير عذر ..... ٤٤٠
- بيان معنى الإحداد وأنه واجب على المعتدة عدة وفاة ..... ٤٤٠
- بيان أنه لا يدخل في الإحداد الشرعي عدم مخاطبة الأجانب ..... ٤٤١
- بيان أن للمعدة أن تخرج للاستئناس بجاراتها على أن تعود لتبيت في البيت ..... ٤٤١
- بيان المدة المشروعة للإحداد للزوجة وغيرها ..... ٤٤١
- بيان حرمة تنجيس المسجد وتقديره ولو بظاهر ..... ٤٤١
- بيان أنه يحرم التهاون بالحج بعد الاستطاعة إلى الموت مع بيان أن وجوب الحج على التراخي ..... ٤٤٢
- بيان أنه يحرم على من لا يرجو وفاء لدينه الاستدانة من غير إعلام الدائن بحاله ..... ٤٤٢
- بيان أنه يحرم عدم إنظار المعسر ..... ٤٤٢
- بيان أنه يحرم بذل المال في معصية ..... ٤٤٣
- بيان أنه يحرم الاستهانة بالمصحف وبكل علم شرعي ..... ٤٤٣
- بيان أن الاستخفاف بالمصحف كاللؤس عليه كفر ..... ٤٤٤
- بيان حرمة تغيير منار الأرض وبيان معنى ذلك ..... ٤٤٤
- بيان حرمة التصرف في الشارع بما لا يجوز ..... ٤٤٤
- بيان أنه يحرم استعمال المعار في غير المأذون له والزيادة على المدة المأذون فيها وإعارته للغير من غير إذن المالك ..... ٤٤٤
- بيان أنه يحرم تحجير المباح ..... ٤٤٤
- بيان أنه يحرم المنع من الشرب من المستحلف ..... ٤٤٥
- تعريف اللفظة وبيان أنه يحرم استعمالها قبل التعريف بشروطه ..... ٤٤٥

- بيان أن التصرف باللقطة يكون بنية الغرم لصاحبها إن ظهر ..... ٤٤٥
- بيان أنه يحرم الجلوس مع مشاهدة المنكر من غير عذر ..... ٤٤٥
- بيان معنى التطفل في الولايم وأنه حرام ..... ٤٤٦
- بيان وجوب التسوية بين الزوجات في النفقة والمبيت لا غير ذلك ..... ٤٤٦
- بيان أنه يحرم خروج المرأة بقصد التعرض للرجال ..... ٤٤٧
- بيان أن خروج المرأة متغطية حرام إن كان بقصد التعرض للرجال وإلا فمكروه ..... ٤٤٧
- بيان معنى الحديث أيما امرأة استعطرت فمرت بقوم ليجدوا ريحها فهي زانية ..... ٤٤٨
- تعريف السحر وبيان أنه حرام من الكبائر ..... ٤٤٨
- بيان أن من السحر ما يحوج إلى كفر ومنه ما لا يحوج إلى كفر ..... ٤٤٨
- بيان حرمة تعلم السحر وتفصيل بعض العلماء في ذلك ..... ٤٤٩
- بيان حرمة الخروج عن طاعة الإمام ..... ٤٤٩
- ترجمة البيهقي ..... ٤٤٩
- بيان أن كل من قاتل عليًا باغ ..... ٤٥٠
- ذكر حال حديث «بيع عمار» وأنه صحيح متواتر ..... ٤٥٠
- بيان أن الولي لا يستحيل عليه الذنب ولو كان من الكبائر ..... ٤٥٠
- بيان أن طلحة والزبير ما ماتا إلا تائبين من قتالهما لعلي رضي الله عنه ..... ٤٥١
- الدليل على حرمة الخروج على الإمام ..... ٤٥١
- بيان حرمة التولي على الإمامة أو إمارة دونها أو ولاية أو وظيفة مع علمه بالعجز  
عن القيام بتلك الوظيفة على ما يجب ..... ٤٥١
- بيان حرمة إيواء الظالم ..... ٤٥٢
- بيان أن ترويع المسلمين حرام ..... ٤٥٢
- بيان حرمة قطع الطريق وحد القاطع ..... ٤٥٢
- بيان أن أعوان القاطع يعزرون ..... ٤٥٣
- بيان أنه يحرم عدم الوفاء بالنذر ..... ٤٥٤
- بيان شرط النذر الذي يجب الوفاء به ..... ٤٥٤
- بيان معنى الوصال في الصوم وأنه حرام ..... ٤٥٤
- بيان أن جواز الوصال في الصوم خاص بالنبي ﷺ ..... ٤٥٥
- بيان أنه يحرم أخذ مجلس غيره وزحمته المؤذية وأخذ نوبته ..... ٤٥٥



- ٤٥٥ ..... بيان أن السابق لمحل من مسجد ونحوه لصلاة أحق به حتى يفارقه
- ٤٥٦ ..... بيان أن الناس سواء في المياه المباحة وبيان ما يُقدَّم فيها

### ٤٥٧ ..... بيان في تمييز الكبائر

- ٤٥٧ ..... بيان أن الذنوب كبائر وصغائر
- ٤٥٧ ..... بيان أنه لم يثبت حصر الكبائر بعدد معين وذكر ما ورد في بيان بعض الكبائر
- ٤٥٨ ..... بيان أنه لا يصح عد نسيان القرآن من الكبائر
- ٤٥٨ ..... تعريف الكبيرة
- ٤٥٩ ..... أبيات السيوطي في عد بعض الكبائر
- ..... بيان الفرق في معنى الأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله بين الشافعية والحنفية
- ٤٦٠

### ٤٦١ ..... التوبة

- ٤٦١ ..... بيان أن التوبة واجبة فوراً من كل ذنب
- ٤٦١ ..... بيان أن الاستغفار والتوبة قد يكونان من غير الذنب
- ..... معنى ما ذكره الله في القرآن إخباراً عن نوح عليه السلام «فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً»
- ٤٦١
- ٤٦٢ ..... بيان شروط التوبة
- ..... بيان معنى حديث «من كان لأخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم»
- ٤٦٢
- ٤٦٢ ..... بيان كيف تكون توبة من عليه قصاص
- ٤٦٣ ..... ذكر قصة الإسرائيلي الذي قتل مائة نفس وأراد التوبة
- ٤٦٣ ..... اختلاف الشرائع في إيجاب الدية والقصاص
- ٤٦٤ ..... بيان أنه لا يشترط الاستغفار اللساني في التوبة

### ٤٦٥ ..... الخاتمة